



العدد / (١٠)
٢٠٠٩

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي

البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية

تأليف

أ.م.د. ستار جبار علوي

بغداد - ٢٠٠٩

مجلات بيت الحكمة

دراسات الترجمة

دراسات قانونية

دراسات تاريخية

دراسات الادب

فيض الحكمة

دراسات سياسية

الترجمة الثقافية على المعنى
دليل الكافور على اللغات

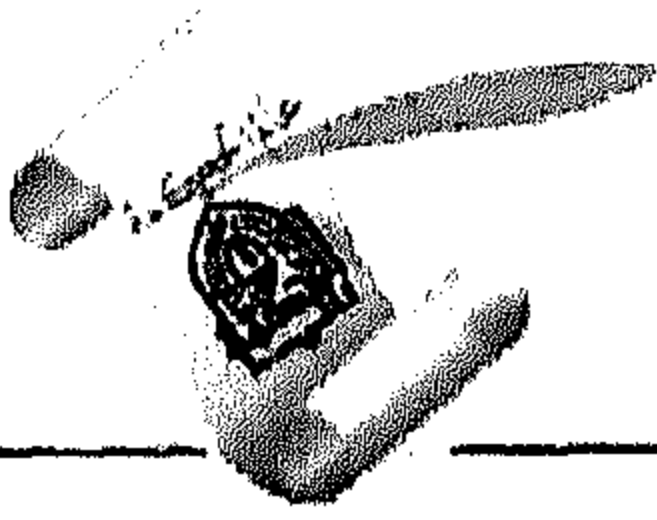
الترجمة الثقافية على المعنى
دليل الكافور على اللغات

السياسة الثقافية
السياسة الثقافية

السياسة الثقافية
السياسة الثقافية

لغة عالم الحكمة

إهداء ٢٠٠٩
بيت الحكمة
العراق



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي

(١٠)



البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية

تأليف

الأستاذ المساعد الدكتور

ستار جبار علي

٢٠٠٩

عنوان الكتاب: البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية

تأليف: الاستاذ المساعد الدكتور ستار جبار علاي

الناشر: بيت الحكمة

الطبعة: الاولى / ٢٠٠٩ م

جميع حقوق النشر محفوظة للناشر

تنسيق واخراج: سهامه عبد ياسين

بيت الحكمة العراق - بغداد - باب المعظم - ص.ب (٥٣٦٤٠) مكتب بريد الاقصى

هاتف ٤١٤٠٠١ / ٤١٤١٢٠١ فاكس ٤١٦٤٩٥٠

E-Mail: Baytal_hikma@Yahoo.com

Info@ baytal hikma Iraq. Org

Baytal_hikma@Yahoo



سلسلة شهرية يصدرها بيت الحكمة

المشرف العام

أ.د. شمران العجلي

رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة

هيئة التحريـر

أ.د. حسام الألوسي

أ.د. آمال شلاش

أ.د. عبد الجبار ناجي

أ.د. كريم محمد حمزة

أ.د. جمال الحيدري

أ.د. كامل المراتي

أ. كاظم سعد الدين

الإشراف الفني

عمر عادل

التنسيق والإخراج

سهامه عبد ياسين

الآراء المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن كاتبها ولا تعبر
بالضرورة عن رأي بيت الحكمة

سلسلة عالم الحكمة

منذ أن تم رفع قواعد بيت الحكمة سنة ٨٠٠م وهو يقوم بعملية رفد الحضارة الانسانية والحركة العلمية في العالم بما ينتجه الفكر الانساني في مختلف فروع المعرفة والحكمة ، ولا يزال يمارس دوره الريادي في الاسهام الفاعل في ذلك وفي اعادة بناء العراق ومقومات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي و احياء التراث العربي والاسلامي بما يدعم عملية التعايش السلمي بين الشعوب والاعتراف بالآخر والحوار بين الاديان والشعوب والتلاقح بين الحضارات ،

ومن اجل رفد المسيرة الانسانية في سبيل غد افضل ودعم الحركة العلمية ، واثارة روح الابداع في الشخصية الانسانية فإن بيت الحكمة ارتأى أن يؤسس لسلسلة ثقافية بأسم "عالم الحكمة" تفتح على الافكار والاتجاهات كلها وتدخل فروع الحكمة والمعرفة كلها وتتعامل مع الآخر أياً كان الآخر بروح علمية موضوعية هادفة الى البحث عن الحقيقة ونشرها بأمانة وآملاً في الاسهام في نهضة الامة وبناء الانسانية على اسس علمية متميزة ومن الله تعالى نستمد العون والتوفيق..

أ.د.شمران العجلي

رئيس مجلس امناء بيت الحكمة

إهداء
الى الرجال المؤمنين بالغد الواعد...
الى وطني العراق العظيم
مهد الحضارة وارض الأنبياء....

ستار

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين سيدنا محمد (ص) وآله الطيبين الطاهرين. الحمد لله الذي مكّننا من ان نقدم هذه المساهمة العلمية المتواضعة، خدمة للعلم والمتعلمين. قد تتفاوت الرؤى والتقييمات لأي جهد علمي مهما كان متواضعا وتطرح الافكار المختلفة التي يمكن ان تقيم هذا الجهد وتعطيه حقه من الانصاف والعدالة.

ان موضوع هذه الدراسة التي عنوانها (البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية)، هو موضوع اثار ويثير الكثير الكثير من الاسئلة والاحتمالات والتي تناولت الموضوع عرضا وتفصيلا، وهو ما يزيد من صعوبة تقديم دراسة علمية متكاملة في موضوع لا تزال تطوراتها مستمرة، ولذلك جاءت هذه المساهمة العلمية المتواضعة املا في ان تقدم رؤية وان كانت بسيطة في شأن تزايد الحديث عنه.

لقد حاول الباحث ان يتابع كل ما له علاقة بالموضوع وخصوصا ان مثل هذه المواضيع اصبحت من محرمات الحديث في الوقت الراهن ولطالما احتلت نول وانتهكت حرمانات وقتل ابرياء تحت مسميات اسلحة الدمار الشامل وبرامج الاسلحة النووية التي سنظل نحن العرب نحلم بها الى حين....

واجد من الواجب علي وقبل أن انهي هذه الدراسة أن اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى كل من ساهم في توجيهي وارشادي طيلة مدة كتابتها، ولايسعني هنا الا ان اتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور عبد السلام ابراهيم بغدادي الذي قدم لي العديد من التوجيهات والآراء المهمة، لقد حملته معي عناء ومشقة البحث خصوصا في عمان فله مني كل الحب والتقدير. كما اتوجه بالشكر الى الاستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الذي شرفني بمساعدته منذ ان كانت هذه الدراسة في بداياتها الاولى وكم تمنيت ان يكون معنا في العراق لنستفيد من خبرته وآرائه فله مني كل الشكر، وختاماً

شكري وتقديرى الى بيت الحكمة وأمانة العام الدكتور شمران العجلي الذي رحب بهذا الجهد العلمي في مؤسسته وقدم كل العون في صدوره بأسرع وقت على الرغم من الصعوبات العديدة، وأخص بالشكر كذلك الاستاذ مهند عبد الحسن مسؤول النشر والانسة سلوى وهبة في قسم الدراسات السياسية فلهم منى كل الشكر والتقدير .

اهمية الدراسة

بدءاً "لابد من التساؤل ماهي الطاقة النووية ؟ متى ظهرت؟ وكيف تطورت واستخدمت؟ وما هي المجالات التي جرى استخدام الطاقة النووية فيها؟ وما الفرق بين الاستخدام السلمي للطاقة النووية الذي تتشبه به العديد من الدول ومنها ايران في تبرير سعيها لامتلاك هذه الطاقة وبين الاستخدام العسكري الذي تتخوف منه الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة.

ان استعراض تطور البرنامج النووي الايراني منذ بداياته يطرح هذا التساؤل بشكل واضح ، فقد تساءلت العديد من الدول ومراكز الابحاث المختلفة عن الهدف من وراء سعي ايران الى امتلاك محطات الطاقة النووية على الرغم من المخزون الكبير من النفط والغاز . وهذا سؤال مهم حاولت الدراسة بيانه وتبرير سعي الايرانيين في هذا المجال .

وبافتراض اسوء الاحتمالات الناجمة عن المساعي الايرانية في مجال الطاقة النووية التي مازالت تتسم بطابع الغموض ، ماذا يمكن ان يترتب على المسعى الايراني في حالة نجاحه؟ وماهي نتائجه على المنطقة تحديداً والاقليم بصورة عامة؟

ويبقى التساؤل الاهم ماهو هدف الولايات المتحدة من هذه الحملة المتصاعدة على ايران وببرنامج ايران النووي الذي تؤكد طهران انه مخصص للاغراض السلمية في الوقت الذي تغض الولايات المتحدة الطرف عن اسرائيل وتدعم بشكل واضح دولة محتلة لارض عربية تمتلك قدرات نووية وقنابل نووية على وفق ما اكدته رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت ؟

اهداف الدراسة

اصبحت التكنولوجيا النووية وامتلاك قدراتها عاملا مهما في تحديد مكانة الدولة وما يمكن ان تحصل عليه من مكاسب او امتيازات في مواجهة خصومها والتهديدات الموجهة الى نظامها السياسي وهذا ما جعل العديد من الدول تسعى الى امتلاك التكنولوجيا النووية والاستفادة منها في مختلف المجالات، الا ان هذا السعي اصبح اليوم مشكلة كبرى للعديد من الدول وبات التهديد والوعيد لغة واضحة في محاولة لمنع او قمع الدول الساعية لامتلاك هذه الطاقة او محاولة الاستفادة منها ومن هنا جاءت هذه الدراسة عن البرنامج النووي الايراني .

ان محاولة الالمام بالاهداف الايرانية من وراء برنامجها النووي محاولة صعبة نوعا ما فالدول غالبا " لا تكشف عن اهدافها وطموحاتها بسهولة وخصوصا اذا كانت تواجه تحديات وتهديدات من مختلف الاطراف التي تتخوف من هذه الطموحات والبرامج، الا ان الدراسة حاولت الاحاطة ببعض الاهداف المعلنة عن البرنامج الايراني دون اغفال مايمكن ان تنطوي عليه الطموحات الايرانية اذا كانت بنوايا غير معلنة من مخاطر وتحديات انية ومستقبلية.

لقد سعت الدراسة الى محاولة تتبع بدليات البرنامج الايراني للطاقة النووية ودور الدول الغربية في تمكين ايران في عهد الشاه من السير في طريق امتلاك بعض المفاصل المهمة في ميدان الطاقة النووية وخصوصا الشركات الالمانية التي كانت عنصرا مهما في البرنامج الايراني دون اغفال دور الولايات المتحدة التي كانت الداعم الرئيس للشاه في طموحاته وتطلعاته.

اذا كانت الولايات المتحدة هي من حفز الشاه في مجال الطاقة النووية ، لماذا تغيرت هذه الرؤية بعد الثورة الاسلامية العام ١٩٧٩ هل هو اختلاف

مصالح ام اختلاف لولويات؟ ولماذا هذه التحركات اليوم لمنع ايران من امتلاك التقنية النووية؟

وتبقى الاشارة الى تداعيات البرنامج النووي الايراني على المنطقة مهمة جدا في ضوء تصاعد التهديدات و التلويح المتزايد بالعقوبات المختلفة بون غياب الخيار العسكري وهذا مايجعل من التداعيات في غاية الخطورة. فما هي اثار المواجهة المحتملة على دول الجوار الجغرافي لايران تحديدًا والمنطقة عموماً.

اما على صعيد التداعيات الدولية ,فقد ظهر تباين واضح بين الدول الغربية حول تحديد الدوافع الايرانية من امتلاك القدرات النووية ,ففي الوقت الذي دعمت فيه روسيا ايران في جهودها لامتلاك محطات الطاقة النووية وخصوصا في مفاعل بوشهر نجد ان هناك دول اخرى تباينت مواقفها بشكل واضح من البرنامج الايراني وظهر تكتل لوربي ثلاثي حاول التوصل الى تسوية مع الايرانيين حول البرنامج ودخلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية كطرف مساعد في هذه الجهود الا ان التعثر الذي ميز هذه الجهود اوجد بعض التطابق في وجهات النظر بين الدول الاوربية والولايات المتحدة واصبح الاتفاق جليا في العديد من الخطوات بين الجانبين وخصوصا في فرض اكثر من حزمة من العقوبات الاقتصادية ,بالرغم من انها لم تنه التهديد الامريكي الصريح والضمني باحتمال استخدام القوة في حالة فشل المعالجات الاخرى .وهذا مايجعل من امكانية المواجهة العسكرية امرا واردا يوما بعد يوم.ولهذا لا بد من التعرف على الرؤية الامريكية وامكانية الخيارات المختلفة وامكانية الرد الايراني ومستوياته.

المحتويات

٦.....	الاهداء.....
٧.....	شكر وتقدير
٨.....	اهمية الدراسة.....
٩.....	اهداف الدراسة.....
١٣.....	المقدمة.....
١٩.....	الفصل الاول, الطاقة تعريفها و استخداماتها.....
١٩.....	المقدمة.....
٢٠.....	المبحث الاول, تعريف الطاقة النووية.....
٢٧.....	المبحث الثاني, استخدامات الطاقة النووية.....
٦١.....	المبحث الثالث, انواع الاسلحة النووية.....
٧٩.....	الفصل الثاني, البرنامج النووي الايراني.....
٧٩.....	المقدمة.....
٨٢.....	المبحث الاول, البرنامج النووي في عهد الشاه.....
٨٧.....	المبحث الثاني, البرنامج النووي بعد الثورة الاسلامية ١٩٧٩.....
٩٧.....	المبحث الثالث, البرنامج النووي و التطورات الحالية.....
١١٢.....	المبحث الرابع, المواقع النووية الايرانية.....
١١٩.....	المبحث الخامس, مخاطر الطاقة النووية في ايران.....
١٢٩.....	الفصل الثالث, ابعاد البرنامج النووي الايراني.....
١٢٩.....	المقدمة.....
١٢٩.....	المبحث الاول, البعد السياسي للبرنامج النووي الايراني.....
١٤١.....	المبحث الثاني, البعد الاقتصادي للبرنامج النووي الايراني.....

المبحث الثالث، البعد العسكري للبرنامج النووي الإيراني.....	١٥٣
المبحث الرابع، البرنامج النووي و الاوضاع الداخلية.....	١٥٨
المبحث الخامس، المخاطر التي تواجه البرنامج النووي الإيراني.....	١٧٠
الفصل الرابع، التداعيات الاقليمية للبرنامج النووي الإيراني.....	١٧٩
المقدمة.....	١٧٩
المبحث الاول، الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني.....	١٨٠
المبحث الثاني، التداعيات على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....	١٩٨
المبحث الثالث، إيران و الوضع في العراق.....	٢٥٣
المبحث الرابع، تداعيات البرنامج النووي الإيراني على اسرائيل.....	٢٧٩
المبحث الخامس، الرؤية الإيرانية للوضع الاقليمي.....	٣٠٢
الفصل الخامس، التداعيات الدولية للبرنامج النووي الإيراني.....	٣١٣
المقدمة.....	٣١٣
المبحث الاول، المفاوضات بين إيران و الاتحاد الاوربي.....	٣١٣
المبحث الثاني، إيران و الوكالة الدولية للطاقة الذرية.....	٣٣٩
المبحث الثالث، الولايات المتحدة و البرنامج النووي الإيراني.....	٣٧٢
المبحث الرابع، روسيا و البرنامج النووي الإيراني.....	٤٢٣
المبحث الخامس، البرنامج النووي الإيراني و التعاون مع الصين وكوريا الشمالية.	٤٣١
المبحث السادس، البرنامج النووي الإيراني و مجلس الامن.....	٤٣٨
المبحث السابع، الرؤية الإيرانية للوضع الدولي.....	٤٤٤
المبحث الثامن، الحلول و المعالجات للبرنامج النووي الإيراني.....	٤٥٥
الخاتمة.....	٤٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بإعلانها عن نجاحها في إنتاج اليورانيوم المخصب صناعياً، تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد فجرت المفاجأة التي وعدت بها وساهمت في الوقت نفسه في نقل الأزمة حول ملفها النووي إلى مرحلة جديدة وربما أكثر تصعيداً. وبقدر ما عزز هذا الإعلان من مزاعم الدول التي تؤكد بأن طهران تسعى لإملاك القنبلة النووية، فقد وضع الدول التي كانت تميل إلى، بل وتراهن على، الحل الدبلوماسي في موضع حرج. أما إيران فقد أرادت من جانبها أن تضع كلا من الأعداء والأصدقاء أمام الأمر الواقع، لاسيما بعد تزايد الضغوط الدولية عليها وبالذات عقب نقل ملفها النووي إلى أروقة مجلس الأمن الدولي. كما يأتي هذا الإعلان الإيراني بهذا الشكل الاستعراضي كاستمرار لما يمكن تسميته "بسياسة إيرانية جديدة" تتمثل في اللجوء إلى استعراض العضلات. ولعل المناورات العسكرية المتعددة قرب مضيق هرمز والإعلان عن تطوير أسلحة تقليدية حديثة يصب في هذا الاتجاه.

وفي كل الأحوال ثارت هذه الخطوة الإيرانية ردود أفعال دولية سريعة وبالذات من قبل الدول التي تعرب باستمرار عن قلقها من الطموحات النووية الإيرانية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل. ومما لا شك فيه أن سرعة ردود الأفعال الدولية على إعلان طهران نجاحها في تخصيب اليورانيوم تعبر عن مدى اهتمام هذه الدول بهذا الموضوع وأولويته على أجندتها. وقد اتفقت كل من واشنطن وباريس وتل أبيب وحتى هذه المرة موسكو على وصف هذه الخطوة الإيرانية بأنها "خطوة في الاتجاه الخاطيء". ولم يذهب الاتحاد الأوروبي بعيداً عن ردود الفعل تلك، إذ قال بأن الأمر "يدعو للأسف"، وإن كان قد تم تأكيد استمرار الاتحاد في مواصلة الضغط للتوصل لحل دبلوماسي للنزاع. من جانبها اعربت ألمانيا عن "قلقها البالغ" إزاء إعلان إيران عن تخصيبها لليورانيوم. أما الصين، التي وقفت مع روسيا ضد نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فلا زالت تعتقد أن حلاً دبلوماسياً

من خلال المفاوضات هو أفضل سبيل للخروج من الازمة، حسب ما جاء على لسان السفير الصيني لدى الأمم المتحدة.

من جانبها مازالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلتزم الصمت وترفض التعليق على الموضوع. يذكر أن هذا الإعلان الإيراني، جاء عشية زيارة مدير عام الوكالة، محمد البرادعي، لطهران لبحث مسألة ملفها النووي، الأمر الذي اعتبر خطوة إستباقية من الجانب الإيراني لتوجيه المفاوضات في اتجاه آخر. كما يشكل هذا الإعلان ضربة لآمال الوكالة الدولية وكذا موسكو اللتين كانتا تؤكدان على أن موضوع التخصيب مازال في مرحلة الشكوك حتى قبيل هذا الإعلان. ومع ذلك لازال البرادعي يؤمن بتغليب جميع الأطراف للعقل حتى في هذه الظروف: "لازلت متفائلا وسيؤكد للجميع عاجلا أم آجلا بـبـانـه لا يوجد طريق آخر غير العودة إلى طاولة المفاوضات". إلا أن التصريحات الرسمية الإيرانية تسير في اتجاه آخر إذ قال الرئيس الإيراني بانه لا احد يستطيع أن يجبر بلاده على وقف برنامجها النووي. فيما جدد مسؤول إيراني اليوم رفض بلاده وقف أنشطتها النووية قائلاً بان هذه الأنشطة "مثل شلال بدأ يتدفق. لا يمكن وقفه".

وتحاول إيران إثبات حسن نيتها من خلال تعزيز التعاون مع المفتشين النوويين الدوليين حتى تتجنب تحويل ملفها إلى مجلس الأمن. في هذا الإطار سمحت طهران للمرة الثانية للمفتشين بزيارة موقع بارشين العسكري الذي يوصف بـ "الحساس" وهو ما جعل الوكالة الدولية تعرب عن سعادتها بعد أن كانت قد أعلنت بأن إيران غير ملتزمة بمعاهدة الحد من الانتشار النووي. وتتجاوز زيارة مواقع مثل بارشين نطاق متطلبات معاهدة الحد من الانتشار النووي التي تحصر عمليات التفتيش في المواقع التي تكون متأكدة من وجود مواد نووية فيها. غير إن إيران تحاول في الظاهر التعاون مع الوكالة الدولية لتجنب رفع ملفها إلى مجلس الأمن واحتمال فرض عقوبات عليها.

سماح إيران للمفتشين الدوليين بدخول معسكراتها دفع الوكالة الدولية للطاقة إلى الإعلان عن أن التحقيق في الملف النووي الإيراني يحقق تقدما.

ودعا مدير الوكالة محمد البرادعي المجتمع الدولي الى الصبر قبل اتخاذ إجراءات وإيران الى إظهار الشفافية لطمأنة الدول الأخرى الى أن برنامجها النووي سلمي ولا يستهدف تطوير أسلحة نووية. وقال البرادعي إن المفتشين يتاح لهم الآن دخول المنشآت العسكرية الإيرانية وحث المجتمع الدولي على استنفاد كافة السبل الدبلوماسية.

من جانبها حاولت دول الاتحاد الأوروبي إتباع سياسة العصا والجزرة مع إيران فيما يتعلق بنشاطات الأخيرة النووية. وقد عرضت الدول الأوروبية على إيران تعاوناً نووياً وسياسياً وتجارياً لإقناعها بالاستمرار في تعليق تام لأنشطتها النووية الحساسة، غير أن إعلان إيران معاودة نشاطها النووي في اب (أغسطس) ٢٠٠٦، دفع الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) إلى تعليق مفاوضاتها مع طهران والانتقال إلى "سياسة الترهيب" بالتهديد بتحويل الملف إلى مجلس الأمن مع الاستمرار بنهج "سياسة الترهيب".

من جانبه يحاول محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآخرون أن يعثروا على ما يسميه البعض "حل لإنقاذ ماء الوجه" يسمح باستئناف محادثات إيران مع الاتحاد الأوروبي وتجنب تفاقم المواجهة. وبموجب الخطة الجديدة التي وضعت في روسيا يمكن لإيران القيام بنشاط تحويل اليورانيوم المنخفض الدرجة وذلك في مشروع إيراني - روسي مشترك على الأراضي الروسية بشرط أن توافق إيران على تعليق كل النشاطات النووية الأخرى. ويأمل أن تساعد الخطة الجديدة على الخروج من المأزق الحالي.

سياسة الترهيب والترهيب التي اتبعتها الدول الغربية مع طهران لم تأت بنتائج مثمرة، كما أن سياسة التهديد والوعيد التي تسير عليها الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض الدول الغربية لم تثن إيران عن موقفها. طهران تتمسك بحقوقها في تخصيص اليورانيوم "للأغراض المدنية" وتعتبر ذلك

"مسألة وطنية"، بينما تعرب الدول الغربية عن مخاوفها من أن تكون طموحات إيران أكثر من مجرد الحصول على الطاقة. إذا والحال كذلك يبقى السؤال العملي هو ما هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذا الموضوع؟ إن إيران وباعتبارها إحدى الدول التي وقعت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية من حقها تخصيص اليورانيوم لأغراض سلمية. أما الاتهامات التي توجه إليها من قبل أمريكا وإسرائيل وكذلك من قبل الإتحاد الأوروبي بأنها تنوي إمتلاك القنبلة النووية قد يكون لا أساس لها من الصحة وهي فقط نتاج عدم الثقة في الحكومة الإيرانية. هل يعني هذا أن إيران على حق؟ إيران تشعر باستمرار بأنها تحت الضغوط الدولية والوصاية وبالتالي فإنها تحاول أن تثبت لنفسها وللعالم بأنها قوية بما فيه الكفاية لمواجهة تلك الضغوط، بالرغم من أن لا أحد كان يشكك في قدرات إيران النووية. فالسؤال هو هل يوجد في إيران قادة سياسيون قادرين على استغلال طاقات البلاد وتوظيفها بشكل سليم؟ وحول ذلك يدور الشك. ففي الوقت الذي يحتفل فيه الإيرانيون بهذه القفزة التكنولوجية، تزداد الفجوة بين طهران والدول التي تشكك في نواياها النووية.

ويكاد يكون موضوع الملف النووي الإيراني والتصريحات النارية التي تطلقها الحكومة الإيرانية وعلى رأسها الرئيس الإيراني أحمد نجاد تجاه إسرائيل وأميركا الحدث الأكثر بروزاً في الأوساط الإعلامية والسياسية الآن.

بيد أن خطوة إيران هذه لن تغير شيئاً في جوهر الأمر، فحتى مع إعلان طهران نجاحها في تخصيص اليورانيوم إلى درجة ٣,٥ بالمائة باستخدام مائة وأربعة وستين من أجهزة الطرد المركزي، هذا لا يعني أن بإمكانها إنتاج القنبلة الذرية، إذ أن ذلك يتطلب تخصيص اليورانيوم لدرجة تسعين بالمائة بالإضافة إلى آلاف أجهزة الطرد المركزي. وطهران تحتاج لسنوات عديدة لكي تصل إلى هذه المرحلة. وليس من الحكمة الآن اعتبار النجاح الأولي

لظهر ان في تخصيص اليورانيوم مبررا كافيا للانتقام منها أو شن هجوم عسكري عليها. بل يجب التعامل معها بالطرق الدبلوماسية. ومو اصله الحوار بجانب الرقابة قد يساعد على إزالة الشكوك وتنامي الثقة بينها وبين الغرب.

في ضوء كل ما تقدم حاولت الدراسة الانطلاق من فرضية ان هناك سعيا متزيدا بين مختلف الدول لامتلاك التكنولوجيا النووية الا ان البواعث على هذا التحرك تتباين بشكل واضح وتحكمها الى حد ما طبيعة العلاقات الدولية لهذه الدولة مع القوى العظمى اذ يمكن ان يكون هذا المسعى موضع ترحيب ودعم اذا كان الطرف الساعي حليفا قويا يخدم المصالح الغربية وهو ما كانت عليه ايران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي تحديدا. ولكن اختلاف النظام السياسي واختلاف توجهاته ومصالحه عن مصالح القوى الغربية يمكن ان يثير الكثير من المشاكل والعقبات حتى وان كانت الطموحات والتوجهات ذات طابع سلمي وهو ما يبرز في حالة ايران اليوم.

وانطلاقا مما تقدم سعت الدراسة الى الاستفادة من مختلف المناهج العلمية حيث اعتمدنا احيانا المنهج الوصفي في بيان بعض التفاصيل مع اقتصرنا بالمنهج التاريخي لاكمال الفائدة، الى جانب الاستعانة بالمنهج التحليلي في تحليل بعض القضايا والمواقف، وبالرغم من كل ذلك يبقى استخدام المنهج محكوما في كثير من الاحيان بطبيعة التطورات موضع الدراسة.

الفصل الاول

الطاقة النووية تعريفها واستخداماتها

المقدمة

لا بد من الإشارة إلى أن الطاقة النووية تكنولوجيا قديمة بـسـاهـطة الكلفة وعتيقة الطراز، وهي أي الطاقة النووية بكل بساطة لن تحل مشكلة المخاطر المنبثقة عن تراجع مخزون النفط، كما لن تحول دون التعرض لأخطار مستقبلية. فالخطر الفعلي يتمثل بالتكنولوجيا النووية نفسها.

أضف إلى ذلك أن استخدام الطاقة النووية كأداة للمساومات السياسية يُعتبر تصرفاً خطيراً للغاية. فحيثما اعتمد هذا السلوك، استتبع بالنتائج وانعدام الثقة وسوء التفاهم. وعندما يتم تفعيل هذا السلوك، يصبح خطر النشاط الإشعاعي المخيم في الأجواء دائماً.

لكن خياراً أفضل يتوافر للعالم ويتمثل بالطاقة المسالمة المتجددة. فالموارد المتجددة قادرة على توفير ما يكفي من الطاقة لتزويد منطقة كاملة بالوقود، بموازاة المساعدة على وضع حد للمخاطر الأمنية التقليدية الناجمة عن الاعتماد على النفط. وتاماً كما أدى الاعتماد على النفط إلى خفض مستوى السلامة في العالم عن طريق التغير المناخي واستوجب بلورة معاهدة تُعرف باسم معاهدة كيوتو من أجل ضبط هذه الظاهرة، تستوجب المخاطر التي تهدد أمن الشرق الأوسط هي أيضاً معاهدة يمكن تسميتها "معاهدة الشرق الأوسط الخالي من التقنيات النووية".

جدير بالذكر أن مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن تلبي حاجات الشعوب إلى الطاقة بأسعار مستطاعة، كما أنها تساعد على حماية كوكب الأرض. أما التكنولوجيا النووية، فلا تحمل معها شبكة أمان، بل تترافق عوضاً عن ذلك مع مخاطر وقوع الحوادث الكارثية وانتشار الأسلحة النووية والنفايات المشعة المميتة التي يدوم تأثيرها لوقت طويل.

أضف إلى ما تقدم أن نظام الطاقة الأكثر أمناً يتمثل بنظام الطاقة المتجددة، مرفقاً بكفاءة الطاقة والحفاظ عليها. وما يبرر ذلك أيضاً واقع أن الطاقة المتجددة تمدّ العالم أصلاً بمقدار من الطاقة يفوق ما توفره الطاقة النووية. وفيما ترتفع أسعار الطاقة النووية وتتنامى المخاطر البيئية الناجمة عن الاحترار العالمي، سنتنامى بموازاة ذلك الطاقة المتجددة هي أيضاً. لكن العكس يحدث في ما يتعلق بالطاقة النووية. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠٠٠، أقر العالم بأن الطاقة النووية ملوثة وخطيرة وغير ضرورية عبر رفض السماح لبعض الدول باستخدام هذه الطاقة لتحقيق أهداف معاهدة كيوتو. وكان قطاع الطاقة النووية يأمل بالحصول على الموافقة المنشودة بموجب ما يُعرف بآلية التطوير النظيفة كمصدر للطاقة لا يضر بالمناخ. لكن محاولات القطاع لتمويه مشروعه تحت ذريعة الحفاظ على البيئة كانت موضع رفض. هذا وتكبدت الطاقة النووية ضربة أخرى عندما رفض مؤتمر عقده الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في نيسان (أبريل) العام ٢٠٠١ تعريف التكنولوجيا النووية باعتبارها تكنولوجيا مستدامة، في ضوء كل ما تقدم ينطلق هذا الفصل من فرضية أن الطاقة النووية اليوم أصبحت عنصراً مهماً تتسابق الدول على امتلاكها والاستفادة منها بما يعزز قدراتها وامكانياتها العلمية والتكنولوجية وهذا ما يفرض علينا التعريف بالطاقة النووية وبيان بعض مراحل تطورها واستخداماتها المختلفة.

المبحث الأول تعريف الطاقة النووية وتطورها.

أولاً- في تعريف الطاقة النووية.^(١)

تعرف الطاقة النووية بأنها طاقة تنبعث نتيجة انشطار نواة الذرة التي تدعى النواة الأم حيث تنقسم إلى نواتين مجموع كتلتيهما ينقص عن كتلة النواة الأم وتتحول الكتلة المفقودة نتيجة الانشطار النووي إلى طاقة مهولة. وهناك نوع آخر من التفاعلات النووية يطلق عليه تفاعل الاندماج حيث

تندمج نواتان لتنتج نواة جديدة كتلتها تتفحص عن كتلتى النواتين المندمجتين ويتحول الفرق فى الكتلة الى طاقة مهيولة. و أوضح نموذج للتفاعلات الاندماجية هي الشمس حيث تحدث فيها سلسلة متتابعة من تفاعلات الاندماج النووي نتيجتها تلك الطاقة الكبيرة التى تبعث بسببها فى ارجاء المجموعة الشمسية.

بمعنى اخر انه عندما تنطلق ذرات عنصر ثقيل الى ذرات عنصرين اخف، فان التحول يسمى (انشطار "نووي")، ويمكن ان يكون التحول (اندماجا "نوويا") عندما تتحد اجزاء ذرتين، ويسمى ايضا "التفاعل النووي الحراري" لانه يحدث فقط عند درجات حرارة عالية جدا" و هو عكس الانشطار النووي.^(١)

لم تكن الطاقة النووية معروفة قبل القرن التاسع عشر، حيث كان الاعتقاد السائد بين علماء الفيزياء والكيمياء حتى القرن التاسع عشر ان السادة مكونة من عدة ذرات صغيرة لا يمكن فصلها او شطرها الى جسيمات اصغر. وجاء التطور المهم باكتشاف وايمرون نتجن لاشعة اكس (X) فى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٥. تلاه فى بداية العام ١٨٩٦، اكتشاف العالم هنري بيكريل الاشعاع الطبيعي عندما احس بطاقة الاشعة غير المرئية تنبعث بصفة مستمرة من المعادن التى تحتوى على عنصر اليورانيوم.^(٢)

اعقب ذلك نشر العالمان (رذرفورد) و (سودى) اول نظرية تقترض التفتت الذري فى عام ١٩٠٢، وتاكيد العالم (رذرفورد) ذلك بنظرية تؤكد انطلاقات كبيرة من الطاقة تصاحب عملية النشاط الاشعاعي. وهذا ما بلوره (اينشتاين) مباشرة بنظرية النسبية بان (المادة والطاقة مظهران لشيء واحد وكل منهما يمكن ان يتحول الى الاخر). ثم استمر البحث العلمي فى ميدان الذرة وانشطارها بشكل متصاعد حتى تمكن العالم البريطانى ارنست رانرفورد من تحويل عنصر النروجين الى عنصر اثنيل منه وهو الاوكسجين.

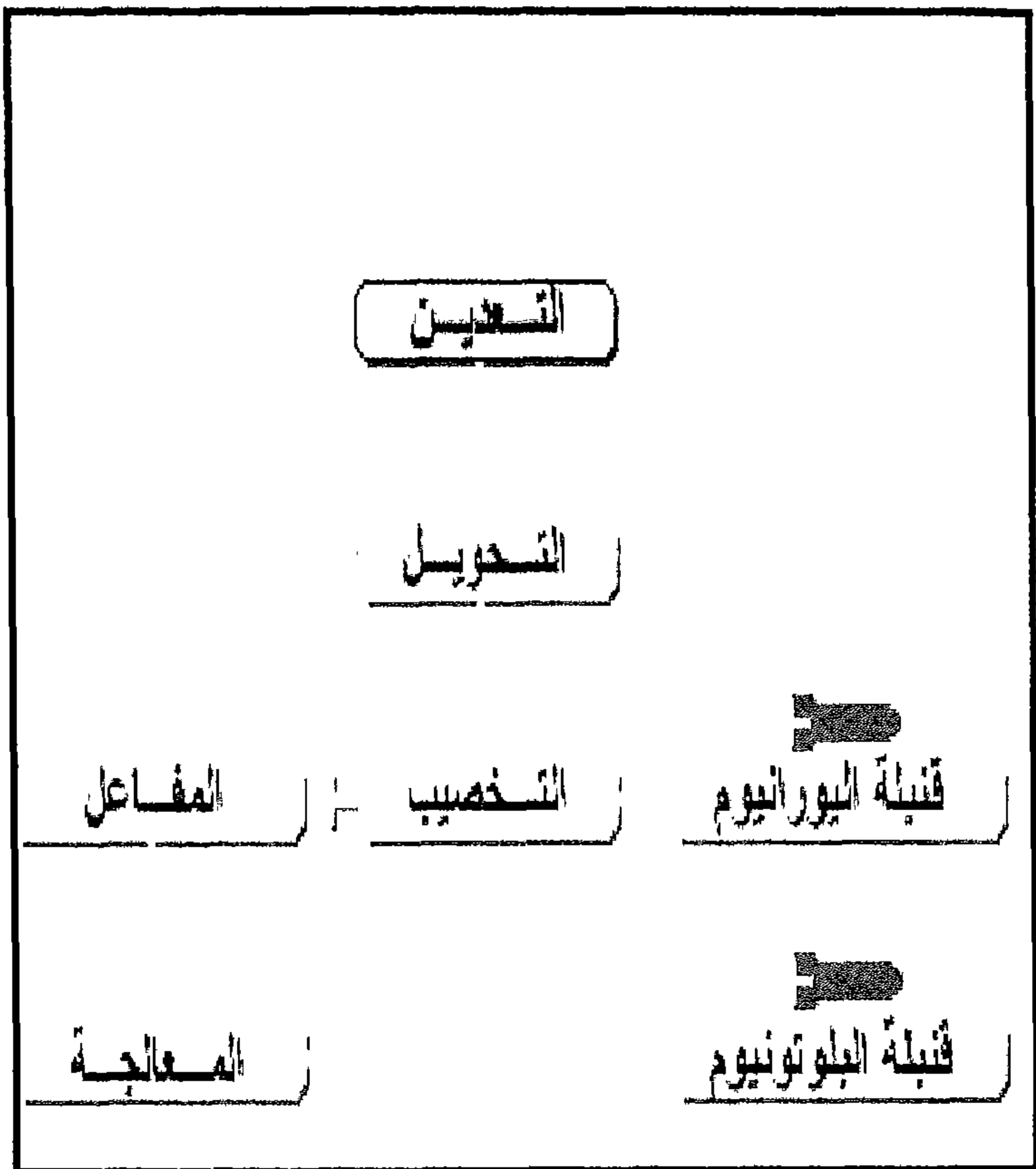
وخلال هذه الحقبة كان السير (وليم رمزي) قد لفت الانتظار فى عام ١٩١١، فى اجتماع الجمعية البريطانية لتقدم العلوم الى احتياجات العالم

المتزايدة من الطاقة، و أكد الحاجة الى البحث عن عوامل مساعدة تعجل بانطلاق مختزنات الطاقة النووية^(٤).

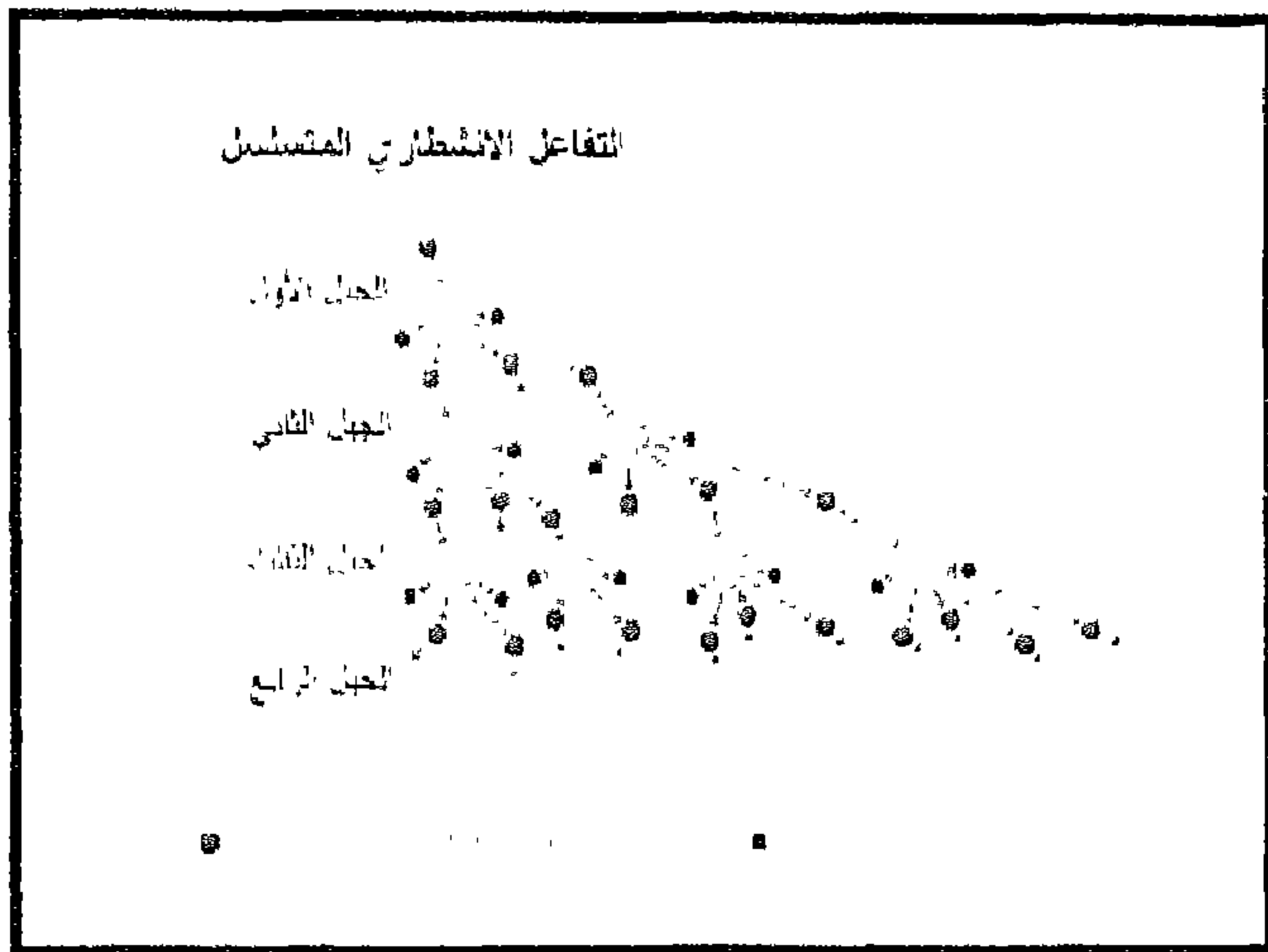
وجاء التطور الحاسم في هذه المرحلة، عندما توصل العالمان الالمانيان (انوهان وسترسمان) الى اكتشاف الانشطار النووي في عام ١٩٣٨، حيث تم قذف ذرة اليورانيوم بنيوترون، وقد صاحب ذلك الانشطار انطلاق كمية هائلة من الطاقة. وتعادل كمية الطاقة المنبعثة الفرق بين طاقة الربط لنواة ذرة اليورانيوم الثقيلة وبين طاقة الربط لنواة الذرة الخفيفة المتكونة نتيجة للتغيرات التي تحدث في النيوترونات و البروتونات و التي تتسبب في تغيير قوى التجاذب و التنافر داخل النواة. وتعادل كمية الطاقة الناتجة من انشطار كامل لكيلوجرام واحد من عنصر اليورانيوم كمية الطاقة التي تنتج من احتراق الف و ستمائة طن من الفحم لو تسعمائة و عشرة الاف لتر من البترول.^(٥)

يعد اليورانيوم المادة الخام الأساسية للبرامج النووية، المدنية منها والعسكرية. ويستخلص اليورانيوم إما من طبقات قريبة من سطح الأرض أو عن طريق التعدين من باطن الأرض. ورغم أن مادة اليورانيوم توجد بشكل طبيعي في أنحاء العالم المختلفة، إلا أن القليل منه فقط يوجد بشكل مركز كخام يمكن الاستفادة منه. ويوضح الشكل رقم (١) دورة اليورانيوم كاملة.

الشكل رقم (١)



وحيثما تنشط ذرات معينة من اليورانيوم في تسلسل تفاعلي، ينجم عن ذلك انطلاق للطاقة، وهي العملية التي تعرف باسم الانشطار النووي. ويحدث الانشطار النووي ببطء في المنشآت النووية، بينما يحدث نفس الانشطار بسرعة هائلة في حالة تفجير سلاح نووي. وفي الحالتين يتعين التحكم في الانشطار تحكما بالغاً. ويوضح الشكل رقم (٢) التفاعل الانشطاري المتسلسل.



شكل رقم (٢)

ويكون الانشطار النووي في أفضل حالاته حينما يتم استخدام النظائر من اليورانيوم 235 (أو البلوتونيوم 239)، والمقصود بالنظائر هي الذرات ذات نفس الرقم الذري ولكن بـعدد مختلف من النيوترونات. ويعرف اليورانيوم- 235 بـ"النظير الانشطاري" لميله للانشطار محسناً تسلسلاً تفاعلياً، مطلقاً الطاقة في صورة حرارية. وحينما تنشط ذرة من اليورانيوم- 235 فإنها تطلق نيوترونين أو ثلاثة نيوترونات. وحينما تنبثق إلى جانبها ذرات أخرى من اليورانيوم- 235 تصطدم بها تلك النيوترونات مما يؤدي

لانشطار الذرات الأخرى، وبالتالي تنطلق نيوترونات أخرى. ولا يحدث التفاعل النووي إلا إذا توافر ما يكفي من ذرات اليورانيوم-٢٣٥ بما يسمح بأن تستمر هذه العملية كتسلسل تفاعلي يتو اصل من تلقاء نفسه. ويعرف هذا المتطلب بـ "الكتلة الحرجة". غير أن كل ألف ذرة من اليورانيوم الطبيعي تضم سبع ذرات فقط من اليورانيوم-٢٣٥، بينما تكون الذرات الأخرى الـ ٩٩٣ من اليورانيوم الأكثر كثافة ورقسمه الذري يورانيوم-٢٣٨.^(١) والدول الرئيسية المصدرة لليورانيوم هي أستراليا وكندا والصين وكازاخستان وناميبيا والنيجر وروسيا واوزبكستان.

ثانيا- تطور الطاقة النووية

ان مفهوم القدرات النووية هو في الأساس مفهوم سلمى، ارتبطت بداياته الاولى باكتشاف ظاهرة النشاط الاشعاعي لبعض المواد الموجودة في الطبيعة كاليورانيوم في نهاية القرن التاسع عشر، وما انت اليه بعد ذلك من اكتشاف البنية الذرية ثم اكتشاف الانشطار النووي، والذي نتج عنه طاقة هائلة هي الطاقة النووية، فطن واحد من اليورانيوم يمكنه توليد طاقة كهربائية اكبر من تلك التي يولدها استخدام مئات الالاف من براميل البترول. لكن المشكلة التي انت الى اثاره القلق وحددت مسار الاهتمام بالطاقة النووية فيما بعد، هي ان اول استخدام لطاقة الانشطار النووي كان عسكريا، عبر انتاج تلك القنابل النووية التي اسقطت على اليابان عام ١٩٤٥ في مدينة هيروشيما في ٦ اب (اغسطس) وبلغت قوة القنبلة الانفجارية ١٢ كيلو طن، وعلى مدينة ناجازاكي في ٩ اب (اغسطس) في ثاني استخدام فعلى للقنبلة النووية وبلغت قوتها الانفجارية ٢٢ كيلو طن. وعلى الرغم من ان الاستخدامات السلمية لتلك الطاقة قد تطورت بعد ذلك على نطاق واسع في عدة اتجاهات سلمية، منها تطوير المفاعلات البحثية ومفاعلات انتاج الكهرباء، و انتاج النظائر المشعة وتوسيع رقعة استخدامها

في البحوث و التطوير و الاغراض الطبية و الزراعية و الصناعية , الا ان الابعاد العسكرية ظلت مهيمنة على الازدهار .

لقد سيطر تيار عام على الفكر الاستراتيجي و السياسات العملية، يؤكد انه لا توجد طاقة نووية للاستخدامات السلمية و طاقة نووية للاستخدامات العسكرية , و انما طاقة نووية واحدة , ولم يكن هناك فعليا ما يثبت ذلك لعدة عقود , فالاسلحة النووية , التي انتجتها القوى الخمس الرئيسة في العالم , قد تمت صنعها من خلال برامج عسكرية تمت اقامتها لهذا الغرض , وليس من خلال برامج نووية مدنية تم تحويلها باتجاه الاستخدامات العسكرية .

و ظلت كل النسب الخاصة بمقارنة عدد الدول التي تمتلك قدرات نووية متطورة الى عدد الدول التي تمتلك اسلحة نووية تشير الى عدم وجود علاقة بالضرورة بين امتلاك برامج نووية مدنية و خيارات نووية عسكرية, بل ان معظم الدول التي امتلكت اسلحة نووية في الفترات التالية , مثل اسرائيل وباكستان , لم تكن تمتلك برامج مدنية ذات قيمة, لكن المشكلة ان نشاطات بعض القادمين الجدد الذين حاولوا ادخول النادي النووي بعد ذلك قد افرزت تلك المنطقة الرمادية التي اتسعت مع الوقت ^(٧).

وتثير مسألة القدرات النووية الحديث عن اهمية المواد الانشطارية وكيفية توفيرها , وهنا لابد من الاشارة الى ان هناك طريقتان مبدأين لتوفير المواد الانشطارية الضرورية للسلاح النووي :- ^(٨)

اولاهما: من خلال توفير البلوتونيوم ٢٣٩ الذي ينتج عادة من المفاعلات النووية التي تستخدم وقود اليورانيوم الطبيعي او الواطيء التخصيب, وتعتمد على فصل البلوتونيوم - ٢٣٩ الناتج عن طريق احتراق اليورانيوم الطبيعي بعد تخصيبه بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ٣ - ٤% , في مفاعل نووي, اما عن طريق وحدة إعادة معالجة كيميائية او عن طريق الخلايا الحارة , وهي عملية ليست معقدة , الا انها تتطلب امتلاك مفاعل (ماء ثقيل) نووي بقدرته تدور حول ٢٠ ميجاواط تقريبا , ويفترض الا يخضع للرقابة الدولية او لرقابة الدولة المصدرة له , وامتلاك اليورانيوم الطبيعي , اضافة الى منشأة لفصل (إعادة

معالجة) الوقود الناتج عن احتراق اليورانيوم الطبيعي لاستخلاص البلوتونيوم - ٢٣٩، وهي الطريقة التي انتجت بها قنبلة ناجازاكي، واتبعتها فيما بعد معظم الدول المالكة للأسلحة النووية ومن بينها إسرائيل.

وثانيهما: - من خلال تخصيب اليورانيوم لزيادة نسبة النظير ٢٣٥ من نحو ٠،٧ بالمائة (وهي النسبة الطبيعية) إلى أكثر من ٩٠-٩٣% تقريباً لاستخدامه كمادة انشطارية لصناعة القنبلة. وتعد طريقة تخصيب اليورانيوم تلك من أصعب العمليات في مجال التكنولوجيا النووية، فهي معقدة ومكلفة للغاية، ولا تتطلب امتلاك مفاعل نووي، بل منشآت ومعدات للقيام بالتخصيب وتتم بعدة طرق، أهمها أسلوب الانتشار الغازي، وأسلوب الطرد المركزي، وهي الطريقة التي انتجت بها قنبلة هيروشيما، واتبعتها الصين في إنتاج أسلحتها النووية، واعتمدت عليها باكستان بشكل كامل بعد ذلك، وهي التي تدور حولها أو حول احتمالات اتباعها، من قبل إيران في برنامجها النووي.

كل ما تقدم يوضح بشكل جلي أن الطاقة النووية قد عرفت منذ سنين طويلة وأول من اكتشفها هي الدول الغربية التي سعت إلى الاستفادة منها في مختلف المجالات وأن كانت الولايات المتحدة قد سبقَت الدول الأخرى في تسخير هذه الطاقة المهمة للأغراض العسكرية وبالشكل الذي أوجد صدمة كبيرة في مختلف أنحاء العالم من المزايا المهمة التي وفرتها هذه الطاقة وهذا ما أوجد رغبة واسعة لدى الدول الأوروبية للدخول في هذا المجال ومحاولة حيازة الأسلحة النووية، وقد نجحت عدة دول منها في ذلك إلا أن غلبة الاستخدام العسكري للطاقة النووية لم يمنع من الاستفادة منها في الاستخدامات السلمية المختلفة، وهو ما يفتح باب الحديث عن استخدامات الطاقة النووية وهو محور المبحث التالي.

المبحث الثاني، استخدامات الطاقة النووية

لم يكن التمييز واضحاً بين الاستخدامات المختلفة للطاقة النووية حتى الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت الحرب ما يمكن أن نطلق عليه بداية العصر

النووي الذي بدأ بالاحتكار الأمريكي وتطور في السنوات اللاحقة الى سباق بين معسكرين مختلفين يسعى كل طرف منه الى تحقيق التفوق على الطرف الاخر ، وكانت الاسلحة النووية جزءا مهما وكبيرا في هذا السباق وتطورت بشكل واضح قدرات الدول في مجال الطاقة النووية ، وبقي التساؤل يثار عن الفارق بين الاستخدام السلمي و الاستخدام العسكري للطاقة النووية .
ويمكن القول ان تقسيم الطاقة النووية قد جاء حسب الاستخدامات المعتمدة لها وكما يلي :-

اولا-الطاقة النووية السلمية.

ثانيا-الطاقة النووية العسكرية.

اولا-الطاقة النووية السلمية.

يشير الحديث عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تساؤلا مهما مضمونه ما الذي يدفع الدول المختلفة الى محاولة الحصول على هذه التكنولوجيا وماهي الاستخدامات التي يمكن ان تكون لهذه الطاقة مع تزايد الطلب على استهلاك الطاقة سنويا" ، بشكل يجعل المخزون من الوقود الحفري ربما لا يكفي لأكثر من ثلاثين سنة ، وهو مادفع الكثير من الدول للبحث عن مصادر مختلفة للطاقة تقى باحتياجاتها المستقبلية ، وتمهد للاستغناء عن استخدام الوقود الحفري جزئيا" . وتعد الطاقة النووية احدا هم هذه المصادر وذلك لتميزها اقتصاديا" وبيئيا" . فكمية الطاقة الكهربائية التي ينتجها طن واحد من اليورانيوم ، تحتاج لملايين البراميل من البترول ، او ملايين الاطنان من الفحم لإنتاجها نفسها . كما ان محطة الطاقة الشمسية المطلوبة لتوليد كمية من الطاقة ، تبلغ مساحتها نحو ٣٠٠ ضعف مساحة المحطة النووية التي تولد القدرة نفسها . اما على الجانب البيئي فمن المعروف ان المفاعل النووي المصمم على اسس سليمة ، ويعمل تحت رقابة و اشراف كاملين ، لا يؤدي الى اطلاق اي تلوث في الجو (ذلك مقارنة بـ ٢٥ مليار طن من ثاني لو كسيد الكربون تطلقها مصادر الطاقة الاخرى سنويا") .

وفي مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يوجد نوعان أساسيان من مفاعلات الطاقة النووية ، الأول لأجراء الأبحاث و إنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية و الزراعية و الصناعية و الآخر لإنتاج الطاقة الكهربائية لتوليد المياه.

ومن حيث نوعية الماء المستخدم في المفاعلات نجد أن مفاعلات الانشطار النووي The nuclear fission reactors في الولايات المتحدة الأمريكية هي مفاعلات الماء الخفيف "light water reactors" عكس مفاعلات الماء الثقيل "heavy water reactors" في كندا. و الماء الخفيف هو الماء العادي الذي يستخدم في المفاعلات الأمريكية كوسيط moderator وكمبرد و أحد الوسائل للتخلص من الحرارة وتحويلها لبخار يدير زعانف التوربينات التي تدير مولدات القوى الكهربائية و استعمال الماء العادي يتطلب تخصيب وقود اليورانيوم لدرجة ما ، وكلا النوعين من المفاعلات اللذين يعملان بالماء الخفيف هما مفاعل الماء المضغوط (PWR) pressurized water reactor حيث الماء الذي يسير خلال قلب المفاعل معزول عن التوربينات ، و مفاعل الماء المغلي boiling water reactor (BWR) يستخدم الماء كمبرد ومصدر للبخار الذي يدير التوربينات ويطلق على مفاعلات الانشطار النووي في كندا مفاعلات الماء الثقيل Heavy Water Reactors حيث يعمل الماء الثقيل كوسيط بالمفاعل ويقوم الديتريم deuterium بالماء الثقيل بتقليل سرعة النيوترونات في التفاعل الانشطاري المتسلسل . وهذا النوع من المفاعلات لا يتطلب وقود يورانيوم مخصب بل طبيعي ويطلق على هذه المفاعلات الكندية مفاعلات كاندو . CANDU ya you'r wright..

١- مفاعلات الأبحاث

مفاعلات البحوث و هي أبسط من مفاعلات الطاقة وتعمل في درجات حرارة ووقود أقل من اليورانيوم عالي التخصيب (٢٠% من U^{235}) على الرغم من أن بعضاً من المفاعلات البحثية الأقدم تستخدم ٩٣% من U^{235}

وكمفاعلات الطاقة يحتاج قلب مفاعل البحث للتبريد، و مهدئ من الماء الثقيل أو بالجرافيت لتهدئة النيوترونات وتعزيز الانشطار. و عظم مفاعلات البحث تحتاج أيضاً إلى عاكس من الجرافيت أو البيريليوم لتخفيض فقدان النيوترونات من قلب المفاعل . ومفاعلات البحث Research Reactors تستخدم للبحث والتدريب واختبار المواد أو إنتاج النظائر المشعة من أجل الاستخدام الطبي والصناعي. و هذه المفاعلات أصغر من مفاعلات الطاقة. و يوجد ٢٨٣ من هذه المفاعلات تعمل في ٥٦ دولة. كمصدر للنيوترونات من أجل البحث العلمي.

ويستفاد من مفاعلات الأبحاث في إنتاج النظائر المشعة في المجال الطبي، ولا يقتصر على علاج الأورام السرطانية، فالواقع أنها لا تمثل سوى ٥% فقط من الاستخدام لهذا الغرض، وهناك ١٥% تستخدم لعلاج أمراض أخرى كالغدة الدرقية والرئتين، والجزء الأكبر وهو يمثل ٨٠% يستخدم في التشخيص كأمراض العظام ووظائف الكبد والكلى أو التصوير بالأشعة أو التعقيم.

وفي مجال الزراعة والأغذية هناك حوالي ٣٥% من المحصول الغذائي العالمي كان يصيبها التلف قبل استخدام الطاقة النووية في حفظ الأغذية، نتيجة الإصابة بأمراض مختلفة عند التخزين، وإتلاف الحشرات، كما تستخدم النظائر المشعة في تهجين النباتات لاستنباط سلالات مميزة.

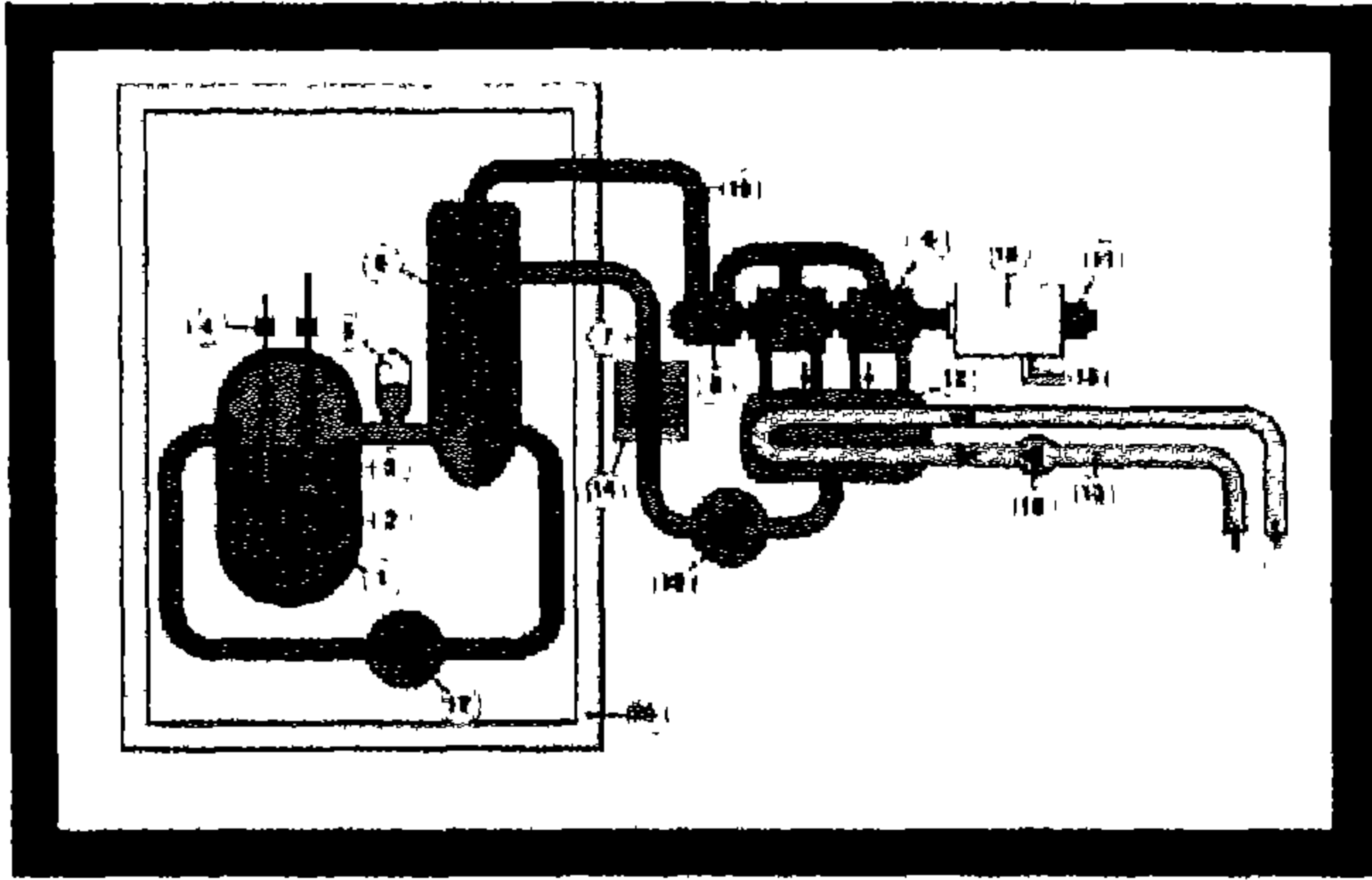
وفي المجال الصناعي، نجد أن التطبيقات النووية تسهم في الكثير من التطبيقات الصناعية كقياس سمك المنتجات، وكثافة المواد داخل الأنابيب، وتحسين خواص الألياف الصناعية مثل (البولي إيثيلين)، ودراسة مدى صلاحية المياه المعدنية ومياه الآبار للاستهلاك البشري .

٢- مفاعلات الطاقة النووية.

بالإضافة إلى ما تقدم نجد أن هناك استخدام آخر للطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية وفي تحلية المياه.

محطات التوليد النووية هي نوع من محطات التوليد الحرارية البخارية،

حيث تقوم بتوليد البخار بالحرارة التي تتولد في فرن المفاعل. الفرق في محطات الطاقة النووية أنه بدل الفرن الذي يحترق فيه الوقود يوجد الفرن الذري الذي يحتاج إلى جدار عازل وواق من الإشعاع الذري وهو يتكون من طبقة من الآجر الناري وطبقة من المياه وطبقة من الحديد الصلب ثم طبقة من الأسمنت تصل إلى سمك مترين وذلك لحماية العاملين في المحطة و البيئة المحيطة من التلوث بالإشعاعات الذرية .



مفاعل بالماء المضغوط

و المفاعل الذري تتولد فيه الحرارة نتيجة انشطار ذرات اليورانيوم بضربات الإلكترونات المتحركة في الطبقة الخارجية للذرة وتستغل هذه الطاقة الحرارية الهائلة في غليان المياه في المراجل وتحويلها إلى بخار ذات ضغط عال ودرجة مرتفعة جداً، باستعمال الطاقة الحرارية في تسخين المياه في مراجل (BOILERS) وتحويلها إلى بخار في درجة حرارة وضغط معين، ثم يسلط هذا البخار على زعنفات أو توربينات بخارية صممت ليقوم البخار السريع بتدوير محور التوربينات وبذلك تتحول الطاقة البخارية إلى طاقة ميكانيكية على محور هذه التوربينات، ويربط محور المولد الكهربائي مع محور التوربينات البخارية فيدور محور المولد الكهربائي

(ALTERNATOR) بنفس السرعة لتتولد على طرفي الجزء الثابت من المولد الطاقة الكهربائية اللازمة .

وكانت أول محطة توليد حرارية نووية في العالم نفذت في عام ١٩٥٤ وكانت في الاتحاد السوفيتي بطاقة ٥ ميغاواط . عندما توصل العلماء إلى تحرير الطاقة النووية من بعض العناصر كاليورانيوم و البلوتونيوم . فوقود المفاعلات النووية اليورانيوم المخصب بكمية تكفي لحدوث تسلسل تفاعلي نشطاري يستمر من تلقاء ذاته. و الوقود يوضع في شكل حزم من قضبان طويلة داخل قلب المفاعل الذي عبارة عن حجرة مضغوطة شديدة العزل. ويتم الانشطار النووي بها لتوليد حرارة، لتسخين المياه وتكوين البخار الذي يدير زعانف التوربينات التي تتصل بمولدات كهربائية. و يتم تغطيس الحزم في الماء للإبقاء عليها باردة أو استخدام ثاني أكسيد الكربون أو معدن مصهور لتبريد قلب المفاعل. ويتم إدخال قضبان تحكم في غرفة المفاعل، من مادة، الكادميوم، لامتصاص النيوترونات المتولدة من انشطار أنوية الذرات داخل المفاعل. فكلما تم تقليل النيوترونات كلما تم تحجيم التفاعلات المتسلسلة بما يبطئ من عملية انشطار ذرات اليورانيوم. ثم بنيت أنواع مختلفة من المفاعلات في كل أنحاء العالم لتوليد الطاقة الكهربائية. وتختلف في نوع الوقود والمبردات والوسيط. وفي أمريكا يستعمل الوقود النووي في شكل أكسيد اليورانيوم المخصب حتى ٣% باليورانيوم ٢٣٥ و الوسيط والمبرد من الماء النقي وهو أحد الأنواع من المفاعلات و يطلق عليها مفاعلات الماء الخفيف.

ومن الأنواع المهمة من مفاعلات الطاقة الكهربائية هو مفاعل سيزر حيث تمكن كلوديو فيلبون العالم النووي ومدير مركز الطاقة المتطورة في جامعة ميريلاند الأمريكية من ابتكار وتصميم مفاعل سيزر CAESAR المتطور لإنتاج الكهرباء دون التسبب في أي تلوث نووي، أو انتشار

الإشعاعات النووية. عكس المفاعلات النووية التقليدية التي تدار بأذرع وقود اليورانيوم ٢٣٨ المزود بحوالي ٤% من اليورانيوم ٢٣٥. وعند اصطدام النيوترون بذرة اليورانيوم ٢٣٥، تنشطر إلى نويات و تنطلق كمية من الطاقة في شكل حرارة ومزيد من النيوتريونات التي تصطدم بالذرات الأخرى. ويتحكم «الوسيط» بإدخاله بين أذرع الوقود ليطأ بعض النيوترونات لتتحرك ببطء بدرجة كافية لانشطار الذرات، لكن بعد عامين أو ثلاثة من تشغيل المفاعل، تصبح ذرات اليورانيوم ٢٣٥ الباقية غير كافية فتظهر الحاجة إلى أذرع وقود جديدة. لكن مفاعل سيزر يعتمد على انشطار ذرات اليورانيوم ٢٣٨ داخل أذرع الوقود بواسطة نيوترونات تتحرك بسرعة مناسبة نتيجة وجود البخار كوسيط في المفاعل، بالتحكم في كثافته بدقة، لإبطاء مرور النيوترونات للحصول على الانشطار المطلوب من ذرة اليورانيوم ٢٣٨، وحدوث انفجار صغير للطاقة وانطلاق مزيد من النيوترونات التي تدور حتى تصطدم بذرة أخرى من اليورانيوم والقليل من نويات الذرة. و المفاعل سيزر يمكن تشغيله لعقود دون الحاجة إلى إعادة تزويده بالوقود.

والاستخدام الآخر للطاقة النووية هو في تحلية المياه، فمن المعروف ان نسبة المياه العذبة على سطح الارض لا تزيد عن ٣%، وتقدر الاحتياطات المتجددة من المياه العذبة في العالم بما لا يزيد عن ٤٠ ألف كم^٣، والمشكلة الأساسية تكمن في توزيعها غير المتساوي، مما أدى بالطاقة النووية لان تتحول الى وسيلة جيدة لتحلية المياه، وهذا ما أدركه مبكرا الاتحاد السوفيتي السابق، فانشأ أولى محطات تحلية المياه بالطاقة النووية في كازاخستان. وفي العام ١٩٩٩، قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ مشروع للتعاون الاقليمي بعنوان (النظام المتكامل للتحلية النووية) والذي كان من نتائجه الاتفاق بين الصين والمغرب على انشاء محطة تحلية في مدينة (طنطان) بقدرة انتاجية ٨٠٠٠ م^٣ يومياً.

بعد كل ماتقدم نجد ان هناك اهتماما متزيدا بالطاقة النووية وهذا مايتوضح من خلال وجود اكثر من ٤٤٠ مفاعلا نوويا "سلميا على مستوى العالم و ٣٠ اخرى قيد الانشاء, فالطاقة النووية تزود دول العالم باكثر من ١٦% من الطاقة الكهربائية, فهي تلبي مايقرب من ٣٥% من احتياجات دول الاتحاد الاوربي . وتحصل فرنسا وحدها على ٧٧% من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية, ومثلها ليتوانيا. اما اليابان فتحصل على ٣٠% من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النووية , بينما تعتمد بلجيكا وبلغاريا والمجر وسلوفاكيا وكوريا الجنوبية والسويد وسويسرا وسلوفينيا واورانيا على الطاقة النووية في سد ثلث احتياجاتها من الطاقة على الاقل. وعلى العكس من استراليا التي تمتاز بوفرة مصادرها من الفحم الحجري فهي لاتملك محطات نووية لتوليد الطاقة , وانما لديها محطة ابحاث فقط^(١١).

ولابد من التاكيد هنا على ان عودة الاهتمام مجددا بالطاقة النووية واهميتها لم يكن بمعزل عن التطورات الدولية التي شهدتها العالم, وكان لثلاث عوامل دورا " مهما في توجه الدول في هذا الاتجاه وهي :-

١- ارتفاع اسعار الوقود الحفري في العام ٢٠٠٥ مما دفع بمستهلكي الطاقة الى البحث عن خيارات بديلة لانتاج الكهرباء.

٢- الاهتمام المتزايد ببروتوكول كيوتو ١٩٩٧ وانبعثات غازات البيوت الزجاجية. ويعتقد ان انواع الوقود الحفري تساهم في الاحترار العالمي عن طريق اطلاق غازات بيوت زجاجية, في حين ان الانبعثات من الطاقة النووية ادنى بمقدار مرتين من حيث الحجم.

٣- اعتبار بعض الحكومات الطاقة النووية سبيلا لتعزيز استقلال وامن امداداتها من الطاقة في ضوء تزايد التوترات الدولية في المناطق التي تزود العالم بحصة مهمة من الطاقة والمثال الابرز هنا هو منطقة الخليج العربي التي تشهد حالة من التوتر منذ بداية عقد السبعينيات والى اليوم^(١٢)

٣-مخاطر الطاقة النووية.

إذا كانت الطاقة النووية تحظى بهذه الأهمية المتزايدة والاعتماد الكبير من قبل مختلف دول العالم فإن هذا يثير تساؤلا في غاية الأهمية هو ماهي الاخطار المترتبة على الاعتماد المتزايد على الطاقة النووية ؟ وقبل الاجابة على هذا السؤال تجدر الإشارة الى انه مع بداية استغلال الإنسان للطاقة النووية قبل أكثر من خمسين سنة واجهت البشرية نوعا جديدا من الكوارث لم تكن معروفة من قبل وتضمنت لغات العالم جميعا مصطلحات جديدة لم تكن مسموعة كالحماية الإشعاعية والمخاطر النووية وقد حظيت قضايا المخاطر النووية باهتمام الناس على كل مستوياتهم نظرا للرب النووي الذي خلفه تفجير أول قنبلة نووية في هيروشيما-اليابان في ٦/٨/١٩٤٥ وقنبلة ناكازاكي في ٩/٨/١٩٤٥ عند نهاية الحرب العالمية الثانية

كما أدرك العلماء العاملين في الفيزياء النووية والمسؤولين السياسيين والعسكريين مخاطر الطاقة النووية وخصائصها التدميرية جنبا إلى جنب مع منافعها ومردوداتها الإيجابية. وقد كان التحرك الرئيسي الأول في قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء اللجنة العلمية لدراسة تأثيرات الأشعة الذرية العام ١٩٥٥ لدراسة مخاطر الإشعاعات على الإنسان ثم شكلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ١٩٥٧ التي تقوم بتطوير التطبيقات السلمية لهذه الطاقة في كافة المجالات النافعة للبشرية وقامت معظم دول العالم لجانا أو مؤسسات وطنية لرعاية جوانب الحماية من الإشعاع والكوارث النووية

إن جوهر المشكلة في اعتقادنا هو أن الأرض لها موارد محدودة من النفط والفحم وهذه الموارد ستستخدم خلال ٦٣-٩٥ سنة حيث تقدر الكميات المؤكدة من احتياطي النفط بالعالم بحدود (١,٤-٢,١) ترليون برميل. الفترة أعلاه (٦٣-٩٥) سنة حسبت على أساس الاستهلاك الفعلي للنفط حاليا مع

زيادة بحدود ١ - ٢% سنويا حيث متوسط الاستهلاك السنوي بحدود ٨٠ مليون برميل نفط لأغراض المقارنة فإن طن واحد من اليورانيوم يعطي طاقة تعادل الطاقة الناتجة من ملايين الأطنان من الفحم أو ملايين البراميل من النفط. لكن الآثار الجانبية لحرق الفحم و النفط تؤدي إلى تلوث البيئة بينما مفاعل نووي مصمم بشكل جيد ويعمل تحت رقابة وإشراف جيدين لا يؤدي إلى إطلاق أي تلوث في الجو .

واليوم يتزايد الحديث عن مخاطر الطاقة النووية وخصوصا عندما تعرضت بعض المفاعلات النووية إلى أعطال أدت إلى تسرب الوقود النووي كما حدث في تشيرنوبل CHERNOBYLE في العام ١٩٨٦ حيث تعرض مئات الألوف من الناس إلى الأشعة حيث توفي الكثيرون خلال أيام وإصيب الباقين بالسرطانات المختلفة . كما ان الخطر ينتج من المفاعلات النووية نفسها حيث انها تنتج فضلات نووية تبقى مصادر للإشعاع لملايين السنين يجب التخلص منها ولا يمكن وضعها كأية نفايات أخرى بأي موقع بل يجب تخزينها بأماكن خاصة حتى لا تؤثر على الناس .

في ضوء كل ماتقدم نجد ان ابرز مخاطر الطاقة النووية هي:-^(١٢)

١- الإشعاع النووي

لعل من اول واهم هذه المخاطر الإشعاع النووي فاذا لم يكن قاتلا فهو يتسبب في عاهات وتشوهات وإعاقات تصعب معالجتها. وتنتج من تأثير الإشعاع النووي على مكونات الخلايا الحية نتيجة تفاعلات لا علاقة لها بالتفاعلات الطبيعية في الخلية. وحجم الجرعة المؤثرة يختلف حسب نوعية الكائنات فهناك حشرات تموت عندما تمتص أجسامها طاقة نووية تصل فقط ٢٠ وحدة جرّاي (جول لكل كيلو جرام من الجسم المعرض للإشعاع النووي $\text{Gray} = \text{J/kg}$) وحشرات لا تموت إلا عندما تصل الجرعة إلى حوالي ٣٠٠٠ جرّاي (ضعف الجرعة السابقة ١٥٠ مرة). وتأثر الثدييات يبدأ عند جرعة لا تزيد عن ٢ جرّاي، والفيروسات تتحمل جرعة تصل ٢٠٠ جرّاي أي ضعف الجرعة المؤثرة على الثدييات ١٠٠ مرة .

ويمكن القول ان كمية النفايات المشعة نتيجة الانشطار النووي بمحطات انتاج الكهرباء بالمفاعلات النووية محدودة مقارنة بكمية النفايات بالمحطات الحرارية التي تعمل بالطاقة الأحفورية كالنفط أو الفحم . فالنفايات النووية تصل ٣ ميل جرام لكل كيلو واط ساعة (3 mg/kWh) مقابل حوالى ٧٠٠ جرام ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو واط ساعة بالمحطات الحرارية العادية لكن هذه الكمية الصغيرة جدا من الإشعاع النووي قد تكون قاتلة أو قد تتسبب في عاهات وتشوهات لا علاج لها. وقد تستمر فاعلية الإشعاعات لقرون بل لآلاف السنين حتي يخمد هذا الإشعاع أو يصل إلى مستوى يعادل الإشعاع الطبيعي. لهذا يحاول العلماء توليد الطاقة النووية عن طريق الاندماج النووي بدلا من الانشطار النووي الذي فيه ذرات اليورانيوم تنشط وتعطى بروتونات ونيوترونات وجسيمات دقيقة من الطاقة التي تولد الكهرباء. ومشكلة توليد الكهرباء من المفاعلات النووية تتمثل في النفايات المشعة التي تسفر عن العملية. وهذه النفايات ضارة بالبشر وهذا ما جعل العلماء يسعون للحصول علي الطاقة عن طريق تقنية الاندماج النووي التي تجري حاليا في الشمس والتي تسفر عن نفايات مشعة قليلة.

ولعل من ابرز الحوادث المتعلقة بالمفاعلات النووية حدوث تسرب إشعاعي جزئي في مفاعل "ثري مايل آيلاند" النووي قرب بنسلفانيا في العام ١٩٧٩، وذلك نتيجة لفقدان السيطرة على التفاعل الانشطاري؛ وهو ما أدى لانفجار حرر كميات ضخمة من الإشعاع، ولكن تمت السيطرة على الإشعاع داخل المبنى، وبذلك لم تحدث وفيات عندها، ولكن الحظ لم يحالف حادثة التسرب الإشعاعي المشابهة في محطة الطاقة النووية في تشيرنوبل بروسيا في العام ١٩٨٦، فقد أدت إلى مقتل ٣١ شخصا وتعريض مئات الآلاف إلى الإشعاع، ويمكن أن يستمر تأثير الإشعاعات الضارة بحديث تؤثر على الأجيال المستقبلية.

٢ - النفايات النووية.

ويرتبط بالعامل المتقدم ذكره مشكلة اخرى وهي النفايات النووية التي نتولد عن كل مرحلة في دورة الوقود النووي. فالقطاع النووي يمدنا بالنفايات النووية بدءاً من التنقيب عن اليورانيوم وتخصيبه، وصولاً الى تشغيل المفاعلات و إعادة معالجة الوقود النووي المستنفذ. والواقع ان قسماً كبيراً من هذه النفايات سيظل يشكل خطراً "جدياً" على مر مئات الاف السنين.

ويؤدي استخدام الطاقة النووية إلى إنتاج النفايات ذات الفعالية الإشعاعية العالية؛ فبعد أن يتم انشطار معظم اليورانيوم -الوقود المستهلك- يُزال من المفاعل ويُخزّن في بحيرات تبريد، وتقوم هذه البحيرات بامتصاص حرارة الوقود المستهلك وتخفيض درجة إشعاعيته؛ ثم تتم إعادة معالجته من أجل استرجاع اليورانيوم والبلوتونيوم غير المنشطين واستخدامهما من جديد كوقود للمفاعل، وينتج عن هذه العملية نفايات ذات فعالية إشعاعية عالية المستوى (HILW) يتم إعادة معالجة الوقود المستهلك بشكل روتيني في مفاعلات برامج الدفاع لاستخدامه في إنتاج الأسلحة النووية، ووفق ما ذكرته وكالة حماية البيئة (EPA) فإن النفايات عالية الإشعاعية (HILW) الناجمة عن برامج الدفاع تشكل أكثر من ٩٩% من إجمالي حجم (HILW) في الولايات المتحدة الأمريكية. وإن كلاً من فرنسا وبلجيكا وروسيا والمملكة المتحدة تملك وحدات خاصة بها لإعادة معالجة الوقود المستهلك. وتقوم اليابان باستخدام الوقود المعاد معالجته في أوروبا.

ولهذا اقر البرلمان الاوربي في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤ مشروع قرار تشريعي يطلب من الدول الاعضاء في الاتحاد ان تضع بحلول العام ٢٠٠٦ برامج مفصلة لإدارة النفايات والتخلص منها.

٣ - النقل والتخزين.

وتبرز المشكلة الاخرى من استخدام الطاقة النووية في النقل والتخزين حيث ينطوي نقل المعدات والمواد النووية على مخاطر تتهدد صحة البشر وسلامة البيئة. فحاوية واحدة فقط من عناصر الوقود المستنفذ المتميز

بمستوى عال من النشاط الاشعاعي تحتوي تقريبا على المقدار نفسه من المواد المشعة التي انبعثت من تشرنوبل. ولا يمكن تصور ما قد يحدث في حال غرقت سفينة تنقل نفايات من هذا النوع في مياه الشرق الاوسط او استهدفت في هجوم متعمد.

يضاف الى ذلك التخزين، حيث يتم الترويج لدفن المواد المشعة باعتباره حلا من قبل موقع لتصريف النفايات النووية في ولاية نيو مكسيكو الامريكية. وفي السياق نفسه، تتدرج اماكن مثل جبل يوك yuccamountain في نيفادا الامريكية، و غورليبـن grleben في المانيا، ومواقع اخرى مقترحة في المملكة المتحدة وروسيا و استراليا وغيرها على قائمة الاماكن التي يقول مهندسو التكنولوجيا النووية فيها انهم (اوجدوا حلا) لمشكلة النفايات. لكن حلولهم هذه تبقى غير مثبتة، لاسيما و ان النماذج التي يعتمدونها للتنبؤ بالصدف الجيولوجية والكيميائية المستقبلية في المخازن (الحفر) المنشأة في اعماق باطن الارض لم تخضع للاختبار وتتضح بالفرضيات المريبة. و حاليا، لا وجود لاي سبل مثبتة لتصريف المواد المشعة ذات التأثيرات الطويلة الامد. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى انه لا ينبغي الخلط بين دفن هذه المواد واحتوائها الامن وعزلها عن البيئة.

٤ - السلامة وحوادث الطاقة النووية.

لا بد من الاشارة الى ان الحديث عن مفاعلات آمنة هو مجرد خرافة. فقد تطرأ الحوادث في اي مفاعل نووي، والمفاعلات كلها تنطوي على خطر تدفق المواد المشعة المميتة الى البيئة. والواقع ان المواد المشعة تنبعث في الجو وتتسرب الى المياه حتى عندما تعمل المفاعلات كما هو مخطط لها. لكن قطاع التكنولوجيا النووية لا يزال محاطا "بالسرية المشابهة للتكتم على الاسرار العسكرية، بل ان هذه السرية هي التي ادت الى نشأة هذا القطاع في اربعينيات القرن العشرين.

٥-مخاطر الارهاب النووي.

لا يزال ينظر الى الارهاب النووي في اغلب الاحيان باعتباره ضربا من الخيال العلمي. "نتمنى لو انه كان كذلك فعليا". انما لسوء الحظ نحن نعيش في عالم يزخر بفائض من المواد الخطيرة والمهارات التكنولوجية الوافرة، عالم يؤكد فيه بعض الارهابيين بصريح العبارة عزمهم التسبب باصابات كارثية. وهذه ليست من اقوال غرينبيس، وانما اقوال الامين العام السابق للامم المتحدة كوفي امان.

لقد تمت البرهنة على ضعف اجراءات السلامة في بعض المفاعلات النووية من قبل نشطاء السلام الاخضر، ففي ٤ اكتوبر من الاول (اكتوبر) ٢٠٠٢، احتل حوالي ٥٠ ناشطا من المنظمة اسقف مبان محطة سايزول بـاء لتوليد الطاقة النووية في ليستون سافولك شرق انكلترا. وكان هذا العمل ردا على سياسة الحكومة الساعية لبناء جيل جديد من محطات الطاقة النووية، بالرغم من المعارضة الشعبية لذلك.

لم تكن هذه المرة الوحيدة لاستهداف المحطة، ففي ٤ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ ولتأكيد ضعف تامين المنشآت النووية ضد الارهاب، نفذ اكثر من ثلاثين ناشطا في منظمة السلام الاخضر اقتحاما "سلميا" للمحطة نفسها، ليؤكدوا ضعف تامين اكبر وأحدث محطات الطاقة النووية في بريطانيا.

ثانيا. الطاقة النووية العسكرية.

برز الاستخدام العسكري للطاقة النووية بالاسلحة النووية التي استخدمت في نهاية الحرب العالمية الثانية التي اكدت اهمية السلاح النووي كاداة لحسم الحروب المهمة، وبعد ان وضعت الحرب اوزارها، وجدت الولايات المتحدة وبريطانية - وهما الدولتان اللتان طورتا و انتجتا واستخدمتا الاسلحة النووية الاولى - نفسيهما في موقف حرج. فقد كان هناك اتجاه لمحاولة الاستئثار بالاسرار النووية بشكل عام والعسكرية منها بشكل خاص. وثار جدل كبير بين الحلفاء المنتصرين حول كيفية السيطرة على تلك القوة التدميرية الهائلة.

اذ لطالما (شكل التداخل بين الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية في توليد الطاقة، واستخدامها في صنع الاسلحة النووية، نقطة الضعف في المسألة. وسبق ان اشار الرئيس دوايت ايزنهاور الى هذا المازق في سياق خطابه الشهير بعنوان "ذرات من اجل السلام" الذي القاه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ عندما لم يكتف بالتحدث عن "مجرد انتاج المواد الذرية لاغراض عسكرية او التخلص منها. فليس كافيا سحب هذه الاسلحة من ايدي الجنود، بل يتعين وضعها في ايد اولئك الذين يعرفون كيف ينزعون غطاءها العسـكري ويكيفونها مع فنون السلام" (١٣).

ولهذا كانت هناك قناعة تامة في ذلك الوقت بوجود علاقة وثيقة بين الاستخدامات العسكرية و التطبيقات المدنية للطاقة النووية. فقد كان أول مفاعل نووي قد أقيم في العام ١٩٤٤ في هانفورد بأمریکا لانتاج مواد الأسلحة النووية وكان وقوده اليورانيوم الطبيعي وكان ينتج البلوتونيوم ولم تكن الطاقة المتولدة تستغل.

جاء الاعلان الثلاثي الصادر من قبل الولايات المتحدة وبريطانية وكندا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، ليؤكد أن الاستخدام العسكري للطاقة النووية يعتمد بدرجة كبيرة على الاساليب و العمليات نفسها التي يمكن ان تكون مطلوبة بما يسمى "التطبيقات الصناعية" اي في المجال المدني السلمى. كما اعلنت تلك الدول انه يجب عدم اتاحة المعلومات المتعلقة بالاستخدامات الصناعية للطاقة النووية للدول المختلفة قبل وضع و تطبيق اجراءات احترازية فعالة ومعقولة. وهكذا، ظهر اول خطر في نشر المعلومات المتعلقة بالطاقة النووية الى ان تنشأ اسس متينة للرقابة الدولية، على الانشطة النووية وذلك حتى يمكن السيطرة على محاولات التسليح النووي (١٤).

و الواقع ان القضية الجوهرية التي ارتبطت بالقدرات النووية، والتي كثيرا ما كانت محل جدل لم تكن تتعلق بمفهوم القدرات النووية بابعادها

المدنية التكنولوجية المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإنما بالعلاقة بين امتلاك القدرات وامتلاك الأسلحة، أي الأبعاد الاستراتيجية لحيازة القدرات النووية. وتصاددت أهميتها عندما بدأ النظام الدولي يتجه إلى أعداد موثقة للسيطرة على انتشار الأسلحة النووية في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وعندما بدأت عملية الانتشار نفسها تتجاوز الدول الكبرى إلى القوى الإقليمية، مثل إسرائيل والبرازيل والارجنتين والهند وباكستان وجنوب أفريقيا، قبل أن تبدأ الالتزامات الحادة في الظهور أوائل التسعينيات من القرن الماضي، مرتبطة بحالتي العراق وكوريا الشمالية.

وصلت المشكلة إلى قمته في بداية القرن الجديد بتفجر مشكلتين إضافيتين تتعلقان بليبيا وإيران، إذ ألقت تلك الالتزامات التي توارثت مع تصدع نظام منع الانتشار النووي، بعدد من الاختراقات التي شكلت مضمون إشكالية العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية.

فامتلاك عناصر القدرة النووية السلمية لا يعني أن الدولة المالكة يمكنها بمجهود معقول أن تنتج سلاحاً "نووياً"، فهناك متطلبات إضافية لا بد من توافرها لاستكمال دورة الوقود النووي (الانشطاري) وهي البلوتونيوم - ٢٣٩ واليورانيوم - ٢٣٥ المخصب بدرجة ٩٠% على الأقل. وهناك طريقتان لصنع الأسلحة النووية الانشطارية والاندماجية (فالأسلحة النووية الهيدروجينية والنيوترونية تحتاج إلى مواد إضافية)، وكلتيهما تعتمد على اليورانيوم الطبيعي.

والحقيقة أن عمليات امتلاك الأسلحة النووية لكل الدول التي تمتلكها حالياً، قد ارتبطت بأقامة برامج نووية عسكرية، وليس بتحويل النشاطات النووية المدنية إلى اتجاهات عسكرية، كما بدأت دول عدة تحاول أن تفعل مؤخراً، إلا أن هناك طرقاً أخرى للحصول على الأسلحة النووية، حاولت دول مختلفة اتباعها كالشراء، كما أن هناك طرقاً "تطرح نظرياً"، يمكن من خلالها أن تحصل منظمة إرهابية على سلاح نووي إشعاعي بدائي بمتطلبات أقل بكثير مما سبق.

ونظرياً، يمثل مفهوم (القدرات النووية) أهم المفاتيح المتعلقة بالإجابة

عن السؤال المثار، فالدولة التي تمتلك المعرفة النووية الأساسية والكوادر العلمية ومراكز البحث والتطبيق، فضلا عن مفاعلات ابحاث او قوى تعمل في اطار برنامج نووي، لكن المشكلة انه على الرغم من ان القدرة النووية تقع ضمن عناصر القدرة التكنولوجية والاقتصادية للدولة بصفة عامة، الا انها وعند حد معين من تطورها، يمكن ان تمثل قاعدة لبناء قوة عسكرية نووية، وفي ظل وجود ما اصطلح على تسميته (المواد والمعدات الحساسة) او ذات الاستخدام المزدوج المدني - العسكري، والتكنولوجيا المتصلة بها، والتي توجد قوائم تفصيلية لانهاية لها تحددها وتفرض قيودا" على الاتجار فيها ومن ثم يتم النظر للقدرة النووية على انها احدى العناصر المحتملة للقوة العسكرية، ولو على مستوى انها تتيح للدولة خيارا "عسكريا" نوويا".

في هذا الاطار، توجد مقولتان رئيستان تحكمان العلاقة بين امتلاك وانتشار القدرات النووية، وبين الاتجاه نحو امتلاك الاسلحة النووية، هما: -
ان هناك علاقة مباشرة بين انتشار التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية وانتشار الاسلحة النووية، فهناك ارتباط واضح بين المشاريع النووية السلمية والبرامج النووية العسكرية، اذ يعتمد الجانبان تقريبا" على المنشآت والتكنولوجيا والمواد نفسها، وبناءا" على هذه المقولة، ترددت كثيرا" العبارة التي تشير الى ان هناك طاقة نووية واحدة. وانه لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك القدرات وانتشار الاسلحة النووية وعلى الرغم من ان انتشار القدرات يسهل بالفعل انتشار الاسلحة، ومن المحتمل ان يعجل او يسرع وتيرة الانتاج او يتيح ذلك، الا ان العلاقة ليست اوتوماتيكية فهناك عوامل وسيطة تحكم العلاقة بين انتشار القدرات وانتشار الاسلحة، تمارس تاثيرها في القرارات الخاصة بالاتجاه نحو انتاج الاسلحة او الامتناع عن انتاجها^(١٥).

١- بداية الاستخدام العسكري للأسلحة النووية.

تعد الولايات المتحدة اول من استخدم السلاح النووي لحسم الحرب العالمية الثانية في آخر مراحلها في اليابان والخروج بالانتصار الكامل في ٦

اب (اغسطس) ١٩٤٥ ، وبعد حوالي ثلاثة اسابيع فقط من التفجير التجريبي للقنبلة في صحراء ولاية نيومكسيكو في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٥ ، وقبل ذلك بسنوات عدة ، وبالتحديد في العام ١٩٣٨ كانت المانيا الهتلرية تبحث هي الاخرى عن انتصار كامل في حرب قادمة . ولذلك فقد بدأت محاولتهما لانتاج القنبلة الذرية في معهد القيصر ويلهام ببرلين ، وفشل الالمان ، ولكن الامريكيين نجحوا بعدما تضافرت جهود علمائهم والعلماء البريطانيين في اعقاب اتفاق العمل المشترك الذي اقره تشرشل وروزفلت في العام ١٩٤٣ .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية استمرت الولايات المتحدة في تطوير قدراتها النووية وركزت في السنوات الاولى بعد الحرب على تطوير طائراتها من نوع Convair B-36 ليكون بمقدورها حمل قنابل نووية اشد قوة. الا ان الانفراد الامريكي سرعان ما واجه تحديا "جديا" ففي ٢٩ اب (اغسطس) ١٩٤٩ قام الاتحاد السوفيتي لأول مرة بتفجير تجريبي لقنبلة نووية في منطقة سيمي بالانتسك الواقعة في كازاخستان وكانت هذه مفاجئة للولايات المتحدة التي لم تتصور أن السوفييت سيتمكنون من بناء ترسانة نووية بهذه السرعة؛ علماً أن العلماء في مشروع مانهاتن كانوا قد حذروا البيت الأبيض من أن الاتحاد السوفيتي سيتمكن مستقبلا من تصنيع الأسلحة النووية. وكان هناك مزاعم بأن المخابرات السوفيتية تمكنت من الحصول على الخطوط العريضة لتصميم الأسلحة النووية التجميعية وكانت القنبلة الاولى عبارة عن نسخة مشابهة جدا من قنابل الإنشطار ذات الانضغاط الداخلي التي أُلقيت على ناجازاكي .

كان للانجاز السوفيتي تاثير واضح في الولايات المتحدة فقد بدأ التوتر يسود البيت الأبيض الذي قرر تحويل مسؤولية الإشراف على الأسلحة النووية من الجيش الأمريكي إلى لجنة خاصة سُميت؛ لجنة الطاقة الذرية تحسباً لقرارات فردية قد تتخذها قيادات الجيش لاستعمال الأسلحة النووية. وجاءت الخطوة الاهم بعد ذلك اذ بدأت في نشر التسليح النووي، فقامت الولايات المتحدة بدعم بعض الحكومات الأوروبية الغربية الموالية لها بإمكانيات صنع ترسانة نووية، وقامت المملكة المتحدة بأول تفجير اختباري

في العام ١٩٥٢، وتلتها فرنسا في العام ١٩٦٠. على الرغم من أن ترسانة المملكة المتحدة و فرنسا كانت أصغر من ترسانة الاتحاد السوفيتي إلا أن قربهما جغرافيا من الاتحاد السوفيتي كان عاملا استراتيجيا مهما في الحرب الباردة.

وتشير وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالتفجيرات النووية الاختبارية إلى أنه تم تسجيل ١٨٢٠ تجربة نووية على المستوى الدولي، للمدة بين عامي ١٩٤٥-١٩٩٠، أي بمعدل تجربة واحدة كل تسعة أيام في المتوسط. وقد استمر هذا المعدل على ما هو عليه تقريبا بعد ذلك، وحتى العام ١٩٩٨، كان العالم قد شهد ٢٠٤٧ تجربة نووية، قبل أن تقوم كل من الهند وباكستان بإجراء ١١ تجربة إضافية خلال المدة من ١١-٣٠ أيار (مايو) ١٩٩٨.

وتكتسب أية تجربة نووية أولى لاية دولة طورت قدرات نووية عسكرية "بعدا استراتيجيا"، وتحمل في طياتها مضمون الرسالة الاستراتيجية التي تهدف الدولة إلى توصيلها إلى من يهيمه الأمر، فاستعراض القوة المتصل بالتفجير النووي هو مجرد تعبير عام عن استخدام معقد للقدرات النووية العسكرية، يتحدد مضمونه وفقا للأهداف الاستراتيجية المحددة سلفا للدولة النووية، ولا يهم كثير، بالنسبة للتفجير الأول، ماهية النتائج الفنية الدقيقة لعملية التفجير، فالمهم أن القنبلة قد انفجرت^(١٦).

ويؤكد العدد الهائل من التفجيرات النووية التي أجرتها الدول المالكة للأسلحة النووية في العالم أن مسألة التفجيرات ذات أبعاد فنية-عسكرية ترتبط بمايلي:-^(١٧).

أولاً- التأكد من قابلية الراس النووي الذي تم إنتاجه للانفجار، فكل نوع جديد من الأسلحة يقتضي في الغالب استحداث راس جديد، وكان التحليل السائد هو أن معظم التفجيرات التي أجرتها الدول المالكة للأسلحة النووية تتم لاختبار رؤوس جديدة محددة.

ثانياً- الحصول على نتائج متوالية في إطار تطوير نوع جديد من الأسلحة

النووية، للتأكد من صلاحية التصميم، ومطابقة الطاقة التدميرية الواقعية للقوة التدميرية المفترضة، وقد اشارت مصادر مختلفة الى ان تصميم سلاح جديد يتطلب اجراء ستة تفجيرات نووية.

ثالثاً- قياس الاثار التدميرية النوعية للأسلحة النووية، فهناك اغراض محددة تتصل باختبار اثار الأسلحة، كتحديد اثر الاشعاع على المعدات العسكرية، والتحويلات التي يحدثها في مسرح العمليات وما الى ذلك.

رابعاً- التأكد من استمرار قابلية الأسلحة النووية للانفجار، وهي نوعية من الاختبارات الروتينية او الدورية لفحص الأسلحة بعد خروجها من خط الانتاج، او الوصول بها الى المستودع، او بعد تخزينها لمدة طويلة.

٢- الصواريخ والأسلحة النووية .

بدأ الشوط الجديد من نشر الأسلحة النووية كوسيلة للدفاع الاستراتيجي في الحرب الباردة في ايار (مايو) ١٩٥٧ عندما نجح الاتحاد السوفيتي في تصنيع صواريخ ذات رؤوس نووية عابرة للقارات مما اثار فزعاً في صفوف الحكومة الأمريكية. و قام المرشح الرئاسي جون كندي في حملته الانتخابية باستعمال هذا التطور؛ اذ صرح أن الاتحاد السوفيتي أصبح أكثر تطوراً من الولايات المتحدة من ناحية تصنيع الصواريخ ووعد بان يضع تطوير الصواريخ الأمريكية في مقدمة أولوياته في حال انتخابه رئيساً للجمهورية. وبالفعل بعد انتخابه قام بتطوير تقنية الصواريخ، وضيق الفجوة التي كانت تهدد أمن الولايات المتحدة وفق تصور الإدارة الأمريكية.

وساهمت الصواريخ بشكل فاعل في التوترات المهمة التي شهدتها الحرب الباردة ففي العام ١٩٦٢ شهدت الحرب الباردة تصعيداً خطيراً عندما زود الاتحاد السوفيتي كوبا بمجموعة من الصواريخ النووية؛ واستمرت هذه الأزمة الخطيرة ثلاثة عشر يوماً كانت من أخطر أيام الحرب الباردة وانتهت الأزمة في ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٢ بقرار من نيكيتا خروشوف باسترجاع الصواريخ إلى الأراضي السوفيتية. وكان التطور الاهم في هذا

المجال في عقد الثمانينيات اذ شهد سباق التسلح النووي في الحرب الباردة تطورا آخر وهو تسليح الغواصات بالصواريخ النووية وكان الاتحاد السوفيتي أول من توصل إلى هذه القدرة العسكرية.

ان كل ماتقدم يؤكد ان المسألة النووية قد اصبحت بالفعل , ومنذ اول تفجير نووي اجرته الولايات المتحدة في صحراء الانجوردو بولاية نيومسكيكو في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٤٥ , جزءا من الاطار الخلفي للنظام العالمي في اعقاب الحرب العالمية الثانية ففي مسودة الاطار برز مبدأ روزفلت بدعوته الى نزع سلاح العالم , ما عدا ثلاثي الحلف المنتصر : الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي , في محاولة لبناء هندسة سلام عالمي , وافر مبدأ التسلح الثلاثي بالتكافؤ النوعي و بات حقا "مشروعا" لكل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا (ووفقا لمبدأ روزفلت) ان يلحقا بالولايات المتحدة نوويا , وجاء التفجير النووي السوفيتي في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٩ في صحراء سيبيريا , واعقبه التفجير النووي البريطاني في احدى الجزر الاسترالية في العام ١٩٥٢ .

وهكذا تحول امتلاك السلاح النووي الى اداة سياسية في منظومة العلاقات الدولية و بات كأحد مفاتيح ادارة الترتيبات التعاقدية , ولان مبدأ روزفلت استبعد فرنسا و اقر بضرورة نزع سلاحها . فقد اثار بذلك نقطة خلافية مع بريطانيا , التي اعترضت على نزع السلاح الفرنسي حتى لا تتعرض ثغرة الانكشاف في جدار امن اوربا الغربية , لكن فرنسا - وبتشجيع بريطاني ضمني - لحقت هي الاخرى بالنادي النووي لتؤكد حضورها سياسيا في المعادلة الدولية , و اجرت تفجيرها النووي الاول في صحراء الجزائر في شباط (فبراير) العام ١٩٦٠ , وحملت اصداء التفجير اعلانا "بسقوط مبدأ روزفلت" .

كما ان الصين هي الاخرى قد استبعدت من النظام العالمي عشية نهاية الحرب العالمية الثانية , ولتحقيق رغبتها في اثبات حضورها على المسرح

الدولي ، قامت الصين بأول تفجير نووي في صحراء التبت في ٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، وافترضت الصين ان قنبلتها الذرية هي رادع وقائي ضد اي عدوان على اراضيها ، وفي الوقت نفسه فهي احدى مستحقات القوة التي تساوم بها في فصل جديد من فصول الانتشار الدولي ، وفيما بين الفصول كتبت القنبلة النووية الصينية المراثية الاخيرة لمبدأ رزوفلت ، وألقت عليه بنظرة الوداع^(١٨) .

٣- الاسلحة النووية بعد الحرب الباردة.

بدءاً لابد من الاشارة الى حقيقة ان هناك ثمانية دول تمتلك حوالي ١٢١٠٠ سلاح نووي عملياتي. وهناك عدة الاف من الاسلحة النووية في حالة تأهب وجاهزة للاطلاق في غضون دقائق. و اذا ما احصيت جميع الرؤوس النووية- الرؤوس العملياتية والرؤوس الاحتياطية وتلك المخزونة في وضع نشط وغير نشط- نجد ان الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والهند وباكستان واسرائيل تمتلك مجتمعة مايصل مجموعه الى اكثر من ٢٧٠٠٠ رأس نووي.

ولا يبدو ان اياً من الدول النووية المعترف بها قانوناً، وفق تعريف معاهدة (NPT) تخطط لنزع اسلحة ترسانتها النووية في المستقبل المنظور. اما روسيا والولايات المتحدة، فانهما بصدد خفض قواهما النووية العملياتية كنتيجة لمعاهدتين ثنائيتين-معاهدة تقـ_____ايص الاسلحة الاستراتيجية ١٩٩١ (معاهدة (STARTI) ومعاهدة تقليص الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ٢٠٠٢ (معاهدة (SORT) وفي الولايات المتحدة، بدأ تنفيذ مراجعة الوضع النووي (NPR) لسنة ٢٠٠١ متناو لا جميع جوانب الاوضاع النووية. ويشمل هذا تقليصاً بواقع النصف تقريباً للمخزون الاجمالي بحلول عام ٢٠١٢ وتطوير صواريخ بالستية وغواصات استراتيجية وقاذفات قنابل بعيدة المدى- جديدة كلها - واسلحة نووية جديدة او معدلة، ومنشآت انتاج اسلحة نووية، وانظمة قيادة وتحكم نووية، وخطط

حرب نووية معدلة. وبالمثل اعلنت روسيا خطتها لتقليص الصواريخ بالستية ذات القواعد الارضية بصورة رئيسة، لكن ليس للتفكيك بل للابقاء ولعقد اخر، على صواريخ بالستية عابرة للقارات (ICBMS) مزودة بمركبات عودة قابلة للتسييد على نحو مستقل (MIRVS) وفي قيد الادخال الى الخدمة صاروخ جديد عابر للقارات، وغواصات استراتيجية من فئة جديدة.

اما ترسانة الصين و المملكة المتحدة وفرنسا فانها اصغر كثيرا من ترسانتي الولايات المتحدة وروسيا، وتوشك الصين على نشر جيل جديد من الصواريخ الاستراتيجية، ومازال نشر تلك القوات غير واضح وما اذا كانت الصين تنوي نشر قوة نووية استراتيجية اكبر كثيرا او نشر قوة أحدث من الحجم نفسه نسبيا. وفرنسا منهمكة حاليا بتطوير ونشر جيل جديد من الغواصات المسيرة بالطاقة النووية والمسلحة بصواريخ بالستية (SSBNS) وصواريخ بالستية تطلق من غواصات (SLBMS) واسلحة نووية تطلق من الجو، رغم ان عدد الرؤوس النووية العملياتية قد ينخفض قليلا مع دخول الصاروخ البالستي الجديد الذي يطلق من غواصة الخدمة في عام ٢٠١٠ تقريبا. وخلافا لكل الدول النووية الاخرى، تواصل فرنسا نشر اسلحة نووية في اسطولها من سفن السطح في زمن السلم.

واستقر مخزون المملكة المتحدة من الاسلحة النووية عند حوالي ٢٠٠ راس نووي، والمملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة بين الدول النووية الخمس التي لايعرف ان لديها أنظمة اسلحة نووية جديدة قيد التطوير. ومع ذلك يبدو ان المملكة بدأت برنامجا متعدد المراحل لتمديد فترة خدمة الراس الحربي للصاروخ البالستي ترايدنت (D-5) الذي يطلق من غواصة. وتبقى الصعوبة في الحصول على معلومات علنية عن الترسانات النووية للدول الثلاث التي ليست اطرافا في معاهدة (NPT) الهند وباكستان واسرائيل والمعلومات المتوافرة محدودة ومتضاربة غالبا. فالهند وباكستان مازالتا توسعان من قدرتهما النووية العملياتية^(١٩).

٤ - امكانية استخدام الاسلحة النووية.

غالبا مايثار التساؤل عن امكانية استخدام الاسلحة النووية على الرغم من انها لم تستخدم فعليا إلا مرة واحدة ،ضد اليابان العام ١٩٤٥ ،الا ان مسألة استخدامها ظلت المشكلة الأكثر خطورة في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية حتى العام ١٩٩٠ على الأقل.فالدول غالبا ماتولي وزنا اكبر لضخامة الآثار التدميرية للأسلحة،أكثر من تكرار استخدامها،وتبدو احتمالات نشوب حرب نووية دائما أخطر التهديدات المنفردة ليس لأمن الدول،وانما أيضا لبقاء البشرية.لذلك،كانت الازمات التي تطرح خلالها احتمالات استخدام تلك الاسلحة هي أكثر الازمات خطورة،وكان منع نشوب حرب نووية أكثر مهام ضبط التسليح الحاحا.كما اتخذت تدابير عملية بين الدولتين العظيمتين وقتها للحيلولة دون الاستخدام العارض لها،كنتيجة لحسابات خاطئة أو إساءة فهم أو دون قصد،أو كنتيجة لحادث،من خلال إنشاء خطوط اتصال ساخنة،ومراكز لخفض مخاطر الحرب،أو تصميم الرؤوس النووية بصورة تمنع تفجيرها عرضا بفعل الحرارة أو التلف الميكانيكي أو الإشعاعات.

وبحكم الخصائص التدميرية لهذه الاسلحة،استقر الفكر الاستراتيجي على انها غير قابلة للاستخدام الفعلي في العمليات الحربية هجوما (ضد الجيوش أو المدن)أو دفاعا،كما انها غير قابلة كذلك للتوظيف كاداة اجبار لدفع الدول الى القيام بعمل لا ترغب في القيام به،و استخدامها الرئيس هو الردع في اطار استراتيجيات تهديدية تهدف بالاساس الى منع استخدامها فعليا،لدرجة ان كثيرا من الكتابات قد اعتادت على تسمية تلك الاسلحة (الرادع النووي)وكانه لا يوجد استخدام اخر لها .

ولهذا لم يكن احد يصدق ان هذه الاسلحة يمكن ان تستخدم فعليا،فقد ظل تجاوز الحاجز المعنوي النووي يشكل عقدة لدى المؤسسات العسكرية،خاصة مع ظهور ذخائر تقليدية شديدة التدمير،وتوافر اسلحة تدمير

شامل اخرى رفعت العتبة النووية، وعدم وجود سيناريو مقنع فنيا لحرب تقليدية- نووية.

وقد جاءت البداية من روسيا الاتحادية في اوائل القرن ٢١، عندما تم التاكيد في استراتيجية الامن القومي الروسي على انه من الممكن استخدام الاسلحة النووية (او لا) في حالة هجوم تقليدي لاتستطيع القوات الروسية ان تتعامل معه، وذلك عندما اقترب حلف الناتو من الحدود الروسية بانضمام دول في وسط وشرق اوربا اليه. ثم تلت ذلك اشارتان محددتان، هما:-

١- التصريحات التي صدرت عن احمد الجنرالات الصينيين في العام ٢٠٠٢، والتي اشار فيها الى ان بلاده على استعداد لاستخدام الاسلحة النووية في حالة وقوع هجوم امريكي ضدها في اطار النزاع حول تايوان، أي فيما يتجاوز حروب البقاء.

ب- التهديدات التي صدرت عن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في العام ٢٠٠٥، بان بلاده قد تستخدم الاسلحة النووية ضد (دول تستخدم وسائل ارهابية ضد فرنسا)، دون ان يحدد تلك الدول التي كان مفهومها انها قد تكون غير نووية.

ولمواجهة هذه الاحتمالية وضعت الولايات المتحدة (خطة الطوارئ) كانت قسدا اعدتها وزارة الدفاع، خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٢، تحت عنوان (إعادة تقييم الوضع النووي)، والتي عدت اساسا لسياسة نووية امريكية جديدة، هي التي احدثت انقلابا نوويا حقيقيا في هذا الاتجاه. فقد كانت الخطة تستند بالكامل الى ما لم يكن متصورا عمليا من قبل، وهو امكان استخدام الاسلحة النووية فعليا في ظل اهداف وحالات وسيناريوهات محددة بدقة تشير الى تجاوز نهائي للحاجز النووي القائم الذي منع دائما تحول السيناريوهات الممكنة الى خطط عملياتية^(٢٠).

وجاءت وثيقة (قواعد العمليات النووية المشتركة) في منتصف شهر اذار (مارس) ٢٠٠٥، لتتناول تفاصيل مبادئ السياسة النووية الامريكية

الجديدة في المرحلة القادمة وكيفية تطبيقها ضد اعداء الولايات المتحدة. وتعد الوثيقة الجديدة امتداداً " عملياً لوثيقة (مراجعة الوضع النووي) التي اصدرتها الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٢، والتي تمثل الاطار الاعم والاشمل للسياسة النووية الامريكية في المستقبل، بينما تحدد وثيقة ٢٠٠٥ الاساليب والتوجهات العسكرية التي ستستخدمها القوات الامريكية في مسارح العمليات لتطبيق تلك السياسة.

وقد حدد البنتاجون الملامح الاساسية للسياسة النووية الامريكية في المدة القادمة، مركزاً على امكانية استخدام السلاح النووي ضد عدد من الدول والجماعات الارهابية التي تقوم بتطوير اسلحة الدمار الشامل وتنوي استخدامها ضد الولايات المتحدة. وتشمل الوثيقتان ايضاً الدعوة لتطوير اسلحة نووية صغيرة ذات الضرر النووي المحدود والقدرة العالية على اختراق المخابىء والتحصينات تحت الارض ومهاجمة اماكن ومخازن الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وتدميرها. كما تضمنت الوثيقتان سيناريوهات عدة قد تستدعي استخدام السلاح النووي مثل تصاعد حدة الصراع العربي- الاسرائيلي الى مستوى حرب شاملة، او اندلاع حرب بين الصين وتايوان، او حدوث اعتداء من قبل كوريا الشمالية على نظيرتها الجنوبية.

وتحدد الوثيقتان ان تطبيق الاستراتيجية النووية الجديدة يتطلب تنفيذ عدة عناصر هي:-

١- تطوير التعاون مع روسيا من خلال انشاء اطار جديد للعلاقات الثنائية. وانهاء الاعتماد على مبدأ الدمار المتبادل (Mutually Assured Destruction).

٢- التركيز على تطوير الاسلحة التقليدية الى مدى يضمن لها قوة تدميرية قريبة من نظيراتها النووية واستبدال بعض الرؤوس النووية برؤوس تقليدية، فضلاً عن تطوير دقة وفاعلية الرؤوس النووية في مهاجمة اهدافها.

٣- تخفيض عدد الرؤوس النووية الأمريكية التي يمكن استخدامها فعلياً، وذلك بحلول العام ٢٠١٢ دون الحاجة إلى توقيع اتفاقيات على غرار الاتفاقيات الموقعة أبان الحرب الباردة، فضلاً عن نشر أقل عدد ممكن من الرؤوس النووية بصورة تشمل توفير الاحتياجات الأمنية للولايات المتحدة وحلفائها، آخذاً في الاعتبار أن العدد المطروح للاستخدام الفعلي يضمن مواجهة الولايات المتحدة لاية سيناريوهات: فورية، محتملة أو فجائية.

٤- استخدام السلاح النووي كضربة وقائية في حالة حدوث أربعة مواقف تشمل: الرد على هجوم بالأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، شن هجوم على أهداف لديها القدرة على صد هجمات غير نووية، استخدام السلاح النووي في حالة حدوث هجوم عسكري بأسلحة دمار شامل على الولايات المتحدة، وإظهار قدرة الولايات المتحدة على ردع أي عدو ينوي استخدام أسلحة دمار شامل.

٥- بناء منظومة وطنية للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، سواء عابرة القارات أو قصيرة ومتوسطة المدى.

٦- تطوير كفاية أجهزة القيادة والسيطرة والاستخبارات لاتاحة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بهدف وضع تخطيط مرّن لمواجهة السيناريوهات المحتملة وغير المتوقعة.

وتعتمد الاستراتيجية الجديدة على شكل مثلث، إذ يعتمد الضلع الأول من الاستراتيجية الجديدة (تشكيل قدرات هجومية نووية وغير نووية) على تطوير أسلحة هجومية نووية وتقليدية. ومن هنا، يأتي تركيز الإدارة على تخفيض الرؤوس النووية وتطوير أسلحة نووية صغيرة تستطيع اختراق المخابىء والتحصينات فضلاً عن زيادة القدرة التدميرية للرؤوس التقليدية، أو بمعنى آخر، التركيز على التطوير النوعي وليس الكمي. وقد وضع البنتاجون خطة لتخفيض الرؤوس النووية تتمثل في تخفيض عدد الرؤوس إلى

حوالي ٣٨٠٠ راس بحلول العام ٢٠٠٧، ثم الى ١٧٠٠ - ٢٢٠٠ بحلول العام ٢٠١٢، وتخفيض عدد الغواصات النووية من ١٨ الى ١٤ غواصة وتحميلها بصاروخ (Trident II) فضلا عن تخفيض عدد الرؤوس النووية المحملة عليه، كذلك سوف تتم ازالة الرؤوس النووية كافة من القاذفات B١ وتحميلها برؤوس تقليدية.

اما الضلع الثاني، فيتمثل في بناء منظومة دفاعية للصواريخ على التكامل بين ثلاثة أنظمة دفاعية يتم تحقيقها على المراحل القريبة و المتوسطة و البعيدة. ففي المدى القريب، سيتم نشر قاعدة مضادة للصواريخ في ولاية الاسكا، وتتكون من ١٠٠ صاروخ اعتراضى لمواجهة عدد محدود من الصواريخ عابرة القارات. وفي المدى المتوسط، سيتم التوسع في اقامة قواعد ارضية لمواجهة اعداد كبيرة من الصواريخ المعادية. اما على المدى البعيد، فسيتم تطوير أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ تعمل على المستوى التكتيكي مثل الصاروخ الأمريكى باتريوت.

وفيما يتعلق بالضلع الثالث من الاستراتيجية، فان الادارة ترغب في انشاء بنية نووية تحتية قادرة على الرد السريع، وتشمل تلك البنية تكوين مخزون نشط وخامل من الرؤوس النووية التي سيتم تخفيضها لاستخدامها في حالة الحاجة اليها، علما أن المخزون النشط يتمثل في تفكيك الراس النووي فقط مع الابقاء على مكونات الصاروخ في حالة استعداد للتركيب حين تستدعي الحاجة، بينما يتمثل المخزون الخامل في ازالة مكونات الراس النووي والصاروخي كافة. كذلك تحتاج اقامة بنية تحتية ذات رد فعل سريع الى اعادة اجراء تجارب نووية بهدف صيانة وتطوير الرؤوس النووية. (٢١)

و الواقع ان الخطة تمثل تحولا جوهريا عن مفهوم الردع الذي سيطر طويلا في العصر النووي، فقد ادت الخطة الجديدة الى انهيار واضح فيما تبقى من استراتيجية الردع لصالح الهجوم، خاصة ان تلك الخطة كانت تبدو بوضوح وكأنها (الجناح النووي) لاستراتيجية الحرب غير المتماثلة التي

تشكل اهم اسس استراتيجية الدفاع الامريكية في السنوات الاخيرة^(٢٢). وعلى المستوى الاقليمي نجد ان التصور دائما كان في ان علاقات القوة النووية الاقليمية لن تكون مستقرة على النحو الذي شهده المستوى الدولي. وعلى الرغم من ان بعض التحليلات كانت تؤكد ان (موازن الرعب) الاقليمية يمكن ان تكون مستقرة، بل انها ذهبت احيانا الى القول ان انتشار الاسلحة النووية في مناطق الصراع الاقليمي لن يمنع فقط استخدام الاسلحة النووية، بل سيقيد استخدام الاسلحة التقليدية كذلك.

الا ان تطورات الازمات بين الهند وباكستان مثلا، خلال سنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥، اشارت بوضوح الى ان الاسلحة النووية قد بدأت تفرض منطقها على الاقليم، في ظل تأكيدات بان الاستخدام الرئيس لها هو الردع، وبان الطرفين يقران بمبدأ (عدم البدء باستخدام الاسلحة النووية)، والرسالة محددة وهي ان كلا منهما لن يفكر في استخدامهما ضد الطرف الاخر مادام لن يفكر الاخير في استخدامهما ضده. ورغم ذلك لم يتبلور اتجاه نهائي بشأن استقرار او عدم استقرار الردع بين الجانبين، بما لا يرجح احدهما، ففي كل مرة تتوتر العلاقات بين الطرفين، كانت (الاشارات النووية) تظهر بصورة ما، ولم يكن ذلك يطرح بالطبع احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية مباشرة، وانما مخاطر الانزلاق الى حرب نووية اذا ما توغل كل طرف في منطقة امن الطرف الاخر الى مدى يتجاوز خط العودة، متجاهلا انه يمتلك اسلحة نووية، وكأنها غير قائمة. ومن هنا، كانت اهمية ايجاد قواعد واضحة لادارة اللعبة النووية على المستويات الاقليمية. وهكذا، فان مشكلات استخدام الاسلحة النووية قد اصبحت اعقد مما كانت عليه، اذ شهدت السنوات الاخيرة تحولا حقيقيا في اتجاهات عدة، كان من المعتقد انها غير محتملة، هي الاستخدامات الهجومية الدولية، او الفعلية الاقليمية، فضلا عن الارهابية. لكن ظلت محددات مختلفة تحيط بكل منها، فلم يصبح استخدام الاسلحة النووية ممكنا، وكأنه سلاح تقليدي آخر، الا انه لم تعد تحيط به تلك القيود القديمة التي جعلته لعقود طويلة مستبعدا تماما^(٢٣).

وبات واضحا ان اخطر مشكلة تواجه الولايات المتحدة هي انتشار

الاسلحة النووية , ولهذا حاولت ان تفعل العديد من الخطوات , ودفعت باتجاه توقيع اتفاقيات دولية عدة للحد من انتشار الاسلحة النووية . لكن هذه المشكلة في تزايد يوما بعد يوم ويتزايد عدد الدول المهتمة بهذا النوع من الاسلحة وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط وما يجاورها من دول مختلفة التوجهات والطموحات والاهداف , وهذا ما يدفعنا الى التساؤل بعد ان تعرفنا على جهود الدول الكبرى في هذا المجال عن موقع الدول العربية من خارطة النووية ان صح التعبير ؟

٤ - المنطقة العربية والطاقة النووية .

كانت مصر بعد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ , في مقدمة الدول التي ادركت اهمية دخول مجال الطاقة النووية ومواكبة التقدم العلمي الصاعد على المستوى العالمي , وصولا الى تكنولوجيا جديدة واعدة قد تساعد على تطور الحياة , ولم يكن هذا الطموح في مصر وحدها وانما في العالم العربي كله , ولا يخفى ان الجهود المصرية كانت على بينة بالجهود الاسرائيلية في هذا المجال .

لقد تصاعد البرنامج المصري , منذ نشأته في العام ١٩٥٥ , حيث بدأ طوال فترة المد الثوري , وكان دعم القطاع العام والحماسة الوطنية عاملا مهما في تطوير الاعداد ثم بدء التخطيط للبرنامج النووي المتكامل . وكان قمة النجاح بدء تشغيل المفاعل في العام ١٩٦٢ ومعمل الطبيعة التجريبية بموقع انشاص , واستمر العمل بقوة دفع متزايدة تمخضت عن انشاء معمل انتاج النظائر المشعة وقسم الكيمياء النووية وقسم الجيولوجيا والخامات الذرية وقسم الوقاية الاشعاعية .

الا انه لم يعرف عن مصر بان لديها خططا لامتلاك سلاح نووي . لكن في العام ١٩٩٢ , وبعد ان سامحتها الولايات المتحدة بديونها العسكرية البالغة سبعة ملايين دولار , انهمكت في عملية شراء نووي . اولاً , أبرمت اتفاقاً مع

الهند لترميم ورفع كفاءة مفاعل البحوث النووي لديها وهو سوفيتي الصنع والبالغ عمره واحدا وثلاثين عاما، وتبع ذلك عقد اتفاق مع الأرجنتين لشراء مفاعل بحوث نووية قوته ٢٢ ميغاوات ويصلح تماما لاجراء بحوث لاسلحة نووية ايضا. واوصى المصريون من روسيا ايضا، على جهاز لتحطيم نوى الذرات، يفيد في الحصول على خبرة في تخصيب المواد النووية. وفي كانون الاول ١٩٩٣، لاحظت الاستخبارات الروسية، ان مصر بدأت ببناء مرفق في مركز بحوثها في انشاص، الذي يبين من خلال مظاهر تصميمه وهندسته، ان بالامكان استخدامه مستقبلا للحصول على البلوتونيوم من اليورانيوم المنتج من مفاعل الابحاث النووية لديها. وفرضت تقييدات مشددة على زيارة الاجانب له.

ومهما كانت النية بشأن السلاح النووي، فان القاهرة تحاول اقامة ترسانة ضخمة من الاسلحة التقليدية، اضافة لبعض اسلحة الدمار ايضا. ومع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، فقد كان لدى مصر منذ وقت طويل مخزون من الاسلحة الكيماوية والبيولوجية^(٢٤)

وقد يكون العراق هو ثاني دولة عربية بعد مصر تبدي اهتماما بالقدرات النووية، فقد بدأ الروس في العمل على تشييد مفاعل للابحاث النووية السلمية وبقدرة ٢ ميغاوات في التويثة قرب منطقة الزعفرانية، والتي تبعد حوالي عشرين كيلومترا الى الشرق من بغداد، وبدأ تشغيله فعلا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. وبمساعدة من بعض العلماء المنتدبين من لدن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وكان العدد الكلي للموظفين في مركز البحوث النووية لا يتجاوز المائة والعشرون، موزعين على اقسام الفيزياء والكيمياء والزراعة و انتاج النظائر المشعة للاغراض الصناعية والطبية^(٢٥). وخلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧، وضع العراق خطة للحصول على مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية (محطة كهرو نووية) و اجري العراق

اجتماعات مع وفود الشركات الصناعية، وجرى معها مفاوضات طويلة ومفصلة بشأن هذا الامر. وقام وفد عراقي بزيارة عدد من مفاعلات توليد الطاقة النووية في اليابان (شركة ميتسوبيشي) والسويد (آسيا اتوم) والمانيا الغربية (كرافت ورك اي جي). وبعد ان اجتازت المفاوضات مراحل هامة مع الجانب الياباني (ميتسوبيشي)، الا ان شركة (وستكهاوس) التي تزود الوقود النووي لكافة المحطات الكهرو نووية في اليابان اتصلت لتبلغ الجانب الياباني عن رفضها تزويد اي وقود نووي الى المحطة الكهرو نووية المزمع انشاؤها في العراق^(٢٦).

وفي اوائل العام ١٩٨١ كانت الاحداث تجري خلف الكواليس بهدف الحصول سرىا، وبصورة متعثرة ومقصرة، على القنبلة النووية. الا ان اسرائيل قامت وبشكل عدائي بقصف وتدمير مفاعلي تموز ١ وتموز ٢ في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨١، ودافعت اسرائيل عن هجومها العدائي بحجة انها تستبق وتحبط محاولة العراق لاستخدام هذه المفاعلات لانتاج الاسلحة النووية، بالرغم من رقابة الجانب الفرنسي وكذلك مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين يقومون بالجرد والرقابة الدورية، علاوة على ذلك، فان كميات الوقود الجديدة التي اعطيت الى العراق لاتكاد تكفي للبدء في برنامج تسليح شامل حتى اذا تم التفكير في مثل هذه العملية والتي من السهولة الكشف عنها اذ تستوجب اطفاء المفاعلين واختفاء الوقود.

ولهذا (لابد من الاقرار بان الحافز المنطقي الوحيد لاسرائيل لقصف هذه المفاعلات كان قرارها اللئيم في اجهاض حق العراق ومنعه من الحصول على الخبرة والتقنية النووية العلمية بحد ذاته، وليس منعه من الحصول على السلاح النووي). الا ان فعلهم العدائي ادى بالضبط الى عكس ما كان يخشونه، اذ اتخذ صدام قرارا سياسيا في الشروع في برنامج مصوب للحصول على السلاح النووي، وبسريرة تامة، فور قيام اسرائيل بعدوانها على منشأتنا النووية^(٢٧).

ومنذ عقد السبعينيات كان العقيد معمر القذافي يحلم بامتلاك قنابل ذرية حيث زعم بأنه قدم عرضا للهند، بأن يدفع أو يسدد ديونها البالغة وقتئذ حوالي ٨ مليارات دولار من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية. وكانت تلك أول مثال تحاول فيه دولة في العالم الثالث، الحصول على سلاح نووي من دولة أخرى، متجاهلة أو متجذبة القوى العظمى بهذا الصدد. ولكن لا أحد، على ما يبدو حتى ولو كانت دولة غارقة بالديون مثل الهند كانت راغبة في المغامرة في هذا المضمار، خوفا من ألا يستطيع القذافي أن يمسك نفسه في عدم استخدام السلاح الذري يوما ما.

وهناك مؤشرات أيضا بأن سوريا تعمل على إقامة برنامج تسليح نووي ناشئ، جزئيا من خلال اتباع نفس الأسلوب العراقي، ولكن بمساعدة مباشرة من الصين أيضا، ففي شباط ١٩٩٢، وقعت اتفاقا للخطوات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أفسح المجال أمامها لشراء مفاعلين نوويين من الصين تبلغ طاقة الواحد منها ٢٤ ميغاوات، لإجراء الأبحاث العلمية. وكالعادة فإن الصفقة تضمنت تدريب العلماء والمهندسين والفنيين السوريين في المفاعلات الصينية. إلا أن الصفقة أجلت فيما بعد. ومع ذلك فإن سوريا تظل مهتمة بالسلاح النووي، وتزويد علماتها به على المدى الطويل، سواء بمفردها أو بمساعدة دولة حليفة.

وتتأثر علاقات سوريا الوثيقة مع إيران بالقلق بشكل مضاعف. فقد ساندت إيران في حربها ضد العراق. وسمحت أيضا بوصول المال والسلاح لحزب الله المدعوم من إيران، والمتواجد في لبنان، وقد ردت إيران هذه الخدمات بدورها. حيث يعتقد أن إيران سهلت وصول صواريخ سكود من كوريا الشمالية إلى سوريا، أو ربما حتى دفعت ثمنها^(٢٨).

وقد تواترت خطوات الدول العربية للاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وفي هذا الإطار طرحت القضية على مؤتمرات القمة العربية إذ

صدر قرار مجلس الملوك والرؤساء العرب لدول الجامعة العربية في دورة اجتماعه الثانية بالاسكندرية في ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ - بانشاء المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية في نطاق جامعة الدول العربية. واعدت اتفاقية وافق عليها مجلس الجامعة في العام ١٩٦٥, واصبحت نافذة بعد ذلك في اوائل السبعينيات, وربما كان التأخير بسبب العدوان الاسرائيلي في العام ١٩٦٧ .

وفي الدورة الـ ٧٧, صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٤١٤٩ بتاريخ ٢٦ اذار (مارس) ١٩٨٢, بالموافقة على مقررته لجنة ادارة المجلس العلمي المشترك بتعديل الاتفاقية الموقعة في الاسكندرية عام ١٩٦٥, لكي تنشأ الهيئة العربية للطاقة الذرية^(٢٩).

الا ان مايؤسف له في هذا الصدد ان القرارات بقيت حبرا على ورق ومن تحرك من الدول العربية في المجال النووي كان يتحرك بدوافع فردية ارتبطت في الكثير من الاحيان بدوافع انية دون ان تكون هناك خطط علمية مدروسة لاهمية هذا المجال وبرزت عدة دول عربية لكنها واجهت تحديات وعقبات عديدة اجبرتها طوعا او بالقوة على التخلي عن جهودها النووية, وتبقى الامنيات العربية كبيرة في هذا المجال ولكن ما كل مايتمناه المرء يدركه!!!

المبحث الثالث, انواع الأسلحة النووية.

اولا- تحديد الاسلحة النووية,

عند تحديد هذه الاسلحة نجد ان هناك ثلاثة انواع رئيسية من الأسلحة النووية وهي:-

- ١ - الأسلحة النووية الإنشطارية Fission Weapons وتشمل الأنواع الفرعية: قنابل الكتلة الحرجة Critical Mass قنابل المواد المخصبة Enriched Materials.

٢- الأسلحة النووية الإندماجية Fusion Weapons ومن أهم أنواعها:
القنابل الهيدروجينية Hydrogen Bombs التي تعرف أيضا بالقنابل
النووية الحرارية Thermonuclear Bombs والقنبلة

النيوترونية Neutron Bomb

٣- الأسلحة النووية التجميعية Combination Methods وتشمل الأنواع
الفرعية: القنابل ذات الإنشطار المصوب Gun-type Fission
Weapon قنابل الإنشطار ذات الانضغاط الداخلي Implosion
Method

أما أنظمة إطلاق الصواريخ النووية فهي مجموعة من النظم المستعملة
لوضع القنبلة النووية في المكان المراد انفجاره أو بالقرب من الهدف
الرئيسي، وهناك مجموعة من الوسائل لتحقيق هذا الغرض منه.

أ- القنابل الموجهة بتأثير الجاذبية الأرضية وتعتبر هذه الوسيلة من أقدم
الوسائل التي استعملت في تاريخ الأسلحة النووية، وهي الوسيلة التي
استعملت في إسقاط القنابل ذات الإنشطار المصوب على مدينة هيروشيما
وقنابل الإنشطار ذات الانضغاط الداخلي التي ألقيت على مدينة ناجازاكي
حيث كانت هذه القنابل مصممة لتقوم طائرات بإسقاطها على الأهداف
المطلوبة أو بالقرب منها.

ب- الصواريخ الموجهة ذات الرؤوس النووية وهي عبارة عن صواريخ
تتبع مساراً محدداً لا يمكن الخروج عنه. وتطلق هذه الصواريخ عادة
بسرعة يتراوح مقدارها بين ١,١ كم في الثانية إلى ١,٣ كم في الثانية
وتقسم هذه الصواريخ بصورة عامة إلى صواريخ قصيرة المدى ويصل
مداهها إلى أقل من ١٠٠٠ كم ومنها على سبيل المثال صواريخ V-2
الألمانية، وصواريخ سكود السوفيتية، وصواريخ SS-21 الروسية.
وهناك أيضاً صواريخ متوسطة المدى يصل مداها إلى ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠
كم. وأخيراً؛ يوجد هناك الصواريخ العابرة للقارات والتي يصل مداها إلى
أكثر من ٣٥٠٠ كم. وتستعمل عادة الصواريخ المتوسطة المدى و العابرة

للقارات في تحميل الرؤوس النووية؛ بينما تستعمل الصواريخ القصيرة المدى لأغراض هجومية في المعارك التقليدية. وقد شهد تصنيع الصواريخ الموجهة تطورا كبيرا منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا في الدقة في إصابة أهدافها

وابرز انواع الصواريخ في هذا السياق هي صواريخ كروز، وتسمى ايضا صواريخ توما هوك، وهذه الصواريخ موجهة وتستعمل أداة إطلاق نفثة تمكن الصاروخ من الطيران لمسافات بعيدة تُقدَّرُ بآلاف الكيلومترات. ومنذ العام ٢٠٠١ تم التركيز على استعمال هذا النوع من الصواريخ من قبل القوات البحرية الأمريكية وتكلف تصنيع كل صاروخ ما يقارب ٢ مليون دولار. وتشتمل هذه النوعية من الصواريخ -بدورها- على نوعين؛ نوع قادر على حمل رؤوس نووية، وآخر يحمل فقط رؤوسا حربية تقليدية.

وكان التطور الابرز في ميدان التسليح الصاروخي في (ايلول) سبتمبر ١٩٥٥ عندما نجح الاتحاد السوفيتي في إطلاق هذه الصواريخ ذات الرؤوس النووية الموجهة من الغواصات، وشكل هذا الانجاز انعطافة مهمة في مسار الحرب الباردة. وتمكنت الولايات المتحدة بعد ذلك بسنوات عديدة من تصنيع صواريخ مشابهة

الى جانب كل ماتقدم هناك أنظمة إطلاق أخرى وتشمل استعمال القذائف المدفعية والألغام وقذائف الهاون. وتعد هذه الأنواع من أنظمة الإطلاق أصغر الأنظمة حجماً، ويمكن تحريكها واستعمالها بسهولة. ومن أشهرها قذائف الهاون الأمريكية المسماة Davy Crockett والتي صنممت في الخمسينيات من القرن الماضي وتم تزويد ألمانيا الغربية بها إبان الحرب الباردة وكانت تحتوي على رأس نووي بقوة ٢٠ طن من مادة تي إن تي. وتم اختبارها في العام ١٩٦٢ في صحراء نيفادا في الولايات المتحدة.

ثانياً، معاهدات عدم انتشار الأسلحة النووية.

بدأت الجهود الحديثة للحد من التسليح في منتصف الخمسينيات إبان

توتر شديد بين كتلتين متناقضتين ايدولوجيا "كانتا قد شرعنا لتوهما في ما اصبح فترة مديدة من سباق تسلح. وفي حين ان عددا من المحادثات حول نزع شامل وكامل للأسلحة قد جرى في السابق، فقد جرى تصور الحد من الأسلحة في الولايات المتحدة بوصفه آلية يمكنها ان توفر قدرا من امكانية التكهّن ويمكنها تلطيف وتهذئة منافسة استراتيجية هددت بان تتخذ ابعادا جديدة واشد خطرا بعد ان اجري الاتحاد السوفيتي تجربة على سلاحه النووي الاول في العام ١٩٤٩ .

ولهذا نجد ان عقد الخمسينيات من القرن الماضي قد تميز بتزايد الأصوات المناهضة لعمليات الاختبار والتسلح النووي، حيث أُجري منذ ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٥ وحتى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ أكثر من خمسين انفجاراً نووياً تجريبياً، مما حدا بالكثير من الشخصيات العالمية إلى التعبير عن رفضها لهذه الأفعال، ومن أبرزها جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند آنذاك والذي دعى إلى التخلي عن إجراء أي اختبارات نووية، دون أن تلقى دعواته آذانا صاغية من القوى العظمى آنذاك بسبب انهماكها في تفاصيل الحرب الباردة.

بدأت أولى المحاولات للحد من الأسلحة النووية في عام ١٩٦٣؛ حيث وقعت ١٣٥ دولة على اتفاقية سُميت معاهدة الحد الجزئي من الاختبارات النووية وقامت الأمم المتحدة بالإشراف على هذه المعاهدة؛ علماً بأن الصين وفرنسا لم توقعا على هذه المعاهدة وكانتا من الدول ذات الكفاءة النووية.

وفي تبرير هذه الجهود اعتبر توماس سي شيلينغ (T.C.Schelling) ومورتون ه. هالبرين (M.H.Halperin) وجود الاهداف المحددة للحد من التسلح مساعدا في منع نشوب حرب، وفي جعل الحرب اقل تدميرا اذا ما نشبت، وفي تقليص التكاليف المالية لردع مجد. ولكن، قيل على نحو مقنع ان الفائدة الرئيسية للحد من الأسلحة السوفياتية- الامريكية لم تكن كبح التسلح بالدرجة الاولى و انما توفير قناة

اتصال وصمام امان بين الخصمين اللذين كان بينهما قدر قليل من الاتصالات غير العدائية. فالحد من الاسلحة آلية على مستوى عام من اجل تقليص خطر نشوب حرب اما بشكل عرضي واما نتيجة سوء تصور او سوء تفاهم. و على مستوى عملياتي اكثر مباشرة، كان لانشاء نظام (خط ساخن) في العام ١٩٦٣ لاقامة اتصال طوارئ بين قادة كتلتي الحرب الباردة في حال نشوء أزمة ما، الغرض نفسه^(٣٠).

وخلال الحرب الباردة، كان لجهود الحد من الاسلحة على المستويات العالمية والاقليمية و الثنائية صفات مميزة مشتركة ومحددة تتباين بعض الشيء مع مقاربات معاصرة. وعلى وجه الخصوص، كان الحد من التسلح خلال الحرب الباردة موضع تصور بانه امر ستتعاون الدول على فعله، حتى في الظروف التي كانت فيها اندادا "متقابلة بالسلاح في ماكان احيانا" تنازعا "ايدولوجيا" مريرا".

وربما كان المحلل الامريكي روبرت جرفيس (R.Jervis) افضل من استحوذ على الفكرة بعبارة (التعاون في ظل معضلة الامن). وقد عني جرفيس انه اذا كانت سياسة احادية معدة لتعزيز امن دولة متصورة من جانب دول اخرى بانها سياسة تهدف انقاص امنها، فان هذه الدول ستعمل لاحباطها. وهذا ما جعل للدول مصلحة مشتركة في افهام دول اخرى القصد الدفاعي وغير التهديدي من وراء برامجها الوطنية حتى لو بدت هذه البرامج في ظاهرها هجومية.

لم يكن الحد الثنائي من الاسلحة معزولا عن صراع الحرب الباردة، كما لم تكن المقاربة مرتكزة على ضرورة التوصل الى حل وسط، لكن التعاون لم يفهم قط ليدل ضمنا على ان التوصل الى اتفاق كان امرا بالغ الاهمية. وقد لخص وزير الخارجية الامريكية جيمس بيكر التفكير الاساسي من منظور امريكي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩، عندما اشار الى ان (مهمتنا يجب ان تكون الحث على البحث عن منفعة متبادلة، فحيثما نجد قبولا

سوفياتيا، سنكون كلانا فائزين، وحيثما نلقى مقاومة سوفياتية، لا يخفى ان علينا مضاعفة جهودنا بحيث تزاوّل موسكو التفكير الجديد، لان تبشر به فقط).

اما المستوى الاخر من التحرك والذي لا يقل اهمية عن المستوى الاول فقد كان في مجال الحظر الشامل للتجارب النووية، وكانت الهند اول من تحرك في هذا الاتجاه فقد اقترح رئيس الوزراء جواهر لال نهرو ذلك في العام ١٩٥٤، لكن لم يجر تأييده من جانب الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة حتى العام ١٩٥٨. وبعد انشاء منتدى دائم للتفاوض بشأن الحد من الاسلحة في جنيف في العام ١٩٥٩، وكان من بنود جدول اعماله الاول التفاوض بخصوص حظر شامل لتجارب الاسلحة النووية. وقد عكست المفاوضات للتوصل الى حظر عالمي للتجارب اهتمام قوى نووية كانت قد اتمت تجاربها، بالحد من احتمال نشوء عدد غير محدد من دول نووية. لكن لم يتسّن الاتفاق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (TBT) حتى العام ١٩٩٦، ومن المصادفات الغريبة في الامر ان الهند التي سبق ان دعت لذلك قد احجمت مع كل من باكستان وكوريا الشمالية عن توقيع المعاهدة، في حين وقعت عليها ثمان دول هي الصين ومصر و ايران واسرائيل وروسيا والولايات المتحدة الا انها لم تصادق عليها^(٣١).

وبدأت مرحلة جديدة في جهود الحد من التسليح، ففي ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦ فُتِحَت مُعاهدة جديدة للتوقيع سميت معاهدة الحد الكلي من اجراء الاختبارات النووية وفيها مُنِعَ اجراء أي تفجير للقنابل النووية؛ حتى لأغراض سلمية. وتم التوقيع على هذه المعاهدة من قبل ٧١ دولة حتى الآن. ولكن لغرض تحويل هذه المعاهدة إلى قرار عملي فإنه يجب ان يصدق عليها من قبل كل الدول الأربع والأربعين التالية: الجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وكندا وتشيلي والصين وكولومبيا وكوريا الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وفنلندا وفرنسا وألمانيا وبنغلاديش والهند وإندونيسيا وإيران وإسرائيل وإيطاليا

واليابان والمكسيك وهولندا والنرويج وباكستان وبيرو وبولندا ورومانيا وكوريا الجنوبية وروسيا وسلوفاكيا وجنوب إفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفيتنام.

ولكن إلى هذا اليوم قامت بعض الدول الأربع والأربعين التي يجب أن تُصادق على المعاهدة بالتوقيع. ولم توقع الهند وباكستان وكوريا الشمالية، وقامت دول أخرى بالتوقيع ولكنها لم تتخذ قرارا بالتصديق على المعاهدة؛ وهذه الدول هي الصين وكولومبيا ومصر وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة وإندونيسيا وفيتنام. ولا يتوقع ان تقوم أي من هذه الدول بالتصديق على المعاهدة في المستقبل القريب حيث تشهد معظم هذه المناطق توترا سياسيا يحول دون التصديق على هذه المعاهدة^(٢٢).

وقد عجلت التطورات في العام ٢٠٠٤ الدعاوات إلى اجراءات جديدة لتقوية نظام حظر الانتشار النووي وتعزيز اساسه القانوني الرئيسي، أي معاهدة ١٩٦٨ بشأن الحد من انتشار الاسلحة النووية، NPT فقد ظهر دليل يؤكد وجود شبكة سرية تخطت الحدود القومية من وسطاء وشركات، وتحلقت حول عالم باكستان النووي البارز (عبد القدير خان)، وزودت ايران وليبيا وربما دولاً أخرى بخبرة وتقانة نوويتين حساستين، وقد اثار ذلك القلق من نقشي قدرات الاسلحة النووية إلى جهات تابعة لدول فضلا عن جهات غير تابعة لدول، وحفزت مبادرات جديدة تهدف إلى منع النقل المحرم للنقانات والمواد النووية واستمر الجدل بشأن مدى برنامج ايران النووي وطبيعته، فيما قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مزيداً من التفاصيل حول تخلف ايران المتكرر على مدى اعوام كثيرة عن اعلان أنشطة نووية مهمة، مخالفة بذلك اتفاقها مع الوكالة فيما يخص وسائل الحماية النووية بموجب معاهدة الحد من الانتشار النووي، وبالإضافة إلى ذلك، تحقق تقدم في المحادثات الدولية المعنية بمستقبل البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشمالية.

و الواقع ان هذه التحركات لم تكن منفصلة عن سياق التطورات المهمة التي تم الكشف عنها اكدت الاحداث في العام ٢٠٠٤ الشائعات السارية منذ امد بعيد ومؤداها ان ابرز علماء باكستان النوويين، عبد القدير خان، كان وراء شبكة تهريب نووية محرمة، ويرى الى ان خان، المسمى ايضا " (ابو القنبلة الباكستانية)، باعتباره بطلا " قوميا " في باكستان، وكان بوصفه رئيسا " لمختبر خان للابحاث على مدى عقدين من الزمن، يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في ادارة برنامج البلاد النووي.

وظهر الدليل على أنشطة شبكة خان في تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٣، حين اعترفت ايران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بانها قامت سرا " باستيراد مكونات الطرد المركزي من باكستان، وكشف قرار ليبيا في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٣ بالتخلي عن برامجها الخاصة بأسلحة الدمار الشامل و الصواريخ عن معلومات مفصلة حول أنشطة الشبكة و الموردين، و حدد المحققون هويات وسطاء اجانب - مقيمين في المانيا وماليزيا وجنوب افريقيا وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة و الامارات العربية المتحدة - ساعدوا خان في اصال تقانة نووية الى زبائن من الدول^(٢٢).

انكر خان في اول الامر الادعاءات حول تورطه لكنه اقر لاحقا لجهاز مخابرات القوات المسلحة الباكستانية بانه وراء عمليات نقل تقانة نووية بصورة غير مشروعة. وفي ٥ شباط (فبراير) ٢٠٠٤ عفا الرئيس الباكستاني برويز مشرف عن خان في اثر اعتراف متلفز على المستوى الوطني قدمه في اليوم السابق. وفي عفوه عن خان، اصر مشرف على القول ان العالم تصرف من تلقاء نفسه، دون علم او تأييد من الحكومة الباكستانية. وقد اثارَت هذه التصريحات شكوكا كثيرة في امكانية خان في التملص من الاجراءات الأمنية لأكثر من عقد من الزمن دون موافقة ضمنية من الحكومة او من القيادة العسكرية.

ثالثا، اجراءات نزع السلاح.

كان الرواد المحدثون للحد من الاسلحة، باصرارهم في الخمسينيات من القرن الماضي على امكان ان يكون للقانون والدبلوماسية دور في بناء الامن، يبذلون محاولة واعية للتغلب على التجربة المريرة (والمتأخرة جدا وقتذاك) القائلة ان الامن اعتمد، فوق كل شيء، على القدرات العسكرية القائمة في جزء كبير منها على التقنية الفائقة.

خلال الحرب الباردة، كان الحد من الاسلحة ضروريا من منطلق الخطر (وان يكن بعيدا) من تحول المواجهة السياسية بين القطبين الى حرب يمكن، بسبب وجود اسلحة نووية، ان تكون ادهى من حروب الماضي. اما مسألة ما اذا كان في امكان الحد من الاسلحة ان يؤدي دورا "مفيدا" في ادارة مشكلات امنية، فانها اليوم، ومن جديد، مسألة ذات صلة وثيقة بالوضع الحاضر. فقد اصبحت الولايات المتحدة من القوة قياسا باندادها بحيث انها مستهواة لنشدها ان الامن القومي بتأطير الحوار السياسي الدولي بطرق توائم المصالح القومية الامريكية (كما هي محددة من طرف واحد)، ومدعومة بقوة عسكرية فائقة قائمة على تفوق ساحق بالتقانة العسكرية. وفي حين ان تجنب الحرب كان الاولوية الرئيسة خلال الحرب الباردة، فبعد انتهائها لم يجر في اي حال من الاحوال استبعاد استخدام القوة كأداة لتشكيل الشؤون السياسية الدولية^(٣٥).

وظهر مؤتمر نزع السلاح (Conference Disarmament) (CD) وهو هيئة متعددة الاطراف للتفاوض على الحد من الاسلحة، انشئت في العام ١٩٦١ بأسم لجنة البلدان الثمانية عشر لنزع الاسلحة. وقد توسعت واعيدت تسميتها عدة مرات، واطلق عليها اسم مؤتمر نزع السلاح منذ العام ١٩٨٤، ومقره في مدينة جنيف السويسرية، ويرفع تقاريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لم يرتبط نزع السلاح بنهاية الحرب الباردة، بل امتد الى منتصف

التسعينيات بموجب معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي أبرمت بين روسيا والولايات المتحدة في الفترة بين ١٩٩١-١٩٩٣ (ستارت ١ و ٢)، ومعاهدة منع الأسلحة التقليدية في أوروبا عام ١٩٩١ وتعديلها عام ١٩٩٩ ومعاهدة الأجواء المفتوحة في العام ١٩٩٢ واتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام ١٩٩٣ ومعاهدة حظر التجارب الشامل (CTBT) مع هيئة المتابعة الخاصة بها. وهذه الفترة من ازدهار عمليات الحد من الأسلحة التي أعقبت سقوط حلف وارسو والاتحاد السوفيتي، عندما بدا أن المرحلة الأسوأ بل الأخطر قد أصبحت من الماضي، وكان بالإمكان تبريرها بأنها تضع خاتماً "رسمياً" على مكاسب مرحلة الاسترخاء الاستراتيجي وتقليل المخاطر داخل العلاقات غير المستقرة بين الشرق والغرب. ويتساوى مع ذلك تماماً "أنها تصادفت بالفعل مع فترة شهدت مزيداً من التخفيض الطوعي للقوات من قبل جميع الذين اشتركوا في الحرب الباردة"^(٣٦).

وبالرغم من ذلك فإن تخفيض حجم القوات والأسلحة والانفاق العسكري بشكل عام لم ينته تماماً، حيث يتم السعي إلى الأهداف النهائية للحد من الأسلحة وعدم نشر الأسلحة بشتى السبل إضافة إلى منهج المعاهدة، وتحديدًا "خلال الخمسة عشر عاماً منذ الحرب الباردة. ويمكن تقسيم تلك الإجراءات على خمس مراحل هي:-

- ١- خطوات أحادية الجانب.
- ٢- إجراءات تعسفية وقسرية.
- ٣- قيود على الاستخدام وليس أعداداً.
- ٤- التدخل في مكان آخر في دائرة التسليح.
- ٥- مقاربات الحزم.

١- خطوات أحادية الجانب.

فقد احتل هذا الإجراء جانباً "كبيراً" من التخفيضات في أسلحة الدمار

الشامل والاسلحة التقليدية التي قام بها اعداء الحرب الباردة السابقين منذ العام ١٩٩٠، اذ تم طوعا " تماما" او تعدى التزامات المعاهدات. وكان هناك على الاقل حالة واحدة من الاجراءات احادية الجانب فيما يتعلق بالاسلحة النووية قصيرة المدى (التكتيكية) والتي اعلنتها الولايات المتحدة وروسيا في العام ١٩٩١ .

٢- اجراءات تعسفية وقسرية.

وتعد من اكثر الحالات مأساوية، في نزع السلاح بالقوة، تلك العمليات العسكرية كالتى قادتها الولايات المتحدة لغزو العراق في العام ٢٠٠٣، لكن غيرها من العمليات اقل اثارة للخوف الفوري. كما ان جزءا من اتفاق دايتون في العام ١٩٩٥. دعا الى تخفيضات قسرية في القوات العسكرية باشراف دولي بين القوات المتحاربة في النظام السابق في يوغسلافيا، ومن ثم فقد تمت العملية بسلاسة شديدة وفقا للجدول الزمني المحدد لها.

الا ان ابرز العيوب في هذه الاجراءات، وفقا للخبرة السابقة لاوروبا، هو انها لن توقف المجتمعات والدول المستهدفة عن محاولات اعادة التسلح ما ان تسنح لها الفرصة، اذا لم يصاحب ذلك عملية تحول قومية او اقليمية، مامن شأنه ان يزيل أي فرصة او اسباب تساعدها على القيام بذلك. والتاثيرات الدائمة اكثر احتمالية اذا ما قامت الدولة المعنية بالزام نفسها طوعا " بكل انظمة الحد من الاسلحة محليا " ودوليا".

٣- قيود على الاستخدام وليس اعدادا".

وهي فرض القيود غير الكمية، ويمكن ان تتمثل في عدد من الانواع المختلفة، والاكثر شيوعا منها اما مايتعلق بتدابير بناء الثقة والامن (CSPMS) التي تنص على لعمليات نشر القوات اضافة الى توفير الشفافية والسيطرة على الحوادث و اما فرض حدود على السياقات التي يمكن فيها لنوع معين من السلاح ان يستخدم - و عادة ما يكون لاهداف

انسانية. لقد تطورت تدابير بناء الثقة والامن من خلال اطر ثنائية او سياقات اقليمية محدودة، ولا سيما في اوربا، وكذلك امريكا اللاتينية وعلى الحدود الفاصلة بين الصين وروسيا. الا ان هذا الاجراء لا يفرض أي قيود على اعداد او انواع من الاسلحة او حتى مستوى القوات وذلك هو مكن ضعفها وكذلك قوتها المحتملة الخاصة في البيئة الامنية المهيمنة في عالم اليوم. وفي بعض حالات، قد تمهد الطريق لعمليات حقيقية لنزع السلاح بل وقد سيطرت على عمليات نقل الاسلحة من اسلحة الاعداء بهدف استخدامها كوسائل عسكرية في منطقة ما. وفي الاجواء التي تتسم بالقلق قد تقوم تدابير بناء الثقة والامن على الاقل بتقليل حجم المخاطر من التعرض لهجوم مفاجيء او الانزلاق في هوة الصراعات.

٤ - التدخل في أي مكان اخر في دائرة التسلح.

ويركز هذا الاجراء على اشياء اخرى بخلاف حجم الترسانات القائمة بالفعل، واصبحت اكثر رواجاً منذ نهاية الحرب الباردة، فقد اشتملت على سبل الرقابة على التجارة و على الصادرات التي صممت خصيصا لانهاء كل ماتم تطويره على الاطلاق من عمليات التقنيات التدميرية، او عندما يتم تطويرها تحاول ان تحدد من انتشارها لفئات معينة من مستعمليها. وصممت الاجراءات على الجانب الاخر من دائرة التسلح لضمان الرقابة الامنة والحراسة بالشكل الامثل او تدمير الاسلحة غير المستخدمة، وقد لقي كلا المنهجين اهتماماً خاصاً في السنوات الاخيرة لعلاقتهما بالتهديدات التي لاتصدر عن الدول^(٣٧).

٥ - مقاربات الحزم.

يمكن جمع (حزم) الحد من الاسلحة ونزع السلاح معاً في مستويات عدة. و ايسر نوع في عملية التحزيم هو الجمع بين اجراءات متعددة ضمن النطاق الموسع للحد من الاسلحة، مثل استكمال اتفاقية تخفيضات الاسلحة بالمساعدة على نزع السلاح وتدابير بناء الثقة، وهناك مجموعة حزم اخرى

تمتد لتشمل مجال الحد من الاسلحة حتى تصل الى المجال الامني بشكل عام. ولان كل التقنيات المطلوبة لتطوير اسلحة الدمار الشامل تقترب او ترتبط بالتقانة المشروعة للاستخدام المدني فان الحواجز المفروضة لمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل تحتاج لان يتم رصدها بواسطة مجموعة من الاجراءات في كلا الجانبين المدني والعسكري من خلال مراقبة ورصد الانشطة النووية والمدنية (مثل الرقابة الدولية على دورة الوقود النووي)، او من خلال فرض ضوابط امنية على الصناعات الكيميائية والتقانة الحيوية، اضافة الى اخضاع المنشآت التي يمكن ان تنتج اسلحة، ومن بين اكثر الحزم تنوعاً "الجمع بين عدد من الاجراءات اللازمة للحيلولة دون اجراء دولة ما عمليات تطوير لقدراتها العسكرية على نحو يمثل خطورة او جعلها تتخلى عن اسلحة موجودة بالفعل، وذلك باستخدام سياسة العصا والجزرة سياسيا او اقتصاديا او تقنيا او امنيا"، وكان اغراء ليبيا بالتخلي عن اسلحة الدمار الشامل عام ٢٠٠٤ مثالا "على ذلك. كما ان الصفقة التي تمت مع كوريا الشمالية كانت ضمن هذه النوعية الا ان عرض مقاربة الحزم لم ينجح مع ايران عندما عرضها الاوربيون عليها.

ان هذه الانواع الخمسة من التدخلات على عملية الحد من الاسلحة من اجل بناء الامن بشكل عام، يمكن مع ذلك ان توفرها جميعا دول مفردة، مع الاستثناء المهم لوضع قواعد دولية ملزمة. وفي اطار النقد الموجه لاسلوب تلك المعاهدات اعربت الادارة الامريكية عن تأكيدها مبدأ الحرية في أن تتخذ اجراءاتها الداخلية بمفردها او من خلال شركاء تختارهم بنفسها بهدف مواجهة التهديدات الناجمة في مجال التسلح كما في أي مجال اخر، ولن يكون الاجراء الوطني لاول وهلة، على قدر كبير من السرعة والمرونة، في الوقت الذي يمكن فيه لدولة لها قوة الولايات المتحدة ان توفر الموارد، الا ان ادنى

تفكير في الدروس المستفادة من تجربة العراق يبين ان الفاعلية على المدى البعيد والتاثير المطلق للامن الذي تجلبه تلك المبادرات امر مشكوك فيه. فافتقار الشرعية الواضح في اعين الاخرين، ولاسيما في اعين شعب تلك الدول محل الاهتمام، يمثل مشكلة جادة عندما يدعي المتدخلون بانهم يلتزمون معايير سارية (من بينها الحد من الاسلحة ومنع انتشارها). فضلا عن ذلك، فان الدولة التي تتخذ اجراءات بمفردها تكون اكثر عرضة من التكتلات الدولية للعديد من الشكوك والتباينات التي تستوجب دحضها حتى لاتعتمد على معلومات غير كاملة، او تسعى الحكم على المعلومات التي بحوزتها، او تسعى قراءة الوضع القائم في المناطق المستهدفة والانتخراط في مخاطر كبيرة. وسوف تتلاشى موارد الدولة العظمى عاجلا ام اجلا تحت عبء المدخلات المختلفة اللازمة او لضمان استمرارها عبر العصور. ويوضح التاريخ مدى صعوبة الامر على اية دولة تراعي ويشهد انها تراعي المبادئ الثابتة عن ما هو خير وما هو شر فيما يتعلق بالامن الدولي، مادامت تصر على ان تكون هي القاضي والجلاد لنفسها^(٢٨).

ان ما تقدم يوضح ان الدول لاتزال حتى الوقت الحاضر تجد صعوبة كبيرة في الاتفاق على اهداف الحد من الاسلحة متعددة الاطراف من حيث انطباقها على القوات المسلحة وقدرات الدول العسكرية. ومن الشواهد على هذه النقطة ايضا حقيقة ان مؤتمر نزع السلاح فشل الى الان، وعلى مدى اعوام متتالية، في التوافق على برنامج عمل. وفي غياب تلاق سياسي حول اهداف استراتيجية او اهداف انسانية، لا ينبغي توقع مبادرات اخرى تتعلق بالحد من الاسلحة.

كما ان النظام العالمي لحظر الانتشار النووي لايزال يواجه عددا من التحديات الجديدة من داخل النظام وخارجه. وقد استدعت فاعلية وقابلية نجاح مؤسسته القانونية والمعيارية الاساسية أي معاهدة الحد من انتشار الاسلحة

النووية (NPT) للنقاش، بفعل الخلاف المستحكم الذي ثار بين الدول في المؤتمر السابع لمراجعة المعاهدة في ايار (مايو) ٢٠٠٥، والذي يعقد كل خمسة اعوام. وفشل المؤتمر في اصدار تقرير نهائي يحوي قرارات دائمة بشأن مسائل تطبيق المعاهدة.

دور اللجان والمجموعات والترتيبات.

اذا كانت الجهود متعددة في مجال الحد من الاسلحة النووية فان هذه التحركات قد اثمرت عن بروز عدة اليات ولجان تتولى القيام بهذه المهمة وابرزها:-

١- لجنة زانغر: (Zangger Committee) فقد انشئت في العام ١٩٧١ اللجنة المصدريين النوويين، التي سميت لجنة زانغر باسم اول رئيس لها. وهي مجموعة من البلدان الموردة للمواد النووية التي تجتمع بصورة غير رسمية مرتين في السنة لتنسيق الضوابط على صادرات المواد النووية بحسب القائمة التي تقوم بتحديثها بانتظام للمواد التي يتعين عند تصديرها اخضاعها ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تكمل عمل مجموعة الموردين النوويين.

٢- مجموعة الموردين النوويين (Nuclear Suppliers Group NGS) وقد انشئت في العام ١٩٧٥ وتعرف ايضا باسم نادي لندن. وتقوم بتنسيق الضوابط الوطنية على المواد النووية وفقا للمبادئ التوجيهية لنقل المواد النووية (ارشادات لندن)، وتحتوي على لائحة محفزة بالمواد التي يجب ان تحفز التدابير الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية عند تصديرها لاغراض سلمية الى أي دولة لا تملك اسلحة نووية، والمبادئ التوجيهية لنقل التجهيزات والمواد والبرامجيات ذات الاستخدام المزدوج والتقانة ذات الصلة

٣- ترتيب فاسنار، (Wassenaar Arrangement) انشئ هذا الترتيب بشأن الضوابط على صادرات الاسلحة التقليدية والسلع والتقانات ذات

الاستخدام المزدوج في اجتماع في فاسنار بـهولندا في كانون
الاول (ديسمبر) ١٩٩٦. وهو يهدف الى منع الدول التي يثير سلوكها قلق
الدول الاعضاء من امتلاك الاسلحة و السلع الحساسة و التقانات المزدوجة
الاستخدام للاستعمالات العسكرية.^(٢١)

وفي العام ٢٠٠٤ وسع اتفاق فاسنار للمرة الاولى منذ تاسيسه بدخول
سلوفينيا و ادخلت خمسة بلدان اخرى هي كرواتيا و استونيا و لاتفيا و لتوانيا
ومالطا في ربيع عام ٢٠٠٥. وقبرص هي الدولة الوحيدة خارج اتفاق
فاسنار، وكذلك قبلت عضوية جنوب افريقيا مما وسع العضوية نحو افريقيا
للمرة الاولى، وتشارك حاليا ٤٠ دولة في الاتفاق.^(٢٢)

ختاما نجد ان مشكلة الطاقة النووية اصبحت اعقد مما تصور
مكتشفوها ومن طوروها في استخداماتها المختلفة، وهذا ما استوجب ترتيبات
واجراءات في محاولة للحد من انتشار التكنولوجيا النووية الى دول
اخرى، الا ان كل هذه الجهود لم تمنع العديد من الدول من امتلاك اسرار هذه
الطاقة و تسخيرها لاهدافها المشروعة و غير المشروعة.

هوامش الفصل الاول

١- للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د.يسري ابو شادي. حتمية
خيار الطاقة النووية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٨. ابريل ٢٠٠٧. ص ٢٢٤-
٢٢٥. ايضا: يسري الشرقاوي. الطاقة النووية والسياسات الخضراء. المصدر
نفسه. ص ٢٣٢-٢٣٦. ايضا: عمرو غربية. تغير المناخ... الطاقة المتجددة
كبديل ضروري. المصدر نفسه. ص ٢٤٠-٢٤٢.

٢- الطاقة النووية. المصدر: -.. www.alshamsi.net ايضا: حول الطاقة
النووية انظر: www.wikipedia.org.

٣- ممدوح حامد عطية. اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، بين الشك و البقين؟
الدار الثقافية للنشر. القاهرة ٢٠٠٤. ص ٦-٧.

- ٤- محمد كامل محمد، الطاقة النووية، سلمييا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ٧١ .
- ٥- ممدوح حامد عطية، مصدر سابق، ص ٦، ايضاً: - محمد كامل محمد، مصدر سابق، ص ٧١ .
- ٦- مقدمة تعدين اليورانيوم المصدر: - www.bbc.co.uk
- ٧- محمد عبد السلام، "المناطق الرمادية" بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٧٢ .
- ٨- المصدر نفسه، ص ١٧٣ ،
- ٩- وللمزيد من التفاصيل عن الموضوع انظر: -كمال عفت، الطاقة النووية والمفاعلات النووية لتوليد الطاقة، معهد الانماء العربي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس ١٩٨٠، ص ٥٨ - ٩٦، ايضاً: - طاقة نووية، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المصدر: www.wikipedia.org .
- ١٠- المصدر نفسه.
- ١١- محمد كامل محمد، مصدر سابق، ص ١٧١ .
- ١٢- كريستر آلستروم، الجوانب القانونية لمبادرة التعاون النووي المدني الهندية - الامريكية، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، اعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني ٢٠٠٦، ص ١٠١١ .
- ١٣- وللمزيد ينظر: سكوت ريتز، استهداف ايران، ترجمة امين الايوبى، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٧، ص ٨٠ .
- ١٤- وللمزيد ينظر: -كمال عفت، مصدر سابق، ص ١٩٩-٢٠٧، ايضاً: - عائشة العوضي، المفاعلات النووية، الات حرب تنتج طاقة ٣/٤/٢٠٠٣، المصدر اسلام اون لاين، نت، ايضاً عن هذه المخاطر ينظر: - www.greenpeace.org ايضاً عن اهمية الطاقة النووية ومخاطرها ينظر: - د.يسري ابو شادي، حتمية خيار الطاقة النووية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٨، ابريل ٢٠٠٧، ص ٢٢٤-٢٢٥ .
- ١٥- د.محمود بركات، افاق استخدام الطاقة النووية في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٦٨، ابريل ٢٠٠٧، ص ٢٢٦ .

- ١٦-وللمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد السلام. التجارب النووية: بحث عن اطار تحليلي. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٣٣. يوليو ١٩٩٨. ص ٢٤٠ .
- ١٧-المصدر نفسه. ص ٢٤٠
- ١٨-محمد عبد السلام. "المناطق الرمادية" بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية. مصدر سابق. ص ١٧٣-١٧٤ .
- ١٩- رفعت لقوشة. المسألة النووية و الاسقاطات السياسية: منظور رؤية (مقاربات دولية وشرق اوسطية) في محمد ابراهيم منصور، الخيار النووي في الشرق الاوسط.
- مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١. ص ٣٣٦-٣٣٧ .
- ٢٠-محمد عبد السلام. الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الاسلحة النووية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٤. ابريل ٢٠٠٦. ص ٢٠٣ .
- ٢١-باسل صلاح مصطفى. الملامح الجديدة للسياسة النووية الامريكية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٤. مصدر سابق. ص ٢٠٨-٢٠٩ .
- ٢٢-محمد عبد السلام. الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الاسلحة النووية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٤. مصدر سابق. ص ٢٠٣ .
- ٢٣-المصدر نفسه. ص ٢٠٤-٢٠٥ .
- ٢٤-وليم بوروس و روبرت ويندرم. اسلحة الدمار الشامل. ترجمة دار الجليل. دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية. عمان. الطبعة الاولى. ١٩٩٤. ص ٢٧٧-٢٨٢ .
- ٢٥-عماد خدوري. سراب السلاح النووي العراقي، مذكرات واوهام. الدار العربية للعلوم. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠٠٥. ص ٥٧-٥٨ .
- ٢٦-المصدر نفسه. ص ٨٥-٨٦ .
- ٢٧-المصدر نفسه. ١٠٤-١٠٧ .
- ٢٨-وليم بوروس و روبرت ويندرم. مصدر سابق. ص ٢٨٠-٢٨٧ .
- ٢٩-د. محمود بركات. افاق استخدام الطاقة النووية في النقطة العربية. السياسة

- الدولية. العدد ١٦٨، مصدر سابق. ص ٢٢٨-٢٢٩، ٢٢٩.
- ٣٠- شانون ن. كايل. الحد من الاسلحة النووية، وحظر الانتشار. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي ٢٠٠٥. اعداد مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. تشرين الثاني ٢٠٠٥ ص ٧٨٨-٧٨٩.
- ٣١- ايان انطوان. تاملات في استمرار الحد من الاسلحة وتغيره. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي. ٢٠٠٦. ص ٨٧١.
- ٣٢- وويي اوميتو غن واليزابيث سكونز. بيانات الانفاق العسكري: نظرة افق على ٤٠ عاما. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٤٣٥.
- ٣٣- اليسون ج. ك. بيلز. عالم ابحاث الامن والسلام من منظور اربعين عاما. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٨٨.
- ٣٤- المصدر نفسه. ص ٨٩-٩١.
- ٣٥- المصدر نفسه. ص ٩١-٩٥.
- ٣٦- فيتالي فيدشنكو. المراقبة المتعددة الاطراف لدورة الوقود النووي. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ١٠١٠.
- ٣٧- شانون ن. كايل. شانون ن. كايل. الحد من الاسلحة النووية، وحظر الانتشار. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي ٢٠٠٥. اعداد مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. تشرين الثاني ٢٠٠٥ ص مصدر سابق. ص ٨٩٧.
- ٣٨- ايان انطوان. مصدر سابق. ص ٨٨٠-٨٨٧.
- ٣٩- هذه التعاريف من التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٤٤-٤٧.
- ٤٠- المصدر نفسه.

الفصل الثاني

البرنامج النووي الإيراني

المقدمة

بدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة . وكانت أولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية. في بادئ الأمر لم يكن لدى القيادة الإيرانية طموحات كبرى في المجال النووي، وهو ما شجع إيران على أن تكون في مقدمة الدول المعنية بـقضايا منع الانتشار النووي، ووقعت على معاهدة الحد من الانتشار النووي في ١ تموز (يوليو) ١٩٦٨، كما صدقت عليها في ٢ شباط (فبراير) ١٩٧٠، ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) 15 أيار (مايو) ١٩٧٥ (اتفاقية الضمانات تلزم الدولة بالإعلان عن منشاتها النووية وتلزم الوكالة مساعدة الدولة في الحصول على التقنية النووية والتحقق من إستخدامها للأغراض السلمية). مما يشير إلى أن إيران كانت في مقدمة الجهود الدولية الرامية إلى احتواء الانتشار النووي منذ البداية، وساهمت في تقوية نظام منع الانتشار النووي. وبعد قيام الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩ توقف هذا البرنامج . وفي العام ١٩٨٤ بدأت إيران برنامجاً نووياً موسعاً ركّز على دورة الوقود النووي بضمن ذلك تخصيص اليورانيوم وإنتاج وفصل البلوتونيوم . وكان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو إستخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية . وشهد هذا البرنامج إنطلاقته الحقيقية بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية خاصة وأنها تزامنت مع تفكك الإتحاد السوفيتي ورواج التجارة السرية للمواد النووية إضافة إلى إستفادة إيران من التقنية النووية الباكستانية ومن مصادر أخرى.

إلا أن البرنامج النووي الإيراني شهد تطورات غير منتظمة ومتباينة خلال العقود الثلاث الماضية، وتشير متابعة هذه التطورات إلى أن السياسة

الايروانية في هذا الصدد لم تكن محكمة منذ البداية بتوجهات واضحة ومحددة، وانما كانت في الاغلب الاعم نوعا من التجاوب مع التطورات الظرفية التي شهدتها ايران، وتتفاوت قوة الدفع المحركة للبرنامج النووي الايراني مابين السرعة والتباطؤ حسب الاحوال في مواقف القوى الدولية الكبرى، وفي حركة التفاعلات التي تشهدها البيئة الاقليمية والدولية.

ومنذ انتهاء الحرب العراقية- الايرانية في العام ١٩٨٨، باتت السياسة الايرانية تعطي اهتماما مكثفا لدفع وتطوير البرنامج النووي، ووصل الاهتمام بهذا البرنامج الى درجة انه اصبح على ما يبدو واحدا من اهم الاولويات الموضوعية على قائمة اهتمامات الحكومات الايرانية منذ فترة ليست بالقصيرة. حيث شهد البرنامج النووي قدرا عاليا من قوة الدفع منذ اوائل التسعينيات، ولا سيما بعد ان نجحت ايران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من روسيا الاتحادية والصين، ودخلت الى مرحلة شراء المفاعلات النووية كبيرة الحجم، بالاضافة الى مواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية في جنوب البلاد، التي تمثل المعقل الرئيسي للبرنامج النووي الايراني.

يثير البرنامج النووي جدلا حادا بشأن طبيعة الدوافع المحركة له، فالولايات المتحدة واسرائيل والعديد من الدول الاوربية تتهم ايران بانها تسعى الى امتلاك السلاح النووي، وانها يمكن ان تستخدم هذا السلاح- حال النجاح في تطويره- من اجل تحقيق اهداف عدوانية، الا ان هذه الاطراف لم تقدم اي دليل يؤكد مزاعمها وادعاءاتها في هذا الصدد. وعلى الجانب الاخر، فان المسؤولين الايرانيين دابوا على التاكيد على ان البرنامج النووي يندرج فقط في اطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتشير الحكومة الايرانية الى انها تسعى الى بناء عدد من المفاعلات النووية يسمح بتوفير ٢٠% من احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية، بهدف تقليل الاستهلاك المحلي من الطاقة الكهربائية عن طريق النفط والغاز الطبيعي.

وربما يصعب على المراقب للبرنامج النووي الإيراني الجزم بالمسار الذي يسير عليه حالياً، وهل تخطى حدود الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو في سبيله إلى ذلك كما تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية، أم مازال محصوراً داخل هذا النطاق كما تؤكد غريمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فعلى كثرة الدلائل التي تثير علامات من الشك على أن إيران ترمي من وراء برنامجها النووي أكثر من مجرد إنتاج الطاقة النووية للاستخدامات الصناعية والتنمية في البلاد، تتراكم الشواهد على أن طهران تحاول امتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

ومما يزيد الأمر غموضاً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الهيئة الدولية المنوط بها الإشراف والرقابة على استخدامات الدول الأعضاء بها للطاقة النووية، "لم تدن إيران ولم تبرأ ساحتها في الوقت نفسه" فيما يتعلق بمسألة الأهداف العسكرية لبرنامجها النووي.

ولكن إن كان يصعب القطع بالأهداف العسكرية التي يخفيها البرنامج النووي الإيراني، فمن المرجح غالباً، أن إيران تريد من برنامجها ما هو أكثر من الطاقة الكهربائية، فالاهتمام المكثف بهذا البرنامج يزيد كثيراً في رأي مراقبين عما تقتضيه الاستخدامات السلمية. فيما يؤكد مراقبون وأكاديميون أن إيران تسعى فعلياً إلى امتلاك السلاح النووي أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه.

وبغض النظر عن الأهداف والنوايا فإن متابعة تطور البرنامج النووي الإيراني منذ بداياته الأولى يمكن أن يساعدنا في تقديم تصور ممكن عن الأهداف الإيرانية من البرنامج ومقارنة الحجج بالواقع المادي للبلاد والامكانيات المختلفة التي قد تخدم في تعزيز المسعى الإيراني أو إضعافه، ولهذا يحاول الفصل الدخول من بوابة تتبع بدايات التوجه الإيراني نحو الطاقة النووية، والدول التي ساعدت في وضع البنية التحتية لهذا البرنامج إلى جانب بيان بعض المخاطر المحتملة من بعض المواقع النووية الإيرانية.

المبحث الاول، البرنامج النووي في عهد الشاه.

بدأ البرنامج النووي الايراني في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وكانت اسس البرنامج قد وضعت خلال الحرب الباردة وبمساعدة الولايات المتحدة الامريكية وفي صيغة اتفاق ثنائي بين البلدين في برنامج تعاون نووي مدني وقع في العام ١٩٥٧. وتحت عنوان (برنامج الذرة من اجل السلام) وكان الشاه محمد رضا بهلوي هو الذي يحكم ايران في ذلك الوقت وبعد الاطاحة بحكومة محمد مصدق في العام ١٩٥٣ بدعم من وكالة المخابرات المركزية الامريكية. (CIA) وبدأ واضحا " ان النظام مستقر وصديق للغرب وان الانتشار النووي لن يكون تهديدا".

وانشئ مركز ابحاث طهران النووي (Tehran Nuclear Research Center) ليدار من قبل منظمة الطاقة الذرية في ايران (Atomic Energy Organization Of Iran) وقد زود مركز الابحاث بمفاعل ابحاث نووية بقدرة ٥ ميجاواط امريكي الصنع ومن نوع (pool-type) بدأ بالعمل في العام ١٩٦٧ وزود باليورانيوم عالي التخصيب، واقيم المركز في جامعة طهران، ويعد هذا المركز احد منشآت البحوث النووية الايرانية الرئيسة المفتوحة، ويمكنه ان ينتج ما يصل الى ٦٠٠ غم من البلوتونيوم في السنة في وقوده المستخدم.

ولتأكيد نواياها السلمية وقعت ايران على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية (NPT) في ١ تموز (يوليو) ١٩٦٨ واصبحت نافذة بعد التصديق عليها في ٥ اذار (مارس) ١٩٧٠ وفي مضمون المادة السادسة من المعاهدة اعترفت لإيران (بحقها غير القابل للتحويل في تطوير البحث و انتاج واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، دون تمييز و امتلاك المعدات، و المواد والمعرفة والمعلومات التكنولوجية)، وكان لاحداث مطلع عقد السبعينيات اثر مهم في

في توجيهه وتسارع تطور البرنامج النووي الإيراني، فحرب ١٩٧٣، بين الدول العربية وإسرائيل، وماتلاها من زيادة كبيرة في أسعار النفط، وفرت لحكومة الشاه موارد مهمة للتنمية الإيرانية. وفي ذلك الوقت استنتجت دراسة لمعهد أبحاث ستانفورد أن إيران سوف تحتاج إلى طاقة كهربائية تصل نحو ٢٠ ألف ميغاواط بحلول العام ١٩٩٠.

ولمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة للطاقة، وضعت الخطط من قبل الشاه لبناء ٢٣ محطة قدرة نووية في عموم البلاد بالتعاون مع الولايات المتحدة بحلول العام ٢٠٠٠. ولتبرير هذا التحرك أوضح الشاه رؤيته للأوضاع العالمية في ضوء تزايد الاعتماد على النفط في تصريح له في آذار (مارس) ١٩٧٤ بقوله: - (البنترول مادة مهمة، واثمن من أن يحرق... ونحن نتوقع إنتاج ما يقرب من ٢٣،٠٠٠ ألف ميغاواط من الكهرباء باستخدام المفاعلات النووية) وسيكون مفاعل بوشهر أول مفاعل سيزود مدينة شيراز بالطاقة^(١).

وبحلول العام ١٩٧٥ بدأت شركة Kraftwerk Union التابعة لشركة Siemens AG، و AEG Telefunken بتوقيع عقد بقيمة ٤-٦ مليار دولار لبناء مفاعل ماء ثقيل لمصنع الطاقة النووية. ليشكل الاثنان ١،٩٦،١ ميغاواط، لوحدات التوليد النووية، وكان من المقرر أن ينجز في العام ١٩٨١.

وساهمت الإدارة الأمريكية بدور كبير في هذا التطور، وخصوصاً بعد أن وقع وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في العام ١٩٧٥ على مذكرة قرار الأمن القومي برقم ٢٩٢، والمعنونة (التعاون النووي الأمريكي - الإيراني) والتي بينت تفاصيل بيع معدات الطاقة النووية للمشروع الإيراني ليصل التعاون بينهما لأكثر من ٦ مليار دولار من العوائد المالية. في ذلك

الوقت، كانت ايران تضخ ما يصل الى ٦ مليون برميل اي حوالي (٩٥٠،٠٠٠ م٣) من النفط يوميا، مقسمة بحوالي ٤ مليون برميل (٦٤٠،٠٠٠ م٣) من النفط في الوقت الحاضر .

وعرضت ادارة الرئيس جيرالد فورد على ايران في العام ١٩٧٦ فرصة شراء وتشغيل مفاعل معالجة امريكي لاستخلاص البلوتونيوم من وقود المفاعل النووي، وكان الاتفاق انجازا " (لدورة الوقود النووي). وقد اوضحت استراتيجية فورد ان (تقديم الطاقة النووية سوف يسد الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد الايراني، ويبقي امدادات النفط حرة للتصدير او تحول الى بتروكيماويات).

وكان واضحا " ان روابط ايران بالولايات المتحدة قد اصبحت قوية وكذلك مع الدول الاوربية التي ازدهرت مصالحها مع ايران. وفي هذا الاطار يوضح وزير الخارجية الامريكي الاسبق هنري كيسنجر في حديث له في العام ٢٠٠٥ موقف الادارة في ذلك الوقت بقوله: - (لا اعتقد ان قضية الانتشار كانت معروضة للبحث) وبتوقع يسد ايران معاهدة (NPT) في العام ١٩٦٨ فالبرنامج سيكون تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (IAEA)

وطبقا "للوثائق السرية للحكومة الامريكية المحفوظة في ارشيف الامن القومي الرقمي، وفي فقرة (النزاع النووي الامريكي - الايراني) ونشرت في ١٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٣ في (IRAN NEWS) حيث توضح ان الولايات المتحدة شجعت ايران لتوسيع قاعدة الطاقة غير النفطية، باقتراحها على الشاه ان ايران بحاجة ليس فقط لمفاعل واحد بل عدة مفاعلات نووية، لانتاج الطاقة الكهربائية والتي اقترحها معهد ستانفورد وعبرت عن اهتمامها بمشاركة الشركات الامريكية في مشاريع الطاقة النووية الايرانية. وبالطبع كان بناء

هذه المفاعلات وبيع الاسلحة الى الشاه يسيرا من الولايات المتحدة في السبعينيات , وكانت طريقة جيدة للولايات المتحدة لتغطية تكاليف النفط الذي اشترته من ايران .

وبما ان الشاه لم ير او يسمع بالمقترح الامريكي بانه غير مرغوب فيه , فقد بدأ برنامجا "طموحا" لبناء العديد من مفاعلات الطاقة وقدرت بحوالي ٢٣ مفاعلا "نوويا". ولهذا وقعت الحكومة الايرانية عقدا مع شركة (Kraftwerk Union) التابعة لشركة (Siemens) في المانيا الغربية لبناء مفاعلين نوويين بطاقة ٢٠٠ ، ١ ميجاواط في بوشهر . وقد بدأ العمل فيهما في العام ١٩٧٤ . وفي العام ١٩٧٥ وقع معهد ماساشوتس للتكنولوجيا عقدا مع (AEOL) لتوفير التدريب لاول كادر من المهندسين النوويين الايرانيين , كما وقعت اتفاقية للتعاون النووي الايراني - الهندي . يضاف الى ماتقدم ان مركز التكنولوجيا النووية في اصفهان قد انشئ في منتصف السبعينيات وبمساعدة فرنسية لغرض توفير التدريب للأشخاص الذين سيعملون في مفاعلات بوشهر . علما ان مركز اصفهان يعمل حاليا "باربع مفاعلات ابحاث نووية صغيرة , وجميع موادها من الصين . ويلاحظ في هذه المرحلة ان الولايات المتحدة كانت في تنافس مع كل من فرنسا و المانيا على بيع وتركيب المفاعلات الضخمة في ايران .

وطبقا " لنفس الوثيقة السرية التي ذكرت سابقا " , وفي مأدبة عشاء لمناقشة موضوع (الولايات المتحدة و ايران شراكة متزايدة) عقدت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ , اعلن السيد سيدني سوبير ممثل وزارة الخارجية الامريكية , ان حكومة الشاه ماضية في شراء مفاعل نووي (EIGHT) من الولايات المتحدة لتوليد الطاقة الكهربائية . وفي ١٠ تموز (يوليو) ١٩٧٨ , وقبل سبعة اشهر من انتصار الثورة الاسلامية في ايران , وقعت المسودة النهائية

لاتفاق الطاقة النووية الامريكي - الايراني ويتضمن الاتفاق تعاوننا " مفصلاً" في مجال الطاقة النووية والتحكم في تصدير ونقل المعدات و المواد لبرنامج الطاقة النووية الايراني ،وبموجبه تلقت ايران ايضا " تكنولوجية ومساعدة امريكية في البحث عن مخزونات اليورانيوم .

كما شرعت حكومة الشاه في بناء مفاعلين نوويين ومفاعل توليد طاقة في داركوفين (Darkhovin) على نهر الكارون ،جنوب مدينة الاحواز .و وقعت ايران في العام ١٩٧٤ عقداً مع شركة (Framatome) الفرنسية لبناء مفاعلين مضغوطين بقدرة ٩٥٠ ميغاواط في نفس الموقع .وبالرغم من بدأ الشركة بمسح الارض والاستعداد في الموقع ،الا ان البناء لم يبدأ بسبب قيام حكومة مهدي بازركان بترك العقد بعد قيام الثورة في العام ١٩٧٩ .وعادت الحكومة مجدداً لهذا المشروع في العام ١٩٩٢ بتوقيع عقد مع الصين لبناء المفاعلات في داركوفين .الا ان بنود العقد لم تتجز من قبل الصين ،اخذين بنظر الاعتبار قرب الموقع من الحدود مع العراق ،مما يطرح احتمالية عدم اكمال الموقع .

كما حصلت حكومة الشاه ايضا " على مادة اليورانيوم من جنوب افريقيا في السبعينيات .ووفقاً للدكتور اكبر اعتماد الذي كان مؤسس و أول رئيس لمنظمة الطاقة الذرية في ايران من ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٨ ، فقد أنجز مركز ابحاث طهران النووي (TNRC) تجارب كان البلوتونيوم قد استخلص من الوقود المستخدم لأغراض كيميائية ، وهذا ما يذكره الدكتور في كتابه (ايران في سياسة حظر الانتشار الاوربية ، عن دار هـ -مولير ، مطابع جامعة اكسفورد ١٩٨٧ . ص ٩) مشيراً الى ان الاستخدام الوحيد للبلوتونيوم هو في القنبلة النووية . وهذا ما يثير الاعتقاد بان الشاه قد جمع في (TNRC) فريق تصميم اسلحة نووية . ويكتب اسد الله علام وزير القضاء الملكي واقرب مؤتمن للشاه في مذكراته ان الشاه قد تصور ايران تمتلك

اسلحة نووية^(٢).

وقد يكون هذا الاستنتاج صحيحا الى حد ما اذا نظرنا الى مجمل جهود الشاه في هذا المجال فالمبررات لاتبدو كافية في تبرير هذا السعي نحو تأمين الاحتياجات الايرانية من الطاقة الكهربائية باللجوء الى الطاقة النووية الا ان الهدف الحقيقي في اعتقادنا كان محاولة الغرب استنزاف القدرات المالية الايرانية المتزايدة جراء الزيادة في اسعار النفط، و ادخال ايران في طريق طويل يستلزم الكثير من الاموال ويجعلها بالنتيجة محكومة بمصالح الدول الغربية التي تسعى الى الحفاظ على مصالحها فقط. ولهذا نجد ان هذه الدول هي اول من تخطى عن الشاه عندما وجدت انه بات يهدد مصالحها واهدافها، وقد ساهم هذا الموقف من جانب اخر في نجاح الثورة الاسلامية في العام ١٩٧٩.

المبحث الثاني، البرنامج النووي بعد الثورة الاسلامية. ١٩٧٩

بنجاح الثورة الاسلامية في العام ١٩٧٩، وسقوط حكم الشاه، كان مفاعل بوشهر - ١ (المفاعل الاول) قد انجز منه بحدود ٩٠% وحوالي ٦٠% من معداته قد ركبت، بينما مفاعل بوشهر - ٢ قد انجز منه حوالي ٥٠%. ولولا ثورة ١٩٧٩ لاستمرت شركة (Kraftwerk Union) في العمل مع كل احتمالات التعاون الامريكي من (Bechtel Power) التي انضمت الى الصفقة كشريك اضافة الى اعمالها في مشاريع الطاقة النووية حول العالم. وقد قررت حكومة رئيس الوزراء مهدي بازرگان ان ايران لاتحتاج الطاقة النووية، ولهذا توقف العمل في بوشهر بعد الثورة، وغادرت الشركة الالمانية ايران.

لم يكن قرار طرد الشركة قرار الحكومة، بل هو قرار اية الله

الخميني، حيث كانت رؤيته ان ايران ليست بحاجة الى الطاقة الذرية او اسلحة العالم الغربي، ولا ينبغي ان تصرف اموالنا على شرائها. والحقيقة ان هذا القرار كان متسرعاً" ويفتقر الى الرؤية الاستراتيجية لاهمية هذه الطاقة في العالم المعاصر، كما انه لم يدرك ان ايران قد انفقت مايزيد على ٣ مليارات دولار امريكي (٨،٥ مليار مارك الماني) على محطة الطاقة الذرية في بوشهر.

لقد اصاب الجمود جميع الانشطة النووية الايرانية، واتخذ صناع القرار في ايران، وفي مقدمتهم الامام الخميني، موقفاً سلبياً تجاه الطاقة النووية والذي عدها من علامات (جنون العظمة) للشاه. اضيف الى ذلك ان الولايات المتحدة والمانيا والدول الغربية الاخرى رفضت مواصلة التعاون مع ايران في المجال النووي، بل فرضت حظراً شاملاً ضد ايران في كافة مجالات التسليح، لاسيما بعد ازمة احتجاز الرهائن الامريكيين في السفارة الامريكية في طهران لأكثر من عام^(٣).

وفي مرحلة لاحقة اعلمت ايران الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بخططها في اعادة العمل ببرنامجها النووي باستخدام الوقود النووي المصنوع وطنياً، وفي العام ١٩٨٣ اقدمت الوكالة الدولية خطة لتوفير مساعدة لايران بموجب برنامجها للمساعدة التقنية لانتاج اليورانيوم المخصب. وقد بين تقرير الوكالة الدولية بوضوح ان هدفه (المساهمة في بناء خبرة محلية وفي احتياجات الطاقة الرئيسة لتلبية البرنامج الطموح في مجال تكنولوجيا مفاعلات الطاقة النووية وتكنولوجيا دورة الوقود)، الا ان الوكالة الدولية اجبرت على انتهاء البرنامج تحت الضغط الامريكي. ولهذا يمكن القول ان الثورة كانت نقطة تحول في مجال التعاون الخارجي في التكنولوجيا النووية.

والنتيجة الاخرى التي ترتبت على الثورة هي رفض فرنسا تقديم اي

يورانيوم مخصص الى ايران بعد العام ١٩٧٩. كما لم تستعد ايران استثماراتها في شركة (Eurodif) و اوقفت الولايات المتحدة ايضا "توريد الوقود الجديد ولم تعد مليارات الدولارات التي تلقتها من ايران, كما تلقت المانيا مليارات الدولارات لبناء المنشآت النووية في بوشهر, وبعد مرور ثلاثة عقود على الصفقة رفضت المانيا مجددا "تصدير اي معدات او اعادة الاموال. من جانبها حاولت الحكومة الايرانية تعليق مدفوعاتهما والضغط على فرنسا بواسطة جماعات مسلحة, ومنها حزب الله الذي خطف مواطنين فرنسيين في الثمانينات. مقابل ذلك رفض الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران تقديم اي يورانيوم لايران في العام ١٩٨٢, الى جانب المطالبة بمبلغ الدين البالغ ١ مليار دولار.

في مواجهة هذا الاحجام الغربي عن مساعدتها, دعت الحكومة الايرانية في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥, علماء الذرة الايرانيين الذين هربوا من البلاد بعد الثورة الى العودة اليها وحضور مؤتمر عن العلوم والتكنولوجيا النووية, وكان عرض الحكومة هذا امرا "غير اعتيادي, ورافق مع ذلك ان الخطيب الرئيسي في المؤتمر الذي عقده للفترة من ١٤ - ١٩ اذار (مارس) ١٩٨٦ هو حجة الاسلام علي اكبر هاشمي رفسنجاني المساعد الاله لاية الله الخميني.

كان من المفترض ان ينعقد المؤتمر في مرفأ بوشهر على الخليج العربي, بالقرب من الحدود العراقية. ولهذا نجد ان رعاية رفسنجاني للحدث ومكان التجمع الذي اختاره الوقع القوي على العالم, فلم يكتف ذلك بلفت نظر المنفيين الذين امل النظام ان يجذبهم الى العودة الى الوطن, بل اطلق صفارات الانذار في وكالات الاستخبارات حول العالم. لقد كان ذلك التصريح العلني الاول الصادر عن مسؤول ايراني والذي يبلور ما كانت تقارير الاستخبارات

تفترضه منذ سنوات ،بان ايران تعد مخططا "سريا" للحصول على القنبلة النووية.

وكان القادة الايرانيون قد اطلقوا تصريحات تعكس الاهتمام بالسلح النووي، وربما يعد اية الله محمد بهشتي اول من اشار الى مسألة التسليح النووي في ايار (مايو) ١٩٧٩، وتاكيده (من واجبكم تصنيع قنبلة الحزب الجمهوري الاسلامي الذرية.... ان حضارتنا في خطر و علينا الحصول على القنبلة).^(٤) الى جانب ذلك نجد حجة الاسلام هاشمي رفسنجاني يشير صراحة الى هذا الجانب في العام ١٩٨٩، حينما كان رئيسا "لمجلس الشورى الايراني، حيث صرح ان (ايران لاتستطيع ان تتجاهل الحقيقة النووية في العالم المعاصر)، كما ان نائب رئيس الجمهورية الايراني، اية الله مهاجراني صرح في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١ انه يجب على ايران العمل مع الدول الاسلامية الاخرى لصنع قنبلة نووية اسلامية، الا ان الحكومة الايرانية نفت في ذلك الوقت انها تسعى الى امتلاك الاسلحة النووية، ورغم ان هذه التصريحات تشير، ضمنا" او صراحة الى اهتمام ايران بالحصول على السلاح النووي، الا انها تمثل استثناء في الخطاب السياسي الايراني، وحرص القادة الايرانيون بعد ذلك على تفادي اطلاق مثل هذه التصريحات.

انسحبت شركة (Kraftwerk Union) من العقد الذي وقعته مع ايران في العام ١٩٧٥، لانشاء مفاعل بوشهر وذلك في تموز (يوليو) ١٩٧٩. بعد ان توقف العمل فيه منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، وكان قد انجز حوالى ٥٠% من المفاعل الاول و ٨٥% من المفاعل الثاني، وبينت الشركة انها تستند في عملها هذا الى عدم تسديد ايران لمبلغ ٤٥٠ مليون دولار متاخرة الدفع بالرغم من ان الشركة تلقت ٢،٥ مليار دولار من مبلغ العقد الكلي. و انسحابهم جاء بعد تاكدهم من ان الحكومة الايرانية سوف تنهي العقد من جانبها في

اعقاب الثورة، التي شلت الاقتصاد الإيراني وقادت إلى أزمة في علاقات إيران مع الغرب. كما قامت شركة (Framatome) الفرنسية التابعة لـ (Areva) بسحب نفسها.

ويبدو أن تطورات الحرب ضد العراق قد أدت إلى تحولات مهمة في طبيعة الفكر الاستراتيجي الإيراني عموماً، وأدركت القيادة الإيرانية أهمية إحياء البرنامج النووي ولهذا قامت الحكومة في العام ١٩٨٤، بتقييم تمهيدي لرؤية فيما إذا ممكن مواصلة العمل في المشروع، إلا أنها تراجعت عنه لاستمرار الحرب العراقية - الإيرانية وفي نيسان (أبريل) من نفس العام قالت وزارة الخارجية الأمريكية (نحن نعتقد أن العمل سيستغرق ما لا يقل عن عامين إلى ثلاثة أعوام لإكمال بناء المفاعلات في بوشهر) وبين المتحدث أيضاً أن مفاعلات الطاقة بالماء الخفيف في بوشهر (سوف لن تكون مناسبة تحديداً "لبرنامج أسلحة) ومضى المتحدث (بالإضافة لذلك، ليس لدينا أدلة على بناء إيران لمنشآت أخرى قد تكون ضرورية لفصل البلوتونيوم من وقود المفاعل المستخدم) .

لقد ظهر واضحاً أن القيادة العراقية قلقة بما فيه الكفاية من جهود إيران في المجال النووي، ولهذا لجأ العراق إلى استخدام طائراته الحربية لقصف موقع بوشهر في آذار (مارس) ١٩٨٤، وتمكن من إصابة قبة أحد المفاعلات التي كانت شبه مكتملة، أملين على ما بدا حينذاك تكراراً لما أدت إليه الغارات الجوية الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨١ من تعطيل مفاعل تموز الذي أعاد برنامج العراق النووي سنوات عديدة إلى الوراء .

وبعد شهر من الغارة الأولى على بوشهر، قام الطيران العراقي بضرب المعهد التقني للامير كبير في طهران الذي كان يضم مفاعلاً نووياً "للابحاث تبلغ قوته ٥ ميجاواط، وكانت الولايات المتحدة قد بنته في الستينات من القرن الماضي. وعلى

العكس من ردة فعلها تجاه قصف بوشهر، اخفقت الحكومة الايرانية في رفع تقرير بالاضرار الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في فيينا. بالرغم من ان المفاعل كان تحت الرقابة الدولية وكان مفتشي الوكالة يزورونه بشكل دوري للتأكد من عدم وجود اي نقص في وقود اليورانيوم فيه.

وبالنتيجة ادت الضربات الجوية العراقية الى تاخير في الجهود النووية الايرانية، وهذا ما يؤكد مسؤول تفتيش المفاعل الوطني الالماني، حيث يوضح انه قبل ضرب بوشهر - ١ كان يمكن اكماله في غضون ثلاثة اعوام، الا انه وفي وقت الضربة، لم تكن ايا "من المعدات الرئيسة قد نصبت و الحقيقة ان مولدي البخار (الذين يستخدمان الحرارة من المفاعلات لانتاج البخار الذي يستخدم مولدات الطاقة) قد زودت من ايطاليا، بينما انبوب الضغط في بوشهر - ١ قد زود من المانيا^(٥).

في ضوء كل ماتقدم، نجد ان الثورة وما اعقبها من حرب الثمان سنوات مع العراق والتي ادت الى دمار واسع في البنية التحتية الايرانية، وقللت نسبيا " من الضمائم الايراني للكهرباء. وبعد انتهاء الحرب مع العراق، بدأت ايران في التفكير مجددا " في موقفها من التكنولوجيا والطاقة النووية، وكانت اول خطة لعملية البناء والتطوير قد تقدمت بها حكومة الرئيس هاشمي رفسنجاني وترافقت مع نقص واضح في توليد الكهرباء والتي ذكرت بالاحوال في السبعينات، الى جانب النمو السريع في السكان، وجميعها اسباب رئيسية دفعت القيادة الايرانية الى العودة لبرنامجها النووي للحصول على الطاقة الكهربائية.

ولهذا دعت الحكومة الايرانية شركة ((Kraftwerk Union) لاكمال مشروع بوشهر، الا انه وتحت الضغط الامريكي رفضت الشركة، بعد ذلك طلبت ايران من المانيا السماح للشركة باكمال مكونات المفاعل وتزويدها بالتكنولوجيا حسب وثائق العقد الموقـــــع في العام ١٩٨٢ و الموثق في لجنة التجارة الدولية (International Commerce Commission) (ICC) وبموجب تعهدت شركة (Siemens) بإيصال كل معدات المفاعل وكل الاجزاء من الخارج، لكن الحكومة الالمانية استمرت في رفض القيام بذلك، وفي ردها رفعت ايران قضية

على (ICC) في اب (اغسطس) ١٩٩٦ طالبت فيها بتعويض بقيمة ٤،٥ مليار دولار كتعويض عن تراجع المانيا عن الوفاء بالتزاماتها وفق احكام اتفاق ١٩٨٢. ولا تزال القضية دون حل .

ومع فشل المحاولات بدأت ايران تتطلع الى شركاء جدد لاكمال برنامجها النووي، وبسبب طبيعة المناخ السياسي في المنطقة واستمرار العقوبات الاقتصادية الامريكية، لم يكن هناك الكثير من المرشحين، فقد تقدمت مجموعة شركات من الارجنتين والمانيا واسبانيا بعروض لـ ايران لاكمال مفاعل بوشهر - ١، الا ان الضغط الامريكي اوقف الصفقة. كما اوقف الضغط الامريكي في العام ١٩٩٠ المعهد الوطني الاسباني للصناعة والمعدات النووية من اكمال مشروع بوشهر - ١، ايضا " حاولت ايران دون جدوى تأمين مكونات لمفاعلات بوشهر، واصطدمت هذه المحاولات بالولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال في العام ١٩٩٣، حاولت ايران الحصول على تسعة مولدات بخار، مصنوعة من قبل شركة ايطالية (Ansaldo)، وبموجب عقد (Kraftwerk Union) الا انها صودرت من قبل الحكومة الايطالية، كما حاولت (The Czech Firm Skoda Plzen) تزويد ايران بمكونات المفاعل، لكن الضغط الامريكي انهى المفاوضات في العام ١٩٩٤، ولم تنجح ايضا "محاولة ايران شراء مكونات مفاعل طاقة نووية من مفاعل لم يكتمل في بولندا.

وبعد عام من البحث في الغرب عن مواد لاكمال مفاعلها الاول، توجهت ايران الى الاتحاد السوفيتي ومن ثم روسيا. ووقعت في اذار (مارس) ١٩٩٠ اول بروتوكول في مشروع بوشهر مع الاتحاد السوفيتي. ونص الاتفاق على اكمال موسكو لمشروع بوشهر وبناء مفاعلين اضافيين في ايران، لكن المشاكل المالية اخرت الصفقة.

وفي العام ١٩٩٣، وقعت (AEOI) ووزارة الطاقة الذرية الروسية اتفاقا "لبناء مفاعل روسيين في بوشهر، الا ان العقد لم ينجز لان ايران واجهت مشاكل مالية كبيرة.

واخيرا" وقعت ايران في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥, عقدا" مع وزارة الطاقة النووية الروسية لانجاز مفاعلات بوشهر. وهذه المفاعلات تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وستكون قادرة على انتاج ٨٠ كغم من البلوتونيوم في السنة في وقودها المستخدم. ونص الاتفاق على اكمال روسيا للمفاعل الاول في بوشهر في غضون اربعة اعوام وتوفير مفاعل ابحات يعمل بالماء الخفيف حراري بقوة ٣٠ - ٥٠ ميجاواط, و ٢٠٠٠ طن من اليورانيوم الطبيعى, وتدريب حوالي ١٥ عالما "توويا" ايرانيا" في السنة. كما اتفقت ايران وروسيا على مناقشة انشاء منشأة تخصيب يورانيوم بالطرد المركزي للغاز في ايران. الا ان الولايات المتحدة اعلنت في ايار (مايو) ١٩٩٥ انها اقنعت روسيا بالتراجع لاحقا" عن الاتفاق مع ايران وكأنه لم يكن, وانتهت صفقة مفاعل ابحات الماء الخفيف.

لقد نجحت الولايات المتحدة في الغاء الاتفاق, الا ان الاتفاقية تم احسانها مجددا" من قبل روسيا التي رأت في مشروع بوشهر فرصة لطرح صناعتها النووية في السوق الدولية. وفي مواجهة هذا الفشل بدأت ادارة الرئيس كلينتون في اتهام ان البلوتونيوم الذي سينتجه المفاعل سوف يستخدم من قبل ايران في صنع اسلحة نووية, ولهذا كانت هذه القضية موضع دراسة من ايران وروسيا, في مفاوضات الاتفاق والاتفاق على اعادة الوقود النووي المستخدم في مفاعل بوشهر الى روسيا والتي تملك منشأة لخرن الوقود المستنفذ في جنوب سيبيريا (بالرغم من ان قوانين البيئة الروسية تمنع بقوة ادخال اي وقود مستخدم في بلد اخر الى روسيا), ومع ذلك لم يتم التوصل الى اتفاق بهذا الصدد لحد الان. ومؤخرا" ذكرت التقارير ان ايران طالبت بمبالغ لاعادة الوقود المستخدم الى روسيا, موضحة انها دفعت لشراء الوقود من روسيا في المقام الاول, ولذلك يجب ان يدفع لها مقابل الوقود المستخدم. واذا صح ذلك سوف يكون طلبا" غير اعتيادي بسبب انه اذا دفعت روسيا اموال للمخلفات الايرانية فانها يجب ايضا" ان تتقاضى مقابل خزن المخلفات الايرانية. ولهذا

اصبحت قضية من الذي يجب ان يدفع للاخر العقبة الوحيدة امام التوصل لاتفاق بين ايران وروسيا بخصوص المخلفات النووية.

بعد ان بدا واضحا ان قضية البلوتونيوم سوف تحل من قبل روسيا ,سارعت الولايات المتحدة وبضغط من اسرائيل الى الادعاء ان مفاعل بوشهر لن يستخدم مباشرة لصنع اسلحة نووية ,لكنه سيدرب جيلا من العلماء والمهندسين الايرانيين لتشغيل المفاعل وهذا بالمقابل سوف يساعد ايران على صنع اسلحة نووية. والتساؤل هنا هل هناك اي مصداقية لهذه التهمة؟ ان امتلاك مفاعل نووي لايعني بالضرورة الحصول على المعرفة الضرورية لكيفية تطوير قنبلة نووية(بالرغم من انه قد يساعد) و افضل مثل هو العراق.

ويعتقد اغلب الخبراء ان انجاز مشروع بوشهر من قبل روسيا مهمة معقدة جدا, فشركة ((K WU) لم تقدم اي وثائق تقنية سواء لايران او روسيا. وبما ان روسيا تخطط لانجاز المفاعل ,فان مهندسيها يجب ان يعدلوا ماتركته الشركة ورائها ليناسب المفاعلات الروسية ونظام دعمها, والذي يختلف في العديد من الواجه المهمة عن المفاعل الالماني, على سبيل المثال هيكل مولد البخار في المفاعل الروسي يختلف جذريا عن المفاعلات الالمانية الاصل, ويفترض ان يبدأ عمل المفاعل في مطلع العام ٢٠٠٤.

يضاف الى ماتقدم ,تمتلك ايران القليل من المنشآت النووية الاخرى. واحدها مركز بونااب لابعاث الطاقة الذرية (Bonaab Atomic Energy Research Center) ويقع جنوب مدينة تبريز, وهو مركز ابحاث لتطبيق التكنولوجيا النووية في الزراعة. يضاف الى ذلك مركز البحث الزراعي والطب النووي في خرج(قرب طهران). والذي افتتح في ايار(مايو) ١٩٩١, ويدار من قبل (AEOI) ولا احد فيما تقدم معد للقيام بتطبيقات عسكرية^(٦).

في ضوء ماتقدم نجد ان استعراض تاريخ البرنامج النووي الايراني .يعكس

ثلاثة حقائق مهمة هي :-

- ١- ان البحث والمنشآت والمفاعلات النووية وحتى رؤية امتلاك ايران لاسلحة نووية جميعها كانت من اعداد ومبادرة الشاه وحكومته, وبمساعدة مباشرة وتشجيع من الولايات المتحدة وحلفائها . وهذا مشابه جدا لما حدث في اسرائيل , التي طورت ترسانتها النووية بمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة وفرنسا . وبالتالي فهي لم تكن من اعداد او مبادرة مابعد الثورة , والحقيقة انه وبعد سنوات قليلة بعد الثورة , رفضت ايران المفاعلات النووية .
 - ٢- كان للولايات المتحدة وحلفائها العديد من الفرص لانجاز مشروع بوشهر او المشاركة في بناء مفاعلات نووية اخرى , وان يكون لها سيطرة واضحة على المفاعلات , الا انهم رفضوا ذلك دائما .
 - ٣- بالاضافة لذلك , كان يمكن للولايات المتحدة وحلفائها ان يشاركوا في مشروع بوشهر بمساعدة ايران في تحسين السلامة في المفاعلات هناك ويكون لها تاثير في عمله . وكان لهم اسبقية جيدة في هذا , فمفاعل الطاقة النووية (Temelin) في جمهورية الجيك , قد بدأ بناءه خلال حقبة الاتحاد السوفيتي وعندما كانت الحكومة الشيوعية في السلطة في جيکوسلوفاكيا , الا انها سقطت في العام ١٩٩٢ , وفي العام ١٩٩٤ وبقرض بقيمة ٣١٧ مليون دولار منح من بنك التصدير والاستيراد الامريكي , وبمشاركة شركة امريكية هي (Westinghouse Electric Corporation) تم انجاز المفاعل .
- ولهذا ليس هناك طريقة لتجنب استنتاج ان الهدف الحقيقي للولايات المتحدة هو تجريد ايران من بنيتها النووية , بغض النظر عن توجهها واعادة ايران الى مرحلة ما قبل المعرفة النووية والعلمية والتكنولوجية , وهذا بحسب ذاته خرق لروح معاهدة (NPT) .

المبحث الثالث، البرنامج النووي الإيراني والتطورات الحالية.

في ١٤ آب (أغسطس) ٢٠٠٢ كشف المنشق الإيراني علي رضا جعفر زادة وجود موقعين نوويين غير معروفين، منشأة تخصيب اليورانيوم في ناتانز (جزء منها تحت الأرض) وتبعد حوالي ١٦٠ كم إلى الشمال من مدينة أصفهان، ومنشأة ماء ثقيل في أراك وتقع وسط إيران، على بعد ٢٤٠ كم جنوب طهران.

وأعلن أن إيران أخفت برنامج تخصيب اليورانيوم عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AEA) في خرق لمعاهدة (NPT) وبالرغم من كشف المنشأة في ناتانز، فإن إيران لم تكن ملزمة بإعلام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وطبقاً لاتفاق الضمانات الإيراني مع الوكالة الدولية (فإيران غير مطالبة بالسماح لمفتشي الوكالة الدولية الدخول إلى المنشأة النووية الجديدة قبل ستة أشهر من تقديم المواد النووية لها). وإيران لم تكن مطالبة حتى بإعلام الوكالة الدولية بوجود المنشأة حتى ذلك الوقت، وهي النقطة التي أثبتت من قبل بريطانيا في آذار (مارس) ٢٠٠٣ في اجتماع مجلس الحكام (للوكالة الدولية) وهذه الستة أشهر كانت جزءاً "ثابتاً" في كل اتفاقيات ضمان الوكالة الدولية. ومع ذلك، سمحت إيران للمفتشين بدخول المنشأة، واستنتجت الوكالة الدولية أن المنشأة ليس لها أي علاقة ببرنامج أسلحة نووية سري^(٦)

كانت إيران قد تعهدت بإعلام الوكالة الدولية عن استيرادها يورانيوم من الصين واستخدامه لاحقاً في نشاطات تحويل وتخصيب اليورانيوم، وتعهدت أيضاً بتقديم تقرير لخبراء الوكالة الدولية عن فصل البلوتونيوم. وبالرغم من هذا نجد أن تقرير الوكالة الدولية الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ قد تضمن قائمة شاملة لخروقات إيران لاتفاقية (NPT) إلا أن تقرير الوكالة سجل أن النشاطات غير المكشوفة لا توضح أن لها علاقة ببرنامج أسلحة، ولهذا انهمكت الولايات المتحدة في الإشارة إلى هذه الانتهاكات دون اتهام إيران ببناء أسلحة نووية.

وبموجب اتفاق باريس في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، أعلن كبير
المفاوضين الإيرانيين تعليقا "اختياريا" مؤقتا "لتخصيب اليورانيوم (علما" ان
التخصيب ليس خرقا" (NPT) بعد ضغوط من المملكة المتحدة وفرنسا
والمانيا، والذين عملوا نيابة عن الاتحاد الاوربي (و عرفوا بـ (EU-3 وكان الاجراء
الايراني لبناء الثقة، واستمر لفترة معقولة من الزمن (سنة اشهر) وفي ٢٤ تشرين
الثاني (نوفمبر) سعت ايران لتعديل فقرات اتفاقها مع EU لاستثناء جزء من المعدات
من هذا الاتفاق لاعمال البحث، وتاخر الطلب لاربعة ايام لاحقة.

وفي ١٥ اب (اغسطس) وبعد الطلب الايراني السابق، تخلت الدول الاوربية
EU-3 عن اتفاق باريس بتقديم عرض المفاوضات، وقدم الثلاثة طلبا "يلزم ايران
بوقف دائم للتخصيب، وكان هذا الطلب خرقا" لمضمون اتفاق باريس الذي اعترف
بحق ايران في التكنولوجيا النووية المدنية، وأوضح المحللون ان مضمون العرض
الاوربي لايران عبارة عن صندوق فارغ. ولهذا لم يكن القرار الايراني بمواصلة
التخصيب مرتبطا" بانتخاب الرئيس محمود احمدي نجاد، كما اشارت وسائل
الاعلام الامريكية لذلك بشكل كبير.

وفي اطار ردها استئنفت الحكومة الايرانية في ٨ و ١٠ اب (اغسطس) ٢٠٠٥ تحويل
اليورانيوم في منشأة اصفهان، موضحة استمرار تعليق أنشطة التخصيب، وقاد هذا
الى ضغط من الاتحاد الاوربي على الوكالة الدولية لاحالة ملف البرنامج النووي
الايراني الى مجلس الامن في منظمة الامم المتحدة في ١٩ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥
الا ان تقرير المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي
في ١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ أوضح بان (اغلب اثار اليورانيوم عالي التخصيب) التي
وجدت في ايران من قبل مفتشي الوكالة جاءت من معدات طرد مركزي
مهمة، مثبتة ادعاء ايران بان هذه الاثار تعود الى تلوث. المصادر في فينا ووزارة
الخارجية الامريكية اوضحت انه ومن اجل اهداف عملية فان قضية اليورانيوم
عالي التخصيب ((HEU قد حلت. وفي مستهل العام ٢٠٠٦، اتخذت ايران خطوات

مهمة اذ بدأت من جديد برنامجها لتخصيب اليورانيوم في وجه ضغط دولي متعاظم لوقف البرنامج بشكل دائم. ففي ٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ احاطت ايران الوكالة الدولية للطاقة الذرية علما بانها قررت انتهاء (تعليقها الطوعي وغير الملزم قانونا) لبرنامج التخصيب واستئناف نشاطات البحث والتطوير المتعلقة بالطرد المركزي وكان التعليق ساريا منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، بالرغم من ان ايران كانت قد الغت التعليق جزئيا في اب (اغسطس) ٢٠٠٥، وشرعت في عمليات تحويل اليورانيوم تحت اشراف الوكالة الدولية في منشأة قرب اصفهان، وهي الخطوة التي ادت الى انهيار المفاوضات مع الدول الاوروبية الثلاثة^(١).

وكشف تقرير لجيمس ريسن في صحيفة نيويورك تايمز في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ انه في شباط (فبراير) ٢٠٠٠، كشفت الولايات المتحدة عملية اسمها الرمزي عملية ميرلين (Operation Merline) وهدفها الاساسي ان توفر لايران نموذجا "كاملا" لصنع اسلحة نووية، لمواجهة فرص تاخر برنامج الاسلحة النووية الايراني، وبدلا من ذلك فالخطة قد تفيد البرنامج النووي الايراني بتوفير معلومات مهمة. ولكن الاحداث اعلاه لم تمنع التطور الاهم ففي شباط (فبراير) ٢٠٠٦ صوتت اعضاء مجلس حكام الوكالة الدولية الـ ٣٥ بـ ٢٧ صوتا "مقابلا" لـ ٣ اصوات (وغياب ٥ اعضاء هم الجزائري وروسيا واندونيسيا وليبيا وجنوب افريقيا) على احالة ملف ايران الى مجلس الامن وكان الاجراء بدفع من المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا وبدعم من الولايات المتحدة. واشترطت روسيا والصين مراجعة الموضوع وقيام المجلس بالعمل قبل اذار (مارس) وصوت ثلاثة اعضاء في مجلس الامن ضد المراجعة وهم فنزويلا وسوريا وكوبا. وتطور الموضوع بشكل دراماتيكي بـ اعلان الرئيس محمود احمدى نجاد في ١١ نيسان (ابريل) ٢٠٠٦ نجاح ايران في اكمال دورة تخصيب اليورانيوم، وجاء هذا الاعلان من مدينة مشهد في جنوب شرق البلاد، وقال نجاد ان (ايران ستتضم قريبا الى نادي الدول التي تمتلك التكنولوجيا

النووية)، و اضاف (انني اعلن رسميا" ان ايران انضمت الى مجموعة الدول التي تمتلك تكنولوجيا نووية. هذه نتيجة مقاومة الامة الايرانية)^(٨)، اضافة الى ذلك اعلن الرئيس الايراني الاسبق هاشمي رفسنجاني ان ايران بدأت بنجاح انتاج يورانيوم مخصب من ١٦٤ جهازا للطرد المركزي وقال (قمنا بتشغيل الوحدة الاولى التي تتكون من ١٦٤ جهازا للطرد المركزي وتم ضخ الغاز وحصلنا على المنتج الصناعي. ينبغي زيادة العمليات اذا اردنا الحصول على وحدة صناعية كاملة ويجب الحصول على عشرات الوحدات لانشاء محطة لتخصيب اليورانيوم)، وتشمل كل سلسلة على ١٦٤ جهازا للطرد المركزي وتعمل هذه السلاسل على تنقية غاز اليورانيوم لتحويله الى وقود لمحطات الطاقة او لانتاج اسلحة اذا كان عالي التخصيب. ويقول خبراء ان التشغيل الامثل لنحو ١٥٠٠ جهازا للطرد المركزي سنويا يتيح كمية كافية من المادة لانتاج قنبلة.^(٩) وقد خصبت اليورانيوم بنسبة ٣،٥% باستخدام مئة جهاز طرد مركزي، وهذا المستوى يستخدم في مفاعل نووي الا ان صنع قنبلة نووية يتطلب يورانيوم مخصب بحوالي ٩٠% وعدة الاف من اجهزة الطرد المركزي للبناء والعمل.

ردت الولايات المتحدة على الانجاز الايراني في اليوم التالي، حيث صرحت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بان مجلس الامن يجب ان يقوم (بخطوات قوية) لاجبار طهران على تغيير مسار طموحاتها النووية، من جانبه رد الرئيس نجاد على ذلك بان بلاده لن تتراجع عن تخصيب اليورانيوم وان العالم كله يجب يعامل ايران كدولة نووية. قائلا" (جوابنا الى اولئك الذين غضبوا من انجاز ايران دورة الوقود النووي الكاملة هو عبارة واحدة، نحن نقول: اغضبوا منا وموتوا من الغضب) بسبب (اننا لن تجري محادثات مع اي احد حول حق الامة الايرانية في تخصيب اليورانيوم).

دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش ايران الى احترام مهلة الامم المتحدة، مشددا على ان سلوكها المتحدي ستكون له عواقب، واكد بوش (حان الوقت لكي تختار ايران، نحن اخترنا. وسنواصل التعاون بشكل وثيق مع حلفائنا للتوصل الى حل دبلوماسي غير ان سلوك التحدي الايراني ستكون له عواقب ولا يجب السماح لايران بصنع سلاح نووي)^(١١) كما يؤكد امكانية العقوبات مساعد وزيرة الخارجية الامريكية نيكولاس بيرنز بقوله (من الواضح ان الايرانيين ماضون في بحوثهم النووية، ويقومون باشياء لا تريد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان يقوموا بها، ويجب ان تكون هناك اجابة دولية ونعتقد انه سيكون هناك رأي واحد).

بالمقابل وفي تحد واضح للموقف الغربي اعلن الرئيس احمدي نجاد في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٦ وامام حشود خارج طهران ان (الاعداء لجؤ الى الدعاية، يريدون اعادتنا عن تحقيق (التكنولوجيا النووية) لكن يجب ان يعرفوا اليوم ان قدرات امتنا متعددة بعشرة اضعاف عن نفس الفترة في العام الماضي)^(١٢).

لقد رفضت إيران رفضا قاطعا التراجع عن مواقفها المتعلقة بالمضي قدما في حقها بتخصيب اليورانيوم. وأتى ذلك الرفض عشية انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن الدولي حتى نيسان ٢٨ (ابريل) ٢٠٠٦. ولم يلاحظ حدوث أية مرونة في مواقف القيادة الإيرانية، بل إن المسؤولين جميعهم شددوا مرارا وتكرارا على تصميم طهران على "عدم التراجع قيد انملة" عن برنامجها، تاكيدا لما صدر عن الرئيس محمود احمدي نجاد، الذي وجه كلاما واضحا للغرب بقوله: "لن نخضع للظلم والضغط. ان ارادوا انتهاك حقوق الشعب الإيراني، سنوصم جباههم بالعار". وأضاف "اننا الآن بلد نووي. نريد السلام والأمن ولا نشكل تهديدا لاي شعب من الشعوب. نحن مستعدون للحوار من أجل نزع أسلحة القوى العظمى من أجل تعزيز السلام والأمن في العالم". وقال "لقد حصلنا على تكنولوجيا الوقود النووي بأنفسنا

ولا يمكن لأحد حرماننا منها".^(١٣) وتوالت التهديدات عن مسؤولين آخرين بالرد بقوة على أي هجوم أمريكي على بلادهم، وهو ما حذر منه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي.

وبعد تمكن العلماء الإيرانيين من تخصيب اليورانيوم أصبحت الحكومة الإيرانية تتحدث عن نشوء أرضية للتفاوض مع الغرب تختلف عن تلك التي كانت سائدة قبل هذا الإنجاز التقني. ومنذ ذلك التاريخ لا تسمع في إيران أصوات داعية إلى تسوية أو على الأقل إلى التفاوض على الملف النووي الإيراني، الأمر الذي يعتبره المراقبون إشارة سيئة على إمكانية التوصل إلى حل يجنب المنطقة تبعات حرب جديدة. وإذا ما تتبع المرء تصريحات المسؤولين الإيرانيين في الفترة الأخيرة يجد أنهم ينطلقون من كون إيران وصلت في أبحاثها النووية إلى مرحلة لا تجد في ظلها ضرورة للتنازل أو حتى التفاوض. بالمقابل يحاول الإيرانيون التنويه إلى وجود ضرورة للحديث مع الولايات المتحدة والغرب عموماً حول قضايا إقليمية تتعلق بأفغانستان والعراق والشرق الأوسط على اعتبار أن تخصيب اليورانيوم أصبح حقيقة ثابتة وأمر واقعاً

الموقف المتصلب للقيادة الإيرانية حول تخصيب اليورانيوم ورفض طهران القيام بذلك على الأراضي الروسية يدفع المحللين إلى الاعتقاد بأن المواجهة قادمة لا محالة، لاسيما وأن أركان الإدارة الأمريكية من بوش وتشيني ورايس الذين لم يستثنوا في تصريحاتهم الأخيرة اللجوء إلى كافة السبل لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ولم يعد الأمر سرا أن الولايات المتحدة قامت بدراسة سيناريوهات مختلفة لشن حرب على إيران. هذا التباعد في موقف الطرفين يجعل الحاجة ملحة إلى دور متزن لمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من أي وقت مضى. وبهذا الاتجاه تدفع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا التي تساند علناً موقف الولايات المتحدة من الملف النووي الإيراني، إلا أنها لم تشأ حتى الآن الخوض في غمار اللجوء

الى لغة التهديدات العسكرية التي تعقد الأمور أكثر مما هيه عليه الآن. هذه الدول تتخذ موقعا متوسطا في تشددتها ازاء الحكومة الإيرانية بين الولايات المتحدة من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى^(١٤).

وتصيب تجربة تخصيب اليورانيوم في اتجاه تصعيد الازمة بين ايران والاطراف الاخرى، باعتبار ان التخصيب يمثل جوهر الازمة، فضلا عن ان التجربة جاءت عقب فترة قصيرة من المهلة التي تضمنها بيان مجلس الامن في ٢٨ اذار (مارس) ٢٠٠٦، والذي امهل ايران مدة ٣٠ يوما للاستجابة لمطالب محددة، ابرزها الموقف الكامل والشامل لانشطة تخصيب اليورانيوم.

وفي تأكيد على عدم تراجع ايران عن برنامجها النووي قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في ٢٣ ايار (مايو) ٢٠٠٦، إن بلاده لن تتراجع عن المضي قدما في برنامجها النووي.

وأكد المتحدث، حميد آصفی، أن بلاده عازمة على "عدم التخلي عن حقها في إنتاج الطاقة النووية"، مشيرا إلى أن الأجندة الإيرانية في هذا الصدد "لا تشمل أنشطة مشبوهة". وشدد آصفی على أنه "لا رجعة عن البرنامج النووي الإيراني لساعة أو دقيقة أو ثانية"^(١٥).

ان تجربة التخصيب تمثل اذاً تحدياً للاطراف التي وقفت وراء صدور البيان الرئاسي المذكور. والاكثر من ذلك ان هذه التجربة تلقي مزيداً من الضوء على الشكوك القائمة بالفعل بشأن الدوافع الحقيقية للانشطة النووية الإيرانية، والتي تدور حول التشكيك في الطبيعة السلمية-المدنية لهذه الانشطة، وهي شكوك تتمحور منذ فترة ليست بالقصيرة حول تسأول مفاده: انه اذا كانت هذه الانشطة تدرج في الاطار السلمي، فما الذي يدفع ايران، الدولة الغنية بالنفط والغاز الطبيعي، الى تكبد هذه التكاليف الباهظة لإنتاج الطاقة بالوسائل النووية؟

وتضيف تجربة التخصيب تسأولا "جديدا مفاده: اذا كانت انشطة ايران تدرج في الاطار السلمي، فما الذي يدفعها الى تكبد تكاليف باهظة لتنفيذ

انشطة غير مجددة اقتصاديا"في مجال تخصيص اليورانيوم؟وما الذي يدفعها الى تحدي المجتمع الدولي لتنفيذ هذه الانشطة اذا كانت بالفعل اهدافها تقتصر على الاستخدامات السلمية.اي بما لا يستوجب الدخول في نزاع بشأنها؟

ومما يزيد من تعقيد الموقف ان الحكومة الايرانية اعلنت، عقب التجربة اعتزامها تركيب الآف الاجهزة الاضافية في منشأة ناتانز، بل وتنفيذ التجارب القادمة باجهزة (بي ٢) الأحدث والاكثر تطوراً، والتي تزيد في الاداء باربعة اضعاف عن الاجهزة (بي ١) التي استخدمت في التجربة الاولى. وبغض النظر عن حقيقة ان هذه الخطط الايرانية ربما تتطوي على مبالغة واضحة، في ضوء محدودية القدرات الايرانية الراهنة في مجال تخصيص اليورانيوم، فان الدلالة الاهم هنا تكمن في ان هذه الخطط تتطوي على المزيد من الاستفزاز للاطراف الدولية الاخرى، لانها تؤكد ان ايران تعتزم الوصول بقدراتها الى مستويات تمكنها من انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية، وصالحا" للاستخدام العسكري.

وفي مواجهة تزايد الضغوط الغربية جدد الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد، تمسك بلاده بحقوقها في امتلاك التكنولوجيا النووية، مؤكداً أن الإيرانيين سيدافعون عن هذا الحق حتى النهاية، ملوحاً في ذات الوقت بـ"غصن الزيتون" إلى الغرب، داعياً الدول الكبرى إلى دعم "الحقوق المشروعة" للشعب الإيراني.

وقال الرئيس الإيراني، في كلمه ألقاها أمام تجمع لأهالي مدينه "شيراز"، بوسط محافظه "فارس"، جنوبي إيران، في ١٧ نيسان (ابريل) ٢٠٠٧ إن "على القوى المستكبرة أن تعلم جيداً بأن الشعب الإيراني، لن يتراجع عن حقوقه المشروعة والحقة قيد أنملة، وسيقف بكل حزم للدفاع عن حقوقه".

وأشار إلى أن هناك "بعض الدول المعينة التي تستخدم وسائل القوة لحماية مصالحها في المنطقة، ولكنها بذلك تعرض نفسها وشعوبها للخطر"،

في إشارة إلى الولايات المتحدة وشركائها في التحالف الذي يقوده الجيش الأمريكي بكل من العراق وأفغانستان.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية "إرنا" عن الرئيس نجاد قوله: "إننا ندعو إلى السلام والأمن والاستقرار والإخوة والتقدم"، مضيفاً قوله، موجهاً حديثه للغرب: "اعلموا جيداً بأنكم لن تتمكنوا من إيجاد خلل في إرادة الشعب الإيراني عن طريق الأنظمة التي صنعتموها بأيديكم، والقوانين التي وضعتموها." وأضاف إن الشعب الإيراني "شعب متحد ومتماسك، ومتواجد على الساحة، وسيتم بكل حزم في مسيرته، وهو ملتزم بالملف النووي حتى تحقيق حقوقه النووية".

وحملت تصريحات نجاد نبذة تهديد، بدت في قوله: "إن رسالتنا للقوى الكبرى تدعو إلى الكف عن الأساليب السابقة، وعدم الإضرار بنفسها وشعوبها، وأن تعمل على إقرار الإخوة والصداقة مع الحكومات والشعوب الأخرى، بدلاً من معاداتها." كما هدد الرئيس الإيراني بأن بلاده ستعلن عن "إنجازات نووية جديدة"، إذا تواصل الضغط عليها بسبب برنامجها النووي، قائلاً: "إذا مروا (الدول الكبرى) قراراً آخر ضد إيران، ستكشف أمتنا عن إنجازات نووية جديدة".

وأعلنت إيران أنها بدأت الاستعدادات لتخصيب اليورانيوم على المستوى الصناعي، وهي عملية يخشى الغرب من أن تستخدمها في تصنيع أسلحة نووية، ولكن طهران تنفي أن يكون لبرنامجها النووي أية أغراض عسكرية، وتصر على أن هدفها هو توليد الطاقة.

تزامنت تصريحات نجاد، مع إعلان قائد القوات البحرية الإيرانية، الأدميرال سجاد كوجكي، أن "الذين يهددون المياه الإقليمية الإيرانية، سيواجهون رداً حازماً وغير متوقع من قبل القوات البحرية الإيرانية." وقال المسؤول العسكري الإيراني: "إن قوات البحرية الإيرانية ستكون على أهبة الاستعداد، لمواجهة أي تهديد للعدو ضد مياهنا الإقليمية"، مضيفاً أن قوات

البحرية تسعى من أجل زيادة قدرتها الدفاعية في إطار إستراتيجية الدفاع الشامل عن الحدود المائية للبلاد.

وأكد أن خبراء القوات البحرية في الجيش "يواصلون العمل في مجال إقامة منصات لإطلاق الصواريخ التي تستهدف نقاط ضعف العدو"، مشيراً إلى أن المنصات التي تم صنعها داخل القوات البحرية "تتطابق مع تهديدات العدو، واستهداف نقاط ضعفه"^(١١).

وفي ٢٤ نيسان (أبريل) ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد، دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي للوقود النووي، فيما هدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، بإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذا ما واصلت الدول الغربية معارضتها لأنشطة إيران النووية.

وقال نجاد في حشد، حضره السفراء الأجانب لدى طهران، على هامش ما تطلق عليه إيران "اليوم الوطني للتقنية النووية"، في منشأة "ناتانز" النووية، بمدينة أصفهان، إن إيران "دخلت النادي النووي العالمي.. وهو إنجاز نقدمه إلى قائد الثورة الإسلامية والشعب الإيراني وكل الشعوب الحرة في العالم". غير أن الرئيس الإيراني قال في خطابه في "ناتانز" إن هذا "الإنجاز سيساهم في توفير ٢٠ ألف ميغاواط سنوياً من الطاقة التي تساعد في المجالات الزراعية وإنتاج الكهرباء وكذلك الطب". وأضاف أن أعداء إيران يقفون أمام "تقدم الشعب الإيراني وحقه في امتلاك التقنية النووية".

وجدّد الرئيس الإيراني انتقاده للغرب، داعياً الدول الكبرى إلى الاعتراف بحق بلاده في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. وقال إن ٨٠% من كميات الكهرباء في الاتحاد الأوروبي يتم توفيرها بالطاقة النووية، وهناك المئات من المحطات النووية في العالم، معتبراً أن "الوقوف أمام الشعب الإيراني للاستفادة من هذه التقنية، مرده أسباب سياسية لأن جميع الأنشطة (الإيرانية) كانت تتم على مرأى من مفتشي الوكالة

الدولية للطاقة الذرية. "وأضاف أن من واجب الوكالة تقديم المساعدة لإيران وفقاً لبنود معاهدة منع الانتشار النووي.

وتزامن خطاب نجاد مع احتفالات أقسامتها المدارس في جميع أنحاء البلاد لإحياء "اليوم الوطني للتكنولوجيا النووية" الذي يصادف الذكرى الـ ٢٧ لقرار واشنطن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران^(١٧).

ومن جانبه، هدد أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني، بأن بلاده قد تعيد النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذا ما واصلت الدول الغربية معارضتها لأنشطة إيران النووية.

وحول الرد الذي ستعتمده طهران في حال صدور قرار دولي جديد بتشديد العقوبات على إيران، قال لاريجاني: "إذا واجهنا تعاملًا سيئًا، فمن الممكن أن نعيد النظر في قرار اتنا تحت ضغط البرلمان". وفي ما يتعلق بالتقارير التي تحدثت عن سماح طهران لوكالة الطاقة الذرية، بنصب كاميرات المراقبة في منشأة "ناتانز"، أجاب لاريجاني: "نحن لن نسمح بنصب الكاميرات، خارج ما تنص عليه معاهدة الحد من الانتشار النووي". وأضاف قائلاً: "سنواصل برنامجنا النووي السلمي، لأن لا مكان للأسلحة النووية في إستراتيجيتنا الأمنية، وإذا ما غامرت الدول الغربية بعدم الاعتراف بحقوقنا المشروعة، فإن تداعيات ذلك سيعود عليها."

وأشار كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين إلى أن منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، أعرب عن رغبة الأوروبيين في استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق ثنائي. وتابع لاريجاني: "لقد أعلنوا بأنهم يعترفون بحقنا في امتلاك الطاقة النووية السلمية، ونحن بدورنا نرحب باستئناف المفاوضات المنطقية والعادلة".

وقبل ذلك، كان نائب رئيس الجمهورية الإيراني، غلام رضا آغا زادة، قد أعلن أن إنتاج بلاده النووي "بلغ مرحلة التصنيع"، وذلك خلال احتفال أقيم في مفاعل ناتانز النووي. آغا زادة الذي كان يتحدث قبيل اعتقال الرئيس

الإيراني أحمددي نجاد المنصة، شكر الله على تمكينه إيران من "وضع خطط التخصيب الصناعي"، معلناً أن إنتاج بلاده النووي دخل مرحلة التصنيع. وكانت طهران قد دعت سفراء الدول الإسلامية ودول منظمة عدم الانحياز لديها إلى حضور مهرجان خاص في مفاعل ناتنز النووي. ويعني الإعلان أن البرنامج الإيراني سمح حتى الآن بتشغيل ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي.

و كشف رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رضا آغازاده ، أن برنامج بلاده في مجال منشآت تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتانز لا يقتصر على نصب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي فقط بل أن إيران تخطط لنصب وتشغيل ٥٠ ألف جهاز.

وأكد آغازاده أن طهران "خطت ووظفت رؤوس أموال في مفاعل ناتانز من أجل تشغيل ٥٠ ألف جهاز طرد مركزي" مشيراً إلى أن البنية التحتية المخصصة لاستقبال تلك الأجهزة مثل وسائل تنقية الهواء والكهرباء وكامل التقنيات الصناعية اللازمة "تم تخطيطها من أجل نصب ٥٠ ألف جهازاً للطرد المركزي".

وجاءت مواقف المسؤول الإيراني جاءت في مقابلة مع وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية (ارنا) قال خلالها آغازاده أنه تعتمد عدم ذكر عدد أجهزة الطرد المركزي المنوي تشغيلها "منعاً لوجود أي غموض بشأن برنامجنا، ومخافة أن يتحدد عدد الأجهزة بثلاثة آلاف جهازاً". وأضاف آغازاده "عندما نعلن دخولنا المرحلة الصناعية، فإننا سنستمر في هذا المجال"^(١٨).

وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها تمنح طهران القدرة على إنتاج الوقود النووي بكميات صناعية. على أن ذلك لا يشكل مفاجأة بحد ذاته، باعتبار أن طهران شددت بشكل متواصل وفي عدة مناسبات على "حقها الذي لن تتراجع عنه"، وفق تعبيرها، في تخصيب اليورانيوم.

والواقع أن تجربة تخصيب اليورانيوم لم تؤد إلى تعزيز الموقف

الايراني في الازمة، فهي لم توفر لايران اوراق قوة اضافية. وما يتحدث عنه الرئيس الايراني احمدي نجاد من ان التجربة جعلت الضغوط الغربية غير مجدية لوقف أنشطة التخصيب الايرانية، ربما كان جائزا "فيما لو ان ايران انتجت السلاح النووي، وليس مجرد اجراء تجربة محدودة لتخصيب اليورانيوم بنسب متدنية. وما حدث بالفعل هو على العكس مما يشير اليه احمدي نجاد، حيث خلقت التجربة مزيدا" من الشكوك حول حقيقة دوافع ايران النووية، وازدادت من اصرار خصومها على الاسراع باتخاذ خطوات ضدها، وهو ما يضع ايران امام ضغوط متزايدة، بدأت بفرض عقوبات دولية عليها، وربما تصل الى تصعيد عسكري عنيف ضدها^(١١).

كما ان التجربة التي قامت بها ايران في مجال تخصيب اليورانيوم تتسم بالمحدودية الشديدة، اذ انها تقتصر على استخدام ١٦٤ اسطوانة للطرد المركزي، من اجل تخصيب كميات من اليورانيوم بنسبة ٣،٥ %، وهي نسبة متدنية للغاية، وتمثل فقط الحد الأدنى اللازم للاستخدام كوقود للمفاعلات النووية. وربما تتمثل القيمة الاكبر لهذه التجربة في المنظور الايراني في انها تعني امتلاك ايران القدرة على تخصيب اليورانيوم، وهي قدرة لا تمتلكها الا تسع دول فقط: الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، واليابان، والصين، وباكستان وبريطانيا والمانيا وهولندا التي تدمج جهودها معا" من خلال كونسورتيوم (يورينكو). وقد ادى نجاح ايران في اجراء تجربة التخصيب وانضمامها الى هذه المجموعة من الدول، الى اعتقاد القادة الايرانيين بان بلادهم أصبحت في مصاف القوى الكبرى في العالم والاشكالية الرئيسة هنا ان امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم قد لا يرتبط بالضرورة بمستوى التقدم العلمي والتكنولوجي للدولة، او بمكانتها في معادلات القوة والنفوذ على الساحة الدولية، بقدر ما يرتبط باعتبارات الجدوى الاقتصادية من وراء تطوير وامتلاك مثل هذه التكنولوجيا.

هذا المعيار يفضي الى نتائج مختلفة عما يذهب اليه كبار المسؤولين الايرانيين، بل ان هناك قناعة واسعة، حتى في اوساط الكثير من الايرانيين، بان ايران تكبدت تكلفة باهظة لامتلاك تكنولوجيا التخصيب بدون وجود حاجة جوهرية لها. فالخطاب الرسمي الايراني يبرر هذه التكلفة بحاجة ايران لامتلاك قدرة وطنية لانتاج الوقود النووي اللازم لتشغيل مفاعل بوشهر الاول، الذي ينتظر ان يبدأ العمل به في العام ٢٠٠٦، وايضا لتشغيل المفاعلات التي تعتزم ايران انشاءها. وتتبع الرغبة في امتلاك هذه القدرة من اعتبارات السيادة، حتى لاتجد ايران نفسها رهينة لمواقف القوى الخارجية، كما تتبع من اعتبارات التكلفة، حيث يؤكد الايرانيون ان تكلفة الانتاج المحلي للوقود اقل بكثير من تكلفة الاستيراد. بيد ان احتياجات ايران من الوقود النووي تعد، وفق هذا المنطق ذاته، محدودة، واقل بكثير من ان تتكبد ايران تكلفة بناء قدرة تخصيب وطنية. فامتلاك هذه القدرة يصبح مجديا "اقتصاديا" اذا كانت الدولة تمتلك عددا "كبير نسبيا" من المفاعلات النووية التي تحتاج الى كميات كبيرة نسبيا من الوقود النووي. اما دون ذلك، فان الامر يصبح غير مجد وفق معادلة التكلفة - العائد، مما قد يعني ان ايران استثمرت مبالغ ضخمة في مجال التخصيب، بدون جدوى اقتصادية حقيقية.

ومما يدلل ايضا "على انعدام الجدوى الاقتصادية لمثل هذه الانشطة في حالة ايران ان الاحتياطي المتاح من خام اليورانيوم في المناجم الايرانية يعد ضئيلا"، ولا يكفي لانتاج الوقود النووي لمحطة بوشهر لاكثر من سبع سنوات، وهو مادفع باحد اساتذة الفيزياء النووية البارزين في ايران، وهو احمد شيرزاد، الى انتقاد تجربة التخصيب في مقالة باحدى الصحف الايرانية، اشار فيها الى ان ايران سوف تضطر في المستقبل الى شراء اليورانيوم الخام من السوق السوداء بأسعار باهظة، لان الدول الغربية لن تسمح لها بان تستورد اليورانيوم بشكل قانوني، مما يضعها تحت رحمة

البائعين والوسطاء في هذه السوق. ودلالة ذلك، اذن، ان ضالة احتياطات ايران من اليورانيوم الخام تقدم مزيداً من المؤشرات على ضعف الجدوى الاقتصادية لانشطة تخصيب اليورانيوم، ناهيك عن تكلفتها السياسية الفادحة^(٢٠).

المبحث الرابع، المواقع النووية الايرانية.

تمتلك ايران بنية نووية متكاملة الى حد ما اذ استفادت من التعاون والخبرات الاجنبية المختلفة التي ساعدت ايران في بناء المفاعلات والمختبرات المهمة وابرز المنشآت النووية الايرانية المعروفة هي: -^(٢١).

١- مفاعل بوشهر:

تم بناؤه وتجهيزه على يد شركات روسية، وهو يعمل بالماء المضغوط، ومخصص لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. بدأ العمل فيه زمن محمد رضا شاه في العام ١٩٧٦ لانتاج الطاقة الكهربائية في محطتين تعملان بقدرة ١٢٠٠ ميجاوات لكل منهما وبلغت نسبة الأشغال المنفذة في المحطة الاولى ٨٥% وفي المحطة الثانية حوالي ٥٠% في العام ١٩٧٩. وبعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران تعطل عملها في بداية الحرب الإيرانية - العراقية، وقد قصفت الطائرات الحربية العراقية تلك المنشأتين ست مرات اذار (مارس) ١٩٨٤، وشباط (فبراير) ١٩٨٥ واذار (مارس) ١٩٨٥، وتموز (يوليو) ١٩٨٦ ومرتين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧. بعد تدمير المنشأتين جراء القصف العراقي وانتهاء الحرب في العام ١٩٨٨ تم اعادة بناء المنشأتين من جديد.

٢- مفاعل سقند:

للأبحاث النووية بهدف امتلاك تكنولوجيا التحكم في اليورانيوم، وتشرف عليها المنظمة الإيرانية للطاقة النووية بمسؤولية الدكتور غسان سليمان، احد الاعضاء البارزين من علماء الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية.

٣- مختبر امير اباد:

أسسه الشاه محمد رضا في العام ١٩٦٧، وأعاد الأميركيون تحديثه وتجهيزه في العام ١٩٧٤، ويجري طلاب العلوم الفيزيائية في جامعة طهران أبحاثا عليه. وكانت أميركا قد زودت المركز بأول مفاعل حراري بقوة ٥ ميغاوات، ثم بقوة ١٢ ميغاوات. وحصلت طهران على اليورانيوم المخصب في ما بعد لهذا المختبر من الجزائر والأرجنتين.

٤- منشأتين في كرج:

تقع مدينة كرج على بعد أربع كيلومترات من غرب طهران، وتبعد المنشأتان عن بعضهما حوالي خمس كيلومترات حيث تقع الأولى قرب منطقة "شكر اباد" وتعرف باسم "المزرعة الرئاسية" وتمتد على مساحة ثمانين هكتارا وهي شكل مصغر من منشأة ناتانز وتحتوي على ما يقارب ٥٠٠ آلة من أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم. وتقع الثانية بقرب منطقة "رامنده" ومحاطة بجدار عال يبلغ ارتفاعه عشرة أمتار وهي محمية على مدار الساعة من قبل الحرس الثوري الإيراني (الباسداران) ومزودة بمفاعل للأبحاث، تعمل باليورانيوم المخصب وحصلت عليه إيران من الصين. ويشرف على هاتين المنشأتين رضا اغا زادة (رئيس الطاقة الذرية السابق).

٥- موقع اصفهان:

ويعد الأهم والأبرز في إطار الخطة الكبرى لحيازة التكنولوجيا النووية. تأسس في العام ١٩٨٤ ويستفيد هذا المشروع من خبرات روسية وصينية. ويعمل موقع أصفهان لتحويل اليورانيوم إلى ثلاثة أشكال:

١- غاز سداسي الفلوريد الذي يستخدم في أنابيب نقل الغاز.

٢- أوكسيد اليورانيوم الذي يستخدم معامل الوقود.

٣- المعدن الذي غالبا ما يستخدم في أساس المتفجرات النووية.

تستخدم إيران لتمويه الأطراف المعنيين، شركة بيشكام (بيشكام) والتي

يوجد مقرها في اصفهان، ومسجلة كشركة مدنية لاستيراد وتصدير الالكترونيات المدنية. ولكن هذه الشركة تعمل منذ التسعينيات للتستر على مقتنيات مفاعل تحويل اليورانيوم من تجهيزات ووقود نووي ومواد انشطارية. وهناك شركات كثيرة لعبت دور التمويه والتستر وسجلت في ايران كشركات مدنية تعمل لاغراض تجارية في مجالات الالكترونيات المنزلية والصناعية. لكن في الواقع تخطط ايران للوصول الى السوق السوداء والبيضاء والمعاملة بغرض شراء المواد والاجهزة التي تستخدم في مشروعها النووي. ومن تلك الشركات اهمها: شركة "تورافزار غستار" مؤسسها ومديرها جمشيد سباج زادة، يعمل باسم تاجرا عاديا لكن هو في الواقع (دكتور في الاختصاص النووي ويعد من اقرب مساعدي رضا اغا زادة الرئيس السابق للطاقة الذرية الايرانية) وهناك شركات اخرى تعمل لنفس الغرض مثل: "بيشكام" و"راه كار صنايع نوين" و"ايران بارس- طهران كمباني" كالا الكتريك" يديرها مرتضى بهداد و"انرثي نوين". وتعمل هذه الشركات بأسماء مستعارة خارج حدود ايران، في بداية شهر ايار (مايو) ٢٠٠٦ ضبطت الحكومة التركية، شركة إيرانية تتخذ من أنقرة مقرا لها، تشحن مكونات صواريخ موجهة ومعدات استخدام مزدوج للبرامج النووية إلى إيران، بما في ذلك قضبان المنيوم عالية القوة. وذكر التقرير الحكومي التركي ان هذه الشركة قد استوردت المعدات إلى تركيا من شركات ودول كثيرة في العالم، بينها الولايات المتحدة، ثم قامت إيران بتزوير أوراق المعاملات من اجل إخفاء الحمولات وأعادت شحن المواد بشكل غير قانوني إلى إيران. (وفقا لتقرير الجمارك التركية المؤرخ بتاريخ ١٢-٥-٢٠٠٦).

٦- موقع معلم كلاية:

يقع بالقرب من مدينة قزوین شمال غرب طهران. جهزته وزودته

الصين بالآليات ومواد نووية وهور بما الأكثر تكاملا على مستوى التجهيزات.

٧- موقع جرجان (گرجان):

يقع شمال مدينة جرجان ويشرف عليه المساعد الاسبق لمنطقة الطاقة الذرية الايرانية- منصور حاج عظيم وهومن الاختصاصيين في علوم الذرة و غلام رضا اغا زادة، وزير النفط سابقا ويحظى بثقة مرشد الجمهورية الايرانية علي خامنئي.

٨- موقع ناتانز:

يقع مقابل بلدة زيرة (على بعد ٤٠ كيلومترا جنوب شرق مدينة كاشان) وعلى ارض مساحتها حوالي الف كيلومتر مربع. موقع ناتانز يحتوي على أكثر من عشرين بناية بما فيها قاعتان تحت الأرض بنيتا مع جدران يبلغ سمكها ٦ أقدام ومن المفترض أن تكون محمية بواسطة سقفين كونكريتيين مع رمل وصخور. ولانجاز هذا المشروع خصصت مساحة مائة الف متر مربع من المباني الادارية والسواثر المحكمة وتخصيصات تحت الارض. وقام ببناء هذا المشروع مؤسسة " جهاد التنمية وتطوير البناء" اي (جهاد سازندگی)، بفاتورة إجمالية قدرها ٩٥ مليار تومان إيراني. وفر هذه الميزانية المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يرأسه مير حسين موسوي.

ومن اجل الحفاظ على السرية القصوى، تأسست شركة تسمى " كالا الكتريك" (البضائع الالكترونية) تتم متابعة جميع الأعمال الخاصة بالأجهزة والمنظومات من خلالها وقد زار مسؤولو هذه الشركة كلا من الصين والهند وباكستان مرات عدة منذ العام ٢٠٠١. ورئيس شركة كالا الكتريك، داود اقاجاني الذي يتولى إدارة مشروع ناتانز، يعمل موقع ناتانز في تخصيب اليورانيوم للأغراض العسكرية بعد استخراجها من منجم سقند. ويستخدم ألف آلة من أجهزة الدفع (الطرد) المركزي التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم.

وجاء في تقرير مسرب للوكالة الدولية في العام ٢٠٠٣ أنه عثر على يورانيوم من الدرجة المطلوبة للأسلحة في عينات أخذت من موقع ناتانز، وانكرت إيران ذلك وبررت وجود اليورانيوم في العينات بسبب تلوث المواد المستوردة من الخارج.

وذكرت بعض التقارير حول قدرة مفاعل ناتانز، حين يتم العمل به قد يضم حوالي ٥٠ ألف من أنابيب نقل الغاز المتطورة، ما يسمح لها بإنتاج ما يكفي من اليورانيوم من درجة الأسلحة لتطوير ما يزيد عن ٢٠ سلاحاً نووياً كل عام.

وقدّرت بعض التقارير، إن مفاعل ناتانز سوف يكون لديه خمسة آلاف أنبوب للنقل بعد تكملة المراحل الأولية من التخصيب. وحسب هذه التقارير أن إيران قادرة من إنتاج ما يكفيها من اليورانيوم، لصناعة القنبلة النووية في الأعوام القليلة المقبلة.

٩- موقع أراك:

وقد بدأ بناؤه في العام ١٩٩٦ واكتمل في العام ٢٠٠٣ في مربعات "خنداب" القريبة من مدينة أراك وهو جزء مفصلي في دورة إنتاج الوقود النووي ومتخصص في توفير الماء الثقيل الذي يستخدم في البلوتونيوم الذي يؤدي إلى إنجاز أسلحة نووية. مشروع خنداب يشرف عليه الدكتور محمد غنادي أحد أعضاء البارزين في الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية. وبرزت إشارات لوجود منشأة للمياه الثقيلة في هذا الموقع للمرة الأولى في نهاية العام ٢٠٠٢ حين نشرت صور التقطت من الجو، حازت عليها مؤسسة العلم والأمن الدولي الأمريكية.

١٠- موقع مفاعل نووي "بارجين" يقع في جنوب شرق طهران.

١١- مفاعل نووي منطقة دار خوين الواقع بين مدينتي المحمرة والاحواز العربيتين.

١٢- مركز بحوث جامعة طهران (كلية مجمع أمير أباد)

تأسس في العام ١٩٥٨ وساهمت في إنشاءه الولايات المتحدة الأمريكية.
أنشأت فيه أول وحدة للتجارب في العام ١٩٦٧ وقدرته ٥ ميغاوات.
١٣- مركز رازي، أسس في العام ١٩٨٣ لصناعة وتعددين الوقود النووي.

١٤- مشروع ميناء (بندر) عباس

وهو مشروع خاص لبناء الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية. في بداية شهر ايار (مايو) / حزيران ٢٠٠٦، أعلن رئيس وكالة الطاقة النووية الإيرانية نائب الرئيس الإيراني غلام رضا آغا زاده اكتشاف منجم كبير لليورانيوم جنوب البلاد بالقرب من مدينة بندر (ميناء) عباس، وستكون عملية استخراج اليورانيوم منه أقل كلفة من منجم سغند في منطقة يزد. وأوضح إن التقديرات الأولية تشير إلى إن هذا المنجم كبير جدا ويسمح بإنتاج ثلاثين طنا من اليورانيوم سنويا.

١٥- مركز جامعة رشت، متخصص للبحوث النووية.

وهناك عدة مراكز للتدريب مرتبطة بالمشروع النووي وأهم تلك المراكز هي:-

١- مركز (ايران خودرو) تأسس في العام ١٩٦٤ .

٢- مركز اراك، تأسس في العام ١٩٦٨ .

٣- مركز تبريز، تأسس في العام ١٩٦٦ .

٤- مركز (ايران تراكتور)، تأسس في العام ١٩٦٦ .

٥- معهد الادارة الصناعي، تأسس في العام ١٩٦٢ .

٦- مركز ايديم، تأسس في العام ١٩٧٧ .

٧- معهد (أي - سبليت)، تأسس في العام ١٩٨٥ .

وابرز الدول التي ساعدت وساهمت في بناء مشروع إيران النووي ومواده ومستلزماته هي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كازاخستان، الأرجنتين، الجزائر، كوريا الشمالية، الهند، باكستان، الصين، فرنسا، ألمانيا.

وحسب التقارير الأوروبية إن هناك مواقع أخرى لم تكشف عنها إيران وأكثرها قد بنيت تحت الجبال وخصّنت تحت الأرض بأمّطار، حيث يصعب تدميرها بصواريخ وقنابل عادية. وهذا ما تدركه واشنطن وتسربت أخبار عن خطة أمريكية لضرب إيران بقنابل نووية لتدمير مواقعها المستترة تحت الأرض، حيث كشفت مجلة "أميركان كونسرفتيف" أي (المحافظ الأمريكي) الأسبوعية التي تصدر في الولايات المتحدة، تقريراً كتبه المحلل الأمريكي "فيليب جيرالدي"، إن وزارة الدفاع الأمريكية تلقت طلباً من مكتب نائب الرئيس ديك تشيني، يطلب فيه تكليف القيادة العسكرية الاستراتيجية في البنتاغون بإعداد خطة لقصف ٤٥٠ موقعا إيرانيا تحت الأرض يعتقد الأمريكيون أن طهران تطور بداخلها سلاحا نووياً، بالإضافة إلى عدد من المواقع العسكرية الأخرى

ويوضح مصدر آخر أنه توجد في إيران عشرة مواقع نووية معلنة، تتنوع ما بين مناجم لاستخراج اليورانيوم، أو مصانع لتنقية الخام، أو مفاعلات نووية لتحويل أو تخصيب اليورانيوم، أو لأغراض البحوث العلمية. وهي حسب سياق العمل^(٢٢).

أول هذه المواقع هو منجم "ساغند"، الذي تم الكشف عن وجود خام اليورانيوم فيه في العام ١٩٨٥، وكان من المزمع أن يبدأ المنجم والمصنع في العمل مع بداية العام ٢٠٠٦، باستخدام ١٢٠ طناً من اليورانيوم الخام لإنتاج من ٥٠ إلى ٦٠ طن يورانيوم سنوياً.

الموقع الثاني هو مصنع "أردكان"، الذي يتم فيه تنقية اليورانيوم الخام كي يصبح يورانيوم خاماً مركزاً والذي يعرف باسم "الكعكة الصفراء"، ويمكن أن ينتج المصنع من ٦٠ إلى ٧٠ طن يورانيوم سنوياً.

ثالث المواقع النووية الإيرانية هو مصنع "جيهان"، الذي يتم تطويره لإنتاج نحو ٢٤ طناً من "الكعكة الصفراء" سنوياً.

أما الموقع الرابع فهو مفاعل "أصفهان"، ويتم فيه تنقية اليورانيوم من الشوائب، من أجل تحويله كيميائياً إلى غاز هكسافلورايد اليورانيوم، ومن ثم يتم تبريده وتنظيفه إلى أن يصير صلباً.

الموقع الخامس هو مركز "نتانز"، والذي تستخدم فيه أجهزة الطرد المركزي لزيادة نسبة نظائر "اليورانيوم ٢٣٥" في اليورانيوم الصلب النقي، وتستخدم مفاعلات الماء الخفيف لإنتاج الكهرباء، وتتطلب هذه العملية أن يصل تركيز "اليورانيوم ٢٣٥" إلى ما بين ٢,٥ إلى ٣,٥ في المائة.

والموقع السادس يوجد في شركة "كالاى" لتوليد الطاقة الكهربائية بالعاصمة طهران، ورغم أنه تم تفكيك مفاعل التخصيب بالشركة، فإن مفاعلات الأبحاث ومنشآت تخزين مخلفات الإشعاع، مازالت تعمل في هذا الموقع.

ويوجد الموقع النووي السابع، والذي يعد أهم المواقع الإيرانية، في "بوشهر"، حيث يضم الموقع مفاعلاً للماء الخفيف ساعدت روسيا في بنائه، ويمكن أن ينتج مادة "البلوتونيوم المنضب"، التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية.

والموقع الثامن هو مفاعل "أراك" لأبحاث الماء الثقيل، الذي يمكن استخدامه في إنتاج البلوتونيوم المنضب.

أما الموقع التاسع فهو "أنراك"، وهو موقع لتخزين المخلفات النووية. ويوجد الموقع العاشر في "خوزستان"، والذي مازال تحت الإنشاء، حيث تخطط طهران لإنشاء مفاعل جديد بالمنطقة.

المبحث الخامس. مخاطر الطاقة النووية في إيران.

كما هي الحال بالنسبة إلى سائر البرامج النووية في مختلف أنحاء العالم، ترتبط المنشآت النووية في إيران بطائفة من المخاطر التي تهدد سلامة البيئة وصحة البشر. فيما يكتمل تطوير البرنامج النووي في إيران وتنتهي أعمال بناء المنشآت ويبدأ تشغيلها، يتنامى الخوف من خطر وقوع الحوادث. أضف إلى ذلك التوجس الجدي من احتمال توجيه ضربة عسكرية إلى إيران للقضاء على برنامجها النووي. ولهذا لا بد من التنبيه إلى إمكانية أن تؤثر العقوبات في مقدرة إيران على التزوّد بأفضل التقنيات والتجهيزات الآمنة

وغير ذلك من الحاجات الضرورية لإدارة برنامجها النووي. وجدير بالذكر أيضاً أن إيران منطقة معرضة للزلازل، ما يعني أن الهزات الأرضية في المنطقة قد تولّد مخاطر إضافية بالنسبة إلى برنامجها النووي.

في ضوء ماتقدم نجد ان هناك مخاطر جدية تواجه بعض المنشآت النووية المهمة، وتتباين المخاطر حسب موقع واهمية المنشأة، ولهذا تم تحديد اهمها وهي: - (٢٣).

١- مركز طهران للأبحاث النووية.

يقع مركز طهران للأبحاث النووية في منطقة سكنية من طهران، على بعد ٥ كيلومترات تقريباً من شمالي الوسط. ويضمّ المركز مفاعل طهران للأبحاث النووية، ومنشأة لإنتاج النظائر المشعة، ومنشأة لمعالجة النفايات المشعة.

و ينبثق الخطر الأبرز في الموقع عن قلب مفاعل الأبحاث، وعن قلب المفاعل الآخر "المستخدم" والأكثر قدماً المخزن أيضاً في الموقع. وبما أن المركز يشكل المنشأة الرئيسية للأبحاث النووية في إيران، وواحداً من مراكزها الرئيسية في مجال الخبرة النووية، فقد يُعتبر هدفاً سياسياً لضربة عسكرية. وهذا ماتخوفت منه إيران التي أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسمياً بتخوفها من خطر تعرّض برنامجها النووي لهجوم مسلّح وبالرغم من ذلك نجد أن المفاعل يتميز نسبياً بقدرة متدنية، تجعل من المستبعد أن يقع حادث ينطوي على انفجار قوي بما يكفي لإطلاق جزيئات انشطارية في الهواء. لكن في المقابل، قد تتبعث بعض النظائر المشعة التي يتم إنتاجها في المفاعل. وفي مثل هذه الحالة، من الضروري إيجاد ملاذ آمن أو حتى إخلاء المنطقة على امتداد كيلومترات عدة من المصنع.

اما في حال تعرض الموقع لضربة عسكرية، فيمكن أن تكون الأضرار بالغة الحدة وتشمل المناطق السكنية المجاورة، الأمر الذي يستوجب حتماً اتخاذ إجراءات مضادة كتوفير يودات البوتاسيوم والملجأ الآمن والإخلاء.

أما حجم الإجراءات المضادة، فتحده الظروف المسيطرة يوم وقوع الحادث..

٢- مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية.

يعد مركز أبحاث التكنولوجيا النووية في أصفهان المركز الأكبر للأبحاث النووية في إيران. يقع المركز على بعد ٤١٦ كيلومتراً من جنوبي طهران، هذه المدينة الشهيرة عالمياً التي يبلغ عدد سكانها نحو ١,٥ مليون نسمة وتشكل أهم منطقة تستقطب السياح في إيران. ويشكل المركز موطناً لأربعة مفاعلات أبحاث، ويضم مصنعاً لإنتاج الوقود سيصنع خطوط تجميع الوقود للمفاعلات في أراك وبوشهر، ومنشأة لتحويل اليورانيوم لتولى إنتاج فلوريد اليورانيوم السداسي UF₆ لنشاطات التخصيب في ناتانز وتتمثل المخاطر الإشعاعية الأبرز في الموقع بقلوب مفاعلات الأبحاث الصغيرة. لكن خطراً أكبر ينشأ عن ركاز اليورانيوم وغاز فلوريد اليورانيوم السداسي المستخدم والمنتج في المنشأة. وقد أشارت التقارير الأخيرة في إيران إلى أن ٢٥٠ طناً من غاز فلوريد اليورانيوم السداسي تُخزن في أنفاق تقع تحت المنشأة.

والواقع أن احتمالات تعرض الموقع لضربة عسكرية تبدو كبيرة بفعل أهمية أصفهان في البرنامج النووي الإيراني. وقد أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية رسمياً بتخوفها من خطر تعرض برنامجها النووي لهجوم مسلح

في هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن حوادث عدة وقعت في منشآت تخصيب اليورانيوم في مختلف أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، وقع في العام ١٩٨٦ حادث في منشأة تخصيب اليورانيوم التابعة لشركة سيكويافيوالز Sequoyah Fuels في أوكلاهوما - الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى هذا الحادث إلى مقتل عامل واحد وإصابة ٤٢ عاملاً آخرين و ١٠٠ شخص من سكان المنطقة المجاورة أدخلوا إلى المستشفيات وتبين أنهم

يعانون اضطرابات في الكلى بفعل التعرض لليورانيوم. لكن الموقع أُقفل أخيراً في العام ١٩٩٢ نتيجة لتلوث التربة والمياه الجوفية.

والجدير بالذكر أن هذه المفاعلات تتميز نسبياً بقدرة متدنية، من المستبعد أن ينطوي الحادث الأسوأ على انفجار قوي بما يكفي لإطلاق جزيئات انشطارية. لكن التخوّف الأكبر ينشأ عن احتمال وقوع حادث ما أو توجيه ضربة عسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يتسبب بانبعاث فلوريد اليورانيوم السداسي في الجو. فلدى الاحتكاك بالهواء، يتفكك فلوريد اليورانيوم السداسي إلى فلوريد اليورانيل وفلوريد الهيدروجين، وهذا الأخير عامل حث كيميائي شديد القوة يمكن أن يكون بالغ الخطورة بمجرد استنشاق كميات قليلة منه، كما يمكن أن يتسبب بحروق خطيرة لدى احتكاكه بالجلد. كذلك يمكن أن ينطوي الانفجار الذي يؤدي إلى تشتت اليورانيوم المخزن في الموقع على معدل سميّة مرتفع بالنسبة إلى الأفراد المتواجدين في محيط المنشأة، مما يؤدي إلى تضرر الأعضاء الداخلية، ولا سيّما الكلى، ويعزز مخاطر إصابة الأفراد المتضررين بالأمراض السرطانية والتشوهات الجينية الأخرى

٣- مفاعل بوشهر النووي.

يبعد مفاعل بوشهر النووي مسافة ١٧ كيلومتراً فقط عن جنوب مدينة بوشهر التي يبلغ عدد سكانها ١٦٥ ألف نسمة. ويشكل مفاعل بوشهر واحداً من مفاعلين تقرر بناؤهما في الموقع. وقد أنجزت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراءات التفتيش النهائية بشأن السلامة في الموقع؛ وفي حال استُكمل المشروع وفقاً للمهل الزمنية المحددة، سيتم إمداد الموقع بوقود اليورانيوم غير المشع الروسي الصنع تقريباً بحلول آذار (مارس) العام ٢٠٠٧، وذلك بحسب ما أعلن عنه رئيس شركة الصادرات الروسية أتوم ستروي Atom Stroi Export Company التي تزود الموقع بالوقود. وبموجب الاتفاقية الموقعة مع روسيا الاتحادية، ينبغي أن يبدأ العمل في

المصنع في أواخر العام ٢٠٠٧؛ ومن المتوقع أن يُنتج الموقع عندئذٍ الجيل الأول من الطاقة.

وبانتظار أن يبدأ تشغيل المفاعل، ستتطوي الأطنان الثمانية من وقود اليورانيوم التي يتم إمداد الموقع بها على خطر كيميائي ملحوظ وخطر إشعاعي محدود نوعاً ما. لكن عندما يتم تشغيل المفاعل، سيصبح موقع بوشهر المصدر الأكبر للنشاط الإشعاعي في المنطقة. وسيبلغ الخطر ذروته بعد مرور ثلاث سنوات على بدء تشغيل المفاعل، أي تحديداً أواخر العام ٢٠١٠ بحسب الجدول الزمني المحدد.

إلى جانب هذه الأخطار ينشأ خطر مهم آخر عن حوض تخزين الوقود المستنفد. فقد تحفّز الحوادث في المفاعل حوادث في حوض تخزين الوقود وبالعكس، ما يؤدي إلى انبعاثات إشعاعية متزايدة. و جدير بالذكر أن اقتراحاً قُدِّمَ لجهة إعادة الوقود إلى روسيا الاتحادية على دفعات بعد مرور نحو خمس سنوات على تبريد قلب المفاعل. لكن ترتيبات نقل الوقود المشع من حوض التخزين لمّا تكتمل بعد. وفي حال تأخرت عملية إعادة الوقود المستنفد، لنحو ١٥ عاماً على سبيل المثال، سيتجاوز الخطر الإشعاعي الناجم عن الوقود المتراكم في حوض التخزين الخطر الذي يمثله الوقود النشط في قلب المفاعل.

وقد ينشأ الخطر الأكبر من توجيه ضربة عسكرية إلى مفاعل بوشهر قبل البدء بتشغيله بهدف تعطيل برنامج إيران النووي. يضاف إلى هذا أن المفاعل اللذان يتم بناؤهما في بوشهر يتميزان بقدرة كبيرة على مستوى الطاقة، ويعملان عند درجة حرارة ومعدل ضغط مرتفعين، ما يسرع تآكل المكونات. و جدير بالذكر أن القصور في مولّدات البخار يشكل نقطة ضعف شهيرة قد تؤدي إلى انبعاثات إشعاعية تتجاوز نطاق الاحتواء، كما قد تفضي

في أسوأ الحالات إلى حوادث بالغة الخطورة. وغالباً ما تظهر التصدعات في رأس وعاء المفاعل. وبما أن النظام ينطوي على إنتاج الهيدروجين، قد تطرأ انفجارات هيدروجينية في سياق أي حادث في حال تم التلاعب بضغط وعاء المفاعل، الأمر الذي يزيد من فداحة الحادث. أضف إلى ذلك أن وقوع حادث في أحد المفاعلين في المنشآت المكوّنة من وحدتين قد يؤثر في سلامة المفاعل الآخر.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المفاعلات يعتمد أكثر بكثير من الأنواع الأخرى على نظام سلامة معقد يركز على التزوّد المستمر بالتيار الكهربائي. ومن الضروري بالتالي أن تكون أنظمة الطوارئ، وعلى وجه الخصوص تلك المسؤولة عن توفير مخزون احتياطي من الطاقة، موثوقة على نحو استثنائي (وهي ليست كذلك في غالب الأحيان)، ولا سيّما لجهة مقدرتها على الصمود في وجه المخاطر الطبيعية كالزلازل والفيضانات والعواصف^(٢٤).

فضلاً عن ذلك، تنطوي عملية نقل الوقود، ولا سيّما إعادة الوقود المستنفد إلى روسيا، على مخاطر هامة تهدد صحة البشر وسلامة البيئة. وعلى الرغم من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد طوّرت مسوّدات لمعايير سلامة نقل المواد النووية، إلا أن هذه المعايير لا تعكس بكل بساطة الظروف المحيطة بالحوادث. فمن المطلوب على سبيل المثال أن تتحمّل براميل الوقود المستنفد السقوط من علو مقداره ٩ أمتار فقط وتقاوم درجات الحرارة المساوية لثمانمائة درجة مئوية حتى ٣٠ دقيقة. لكن الدراسات التي أجريت، وضمناً تلك التي أجرتها غرينبـيس، أظهرت أنه في ما يتعلق بالحوادث الفعلية، في البحر أو في الأنفاق مثلاً، تندلع الحرائق في غالب الأحيان عند معدلات حرارة تتجاوز الثمانمائة درجة مئوية وتستمر لوقت

أطول بكثير من ٣٠ دقيقة. كما أن أي حادث نقل جوي ينطوي حتماً على سقوط من علو يزيد عن تسعة أمتار

أما تخزين النفايات، فسيظل ينطوي على مخاطر كبيرة باعتبار أن المصنع سيشكل المصدر الأكبر للنفايات المشعة في إيران. وتشير المزاعم إلى إمكانية تخزين أو تصريف النفايات المنتجة في البيئة ضمن الحدود المسموح بها

والرغم من أن الانعكاسات الإشعاعية تبقى طفيفة في مرحلة ما قبل تزويد المفاعل بالوقود وتشغيله، إلا أن الخطر الكيميائي والسمي الناجم عن انبعاث اليورانيوم في الجو يشكل خطراً جدياً في أعقاب تشغيل المفاعل، وسيشكل موقع بوشهر المصدر الأكبر للانبعاثات الإشعاعية في المنطقة، مع احتمال أن يضاهي معدل الانبعاثات المرتبط بحادث خطير معدل الانبعاثات التي سُجّلت في سياق حادثة تشيرنوبل أو يتجاوزه. وقد يحدث ذلك بعد مرور ثلاثة أعوام تقريباً على بدء تشغيل المفاعل. أضف إلى ذلك أن وقوع حادث يتسبب بتضرر حاد في المفاعل أو في منطقة الاحتواء، سيستوجب اختباء الأفراد المتواجدين في محيط الموقع في ملاجئ آمنة ويستدعي ربما إخلاءهم باتجاه الرياح على مسافة ١٠٠ إلى ١٥٠ كيلومتراً تقريباً بحسب الظروف الجوية المسيطرة. وفي حال وقوع حادث واسع النطاق، قد تحتاج على الأرجح الدول المجاورة، وضمنها قطر والمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إلى تطبيق الإجراءات الملائمة لحماية مواطنيها من التعرض للانبعاثات المشعة واستئشاقها^(٢٥).

هوامش الفصل الثاني

١- عبد الواحد الجصاني. هل يهدد البرنامج النووي الإيراني الأمن القومي العربي. ٣ تموز (يوليو) ٢٠٠٦. شبكة البصرة. أيضا: - أحمد إبراهيم محمود. البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٣١. يناير ١٩٩٨. ص ٣١١-٣١٢.

أيضا: - للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر Nuclear:-

2. program of Iran.p.2 المصدر <http://en.wikipedia.org>:- أيضا, Irans:-

2 nuclear program p - المصدر :-

<http://www.aljazeera.com/me.asp?service-ID=10023>

2-Ibid .pp.3-.

٣- وللزيد من التفاصيل ينظر: فهد مزبان خزار الخزار و حيدر عبد الواحد ناصر. الازمة النووية الإيرانية، التطور - الدوافع - الدلالات الاستراتيجية. مجلة دراسات إيرانية. العددان ٥-٦. مركز الدراسات الإيرانية. جامعة البصرة. تشرين الاول ٢٠٠٦. ص ١٣٦.

٤- كينيث آر. تيمرمان. العد العكسي للازمة، المواجهة النووية المقبلة مع ايران. دار العلم للملايين. بيروت. ٢٠٠٦. ص ٤٢.

٥- وللزيد من التفاصيل حول الجهود الإيرانية في هذه المرحلة ينظر: - كينيث آر. تيمرمان. العد العكسي للازمة، المواجهة النووية المقبلة مع ايران. دار العلم للملايين. الطبعة الاولى. تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٦. ص ٤٢ وما بعدها. أيضا:-

Nuclear program of Iran.op.cit.pp.4-7.

٦- ينظر Iran under khatami; weapons of mass

destruction,terrorism,and the arab-israeli conflict.. المصدر:-

www.washingtoninstitute.org.

- ٧- وللمزيد من التفاصيل ينظر: سكوت ريتير، مصدر سابق، ٢٠-٢٨ وما بعدها.
- ٨- التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، ٢٠٠٧، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧١٤-٧١٥ .
- ٩- جريدة الشرق الاوسط، العدد ٩٩٩٧، بتاريخ ١/٤/٢٠٠٦
- ١٠- المصدر نفسه.
- ١١- جريدة الراي، العدد ١٣١٢٤، بتاريخ ١/٩/٢٠٠٦، ايضاً: جريدة الحياة، العدد ١٥٨٨٥، بتاريخ ١/١٠/٢٠٠٦
- ١٢- المصدر نفسه.
- 13-Nuclear program of Iran.op.cit.pp.4-8.
- ١٤- جريدة الحياة، العدد ١٥٧٢٦، بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦
- ١٥- ماذا بعد انتهاء المهلة الممنوحة لايـران بشأن تخصيب اليورانيوم ٦٩/٥/٢٠٠٧، المصدر: -دوتش فيليه.
- ١٦- ايران: لاتراجع عن البرنامج النووي، ٢٣/٥/٢٠٠٦، المصدر -cnnarabic: com..www.
- ١٧- نجاد الغرب يضر بـ_____ مصالح شعبه_____ لمعارضة "تووي" ايران، ١٧/٤/٢٠٠٧، www.cnnarabic-com.
- ١٨- ايران: دخلنا مرحلة التخصيب النووي الصناعي، المصدر -www.cnn: com.2007/4/24
- ١٩- ايران: سـننصب الف جهاز طرد في مفاعل ناتانز ١٦/٤/٢٠٠٧، المصدر: -www.cnnarabic-com.
- ٢٠- احمد ابراهيم محمود، تخصيب اليورانيوم...قفزة للمجهول في الازمة الايرانية، ملف الاهرام الاستراتيجي، عدد ١٣٧، السنة ١٢، مايو ٢٠٠٦، ص ٥٠ .
- ٢١- المصدر نفسه، ص ٤٩ .

٢٢-وللمزيد من التفاصيل عن المواقع النووية الايرانية ينظر Nuclear :-
program of Iran.op.cit.pp. 10-14

٢٣-١٠ مواقع نووية معلنه في ايران..المصدر -www.cnnarabic:-

com.ايضا المواقع النووية الايرانية الرئيسة.ص ١-٢.المصدر :-

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle-east-news/newsid-
4624000/4624934.stm

٢٤-مخاطر الطاقة النووية في ايران.المصدر :- جرين بيس.

٢٥-وللمزيد من التفاصيل ينظر-Iran's nuclear program.op.cit .pp2:-

2. 3ايضا عن تفاصيل هذا المشروع ينظر Bushehr-Iran Nuclear :-

Reactor.pp.1-5

www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/bushehr.htm

الفصل الثالث

ابعاد البرنامج النووي الايراني

المقدمة

استخدم القادة الايرانيون قضية البرنامج النووي كجزء من برنامجهم السياسي، وتدخلت المؤسسات السياسية الايرانية في التعبير عن وجهة نظرها في اهمية ومستوى تقدم هذا البرنامج والتأكيد على اهميته كأحد الثوابت الرئيسية في سياسة البلاد باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، والتأكيد على ان البرنامج حق مشروع لايران التي هي عضو في معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية. و مما لا شك فيه أن القرارات الإيرانية بشأن القضية النووية تتخذ في أعلى مستوى في القيادات السياسية والعسكرية في طهران والتي يقف على رأسها مرشد الثورة آية الله علي خامنئي ، يشاركه في القيادة السياسية رئيس الجمهورية محمود أحمدني نجاد وفي القيادة العسكرية كل من رئيس الحرس الثوري اللواء يحيى رحيم صفوي ووزير الدفاع اللواء علي شمخاني ، وذلك في إطار مجلس الأمن القومي الذي يشغل حسن روحاني منصب الأمين العام له ، وكان المكلف بالملف النووي لعدة سنوات. ولهذا نجد ان البرنامج النووي قد اتخذ اكثر من بعد داخل وخارج ايران

المبحث الاول، البعد السياسي للبرنامج النووي الايراني

اصبح البرنامج النووي الايراني ذا بعد سياسي مهم وقد ظهر انعكاس ذلك بصورة واضحة على مستويين: داخليا ودوليا. "اولا"- على المستوى الداخلي. وينقسم هذا المستوى على عدة درجات وحسب هيكلية النظام السياسي في ايران وهي:-

١- دور المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية.

فقد حدد الزعيم آية الله علي خامنئي عدداً من الأسس التي تبني القيادة

موقفها عليها ، وكان من الطبيعي أن يبدأ بالوحدة الوطنية باعتبارها الأساس المتين الذي يلتف من خلاله الإيرانيون حول محوري الإمام والدستور والبنية الأساسية للنظام الإسلامي

وانطلق الزعيم من هذه النقطة يضرب المثل ويشرح موقفه من القضية التي باتت تهدد أمن إيران، وهي إصرار الزعامة على الاستمرار في المشروع النووي الإيراني رغم التهديدات التي أصبحت واقعاً مع إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن وما تلاها من فرض عقوبات ضدها، ومن الواضح أن قيادتها مصممة عليه، فقد أكد خامنئي أن المشروع النووي الإيراني رغبة شعبية عظيمة، وحق من حقوق الشعب الإيراني الوطنية والجمهورية الإسلامية، وأن التراجع عنه هزيمة وهدم للاستقلال والسيادة الوطنية، بما يكلف إيران الكثير فالاستفادة من الطاقة النووية احتياج ضروري لا يمكن تجاهله من أجل مستقبل البلاد، وتقديم العمل في كل المجالات

ويظهر من حديث الزعيم خامنئي أن إيران لم تفاجأ بالموقف الغربي وكانت تتوقع إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن وتطرق الزعيم إلى أسباب الضجة التي تفتعلها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران بسبب مشروعها النووي، مؤكداً أنها تتركز في سببين: الأول هو منع إيران من التقدم عبر استخدامها للتقنية الحديثة، والثاني هو الدعاية المضادة للنظام الإسلامي وترويج الشائعات حول فشله السياسي مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ما زالت تتخذ الموقف الذي كانت تتخذه منذ سبعة وعشرين عاماً في مراحل مختلفة ، وفي مواجهة مثل هذه القضايا لكن الذي لم تدركه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون أن إيران بنظامها الإسلامي وشعبها قد صارت أكثر قوة من أي وقت مضى ، وأنها صامدة مثل الفولاذ اللامع في مواجهة أي ضغوط أو مؤامرات، باعتمادها على الله سبحانه وتعالى، وباستخدام العقل والتدبير، وبالمحافظة على الوحدة والتضامن، وبالاتجاه

إلى الأخذ بالتقنية المتقدمة ، ومنها التقنية النووية كما أشار خامنئي إلى أن استمرار الحرب النفسية ضد النظام الإسلامي ، ومنعه من التقدم في مجالات العلم والتقنية هما السببان الرئيسيان في معارضة الولايات المتحدة لاستفادة إيران من التقنية النووية في الأغراض السلمية، وأنها لا تريد أن تصغي إلى ما كرره فقهاء النظام من أن العقيدة الإسلامية التي يقوم عليها النظام الإيراني لا تحبذ بل تستهجن استخدام العلم والتقنية في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل ، ومن ثم فإن إيران لن تعمل في هذا الاتجاه ، ولن تحرص على امتلاك أسلحة الدمار الشامل

ويعتقد الزعيم خامنئي أن نجاح النظام الإسلامي في إيران جعله عامل جذب في المنطقة بحيث إن الاتجاهات الإسلامية في دول المنطقة أصبحت موضع تأييد الجماهير في أي انتخابات سواء في العراق أو مصر أو فلسطين مما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يعد في مقدورها أن تتحمل النظام الإسلامي لذلك يعتبر خامنئي أن وجود نظام إسلامي في إيران يقود شعباً مؤمناً متديناً واعياً ومجرباً يزيد من تقدمه وقوته الداخلية ونفوذه العميق في العالم الإسلامي وهو ما يجعل أسس النظام متينة ، وهو في الوقت نفسه يجعل مواجهة الولايات المتحدة تتخذ من الملف النووي الإيراني ذريعة لاستمرار حربها النفسية ضد إيران فهي سبيلها الأساسي في مواجهة النظام الإسلامي ، فإذا تراجعت إيران عن حقها المشرع في امتلاك التقنية النووية فإن الولايات المتحدة سوف تبحث عن حجة أخرى لاستمرار حربها النفسية ضد إيران.

وعن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الموضوع أكد الزعيم خامنئي أن إيران كانت خلال السنتين ونصف السنة الماضية تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن الأوروبيين قالوا : إن على إيران أن ترفع يدها عن أي نشاط نووي حتى نثق بها ، والولايات المتحدة ودول أوروبا يدركون أن القدرة العلمية أساس القدرة الاقتصادية والسياسية، لذلك

فإنهم مع إدراك هذه الحقيقة يسدون الطريق على امتلاك إيران قدرة علمية ، ومن المعروف أن أية دولة لا تمتلك طاقة كهربائية ولا تعتمد على الطاقة النووية ، فإنها تواجه مشكلات أساسية لذلك فالطاقة النووية احتياج حقيقي ، ولذلك دعا المسؤولين إلى ضرورة أن يستمروا في التحرك تجاه التقنية المتقدمة ، ومنها التقنية النووية دون الاستسلام في مواجهة الضغوط كما أن من الضروري التنبيه إلى المسيرة العامة لحركة العدو من أجل إدراك أهدافه الحقيقية؛ لأن التجارب المتكررة للشعب الإيراني والتأمل في الأهداف العامة للولايات المتحدة تشير أن إيران لو قصرت اليوم في قضية الطاقة النووية، فإنهم سوف يتطرقون غداً إلى قضية البحث العلمي في جامعاتها ؛ لأن المسألة ليست هي الطاقة النووية فقط. وإنما هي مثابرة من جانب العدو في محاولات متصلة لمنع تقدم إيران وازدهارها وقوتها، وهذه الحقائق تحول القضية إلى قضية مصيرية، وهو ما ينبغي أن يقف عليه المسؤولون الإيرانيون لإدراك مصلحة البلاد ومستقبل إيران ، وهذا ما جعل الثورة تنتصر من قبل وتصمد في تحمل تبعات الانتصار وتحقيق النصر .

ويؤكد الزعيم خامنئي أن المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية تعطي لجميع الدول الحق في الاستفادة من الطاقة النووية ، وقد اعترفت بعض الدول الغربية بحق إيران في الاستفادة من هذه الطاقة ، وهذا الاعتراف بحق قانوني وبديهي ، وإن كان امتيازاً ظاهرياً يعتبر كلاماً فارغاً ولا معنى له؛ لأن هذا الحق مسجل رسمياً في المعاهدات الدولية ، ولا حاجة لإيران في اعتراف الأوروبيين بالاستفادة منه .

ويستنكر الزعيم خامنئي اتهام الغرب إيران بإخفاء معلومات حول مشروعاتها النووية عن المجتمع الدولي ؛ مؤكداً أنه اتهام غير منطقي ؛ لأن من الطبيعي أن تتكتم الدول على المعلومات التي تتعلق بأبحاثها العلمية في مراحلها المختلفة حتى تصل فيها إلى نتيجة

ومن الواضح أن الزعيم خامنئي لا يخشى عرض الموضوع النووي الإيراني على مجلس الأمن ولا يخشى من القرار الذي يمكن أن يتخذه ضد إيران، فقد عاد في لقائه مع سفراء إيران في الخارج يوم ١٤ اذار (مارس) ٢٠٠٦ إلى التأكيد بأن المضي قدماً في المشروع النووي الإيراني قرار لا يقبل التراجع تحت أي ظروف ، وأن مستقبل إيران منوط بتحقيق هذا المشروع ، وأن تقدم إيران ورقها وتحقيق الإنجازات الحضارية منوط بامتلاك التقنية النووية وأنه بغير طاقة نووية تتعثر مشروعات التنمية الاقتصادية، كما أكد على أن إيران في وسعها أن تقاوم كل من يمنعها عن المضي في هذا السبيل؛ لأنها تدرك أن التنازل اليوم سيتبعه سلسلة لا تنتهي من الضغوط التي تؤدي إلى تنازلات أخرى ليس في طاقة شعب إيران تحملها .

وقد عدّ الزعيم خامنئي ميدان الدبلوماسية ساحة للتعامل وتوفير المجال لتأمين المصالح الوطنية والتأكيد على أن النموذج الإسلامي الإيراني ليس كنموذج طالبان أو نموذج الإسلام الأمريكي وأن إيران لديها إمكانات طبيعية وبشرية متنوعة وعمق استراتيجي ووعي شعبي عميق كما أن إيمان شعبها والتفاته حول قيمه الإسلامية وتحليه بروح الاستشهاد وتأييده لنظامه السياسي وعمق العلاقة بين وبين قيادته يمثل منظومة قوة لا تعطي غير الصمود خياراً آخر، وتحول دون التراجع وتدعو إلى استثمارها للمستقبل

كما أكد مرشد الجمهورية أن هناك خطوات علمية لضمان عدم التراجع والتأكيد على أن كل فعل من جانب أي طرف سيكون له رد فعل مناسب معه ومساوٍ له في القوة والتأثير، وأعلن وزير الخارجية الإيراني أن وزارته سوف تستفيد من كل السبل الدبلوماسية ، وكذلك الإيرانيون المقيمون في الخارج في دعم قضية بلاده ووفق رؤية زعيم البلاد كما أعلن داوود دانش جعفري وزير الاقتصاد خطة الوزارة في حالة تعرض إيران

لعقوبات اقتصادية ، وقد أنهى مجلس الشورى الإسلامي الجدل حول ميزانية البلاد ووافق عليها مع تخفيض بعض البنود بحيث صارت صالحة للتطبيق مع وجود حصار اقتصادي ، بل أكد الخبراء أنه مع وقف بعض المشروعات يمكن تحمل وصول سعر برميل النفط الإيراني إلى ثمانية دولارات فقط.

ومع تأكيد الزعيم خامنئي أن تعاليم الإسلام لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل مما يعني أنه لا طائل من الإنفاق على صنعها ، وتحمل التكاليف الباهظة لإنتاجها، وهذا يعني أن إيران في المرحلة الراهنة ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها في الوقت الحالي مع تأكيد خامنئي فإنه يبدو واثقاً من قدرة بلاده على تحمل تبعات إصرارها على الاستمرار قدمًا في مشروعها النووي ، وأن الإيرانيين لا يفقدون الأمل في إدراك المجتمع الدولي لعدالة مطلبهم وسوء نية الولايات المتحدة الأمريكية وخطأ موقفها ولا يملون من الانتظار لكنهم لا يتراجعون عما يرون أنه من حقهم كما أن قادتهم لا يتوقفون عن الاستعداد لأية عواقب محتملة ، ويزيدون من الخيارات المتاحة لهم في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة ، وفي محاولة لرفع الروح المعنوية أعلن خامنئي أنه لا يخامره أدنى شك في أن الله سينصر شعب إيران ويعينه كما فعل من قبل^(١).

ولهذا تعهد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي يوم ١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، بأن تواصل بلاده برنامجها النووي وألا تتراجع أمام الضغوط الدولية التي تطالبها بوقف تخصيب اليورانيوم. وأكد خامنئي في ظهور له على محطة التلفزيون الإيرانية الرسمية على ما أعدّه "حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية"^(٢).

٢- دور رئيس الجمهورية

اكتسبت الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران (يونيو) ٢٠٠٥م أهمية كبرى لعدة اعتبارات، من بينها تزامنها مع تطور أخطر الملفات

الإيرانية الخاص بالأنشطة النووية ، وفي هذا الإطار حاولت الولايات المتحدة الاستفادة من هذه الانتخابات، بحيث يتم في نهاية المخطط الذي تتبناه تقليل قدرات إيران على المناورة في عدد من القضايا، من بينها القضية النووية، وقضية الشرق الأوسط الكبير، وبالطبع قضية العراق، أملاً في أن يقوم الرئيس الإيراني القادم بإصدار أمر بالوقف الكامل، لدورة الوقود النووي وتخصيبه.

إلا أن الانتخابات الإيرانية أتت بمفاجأة، حيث حقق (محمود أحمدى نجاد) فوزاً يكاد يكون ساحقاً، وكان من بين الأسباب التي أدت إلى هذا الفوز - بحسب المراقبين - أن هناك تصوراً لدى الشارع الإيراني بأن العالم ينزع إلى تشكيل حكومات قوية متشددة على نحو ما هو حادث في الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن ثم فإن هذا التشدد يحتاج إلى تشدد في مواجهته، وتم بالفعل اختيار أكثر المرشحين المستقزين للولايات المتحدة، باعتبار أنه كان من طلاب خط الإمام ، وهم الطلاب الذين حاصروا الدبلوماسيين الأمريكيين في طهران، فيما سمّي بقضية الرهائن الأمريكية، فكان وصول الرئيس الجديد في توقيت دقيق للغاية بالنسبة للمفاوضات الإيرانية الأوروبية، حيث كانت جولة إيار (مايو) ٢٠٠٥م قد انتهت بالتوصل إلى اتفاق يقضي بأن تقوم الدول الأوروبية الثلاث بإعداد مقترحات تفصيلية لإيران في ضوء اتفاق باريس المعقود في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤م . وعلى أساس هذه المقترحات يتحدد مضمون الموقف الإيراني من مسألة الوقف الكامل والدائم والنهائي لعمليات تخصيب اليورانيوم ، وبات الجميع في حالة ترقب مما سوف يحدث في الخطوة المقبلة ، فقد كان المتوقع أن تتم عرقلة احتمالات التوصل إلى صفقة بسبب أفكار الرئيس الجديد ، فضلاً عن أنه سوف يشجع العناصر الأكثر تشدداً، والداعية إلى التمسك بحق بلادها الكامل في مواصلة عمليات التخصيب، بل والانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي إذا دعا الأمر.

وقد أفضى وصول الرئيس الجديد إلى السلطة في إيران إلى حدوث تحول كبير في الموقف من الأزمة النووية، لا سيما من حيث إن الموقف الإيراني منها أصبح يندرج في إطار رؤية أكبر، تتعلق بالتصميم الإيراني على إعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق مفهوم إيراني خاص. وفيما يتعلق بإدارة الأزمة النووية في عهده، فقد أصبحت تتميز بدرجة أكبر من الاتفاق بين أقطاب السياسة الإيرانية عن ذي قبل، كما طرأت بعض التحولات الملموسة في التعامل الإيراني مع ملف هذه الأزمة في عدة اتجاهات، فقد جرى تعيين المحافظ المتشدد (علي لاريجاني) في منصب كبير المفاوضين عقب استقالة سلفه المعتدل (حسن روحاني)، وأسفر هذا التعديل عن رفضه الكامل للمقترحات الأوروبية، ووصفها بأنها أشبه "بمقايضة لؤلؤة بقطعة حلوى". كما تغير مضمون الخطاب السياسي بشأن الأزمة من خلال طرح مجموعة جديدة من الأفكار لتسويتها، فضلاً عن حدوث تحول في طبيعة السياسة النووية الإيرانية، فقد بدا من الواضح أن الرئيس الجديد يقوم بتنفيذ سياسة لا تقوم فقط على التمسك الكامل بثوابت الحق الإيراني، بل تسعى أيضاً إلى كسب المزيد من الوقت والانتظار إلى حين انتهاء فترة رئاسة (بوش) الثانية، واستنزاف الولايات المتحدة في العديد من بؤر الصراع في المنطقة، مستفيداً من زيادة قدرات بلاده الاقتصادية بفعل ارتفاع أسعار النفط، والانقسام الحادث بين القوى الدولية بشأن الأزمة النووية الإيرانية. وعلاوة على الرفض الإيراني للمقترحات الأوروبية، فقد تم التهديد باستئناف أنشطة التخصيب بالكامل، ووقف التفتيش المفاجئ، واستخدام سلاح البترول. على أن الإجراء الإيراني الذي تمحورت حوله الأحداث فيما بعد، هو القرار الإيراني برفض المقترحات الأوروبية والمضي في أنشطة تخصيب اليورانيوم التي كانت قد بدأتها بالفعل في آب (أغسطس) ٢٠٠٥ م^(٣) فالرئيس محمود أحمدني نجاد و بعد اعلان فوزه بين الشعب الايراني وبشكل ملموس اولويات نهجه: فقد زار اولاً ضريح قائد الثورة الايرانية اية الله الخميني بعد ذلك توجه للقاء الزعيم الروحي للبلاد وصاحب اوسع السلطات في الدولة الايرانية اية الله علي خامنئي.

وبعد هذه الخطوات ذات الدلالة قدم محمود احمدي نجاد نفسه للصحافيين في مؤتمر عقده. وبظهوره هذا حاول الرئيس الجديد للبلاد تقليص حجم الاضرار الناجمة عن انتخابه كرئيس متشدد. فقد بذل احمدي نجاد جهدا اضافيا من اجل كسب ثقة المجتمع الدولي. وبات ذلك واضحا عندما اجاب على ثاني سؤال في مستهل مؤتمره الصحافي طرحه احد الصحافيين الأمريكيين قائلا: "ان حكومته المقبلة ستكون حكومة السلام والاعتدال وانه يرفض اي نوع من التطرف"، في اشارة الى سمعته في هذا السياق. لكن الرئيس الجديد في ايران اعلن موقفا مبهما بخصوص حرية التعبير عن الراي وحقوق الانسان مشيرا فقط الى ان الحرية جزء من الثورة الاسلامية. وبهذه الاجابة تهرب احمدي نجاد من تحديد مفاهيمه بشكل ملموس في هذا المجال. ونفس الشيء يقال ايضا عندما تحدث الرئيس الايراني الجديد عن ملف علاقات بلاده مع الولايات المتحدة والتي انقطعت منذ احتلال السفارة الامريكية في طهران في بداية الثورة الاسلامية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي. كما ترمي العقوبات الاقتصادية الامريكية على ايران بضلالها الثقيلة على الاقتصاد الوطني ناهيك عن التهديدات الامريكية بين الحين والآخر الرامية الى غزو البلاد والتي تعكر الاجواء عموما. لكن احمدي نجاد تطرق الى هذا الملف بقليل من الاهمية مشيرا الى ان ايران في طريقها صوب التطور لاحتجاج الى علاقات مع الولايات المتحدة. لكنه وضع النقاط الاساسية لسياسته الخارجية المقبلة والمتمثلة بالتعايش السلمي والعدالة والسلام والتكافؤ في العلاقات الثنائية مع دول العالم. وهو يبقى بذلك ضمن اطار السياسية الخارجية الايرانية المتبعة لحد الان. وبعبارة اخرى ايران لا تغلق الابواب امام العلاقات مع الولايات المتحدة لكنها تتوقع الخطوة الاولى من واشنطن بهذا الصدد.

اما بخصوص الملف النووي الايراني والذي اثار ومازال يثير نقاشا ساخنا في واشنطن والعواصم الاوربية الاخرى فلم ينحرف احمدي نجاد

عن موقف ايران المعلن قيد أنملة. فالامر بالنسبة له يتعلق بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وهو حق لايران لا تتنازل عنه حسب تعبير الرئيس الجديد. مشيرا الى مواصلة ايران لبرنامجها النووي. وهذا يعني ان ايران ستقوم بمواصلة الجهود من اجل الحصول على اليورانيوم المخصب والتي علقت بسبب استمرار الحوار الايراني الاوربي بهذا الصدد. لكن الرئيس الايراني الجديد اكد ضرورة استمرار الحوار مع الترويكالاوروبية. يذكر ان اوربا تسعى في مفاوضاتها مع ايران الى اقناع طهران بالتخلي عن برنامجها النووي مقابل تعاون اقتصادي واسع النطاق يشمل ايضا نقل التكنولوجيا الغربية الى ايران. لكن المفاوضات وصلت الى طريق مسدود، بعد مدة ليست طويلة من تولي الحكومة الايرانية الجديدة مهام عملها^(٤)

ولأن رئيس الجمهورية الجديد يُعدّ في نظر أجهزة المخابرات الغربية من المتشددين ، فهو لا يختلف في توجهاته إزاء القضية النووية عن باقي عناصر صنع القرار السياسي والأمني في إيران من حيث الاتفاق حول ضرورة امتلاك إيران للسلاح النووي بأسرع وقت ممكن ليكون رادعاً في مواجهة التهديدات التي تواجهها إيران سواء من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل وليكون في ذات الوقت وسيلة دعم لتحقيق أهداف إيران القومية بعيدة المدى.

ويؤكد الرئيس نجاد على قوة ايران بقوله: (ان اية دولة مهما بلغت قوتها لايمكنها ان تهاجم ايران لانها ستكون عملية انتحارية، وبالتالي لايفترض بنا ان نخضع للتهديدات الاوربية فوارداتنا تمثل ٣٠ مليار دولار، انها وسيلة ضغط ضخمة في المفاوضات حول البرنامج النووي،ويمكننا بهذه الطريقة ان نفرض شروطنا، و اذا رفضوها يمكننا ان نتوقف عن شراء منتجات منهم).^(٥)

٣- دور وزارة الخارجية

أقر مجلس الشورى الإسلامي في العام ١٩٨٥، قانونا عرف بالقانون المنظم لوزارة الخارجية، وتضمن تعديلا للآطار السابق الذي ظل يحكم الخارجية الإيرانية طيلة ١٢٠ عاما، وتحسباً لصدور عهد ناصر الدين شاه (القاجاري)، وعكس تأثيرا بالجواهر الإسلامي للنظام.

ومن حيث الهيكل، شهدت الوزارة إعادة هيكلة شاملة بعد الثورة، تم بمقتضاها التخلص من سفراء الشاه وموظفي الوزارة، وأحل محلهم مسؤولون ملتزمون بمبادئ الثورة، وعهد إليهم بمراجعة المعاهدات السارية ومشروعات التعاون الدولي وتبعاتها. كذلك تولى توسيع الجهاز الإداري للوزارة وزيادة عدد العاملين فيه، الأمر الذي رتب أحيانا ازدواجية في المسؤولية أثارت نقد مجلس الشورى للهيكل الإداري للوزارة.^(١)

أما عن السياسة الخارجية فقد كانت وما تزال موضع جدل بين مختلف الأطراف في الداخل والخارج وساحة لتبادل الاتهامات بين مختلف الأطراف ولهذا نجد أن أبلغ وصف لهذه السياسة هو ما كتبه صحيفة (انتخاب) الإيرانية الأسبوعية تقول: يتساءل الكثير من المراقبين من الذي يشرف على السياسة الخارجية الإيرانية في الوقت الراهن؛ وزير الخارجية متقي أم علي لاريجاني أمين مجلس الأمن القومي، حيث قام هذا الأخير بدلا من متقي أخيرا بزيارة للعراق وتحدث عن سياسة إيران الخارجية حيال مؤتمر شرم الشيخ.. حتى أن لاريجاني يحتكر الملف النووي الذي تم إخراجها بالكامل من يد وزارة الخارجية. لم يكن مثل هذا الوضع قائما في عهد حكومة خاتمي حيث حددت مهمة الشيخ حسن روحاني الأمين السابق لمجلس الأمن القومي في الملف النووي بالتنسيق الكامل مع وزارة الخارجية في تلك الفترة. ولم يكن روحاني يقوم بأي جولات بدلا من وزير الخارجية آنذاك، لابل أن لاريجاني تحدث أخيرا بأمور تتعلق بملف الخلافات السياسية بين طهران وواشنطن، وكأن لاريجاني اضحى المسؤول

المباشر عن هذا الملف. ويقول السياسي الإيراني داود باوند أن لاريجاني يعد نفسه مندوبا مطلق الصلاحية من جانب المرشد علي خامنئي، وأنه يمثل سياسة إيران الخارجية. حتى أنه قام بزيارات إلى دول عربية عدة وغير عربية في الآونة الأخيرة وتحدث عن ملفات السياسة الخارجية الإيرانية مع مسؤولي هذه الدول

وفي هذا السياق ينتقد السياسي الإيراني مرتضى فيروزي نهج لاريجاني في هذا المجال ويقول أن تصريحاته وزياراته الأخيرة لدول في المنطقة تؤكد وجود خلافات بين أركان النظام، وأن بعض الجهات السياسية تحاول السيطرة على ملفات هي في الأساس من اختصاص وزارة الخارجية. ويدعي بعض المراقبين أن القوى الأصولية المتطرفة لا تزال تعارض السياسة المرنة والمعتدلة التي تمارسها وزارة الخارجية، وأن إحالة الكثير من الملفات إلى مجلس الأمن القومي تؤكد معارضة هذه القوى لأي مرونة أو مساومة قد تقوم بها وزارة الخارجية. لكن بعض المراقبين يقولون أن أركان النظام ربما تعمدت ممارسة مثل هذه السياسة، حيث إذا منيت سياسة لاريجاني بالفشل فإن الخارجية أو بالأحرى حكومة أحمددي نجاد ستكون بمنأى أو بعيدة أصلاً عن أي انتقادات قد توجه إليها في هذا المجال^(٧).

بعد كل ما تقدم نجد أنه وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الإيرانية للبرنامج النووي، إلا أن اللافت للانتباه أن هذه الحكومة لم تبد قدراً كبيراً من الاهتمام ببلورة مجموعة متماسكة من الأهداف الحاكمة والمحركة للبرنامج النووي، كما أنه ليس هناك قدر كبير من الجدل الداخلي في إيران بشأن الأبعاد المختلفة للبرنامج النووي، سواء من حيث جدواه الاقتصادية أو المجالات المختلفة للاستفادة من الطاقة النووية. وغير ذلك. فمواقف القادة الإيرانيين تجاه التسليح النووي تباينت كثيراً "مابين منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات. في منتصف

ونهاية الثمانينيات لم يتردد القادة الايرانيون في اطلاق تصريحات تعكس اهتمامهم بالتسلح النووي، ثم تحول الموقف الرسمي الايراني الى صيغة اكثر تحفظاً منذ بداية التسعينيات واصبحت تصريحات المسؤولين وكتابات الاكاديميين الايرانيين تكتفي بالاشارة الى ان البرنامج النووي الايراني يهدف الى بناء مفاعلات تكفي لتوفير نسبة مهمة من الطاقة الكهربائية للبلاد، فضلاً عن الاشارة الى ان هذا البرنامج يستمد قوة الدفع من ان ايران كانت قد استثمرت بالفعل في عهد الشاه مبالغ طائلة في اقامة البنية النووية الاساسية في البلاد، وان من العبث تبديد هذه البنية واهمالها.

المبحث الثاني، البعد الاقتصادي للبرنامج النووي الايراني.

تشير الحكومة الايرانية الى ان البرنامج النووي لايران يرمي الى تأمين ٢٠% من طاقتها الكهربائية بواسطة المحطات النووية، وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط، ولاسيما ان الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في ايران، وتشير الحكومة الايرانية الى انها لاتسعى فقط الى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة، ولكنها تسعى ايضا الى تخفيض النسب الحالية من اجل توفير ثروتها القومية من النفط والغاز الطبيعي، بهدف توجيهها نحو التصدير، من اجل الحصول على العائدات المالية، والتاكد المتزايد في القدرات التصديرية الايرانية من النفط، وكذلك بسبب العقوبات احادية الجانب الامريكية التي ادت الى منع ايران من زيادة قدراتها الاستخراجية والانتاجية والتصديرية في مجال النفط والغاز الطبيعي.

كما تشير الحكومة الايرانية الى اهمية الطاقة النووية، لمواجهة الانفجار السكاني والتصنيع السريع للبلاد، ونشير هنا الى حقيقة ان سكان ايران قد ازدادوا بأكثر من الضعف في ٢٠ عاماً، والبلاد تستورد البازين والكهرباء، وان استخدام الوقود الاحفوري بقدر كبير يضر بالبيئة بشكل كبير.

تشير بعض الدراسات ان لدى إيران مخزون من النفط مقدار ١٢٦ بليون برميل يشكل ما نسبته ١٠% من الاحتياطي العالمي، ومع الاستكشافات النفطية الحديثة في الأهواز ارتفع الاحتياطي إلى ١٣٣ بليون برميل وهو ما يعني وصول إيران إلى مكانة الدولة الثانية في الاحتياطي العالمي بعد السعودية^(٨).

صحيح أن إيران جنت في سنة ٢٠٠٧ نحو ٤٤ بليون دولار حتى لو انخفض سعر البرميل إلى ٥٠ دولاراً، لكن ذلك لا يخفي القلق المتزايد في إيران من خطورة الاعتماد على النفط. وينبع القلق من تعرض أهم حقول النفط الإيرانية للنضوب بمعدل ٨ إلى ١٣% كل عام، وهو ما يعني أن أغلب حقول النفط الإيرانية ستنضب خلال عقدين من الزمان.

وعلى الرغم من أن إيران تنتج أربعة ملايين برميل يوميا وتستهلك منها ١,٤ مليون برميل، مما يعني أن لديها القدرة على التصدير لمدة ٦٥ سنة بناء على كميات الاحتياطي المشار إليها من قبل، فإن الفرق بين التقدير الحسابي والتقدير الفعلي يكشف مشكلة مستقبلية في قطاع النفط الإيراني. فالتقدير الحسابي لا يأخذ في اعتباره النمو المتسارع للسكان وارتفاع معدلات استهلاكهم، كما لا يضع في حسابه الخطط الاقتصادية الهادفة إلى دعم القطاع الصناعي الذي يعمل فيه ٤٠% من السكان. كما أن ذلك التقدير لا يتصور إمكانية حدوث أزمات نفطية كبرى تطيح بأسعار النفط إلى ٢٥% مما هي عليه اليوم، وهو ما سيدفع الحكومة الإيرانية كغيرها من الدول النفطية - إلى ضخ المزيد من النفط لتعويض العجز في الأسعار، ومن ثم استنزاف أكبر للحقول وعرقلة الاستثمارات وتحجيم الاستكشافات النفطية وتباطؤ معدلات الصيانة.

وإذا انتظرنا إلغاء الحظر الأميركي المفروض منذ العام ١٩٩٦ على الشركات الأميركية بان لا تستثمر في إيران أكثر من ٢٠ مليون دولار سنوياً، يمكننا أن نفهم توقعات خبراء النفط بارتفاع إنتاج إيران من ٤ إلى ٧

ملايين برميل في اليوم نتيجة الاندفاع المنتظر لرؤوس الأموال الأميركية إلى القطاع النفطي الإيراني. وستقلص مثل تلك الطفرة المنتظرة في الإنتاج من العمر النظري للاحتياطي النفطي الإيراني من ٦٥ إلى نحو ٣٥ سنة، وإن قلل بعض الخبراء على الجانب الآخر من فاعلية هذا التوقع بسبب تزايد الاعتقاد بوجود استثمارات لشركات أميركية في النفط الإيراني تحت أسماء مستعارة لشركات أوروبية.

وفيما يخص الغاز الطبيعي فإن لدى إيران احتياطيًا مؤكدًا مقداره ٢٧ تريليون متر مكعب يعادل ١٦% من الاحتياطي العالمي ويمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد الاحتياطي الروسي، وتنتج إيران سنويًا ٧٩ بليون متر مكعب في وقت يبلغ فيه إجمالي ما تستهلكه ٧٣ بليون متر مكعب. ورغم وجود فائض حسابي من الغاز مقداره ٦ بلايين متر مكعب سنويًا يوجه إلى الأسواق الآسيوية، فإن إيران تستورد سنويًا نحو ٥ بلايين متر مكعب من أذربيجان وتركمانستان في حوض بحر القزوين وذلك لقرب هاتين الدولتين من المناطق الشمالية من إيران التي تقع بعيدة للغاية عن حقول الغاز في جنوب غرب البلاد. وقد وقعت تركمانستان وإيران في العام ١٩٩٧ عقدا مدته ربع قرن تورد بموجبه تركمانستان لإيران الغاز الطبيعي عبر خط من الأنابيب. كما اتفقت إيران وأرمينيا على تصدير إيران نسبة من الغاز المستورد من بحر القزوين إلى أرمينيا في مقابل تصدير أرمينيا الكهرباء لإيران. ويمكننا أن نرى في الاتفاقيات التي وقعتها الصين وتركمانستان مع إيران والسارية لمدة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ سنة، مؤشرًا حقيقيًا على قدرة النفط الإيراني على الاستمرار بتحمل عبء الميزانية لعقدين أو ثلاثة وليس لسبعة عقود كما تقدر الحسابات النظرية.

وعلى الرغم من أن إيران ذات موقع جغرافي حيوي لا يقل أهمية عن موقع تركيا التي تستفيد كثيرًا من عائدات الأنابيب التي تمر بأراضيها، فإن مشكلات إيران الخارجية تحول بينها وبين الحصول على تلك المكانة وبصفة

خاصة في نقل نفط القزوين إلى السوق الخارجي، لتفضيل الولايات المتحدة دولا أخرى عليها مثل تركيا وجورجيا. والمقارنة فإن باكستان ستحصل سنويا على نحو ٣٥٠ مليون دولار كرسوم مرور للغاز الإيراني عبر أراضيها إلى الهند^(٩).

كما تجابه الميزانية الإيرانية التي تعتمد على ٤٥% من مصادر دخلها على النفط مشكلات متزايدة، أهمها تفاقم التضخم، وتزايد عبء القطاع العام على الميزانية، والاستمرار في تكبد خسائر كبيرة بسبب دعم أسعار الوقود طمعا في الولاء وضمان الالتفاف حول القيادة. هذا فضلا عن خطورة تذبذب الأسعار النفطية، وضعف القطاع الخاص أمام التدخل الحكومي، وتآكل الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج (وبصفة خاصة إلى الاستثمار في دبي بالإمارات)، وتحويل المدخرات بالريال إلى أي عملة أجنبية، وارتفاع نسبة السكان دون خط الفقر^(١٠).

لهذا يمكننا أن ندرك قلق النظام الإيراني من الأوضاع الاقتصادية في الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث الأميركية عن الاقتصاد الإيراني التي يترحم فيها أكاديميون إيرانيون على اقتصاد ما قبل الثورة الإسلامية الذي كان يحصل فيه الفرد على دخل سنوي يعادل نظيره الإسباني، وكان الإنتاج النفطي فيه يفوق الإنتاج الحالي بأكثر من ٣٥%. وحين نضع أمامنا المعلومات السابقة سنفهم لماذا أدرك عبد الرحمن الراشد وزملاؤه في صحيفة الشرق الأوسط أنهم لم يكونوا على حق قبل عامين حينما خوفوا القراء من البرنامج النووي الإيراني، فتجاوزوا اليوم تلك المرحلة وناشدوا الدول الأوروبية والولايات المتحدة أن يتركوا إيران تبني مفاعلها النووي!

يقول الراشد الذي كان يحذر مرارا من كارثة امتلاك الملالي قنبلة نووية: "لو كنت في موقع المفاوضين الأوروبيين والأميركيين، لفتحت الباب لإيران لتبني قنبلتها النووية، دعوا إيران تبني قنبلتها لأننا لا نرى

بديلا عن ذلك سوى المزيد من التنازلات الأخرى، في مساومات ستكسبها طهران في كل الحالات". والاستشهاد السابق يلمح إلى أن الميزانية الإيرانية تجني أرقاما فلكية كل عام نتيجة التخويف المثار حول أزماتها النووية واستمرار توجس سوق النفط الدولي من احتمال توجيه ضربة إليها وتهديد طهران بإيقاف ضخ النفط وضرب الناقلات في الخليج وإغلاق مضيق هرمز وتلغيمه مما سيسبب كارثة للمستوردين الأوروبيين. وهي ذات الفكرة التي أشار إليها توماس فريدمان من قبل حين وجه النقد إلى الإدارة الأميركية لتسببها - بسوء إدارة الحرب في العراق وغموض التعامل مع الملف النووي الإيراني - بإدخال أرقام فلكية في جيوب الملاي في إيران ومن ثم توفير مدخرات كبيرة تتفق على المشروع النووي.

الواجب إذن ترك إيران تمضي في مشروعها النووي دون ملاحقة من الغرب وإسرائيل وهو ما سيأتي بنتيجة عكسية نتيجة قيام النظام في إيران نفسه باستنزاف أموال النفط المنخفض الأسعار، والتهام عوائد المخزون النفطي في إقامة عدة محطات من المفاعلات النووية. وحين تفرغ إيران من مشروعها النووي فستقدمه إلى شعب جائع، ولن تختلف الصورة كثيرا عن حالة الشعب الهندي أو الباكستاني رغم ما لديهما من ترسانات نووية. هل سيحرك الشعب الجائع جيشه إلى أرض الجيران بعبور الخليج تحت غطاء نووي لقرصنة حقول النفط العربية؟ الإجابة تقدمها الغواصات والبوارج الأميركية التي تحمل أسلحة نووية والرابضة في مياه الخليج بالمرصاد. فلن تجرؤ إيران - كما يأمل العرب المتترسون بالسلح الأميركي في الخليج - على تطوير خلافها السابق مع السعودية والكويت حول ترسيم حدود الرصيف القاري لحقول النفط التي أثبت عام ٢٠٠٠ واتخذت فيها السعودية والكويت موقفا مشتركا ضد إيران.

فإيران لاتزال تحلم بالنموذج الروسي القائم على إنتاج الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية، ومن ثم توفير النفط والغاز للتصدير. لكن مفاعل

بوشهر الذي يدور حوله الجدل اليوم لن تزيد طاقة الإنتاج النووي فيه عن ٧٠٠٠ ميغاوات عند اكتماله عام ٢٠٢٠، وهو ما سيوفر طاقة مقدارها ١٠% فقط مما تستهلكه إيران من الغاز والنفط. وعلى الرغم من أن إيران كانت قد أعلنت قبل عدة سنوات أنها تهدف إلى توفير ٢٠% فقط من الطاقة الكهربائية مما يعني حاجتها إلى مفاعلين نوويين بحجم بوشهر، فإنها عادت مؤخراً وألمحت إلى أنها ستبني نحو عشرة مفاعلات تتوزع بشكل جغرافي على أنحاء البلاد كافة^(١١).

يضاف إلى ذلك رغبة إيران في تنويع مصادر طاقتها، والتي ستصبح فاقدة لعوائد النفط الإيراني تدريجياً، فالتقديرات الحالية للمخزون النفطي بحوالي ١٣٣ مليار برميل، وبنسبة استخراج تصل إلى ما بين ١،٥ - ١،٨ مليار برميل في السنة. إن هذا النفط يكفي إيران فقط إلى ٧٤ - ٨٩ سنة، بافتراض أن نسبة الاستخراج ثابتة وعدم وجود عوائد إضافية. ومع الأخذ بنظر الاعتبار أن الشاه عبّر قبل عقود، عن الشعور الإيراني بقيمة النفط وأهمية استخدامه في منتجات ذات قيمة، وليس لتوليد الكهرباء البسيطة، إذ يقول: (البترول مادة نادرة وأكثر قيمة من أن يحرق... ونحن نتوقع إنتاج ٢٣ ألف ميغاواط من الكهرباء باستخدام المفاعلات النووية)، كما تثير إيران المسألة المالية مشيرة إلى أن تطوير قدرات التكرير في صناعتها النفطية سوف يكلفها ٤٠ مليار دولار، في حين أن المفاعلات تكلف أقل من هذا بكثير بعد أن إيران لها موارد من خام اليورانيوم يمكن الوصول إليها، ويؤكد تحليل لـأحد الباحثين الأمريكيين في مجال الطاقة هذه الرؤية، في أن إيران لها كامل الحق في تنويع موارد طاقتها ومن ضمنها الطاقة النووية، وهي الحاجة التي تتفاقم نتيجة العقوبات الأمريكية على صناعة النفط الإيراني.

ويقول الدكتور وليم.او.بيمان استاذ برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة براون، والذي قضى سنوات في إيران، إن القضية النووية الإيرانية هي نقطة توحيد في نقاشهم السياسي (الجانب الإيراني من الحديث هو أنهم

يريدون ان يعرفوا ويرون كدولة متطورة حديثة وبقاعدة صناعية حديثة متطورة، وتاريخ العلاقات بين ايران والغرب في المائة عام الماضية تضمن تطوير ايران لانواع مختلفة من الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ليثبتوا لانفسهم - ومحاولة اثبات للعالم - انهم في الحقيقة صفة اساسية في البلاد) .. وقضية الطاقة النووية هي بالضبط ذلك، وعندما يتحدث الايرانيون عنها، وعن الولايات المتحدة يقولون (الولايات المتحدة تحاول كبتنا، وهي تحاول ان تجعلنا في الاسفل وتجعلنا متخلفين، وان تجعلنا امة من الدرجة الثانية وفي الحقيقة نحن لدينا القدرة على تطوير الصناعة النووية، وقد اخبرناها باننا لن نكون جيدين بما يكفي ولن نكون)، وهذا مايجعل الشعب مؤيدا"، ليس فقط في المؤسسة الدينية بل والشخص العادي وحتى عمر ١٦ - ١٧ عاما"، وبتأييد للقضية الى حد الاطلاق وبما لايمكن للسياسيين التراجع في هذه القضية^(١٢).

وفي السياق نفسه، تظاهر مئات الطلاب في طهران يوم ٢٣ اب (اغسطس) ٢٠٠٥، أمام سفارات فرنسا وألمانيا وبريطانيا حاملين لافتات تقول "أوقفوا المحادثات العقيمة"، في إشارة إلى المحادثات بين الدول الثلاث وإيران لمحاولة إثباتها عن المضي في برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وقال المتحدث للمتظاهرين: "سندعو المفاوضين الإيرانيين إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وقطع المفاوضات النووية". كما ردد المتظاهرون: "الموت لأنظمة الشر الثلاث فرنسا وألمانيا وبريطانيا".

وكانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا ممثلة عن الاتحاد الأوروبي قد قدمت اقتراحًا إلى إيران في ٥ اب (أغسطس) ٢٠٠٥ يقضي بحصولها على حوافز اقتصادية مقابل تخليها عن الأنشطة النووية التي يشتبه الغرب في أنها قد تكون خطوات تحضيرية نحو صنع أسلحة نووية .

إلا أن إيران رفضت المقترحات التي تضمنت أيضاً عقد محادثات في ٣١ منه ، وأثارت غضب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال استئنافها عملية تحويل اليورانيوم في منشأة بأصفهان في الثامن من آب (أغسطس) ٢٠٠٥ ، وهي خطوة تحضيرية لتخصيب اليورانيوم.^(١٣)

والحقيقة أن الموقف الإيراني يثير جدلاً "حاداً" بشأن تقويم الأهداف الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني. فالأهداف الاقتصادية المشار إليها لا تبدو منطقية ، حيث يذهب المحللون الأمريكيون والغربيون إلى أن المفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات بالعملة الصعبة ، وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزوناً ضخماً من النفط والغاز الطبيعي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى ١٨-٢٠ % من تكلفة الكهرباء النووية في ظل أسعار السوق ، فضلاً عن أن إيران ركزت إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في البلاد وهو ما يقلل من إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية . ورغم أن إيران ربما تكون قد استفادت من أن روسيا حددت أسعار عقودها الأولية من المفاعلات النووية المصدرة إلى إيران بصورة أدنى بكثير من الأسعار العادية في السوق العربية ، إلا أن تكاليف البرنامج النووي تظل غير اقتصادية بالنسبة لدولة تمتلك ثروة ضخمة من النفط والغاز الطبيعي.^(١٤)

لقد تحولت التوترات بشأن الملف النووي الإيراني إلى عامل رئيسي في التأثير على أسعار النفط في عام ٢٠٠٦ ومطلع ٢٠٠٧ ، ولأدراك سبب هذا التأثير واحتمالات تطوره لابد من تناول وضع إيران كمنتج ومصدر للنفط والغاز وكدولة تمتلك احتياطات هائلة منهما تضعها ضمن الدول التي ستظل مالكة لاحتياطات كبيرة بعد أن تستنفذ الاحتياطات النفطية والغازية لغالبية بلدان العالم . تنتج إيران أكثر من ٤ ملايين برميل من النفط يومياً

في الوقت الراهن تضعها في المرتبة الرابعة بين اكبر منتجي النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية وروسيا والولايات المتحدة ويشكل الانتاج النفطي الايراني نحو ٥% من الانتاج النفطي العالمي ، وهي نسبة يصعب على الاقتصاد العالمي الاستغناء عنها خاصة ان الغالبية الساحقة من الانتاج النفطي الايراني تذهب للتصدير وتشكل نحو ٨٥% من الصادرات النفطية العالمية وفي ظل الارتفاع الكبير في اسعار النفط في الاعوام الاخيرة ، والتي وصلت الى ٥٠ ر ٦ دولار للبرميل من سلة خامات اوبك في المتوسط في عام ٢٠٠٥ ، وفي ظل استمرار العوامل المسببة للارتفاع مثل النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من نمو سريع نسبيا" في الطلب على النفط ، مثل التوترات الامنية والعرقية والسياسية في العديد من البلدان المصدرة للنفط بما يثير المخاوف بشأن استقرار تدفقات النفط منها ويؤدي الى ارتفاع اسعار النفط ، بالاضافة الى الدور الذي تقوم به شركات النفط من اجل ابقاء اسعار الخام مرتفعة لتحقيق ارباح استثنائية خاصة بالنسبة للشركات التي تملك احتياطييات نفطية كبيرة من خلال اتفاقيات التنقيب والاستكشاف وتقاسم الانتاج التي تبرمها مع العديد من الدول النامية المنتجة للنفط.

والواقع ان أسواق الطاقة حول العالم باتت شديدة الحساسية إزاء أي تلميح بعقوبات أو ضربة عسكرية لإيران التي يقودها طموحها النووي نحو الإصرار على تخصيص اليورانيوم، وسقط مخاوف من المجتمع الدولي. ويرى مراقبون أن الغرب ربما يتضرر من ارتفاع أسعار النفط في حال تعرضت إيران لحرب تقودها الولايات المتحدة، لكن الضرر الأكبر ستعانيه منطقة الخليج الجارة لإيران، والشرق الأوسط عموماً.

صعدت ايران من تحذيراتها للدول الغربية بشأن ملفها النووي، مؤكدة انها ستضطر لالغاء كامل التزاماتها بمعاهدة حظر الانتشار النووي اذا

واصلت هذه الدول تهديداتها بوقف نشاطاتها النووية واستخدام الخيارات العسكرية اذا لزم الامر ، كما تلوح اميركا . ولم يستبعد الايرانيون استخدام سلاح النفط في هذه المواجهة^(١٥) .

وبالنسبة للغاز الطبيعي تصدر ايران نحو ٨٠ مليار متر مكعب سنويا" بما يوازي نحو ٣% من الصادرات العالمية منه . وتأتي ايران في المرتبة السادسة عالميا" في تصدير الغاز الطبيعي بعد روسيا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والجزائر . وترتيباً على هذه المكانة فان خروج الغاز الايراني سيضر بشدة بالاقتصاد العالمي وبالذات بالدول المستوردة له والتي ستحرم منه اذا صدر قرار دولي بحظر استيراده . وفي ظل هذا الوضع فان غياب الغاز الايراني وغياب نحو ٣٥ مليون برميل من الصادرات النفطية الايرانية عن السوق العالمية سوف يشعل الاسعار ويرتفع بها الى مستويات قياسية جديدة قد تتجاوز كثيراً" مستوى ١٠٠ دولار لبرميل النفط ، وصحيح ان الدول المستوردة وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والصين واليابان وكوريا الجنوبية يمكنها استخدام مخزوناتاها التجارية والاستيراتيجية من النفط لتعويض غياب النفط الايراني ولتهدئة الاسعار ، لكن هذا الاستخدام له حدود خاصة في حالة ايقاف صادرات النفط العراقية والخليجية التي تتدفق عبر الخليج العربي مما يزيد الوضع حرجاً" في سوق النفط العالمية واذا كان المخزون التجاري النفطي العالمي قد بلغ ٤٨٦٥ مليون برميل تكفي احتياجات الاستهلاك العالمي من النفط لنحو ٦٠ يوماً" ، فان توزيعها غير المتوازي مع احتياجات الاستهلاك ، والقيود الفنية سيجعل استخدامها محدوداً" زمنياً" . وقد تكون امريكا الشمالية اوربا بمخزوناتهما التجارية البالغة ٢٢٠١ مليون برميل والتي تكفي لتغطية استهلاكهما الفعلي لنحو شهرين ، وتعويض وارداتهما لفترة تقرب من ثلاثة اشهر ، اكثر قدرة على تحمل غياب النفط الايراني خلال هذه الفترة القصيرة . اما بعد هذه الشهور الثلاثة فان السيء فعلياً" لن يكون

ارتفاع الاسعار بصورة مذهلة، وانما سيكون تعطيل جزء من الجهاز الانتاجي وتغيير نمط الحياة المترفة في الغرب بتقليل الاعتماد على وسائل النقل والادوات والاجهزة المعتمدة على النفط او على توليد الطاقة منه.

اما بالنسبة للبلدان الاكثر اعتمادا" على النفط الايراني مثل اليابان التي بلغت قيمة وارداتها النفطية من ايران نحو ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٥، والصين التي زادت قيمة وارداتها النفطية من ايران عن ٥ مليارات دولار، وجنوب افريقيا التي تجاوزت قيمة وارداتها النفطية من ايران نحو ٣،٣ مليار دولار وكوريا الجنوبية وقيمة وارداتها ٣،١ مليار دولار وتركيا وقيمة وارداتها ٢،٥ مليار دولار، وحتى بعض الدول الاوربية مثل هولندا واليونان وفرنسا واسبانيا، فانها يمكن ان تتعرض لاضرار اقتصادية اكثر فداحة من غيرها خاصة انه لن يكون من الممكن تعويض النفط الايراني في ظل الظروف الراهنة المحيطة بسوق النفط، واذا تطورت المواجهة الغربية مع ايران الى صراع مسلح فان ايران يمكن ان تشكل تهديدا "جديا" لتدفق النفط العربي عبر الخليج ولحركة ناقلات النفط فيه^(١٦).

ويؤكد هذه الرؤية تهديد المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله علي خامنئي بقطع امدادات النفط في حال قيام الولايات المتحدة بما وصفه بـ "خطوة خاطئة" تجاه بلاده. وقال خامنئي في خطاب بثه التلفزيون الايراني بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لرحيل الامام الخميني مخاطبا الولايات المتحدة "اذا قمتم باي تحرك خاطئ ضد ايران فانه سيؤدي بالتأكيد الى تعريض امدادات النفط القادمة من الخليج لمخاطر حقيقية". غير ان خامنئي لم يحدد ما يقصده بالضبط من تعرض امدادات النفط للمخاطر^(١٧).

وهذه الاحتياطات الايرانية الهائلة من النفط والغاز الطبيعي تعني ان هذا البلد الكبير يشكل ركنا "اساسيا" لاستقرار امدادات النفط والغاز عالميا" في الاجل الطويل، بما يعني منذ البداية ان أي حظر اقتصادي عالمي يشمل قطاع النفط والغاز لا يمكن ان يكون اجراء طويل المدى لان العالم لا يملك

تurf الاستغناء عن النفط والغاز الايرانيين اللذين يشكلان نسبة كبيرة من اجمالي الاحتياطي العالمي من هاتين المادتين الخام الاستراتيجيتين للاقتصاد العالمي^(١٨).

وارتفعت أسعار النفط في ايار (مايو) ٢٠٠٦، إلى ٦٩ دولاراً للبرميل، بعد قليل من إعلان الرئيس الإيراني، محمود أحمدی نجاد، أن بلاده نجحت، لأول مرة، في تخصيص اليورانيوم، وسط مخاوف من أن يؤدي ذلك إلى أن يقفز سعر النفط إلى أرقام قياسية. ويتخوف المتعاملون في قطاع النفط من أن يؤدي اشتعال الصراع بين إيران من جهة، والغرب من جهة أخرى، وكذلك استمرار العنف في نيجيريا، إلى أن تفقد أسواق النفط العالمية ما يزيد على نصف مليون برميل من النفط يومياً، مع الوضع في الاعتبار أن إعصار كاترينا، الذي ضرب الساحل الأمريكي الغربي، تسبب في نقص إمدادات النفط من خليج المكسيك بنحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً. ويمثل صعود أسعار النفط في الآونة الأخيرة، استمراراً لموجة الصعود التي بدأت في مستهل عام ٢٠٠٢، وكان سعر النفط وقتها ٢٠ دولاراً للبرميل. وقال محللون، إن ارتفاع أسعار النفط كان رد فعل للتقارير التي تحدثت عن احتمال شن الولايات المتحدة ضربة هجومية ضد إيران^(١٩).

ولتأكيد أهمية النفط في توجهات إيران في التعامل السياسي، أعلن مسؤول عمليات التنقيب في شركة النفط الوطنية الإيرانية محمود محدث في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٦، أن إيران ستطرح مناقصات دولية للتنقيب عن النفط واستخراجه في ١٧ حقلاً نفطياً في مناطق متفرقة بالبلاد. وقال "محدث" أن الحد الأدنى لقيمة الاستثمار في هذه الحقول الـ ١٧ هي ٣٤٠ مليون يورو. موضحاً أن ١٢ حقلاً موجوده في البر و ٥ في البحر. وأضاف كما ورد في وكالة الأنباء الإيرانية "آرنا" أن مساحة هذه الحقول تبلغ ١٢٩ ألف كيلومتر مربع وتقع في ٩ محافظات في البلاد^(٢٠).

وتعتقد إيران أيضاً أن لها الحق القانوني في تخصيص اليورانيوم

للاغراض السلمية بموجب معاهدة الحد من الانتشار النووي (NPT) وهو الحق الذي بدأت الولايات المتحدة والدول الاوروبية الثلاث (EU-3) تؤكد انه قد صودر بالبرنامج النووي السري الذي كشف في العام ٢٠٠٢. والحقيقة ان برنامج تخصيب اليورانيوم كان موضع نقاش مفتوح في الاذاعة الوطنية الايرانية، ومفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) قد زاروا منشآت اليورانيوم الايرانية. ويقارن السياسيون الايرانيون بين معاملتهم كدولة موقعة على معاهدة (NPT) مع ثلاث دول تتسلح نووياً ولم توقع على معاهدة (NPT) وهي اسرائيل والهند وباكستان، وكل هذه الدول الثلاث تطور قدرات اسلحة نووية وطنية. فاسرائيل امتلكتها بحلول العام ١٩٦٨، والهند امتلكتها بحلول العام ١٩٧٤، وباكستان امتلكتها بحلول العام ١٩٩٠، وليس هناك شرط في معاهدة (NPT) او في أي مكان اخر فيها يصادر حق الدولة في تطوير القدرات النووية السلمية للدول الاعضاء فيها، والاشارة هنا الى حقيقة ان بعض الدول اعلاه هي حليفة للولايات المتحدة وبالرغم من امتلاكها للقدرات النووية الا انه لم يعلن عن مصادرة حقوقها في معاهدة (NPT).

المبحث الثالث. البعد العسكري للبرنامج النووي الايراني.

تتسم الاعمال الاكاديمية الايرانية التي تعبر عن منطلقات ايران في المجال النووي بالندرة الشديدة، وتؤكد الاعمال القليلة في هذا الشأن على ان ايران لاتسعى الى امتلاك السلاح النووي، ولا تهتم هذه الاعمال بطرح موقف متماسك بشأن الاهداف المحركة للبرنامج النووي الايراني، بقدر ما تهتم بنفي وتفنيد الحجج الغربية بشأن المسعى الايراني لامتلاك الاسلحة النووية. وفي هذا الصدد، يؤكد احد الاكاديميين الايرانيين انه على الرغم من ان هناك قوة في المنطقة (اسرائيل) تمتلك بالفعل اسلحة نووية. الى جانب الهند وباكستان، وفي ظل ظروف كالتى تمر بها المنطقة فلا بد من ان يكون هناك في ايران من يفكر في ان الطريق النووي يمثل السبيل الاسهل والاكيد

نحو الامن المطلق،الا ان هناك عددا" من الاسباب التي تجعل الخيار النووي خيارا" غير عقلاني بالنسبة لايران، لاسباب عديدة تتعلق بالصعوبات الفنية والاقتصادية، ومشكلات نقل التكنولوجيا النووية، والضغط الدولي.

فمن حيث الصعوبات الفنية والاقتصادية، يشير هذا الطرح الى انه اذا ارادت ايران ان تبني اسلحة نووية من خلال الحصول على مساعدة تكنولوجية اجنبية، سواء من خلال فصل اليورانيوم او تخصيبه، فان هذا الجهد سوف يحتاج الى بنية اساسية فنية وعلمية سرية ومكثفة، كما سيحتاج الى استثمارات هائلة في الموارد البشرية والمادية، وهو ماسيكون عملا" غير منتج من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة تسعى الى اعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب على العراق. اما من حيث تاثير البيئة الدولية، فان هذا الطرح يقوم على انه اذا ارادت ايران ان تشتري تكنولوجيا معقدة بدرجة اكبر، مثل التكنولوجيا اللازمة لتخصيب اليورانيوم او الاسلحة النووية ذاتها او مكونات هذه الاسلحة، فانها سوف تضطر الى مواجهة عالم معاد وشديد الحساسية تجاه هذه المسألة، وهو مايمكن ان يؤثر بشدة على رغبة ايران المعلنة بشأن اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية.

ويرى الايرانيون انه على الرغم من ان هناك عددا" من الدول التي نجحت في امتلاك السلاح النووي سرا"، الا ان الظروف كانت مختلفة حيث استفادت تلك الدول من دعم دولة عظمى ما او انها استفادت من النظام ثنائي القطبية في فترة الحرب الباردة، وكانت تلك الفترة تسمح بنقل التكنولوجيا النووية، مثلما حدث مع العراق مثلاً، الا ان الظروف تختلف تماما في الوقت الحاضر، علاوة على ان الوجود العسكري الامريكي الكثيف في الخليج يمكن ان يمنع ايران من السير في الطريق النووي.

الا ان المرشد الاعلى آية الله علي خامنئي شدد على ان طهران لن تتنازل عن حقها في انتاج الوقود النووي. وقال ان الاتهامات بأن ايران

تسعى الى انتاج قنبلة نووية هي مجرد "اكاذيب"، واضاف "لا نحتاج قنبلة نووية. ولا يوجد لدينا اهداف تستدعي استخدام قنبلة نووية، ونعتبر استخدام الاسلحة النووية مخالف لقواعد الاسلام".

وشن خامنئي هجوما عنيفا على الولايات المتحدة، واصفا اياها بانها "اكثر بلد مكروه في العالم". وتساءل خامنئي "كيف يمكن للولايات المتحدة الحديث عن حقوق الانسان ورفض الارهاب في الوقت الذي تدير فيه سجوننا مثل جوانتانامو و ابو غريب؟". واضاف ان واشنطن تسعى الى التأثير على الرأي العام العالمي باستخدام آلتها الدعائية، لكنه لا يوجد اجماع دولي على رفض البرنامج النووي الايراني. وقال ان الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز وغيرها من الدول المستقلة تؤيد موقف ايران^(٢١).

وانطلاقا من تقويم اتجاه السياسة الايرانية وانماط السلوك واهداف النظام الحالي، يبدو من غير المنطقي استبعاد احتمال وجود اهداف عسكرية وامنية دافعة للبرنامج النووي الايراني، بل ربما كانت الاهداف العسكرية هي الاكثر اهمية لهذا البرنامج. فمن المؤكد ان العوامل الاكثر خطورة واهمية المحركة للتفكير السياسي والاستراتيجي الايراني في الفترة الراهنة تتمثل في الدروس المستفادة من الحرب العراقية - الايرانية، والتهديدات الامريكية - الاسرائيلية لايران، وتجربة احتلال العراق ٢٠٠٣، ويذهب بعض الباحثين المختصين في الشؤون الايرانية الى ان السلوك الايراني في المجال النووي يمثل نتاجا للدروس التي استخلصتها ايران من الحرب على العراق، حيث تعرضت ايران في تلك الحرب لقصف كيميائي عراقي، كما عانت وقتذاك من العزلة الاقليمية والدولية وخضعت لحظر دولي حاد في مجال مبيعات السلاح، وبالتالي فان ايران استخلصت من تلك الحرب دروسا متعددة تمثلت في انه لا بد من ان تستعد لاية مفاجات تكنولوجية، مما دعا المسؤولين الايرانيين الى توقع امكانية التعرض الى ما هو اسوأ من القصف الكيميائي والبيولوجي في المستقبل. اصف الى ذلك ان ايران استنتجت انها لا يجب ان تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها

المنافسون المستقبليون على انفسهم او على تمسكهم بالالتزامات الدولية , كما لايجب على ايران ان تعتمد على مساعدة المنظمات الدولية , ممايعني ان دورس هذه الحرب شكلت اساسا للتفكير الاستراتيجي الايراني في عقدي الثمانينيات والتسعينيات وفي الفترة التالية برزت العديد من التهديدات الفعلية والمحتملة التي تستشعرها ايران من جانب كل من الولايات المتحدة واسرائيل في المستقبل , ورغم اختلاف هذه التهديدات الا ان من الممكن استنتاج ان ايران وجدت ان السير على طريق انتاج الاسلحة النووية يمكن ان يوفر لها ضمانا " ضد اية تهديدات في المستقبل. ومن ناحية اخرى يشير بعض الباحثين في الشؤون الامنية الايرانية الى انه على الرغم من ايران لم تتخذ بعد قرارا " حاسما " بشأن الاسلحة النووية , ورغم ان قرار طهران في هذا المجال يمكن التراجع عنه , الا ان اتجاه القيادة الايرانية نحو الخيار النووي ربما كان ناجما " عن العزلة الاقليمية والدولية التي تعاني منها ايران , بالاضافة الى ان التفكير السياسي الايراني القائم على المؤامرة والوقوع ضحية للمؤامرة الخارجية ربما يمثل القوة المحركة وراء محاولتها المفترضة للحصول على الاسلحة النووية (٢٢).

وعلى هذا الاساس , يمكن القول ان ايران قد تسعى الى امتلاك السلاح النووي , سواء لاسباب سياسية عامة او ردا " على تهديدات محددة ورغم ان القدرات النووية الحالية لإيران ما زالت في مرحلة بدائية واولية , الا ان الاهداف والنوايا الايرانية تدرج البعد العسكري كمحرك بالغ الاهمية في البرنامج النووي . والخلاصة من ذلك , ان الجهود الايرانية في المجال النووي تبدو مدفوعة برؤية ايران للعالم وادراكها لدورها وقيمها ومصالحها والدروس المستمدة من تاريخها , بالاضافة الى ادراكها لطبيعة التهديدات الفعلية والمحتملة التي تجابهها في الفترة الحالية والمستقبلية , الا انه يظل من الضروري التاكيد ايضا " على انه ليست هناك دوافع ملحة تحرك الجهود الايرانية في المجال النووي , فايران لاتواجه تهديدا " لوجودها , وانما تسعى

اساساً الى التحسب لتهديدات محتملة في ظل التحرش الأمريكي والاسرائيلي المتزايد بها ، ولا سيما ان اسرائيل بدورها بدأت عقب حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ تضع ايران في المرتبة الاولى كمصدر تهديد بعد ان تلاشى الخطر العراقي^(٢٣).

ويؤكد هذه الرؤية علي رضا جعفرزاده بقوله: قناعتني هي ان أحمدني نجاد ومنذ ما تربع على هذا المنصب رئيساً جديداً للنظام فان خطته ومهمته كانت اِصال النظام إلى مرحلة اقتناء أسلحة نووية مهما كلف الأمر فلذلك لن يتراجع ولن يكف عن محاولات النظام للحصول على القنبلة النووية. انه سيخرق الاتفاقيات الدولية. انه ينهمك مؤخراً على تعبئة أكثر من ثلاثة آلاف من أجهزة الطرد المركزي في موقع ناتانز^(٢٤).

لقد اشارت الكثير من التحليلات الى ان نجاح ايران , او أي دولة, في تخصيب اليورانيوم , يمكن ان يؤدي تلقائياً الى انتاج السلاح النووي, وهو استدلال يفتقر الى الدقة, وينطوي على قدر كبير من الاستخفاف بتعقيدات هذه المسألة, سواء من حيث محدودية التجربة التي قامت بها ايران, او من حيث ان امتلاك يورانيوم مخصب بنسبة عالية لا يعني تلقائياً امكانية تحويله الى سلاح نووي جاهز للتجربة والاستخدام.

ولانزال هناك مسافة طويلة تفصل بين ايران وامتلاك القدرة على انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية وبكميات ضخمة, يمكن ان تستخدم في انتاج الاسلحة النووية, الا ان الاهم من ذلك انه حتى اذا نجحت ايران في انتاج يورانيوم مخصب بنسبة عالية, وبكميات ضخمة, فان ذلك لا يعني ببساطة امكانية تحويله الى سلاح نووي, بالنظر الى التعقيدات الهائلة التي تحيط بمسالتني بناء الراس النووي وتركيب هذا الراس على وسائل الاِصال.

فيما يتعلق ببناء الراس النووي, فان من الضروري ان يكون حجم وقطر الراس ملائمين للتركيب على الصواريخ البالسّتية التي تمتلكها ايران, ومن المعروف ان معظم هذه الصواريخ هي نسخ مطورة من الصواريخ

السوفيتية القديمة، سواء كان مصدرها الصين أو كوريا الشمالية أو التطوير المحلي الإيراني، وكان الاتحاد السوفيتي السابق، ومن بعده روسيا الاتحادية، حريصين تماما على عدم تصدير صواريخ بالستية صالحة لتحميل رؤوس نووية عليها، وإنما اقتصرَت صادراتهم على صواريخ قادرة على حمل رؤوس تقليدية فقط، حتى إلى أقرب حلفائهم واصدقائهم. ويعني ذلك أنه برغم التطورات العديدة التي أدخلها الإيرانيون على مألديهم من صواريخ بالستية ذات الأصل السوفيتي، فإنه سوف تظل هناك صعوبات جمة في استخدامها كوسائل إيصال للرؤوس النووية.

أما فيما يتعلق بإمكانية استخدام الطائرات القتالية كوسائل للإيصال، فإن من المعروف أن القوات الجوية الإيرانية تعاني من صعوبات ناجمة عن أنها كانت تعتمد بالكامل على التكنولوجيا الأمريكية والغربية في عهد الشاه، إلا أن قيام الثورة الحق اضرازا" بالغة بهذه القوات. وعلى الرغم من أن إيران حصلت من روسيا منذ بداية التسعينيات على أعداد من الطائرات القتالية الحديثة نسبيا (ميج ٢٩) و (تي يو ٢٢م) و (ميج ٣١) و (ميج ٢٧)، إلا أن حجم السلاح الجوي الإيراني وقدراته النوعية مازالتا تتسمان بالمحدودية، حتى بمعايير الخليج والشرق الأوسط.

وحتى بافتراض أن الطائرات القتالية لدى القوات الجوية الإيرانية قادرة على حمل القنابل النووية، فإن من الضروري أو لا" تطوير تكنولوجيا معقدة لحمل هذه القنابل بطرق تحقق الأمان والاسقاط السليم، حتى لا تحدث أخطاء كارثية بسبب الكهرباء الاستاتيكية أو سوء استخدام أقفال الأمان الداخلية للرأس النووية، مما قد يؤدي إلى حدوث صدمة أو انفجار (كلي أو جزئي) السلاح النووي ذاته، وهو مازال على الأرض^(٢٥).

المبحث الرابع، البرنامج النووي الإيراني والأوضاع الداخلية.

لقد أظهرت قضية البرنامج النووي الإيراني مدى قوة الرأي العام الإيراني وحساسيته فيما يتعلق بالملف النووي، فهو ذات طبيعة مركبة ومعقدة، لأن تأييد الرأي العام الإيراني لموقف حكومته من هذه المسألة

واستعداده للتصدي لاي عدوان ينجم عن ذلك انما يمثل رصيد قوة للموقف الايراني في معادلة الصراع المحتملة ,بل ان هذا الدعم الداخلي قد يدفع الاطراف الخارجية للامتناع عن تنفيذ خططها العدوانية المحتملة اذا ايقنت انها سوف تؤدي الى نشوء مواقف في الداخل الايراني بصورة معاكسة لما هو مستهدف من مثل هذه الضربات . مثل هذا التوجه من جانب الرأي العام الايراني يعني في واقع الامر ان حدوث تنازلات جوهرية من جانب حكومة طهران ,وتخليها عن بعض التوجهات التي ظلت لفترة طويلة تحشد التأييد الداخلي حولها ,يمكن ان يتسببا في احباط وردة فعل عنيفة من جانب قطاعات واسعة من الرأي العام الايراني ,لاسيما ان هذه المسألة تتزامن مع وضع سياسي داخلي شديد التعقيد ,اذ ان قطاعات واسعة من الشعب الايراني حسمت خياراتها لصالح المحافظين بتوجهاتهم المتشددة في المجالات كافة ,ومن بينها المجال النووي ,ورفضت في المقابل منح دعمها للاصلاحيين بعدما كانت ايديهم في فترات سابقة ,لأنهم لم يستطيعوا تقديم بديل حقيقي للقضايا الجوهرية في السياسة الايرانية ومن بينها المسألة النووية .ولن يكون ممكنا - والحال كذلك - للرأي العام الايراني ان يقبل بحدوث تنازلات من جانب رئيس حكومة منح تأييده ودعمه الكامل لبرنامجها السياسي ,لاسيما في المسألة النووية .غير ان هناك وجهة نظر اخرى ترى ان الداخل الايراني غير ملائم لخوض معركة كبيرة ,وتستند وجهة النظر هذه الى تردي الاحوال الاقتصادية في الداخل الايراني ,ذلك ان عائدات النفط الضخمة لن تكون كافية بعد ان ضاعفت التطورات الاخيرة باحالة الملف النووي الى مجلس الامن من مخاوف المستثمرين ,مما ادى الى اهتزازات في السوق ,لم تسلم من أثارها سائر القطاعات التقليدية للاستثمار المحلي .ويرى بعض المحللين ان الدولة الايرانية قد تستطيع ,بسيطرتها الواسعة على الاقتصاد ,ان تسد بعض ثغرات انكماش الاستثمار ,الا انها ستعجز حتما عن رفق السوق بالمال الكافي لتعزيز الثقة بها ,وهو امر سيزداد

سوءاً" بعدما فرضت عقوبات دولية على إيران، مما يجعل تأثيرها على جميع قطاعات الاستيراد بلا استثناء. كما أبدت الوكالة الدولية للطاقة الاستعداد لاستخدام احتياطيها الاستراتيجي من النفط للتعويض عما قد يتسبب به وقف التصدير الإيراني (٢، ٣ مليون برميل يومياً)، وكان المدير التنفيذي للوكالة كلود مانديل، قد أعلن أن في الوسع تأمين التعويض هذا لفترة تتجاوز السنة والنصف؟ وفي ضوء هاتين الوجهتين، فإن إيران سوف تعمل على تغليب المصالح الاستراتيجية على الاعتبارات الأيديولوجية^(٢٦).

من جانب آخر يؤكد الرئيس الإيراني السابق السيد محمد خاتمي أن ممارسة الضغوط على إيران تؤدي إلى زيادة قوة المتطرفين. وجاء تأكيد خاتمي هذا لدى لقائه رئيس الوزراء الياباني (جونيشيرو كويزومي) في طوكيو في ٢٤ آب (أغسطس) ٢٠٠٤، أن ممارسة الضغوط على الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيما يخص برنامجها النووي السلمي سيؤدي إلى زيادة قوة المتطرفين. وأعرب رئيس المركز الدولي للحوار بين الحضارات عن أمله بأن يتم تسوية هذا الموضوع في نهاية الأمر من خلال الحلول الدبلوماسية.

وشدد الرئيس الإيراني السابق في كلمته التي القاها أمام جامعة الأمم المتحدة في طوكيو، شدد على أن إيران لن ترغب بإنتاج الأسلحة النووية. وأكد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تصر على حقها في استخدام التقنية النووية لأغراض سلمية بحتة مثل الدول الأخرى، وعدم رغبتها في إنتاج أسلحة نووية وذلك لأنها ليست بحاجة لها. وأوضح خاتمي: أنه لا داعي لقلق بعض الدول التي تخشى أن تبادر إيران إلى إنتاج أسلحة نووية لاسيما وأن طهران تنتمي لعضوية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) ووقعت على البروتوكول الإضافي^(٢٧).

كما لعب البرلمان الإيراني دوراً واضحاً في هذه القضية إذ تقدم عدد من النواب المحافظين الذين يسيطرون على أغلبية المقاعد في البرلمان الإيراني

في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٤ بمشروع قانون يلزم الحكومة باستئناف تخصيص اليورانيوم ووقف زيارات المفتشين الدوليين المفاجئة للمنشآت النووية الإيرانية.

وكان واضحاً إن النواب يريدون أن يعطوا مشروعهم صفة الاستعجال، حيث أكدت النائبة رأفت بيات إنه منذ اليوم الذي تتم فيه الموافقة على المشروع، فالحكومة ستكون ملزمة باستئناف تخصيص اليورانيوم، مشيرة إلى أن المشروع وقعته ٩٣ نائبا من أصل ٢٩٠ نائبا موجودين في البرلمان.

ومع أن مسؤولين حكوميين إيرانيين أكدوا أنه لن يكون بمقدورهم تجاهل هذا المشروع فيما لو وافق البرلمان الإيراني عليه، فإن دبلوماسيين غربيين قللوا من أهمية هذه التصريحات، وعبروا عن قناعتهم بأن الحكومة الإيرانية ستلجأ إلى المشروع البرلماني كورقة ضغط في المفاوضات الجارية مع الأوروبيين حول ملفها النووي. وقالت هذه المصادر إن القيادة الإيرانية ستفرض في نهاية المطاف ما تريده على البرلمان وليس العكس. وجاء الإعلان عن هذا المشروع عشية استعداد الوفد الإيراني للمفاوضات للتوجه إلى فيينا لإطلاع المفاوضين الأوروبيين على رد طهران على العرض الذي قدمته باريس ولندن وبرلين لإيجاد تسوية للأزمة الإيرانية النووية.

الجدير بالذكر أن العرض الأوروبي تضمن مطالبة طهران بوقف مفتوح لبرامج تخصيب اليورانيوم، مقابل حصولها على مكاسب اقتصادية، كما أن الأوروبيين عرضوا على إيران منحها مفاعلا نوويا يعمل بالمياه الخفيفة يلبي حاجاتها المدنية إذا أثبتت نواياها السلمية.

فيما اعتبرت إيران أنه لا يزال هناك "الكثير من الغموض" في الاقتراح الأوروبي الذي سيجنبها عقوبات دولية محتملة إذا تخلت عن تخصيب اليورانيوم. وقال المتحدث باسم فريق المفاوضين الإيرانيين حسين موسويان

عشية اجتماع جديد بين الأوروبيين والإيرانيين في فيينا إنه وفقا لهذا الغموض لا يمكن لطهران اتخاذ قرار وستبقى في انتظار رد الأوروبيين على الملاحظات الإيرانية.

وأثناء ذلك اللقاء اجتمع دبلوماسيون ألمان وبريطانيون وفرنسيون مع الإيرانيين للاستماع إلى جواب طهران على الاقتراح الأوروبي المتعلق بتزويدها بالتكنولوجيا المدنية بما فيها مفاعل أبحاث يعمل بواسطة المياه الخفيفة وكشرط مسبق سيكون على طهران أن تثبت أنها لا تسعى إلى امتلاك السلاح الذري، وذلك عبر البدء بتعليق الأنشطة المرتبطة بتخصيب اليورانيوم حتى أجل غير مسمى.

في هذا الصدد قال موسويان إن الطرف الإيراني سيعرض وجهات نظره بشأن عرض الأوروبيين، ولكنه دعا إلى أن يكون هذا العرض متوازنا "وأن تكون الضمانات والتعهدات وإجراءات الثقة متبادلة".

وأكد المسؤول الإيراني ضرورة أن تكون طبيعة التعاون محددة وأن تكون هناك ضمانات لتطبيق نتائج المفاوضات. وأضاف "إذا قبل الأوروبيون مبادئنا ومعاييرنا فلن أكون متشائما بشأن احتمال التوصل إلى تسوية، لكننا بحاجة أيضا إلى اجتماعات عدة" وأضاف إن فترة التفاوض ينبغي أن تكون غير محددة، مشيرا إلى حاجة المتفاوضين لبضعة أشهر من المحادثات حتى يتضح هل يمكن التوصل إلى تسوية أم لا.

وتريد واشنطن أن ترفع القضية إلى مجلس الأمن الدولي تمهيدا لفرض عقوبات دولية على إيران، في حين أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا تفضل طريق الحوار مع طهران. وعد الأوروبيون هذه المفاوضات بمثابة "الفرصة الأخيرة" قبل الدورة المقبلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ في فيينا. وسيكون على الوكالة التابعة للأمم المتحدة أن تحدد عندئذ ما إذا كانت سترسل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.

وبعد فشل المفاوضات مع الأوروبيين أحيل الملف الإيراني إلى مجلس

الامن وصدر القرار ١٧٤٧ الذي فرض عقوبات اقتصادية مشددة على ايران ووصفت الخارجية الإيرانية قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على طهران بأنه غير قانوني ويأتي خارج صلاحيات المجلس.

وصرح مسؤول إيراني للتلفزيون الرسمي بأن إيران ستواصل - رغم العقوبات- برنامجها النووي ومشروع تركيب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في مصنع لتخصيب اليورانيوم. واتهمت إيران مجلس الأمن باستخدام معيار مزدوج في فرض عقوبات على ما قالت إنه برنامج نووي سلمي لطهران في حين يتجاهل الترسانة النووية لإسرائيل.

واكد السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة جواد ظريف إن "من دفعوا المجلس لاتخاذ إجراءات عقابية بلا أساس ضد إيران هم أنفسهم الذين منعوا المجلس بصورة منتظمة من دفع النظام الإسرائيلي لإخضاع نفسه لقواعد منع الانتشار النووي". وأشار ظريف إلى تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الذي ذكر لأول مرة في مقابلة مع تلفزيون ألماني أن بلاده تمتلك أسلحة نووية.

في هذه الاثناء كان البرلمان الايراني (مجلس الشورى) يعد مشروع قانون يلغي الاتفاق المبرم في طهران في اكتوبر (تشرين الاول) ٢٠٠٣ مع دول الترويكا الاوروبية، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، والذي وافقت طهران بموجبه طواعية على وقف تخصيب اليورانيوم. وحذر رئيس لجنة الطاقة بالبرلمان كمال دانشيار من أن إيران ستلغي التزامها بمعاهدة حظر الانتشار النووي إذا واصل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تهديداتهما. وحذر شكر الله عطار زاده نائب رئيس لجنة الطاقة من أنهم ربما يستخدمون النفط كسلاح سياسي في مواجهة العقوبات المحتمل فرضها على إيران بسبب برنامجها النووي. وقال «إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنه يتعين حينئذ استخدام النفط كأداة سياسية وفي ٧ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٦ مجدداً" بحث قانون يجبر الحكومة على

إعادة النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد تبني مجلس الأمن قراراً ينص على فرض عقوبات على طهران.

وفي المناقشات طالب بعض النواب بتشديد القانون لمنع وجود مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران، وتطلب الصيغة الحالية من الحكومة مراجعة التعاون بين إيران والوكالة بما يتيح لها حرية اتخاذ قرار. وقبل الجلسة الرسمية للمجلس عقد النواب جلسة مغلقة بحضور وزير الخارجية منوشهر متقي للبحث في قرار مجلس الأمن بشأن البرنامج النووي الإيراني.

في السياق نفسه كررت إيران تهديداتها بأنها مستعدة لاستخدام صادراتها الكبيرة من النفط سلاحاً للدفاع عن نفسها إذا رأت أن ذلك ضروري في النزاع الدولي بشأن برنامجها النووي. وقال وزير النفط الإيراني كاظم وزيرى هامانه إن بلاده ستستخدم أي سلاح للدفاع عن نفسها إذا لزم الأمر. ودعا الدول الأوروبية لمنع صدور قرارات غير مناسبة إذا أرادوا أن يستمر تدفق النفط الإيراني، إلا أن الوزير أضاف أن رابع أكبر منتج للنفط في العالم يفضل ألا يلعب بورقة النفط.

فيما يرى بعض الخبراء أن حكومة محمود أحمدني نجاد قد تقرر وقف صادرات النفط الإيراني تماماً أو تخفيضها رداً على عقوبات مجلس الأمن أو على غارة جوية أمريكية على منشآتها النووية. ويستشهد هؤلاء الخبراء بتصريحات المسؤولين الإيرانيين خلال الأشهر الماضية، التي تضمنت تهديدات صريحة بوقف الإمدادات النفطية، كما يستشهدون بأن الحكومة الحالية تحاول العودة بإيران إلى الحقبة الخمينية عندما قرر الإمام آية الله خميني تخفيض الإنتاج الإيراني من ستة ملايين برميل يومياً قبل الثورة الإسلامية إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً في فترة ما بعد الثورة حتى لا تؤدي زيادة الأموال إلى إفساد^(٢٨) الواقع يشير إلى أنه ليس من صالح الحكومة الإيرانية، تحت أي ظروف، استخدام سلاح النفط. لأنه سيكبد إيران خسائر فادحة وسيسبب لها مشاكل متعددة منها: -^(٢٩).

١ - احتمال انهيار الحكومة بسبب توقف أو انخفاض إيرادات النفط.

إيران هي البلد الوحيد ضمن أكبر الدول المنتجة للنفط التي ما زالت تعاني عجزاً كبيراً في ميزانيتها، التي قد تصل إلى ١٢ مليار دولار. ويعود ذلك إلى برامج الإعانات التي تستهلك جزءاً كبيراً من الموازنة، خاصة إعانات المشتقات النفطية والمواد الرئيسية والإسكان. وقد أجبر ارتفاع أسعار النفط الحكومة الإيرانية على سحب مبلغ ٢,٦ مليار دولار من صندوق التوازن، وذلك لأنها رفضت رفع أسعار المحروقات لاقتناعها بأن ذلك سيؤدي إلى مظاهرات وقلقل سياسية في جميع أنحاء البلاد. ويشير استخدام الحكومة الإيرانية أموال الصندوق في فترة الأسعار المرتفعة إلى عمق المشاكل الاقتصادية في إيران ومدى الصعوبات التي تواجهها الحكومة في الوفاء بمتطلبات الشعب الإيراني، خاصة أن مستوى البطالة وصل إلى ١٤ في المائة، وتجاوز أكثر من ٢٠ في المائة ضمن الشباب. فإذا كانت الحكومة تخاف من مظاهرات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، فما الذي سيحدث لو توقفت صادرات النفط التي تمول ٩٠ في المائة من الإنفاق الحكومي؟ لذلك فإنه ليس من صالح الحكومة الإيرانية وقف صادرات النفط حتى لساعة واحدة.

٢ - انخفاض إنتاج النفط الإيراني بسبب انسحاب رأس المال الأجنبي.

إذا قامت إيران بتخفيض صادراتها النفطية فإن إنتاجها المستقبلي سينخفض بسبب تخفيض شركات النفط العالمية العاملة في إيران استثماراتها من جهة، وعزوف الشركات الأخرى عن الاستثمار في المشاريع الإيرانية الجديدة. فكيف يمكن للشركات الأجنبية العاملة في إيران أن تسترجع رأسمالها أو تحقق أرباحاً إذا منعت من الإنتاج والتصدير؟

فالواقع الإيراني صعب للغاية: الحكومة موجودة بسبب الدعم الشعبي، الشعب يعتمد على الإعانات الحكومية، الإعانات الحكومية تمولها عوائد

صادرات النفط، استمرار العوائد يتطلب استمرار إنتاج النفط، لكن معدلات النضوب في الحقول الإيرانية عالية، الأمر الذي يخفض الإنتاج باستمرار. لذلك فإن إيران بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي، ليس لزيادة الطاقة الإنتاجية فحسب، وإنما لمنع الإنتاج الإيراني من الانخفاض. إن هذه المشكلة هي التي دفعت الحكومة الإيرانية إلى توقيع عقود نفطية بمليارات الدولارات مع عدة شركات عالمية.

وتشير بعض التقارير إلى أن إيران بحاجة إلى استثمار مليار دولار سنوياً لمنع إنتاج إيران من الانخفاض، وأكثر من ١,٥ مليار سنوياً لزيادة طاقتها الإنتاجية. إن الاستثمار الأجنبي في إيران هو أحد الأسباب الرئيسة لاستقرار الحكم في إيران. من هذا المنطلق قررت الحكومة الإيرانية في خطتها الخمسية استثمار ٧٠ مليار دولار في القطاع النفطي على أن يغطي الاستثمار الأجنبي ٦٠ في المائة منها. كيف يمكن لإيران أن تجذب هذه الأموال الهائلة إذا قررت تخفيض الإنتاج أو وقفه؟ إذا قامت إيران بتخفيض الإنتاج، ماهي الشركات الأكثر تضرراً في هذه الحالة؟ هل ترغب إيران فعلاً في إيذاء الشركات الصينية والروسية، والصين وروسيا عضوتان في مجلس الأمن؟

٣- خسارة زبائنها المخلصين.

تعلمت إيران درساً قاسياً في الخمسينيات بعد تأميم محمد مصدق صناعة النفط في إيران وطرد البريطانيين منها. فقد تم التأميم دون تجهيز كادر إيراني ليحل محل العمال البريطانيين، ودون تملك إيران ناقلات النفط اللازمة لنقل النفط الإيراني إلى الأسواق. نتج عن ذلك وقف صادرات النفط الإيرانية تماماً وخسارة إيران زبائنها. ولما عاودت إيران التصدير، وجدت أن زبائنها قد وقعوا عقوداً طويلة الأجل مع دول أخرى. حاولت حكومات الثورة الإسلامية المتعاقبة خلال الـ ٢٩ سنة الماضية إقناع الدول الأوروبية والآسيوية بأنها شريك نفطي آمن ومستقر يمكنهم

الاعتماد عليه، فهل تقوم الحكومة الحالية بالتضحية بكل هذه الجهود وبمستقبل النفط الإيراني عن طريق استخدام النفط سلاحاً؟.

4-تحسن وضع الدول العربية المجاورة على حسابها.

رغم تحسن العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة، إلا أن الواقع يشير إلى أن آخر ما ترغبه إيران هو تحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية في هذه الدول على حسابها. فإذا قامت إيران بتخفيض الإنتاج أو وقفه فإن دول الخليج ستستفيد بشكل كبير من ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج. في الوقت نفسه ستظهر هذه الدول بأنه يمكن الاعتماد عليها في وقت الأزمات كمصدر مهم للنفط. إضافة إلى ذلك فإن الزيادة الكبيرة في إيرادات هذه الدول من جراء تخفيض إيران صادراتها ستتمكن هذه الدول من شراء أسلحة متقدمة، الأمر الذي يتنافى مع المصالح الإيرانية.

٥-خسارة دعم الدول النامية.

تحظى إيران، بشكل مباشر أو غير مباشر، بدعم الدول النامية بشأن برنامجها النووي، خاصة أنها تظهر بمظهر الضحية، مثلها مثل بقية الدول النامية. فإذا قامت إيران بتخفيض صادرات النفط فإن هذا سيرفع أسعار النفط بشكل يؤثر سلبياً في اقتصادات هذه الدول، الأمر الذي سيجعل هذه الدول تقف ضد إيران، خاصة أن إيران ليس لديها الموارد المالية لتعويض هذه الدول عن خسائرها من جراء ارتفاع أسعار النفط. إذا أضفنا إلى ذلك أثر الإعلام الأمريكي والمعونات الأمريكية لبعض هذه الدول فإننا سنجد أن إيران ستظهر بمظهر العدو بسبب استخدام سلاح النفط، مع أنها كانت تحظى بعطف هذه الدول قبل استخدامه .

٦-المعاناة من أزمة طاقة خانقة

على الرغم من أن إيران من أكبر مصدري النفط الخام في العالم إلا أنها تعاني شحاً كبيراً في المشتقات النفطية. نظراً لخطورة الأمر فإن بعض الخبراء الإيرانيين يطلقون على مشكلة البنزين "القنبلة الموقوتة". لتغطية

هذا العجز تقوم الحكومة الإيرانية باستيراد كميات لا بأس بها من المنتجات النفطية، بما في ذلك خمسة ملايين برميل من البنزين شهرياً، إضافة إلى كميات من الغاز الطبيعي من دول وسط آسيا، خاصة تركمانستان، وتدفع ثمنها وفقاً للسعر العالمي ثم تبيعها للإيرانيين بأسعار مخفضة. إذا قامت إيران بتخفيض صادراتها النفطية انتقاماً لفرض مجلس الأمن عقوبات عليها، أو رداً على غارة جوية، فإن الدول الأخرى ستعاملها بالمثل وستتوقف عن تصدير المشتقات النفطية والغاز إلى إيران، الأمر الذي سيؤدي إلى أزمة طاقة لا تحمد عقباه. حتى لو لم تقم الدول الأخرى بوقف صادرات المشتقات النفطية إلى إيران، فإن الحكومة الإيرانية قد تعجز عن شراء هذه المشتقات بسبب انخفاض الإيرادات الحكومية في الوقت الذي سترتفع فيه أسعار هذه المشتقات بشكل كبير.

٧- انهيار سوق النفط المستقبلية في إيران.

قررت إيران افتتاح سوق نفط مستقبلية باليورو. ونجاح هذه السوق يعتمد اعتماداً كلياً على استمرار الصادرات الإيرانية من جهة، واستمرار هذه الصادرات في النمو من جهة أخرى. إن أي تخفيض أو وقف للإنتاج سينهيان التعامل في هذه السوق، الأمر الذي سيكبد إيران خسائر مالية كبيرة، كما أنه يعتبر هزيمة سياسية للحكومة الحالية. لذلك فإن أي تخفيض للإنتاج ليس في صالح الحكومة الحالية.

٨- انهيار مشروع أنبوب الغاز إلى باكستان والهند

قامت الحكومة الإيرانية الحالية بتسريع عمليات المفاوضات بينها وبين الهند وباكستان بشأن أنبوب الغاز الممتد من إيران إلى هاتين الدولتين لما لهذا المشروع من منافع اقتصادية وسياسية للحكم الحالي. فالمشروع سيضمن سوقاً متنامية للغاز الإيراني، وسيضمن مليارات الدولارات سنوياً للحكومة، وسيعزز قدرة إيران التفاوضية، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية. حاولت الولايات المتحدة الضغط على الهند.

لوقف المشروع لكن محاولاتها باءت بالفشل بسبب حاجة الهند الماسة إلى الغاز. وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال زيارته للهند، وبشكل مفاجئ، أن الولايات المتحدة لن تعارض هذا المشروع. فالمشكلة الحقيقية التي تواجه المشروع لا تتمثل في المعارضة الأمريكية، ولكن في مدى مصداقية الحكومة الإيرانية في التعامل مع شركائها. إن تخفيض الصادرات النفطية أو وقفها سيجعل كلا من باكستان والهند تصرفان النظر عن المشروع، كما أن انخفاض الإيرادات النفطية لن يمكن الحكومة الإيرانية من تمويل الجزء الخاص بها من هذا المشروع.

٩- أثر التخفيض بسيط ولكن يغير من مواقف الدول الأخرى

لن يؤثر تخفيض صادرات النفط الإيرانية في أسواق النفط بشكل كبير فإذا أوقفت إيران كل صادراتها البالغة ٢,٥ مليون برميل يومياً، فإن الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية تستطيع استخراج مليوني برميل يومياً من احتياطياتها الاستراتيجية ولعدة أشهر، كما أن المخزونات التجارية وحدها كافية لتغطية العجز في أسواق النفط العالمية لفترة تتجاوز ثلاثة أشهر. وفي الفترة نفسها ستتمكن دول "أوبك" من إضافة نحو مليون برميل يومياً، هذا يعني إضافة أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً في الوقت الذي يبلغ فيه الانخفاض ٢,٥ مليون برميل يومياً فقط.

فالولايات المتحدة لن تتأثر مباشرة لأنها لا تستورد أي نفط إيراني، كل ما في الأمر أنها ستعاني ارتفاعاً في أسعار النفط لكن الولايات المتحدة قد تستخدم الاحتياطي الاستراتيجي لتخفيض الأسعار. هذا الاحتياطي يغطي وحده كل الصادرات الإيرانية لمدة تسعة أشهر. اعتماد إيران على صادرات النفط أكبر بكثير من اعتماد أي دولة في العالم على واردات النفط الإيرانية، لذلك فإن الدول الأوروبية والولايات المتحدة تستطيع العيش دون النفط الإيراني، ولكن هل تستطيع الحكومة الإيرانية البقاء أسبوعاً واحداً دون صادرات نفطية؟.

إن المسوغات السابقة لعدم استخدام النفط سلاحاً لا يعني أن إيران لن تستخدمه. فاحتمال استخدامه وارد، خاصة إذا كان القرار عاطفياً أو يهدف إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى. في كثير من الأحيان، المنطق آخر ما يفكر به السياسيون، فتخفيض الإمام الخميني الإنتاج الإيراني في فترة ما بعد الثورة لم يكن منطقياً من الناحية السياسية والاقتصادية، ومع ذلك تم تخفيض الإنتاج. احتلال الولايات المتحدة العراق لا يدعمه أي منطق، ومع ذلك قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق.

خلاصة الأمر أن استخدام إيران سلاح النفط سيرتد عليها، وقد يؤدي إلى سقوط الحكومة في النهاية لذلك فإن استخدام إيران سلاح النفط عملية انتحارية سيرحب بها الأمريكيون .

المبحث الخامس، المخاطر التي تواجه البرنامج النووي الإيراني

وفي الجانب العسكري تبرز قضية مدى إمكانية توجيه ضربة أمريكية وإسرائيلية لإيران، المعلومات المتوافرة لدى كلا الطرفين تؤكد أن توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية أمر ليس سهلاً، ولن يحقق أغراضه، لأن الإيرانيين بنوا استراتيجيتهم على أساس أنهم سيتعرضون لضربات من الطرفين بسبب كثرة التصريحات التي قيلت في هذا الشأن، ولهذا قاموا ببناء المحطات والمنشآت النووية في أماكن كثيرة ومختلفة، وكثير منها تحت الأرض ويصعب ضربه إلا بتعليمات معقدة وكمادات لوجستية باهظة التكاليف، يضاف إلى ذلك أن لدى كل الأطراف معلومات مؤكدة بأن إيران قادرة على إعادة بناء ذلك في أقل من ستة أشهر بعد أن تكون قد ردت رداً موجعاً لكلا الطرفين. يضاف إلى ما سبق أيضاً أن الثمن الذي سيدفعه الطرفان باهظ جداً، فلدى إيران أنواع من الصواريخ متعددة الأغراض والمهام، أبرزها بالطبع صاروخ شهاب- ٣ الإيراني الصنع الذي يصل مداه إلى أكثر من ٢٠٠٠ كم، وإسرائيل تعرف جيداً أنه يصل إلى تل أبيب وأنه

مجهز لحمل رؤوس نووية وكيمياوية وبيولوجية، كما ان اسرائيل لديها معلومات بان ايران اشترت اسلحة نووية عندما تفكك الاتحاد السوفيتي، لان اسرائيل نفسها اشترت من نفس السوق، ولهذا، فان المحللين السياسيين والعسكريين يرون ان توجيه ضربة اسرائيلية لايران ليس عملية سهلة، ولو كان كذلك لفعلته منذ زمن طويل، كما فعلت ذلك مع مفاعل تموز العراقي الذي سوته بالارض عام ١٩٨١، اضافة الى اوراق ايران الاخرى في لبنان وفلسطين وغيرها. اما عن قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة، فايران تقول في هذه الحالة ان اكثر من ١٤٠ الف جندي امريكي في العراق سيصبحون رهائن لدى ايران، لانهم محاصرون من كل جانب بالشيعة وهم تحت النيران الايرانية. ويتضح مما سبق ان توجيه ضربة عسكرية امريكية لطهران سيكون اخر الخيارات الامريكية في حالة فشل كل المساعي الدبلوماسية لتسوية الازمة.

فالرسالة التي تحاول القيادة الايرانية ايصالها الى الغرب مفادها انها لاتخشى خيار الحرب وانها مستعدة له واثقة من الانتصار، وبالفعل تستعد القوات الايرانية لحرب غير متكافئة مبنية على تكتيكات واستراتيجيات حرب غير تقليدية. وتستطيع ايران في حال المواجهة العسكرية ان تفتح خمس جبهات هي: الجبهة البحرية في مياه الخليج العربي، وجبهة الفضاء عبر الصواريخ الباليستية، والجبهة البرية عبر حدودها مع كل من العراق وافغانستان، والجبهة الخلفية في عمق بعض دول المنطقة والعواصم الغربية عبر تنظيمات او خلايا استخباراتية نائمة، والجبهة الاسرائيلية بواسطة حزب الله والمنظمات الفلسطينية وسوريا^(٢١).

الا ان رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام في ايران يرى غير ماتقدم بقوله: "أنا أستبعد أن تتعرض إيران لضربة عسكرية ببساطة، لأن ذلك يرجع الى أن الثورة الإسلامية في إيران استطاعت إخراج الأميركان من

إيران في العام ١٩٧٩، بالاعتماد على الشعب والمساجد فقط، فكيف يمكن للدول الغربية الانتصار الآن في ظل القوة الكبيرة التي تمتلكها الجمهورية الإسلامية؟^(٣١).

وقد تكون تصريحات وزير الدفاع الأمريكي في الاتجاه نفسه مع اختلاف واضح في النوايا، إذ يؤكد روبرت غيتس أن الغرض من الحشد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج توجيه رسالة إلى الأصدقاء و"الاعداء المحتملين" على السواء، ولكنه رفض بشدة وجود أية نية للإدارة الأمريكية باستهداف إيران. وقال غيتس بالحرف الواحد (رداً على مخاوف الكونجرس من أن الإدارة تتويج توجيه ضربة عسكرية إلى طهران، في ضوء الخطاب المتشدد الذي دأبت على استخدامه في الفترة الأخيرة وقرارها بإرسال حاملات طائرات ثانية إلى مياه الخليج): "نحن لا نخطط لخوض حرب مع إيران."

واعترف غيتس بأن تكثيف الحشود البحرية في الخليج، إضافة إلى تصاعد الجهود الموجهة ضد الشبكات الإيرانية التي تهرب الأسلحة إلى العراق، قد زاد من التكهنات القائلة بأن واشنطن تتويج مهاجمة إيران. ولكنه أضاف: "الحقيقة هي أن الغرض من التحشيد هو توجيه رسالة إلى أصدقائنا في المنطقة وإلى أعدائنا المحتملين كذلك مفادها أن الولايات المتحدة تعتبر استقرار منطقة الخليج في صلب المصالح الأمريكية الحيوية. هذا هو الحال منذ عقود طويلة، وفي ظل عدد كبير من الرؤساء. نحن نريد التأكيد لأصدقائنا أنهم يستطيعون الاعتماد علينا للدفاع عن مصالحنا ومصالحهم أيضاً^(٣٢) إلا أن هذا الموقف لم يمنع الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد من التحذير من عواقب توجيه أي ضربة عسكرية إلى بلاده معتبراً أن الرد الإيراني سيكون "قاسياً وسيدفعهم للندم"، وتمسك الرئيس الإيراني في الوقت عينه بحق بلاده في استخدام الطاقة النووية وأكد أن الدول الكبرى تعلم بأنها غير قادرة على منع بلاده من امتلاكها. وكان الرئيس الإيراني يتحدث في العاصمة الإماراتية أبوظبي التي وصلها بوصفه أول رئيس إيراني يقوم

بهذه الخطوة قال في لقاء مع الصحفيين رداً على استفسار حول ردة الفعل المرتقبة لطهران في حال تعرضها لهجوم "الأمر غير وارد وهم يعلمون أنه حال ارتكاب مثل هذه 'الخطيئة' فإن الرد الإيراني سيكون قاسياً وسيدفعهم للندم." وأضاف نجاد، الذي تحدث بالفارسية فيما تولى أحد المترجمين ترجمة كلامه، أن الطموحات النووية لبلاده "أمر مشروع" وأكد أن طهران تعمل في إطار القانون والضوابط للاستفادة من حق امتلاك هذه الطاقة التي وصفها بأنها "سلمية" وأن "الظروف" تساعد على مواصلة السير بها حتى النهاية. وتوجه نجاد إلى "الدول الكبرى" قائلاً إنها "لن تحصل" دون امتلاك إيران للطاقة النووية، وأردف "إذا قرروا توجيه ضربة لإيران، أقول بحزم إن هذا العهد ولى ولن يستطيعوا توجيه ضربة لنا، والشعب الإيراني قادر على الدفاع عن نفسه بكل صلابة"^(٣٣).

وبالرغم من كل ماتقدم تبرز حقيقة أن الموقف الإيراني في التصعيد يستند إلى عدة أوراق، هي: -^(٣٤)

الورقة الأولى: أن لدى إيران جيشاً "عائدياً" يصل تعداده لأكثر من نصف مليون جندي، والأكثر من هذا أن لدى إيران من قوات الحرس الثوري والمتطوعين قرابة العشرة ملايين جندي.

الورقة الثانية: أوشكت إيران على إنتاج صاروخ شهاب-٤ الذي يستطيع الوصول إلى واشنطن ويستطيع أن يحمل أقماراً إلى الفضاء، وإيران تعلم أن ضعف نقطة في التسليح الأمريكي في الخليج هو سلاح البحرية، ولهذا اشترت أحدث الغواصات الروسية، التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، ونجحت إيران في تصنيع فرقاطات بحرية. ولهذا، قال علي شمخاني إن بوسع إيران في ربع ساعة أن تحول الخليج إلى قطعة نار، وعندما احتجرت إيران الزوارق البريطانية في الخليج كانت رسالة موجهة إلى الجميع.

الورقة الثالثة: أن إيران تسيطر على مضيق هرمز الذي يمر

فيه ٤٠% من البترول العالمي، وانها تستطيع ان تغلقه تماما، كما ان ايران يمكن ان توقف ضخ بترولها في حال تعرضها لاي اعتداءات، وهو ما تلوح به بعد احالة ملفها النووي الى مجلس الامن.

الورقة الرابعة: لدى ايران علاقات اقتصادية قوية مع كل من روسيا والصين، ويكفي ان اخر صفقة تمت بين ايران والصين وكذلك مع الهند، بلغت ٢٠ مليار دولار، الا ان روسيا والصين قد تقدمان تنازلات للجانب الامريكي اذا ما ارتأتا ان مصالحهما قد تتعرض للاضرار من جانب الولايات المتحدة الامريكية.

الورقة الخامسة: طبيعة الوضع الدولي الراهن، ووضع الولايات المتحدة في كل من افغانستان والعراق، وكم الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بها وتدهور سمعتها الدولية.

وفي مواجهة التهديدات المتزايدة، بدأ الحرس الثوري الايراني مناورات جوية وبحرية في منطقة الخليج استخدم فيها الصواريخ، وتأتي وسط تصاعد التوتر بشأن البرنامج النووي الايراني. واستمرت تلك المناورات على مدى يومين في منطقة الخليج وبحر عمان، وقد اطلق على المناورات البحرية اسم (رعد) واستهدفت تعزيز قدرات الدفاع وجاهزية الوحدات البالسستية للقوات البحرية لحرس الثورة. اما المناورات الجوية التي اطلق عليها اسم (الصاعقة) واستهدفت تعزيز القدرات العملياتية والدفاعية للقوات المسلحة، واختبار معدات حديثة لمراقبة القدرات البالسستية للعدو والصواريخ الايرانية.^(٣٥) كما اختبرت ايران فيها بنجاح صاروخ ارض بحر يبلغ مداه ٣٥٠ كم، واكد مساعد قائد سلاح الجو في الحرس الثوري علي فدوي (اختبرنا بنجاح صاروخا" عابرا" اطلق عليه اسم رعد)، واوضح ان هذه الصواريخ يمكن ان تضرب انواعا" مختلفة من السفن الكبيرة في الخليج وبحر عمان وشمال المحيط الهندي. ويمكن ان تنقل شحنة تزن ٥٠٠ كغم وتحلق على ارتفاع منخفض وتتجنب الرادارات.

ومن الواضح ان هذه المناورات والتجارب الصاروخية هي لاثبات ان ايران قادرة على مواجهة أي تهديدات محتملة، ومن ضمنها تجربة ناجحة

لنظام دفاعي روسي جديد مضاد للطيران (تور ام ١)، بعد اقل من شهر من تسلمه من موسكو^(٣٦).

ثانياً - على المستوى الدولي.

البرنامج النووي ومعاهدة الحد من الانتشار النووي. (NPT)
اضحى البرنامج النووي الايراني مثيراً "للجدل، بالرغم من ان برامج الطاقة النووية المدنية، مسموح بها صراحة ضمن بنود معاهدة (NPT) حيث اثبتت ادعاءات بان ايران قد تحركت نحو برنامج للأسلحة النووية في خرق لمعاهدة (NPT) في حين تؤكد الحكومة الايرانية بان الطاقة النووية هي احدى السبل لتحديث وتنويع مصادر طاقتها الى جانب مخزوناتها الكبيرة من النفط والغاز، وهي القضية التي يتفق عليها كل السياسيين والحكومة والشعب، بانه يجب ان تطور ايران صناعتها النووية السلمية.
اذاً ان هناك شكوك دولية حول امكانية استخدام ايران للتكنولوجيا النووية، وبالرغم من ان ايران عضو في معاهدة الحد من الانتشار النووي، (NPT) وقد صدقت عليها عام ١٩٧٠، الا ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية، (IAEA) تشير الى ان عدم التعاون الايراني مؤخراً "يجعل من المستحيل اجراء تفتيش مناسب للتأكد من ان التكنولوجيا النووية لم تحول لاستخدامها في صنع اسلحة، ولابد ان هذه الاشارة تجاهلت تذكر ان المرشد الاعلى اية الله علي خامنئي قد اصدر فتوى تقول ان انتاج وتخزين واستخدام الاسلحة النووية محرم في الاسلام.

وبالتأكيد، ان أي استخدام خارج انتاج الطاقة السلمية، يعد خرقاً" لمعاهدة (NPT) التي صدقتها ايران في عام ١٩٧٠، وقد عبر العديد من الزعماء الايرانيين قبل الثورة عن دعمهم لهذا التوجه، وهذا ما يعبر عنه. مثلاً "ارشدشير زاهدي الذي ادخل ايران في معاهدة (NPT) خلال العهد البهلوي، في مقابلة معه في ايار ٢٠٠٦، اذ قدم دعمه للبرنامج النووي الايراني، واصفاً "اياه بانه (حق لايران لا يمكن التنازل عنه)^(٣٧).

هوامش الفصل الثالث

- ١- ينظر بالتفصيل في هذا الموضوع:- محمد السعيد عبد المؤمن، قراءة في الرؤية النووية للزعيم خامنئي، المصدر (www.ALBAINAH.com):-
- ٢- وللمزيد من التفاصيل ينظر:- خامنئي يؤكد حق بلاده في تطوير تكنولوجيا نووية ١١/١٠/٢٠٠٦، المصدر، www.bbcarabic.com:-
- ٣- حول دور الرئيس الإيراني ورؤيته لهذه القضية وتطورها ينظر بالتفصيل:- علي الميليجي علي "معدا"، الملف النووي الإيراني، ظروف التصعيد وسيناريوهات المستقبل، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٨٣ بتاريخ ١٢/١/٢٠٠٥
- ٤- انظر:- تعليق: الرئيس الإيراني الجديد، بتاريخ ٦/٥/٢٠٠٧ (وعلى الموقع دوتش فيليه).
- ٥- جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٩٩٧، بتاريخ ١٢/٤/٢٠٠٦.
- ٦- انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية - الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠١، ص ١٠٣-١٠٤.
- ٧- لاريجاني يتصرف كوزير خارجية... ويصول ويجول، صراع مخفي بين الخارجية والأمن القومي ١١/٥/٢٠٠٧، المصدر:- الجيران نت.
- ٨- علي الميليجي علي "معدا"، مصدر سابق.
- ٩- التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في محمد السيد سليم (محرار)، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٣٨-٣٤٠، أيضا: حسام سويلم، البرنامج النووي الإيراني... اختبار حاسم للرئيس الإيراني الجديد، مختارات إيرانية، العدد ٦١، أغسطس ٢٠٠٥، المصدر، www.ALBAINAH.net:-
- 10-Nuclear program of iran.op.cit.p.9
- ١١- عاطف عبد الحميد، الحجج النفطية في برنامج إيران النووي، ٣٠/٣/٢٠٠٦
- ١٢- في عام ١٩٠٨ اكتشف النفط الإيراني ونشأت معه واحدة من كبريات شركات النفط في العالم وهي شركة بريتش بترولיום، ولعب النفط الإيراني دورا حيويا في الاقتصاد البريطاني، وبصفة خاصة في الحرب العالمية الثانية

وذلك قبل أن يتم تأمين القطاع النفطي وتصبح شركة النفط الوطنية الإيرانية أولى شركات النفط في الشرق الأوسط عام ١٩٥١. وتصاعدت أهمية النفط الإيراني خلال ٥٠ سنة الماضية وتشابكت أدواره منذ السبعينيات مع وضع اللبنة الأولى للبرنامج النووي. عن تاريخ وبداية انتاج النفط الإيراني وتطوره ينظر: د. عبد المنعم عبد الوهاب. النفط بين السياسة والاقتصاد. وكالة المطبوعات. الكويت. ص ٧٨-٨١. وعن اهم الحقول النفطية الإيرانية. نفس المصدر: -٨١- ٨٢.

١٣- الغاء مباحثات اوربا وايران حول النووي ٢٣/٨/٢٠٠٥. اسلام اون لاين. نت.
١٤- احمد ابراهيم محمود. البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية. مصدر سابق. ص ٣١٥.

١٥- ايران تهدد باستخدام سلاح النفط ضد الغرب. جريدة الشرق الأوسط. العدد ٩٧٥٦. بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٥..

١٦- د. فهد مزبان خزار. الملف النووي الإيراني وارتفاع اسعار النفط: رؤية تحليلية استشرافية. الملف الاقتصادي. مركز الدراسات الإيرانية. جامعة البصرة. عدد ١٣ شباط ٢٠٠٧. ص ٥-٧.

١٧- خامنئي يهدد بقطع امدادات النفط اذا هوجمت بـ... جريدة الحياة. العدد ١٥٧٦٧. بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٦.

١٨- د. فهد مزبان خزار. مصدر سابق. ص ٥-٧.

١٩- نووي ايران يرفع النفط الى ٦٩ دولارا للبرميل ١٢/٥/٢٠٠٦. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

٢٠- جريدة الحياة. العدد ١٥٧٢٦. بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦.

٢١- جريدة الحياة. العدد ١٥٧٦٧. بتاريخ ٥/٦/٢٠٠٦.

٢٢- ممدوح حامد عطية. مصدر سابق. ص ٤٨-٤٩. ايضا ايران تطرح مناقصة دولية لاستخراج النفط في ١٧ حقلاً ٢٦/١٢/٢٠٠٦. المصدر :-
www.maktoob.com

٢٣- احمد ابراهيم محمود. البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية. مصدر سابق. ص ٣١٦.

٢٤- علي رضا جعفر زادة: يوجد ٣٢ ألف عميل إيراني في العراق تدفع طهران رواتبهم وتكاليف عملهم ٢٢/١/٢٠٠٧. الجيران. نت.

٢٥- وللمزيد عن جهود التسليح الإيرانية ينظر بالتفصيل: ظافر ناظم سلمان و انيس محمد حسن. التسليح العسكري الإيراني في التسعينيات، دراسة في اثر المتغيرات الاقليمية والدولية. مجلة دراسات استراتيجية. العدد ٧. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد: ٢٠٠٠. ص ١٤٧-١٥٠. ايضاً: - احمد ابراهيم محمود. تخصيب اليورانيوم... قفزة للمجهول في الازمة الإيرانية. مصدر سابق. ص ٤٩-٥٠.

٢٦- احمد السيد تركي. ابعاد احالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الامن. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٤. ابريل ٢٠٠٦. ص ١٥٥-١٥٦.

٢٧- خاتمي ممارسة الضغوط على ايران يؤدي لزيادة قوة المتطرفين. جريدة الوفاق. العدد ٢٥٨٧. السنة التاسعة. بتاريخ ٢٤/٨/٢٠٠٤.

٢٨- ايران تهدد باستخدام سلاح النفط ضد الغرب. جريدة الشرق الاوسط. العدد ٩٧٥٦. بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٥.

٢٩- انس بن فيصل الحجري. سلاح النفط الإيراني: انتحار ينتظره الامريكيون. قناة. العربية الفضائية ٤/٤/٢٠٠٦.

٣٠- رياض قهوجي. الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية - الإيرانية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٨. ابريل ٢٠٠٧. ص ١٢١.

٣١- المشاهد السياسي. رفسنجاني: هذه ليست اول مرة تتفاوض فيها ايران مع امريكا. مصدر سابق.

٣٢ - غيتس: لائنوي مهاجمة ايران. المصدر. www.bbcarabic.com:-

٣٣- نجاد: اذا ارتكبوا "خطيئة" ضربنا فان ردنا سيكون قاسياً وسيدفعهم للندم ١٤/٥/٢٠٠٧. المصدر: - الجيران نت.

٣٤- احمد السيد تركي. مصدر سابق. ص ١٥٦.

٣٥- حرس الثورة الاسلامية بايران يبدأ مفاوضات عسكرية بالخليج. المصدر: - الجزيرة. نت.

٣٦- ايران تختبر بنجاح صاروخ ارض بحر. المصدر: - الجزيرة. نت.

٣٧- nuclear program of iran.op.cit.p.8.

الفصل الرابع

التداعيات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني

المقدمة:-

إذا أمعنا النظر إلى الموقف الإيراني المعلن، فإن إيران تعد من الدول الداعية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كما أنها أبقت على رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مفاعلاتها النووية، وأثبتت بالفعل أنها لأغراض سلمية، وسعى الرئيس خاتمي لربط نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية بنزع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية. كما أكد أن إيران ملتزمة باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وأنها لا تسعى لإنتاج أسلحة نووية، وأن الإنجاز الإيراني هو في مجال الطاقة النووية. وانتقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفشلها في مساعدة إيران في الحصول على المعرفة التكنولوجية النووية بل وخلق العقبات أمام إيران. وأعلن الرئيس أن إيران بدأت في استخراج اليورانيوم من حقل على بعد ٢٠٠ كيلو من "يزد" لإنتاج الوقود لمصانعها النووية. كما أعلنت إيران أن ٨٠ طنا من اليورانيوم المخصب نسبيا والمنتج في روسيا سيصل إلى طهران في مايو ٢٠٠٣ لتشغيل محطة بوشهر، حيث أعلن نائب رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية أن هذا اليورانيوم لتشغيل محطة بوشهر في النصف الثاني من العام ٢٠٠٤، وأنه سيتم فتح مفاعلها للتفتيش الدولي في أي وقت دون أن تلتزم بأي اتفاقيات تضيف مزيدًا من العوائق لبرنامجها النووي. وذكرت بعض التقارير أن محطة نتانز لتخصيب اليورانيوم تعد متقدمة للغاية، وأن إيران في طريقها إلى إنتاج كمية من اليورانيوم بحلول العام ٢٠٠٥ تكفي لصنع قنابل نووية. فقامت الخارجية الأمريكية بإعلان أن طموح إيران والمتابعة المكلفة لإنتاج دائرة كاملة من الوقود النووي لا يبدو منطقيا إلا بتبنيها لبرنامج للأسلحة النووية. وترفض إيران هذه الادعاءات التي ترى أنه لا أساس لها وعلى استعداد للحوار مع المنظمات المؤهلة لإزالة أي غموض^(١)

المبحث الاول، الموقف العربي من البرنامج النووي الايراني.

في البدء لا بد من وضع الأزمة النووية الإيرانية وموقف العرب منها ضمن السياق التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية . الوقائع تشير الى أن العلاقات العربية الإيرانية شهدت خلال العصر الحديث حالة من الصراع والتأزم وعدم الاستقرار في انعكاس واضح لإرث التاريخ والجغرافية منذ سقوط الدولة الفارسية الساسانية على يد الفاتحين العرب المسلمين . وكانت إيران هي الطرف الذي يثير الأزمات والصراعات. فهي التي إحتلت في العام ١٩٧١ الجزر العربية الثلاث في مدخل الخليج العربي وضمّتها اليها ، وهي التي سعت ولا زالت تحلم بضمّ البحرين اليها وهي التي تدعي حق الوصاية على العرب الشيعة في الوطن العربي وشكلت ومولت أحزابا مختلفة إستخدمتها لتحقيق بعض اهدافها في الدول العربية وبالذات في دول الخليج العربي ، أما العراق ، الدولة العربية الوحيدة التي لها حدود برية مع إيران ، فقد كانت هناك عدة مواجهات سياسية وعسكرية في مختلف مراحل التاريخ .

وإستنادا الى المعطيات التاريخية أعلاه لا يمكن أن نتصور ان حيازة إيران لبرنامج نووي يمكن تحويله للأغراض العسكرية قد لا يصب في صالح الأمن القومي العربي بل العكس هو الصحيح . فالشواهد تشير الى أن إيران تطمح الى التفوق العسكري بشقيه التقليدي والنووي لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة بدءاً من الخليج العربي ومنه تمد نفوذها الى بقية الوطن العربي .

اضافة لذلك ،للعرب موقف واضح وموثق منذ سبعينيات القرن الماضي يدعو لمنع إنتشار وإزالة الأسلحة النووية من على وجه البسيطة . وضمن هذا السياق طالب العرب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من خلال إزالة الترسانة النووية للكيان الصهيوني . ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدول العربية في جميع المحافل لإجبار الكيان الصهيوني على الإنضمام لمعاهدة عدم الإنتشار . مثلما تسعى من أجل بلورة رأي عالمي

يعزز سياقات منع إنتشار ونزع السلاح النووي . وفيما عدا قلة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية، فإن جميع دول العالم ، شعوبا وحكومات ، تطالب اليوم ببدء سياق جدي يتضمن جدولا زمنيا لإزالة الأسلحة النووية. كما يشارك العرب بفعالية في جهود الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح وبقية المنظمات الدولية والأقليمية ذات العلاقة لإعداد وتنفيذ سلسلة من الإتفاقيات التي تعزز سياقات منع إنتشار ونزع السلاح النووي ومن ذلك إتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية وإتفاقية حظر إنتاج المواد الإنشطارية لإغراض التسليح وإتفاقية منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وغيرها من الإتفاقيات. ومن المتوقع أن تتصاعد الجهود الدولية لتحقيق هذه الحزمة من الإتفاقيات وبما يقود الدول النووية في النهاية الى الإقرار بضرورة نزع أسلحتها النووية. ومن شواهد هذا التوجه قرار برلمان الإتحاد الأوروبي بتأييد خطة محافظ هيروشيما لخلق عالم خال من الأسلحة النووية في العام ٢٠٢٠ واستنادا الى هذا الموقف التاريخي والفاعل من مسألة عدم إنتشار ونزع الأسلحة النووية ، فإن الدول العربية مطالبة بإن تدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السهر على آليات عدم الإنتشار وتعزيزها ولا يجب أن يكون البرنامج النووي الإيراني إستثناء من هذه الجهود.

الى جانب كل ماتقدم نجد ان البرنامج النووي الايراني قد دفع الى ازدياد الانفاق العسكري في الشرق الاوسط بنسبة ٧% بالمعدلات الحقيقية في العام ٢٠٠٥. وهذا يمثل استمرارا للاتجاه في الاعوام العشرة الماضية، التي كان الانخفاض الوحيد خلالها في العام ٢٠٠٢. ففي الاعوام العشرة ١٩٩٦-٢٠٠٥، ازداد الانفاق العسكري في المنطقة بنسبة ٦١% بالمعدلات الحقيقية. وبالنسبة الى منطقة غنية بالنفط، كانت الزيادة في عام ٢٠٠٥ متواضعة نظرا الى اسعار النفط التي ارتفعت على نحو غير عادي طوال تلك السنة.

وفي ظل مستويات انفاق عسكري ثابتة نسبيا- ومنخفضة في حالات

كثيرة- في جميع دول الشرق الاوسط تقريبا, فان زيادة المنطقة منسوبة كليا, الى المملكة العربية السعودية, المنفقة الاكبر في الشرق الاوسط حيث ازداد انفاقها العسكري في العام ٢٠٠٥ بنسبة ٢١% او ٦,٤ مليارات دولار بمعدل الدولار الثابتة بينما ازداد اجمالي انفاق المنطقة ١,٤ مليارات دولار. ومع ان زيادة السعودية في العام ٢٠٠٥ عالية, فانها دون زيادة البلد القياسية في العام ١٩٩٧ (٣٦%), وقد كبحتها ضرورة التركيز على مشكلات اجتماعية داخلية متصاعدة وعلى ديون هائلة. فيما واجهت الكويت مشكلات داخلية اقل مما واجهته السعودية وبالرغم من الكسب المفاجيء من النفط, فقد ازداد انفاقها العسكري بشكل معتدل, ونسبة ٠,٥% فقط, في العام ٢٠٠٥, بينما كانت الزيادة بنسبة ١٣% في العام ٢٠٠٤.

وكذلك ازداد الانفاق العسكري في ايران بنسبة ٣,٩% في العام ٢٠٠٥ وكان هذا ارتفاعا بسيطا قياسا بالزيادتين بنسبة ١٧,٣% ونسبة ١٤,٩% في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤, على التوالي. وكانت الزيادة في العام ٢٠٠٥ على خلفية ضغط دولي متصاعد على البلد بشأن برنامجهِ النووي. وهناك اشارات الى ان هذا الاتجاه سيستمر عقب تأكيد الرئيس محمود احمدي نجاد للجنة البرلمانية للدفاع والامن في مجلس الشورى (البرلمان) انه سوف يزيد الانفاق على الدفاع.

وعلى النقيض من الانفاق, المتزايد في الدول المنتجة للنفط, تراجع الانفاق الرسمي الاسرائيلي بنسبة ٥% في العام ٢٠٠٥, بعد زيادة نسبتها ٣% في العام ٢٠٠٤. ومع ذلك, شكك مراقب حسابات الدولة في التراجع في رقم الانفاق العسكري الاسرائيلي, وانتقد الحكومة على تقديمها للبرلمان (الكنيست) ميزانيات دفاع ذات انفاق متراجع بينما تنفذ ميزانية مختلفة كليا وذات انفاق متزايد. ففي العام ٢٠٠٤ مثلا, كان هناك اختلاف بنسبة ١٠,٣% بين ارقام الانفاق العسكري ومجموع ما انفق فعلا. علما ان اسرائيل تتلقى مساعدة عسكرية سنوية من الولايات المتحدة تبلغ ٢,٢ مليار

دولار، وهذا المبلغ يشكل جزءاً من الانفاق العسكري الاجمالي للبلاد.^(٢) وبعد ما تقدم نجد ان احدى التداعيات المهمة للبرنامج النووي الايراني تبرز في امكانية نشر ايران للتكنولوجيا النووية في المنطقة وبالشكل الذي يمكن ان يشكل تهديداً جدياً للامن القومي العربي، وتصريحات الرئيس الايراني اوضح مثال في هذا الصدد حيث قال أحمدى نجاد في وقت سابق إن بلاده مستعدة لتبادل أسرارها النووية مع دول إسلامية أخرى لأغراض سلمية. وقوله إن الجمهورية الإسلامية "لا تسعى مطلقاً للحصول على أسلحة دمار شامل." وكان نجاد، الذي ينتمي للتيار المحافظ، قد أدلى بهذه التصريحات أثناء اجتماعه برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، ونقل عنه قوله: "فيما يتعلق باحتياجات الدول الإسلامية، نحن على استعداد لنقل معرفتنا النووية إليها"^(٣)

اولاً، امكانية الخيار النووي العربي.

تثير مسألة البرنامج النووي الايراني التساؤل عن مكانة العرب بحكم جوارهم الجغرافي من ايران من الطموح النووي بشكل عام، وهل هناك اي امكانية لتفكير العرب في التوجه نحو امتلاك القدرات النووية في عالم يتسارع فيه الجميع في السير نحو هذا الاتجاه، ففي الاطار الرسمي نجد ان مدير إدارة نزع السلاح بجامعة الدول العربية وائل الأسد يؤكد في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، أن مسألة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لم تعد مسألة اختيارية في الوقت الراهن وأن العرب مطالبون بالدخول في المجال النووي السلمي. وقال الأسد "نحن مطالبون كعرب بالدخول في هذا المجال ولا يجوز اطلاقاً أن يتخلف العرب والدول النامية عن الركب العلمي، خصوصاً أن الفجوة العلمية بيننا وبين الغرب تزداد اتساعاً". وأضاف أن القرار المصري بتوليد الكهرباء عن طريق المفاعلات النووية ينسجم مع القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية الذي عقد في أوائل شهر سبتمبر ٢٠٠٦ بقيام تعاون عربي في هذا المجال، موضحاً ان مصر

بحكم وضعها ومركزها وخبراتها السابقة مؤهلة ليس فقط لدخول العصر النووي، بل وقيادة الدول العربية وتوفير قاعدة إقليمية للتعاون في المجال النووي. وأوضح الأسد أنه لا يوجد خلاف على أن التحرك نحو التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أصبح ضروريا وحيويا لأسباب كثيرة، مشددا على أنه يأتي في مقدمة هذه الأسباب أن التكنولوجيا النووية في الوقت الراهن أصبحت آمنة إلى أقصى الحدود الممكنة وذلك بخلاف فترة الثمانينيات التي كانت تتطوى على المخاطر خصوصا أن الطاقة النووية الآن دخلت في عدة مجالات مثل الطب والزراعة ودورة موارد المياه وغيرها. كانت مصر قد أعلنت مؤخرا خلال أعمال المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الديموقراطي / الحاكم / انها ستشرع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ومنها توليد الكهرباء^(١).

ولعل من اهم تداعيات البرنامج النووية الايراني على المنطقة ما صرّحت به رئيسة وكالة الطاقة النووية في بريطانيا بأن دول الخليج العربي الثرية قد تفقد النهضة في مجال الطاقة النووية لأنها تمتلك السيولة النقدية لتمويل المصانع ولا تواجه المعارضة السياسية التي غالباً ما تحبط أعمال البناء. وأوضحت رئيسة هيئة الطاقة الذرية البريطانية، الليدي باربرة طوماس دجادج ، أن دلالة الطاقة النووية تتعزز في عالم يحدق به الاحترار العالمي وتقلص مخزون النفط، حتى لدى الدول التي تمتلك أكبر مخزون احتياطي من النفط.

وخلال منتدى الشرق الأوسط لرؤساء مجالس الإدارة الذي نظّمته مجلة فوربز في الدوحة، قالت دجادج: "ما الذي يدفعكم إلى الحديث عن الطاقة النووية في منطقة يتدفق فيها النفط والغاز كاللبن والعسل؟ الجواب هو أمن المخزون ومشكلة التغير المناخي". هذا وأشارت دجادج إلى أن منطقة الخليج تشكل موقعا مثاليا لتطوير الطاقة النووية لأنها لا تضم مجموعات بيئية تعترض في غالب الأحيان على الطاقة النووية. وفي هذا

السياق قالت المتحدثة: "في منطقة الخليج، نحن أحرار في بناء ما نريد." وكان مجلس التعاون الخليجي المكون من ست دول قد بدء محادثات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا- النمسا خلال شباط (فبراير) ٢٠٠٧. تمحورت حول جدوى بناء منشآت نووية. ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن مجلس التعاون الخليجي، (الذي يضم المملكة العربية السعودية وقطر والكويت وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة)، يود استخدام الطاقة النووية في عملية تحلية مياه البحر بالطاقة المركزة. هذا وقد أعلنت دول إقليمية أخرى، وضمناً مصر، عن مخططاتها لتطوير الطاقة الذرية. واعتبر المحللون العسكريون أن إصرار إيران الشديد على تخصيص اليورانيوم يحث الدول العربية على تطوير برامج نووية خاصة بها.

لكن التحرك العربي لامتلاك الطاقة النووية قد حظي أصلاً بالموافقة من إدارة بوش. وفي هذا الإطار، أوضح مسؤولون أميركيون أن أميركا ستساعد حلفاءها في منطقة الخليج على تطوير الطاقة النووية "المدنية" كوسيلة للحد من انبعاثات غازات التدفئة المرتبطة بالاحتراق العالمي. هذا وقد قدّم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عرضاً مماثلاً الى المملكة العربية السعودية. وقالت دجاج من جهتها: "لقد خرج المارد من القمقم. وإن هم أرادوا بناء هذا المشروع، فهذا هو المكان الأمثل."

أضف إلى ما تقدم، والحديث ما زال لدجاج، أن دولاً أخرى تُعد مصدرة أساسية للنفط، وضمناً فنزويلا ونيجيريا، تبحث أيضاً في خطط تطوير الطاقة النووية. ويبدو هذا التحرك منطقياً بالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط التي تحقق عائدات أكبر من تصدير النفط عوضاً عن استخدامه في الداخل. وبموازاة ذلك، يتم العمل على بناء منشآت جديدة عدة في الصين والهند حيث الطلب على الطاقة يرتفع كالسهم. أما فرنسا، التي تتزوّد بالطاقة بنسبة ٨٠ في المائة من منشآت الطاقة النووية لديها والبالغ عددها

٥٩ منشأة، فتشكل مصدراً رئيساً للتكنولوجيا المدنية. ولا بد من الإشارة إلى أن الاحترار العالمي يحدث هو أيضاً الحكومات على البحث في تطوير الطاقة النووية باعتبار أنها تنتج جزءاً بالغ الصغر من ثاني أكسيد الكربون المنبعث من منشآت الطاقة المستهلكة للفحم أو الغاز أو النفط. وأضافت دجاج قائلةً إن "الطاقة النووية باتت اليوم قابلة للاستخدام في أماكن كان اعتماد النووي فيها من قبل أكثر صعوبة". لكن مسؤولاً قطرياً أوضح هنا أن الطاقة النووية لا تبدو منطقية بالنسبة إلى مملكة غنية بالغاز الطبيعي. فقد أشار هشام العمادي، الذي يرأس قطاع أعمال شركات الطاقة في الدوحة، إلى أن قطر تمتلك أصلاً مخزوناً من الغاز يكفي لتلبية حاجات عدد سكانها الضئيل على مر أجيال عدة. فدولة قطر تمتلك أضخم حقل للغاز الطبيعي في العالم. وقال العمادي في هذا السياق: "لا أعتقد بأن الطاقة النووية تتدرج على جدول أعمالنا. ما الذي يجبرنا على إنفاق أموالنا على مصادر أخرى للطاقة؟ نحن لا نمتلك موارد الأبحاث والتطوير الضرورية لتطوير هذه التقنيات"^(٥)

والواقع أن منطقة الخليج لا تزال متأخرة جداً عن العالم المتقدم في مجال الحفاظ على الطاقة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة. وأكثر من ذلك، تتدرج دول مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت في قائمة دول العالم التي تعاني أعلى معدل تلوث بثاني أكسيد الكربون لكل نسمة واحدة. كما أن عدداً ضئيلاً جداً من مئات ناطحات السحاب قيد الإنشاء في دبي وأبو ظبي والدوحة وغيرها من المدن الخليجية تعتمد التكنولوجيا التي تسمح بادخار الطاقة.

إلى جانب ما تقدم نجد أن مجلس التعاون الخليجي قد بدأ تحركاً في هذا الاتجاه فقد دعا عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في ١٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، إلى إقامة تعاون نووي عربي مشترك كضرورة مستقبلية ملحة، حتى يتمكن الوطن العربي من التصدي

لهذا التحدي العلمي بوضع الاسس المشتركة لهذا التعاون في اطار مسؤولية جماعية عربية تتوزع فيها الواجبات والاعباء وتتمكن من خلاله الدول من اقامة مشروع نووي عربي للطاقة النووية للاستفادة منه في مختلف المجالات .

وقال العطية في كلمة له في افتتاح مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج في المنامة في ١٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، تحت رعاية الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين ان قلق دول مجلس التعاون من أزمة الملف النووي الايراني هو قلق حقيقي ومبرر، مذكراً بتوقيع دول المجلس وايران منذ عدة سنوات على العديد من الاتفاقيات للتعاون في المجال الحيوي والبيئي المشترك وعلينا جميعاً تقع التزامات واجبة الاحترام في هذا الشأن باعتبارنا اطرافاً في منظمة اقليمية تعنى بحماية البيئة البحرية.

وطالب العطية المجتمع الدولي والقوى الدولية بالتخلص من الازدواجية في التعامل مع دول المنطقة وقضاياها، فإذا كانت هناك مطالبة بغرض تطبيق القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن على أطراف عربية أو ما يتم حالياً بالتلويح بفرض عقوبات على ايران فإنه بات من الضروري الابتعاد عن الممارسات التمييزية في هذا المجال والعمل على تطبيق نفس المبدأ والمعايير على (اسرائيل) التي ضربت عرض الحائط بالقرارات الدولية والقانون الدولي وأظهرت بشكل عملي ازديادها لها^(١).

وتبقى الحقيقة هي ان المشروع الإيراني لإنتاج الكهرباء النووية وتوفير النفط والغاز للتصدير ليس بعيداً عن معطيات دول المنطقة، وفي مقدمتها السعودية التي يعوزها النظر في اقتصاد ما بعد النفط. فلا تزال السعودية، القوة الديموغرافية الأكبر بين دول الخليج العربية، تعيش الاقتصاد الأحادي المعتمد على الريع النفطي. وهي أكثر حاجة من غيرها في دول مجلس التعاون إلى تبني المنهج الإيراني في إنتاج الطاقة النووية

لأغراض عدة في مقدمتها تحلية مياه البحر بصفقتها أكبر مستهلك للمياه المحلاة في العالم والأكثر قرباً من كارثة نضوب خزانات المياه الجوفية. كما تحتاج السعودية - بنفس الحجج الإيرانية - إلى تخفيف العبء عن النفط وتوفيره للتصدير بإنتاج الكهرباء من محطات نووية في دولة مترامية الأطراف مبعثرة المراكز العمرانية. والجدير بالملاحظة أنه حين ارتفعت بعض الأصوات في الإعلام السعودي مطالبة بإقامة مفاعلات للطاقة النووية والاستعداد لحقبة ما بعد النفط، قوبلت الدعوة بعدم اكتراث بل وانتقدها البعض معتبراً إياها مدعاة لفتح الباب أمام التدخل الدولي وتآليب الرأي العام الدولي. فالحجة الإيرانية بإقامة مشروعات نووية لتوفير النفط سبق وأن طرحتها مصر قبل عشر سنوات لكنها قوبلت برفض شديد من الدول الأوروبية وإسرائيل وأغريت مصر في المقابل بتسهيل إقامة محطات كهربائية تقليدية بمنح وتسهيلات غربية، وسكتت مصر^(٧).

ففي شباط (فبراير) ٢٠٠٥ قدم ١٥ عضواً في الكونغرس الأميركي خطاباً إلى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بهدف التحقق من تقارير تفيد استعادة البرنامج النووي المصري لنشاطه، وبداية البرنامجين السوري والسعودي أبحاثهما النووية بتقنيات قدمها العالم الباكستاني عبد القدير خان. البرنامج المصري أثار الانتباه، بعد قيام وكالة الطاقة الذرية مطلع ٢٠٠٥ بالتفتيش على المفاعلات النووية التي يعود تاريخ إنشائها إلى مطلع ستينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من تداول وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية في العام ٢٠٠٥ لوجود "مؤشرات" على طموحات نووية مصرية، فإن شيئاً جدياً لم يثبت بشأن العمل في هذا البرنامج الذي اعترفت أوساط علمية مصرية عديدة بأنه قد وضع في "البراد" منذ أمد طويل. وكل ما تملكه مصر مفاعل سوفياتي بطاقة ٢ ميغاوات ومفاعل أرجنتيني بطاقة ٢٢ ميغاوات، أما المفاعل الكبير الذي جاهدت مصر لإقامته في منطقة الضبعة

غربي الإسكندرية قبل ١٥ سنة فقد وئد قبل أن يتم أيامه الأولى بسبب الضغوط الدولية والإسرائيلية.

وبالنسبة لسوريا فليست هناك تواريخ دقيقة لبدء الطموح السوري تجاه السلاح النووي، وكل ما تملكه دمشق هو مفاعل للأبحاث النووية بطاقة مقدارها ٣٠ ميغاوات ويخضع لمراقبة وكالة الطاقة الذرية بشكل دوري. والمعلومات التي تروجها إسرائيل حول الطموح السوري لامتلاك سلاح نووي، تنحصر في اتهامات بإخفاء برنامج نووي تحت قناع محطات تحلية المياه بتقنية روسية. وقد أقامت إسرائيل الدنيا يوم أعلنت روسيا في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ أنها ستبني على ساحل البحر المتوسط السوري محطة كهرباء نووية ومحطة تحلية مياه تدار بالطاقة النووية، وقد نجحت إسرائيل في إقناع موسكو بإلغاء المشروع. وإذا كانت السعودية لا تملك برنامجا نوويا فإن ما يثار حولها يتركز غالبا في الترويج لشرائها أسلحة نووية جاهزة في صورة رؤوس نووية من إسلام آباد^(٨).

وإذا كان البرنامجان العربي والإيراني قد انطلقا سويا في عقد الخمسينيات فقد اختلف مسارهما، وتوقفت الخطى بالمشروع العربي رغم أن نظيره الإيراني لم يكن في مأمن من الحروب والنزاعات والثورات الداخلية والصراع مع جماعات المعارضة ولا نجا من الضغوط الدولية. ولا ينطلق حرمان العرب من التقنية النووية من مبررات الخوف على إسرائيل فحسب، ولا من مخاطر تقديم التقنية النووية لحكومات متسلطة تتنازعها جماعات المعارضة الإسلامية، ولا من اعتماد القرصنة أسلوبا لاقتناص الحكم من الآباء والإخوة، بل السبب في حقيقته هو عدم وجود إرادة لا بل عدم وجود نية لإقامة هذا المشروع.

ان على صانعي القرار في البلدان العربية ان يدركوا ان قضية انتشار الاسلحة النووية في الشرق الاوسط هي اولا وقبل كل شيء قضية

عربية، أي أنها قضية تهم كل البلدان العربية على السواء، وأنها ليست قضية
مصرية أو سورية أو لبنانية.

فموقف البلدان العربية بشأن السلاح النووي في الشرق الأوسط، يخدم
الطرف المضاد، وأقل ما يمكن قوله في هذا الصدد أن اختلاف الرؤى بين
الدول العربية ليس فقط في المجال النووي، بل في مجالات عدة، قد أفقدها
القدرة التفاوضية السياسية اللازمة تجاه إسرائيل، وحتى على مستوى
المحافل الدولية. وفي الوقت نفسه، أضاف لإسرائيل وزناً أكبر في هذا
المجال.

وعلى الرغم من التنازلات السياسية العديدة والمتنوعة التي قدمتها
البلدان العربية لإسرائيل، فقد تبين فشل المدخل السياسي - الدبلوماسي
العربي في التوصل إلى اقناع إسرائيل بمراجعة سياستها النووية
والانضمام إلى اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية. فإذا كان السلاح
النووي عاملاً للاستقرار، فهو في الوقت نفسه في حالات معينة عاملاً
للاستقرار، وهذا ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط.

إن تبني البلدان العربية لسياسة الردع المتبادل، عن طريق تطوير
مشاريع عسكرية نووية، وبالنظر إلى الوظيفة السياسية للسلاح
النووي، سيكون إضافة لا يستهان بها إلى القدرة التفاوضية العربية وأعطائها
وزناً أفضل مما هي عليه اليوم. كما سيتمكن البلدان العربية من كسر
الاحتكار النووي الإسرائيلي وإدارة أفضل للعلاقات الدولية في
المنطقة. وفي حالات قصوى، سيدفع السلاح النووي العربي بالدول المعادية
للتفكير أكثر من مرة قبل اتخاذ أي إجراء غير مرغوب فيه^(٩).

لا يبقى لنا في النهاية إلا أن نقارن بين مشروعين، أحدهما مفتقر إلى
الإرادة ناظر تحت قدميه، وآخر ينظر إلى مرمى البصر وبمراوغة
إستراتيجية، وإن احتال بالحجة النفطية، فمن كان له حيلة فليحتل بها.

ولعل هذه المفارقة الواضحة هي التي دفعت الشخصية السعودية.

الكبيرة ووزير البترول السابق احمد زكي يماني للاستغراب من موقف الدول العربية تجاه إيران واعتبارها عدوا اشد ضراوة من إسرائيل على تهديد أمنها خاصة فيما يتعلق بمحاولة امتلاك إيران للبرنامج النووي والتي تلقي معارضة شديدة من الدول العربية في حين تلتزم فيه الصمت تجاه "٢٠٠" قنبلة نووية تمتلكها إسرائيل ، وقال يماني خلال محاضرة له بجامعة القاهرة بعنوان "قراءة في المحطات الاستراتيجية للحالة العربية" انه يستغرب من الخوف من وجود ما يسمى بالمد الشيوعي في مصر مشيرا إلى أن هناك جهات معادية تحاول أن تعبث بهذا الملف لأهداف سياسية مشيرا ان مصر تتمتع بثبات يمكنها من المحافظة على شخصيتها دائما وقدرة على مواجهة أي أفكار دخيلة متسائلا عن السر وراء قلق المصريين من المد الشيوعي في ظل المد السلفي الخطير والذي بدا ينتشر وسط صمت مطبق. وأوضح "يماني" أن اخطر ما يواجه العرب من أفكار هي الأفكار السلفية المتزمتة والمتنطعة مشيرا بسخرية إلى ما يتردد حاليا في الدول العربية حول مصطلح الديموقراطية واصفا إياه بأنه مرض سرطاني خطير البعد عنه "غنيمة" مؤكدا أن أكثر الحكام ديموقراطيه في العالم العربي كان "صدام حسين" والذي كان يفوز بنسبة ١٠٠% وكأنه لا يوجد أي شخص يتعارض معه بالإضافة إلى بعض الحكام الديمقراطيين في بلاد عربية أخرى والذين يفوزون في الانتخابات أو الاستفتاءات علي "كرسي" السلطة بنسبة ٩٩,٩%.

وأكد وزير البترول السعودي السابق أن هناك "٣" أطراف مؤثرة في "لعبة" المنطقة وهي أمريكا وإيران ودول الخليج وهي عناصر تتفق فيما بينها في المصالح وتتعارض فقط في كيفية تحقيقها مشيرا إلى الخطأ الفادح الذي وقعت فيه أمريكا باحتلال العراق وإزاء هذا الفشل فإنها ستبقى في المنطقة وهو ما يحقق رغبة معظم دول الخليج في ظل تنامي قوة إيران

وامتلاكها أوراقا جيدة من اللعبة السياسية لا يمكن أن تففلها أمريكا تحت أي ظرف من الظروف فصاروخ واحد تطلقه إيران على ناقلة بترول سيؤثر في السوق العالمي للبترول وستتأثر أمريكا بشكل خطير ويتحول الأمر إلى بركان وهو ما تعيه الولايات المتحدة الأمريكية جيدا.

وقال "يماني" أن مصر أصبحت محملة بالعديد من المشاكل الثقيلة لذلك تراجع دورها ولن تستطيع أن تلعب هذا الدور الفاعل الذي كان في الماضي وطالب الحضور بان "يدعو" للمملكة العربية السعودية أن تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه مصر في الماضي^(١٠).

لا يختلف اثنان على أن إيران سترد على أية ضربة عسكرية لبرنامجها النووي، فقد أكد ذلك المسؤولون الإيرانيون في أكثر من مناسبة. الاختلاف يكمن في طبيعة وحجم الرد وعن القوى والدول التي ستتدخل عندئذ، الأمر الذي قد يحول أي ضربة عسكرية إلى حرب اقليمية شرسة. تداعيات أية ضربة استباقية اسرائيلية على منطقة الشرق الاوسط لا يمكن لاي محلل سياسي وعسكري الآن أن يتنبأ بها، ولنا في العراق خير مثال. من ناحية أخرى تعتبر إيران رابع اكبر منتج للنفط في العالم وتمكنت في العقدين الأخيرين من بناء ترسانة عسكرية ضخمة تضم فيما تضم صواريخ بعيدة المدى قادرة ربما على حمل رؤوس كيماوية والوصول إلى الدولة العبرية، وهذا سيناريو مرعب بالنسبة لاسرائيل. هذه الاخطار الاستراتيجية دعت اسرائيل دائما إلى تطبيق استراتيجية الضربات الاستباقية كما حصل أيام حرب الايام الستة عندما دمر الطيران الاسرائيلي سلاح الجو المصري قبل البدء بالحرب البرية ومن ثم قصف المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١. وفي هذا السياق حذر مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرازعي الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، حذر في حديث لصحيفة نرويجية "من أن العمل العسكري لن يثني أي بلد من السعي لامتلاك أسلحة نووية"^(١١)

والحقيقة ان من السذاجة البينة وضع التأييد الجماهيري العربي على الأسس الدعائية التي واكبت الملف النووي الإيراني، وليس بمعجزة وضع اليد على مرتكزين هامين يؤثران في الحالة الجماهيرية العربية، وهذين البعدين هما من خارج النطاق النووي الإيراني، وأولهما هو تزايد واشتداد العداء للولايات المتحدة وتصاعده في الاوساط الجماهيرية العربية، وثانيهما الموقف من مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني، واتخاذ إيران مواقف واضحة من احتلال الأراضي العربية بـعدوان حزينان في العام ١٩٦٧

وإذا كان ذلك سمة واضحة للموقف الجماهيري من الملف النووي الإيراني فإنه لا يعني بالضرورة عدم رؤية الثغرات التي تضمنتها الدعاية الإيرانية وضعف طابعها العقلاني في عدد من المسائل. وفي هذا الصدد ترد بعض الحجج باعتبارها مبررات أكثر مما هي علل فعلية يقبلها العقل، وهنا تجدر الإشارة أن السلام النووي سابق على وضع المسألة التكنولوجية الراهنة التي تعانيها البلدان النامية، وإذا جاز لنا أن نعتبر ذلك أمراً عقلياً فإن على إيران أن تعلن وتقبل وتساعد كل دولة نامية على امتلاك ملف نووي خالص بها مادام ذلك هو السبيل للعلم الحديث والتطور التكنولوجي. وحتى مسألة امتلاك إسرائيل للسلاح النووي لم توضع في الإطار الذي يجعل الوضع ينتهي نحو البحث في ذلك السلاح وتجريد إسرائيل منه ومنع إنتاج أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ولم يلحظ أن الدعاية الإيرانية ذهبت بعمق في هذا الميل لكنها استندت إليه للمضي في تحصيل حقوقها النووية، كان من المهم أن تركز إيران على أن أفق ملفها النووي مرهون بالوضع النووي لإسرائيل، ولكن ذلك لم يكن أساسياً في الدعاية الإيرانية رغم كل مواقف إيران وسياساتها الداعمة لنضال الشعب العربي الفلسطيني.

ثم أن المرء يضع يده على عدد من المفارقات الأخرى التي تتضمنها الدعاية الإيرانية، فإذا كان تنويع مصادر الطاقة ضروري للبلدان النفطية الأساسية، فكيف سيكون الأمر بالنسبة للبلدان غير النفطية والتي تدفع مبالغ طائلة لتأمين احتياجاتها من البلدان النفطية المعروفة وفي الصف الأول منها دولة إيران

كما يلاحظ بوضوح أن الدعاية الإيرانية في الوقت الذي لم تركز على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، في الوقت نفسه، لم تركز على أهمية خطة عالمية لنزع عالمي للأسلحة الذرية، وتمركزت على حقوق إيران النووية، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تداعيات دعائية حول الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة وأدى الأمر إلى بروز آراء تربط بين تلك الاستراتيجية من جهة وبين آفاق الملف النووي الإيراني.

ثم أليس من الواضح أن الملف النووي الإيراني ومهما كانت طبيعته لا يمكن إلا أن يكون مادة لتبرير مرحلة من سباق التسلح في المنطقة برمتها، وحتى إذا تجاوزنا ذلك حيث يتطلب سباق التسلح ضرورة تأمين مستلزماته السياسية والعسكرية في العلاقات الدولية، إن سباق التسلح في المنطقة يوسع أبواب التبعية ويضعف النضال الوطني ويبرر للكثير من الحكام تزايد التصاقهم بالبنْتَاغون تحت حجة الخطر النووي الإيراني، إذا تجاوزنا ذلك ألا يعني أن واقع الحال النووي العالمي سيصبح عاملاً غير مباشر في فرض ضروب من التبعية على أية دولة حديثة في الميدان النووي، وفي هذا الصدد فإن الهند دولة نووية، وتمتلك أسلحة نووية، ورغم ذلك فإن ملفها النووي تطلب علاقات نووية مع الولايات المتحدة، وليس غريباً أن تلك الصفقة النووية التي أقدم عليها بوش هي قبل أن تكون نووية تعد صفقة سياسية بامتياز وهي فرملة للعلاقات الروسية الهندية من جهة وتأجيج للخلافات الهندية الصينية وفي أضعف الأحوال فهي صفقة لتأزيم الأوضاع

في تلك المنطقة، أن العلاقات الناجمة عن البون الكبير بين دول نووية قديمة وعريقة في هذا المجال وبين دولة حديثة في هذا الميدان يصبح ويتحول إلى حزمة من المسائل السياسية التي تمس السيادة الوطنية، ومن البديهي القول أن تلك العلاقات لا تتضمن مقومات علاقات التكافؤ وال؟؟، ويبدو أن إيران تمسك بذلك ومن هذا المنطلق حددت مدة للتخصيب على الأراضي الروسية ووضعت شرط مساهمة فريق إيراني في تلك العمليات، لكن ذلك لا يبدد جوهر المسألة، كما أنه لم يلاق القبول ولم يحل المشكلة.

ومن الطبيعي أن يتساءل المرء هل زيادة عدد الدول النووية هو السبيل لمعالجة قضايا عالمنا، وإذا كان السلاح النووي ضرورة وطنية في ظروف تصاعد العدوانية الأمريكية كما تتضمن ذلك الدعاية الإيرانية ألا يعني من جهة أخرى مشروعية الرضوخ للإمبريالية الأمريكية أو غيرها من أجل امتلاك السلاح النووي، إن تجربة التاريخ أكدت أن الاندفاع في مسارات سيادة الرعب النووي لم يحل دون كوارث سياسية واجتماعية ودولية أصابت البشرية.

ثانيا، الرؤية الرسمية العربية والبرنامج النووي الإيراني

إذا كانت الجماهير العربية تتعاطف مع إيران في دفاعها عن ملفها النووي وحقوقها في هذا المجال، فإن الوضع العربي الرسمي له رؤيته الخاصة، ولكن تلك الرؤية الرسمية تعتمد الجماهيرية العربية الكثير من المسائل التي تضعف أسس المعارضة العميقة لتلك الرؤية الرسمية الخاصة وأن العلاقات الرسمية العربية الإيرانية تتضمن مسائل الخلاف التي تترك تأثيراتها في الأوساط الجماهيرية العربية ويلحظ في الواقع العربي الرسمي اتجاهات متباينة، فيجد البعض أن الملف النووي الإيراني دعامة للنضال ضد العدوانية الصهيونية ويشكل عامل ضغط على إسرائيل لإرغامها على القبول بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وتلك الآراء لا تشكل إلا

عدداً محدوداً جداً في الأوساط الرسمية العربية، لكن الملاحظ أن ذلك لا يشكل جوهر الخطة الإيرانية المهمة وقبل كل شيء في أن تكون إيران دولة نووية وطبيعي أن يضعف ذلك النضال من أجل منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

أما الاتجاه الآخر فإنه يعبر عن امتعاضه بالتركيز على موضوع إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ويتضمن خطابه شيئاً من عدم الارتياح للملف النووي الإيراني، وهناك عدد من الدول تعارض بوضوح إيران النووية وترى في ذلك دعامة لاستراتيجية إيرانية في المنطقة بكاملها والتي تسمى بمنطقة «الشرق الأوسط الكبير» وتبنى تلك الدول موقفها على مخاطر المحطات والأفران والمراكز النووية، وتذهب في معارضتها نحو عدم الاكتفاء بمعارضة امتلاك إيران للأسلحة النووية بل تعلن معارضتها للمشاريع النووية السلمية بسبب مسائل التسرب النووي والتلوث البيئي ومخاطر ذلك على كل دول المنطقة، وهناك من لا يخفى أن العرب أصبحوا بين فكي كماشة نووية ويتذرع في ذلك لتمرير مناهج لا تخدم شعوب المنطقة ويضاف إلى ذلك أن الوضع النووي في المنطقة يصبح عامل إخراج للعديد من الحكام العرب ويدفع نحو امتلاك ملفات نووية من قبل بعض الدول العربية ولا ينبغي أن تستغرب أن يصل الأمر إلى التنويه إلى أنه ما من أحد ضامن لأفق الحكم في إيران وتحولاته أو تغيراته، وليس من المستغرب التفكير بسياسات الشاه الإيراني. وأبعد من ذلك، أن لا غرابة في إيراد تلك التنويهات التي تشير إلى أن أية ثغرة في الحدود العربية الشرقية أو غيرها لا يمكن أن تقف عند حد قبل أن تصل إلى ضفاف المحيط والبحر الأبيض المتوسط.

ويضاف إلى ذلك أن تجربة التاريخ دلت أن ضغط الأسلحة الذرية قد يحفز إلى تفاهات بين القوى النووية، كما أن الرعب النووي قد يفعل فعله باتجاهات مضادة لمصالح الشعوب وتطورها وتحررها.

وينبغي القول أن الدفاع عن الملف النووي الإيراني وجد في الدعاية الأمريكية سنداً هاماً أكثر مما وجد في الدعاية الإيرانية وذلك لتعاضد إدارة بوش وتصاعد عدوانية الولايات المتحدة وافتضاح أكاذيبها بشأن احتلال العراق، فهي دعاية فقدت المصداقية وأضحت هشة في مقوماتها التي اعتمدت على الأمن الأمريكي وتهديده إذا امتلكت إيران الأسلحة النووية، ونظراً لافتضاح خواء تأثير هذا الجانب في الدعاية الأمريكية، فقد جرى التركيز الدعائي الأمريكي على الفوضى النووية ومخاطرها وتثبيت خطوط حمراء استراتيجية بهذا المجال تجمع الدول النووية الكبرى، وخاصة دول مجلس الأمن، على الالتزام بها، ولم تبخل إدارة بوش في تكرار تنبيه الروس إلى مخاطر الملف النووي الإيراني على الأمن الروسي وتأثيراته في البنية الديمغرافية في روسيا الاتحادية، وطبيعي فإن بوتين وحكومته لا يرون في ذلك جديداً، كما أنهم لن يخرقوا الخطوط الحمراء النووية الاستراتيجية، ولكنهم في نفس الوقت يجدون في الملف الإيراني مادة لتقوية علاقاتهم بإيران، كما أن ربطهم للملف بالتخصيب على الأراضي الروسية يشكل صمام أمان لاستمرار وتعميق تلك العلاقات في منحنى غلبة الأهواء الروسية، وينبغي القول أن حكومة بوتين تنبه الإدارة الأمريكية إلى مخاطر ضغطها على الخاصرة الروسية سواء في جورجيا أو في أوكرانيا.

وأمام تهافت العمود الآخر للدعاية الأمريكية ألا وهو أن إيران تشكل البنك المركزي «للإرهاب» على حد تعبير راييس وزيرة خارجية إدارة بوش، فإن الاتجاه الذي تعاضد مؤخراً هو أن الخطر الكبير يهدد أوروبا حيث تمتلك إيران صواريخ تطل في مداها الدول الأوروبية على حد الزعم الأمريكي، وكان ذلك التوجه الدعائي يحفز الموقف الأوروبي أكثر فأكثر ضد الملف الإيراني النووي، وتظل المشكلة الأساس هي مستقبل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وقد دخل ذلك بعداً هاماً أساسية في خطاب

بوش. تلك جوانب من ساحات العراك السياسي والفكري والدعائي التي لازمت مشكلة الملف النووي الإيراني لكن تباين الأمزجة واختلافها بين أعضاء مجلس الأمن قد لا تخرج إيران إلى الفضاءات التي ترغب بها لمستقبل ملفها النووي وقد تجد نفسها محاصرة بالخطوط الاستراتيجية الدولية، وقد يزداد الارتباك وتجد إيران نفسها أقرب ما تكون إلى الوضعية التي نجد أفضل تعبير عنها في الشعر العربي القائل: «كفارس تحت القتام لا يستطيع الانتصار ولا يطيق الانكسار»^(١٢).

المبحث الثاني، التداعيات على مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين يمكن الحديث عن ثلاث محطات مهمة في مسيرة العلاقات بين إيران والدول الخليجية:-

١- الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩، والتغيير الثوري في نظام الحكم الذي أدى بدوره إلى تحول كبير في التوجهات الخارجية الإيرانية نحو خط ثوري أيديولوجي، وتبني إيران لمبدأ تصدير ثورتها الإسلامية إلى الدول الخليجية، وهو ما ساهم في تفجر الصراع بين إيران والعراق من صراع على النفوذ الإقليمي إلى صراع عسكري امتد ثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨)، ساندت خلالها الدول الخليجية العراق ضد إيران بعدّها خط الدفاع الأول عنها

٢- حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، ومجمل التداعيات التي أحدثتها، وفي مقدمتها أن النظام الإقليمي الخليجي لم تعد تحكمه معادلة مثلث الهيمنة التقليدي بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث، إيران والعراق والسعودية، ولكن هذا النظام بات أسير معادلة مستطيل التوتر بدخول الولايات المتحدة طرفاً أساسياً، إن لم يكن الطرف الأساسي، في توجيه تفاعلات هذا المستطيل الذي تسيطر عليه الطبيعة الصراعية، باستثناء العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة. وخلال هذه

الفترة، شهدت العلاقات بين إيران والدول الخليجية الست قدرًا من التحسن نتيجة التعاطي الإيجابي من الجانبين، مع الرغبة في تحسين العلاقات بينهما، ودرء الخلافات، وإن لم تحقق النتائج المرجوة منها في هذه الفترة.

٣- تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم في إيران (١٩٩٧) وانتهاجه سياسة إصلاحية تصالحية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث سعى إلى إصلاح الصورة الدولية لإيران عن طريق الحوار، وتعزيز الثقة بها، والتزم بسياسة نزع التوترات وتغليب التعاون على علاقات الصراع، والعمل على تحجيم الدور الأمريكي في الخليج من خلال تقوية العلاقات مع دول مجلس التعاون، وبالأخص السعودية التي تلعب دورًا رئيسًا في المجلس، حيث وصلت العلاقات إلى مستوى غير مسبوق بين إيران وهذه الدول خلال الفترة الرئاسية الأولى لخاتمي (٩٧-٢٠٠١)، وخلال الفترة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥). وقد نجح خاتمي -كما نجح من قبله الرئيس هاشمي رافسنجاني- في توظيف المتغيرات الدولية والإقليمية لصالح كسر عزلة إيران الدولية والإقليمية^(١٣).

لقد شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي ما يمكن تسميته بالنقلة النوعية نحو تطبيع العلاقات الإيرانية الخليجية، بل وأخذت منحى متميزًا في جميع أشكاله وبصورة غير مسبقة عن ذي قبل، وهو الأمر الذي دعى إلى التكهن باستمرار مثل هذا النهج التعاوني مستقبلاً. ويعكس هذا التطور في العلاقات مجموعة من التفاعلات الخليجية الإيرانية التي بدأت تأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين ضفتي الخليج، وهو أمر لم يكن معهودًا من ذي قبل، وقد توجت هذه العلاقات بالاتفاقية الأمنية بين قطبي الخليج: إيران والسعودية، وهو ما يمثل تأسيسًا لبداية مرحلة جديدة لعلاقات متميزة خليجيًا وإيرانيًا.

لا شك أن تقييم التقارب الإيراني الخليجي في المرحلة الراهنة أمر صعب، في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تكتنف الساحة السياسية في إيران، والظروف التي تمر بها المنطقة والمؤثرات الدولية عليها، إلا أنه يمكن رصد طبيعة هذا التقارب وأبعاده وآثاره القريبة والمستقبلية.

أولاً-مرتكزات العلاقات الخليجية الإيرانية

ولكننا قبل أن نقوم بهذا نلم أولاً بالمرتكزات التي تقوم عليها العلاقات الإيرانية الخليجية، والتي يمكن أن تستنتج من التاريخ الحضاري، والجغرافيا السياسية والاقتصادية منذ العصور الموعلة في القدم؛ حيث تشير وقائع محددة في هذه الموسوعة إلى وجود تعاون وتعايش بين الإيرانيين والخليجيين أدى إلى مصاهرات في النسب، وتزاوج في العقائد، وتداخل في اللغة والثقافة والأدب، وشواهد ذلك أكبر من أن تُعد، أو تحصى، إلا أنها تؤكد وجود أرضية صالحة لقيام علاقات صحية ومتطورة بين الطرفين، وإذا كان الاحتكاك في عصور ما قبل الإسلام قد أوجد جسراً من التفاهم والتلاق بينهما فإن الإسلام بمبادئه القويمة، وروحه السمحة قد خلق نوعاً من التَّوَحُّد بين الشعوب، قاده الفكر الإسلامي الذي استند إلى مصدريه الرئيسين وهما: القرآن الكريم، والسنة المطهرة.. وأما الخلافات التي ظهرت بعد وفاة الرسول (عليه الصلاة والسلام) فقد تعلقت بأمور سياسية، أو مصالح دنيوية؛ فلقد كان انتشار القبائل العربية في إيران واستقرارها في مختلف ربوعها؛ لتكوّن مراكز دينية واقتصادية، وقواعد انطلاق للتعاون في الفتوحات الإسلامية - فضلاً عن نزوح الكثير من الإيرانيين إلى الجزيرة العربية لتقلي العلوم الدينية والعربية والتجارة - من العوامل الفعالة في تحقيق المزيد من التعارف والتعاون.. وإذا كانت إيجابيات هذه الفترة كثيرة فإن سلبياتها لم.

تَخَلُّ من فائدة؛ حيث إن تصارع النفوذ والمصالح قد أضاف تراثاً حضارياً إلى تلك المنطقة، وما الحركة الشعبية التي ظهرت في تلك الفترة إلا مظهرًا من مظاهر هذا التراث؛ حيث أثرت الثقافة الإسلامية عامة، وثقافة المنطقة خاصة بل لعلها قد ساعدت على تحديد الموقف، وتوضيح الاتجاهات وتأكيد كلٍّ بدوره في بناء الحضارة الإسلامية، ولقد أكدت محنة الغزو المغولي للعالم الإسلامي أهمية التواصل والإيجابية في العلاقات بين العنصر العربي والعنصر الفارسي، رغم ما بينهما من خلافات فكرية وعقائدية؛ حتى إنه لم تنقطع العلاقات بين إيران وبين عرب الخليج — بالرغم من إعلانها المذهب الشيعي الاثنا عشري مذهباً رسمياً لإيران في عهد الدولة الصفوية — إلا أن الخلافات المذهبية لم تمنع استمرار العلاقات الاقتصادية، في حين خضعت العلاقات السياسية لمؤثرات الأحداث الإقليمية من ناحية، وللسياسات الدولية تجاه المنطقة من ناحية أخرى.

١ - واقعية النظام الإيراني

يعتبر نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وما أفرزته من نظام يتمثل في الجمهورية الإسلامية، وولاية الفقيه التي تستند إلى عقائد شيعية، يظاها فقه متحرك ومرن يتيح لعلمائه إمكانية التعامل مع المستجدات والتواءم مع الشخصية الإيرانية، إضافة إلى تجربة حرب السنوات الثمان مع العراق — من الموجهات الأساسية لإيران في علاقاتها مع دول الخليج العربية.. ولا شك أن قبول إيران وقف الحرب قد أدخلها مرحلة جديدة في علاقاتها مع العالم عامة، ومع دول الخليج خاصة؛ حيث استتبع هذا القرار سلسلة من التغييرات، في شكل النظام وتوجهاته، مع تعديل في استراتيجية، بل وتطوير في نظرية ولاية الفقيه ذاتها؛ بما يتلاءم مع المستجدات.. إلا أن اتجاه النظام الإيراني إلى الواقعية لم يكن يعني التخلي عن الأفكار الأساسية التي قام عليها، وإنما محاولة التقارب مع معطيات دول الخليج، ومن أهم هذه المحاولات الدعوة إلى وحدة العالم الإسلامي، وما تتطلبه من إجراءات حيث

بادر النظام الإيراني إلى تخصيص أسبوع للوحدة الإسلامية، يُحتفل به كل عام في ذكرى مولد الرسول (عليه الصلاة والسلام) ما بين ١٢ و ١٧ ربيع الأول، أي تاريخي ذكرى مولده عند السنة والشيعة، يقول الزعيم خامنئي: "ينبغي على الأخوة المسلمين من سنة وشيعة أن ينسوا الماضي، وأن يوحدوا كلمتهم وتوجهاتهم وأخوتهم، ويمكن تأسيس جدار للتقريب بين المذاهب على أساس التضامن والتعاون والوحدة الفكرية بين علماء السنة والشيعة، إننا لا نريد أن يدخل الأخوة من أهل السنة في مذهب الشيعة، أو أن يدخل الشيعة في مذهب أهل السنة، بل ينبغي أن تتكون الوحدة والتضامن الأخوي الإسلامي حول محور ومجال مشترك". فقد فسر خامنئي المحور المشترك بأنه محبة آل البيت؛ بعدها واجبا لدى جميع المذاهب والفرق الإسلامية؛ ولأنها تتفق مع مبدأ "التولي والتبري"، (الولاء والبراء) الإسلاميين ومبدأ "اللاشرقية واللاغربية" هي المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية.. وترضي فكرة إنشاء الحكومة العالمية الإسلامية التي يؤمن بها علماء الشيعة والتي تسهل عملية تصدير الثورة الإسلامية، فإن خامنئي يكون قد سبق بذلك إلى نقطة وسط، يمكن التباحث حولها، وسوف يؤدي تطبيقها إلى تحديد حجم العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، بل سوف تجعل هذه العلاقات في منزلة بين المنزلتين؛ حيث تتسع وتتكمش حسبما تحدد المصالح المشتركة، وفي هذه الحالة يمكن للتقية والسياسة أن تقوما بدور فعال في حل المشكلات التي قد تطرأ بين الطرفين أصحاب المصلحة، تماماً كما حدث في مسألة الحج السياسي.. وقد عبر الكاتب محسن شهيدي عن هذه السياسة بقوله: "لا ينبغي أن تكون سياستنا سياسة خلق أعداء ولكننا أيضاً لا ينبغي أن نلبس العدو قناع الصديق أو أن نعدّه عدواً بلا خطر".

ولا شك أن متغيرات القوة الخليجية بعد حرب الخليج الثانية قد أتاحت الفرصة لإيران كي تمد جسور العلاقات إلى الدول الخليجية، وأن تطرح مشروعات لحل المشاكل المتعلقة مع كل منها، وفيما يتعلق بأمن الخليج أيضاً،

يؤكد كبار المسؤولين في إيران، أن من أهم التحديات التي تواجه العلاقات الإيرانية الخليجية هي قضية الجزر المتنازع عليها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وقضية وجود القوات الأجنبية في الخليج والتي تعوق التوصل إلى اتفاق حول مشروع لأمن الخليج، وقضية العلاقات مع العراق .

٢ - إيران تخطط للتقارب مع الخليج

لقد اعتمد النظام الإيراني في تقاربه مع دول الخليج العربية أسلوب المبادأة، وهو أسلوب ضاغط، لا ينتظر مبادرات، بل يقدمها، وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعني أن إيران حريصة على هذا التقارب وخططت له على المدى القريب والبعيد، ووضعت في خططها كافة الاحتمالات، معتمدة على خبرتها في علاقاتها مع هذه الدول، وعلى قدرتها في التحرك السريع الفعال، وإمكانات الفقه السياسي المساعدة؛ وهذا يعني أيضاً عدم وجود احتمال للتراجع، كما يشير كذلك إلى أن هذا التقارب لن يكون على حساب مكاسب حققتها إيران في المنطقة، أو في غيرها أو حتى داخل إيران قبل الثورة، أو بعد انتصارها؛ فنظرية أمن الخليج الإيرانية مثلاً تقوم على نفس فكرة المبادأة؛ باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مبررات تاريخية، وجغرافية وبشرية، وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية لأمن الخليج تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية، وتقدم هذه النظرية عدداً من المعطيات القابلة للمناقشة ولها إمكانية القبول من الأطراف الأخرى أهمها :

١- إن الجانب العسكري في مفهوم الأمن رغم كونه الجانب الغالب - لم يعد يلعب دوراً أساسياً بعد أزمة الخليج وحرب الخليج الثانية؛ لأن دول المنطقة تستورد السلاح ولا تنتجه، والسلاح المستورد لا يحقق أمناً قومياً بل أمناً مستورداً .

٢- إن الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها هو الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، من خلال القضاء على الخلافات

بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، خاصة في أربع مسائل، وهي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي.

٣- ضرورة توافر عدة عناصر للمشروع الأمني أهمها: الإدراك المشترك لمعنى الأمن بعيد المدى، عدم التعارض مع الأمن العالمي، التطرق إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كافة قابلية التطور الطبيعي مع تقدم الأنظمة العالمية .

وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية من هذه المعطيات إلى بعدين أساسيين أحدهما: بُعد عقائدي يتمثل في تغيير سلوكيات المنطقة في اتجاه قيم آل البيت؛ للالتفاف حولها وتنفيذ وصاياها ودمج العبادة بالسياسة، وبُعد نضالي يتمثل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بكل إمكانياتها البشرية، والعسكرية والاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى أجنبية .

وإذا كان المشروع الإيراني يحل قضية اشتراك العراق في الترتيبات الأمنية في المنطقة إلا أنه لا يحل قضية جزر الإمارات الثلاث، وذلك من خلال طرح استعداد إيران للدخول في مفاوضات مباشرة مع الإمارات حول مصير الجزر.. ومن الواضح أن هذه المفاوضات ليست من أجل ترتيبات إعادة الجزر إلى دولة الإمارات؛ حيث أكدت إيران رسميًا وشعبيًا في أكثر من مناسبة أن هذه الجزر إيرانية، وأن إعادتها للإمارات محض وهم، وإذن فليس من المتوقع من هذه المفاوضات أكثر من أن تعطي للمواطنين من أبناء الإمارات الذين كانوا يسكنون هذه الجزر حق الإقامة الدائمة، والعمل على استثمار الزراعة والرعاية أو تعويضهم ماديًا عن الأضرار التي لحقت بهم خلال الفترة الماضية حق التنقل بين هذه الجزر ودولة الإمارات.. ومن الواضح أن هناك فرقًا بين مثل هذه التسوية — إن تمت — وبين تسوية قضية الحج السياسي مع المملكة السعودية العربية، وبين تسوية التوتر مع البحرين و تسوية المشاكل المتعلقة مع العراق.. ولعل هذا الفرق يأتي من تباين موقف

كل من الإمارات، والسعودية، والبحرين، والعراق وعدد الأوراق الاربعة التي يملكها كل طرف، وهو يكشف أيضاً طبيعة التقارب الإيراني الخليجي؛ فإيران لا تتعامل مع دول الخليج مجتمعة — ولو من خلال مجلس التعاون الخليجي — وإنما يأتي تقاربها مع كل دولة على حدة دون أن تتدخل في طبيعة العلاقات بين دول الخليج، وتعتبرها شأنًا داخليًا، ودون أن تعطي الفرصة لأي تدخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها، ويبدو أن دول الخليج قد فهمت الإشارات الإيرانية في هذا الصدد وتسعى لاحترام هذه الرغبة.

ثانياً-المستقبل رهن بالتحركات الإيرانية

أن مستقبل التقارب الإيراني الخليجي رهن بالتحركات الإيرانية، وإيران تعي ذلك تمامًا؛ ومن ثم فهي لا تقف عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية، وإنما تبادر لتعميق وتطوير سبل التقارب؛ لتشمل المجالات من سياسية واقتصادية، واجتماعية وثقافية، كافترغم الاختلافات الجوهرية في هذا المجال، وتسعى لابتكار وسائل وأساليب جديدة في هذا الصدد — وما جمعيات الصداقة التي تنشئها من جانب واحد إلا حلقة من سلسلة محاولاتها المستمرة في هذا الشأن —. يقول أحمد بورنجاتي —رئيس جمعية الصداقة الإيرانية السعودية—: "إن الجمعية تهدف إلى القيام بدور المعادل في العلاقات بين طهران والرياض بعيدًا عن النقابات السياسية، والأخذ بمبدأ علاقة الصداقة؛ ولذلك فهي تعتمد على الحوافز والإمكانات الشخصية والشعبية، مع التنويع الاجتماعي لمشارب مؤسسيها والاهتمام بالمجالات المشتركة الواسعة بين الشعبين لتكون عاملاً مؤثراً في تعميق الروابط بين البلدين؛ لذلك فقد طالبت هذه الجمعية المسؤولين في الدولتين أن يأخذوا أهداف الجمعية على محمل الجد ويتعاملوا معها بإيجابية وفعالية". وقد يبدو أن هذه الجمعيات مبادرات شعبية، أو ذات توجه شعبي يسعى إلى مساعدة الدولة للخروج من عزلتها على مستوى المنطقة أو العالم، إلا أن واقع الأمر

أنها جمعيات تنشئها العناصر التابعة للنظام، وتعمل على وفق توجيهاته، وتكون بمثابة مؤسسة من مؤسساته تسعى لتحقيق أهدافه - وإن بدت شعبية في شكلها أو كوادرها- ومن هنا يمكن القول: إن التقارب الإيراني الخليجي رسمي قبل أن يكون شعبياً، تحدده مصالح الدولة و النظام، وليس معنى هذا أنه هرولة في اتجاه دول الخليج بل تحرّ مدروس ومخطط له، يسعى إلى توريث دول الخليج في علاقة من نوع خاص مع إيران ؛ لذلك فإن مستقبل هذا التقارب كما هو رهن بالتحرك الإيراني فهو رهن كذلك برد فعل دول الخليج، ومدى قوة مجلس التعاون الخليجي في تحديد معقولية هذا التقارب، وحفظ التوازن في العلاقات الخليجية الإيرانية، والمحافظة على المصالح العربية في الخليج.. إن التقارب الإيراني الخليجي سلاح ذو حدين، ويمكن أن يأتي بآثار سلبية على دول الخليج إذا تركت المبادرة في يد الطرف الإيراني؛ لأنه لا شك يسعى لتحقيق مصالحه ولو على حساب بعض أو كل دول الخليج العربية، حتى ولو كانت مبادراته تبدو في صورة معقولة ومقبولة؛ لأن لديه القدرة على الانتقال من هذه الصورة إلى الوضع الذي يعطني الأولوية لمصالحه

ولا شك أن محاولاته - مركزة على حركة التقارب في علاقاته مع المملكة العربية السعودية - تمثل دليلاً على سعيه لتحقيق هذه الانتقالية، ولكن أخذ زمام المبادرة منه لصالح دول الخليج يتطلب التنسيق الواعي بين هذه الدول، والتمسك بالوحدة الفكرية، ووحدة المصالح بينها ومراعاة أن يكون هذا التقارب تدريجياً ومقنناً بضوابط تمنع تحقق مصلحة لطرف خليجي مع إيران على حساب طرف خليجي آخر، وتجعل الصفقات الإيرانية كافة مع أية دولة خليجية صفقات متعادلة، لا تؤدي إلى إثارة حساسية أو سوء ظن لدى دولة خليجية أخرى؛ لأن هذا سوف يفسد العلاقات بين الدول الخليجية وسوف يفسد بالتالي التقارب الإيراني الخليجي، ولذلك فمن الضروري أن تتفق دول مجلس التعاون الخليجي على الدراسة، وتقويم

خطوات التقارب الإيراني تجاه كل دولة من دول الخليج وآثارها المستقبلية على المجلس ودوله، وكذلك ردود الفعل التي ينبغي أن تتخذ حيالها، ويقدم المبادرات لحلول واقعية للمشاكل المتعلقة بين دول الخليج وإيران؛ حتى تدرك إيران أن تحقق التقارب الكامل مع هذه الدول رهن بحل المشاكل المتعلقة، وأن هذا التقارب ما هو إلا وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وحتى تدرك إيران أيضاً أن هذا التقارب لن يكون على حساب أية دولة عربية، أو صديقة لدولة من دول الخليج^(١٤).

الى جانب ماتقدم هناك موقف خليجي عبّر فيه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن معارضة السعودية لـ «الحل العسكري» مع إيران بشأن برنامجها النووي لأن «النزاع مع إيران سياسي ويجب أن يحل بالدبلوماسية» معتبراً أن الحل العسكري «يجب أن يكون الخيار الأخير، فالقوة لا يمكن أن تبرر اعتداء يستهدف توفير هيمنة». وأضاف وزير الخارجية السعودي: «إن القيام بعمل عسكري ضد إيران سيكون بمثابة غلطة خصوصاً أن ثمة قاسماً مشتركاً بينها وبين المفاوضين الأوروبيين حول احترام بروتوكول الوكالة الدولية للطاقة النووية فيما المسألة المتعلقة تبقى مسألة تخصيص اليورانيوم». وأعرب الوزير سعود الفيصل عن قناعته بوجود إمكانية للتوصل الى حلول عبر الدبلوماسية». منها الحل القائم على إيجاد كونسورتيوم دولي يتولى التخصيب ويكون مركزه في بلد محايد حتى خارج الشرق الأوسط و«يوفر ضمانات حول عدم استخدام البرنامج النووي لأغراض عسكرية»^(١٥).

ثالثاً- طبيعة التفاعلات الخليجية - الإيرانية.

بالنظر إلى طبيعة التفاعلات الخليجية الإيرانية في إطارها التعاوني، نلاحظ أنها شهدت العديد من الأشكال على مستويات دول الخليج العربي، كافة وإن كانت بصورة مختلفة بين دولة وأخرى:

فقد شهدت العلاقات مع عُمان وقطر زخماً في العلاقات، سواء من حيث

الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والتعليمية أو حتى على مستوى الزيارات الرسمية، ولا نبالغ بالقول: إن درجة التقدم في العلاقات وصلت إلى الحديث عن أنباء تم تناقلها بشأن توقيع اتفاقية دفاعية مشتركة بين إيران وعمان في نيسان (أبريل) ٢٠٠٠، بيد أن الخارجية العمانية سارعت إلى نفي هذه الأنباء، وعدت تعاونها مع إيران من قبيل التعاون الروتيني والفني، كما ترتبط عمان بإيران باتفاقيات ذات طبيعة أمنية تتعلق بالعمل المشترك؛ لمكافحة التسلل والتهرب، ومراقبة الممرات البحرية للحد من مثل هذه الحوادث، كما تعقد الدولتان اجتماعات دورية للجنة المشتركة بينهما.

وتأتي زيارة أمير قطر إلى إيران حلقة في سلسلة التقارب الخليجي-الإيراني عامة، والقطري-الإيراني خاصة، ولا سيما بعد تولي الرئيس خاتمي الحكم في إيران، حيث تم تبادل العديد من الزيارات بين مسؤولين حكوميين من البلدين، وتوقيع بعض الاتفاقيات. وكان أبرز هذه الزيارات زيارة الرئيس خاتمي إلى الدوحة ضمن جولته العربية الأولى. وتأتي زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني استجابة لدعوة خاتمي له لزيارة طهران.

وتكتسب هذه الزيارة أهمية خاصة لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس دولة خليجية لإيران منذ عشرين عامًا، كما أن هذه الزيارة تتجاوز اللقاءات الأخوية والمجاملات السياسية إلى تفعيل العلاقات بين البلدين من خلال توقيع مجموعة من الاتفاقيات في مجالات محددة. والتوقيع على اتفاقيات اقتصادية وثقافية وصحية، من ضمنها اتفاقية للتعاون الثقافي، وأخرى في مجال الإعلام وتبادل المعلومات والأخبار، وفتح مكاتب لوكالات الأنباء وبروتوكول للتعاون الصحي، فضلاً عن وضع آليات جديدة لتفعيل الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية وفي مجال الطاقة.

وعلى صعيد التعاون المتبادل بين البلدين يأتي مشروع نقل مياه الشرب

من نهر كارون الإيراني إلى قطر، الذي تتوفر له الإمكانيات الأولية للتنفيذ، لا سيما بعد نجاح التجربة الإيرانية في مد أنابيب فولاذية وخرسانية تحت الأرض لمسافة ١٨٠ كم. وقد جرت مشاورات مكثفة بين خبراء البلدين لاستغلال المياه السطحية التي تتسرب في مناطق الجنوب الغربي في إيران إلى مياه الخليج دون فائدة، ووفقا للدراسات فإن طول الأنبوب الذي سيمر عبر المياه الخليجية يبلغ ٧٥٠ كم وينقل المياه بمقدار ١٠-٢٠ مترًا مكعبًا في الثانية، ولا زال المشروع قيد البحث والإعداد.

١- التقارب القطري - الإيراني.

على مدى عقدين منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران كانت الدوحة العاصمة الخليجية الأقرب إلى طهران حتى في ظل بلوغ التوتر الإيراني الخليجي قمته، ولم تصل أبدًا حد الخلاف والقطيعة، واستعصت على الظروف والسياسات التي صنعت من إيران عدوًا وهميًا للخليج. وفضلا عن البعد الرسمي في العلاقات فإن التواصل الشعبي لم ينقطع على الإطلاق، فالهجرات والاستقرار، بل والتوطين المتبادل قديم وموغل في القدم، ويشير إلى حقيقة ترابط شعوب المنطقة بميراث حضاري واجتماعي ومنظومة قيمية واحدة، وهذه الظاهرة رغم أنها ليست خاصة بقطر وحدها، بل تمتد لتصدق على كامل الساحل الخليجي من الكويت إلى الإمارات وعمان - فإنها تتجلى أكثر ما يكون في قطر .

ويعد التقارب القطري - الإيراني الذي عززته زيارة امير قطر جزءا من سياسة إذابة الجليد الذي جمّد العلاقات الإيرانية - الخليجية؛ هذه السياسة التي أضحت ضرورة ملحة في هذه المرحلة لأسباب سياسية واستراتيجية، فأيران من جانبها لم تجد بدا من نزع عباءة الثورة وتصديرها، وارتداء ثوب الدولة المدنية التي تتطلع إلى بناء علاقات طبيعية مستقرة وإيجابية مع الخارج ومع دول الجوار من باب أولى، وهو التوجه الذي ركز عليه خاتمي، وإن كانت بدايته ترجع إلى الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني الذي بدأت في .

عهد هذه الخطوات العملية لترطيب الأجواء في المنطقة وإزالة غيوم التوتر منها، كما نشطت الدبلوماسية الإيرانية على الصعيد الخارجي والغربي بشكل خاص بالاستجابة لكل الإشارات الإيجابية القادمة من دول أوروبية، وحتى من الولايات المتحدة التي سماها قادة الثورة "الشيطان الأكبر"، فكان من الطبيعي أن تحظى منطقة الخليج وقطر في مقدمتها بقدر أكبر من مبادرات التطبيع وتطوير العلاقات، بحكم أن علاقتها بقطر لم تصل إلى باب مسدود كما كان مع دول خليجية أخرى .

أما قطر فإن سياستها الخارجية كانت على الدوام سياسة توفيقية وتقريبية مع الأطراف العربية والإقليمية، كافة فقد كانت أول دولة خليجية تخرج على حالة القطيعة مع إيران ونادت بضرورة إشراك إيران في مهام حفظ الأمن الخليجي، لكونها أحد أكبر عناصر المنظومة الخليجية وأقواها، والموقف نفسه كان تجاه العراق إذ نادت قطر - على لسان وزير خارجيتها حمد بن جاسم آل ثاني - برفع الحصار عن العراق إلا أن معطيات عربية وعراقية حالت دون تطور هذا النداء إلى مبادرة فاعلة، ولا ننسى مبادرات قطر من أجل حل الخلافات العربية بين العديد من الدول وكثير منها كانت موفقة وآتت أكلها .

ومما يسرع خطوات التقارب هذا مصلحتان مشتركتان لكلتا الدولتين، وهما: الحفاظ على أسعار النفط، وأمن الخليج وإذا كانت المصلحة الأولى تلقى تجاوباً مشتركاً بسبب اعتماد البلدين على النفط بشكل أساسي وحرصهما معا على عدم تدهور أسعاره، فإن المصلحة الثانية (تأمين الخليج) لا تزال آليات تحقيقها غير متفق عليها؛ بسبب الخلاف حول وجود القوات الأجنبية، ومع ذلك فإن هذه المصلحة تكتسب أهمية بالغة، ولا سيما من أجل موازنة الأحلاف الأجنبية في المنطقة، وعلى رأسها التحالف الإسرائيلي - التركي في إطار استراتيجية حلف الأطلنطي في المنطقة العربية^(١٦).

٢ - العلاقات الايرانية-الاماراتية.

أما العلاقات مع دولة الإمارات فإنها تشهد فترات من المد والجزر بحكم قضية الجزر، وهذه الفترات يغلب في طابعها العام ارتفاع درجة السجال السياسي والإعلامي، بيد أن الإطار العام لعلاقات الدولتين يظل في صورة معتدلة. وتعتمد الدعوة الإماراتية لحل قضية الجزر بالحوار أو المفاوضات أو التحكيم، في حين يرفض الموقف الإيراني أي صورة تخرج عن الإطار الثنائي. ورغم هذه القضية الخلافية فإن العلاقات الاقتصادية بين إيران وإمارة دبي تشهد نمواً مطرداً في حجم العلاقات، حيث يبلغ التبادل التجاري بين الطرفين نحو ١,٢ مليار دولار.

ويقع بين النموذجين السابقين النموذج الوسط في إدارة العلاقات الإيرانية مع البحرين والكويت، حيث شهدت العلاقات مع البحرين نمواً ملموساً تمثل في زيارات متبادلة لوزراء خارجية البلدين، وهو أمر يمثل علامة بارزة في ظل التوترات البحرينية مع إيران والإرث التاريخي السيئ لعلاقات الدولتين، وقد توجت العلاقات باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩.

ويرجع التطور في العلاقات بين البحرين وإيران إلى عاملين هامين أولهما: وصول الرئيس الإيراني خاتمي إلى السلطة في طهران وتوجهاته العامة بالانفتاح، وتطبيع العلاقات مع دول الجوار، وثانيهما: التقارب الإيراني - السعودي الذي لعب دوراً كبيراً في تحسين العلاقات البحرينية - الإيرانية.

أما الكويت ففضلاً عن قضية الجرف القاري المتنازع عليه بين الدولتين، فإن هناك درجات متعاضمة من التنسيق الأمني والعمالي بين الدولتين، وحتى الاقتصادي الذي تمثل في مشروع تصدير الغاز والمياه الإيرانيين للكويت. وقد أكدت إيران والكويت في تموز (يوليو) ٢٠٠٠ أنه ليس هناك نزاع حول ترسيم حدود حقل الدرة البحري للغاز الطبيعي. وصرح وزير

البتروول الكويتي في مؤتمر صحفي في طهران بأنه سيتم بحث القضية بين الجانبين بعد الانتهاء منها بين الكويت والسعودية، مشيرًا إلى أنه تم الاتفاق من ناحية المبدأ على اتباع مبادئ القانون الدولي وترك هذه المسألة للجنة فنية، كما تم توقيع اتفاقية كويتية إيرانية لتبادل العمالة والخبراء، والتعاون في مجال التدريب المهني. الجدير بالذكر أن العمالة الإيرانية في الكويت تصل إلى نحو ٥٧ ألف إيراني يعملون في العديد من القطاعات، وأهمها تجارة التجزئة والفندقة. أما العلاقات مع السعودية فتحتل أهمية خاصة، بعددًا مفتاح العلاقات الإيرانية مع الخليج، ومن ثم سيتم الحديث عنها لاحقًا بصورة أكثر تفصيلاً.

رابعاً- عوامل تفعيل التقارب الخليجي - الإيراني.

ساهمت عوامل عديدة في دفع عجلات التقارب الخليجي الإيراني في عصر الرئيس خاتمي، وهي تمثل امتدادًا في جزء كبير منها لسياسات سلفه الرئيس رافسنجاني نحو تطبيع العلاقات مع دول الخليج، وعليه يمكن النظر إلى العناصر الآتية: (١٧).

أولاً: أطروحات الرئيس خاتمي الخاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم وخاصة دول الجوار الجغرافي، وتنطلق أطروحة خاتمي من الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضًا للغرب وحضارته بل نداءً له.. تأكيد خاتمي على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة لكل دولة.. بطبيعة الحال كانت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج، ولغة جديدة لم يعهدها في سياسة طهران التي اعتمدت لفترة غير قصيرة نموذج "تصدير الثورة". وفي هذا المجال فقد نعت الرئيس خاتمي - خلال زيارته لقطر - العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها "رسل المحبة والسلام"، وفي ذلك إشارة واضحة إلى دور هذه العمالة في تذويب الخلافات الإيرانية الخليجية.

ثانياً: التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران، ونعني بها التحول في إيران من الثورة إلى الدولة، حيث شهدت فترة الخميني الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية، خاصة فيما يتعلق بنشر مبادئ الثورة الإيرانية، التي كان الحديث عنها يمثل عنصر قلق لدول الخليج العربي. وعليه فإن اختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني وقدم قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبراجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية.

ثالثاً: سياسة العقوبات الأمريكية إزاء إيران وفرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية على إيران، دفعت بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع دول الجوار لضمان جملة من الأهداف، أبرزها: جذب الاستثمارات الأجنبية، وفتح الأسواق الخليجية للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لضمان استقرار أسعار النفط، بعد النفط المحور الرئيسي للاقتصاد في الخليج وإيران.

رابعاً: تخفيف حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، فقد انطلقت السياسة الإيرانية من فرضية هامة وجوهرية ترى أن تطبيع العلاقات مع دول الخليج، وتخفيف حدة التوترات السياسية يسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية وكذلك الخليجية، وفي هذا الخصوص فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بجانب إيران والعراق قد بلغ عام ١٩٩٩ حوالي ٣٦ بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين ٦% إلى ١٥% من الناتج المحلي لهذه الدول. كما أن دول الخليج تمثل ١٥% من حجم سوق السلاح العالمية و ٤% من الإنفاق العالمي على الدفاع.

خامساً: تغير نظرة دول الخليج تجاه السياسة الإيرانية، وهو الأمر الذي بدأ منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي في العام ١٩٨٧، حيث مثلت

علامة مميزة في تاريخ العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك من خلال وضع مبادئ عامة كأساس لأي حوار إيراني خليجي بحيث يضمن قواعد حسن الجوار، احترام سيادة الدول، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الاعتراف بالمصالح المشتركة.

وكانت النتيجة الطبيعية لمثل هذه المبادئ هي المساهمة في تغيير النظرة الإيرانية تجاه دول الخليج، كما أن السياسة الإيرانية بدأت تعيد النظر في قضايا جوهرية، مثل مبادئ تصدير الثورة، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج.

خامساً- المحور السعودي الإيراني وتوجيه العلاقات الخليجية-الإيرانية.

تكتسب العلاقات السعودية الإيرانية أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الخليجية الإيرانية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان؛ لذلك لم يكن غريباً أن سياسة واشنطن تجاه منطقة الخليج قد اعتمدت على الدورين السعودي والإيراني كثيراً في توجيه سياستها تجاه المنطقة.

وقد تنبعت السياسة الإيرانية خاصة منذ عهد رفسنجاني لأهمية العلاقة المتوازنة مع المملكة العربية السعودية لكونها الدولة الكبرى في منظومة التعاون الخليجي، وكونها مفتاحاً لعلاقات عربية متوازنة؛ لذلك شهدت العلاقات الإيرانية السعودية في العقد الأخير درجة عالية من التنسيق السياسي والاقتصادي، ترجمتها زيارات المسؤولين للبلدين، خاصة أنها كانت على مستوى رفيع إيرانيًا وسعوديًا، وقد توجت هذه العلاقات الآخذة في التصاعد والنمو بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠١، بحيث يمكن القول: إن هذه الاتفاقية تمثل مرحلة مفصلية ليس في تاريخ الدولتين فقط، بل في تاريخ الإقليم الخليجي كله؛ وذلك نظرًا إلى الاعتبارات الآتية:^(١٨)

١- أهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في الخليج، علاوة على اقتناعهما بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة من النضج والعقلانية غير مسبوقين، يعكس هذا الخطابان: الرسمي والإعلامي، الإيراني والسعودي بصدد إشاراتهما بالاتفاقية .

٢- رغم الطابع الأمني للاتفاقية بالمعنى البوليسي وخاصة في مواجهة عمليات تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة، وغسيل الأموال، فإن دلالاتها السياسية أكبر بكثير من تلك المسائل الفنية، فقد تكون بداية مرحلة تنسيق سياسي بين البلدين، وقد تُعدّ مقدمة لتعاون أمني بالمعنى الإستراتيجي، ثالثاً: يُعدّ الأمن مفتاح التنمية والضمان الأساسي للاستقرار السياسي أهمية الاتفاقية في تعزيز عناصر الثقة بين دول الخليج وإيران، وهو الأمر الذي قد يقود مستقبلاً لحل القضايا العالقة بين ضفتي الخليج، مثل قضية الجزر المحتلة، وقضية الجرف القاري، وهنا من الأهمية بمكان التأكيد على عنصر الثقة في حفظ الضمانات السياسية بين الدول، وضمان الاستقرار السياسي والعسكري لدول المنطقة .

٣- في ضوء ما تقدم نجد ان الاتفاقية خطوة من خطوات تنسيق الجهود بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية، في ظل مبادئ التعاون الجماعي واحترام خصوصية الآخر . .

الا ان زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى المملكة العربية السعودية التي اختتمها في ١٤ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٢، وقام خلالها بأداء مناسك العمرة ولقاء الأمير عبد الله ولي العهد وكبار المسؤولين السعوديين، لم تحظ بما تستحقه من اهتمام من قبل وسائل الإعلام العربية والأجنبية، بالرغم من أهميتها، لا سيما في ظل سخونة التفاعلات المحيطة بكل من الدولتين، وذلك رغم حرص كل منهما على إبراز الطابع غير الرسمي للزيارة.

هناك دوافع واضحة لدى الساسة الإيرانيين للمبادرة إلى الدفع بخاتمي نحو زيارة جدة، والاجتماع بكبار المسؤولين السعوديين، وهذه الدوافع ليست

بعيدة عن مثيلتها الخاصة بالسعودية. ومن المفارقات أن الدولتين اللتين وقفتا على طرفي نقيض إبان الحرب العراقية الإيرانية طوال عقد الثمانينيات هما اللتان يجمعهما الملف العراقي ذاته بعد عقد ونيف من انتهاء حرب الخليج الأولى.

فإذا كانت الرياض تخشى تقسيم العراق واستبعاده من معادلة القوة والتوازن في المنطقة العربية، فإن طهران تخشى ذلك التقسيم أيضاً، لكن لأسباب أخرى، فهي لا تخشى استبعاد القوة العراقية من المعادلة الإقليمية لأن هذا يصب في صالح الثقل الإقليمي الإيراني، بل إن تقسيم العراق سيعني مباشرة إقامة دولة شيعية في الجنوب تكون بمثابة رأس حربة للسياسة الإيرانية في كتف الجسد العربي، لكن في المقابل سيكون على طهران أن تقبل إقامة دولة كردية في شمال العراق، وهو ما يجعل شبح انتقال عدوى الاستقلال إلى الأقليات في إيران غير بعيد.

كما أن مجرد طرح فكرة تقسيم العراق من شأنه أن يرسي مبدأ قابلاً للتكرار في المنطقة، وهو ما تدركه جيداً الرياض وطهران، وربما تصبح هذه النقطة مفصلية في الموقف السعودي، نظراً لامتتع طهران بنظام حكم أكثر ديمقراطية وأكثر تعبيراً عن الشعب واقترباً من الحريات السياسية بالمعنى الليبرالي الغربي، وهو ما تفتقده الرياض، وإن كان نظام الحكم فيها من أكثر النظم الحاكمة في الخليج والعالم العربي استقراراً، لكن التدهور الحاصل في العلاقات مع الولايات المتحدة لا بد أن يثير قلق العائلة الحاكمة في الرياض من أية احتمالات لتدخل أمريكي بصورة أو بأخرى بعد الانتهاء من الملف العراقي.

العامل الأمريكي أيضاً يلعب دوراً في توازي المخاطر وتطابق المصالح بين إيران والسعودية، فقد شهدت السنوات السابقة تناغماً كبيراً بين السياسات الأمريكية والخليجية في قضايا وموضوعات عديدة، مقابل تنافر وتوتر بين واشنطن وطهران، خاصة في فترات كانت طهران تمثل فيها تهديداً مباشراً

لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، التي مثلت في المقابل علاقاتها مع واشنطن رادعاً لطموحات إيران الإقليمية.

غير أن سياسات واشنطن بدأت تتجه مؤخراً بعيداً عن المصالح الخليجية، مقابل تحسن كبير طرأ على العلاقات الإيرانية الخليجية على مختلف المستويات.

وبعد تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١، وانكشاف النظرة الأمريكية العدوانية للعرب والمسلمين، فإن ضلع التناغم في أضلاع مثلث (أمريكا - إيران - الخليج) لم يعد (الخليج - أمريكا) لتحديد أو تحجيم إيران، إذ انتقل هذا التناغم إلى ضلع (الخليج - إيران) للحد من جموح واندفاع رأس المثلث (أمريكا).

وفيما يتصل بالعامل الأمريكي أيضاً، يشار إلى بدء الولايات المتحدة مؤخراً فتح ملفات داخلية سعودية تمثل حرجاً للعائلة الحاكمة، ليس فيما يخص حقوق الإنسان فقط، بل في اتهامات بفساد مالي وأخلاقي لأفراد من العائلة الحاكمة أيضاً، توازياً مع اتهام السعودية بتصدير الإرهاب عبر نظام التعليم بها، وتمويل المؤسسات التعليمية الإسلامية في مناطق متعددة في العالم. ومعلوم أن هذا الدور السعودي يمثل إضافة لعناصر قوتها ومكانتها المعنوية، ولذا فإن ما تفعله واشنطن هو بالفعل ضرب كل مقومات الدور السعودي خارجياً، وتقويض دعائم الحكم داخلياً. والقادة السعوديون على وعي بذلك، وبالتالي فإن عدم التصدي للضغوط الأمريكية سيضع ساسة السعودية قريباً في مأزق يصعب عليهم الخروج منه.

وبالرغم من ذلك لا يزال التقارب الإيراني العربي في طور التكوين، وبالتالي يصعب التنبؤ بفرص نجاحه، لكن بالإمكان استشراف تلك الفرص من خلال المؤشرات والإرهاصات المتاحة بالفعل.

وأول هذه المؤشرات أن بداية التقارب تأتي من الجانب الإيراني، وهي مسألة لها دلالتها في مصداقية طهران في رغبتها للتنسيق مع العرب لمواجهة واشنطن، فلو أن الخطوة الأولى كانت عربية لأصبح موقف طهران محل شك، أو على الأقل محل جدل كبير ما لم تثبته عملياً. لكن الحاصل أن

إيران هي التي بادرت إلى التحرك نحو الخليج والعرب في اتصال سياسي على أعلى مستوى، بما يعكس جدية تحركها من جهة، ورغبتها الملحة في استكشاف موقف القيادة السعودية على أعلى مستوى أيضاً.

وربما كان للزيارة التي قام بها ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ دور في تمهيد الأجواء أمام طهران لإحداث اختراق، والارتقاء بمستوى التنسيق مع دول الخليج العربية. وهو ما يتسق أيضاً والبيان الصادر عن لقاء سبق تلك الزيارة وجمع وزير خارجية السعودية وإيران، أعربا خلاله عن تطابق المواقف من القضايا والمستجدات في المنطقة.

كذلك فإن ما تناقلته الأنباء عما جرى في اجتماع مجلس الأمن القومي الإيراني عشية زيارة خاتمي لجدة يشير بوضوح إلى تحول بوصلة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية، وأن ثمة اقتناعاً لدى القادة في طهران بأن مواجهة المخاطر المحدقة بالمنطقة ككل تستلزم مزيداً من التقارب والتنسيق مع الدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً، الأمر الذي انعكس بعدها مباشرة في زيارة خاتمي للمملكة.

ومن اللافت للنظر أن ما تسرب عن ذلك الاجتماع عالي المستوى تضمن مقترحات تتعلق بالتعاون الإقليمي بين إيران والدول العربية بما فيها غير الخليجية، وتضمن أيضاً ضرورة تحسين العلاقات مع الدول التي لا تزال علاقاتها بطهران متوترة مثل مصر، وهو إشارة أخرى إلى جدية إيران في رغبتها التنسيق مع الأطراف العربية لعلمها أن المشاركة المصرية في أية ترتيبات إقليمية تمثل شرطاً ضرورياً لنجاحها.

وبعد كل ما تقدم يثار التساؤل الأهم، هل يعني هذا تطابقاً كاملاً في المواقف والسياسات بين طهران والرياض؟

تصعب الإجابة عن هذا التساؤل بالإيجاب، حيث لا تزال بعض المشكلات عالقة بين الدولتين، كما لا تزال بعض المواقف والسياسات تسير في اتجاهات غير متوازية، إن لم تكن متعارضة، هذا بالطبع فضلاً عن هاجس التهديد الأمني الذي يورق دول الخليج، ويمثل أحد ثوابت الفكر

الإستراتيجي الخليجي، خاصة ما يتعلق منه بإدراك دول الخليج لطموحات الجار الإيراني "اللدود".

على المستوى الأول تمثل مسألة الوجود العسكري الأجنبي عموماً - والأمريكي تحديداً - إحدى كبريات المسائل الخلافية بين طهران والرياض، فإيران ترفض هذا الوجود مبدئياً، وطالما تبنت مبدأ "أمن الخليج مهمة دول الخليج"، وهو ذاته الطرح الذي تبنته في مواجهة إعلان دمشق الذي كان يفترض أن يفسح دوراً في الأمن الخليجي لكل من سوريا ومصر.

- وعلى المستوى الثاني يُعد الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي أحد مجالات التباين بين الدولتين، فرغم التراجع الكبير في شدة اللهجة الإيرانية الراضة للتسوية السلمية حلاً للصراع، فإن التصعيد المتواصل في هذا الصراع أعاد منطق رفض التسوية السلمية من حيث المبدأ إلى صدارة الخطاب الإيراني، هذا بينما شددت المملكة العربية السعودية من لهجتها الانتقادية لواشنطن وتل أبيب جراء التواطؤ بينهما لو أد الانتفاضة الفلسطينية وتفرغ الحلول المتاحة من مضمونها، بما في ذلك مبادرة الأمير عبد الله التي تحولت إلى مبادرة عربية، لكن يظل التمسك العربي والخليجي (بما فيه السعودي بالطبع) برفع شعار "السلام خيار إستراتيجي" موضع اختلاف واضح بين الجانبين.

١- ومؤخراً برزت قضية مكافحة "الإرهاب" لتضاف إلى القضايا التي تتباعد فيها المواقف والسياسات السعودية والخليجية عموماً عن تلك الإيرانية، فرغم أن طهران قدمت عوناً كبيراً للولايات المتحدة في حملتها "العالمية" لمكافحة ما تسميه واشنطن "الإرهاب" - خاصة في مرحلتها العسكرية الأولى ضد أفغانستان - فإن تأييد طهران لواشنطن ظل دائماً مشروطاً بتحفظات مبدئية.

٢- وفي المقابل فإن موقف الرياض كان، ولا يزال، أقل تحفظاً عن طهران،

وباستثناء رفض ضرب العراق فلا تحفظات أو اعتراضات سعودية تقريباً على التحركات الأمريكية لمكافحة ما تسميه واشنطن "الإرهاب"، بما في ذلك إدراج بعض منظمات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي ضمن لائحة الإرهاب الأمريكية، فهذا التعسف من قبل واشنطن لم يقابل من السعودية بأي رد عملي تقريباً.

٣- بل فيما هو أبعد من ذلك، تعرضت المملكة لضغوط سياسية وإعلامية شديدة من واشنطن لوقف تقديم مساعدات اقتصادية للفلسطينيين، خاصة أسر الشهداء والاستشهاديين، حيث تعد واشنطن ذلك مساهمة من السعودية في تعويضهم، وتشجيعاً لغيرهم على ممارسة "الإرهاب". ومن غير المعلوم يقينا حدود الاستجابة السعودية لمطالب واشنطن بوقف تمويل الإرهاب" بهذه الطريقة، لكن الملاحظ أن تلك الاتهامات الأمريكية للرياض قد تراجعت حدثها في مؤخراً"، وهو ما لم يكن ليحدث إذا لم تلمس واشنطن تلبية لمطالبها.

-أما فيما يتعلق بإدراك السعودية وبقية دول الخليج للعلاقة مع إيران، فمن الصعب تماماً على المراقب أن يتفاهل سريعاً باختفاء النظرة الخليجية المتوجسة تجاه إيران لأسباب عديدة منها:

الإرث التاريخي: فالعلاقة بين العرب والإيرانيين لم تكن في يوم أفضل مما هي عليه الآن، لا في العهود التاريخية القديمة التي كان للفرس خلالها طموحاتهم الإقليمية التوسعية على حساب العرب، ولا في التاريخ الحديث والمعاصر سواء في العهد الشاهنشاهي أو في ظل الجمهورية الإسلامية التي كان تصدير الثورة الإسلامية إلى الدول العربية المهمة الأولى لسياساتها الخارجية على مدى سنوات.

التباين المذهبي: لا يحول اختلاف الأديان أو المذاهب دون قيام علاقات جيدة بين الدول شعوباً وحكومات، ويفترض بالتبعية أن يكون الاختلاف المذهبي أقل تأثيراً في إبطاء عجلة تحسن العلاقات بين إيران وجاراتها

العربيات، لكن الأمر الواقع يشير إلى غير ذلك، حيث توجد نسبة يعتد بها من الشيعة خاصة في البحرين والمنطقة الشرقية من السعودية، وبالتالي فمن الطبيعي أن يصبح الهاجس المذهبي حاضراً بقوة في العلاقات الإيرانية الخليجية حتى الآن، على الرغم من تخلي إيران الرسمية عن شعار تصدير الثورة منذ سنوات.

تفاوت القوة: شأن أي طرفين بينهما تفاوت في عناصر القوة، لا بد أن يخشى الضعيف القوي، وينظر له دائماً بارتياح وعدم ثقة، أو على أحسن تقدير بحذر، وفي الحالة الإيرانية السعودية، أو الإيرانية الخليجية عامة، فإن التفاوت في عناصر القوة واضح وكبير لصالح إيران، ويشمل مختلف هذه العناصر وليس القوة العسكرية وحسب، فهناك فجوة واسعة بين ضفتي الخليج في عدد السكان والموارد المتاحة، ومؤشرات الكفاءة البشرية بما في ذلك التعليم والصحة وغيرها.. فضلاً عن التفاوت في الجوانب الجيوسياسية والجيواستراتيجية مثل المساحة والموقع الجغرافي وطبيعة المناخ والتكوين الطبوغرافي للأراضي. إضافة إلى الرصيد الحضاري والثقافي الذي يمثل رافداً مهماً لقوة الدولة بمعناها الشامل.

إذاً لا ينبغي توقع قيام تحالف إستراتيجي فجائي بين إيران والسعودية أو إيران ودول الخليج أو الدول العربية، فمقومات "إستراتيجية" هذا التحالف، أو بالأحرى ديمومته، صعبة التحقق. لكن ما يمكن التطلع إليه هو تحالف تكتيكي مؤقت يستهدف مصالح بذاتها ويدراً أخطاراً بعينها، مع ملاحظة أن السعودية هي أقل دول الخليج العربية تضرراً بالخلافات والعوامل المشار إليها قبل قليل، نظراً لكونها أكبر الدول الخليجية مساحة وسكاناً، ولتميزها في النواحي الجيوسياسية من حيث الموقع الجغرافي والثقل الإقليمي الذي تتمتع به، فضلاً عن الرصيد المعنوي لوجود المواقع الإسلامية المقدسة فيها.

لذلك فهي دائماً أقرب الدول إلى الاقتراب من إيران أو العكس، لكن هذه الخصوصية السعودية لا تفتح الباب أمام تحالف كامل ودائم غير قابل

للتفكك، ويظل تأثيرها محصوراً في حدود كمية وليست نوعية، أي ربما تكون مساحة التوافق بينها وبين إيران أكبر، أو لفترة زمنية أطول، وربما يغطي التوافق قضايا ومجالات أوسع، لكنه يظل في النهاية محكوماً بالثوابت الحاكمة للعلاقات بين إيران ودول الخليج، فضلاً عن ارتهانه بالثابت الأكبر وهو ارتباط الخليج الوثيق بواشنطن.^(١٩)

سادساً- مؤشرات التقارب الإيراني - الخليجي.

هناك أربعة مؤشرات تعبر عن مستوى العلاقات القوية بين الجانبين خلال السنوات السابقة (٩٧-٢٠٠٢) هي :

١- الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين إيران والدول الخليجية الست التي وصلت إلى أكثر من ٦٥ زيارة رسمية، منها ٤١ لإيران و ٢٤ لدول الخليج وكان من أبرزها زيارتي الرئيس خاتمي للسعودية في ١٩٩٧ وفي ٢٠٠٢ على التوالي؛ وزيارة ولي العهد السعودي لطهران في ١٩٩٩ .

٢- عدد الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي تم توقيعها بين الجانبين منذ العام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٢ التي بلغت نحو ٤٢ اتفاقية تتركز حول مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، كما أن هناك اتفاقية للتعاون العسكري مع سلطنة عمان، وأخرى للتعاون الأمني مع السعودية، وتعد أبرز الاتفاقيات الموقعة بين إيران والدول الخليجية. وتشمل الاتفاقية أوجه التعاون في مجالات مكافحة الجريمة والإرهاب وغسيل الأموال وغيرها.

٣- عدد اللجان المشتركة بين إيران والدول الخليجية التي يتم من خلالها دعم التعاون بين الجانبين، وتبلغ ٨ لجان، أبرزها اللجان العليا بين الجانبين .

٤- حجم التبادل التجاري بين الجانبين الذي بلغ نحو ٤,٢ مليارات دولار في العام ٢٠٠١ .

سابعاً- الحساسيات الخليجية للتقارب الخليجي - الإيراني.

صفة الحساسية المفرطة للعلاقات من أهم السمات التي تميز طبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية، حيث يمكن القول: إن التقارب الإيراني مع بعض الدول الخليجية يمثل حساسيات لدى دول خليجية أخرى لديها مشكلات مع إيران، وهو الأمر الذي كشف عنه بوضوح الموقف الإماراتي من التقارب السعودي الإيراني، حيث تنظر أبو ظبي إلى هذا التقارب على أنه ذو تأثير سلبي على قضية الجزر الإماراتية المحتلة؛ وهو ما دعى وزير الخارجية الإماراتي في العام ١٩٩٩ لوصف هذا التقارب بأنه "تحدٍّ لبلاده"، فما كان من وزير الدفاع السعودي سوى وصف هذه التصريحات بأنها "طفولية"، ونعت وزير الخارجية الإماراتي "بالجاهل عدو نفسه".

وتُعدّ هذه الأزمة السعودية - الإماراتية مثلاً بارزاً على التحديات التي تواجه تطبيع العلاقات الخليجية الإيرانية، حيث تردد وقتها أن الإمارات هدّدت بالانسحاب من مجلس التعاون الخليجي، ولعلّ مثل هذه الأزمة دفعت السياسة السعودية عقب توقيع الاتفاقية الأمنية مع طهران إلى نفي الربط بين الاتفاقية الأمنية وقضية الجزر الإماراتية المحتلة.

كذلك الحال بالنسبة لعُمان حين نفت توقيع اتفاقية دفاعية مع طهران، بل لم تكتفِ بالنفي، حيث سارعت إلى تأكيد دعمها للموقف الإماراتي بشأن قضية الجزر، والتأكيد على الانتماء الخليجي للسياسة العمانية. وتتهج بقية دول مجلس التعاون النهج نفسه بصدد علاقاتها مع إيران بالمسارعة بتأكيد دعمها لحل قضية الجزر الإماراتية المحتلة. كما يدخل في هذا السياق أيضاً سعي الكويت - عقب توقيع اتفاقية تسمح باستيراد الغاز من إيران - إلى طمأنة قطر بشأن استيراد الغاز القطري^(٢٠).

ثامناً- تداعيات ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ على دول الخليج:-

فرضت أحداث ١١ ايلول (سبتمبر) وتداعياتها تحديات خطيرة على منطقة الخليج، وطرحَت الكثير من التساؤلات حول مستقبل العلاقات

الخليجية-الأمريكية في ضوء ازدياد الانتقادات الخليجية للسياسة الأمريكية، وحول مستقبل علاقات دول مجلس التعاون مع إيران في ضوء التقارب الإيراني-الخليجي، والتنسيق الأمريكي-الإيراني بشأن أفغانستان، فضلاً عن تزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة الذي كان مرتكزاً في شمال الخليج فقط لتحجيم التهديدين العراقي والإيراني والخطر الروسي، حيث امتد الوجود الأمريكي المباشر من بحر قزوين شمالاً إلى الجنوب (عمان- اليمن- القرن الإفريقي) حيث البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب، وهي الممرات الإستراتيجية الرئيسة اللازمة للسيطرة على مناطق الخليج وجنوب آسيا، إضافة إلى تكثيف الوجود العسكري في آسيا الوسطى. ويلاحظ أن الوجود الأجنبي الأمريكي شمال الخليج وجنوبه قد يؤثر في الوضع الداخلي لدول المنطقة، ويخلق مشكلات أمنية خطيرة لها، فضلاً عن التأثير في وضعية السعودية -الدولة القائد- في مجلس التعاون، وإحكام الحصار العسكري على إيران، وعلى ذلك تبدو منطقة الخليج بعد ١١ أيلول (سبتمبر) في قلب ثلاثة أقاليم جغرافية سياسية مضطربة، تتقاطع فيها شبكة المصالح الاقتصادية بما يجعلها مواقع لحروب المستقبل. ويضم الإقليم الأول أفغانستان وآسيا الوسطى، والثاني المحيط الهندي، والثالث إقليم القوقاز. ووقوع الخليج وسط هذه الأقاليم الثلاثة يجعل قيمته الإستراتيجية لا تقتصر على النفط فقط، بل بعده منطقة مؤثرة في أقاليم العالم الجديد.

فقد شكلت الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق والغزو العسكري لبغداد تحدياً خطيراً لكل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. فعلى الجانب الإيراني ارتبطت المواقف الإيرانية من احتمالات العدوان الأمريكي على العراق ارتباطاً قوياً بالمصالح الإيرانية في الخليج، ومجمل الرؤى الخاصة بالعلاقات الإقليمية، حيث يتعارض هذا الغزو مع سعى إيران لدعم وجودها ونفوذها في إقليم الخليج، عبر نزع أسباب التوتر مع العراق وتقوية

العلاقات مع دول الخليج، وعبر الحد من النفوذ الأمريكي، وبالذات بعد ما تم وضع إيران ضمن دول محور الشر مع العراق وكوريا الشمالية على وفق تصنيف الرئيس الأمريكي أمام الكونجرس في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢.

فايران تدرك أن نجاح الغزو مقدمة للاعتداء عليها، كما أنه يؤسس وجودًا عسكريًا أمريكيًا في العراق، وسيكون كذلك مقدمة لترتيبات إقليمية تسمح لإسرائيل بأن تتواجد في العراق بالقرب منها. ومن ثم فإن معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج سوف تشهد اختراقًا إسرائيليًا غير مسبوق في ظل رعاية وحماية أمريكية لهذا الاختراق.

أما على المستوى الخليجي فإن مستوى التحديات لا يقل في خطورته عن تلك التي تواجهها إيران إن لم يكن يزيد عليها، حيث أصبح الإقليم قريبًا من مراكز تخطيط السياسة العالمية، وهو ما يبرز تحديين رئيسين يواجهان دوله العربية على صعيد إعادة هندسة الأمن الإقليمي الخليجي؛ أولهما خطورة قيام الولايات المتحدة بشن عدوان على، وثانيهما اهتزاز ثقة البناء التحالفي بين أمريكا ودول مجلس التعاون، وتنامي الاتجاهات الشعبية المعارضة للوجود الأمريكي في الخليج.

ولذلك فإن دول المجلس ليس لم يكن أمامها سوى السعي على العمل في اتجاهين: أولهما الحيلولة دون وقوع عدوان أمريكي ضد العراق، والإسراع بتحديد السياسات التي يجب أن تقوم بها دول المجلس لمواجهة المتغيرات الجديدة التي يمكن أن تنشأ في حال وقوع الغزو وإسقاط النظام الحاكم في بغداد. وثانيهما إعادة تأسيس أنماط جديدة من العلاقات مع أمريكا، تهدف لاستعادة الثقة والبحث في حدود الدور الأمريكي في الخليج.. وإن كان العمل في هذين الاتجاهين لا يمكن أن يتم بدون بلورة سياسة جديدة للعلاقات بين دول المجلس وإيران، واحتمالات التقارب الإيراني-الأمريكي في هذا الشأن^(٢١).

وبإعلان الرئيس أحمدى نجاد امتلاك بلاده للتقنية النووية أعادت دورية

أتلانتك نشر دراسة كانت قد أجرتها في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ استشارت فيها جنرالات سابقين من البنتاغون لبحث الرد الأميركي المناسب على التهديد النووي الإيراني لدول الجوار. ووصلت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة ليس في مقدورها توجيه ضربة قاصمة إلى إيران لأن الأخيرة استفادت من الدرس العراقي، وقامت بتوزيع قدراتها النووية على مساحة جغرافية أوسع وفي أماكن محصنة يصعب حصرها. كما أن تعاطف شيعة العراق مع إيران سيوقع الجيش الأميركي في ركن من أركان جهنم إذا ما ضربت إيران، فماذا بوسع دول الخليج أن تفعل إذن؟

هناك أربعة خيارات لمواجهة البرنامج النووي الإيراني، أولها وأكثرها بساطة الاستمرار في الحالة التي تعيشها هذه الدول الآن وهو ما يمكن تسميته خيار الارتباك وإغماض العين عما يدور. وقد أعلنت السعودية أنها ليست قلقة من البرنامج النووي الإيراني طالما التزم جوانبه السلمية، بينما تخشى دولة الإمارات أن يؤدي وصول إيران إلى السلاح النووي إلى إغلاق ملف الجزر الثلاث إلى غير رجعة. وتعيش دولة مثل البحرين على جمر الخوف من اندلاع فتنة طائفية بين الشيعة والسنة، وتعاني الهوية الوطنية فيها من مخاض البلورة بعد ٣٥ سنة من تشكيل الدولة. وتختلف فيها التوجهات تجاه البرنامج النووي الإيراني بين ما هو رسمي خائف من الطموحات الإيرانية التوسعية وما هو شعبي سعيد، بأغلبه الشيعة، بما حققته إيران. ليس هناك إذن في خيار الارتباك والخوف وإغماض العين إلا مزيد من المكاسب لصالح إيران التي لم تنس بعد أن التاريخ العسكري للإقليم حديث للغاية، وأن القدرات الديموغرافية جد متواضعة. ولم تنس طهران كذلك أنها احتلت الجزر الإماراتية الثلاث مطلع السبعينيات في وقت كان فيه وليام لويس مقيما سياسيا بريطانيا في الشارقة، وفي فراغ عسكري عربي.

الخيار الثاني الذي يمكن أن تصل إليه دولة كبرى ذات عمق جغرافي وإستراتيجي مثل السعودية، هو الاستعانة بما يسمى توصيل الطلبات النووية

إلى الزبائن، وهو الخيار الذي روج جهاز الموساد الإسرائيلي أنه تحقق بالفعل، بل وحدد أن رأسين نوويين قد وصلا إلى الأراضي السعودية عبر وسطاء باكستانيين.

بالمقابل يحتاج الخيار الثالث، أي تبني برنامج نووي متكامل، إلى طريق علمي طويل وفترة قد لا تقل عن ثلاثة أو أربعة عقود بين مد وجزر مع القوى الدولية. وهذا الطريق لا توجد له حتى الآن أية علامات، ولا تؤثر عليه أية قواعد من بنى أساسية، حتى في أكثر دول المنطقة سكانا وأوسعها مساحة. الخطأ الذي يرتكب في تهيئة العقل العربي لرفض هذا الخيار يكمن في مزايده بعض الكتاب العرب على أننا دعاة سلام، ولسنا ممن يجلب الدمار على البشر بالرد على إيران بامتلاك السلاح النووي. وهذا خطأ أقل ما يقال عنه إنه يستغل العقل ويدلس عليه بل ويغرقه في خرافات باسم الدين، لأن الفرق كبير بين العفة عن قدرة والعفة الكاذبة.

لا يبقى من الخيارات سوى أكثرها سوءا وهو اللجوء إلى الحماية الدولية أمام الخطر "الإيراني" وهو مسمى يحمل ازدواجية عرقية مذهبية كفيلة بإسكات الأصوات التي قد تعترض على لجوء الحكومات الخليجية إلى غطاء دولي بالانضمام إلى حلف الناتو على سبيل المثال. كما تتشابه دول الخليج - باستثناء السعودية - مع دول البلطيق التي عانت من التخويف الروسي المتسلح بالتقنية النووية في عدد من الملامح السياسية والديموغرافية. بل إن مفاعل بوشهر على الخليج لا يختلف عن مفاعل سان بطرسبرغ الروسي، على مقربة من موانئ دول البلطيق التي استغاثت بحلف الناتو لحماية ضعفها الديموغرافي ومواقعها الإستراتيجية. وقد مد لها الحلف يده وضمها إلى عضويته في العام ٢٠٠٣ واضعا كلمة النهاية للتهديد الروسي. فالتوتر بين الفرس والعرب في الخليج المدجج بالسلاح الأميركي والإيراني ما زال يقطع خطواته الأولى نحو مستقبل يموج بأشباح الحرب الطائفية، وتتربص به حروب إقليمية مهلكة^(٢٢).

ويطرح الدكتور مصطفى العاني التساؤل عن فكرة تدمير المواقع النووية الإيرانية هل هي خيار جدي؟ وهو التساؤل الأساسي الذي يدور في أروقة صناعة القرار في دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال في دول عديدة أخرى خارج وداخل منطقة الشرق الأوسط، هو :

١- هل من الممكن عدّ التهديدات الإسرائيلية الأميركية بتبني الخيار العسكري للتعامل مع الطموحات النووية الإيرانية خياراً جدياً؟ أم أنه مجرد تكتيك ووسيلة ضغط سياسي ومعنوي على القيادات الإيرانية، وكذلك على الدول التي تتخذ موقفاً متساهلاً إزاء المشروع النووي الإيراني، لكونه في حسابات الواقع العملي أمراً غير قابل للحدوث تحت أي ظرف من الظروف؟

٢- هل يمثل هذا الخيار أحد الخيارات الجدية والحقيقية المتوفرة للتعامل مع ما يصطلح عليه بالخطر النووي الإيراني. إن الأطراف الخارجية المعنية ستلجأ إلى هذا الخيار (الخيار العسكري) فقط في حالة فشل الخيارات الأخرى، وبعد توفر ظروف خاصة، ربما تكون غير متوفرة حالياً، تسمح بتبني العمل العسكري كوسيلة للتعامل مع هذه القضية. لذا فإن موقف صناعة القرار في دول المجلس يجب أن يبنى على فرضية "الخيار المؤجل"، أي أن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية أمر وارد وجدي، ولكنه ليس حتمياً ولا وشيك الحدوث في ظل الظروف السائدة الآن .

٣- هل أمسى الخيار العسكري ضرورة حتمية للتعامل مع الطموحات النووية الإيرانية المفترضة، ومما يعزز حتمية تجسّد هذا الخيار هو افتراض أو حقيقة وجود أسباب ودوافع تتجاوز هدف التدمير الفعلي للقدرات والمواقع النووية الإيرانية، مع أهداف سياسية في أجندة "الأطراف الخارجية" يُرجى تحقيقها عبر خيار العمل العسكري. وكانت مثل هذه الحسابات ماثلة في القرار الأميركي بالعمل على إزالة النظام العراقي بمعزل عن الهدف الذي كان معلناً، وهو هدف نزع العراق

لأسلحة الدمار الشامل. ويقوم هذا السيناريو على أساس افتراض أن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية لن يكون إستراتيجية أو خياراً أحادي الهدف، بل يُعد وسيلة وغطاء لتحقيق عدد من الأهداف الأخرى، داخل أو خارج إيران .

٤- هل خيار العمل المخبراتي (خيار التدمير بوسائل غير عسكرية) للقضاء أو لتعطيل تقدم البرنامج النووي الإيراني يعد بديلاً لخيار العمل العسكري المباشر؟ ومثل هذا الخيار هو ما تمت ممارسته بشكل واسع وفعال من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية والغربية خلال فترة منتصف ستينيات القرن الماضي ضد البرنامج المصري لتطوير الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى (سلسلة صواريخ القاهرة والظافر). كما تمت ممارسته لاحقاً خلال فترة أواخر السبعينيات وحتى التسعينيات ضد البرنامج النووي العراقي وبرنامج "المدفع العملاق" وغيرها من أعمال التخريب المخبراتي من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية والغربية عموماً. وهذه النشاطات المخبراتية هي التي سبقت قرار إسرائيل القاضي باللجوء إلى العمل العسكري في العام ١٩٨١ كوسيلة لتعطيل البرنامج العراقي، وقد تمثلت هذه النشاطات في حملة مخبراتية واسعة شملت في جغرافيتها دولاً عديدة في العالم قادتها أجهزة المخابرات الإسرائيلية، وترجمت عملياً بسلسلة من عمليات التصفيات الجسدية للعلماء العاملين في البرنامج النووي العراقي من عراقيين وغير عراقيين، ومحاولات متكررة لتدمير المعدات المتعاقد عليها في موانئ الدول المصدرة، وحتى محاولة تدمير معدات ومنشآت المفاعل العراقي على الأرض بسلسلة من عمليات التخريب المدروس للمعدات الأساسية التي يعتمد عليها البرنامج. ولكن لجوء إسرائيل إلى الخيار المخبراتي كوسيلة لتعطيل البرنامج النووي العراقي لم يثبت فاعليته إلا في حدود ضيقة نتج عنها تعطيل وقتي في سير البرنامج العراقي، واستطاع العراق تجاوزه باتخاذ إجراءات مضادة من قبل أجهزة الأمن العراقية.

المقومات المفترضة للموقف الخليجي

يعتقد العاني أن هناك حقيقة أساسية يمكن الانطلاق منها كبدئية طبيعية لفهم الموقف الخليجي من أي محاولة تهدف إلى تعطيل أو إنهاء تطوير البرنامج النووي الإيراني وهي: أن دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى الدول الإقليمية الأخرى المجاورة أو القريبة من إيران، وعلى الرغم من اختلاف مواقفها حول القضايا الأخرى وتضارب مصالحها، تجد هذه الدول مجتمعة أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية والمجتمع الدولي الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) Actual or potential capability. كما كانت للدول الإقليمية مصالح مباشرة (معلنة أو غير معلنة) في عملية تجريد العراق من قدراته النووية وإزالة ترسانته من أسلحة الدمار الشامل.

ويتلخص الموقف المفترض لدول الخليج (الرسمي وربما الشعبي) حول قيام محور تفكير أساسي وجماعي يقوم على المبادئ المشتركة.

حيث أن دول المجلس تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي" أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل". وأن تلتزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ وأن تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للأغراض السلمية. وتم تأكيد هذا الموقف مجددا من خلال البيان الذي صدر عقب اجتماعات الدورة الـ ٩٢ لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في جدة في ١٣ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ حيث طالب أعضاء المجلس المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. وأن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار

الأسلحة النووية، وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام التفتيش الدولي وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع دول منطقة الخليج (دول مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق وإيران واليمن) هي من الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Non-Proliferation Treaty NPT). وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة أن الحكومة الإيرانية كانت في العام ١٩٧٤ أول من تبنى مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك في مشروع قدمه الجانب الإيراني بدعم من الحكومة المصرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذلك العام.

وفي العام ١٩٩٠ قامت الحكومة المصرية بتقديم مشروع شامل اصطلح عليه بـ "مبادرة مبارك" يهدف إلى تقديم وثيقة متكاملة لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ورغم التأييد العربي الواسع للمبادرة فإن رفض إسرائيل للمشروع أدى إلى تجميد الفكرة. وهناك أمثلة إقليمية ناجحة يمكن الاستدلال بها طورت نظاما ناجحا وفعالا لتطبيق هذا المبدأ ومنها مثلا "معاهدة تحريم الأسلحة النووية في دول أميركا اللاتينية" التي تم التوقيع عليها في ١٤ شباط (فبراير) العام ١٩٦٧ في مكسيكو سيتي والتي حافظت بشكل فعال على مبدأ بقاء قارة أميركا الجنوبية منطقة خالية من الأسلحة النووية. هناك كذلك "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية لدول جنوب الباسفيك" التي وقعت في برزبن- أستراليا في ٦ آب (أغسطس) العام ١٩٨٥، ثم أخيرا "معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية للقارة الأفريقية" التي وقعت في القاهرة في ١١ نيسان (أبريل) العام ١٩٩٦.

وفي هذا المجال فإن دول الخليج تؤمن بإمكانية استعارة التجارب الإقليمية الناجحة وتطبيق مبادئها على المستوى الإقليمي لأجل تعزيز الاستقرار والأمن ودعم علاقات الثقة. وهي ترفض بشدة مبدأ الانتشار الإقليمي للأسلحة النووية ويعدّ امتلاك إسرائيل للقدرات النووية من أكبر

مصادر تهديد الأمن والسلام الإقليمي والدولي وعامل تشجيع للأطراف الأخرى في المنطقة لتطوير وامتلاك القدرات النووية مما سيقود المنطقة إلى حالة من سباق التسلح الخطير.

ويعد تخلي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لتحقيق مبدأ قيام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كما طالب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٩ / ٧١ الصادر في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٩٤ الذي حث جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبة لتطبيق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. كذلك تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي على تطبيق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل" التي جاءت ضمن الفقرة الرابعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام ١٩٩٤ (اتفاق وادي عربة). وقد تعهد من خلالها الطرفان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية ضمن إطار سلام عادل ودائم ومستقر.

وضمن الإطار العام للشعور بقيام حاجة لتأسيس منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل دون تأخير فإن رد الفعل الراهن لدول الخليج يتمحور حول وجود موافقة ضمنية غير معلنة وغير متفق عليها بشكل مسبق على مبدأ وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية. وعلى الرغم من البروز العلني خلال السنوات الماضية لقضية أخطار البرنامج النووي الإيراني والادعاء الافتراضي بإمكانية قيام إيران بامتلاك القدرات النووية العسكرية خلال فترة زمنية قصيرة، فإن قيادات دول المجلس الست لم تحاول أن تتخذ موقفاً علنياً يحدد طبيعة مواقف دولها بشكل انفرادي.

وعلى المستوى الجماعي اختارت قمم مجلس التعاون الخليجي

واجتماعاته الرسمية تجنب طرح هذا الملف للنقاش الجماعي لغرض المداولة أو لغرض تقرير موقف وسياسة موحدة ومحددة المعالم تجاه ما يمكن عدّه تهديدا محتملا وخطيرا للوضع الإستراتيجي في منطقة الخليج. وتتبع دوافع هذا الموقف الخليجي الذي يؤمن بمبدأ وجوب منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية من حقيقة الواقع الجغرافي والسياسي لهذه الدول الذي سيجعل منها ومن شعوبها الضحية المحتملة والهدف الرئيسي للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن دخول إيران للنادي النووي. وأثار هذا التطور حدوث تغير جذري ودائم في ميزان القوى الإقليمي، إلى جانب حقيقة أن هذه الدول وشعوبها ستكون كذلك الضحية المحتملة لأي تلوث بيئي (متعمد أو عرضي) قد ينتج عن تسرب المواد النووية المشعة في أجواء أو مياه الخليج. وعلى الرغم من أن دعم فكرة وجوب منع إيران من تطوير قدراتها النووية يعد، وبشكل غير مباشر، إقرارا تلقائيا بحق إسرائيل في احتكار امتلاك السلاح النووي في المنطقة، وهو حتما يُعدّ عاملا سلبيا في مواقف دول الخليج ودول المنطقة بشكل عام، فإن المصالح الذاتية وحتى الجماعية لهذه الدول تتطلب الفصل بين الأمرين. فامتلاك إيران للقدرات النووية سيعد تطورا جديدا ذا انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج، وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية - الخليجية والعلاقات العربية - الإيرانية على نحو أوسع.

ودول الخليج والعالم العربي عموما يشعر بالخطر المحدق من عامل امتلاك إسرائيل للقدرات النووية وبالعجز عن تغيير الواقع الراهن، ولكن الشعور العام هو رفض بروز دولة نووية أخرى في المنطقة تضاعف الأخطار من احتمال حدوث حرب غير تقليدية تؤدي إلى تدمير المنطقة وتعمق حالة عدم الاستقرار الإقليمي في عموم منطقة الشرق الأوسط. وفي ميزان الحسابات الخليجية أو العربية بشكل عام لا يعد امتلاك إيران للقدرات النووية بالضرورة عامل ردع وتوازن أمام القدرات النووية الإسرائيلية.

فالمصالح العليا لإيران قد تلتقي في الوقت الراهن مع المصالح العربية العليا في وجوب إيجاد وسيلة للحد من احتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية في المنطقة، ولكن هذه المصالح تتعارض وتتقاطع وبشكل جذري في مواقع عديدة أخرى، مما يجعل قبول مبدأ دخول إيران للنادي النووي، في الحسابات الإستراتيجية الخليجية والعربية، عامل تطور سلبيا أكثر من كونه عاملا إيجابيا. وأمسى الموقف في منطقة الخليج تحديدا ذا حساسية عالية خلال فترة العقود الزمنية الثلاثة الماضية، وبالذات منذ بداية سياسة حكومة الشاه التوسعية في أوائل السبعينيات، تلتها الأخطار التي ترتبت على قيام الثورة الإسلامية في إيران والحرب العراقية - الإيرانية، ثم حرب الخليج الأولى العام ١٩٩١ والثانية العام ٢٠٠٣، مما جعل قضية الأمن والاستقرار الإقليمي تخضع لسلسلة من التطورات السلبية الخطيرة.

فإعلان طهران الأخير عن وصولها إلى تخصيص اليورانيوم بنسبة ٣,٥% وهي المرحلة المستخدمة في الدورة السلمية للطاقة النووية يعني أنها قادرة على زيادة نسبة التخصيب إلى مراحل أكثر تطورا تصل من ٢٠-٩٠% وهي كفيلة بامتلاك سلاح نووي، الإصرار الإيراني على تحدي المجتمع الدولي في امتلاك قدرات نووية المتزامن مع طموحات طهران وقدراتها المتنامية تجاه المنطقة، يدفع بدول الخليج العربي إلى التعبير عن قلق مبرر من التعقيدات والمخاطر التي تسببها طهران لدول المنطقة وشعوبها، ذلك القلق نابع من أن قنبلة نووية واحدة قادرة على تدمير دول بأكملها كقطر والبحرين والكويت، هجوماً واحداً قادراً على تدمير كل منشآت النفط السعودية ودول الخليج، الانفجار الذري قد يتسبب في تدمير آبار النفط في معظم دول الخليج العربي تسرباً إشعاعياً في مياه الخليج قد يقضي على مصدر الحياة لسكان الخليج لعدم وجود أنهار، إعلان إيران عن دخولها النادي النووي الإيراني ضمن محيط إقليمي يطالب قاداته بخلو

الشرق الأوسط والخليج العربي من جميع أنواع الأسلحة النووية من شأنه أن يزيد القلق على الرغم من محاولات طهران طمأنة جيرانها.

ومع نهاية كل قمة لدول مجلس التعاون الخليجي قضية أساسية يطالب بها دائماً البيان الختامي العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، موقف يعكس رغبة غير معلنة لدول الخليج في وجوب منع إيران من امتلاك قدرات نووية عسكرية، والأسباب تعود إلى تأثير ذلك على الواقع السياسي والجغرافي والعسكري لهذه الدول خصوصاً أن التجارب السابقة كثيرة، بدءاً باحتلال جزر الإمارات الثلاث العام ١٩٧١ ومن ثم إعلان إيرانيتها العام ١٩٩١ ورفض طهران الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لحسم النزاع عليها، إضافة إلى محاولة إيران توسيع رقعة حرب الخليج الأولى بضربها مواقع كويتية وإطلاق مناورات عسكرية حية وإجراء تجارب لصواريخ شهاب، وعدم وجود تعاون عسكري مع دول الخليج، واختراق إيران للأجواء السعودية أوائل الثمانينيات، هذه الحوادث يضاف إليها مواقف أخرى زادت التوتر ففي العام ١٩٨٦ اعتقلت الشرطة السعودية حجاجاً إيرانيين كانوا يحملون أسلحة ومتفجرات ليتكرر الحادث أثناء حج العام ١٩٨٧ حين اصطدم إيرانيون بالشرطة السعودية وقتل مئات، ويجب عدم إغفال التخوف الخليجي من استعمال إيران سلاح النفط من خلال وقف تصديره للمجتمع الدولي ومهاجمة الناقلات، إضافة إلى التخوف من هجمات إيرانية على أهداف أميركية عسكرية دبلوماسية واقتصادية متمركزة بدول مجلس التعاون في حال حدوث هجوم عسكري على إيران، وليس آخرأ استهداف المصالح النفطية في منطقة الخليج للتأثير على سوق النفط العالمية المضطربة أصلاً^(٢٣).

وفي ضوء هذه الحقائق يُعدّ تطوير القدرة النووية الإيرانية، من وجهة نظر دول الخليج، عاملاً سلبياً إضافياً وتطوراً حاسماً ستكون له تأثيرات في

الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي لا يمكن التكهّن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد.

أولاً- بين المبدأ والوسيلة موقف إستراتيجي موحد واختلافات تكتيكية.

إذا افترضنا حقيقة وجود مصالح موحدة واتفاق غير معلن وضمني بين دول مجلس التعاون على مبدأ وجوب تجريد إيران من قدراتها النووية الراهنة أو المحتملة، ومنعها من تطوير القدرات النووية العسكرية فإن ذلك يشكل جزءاً أساسياً من القضية. هنا يبقى الجزء الأساسي الآخر في قضية التعامل مع هذه المسألة يتمركز حول طبيعة "الوسيلة" التي سيتم من خلالها تحقيق هذا الهدف. وهنا تبرز بذور الخلاف بين الموقف الخليجي الإقليمي، والموقف الأميركي الإسرائيلي.

مما لا شك فيه أن أفضل سيناريو ترغب بتجسيده قيادات الدول الخليجية لتحقيق هذا الهدف يتمثل بقدرة المجتمع الدولي على تفكيك البرنامج النووي الإيراني بوسائل الضغوط الدبلوماسية، ربما المشفوعة بدرجة محددة من وسائل الضغوط الاقتصادية، وأن يكون للمجتمع الدولي، ممثلاً بمؤسسات الأمم المتحدة والوكالات الدولية، دور محوري في تحقيق هذا الهدف عبر الوسائل غير العسكرية. ولكن في الوقت الذي تؤمن فيه هذه القيادات بمحدودية أو ربما بعجز الوسائل الدبلوماسية منفردة عن تحقيق هذا الهدف، تشعر بقلق عميق من احتمال لجوء بعض الأطراف المعنية (الولايات المتحدة أو إسرائيل) إلى خيار العمل العسكري كوسيلة لتحقيق الهدف. ولهذا القلق الملازم للموقف الخليجي الراض للخيار العسكري مبرراته المنطقية وتساؤلاته المشروعة التي يمكن تلخيصها بالمحاور الأساسية الآتية:-

أ- تساؤلات حول أسلوب وجدوى العمل العسكري كوسيلة للقضاء على البرنامج النووي الإيراني. وتتركز هذه التساؤلات حول النقاط الآتية:

١- هل العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية (إذا تم تبنيه) سيكون عملية أحادية يتم تنفيذها من قبل القوات الأميركية أو القوات الإسرائيلية بشكل منفرد أم أنه سيكون عملاً عسكرياً مشتركاً؟ وإذا كان عملاً أحادياً بمفهوم التنفيذ العسكري هل سيكون عملاً مشتركاً بمفهوم التعاون المخابراتي المطلوب لتنفيذ العملية؟.

٢- ما هي الرقعة الجغرافية للعمل العسكري المفترض، هل سيشمل بشكل حصري مواقع المفاعل الرئيسي في بوشهر أم سيمتد ليشمل أغلب أو جميع المنشآت النووية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني وحتى برنامج التطوير الصاروخي الإيراني والمنتشرين كليهما على رقعة جغرافية واسعة من أراضي الدولة؟ .

٣- هل سيتم التمهيد للهجوم على المواقع النووية الإيرانية بعملية عسكرية استباقية تهدف أولاً إلى تدمير مواقع التخزين ومنصات إطلاق الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى لمنع قيام إيران بعمل انتقامي فوري، وربما استغلال الفرصة لتوسيع العمل العسكري ليستهدف تدمير منشآت تصنيع وإنتاج الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى (سلسلة صواريخ شهاب)؟

٤- هل العمل العسكري، مهما كانت دقته وكثافته، سيكون حقاً قادراً على إنهاء البرنامج النووي الإيراني بشكل فعال وفوري، أم أن إنجازات العمل العسكري ستقتصر على تعطيل جزئي ووقتي في قدرات إيران النووية؟ وفي هذا السياق يبرز الدرس الذي تم استنتاجه من العمل العسكري الإسرائيلي لتدمير المنشآت النووية العراقية العام ١٩٨١، والذي أثبت عدم جدواه في تحقيق الهدف المحدد له، حيث استمر البرنامج العراقي بالتطور، واقتصرت تأثيرات الهجوم على تعطيل وتأخير جزئي في البرنامج.

٥- هل سيكون توقيت العمل العسكري مرتبطاً بعوامل التطورات السياسية؟

هل ستسعى الدول المعنية أو لا إلى الحصول على قرار إدانة للموقف الإيراني في مجلس الأمن الدولي ليوفر غطاء ما لادعاء الشرعية لتبرير العمل؟ هل التطورات على الساحة العراقية، أو ما يسمى بـ "العامل العراقي" ستكون له تأثيرات سلبية أو إيجابية في حسابات الأطراف المعنية وتأثيرات في قرار تبني ذلك الخيار وفي قرار توقيته؟ فالافتراض المنطقي القائم يقول بعدم حكمة القيام بعمل عسكري أحادي أو مشترك ضد إيران ما دام المأزق الأمني والعسكري والسياسي الأميركي في العراق مستمرًا .

٦- ما هي التأثيرات البيئية لهذا النوع من التدمير لمنشآت نووية يُفترض أنها في حالة العمل الفعلي؟ هل ستتجاوز آثاره الآنية وبعيدة المدى الرقعة الجغرافية المحدودة للمواقع النووية لتشمل المناطق المحيطة؟ هل سيؤدي هذا العمل إلى تلوث الأجواء ومصادر المياه في منطقة الخليج؟ تساؤلات حول قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على السيطرة أو التعامل مع ردود الفعل الإيرانية (تطورات ما بعد الهجوم). إيماننا بالافتراض المنطقي القائل إن العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية (بوسائل: هجوم بسلاح الجو، هجوم بالأسلحة الصاروخية، عملية قوات خاصة... أو عملية متعددة الوسائل) سيقع حتما ضمن الإمكانيات الواسعة للدولتين المعنيتين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، فهو عمل من الناحية التقنية والعملية قابل للتنفيذ بجهود وقدرات محدودة تمتلكها حاليا الدولتان بشكل أحادي منفرد أو بتعاون مشترك. إن الدولتين بشكل منفرد أو مشترك تمتلكان حاليا القدرات المخبرانية الكافية لتوفير الدعم المعلوماتي اللازم للقيام بأي إجراء عسكري.

والافتراض المنطقي الثاني يقول إن إيران لا تمتلك القدرات العسكرية لمنع قيام الهجوم بصفته الأحادية أو بصفته المشتركة، وقدرات

إيران الدفاعية لإفشال الهجوم تتصف بالقصور والمحدودية أمام الزخم التكنولوجي الهائل الذي سيتم تجنيده من ترسانة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة التي تمتلكها الدولتان المعنيتان

هذان الافتراضان يقودان حتما إلى تعميق القلق الخليجي، فالاستنتاج بأن إيران عاجزة عن منع الهجوم العسكري أو إفشاله سيقود إلى التوصل إلى بديهية أن إستراتيجية القيادة الإيرانية ستعتمد بشكل أساسي على "إستراتيجية الرد"، وليس "إستراتيجية المنع أو الردع". وأن التركيز الأساسي سيكون على ردود الفعل الإيرانية بعد تنفيذ الهجوم التي ستأخذ حتما صفة الأعمال ذات الطبيعة الانتقامية، لذا فإن مصدر القلق الخليجي ينبع من محورين أساسيين:

الأول: يخص طبيعة وشكل ردود الفعل الانتقامية الإيرانية.

ستستند سيناريوهات الرد الإيراني بشكل أساسي على الوسائل "غير العسكرية"، وربما ستقوم على تجنيد القدرات الإيرانية المخبرية والدبلوماسية التي أثبتت جدارتها في الماضي في دعم وتنفيذ الأهداف السياسية والإستراتيجية للقيادة الإيرانية.

ويخص الكلام هنا بالتحديد القدرات الإيرانية على تنفيذ سلسلة من العمليات المحدودة ذات النوعية العالية، والتي جرى وصفها بمصطلح "العمليات الإرهابية". واستعمال مصطلح "العمليات الإرهابية" هنا لا يعني بأي صفة تبني الباحث لهذا المفهوم، بل يشير إلى تصنيف الطرف الآخر له. وبافتراض أن القيادة الإيرانية ستتبنى موقفا هجوما على الساحة الإقليمية والدولية، فإن هذا الموقف ستنتم ترجمته عبر الأساليب والخيارات الآتية:

١- سلسلة من الهجمات الإيرانية "الإرهابية" على الأهداف الأميركية العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية المتمركزة في دول مجلس التعاون وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

٢- سلسلة من الهجمات الإيرانية "الإرهابية" لاستهداف المصالح الأميركية الإسرائيلية في أنحاء العالم.

٣- تقديم الدعم والإسناد لمنظمات "إرهابية" خارجية متحالفة للقيام بعمليات ضد المصالح الأميركية الإسرائيلية.

٤- تقديم دعم واسع لمنظمات الرفض والمقاومة الفلسطينية، وبالذات الإسلامية منها لتعزيز قدراتها على معاقبة إسرائيل.

٥- إعادة تفعيل جبهة المواجهة اللبنانية الإسرائيلية عبر نشاطات حزب الله في لبنان وخارجه، وبالذات تفعيل جبهة مزارع شبعا المحتلة، وربما تفعيل وقتي على طول الجبهة اللبنانية الإسرائيلية.

٦- تبني سياسة تدخلية هجومية واسعة، أمنية ودبلوماسية، في الساحة العراقية، هدفها معاقبة الولايات المتحدة وحلفائها على الساحة العراقية. ويتم ذلك بتوفير الدعم والإسناد العسكري والمادي لفئات مختارة من فصائل المقاومة العراقية، والعمل على تعزيز موقف إيران كلاعب محوري في التركيبة السياسية للعراق، مما سيهدد المصالح الأميركية في العراق وعلى مدى زمني طويل.

٧- محاولة استهداف المصالح النفطية في منطقة الخليج للتأثير في سيكولوجية سوق النفط العالمية المضطربة أصلاً، مما سيؤدي، ولو لفترة وقتية محدودة، إلى زعزعة استقرار الإمدادات والأسعار النفطية. ويتم الهدف هنا من خلال فعل التدمير المادي المحدود والتعطيل الوقتي لبعض منشآت البنية التحتية للصناعة النفطية في المنطقة. وسيتم عبر تبني هذا الخيار إحراج القيادة الأميركية داخليا ودوليا وإظهار الآثار السلبية لقرار اللجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران.

والثاني: يخص تأثير الهجوم في الوضع السياسي الداخلي في إيران، فمما لا شك فيه أن الهدف والمصلحة الأساسية العليا لجميع دول مجلس التعاون، بشكل أحادي أو مشترك، هو دعم حالة الاستقرار السياسي في

إيران. وفي ظل هذه البديهية الأساسية هناك اعتقاد وقلق مبرر في أوساط القيادات الخليجية مفاده أن أي عمل عسكري خارجي يستهدف المواقع الإيرانية ستكون له أصداء وإفرازات سلبية قد تكون خطيرة على الوضع الداخلي في إيران وعلى حالة الاستقرار السياسي في الدولة. ففي ظل حالة الصراع والتنافس القائمة بين مراكز القوى المتعددة ضمن تشكيلة القيادة الإيرانية، يميل الاعتقاد إلى أن العدوان الخارجي على إيران سيوفر فرصة ذهبية لتيارات معينة متشددة ومتطرفة داخل القيادة الإيرانية ستستغل الحدث لإقلاق حالة التوازن والمشاركة النسبية القائمة، والقيام باستغلال الحدث لدعم مصالحها الذاتية بالسيطرة على مقاليد السلطة بشكل فردي وإنهاء الممارسة الديمقراطية على الرغم من محدوديتها. وهذا تطور لا يخدم، تحت أي اعتبار من الاعتبارات، حالة الاستقرار والتطور السياسي والديمقراطي في إيران، ولا يُعد من التطورات التي تخدم هدف تحسين العلاقات الإقليمية وإجراءات بناء الثقة بين إيران وجاراتها من الدول الخليجية.

ثانياً- خيار اللاحيار، وهذا ما يثير تساؤلاً مهماً هو ما الذي تستطيع أن تفعله دول الخليج إذاً؟

مما لا شك فيه أن من الحكمة القول إن خيارات الموقف الخليجي تجاه احتمال لجوء الأطراف الخارجية إلى العمل العسكري ضد المواقع النووية الإيرانية هي خيارات محدودة أو ربما معدومة. فعلى الرغم من افتراض وجود مصلحة حقيقية تتشارك فيها أغلب، إن لم يكن جميع، دول الخليج لدعم مبدأ وجوب وضرورة منع إيران من الدخول إلى النادي النووي فإن قيادات دول الخليج تنظر إلى الخيار العسكري للتعامل مع هذه القضية بعين الشك والريبة، على أقل تقدير خلال المرحلة الراهنة.

وأمام هذا الواقع التزمّت دول الخليج بتجنب تبني موقف علني صريح تجاه هذه القضية، وتجنبت التعليق على التصريحات والتقارير الصحفية

التي تشير إلى احتمال توظيف هذا الخيار من قبل الأطراف المعنية. فلا توجد مصلحة لهذه الدول في دعم أو تشجيع الخيار العسكري للأسباب التي تم التطرق إليها سابقاً.

وانطلاقاً من هذا الموقف، هناك احتمال ضعيف ان تقوم دول الخليج على تقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأميركية، أو أن تسمح لها باستخدام القواعد الأميركية المتمركزة على أراضيها لغرض المساعدة على تنفيذ العملية ضد المواقع الإيرانية. فدول الخليج حريصة على عدم التورط في مغامرة عسكرية غير محسوبة العواقب، وحريصة على بناء العلاقات الإقليمية على مبادئ الثقة المتبادلة وحسن النوايا وتقدر مكانة ودور إيران في استقرار وأمن المنطقة. كذلك لا تجد القيادات الخليجية مصلحة في منح التأييد العلني لخيار نزع القدرات النووية الإيرانية بوسائل الضغط الدبلوماسي، على الرغم من حقيقة تأييد هذه الدول الضمني لمسار ومضمون هذا الخيار لكونه أفضل الوسائل لتحقيق الهدف المنشود. ولكن الشعور العام ضمن القيادات الخليجية قائم على عدم وجود حاجة حقيقية ملحة لتسجيل هذا الموقف بشكل منفرد أو بشكل جماعي عبر مجلس التعاون الخليجي، مما سيسبب إحراجاً في العلاقات الإيرانية - الخليجية، وربما يفسر بكونه دعماً مباشراً للموقف الإسرائيلي.

لذا فإن القيادات الخليجية تراقب عن كثب السجال المباشر الدائر بين إيران من جهة والوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA إلى جانب الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية من جهة أخرى حول هذا الموضوع. ولا تجد حكمة في الوقت الراهن في الدخول طرفاً في هذا السجال.

وفي ظل جميع السيناريوهات التي تمت الإشارة إليها سابقاً فإنه من الممكن القول إن القلق الخليجي من أي عمل عسكري خارجي يستهدف البرنامج النووي الإيراني هو قلق مشروع، وله مبرراته ودوافعه المنطقية

والعملية. ويعود أحد مصادر هذا القلق إلى قضية أساسية ومحورية هي انعدام ثقة القيادات الخليجية بعقلانية القرارات الأميركية، وبالأسس والاعتبارات التي يتم على أساسها اتخاذ هذه القرارات. ويتمثل هذا الموقف تحديدا فيما يلي:

أ) انعدام الثقة بقدرة القيادات في الولايات المتحدة على اتخاذ قرارات تتفهم الوضع الإقليمي وخصوصياته، وتأخذ في الحسبان حماية واحترام مصالح الحلفاء الإقليميين والاعتبارات السياسية الداخلية والإقليمية التي تتحكم بمواقفهم، إلى جانب الخوف من تأثير اعتبارات السياسة الداخلية الأميركية في مواقف القيادة الأميركية وقراراتها في مجال السياسة الخارجية، والقلق من دور النفوذ الإسرائيلي - الصهيوني في عملية اتخاذ هذه القرارات.

ب) انعدام الثقة في قدرة الولايات المتحدة على السيطرة أو التعامل الفعال والعقلاني مع تبعات وإسقاطات العمل العسكري والتطورات اللاحقة، وبخاصة في ظل واقع تجارب الماضي والحاضر التي أثبتت وجود حالة مقلقة من سوء الحسابات والافتراضات والتخمينات الأميركية، وانعدام وجود خطة، أو خطط، شاملة ومدرسة متوسطة أو بعيدة المدى للتعامل مع التطورات الميدانية اللاحقة

ومن المؤلم أن النتيجة الحتمية وربما الفورية التي سيفرزها دخول إيران إلى النادي النووي وامتلاكها القدرات النووية العسكرية هو إجبار دول الخليج ودفعها للاعتماد المتزايد على الحماية العسكرية الأميركية، وقبول مبدأ التواجد العسكري الأميركي الدائم في المنطقة، ومن ضمنه قبول مبدأ وجوب امتلاك القوات الأميركية المتواجدة في المنطقة لقدرات نووية عسكرية رادعة. ففي حالة حدوث تطور امتلاك إيران للقدرات النووية فإن دول الخليج ستترك دون خيارات ماعدا خيار عملي واحد يتمثل في وجوب الاعتماد الكلي على مصادر خارجية للحماية وذلك لإيجاد حالة من التوازن

والردع الإستراتيجي لتعطيل أو للتقليل من الميزة الإستراتيجية التي حققتها إيران بامتلاك القدرات النووية. وهذا الأمر سيقلق بشكل جذري ميزان توازن القوى الإقليمي بما له من تأثيرات كبيرة على حالة الأمن والاستقرار في المنطقة. ورد الفعل الخليجي هذا ليس خيارا بل إجبارا كوسيلة حتمية للتعامل مع الحقائق الإستراتيجية الجديدة التي نتج عنها التطور المذكور.

أخيرا فإن موقف دول الخليج أمام هذا الملف الساخن وربما بنتائجه الخطيرة على أمن واستقرار دول المنطقة يمكن تلخيصه بالقول: إن هذه الدول وقياداتها في وضع لا تحسد عليه بين الموقف الإيراني السائر بتصميم نحو تطوير البرنامج النووي لخدمة الأغراض العسكرية من جهة، والموقف الأميركي - الإسرائيلي المصمم على نزع القدرات النووية الإيرانية بجميع الوسائل ومهما كلف الثمن^(٢٤).

بعد كل ماتقدم يبرز التساؤل الأهم هل تشكل إيران مصدر خطر على منطقة الخليج وبالتالي على الأمن القومي العربي؟

ثمة من يجيب بنعم خاصة ان قوة دفع خارجية في هذا الاتجاه تتولاها الولايات المتحدة التي تتعامل مع طهران بعدّها مهدداً أساسياً للمنطقة بعد زوال النظام العراقي السابق. غير ان ثمة جانبا آخر للخطر يمثلته الاحتقان الذي يسود العلاقات الامريكية الايرانية على خلفية ملف طهران النووي والذي قد ينفجر في اي لحظة خاصة في ظل توسيع الولايات المتحدة لوجودها العسكري على المستوي النوعي وهو ما فهمه البعض بأنه رسالة لايران. وهذا مايعيد التساؤل هل تشكل طهران خطراً على المنطقة وما هي تجلياته والذي طرح على عدد من الخبراء وجاءت اجاباتهم متراوحة في مدى تقديرها لاشكالية الخطر ونوعيته والقدرة على تجاوزه. بدايةً ينظر الدكتور ابراهيم عرفات الباحث المتخصص في الشؤون السياسية والاستراتيجية بقطر الي ايران بعدها خطرا محتملا فإنه وفقا لعلم السياسة ليس ثمة خطر مؤكد بنسبة مائة في المائة ولكن هناك احتمال للخطر بدرجة.

ما لافتا الى ان مصادر الخطر الايراني المحتمل تكمن اولا في وجود قدر من الخشية من الاضرار البيئية التي يمكن ان تنتج عن البرنامج النووي الايراني في صبغته السلمية المعلن عنها رسميا والي حد ما يتعلق بتوازن القوى الاستراتيجية.

والمصدر الثاني للخطر الايراني المحتمل يتمثل في الانعكاسات الناجمة عن الانفجار الطائفي والمذهبي في العراق والذي تلعب طهران دورا واضحا على صعيده الامر الذي بات يستدعي في المقابل نوعا من التدخل من قبل أطراف الاقليمية السنية , وهو ما تجلى في تدخل الجماعات الاصولية السنية ثم اعلان بعض الاطراف الاقليمية عن عزمها التدخل في العراق دفاعا عن سكانه من السنة .

اما المصدر الثالث للخطر فينبع من الاحتقان الذي تشهده العلاقات الايرانية الامريكية وبالتالي فان اي مواجهة بين الطرفين لن تكون في اراضي اي منهما وانما الخليج سيكون هو المسرح الاقليمي الاوسع لهذه المواجهة مهما كان شكلها ومستواها

ويقول الدكتور عرفات عن الورقة الشيعية التي تمسك بها طهران في العراق وعما إذا كان بمقدور هذا العامل ان يدفع شيعة العراق الي حالة استقواء للدخول في حرب اهلية نذرها بدأت بالفعل وسيكون لها تداعياتها الاقليمية بدون شك فيلفت الى ان شيعة العراق بعد نوع من الكبوة او الانكسار التاريخي امام السنة قد ينظرون الى ايران - حتى ولو لم تكن ترغب في ذلك - بحسبانها مصدر قوة لقهر السنة اذن القضية هنا لا تكمن في ماذا ترى ايران وانما ماذا يرى شيعة العراق وهنا قد تتبلور رؤيتهم في ان طهران تشكل لهم مصدر قوة اضافياً يمكن الاعتماد عليه في تصحيح ما يرونه خلا سياسيا مع السنة.

ويضيف : ان خطورة الورقة الطائفية في العراق انها لن تقتصر علي الوجود الايراني في العراق فهناك ما يسمى في العلاقات الدولية بسياسات

الترابط فما يحدث في منطقة يتردد صداه في مناطق أخرى والمنطقة العربية تحتوي على تكوينات سكانية شبيهة الى درجة كبيرة بالتركيبة السكانية في العراق. و"ربما يفسر ذلك ما تردد من تقارير من حزب الله وحركة أمل في لبنان اعلنتا انهما سيساندان شيعة العراق في اي حرب اهلية مع السنة فيعقب الدكتور عرفات : ان ذلك قد يجسد - ان صحت هذه التقارير - واحدة من صور هذا الترابط الذي اتحدث عنه وهنا الفت الى ما ذكر من قبل حول وجود هلال شيعي او محور سني ومن ثم فان ذلك وارد جدا من منطلق ان الانسان قد يلجأ في وقت الازمات الى الجماعة الاولى التي ينتمي اليها والتي قد تكون مذهبية او طائفية او دينية ويبدو بالفعل ان نوعا من التمحور بدأ يتسع في المنطقة وأحد أشكاله يتجلى في البعد المذهبي والطائفي. وفي الحالة العراقية - الكلام للدكتور عرفات - فان ثمة مخاطر عدة لهذا البعد اولها اختلال التوازن السياسي بين السنة والشيعة بفعل الثقل الايراني وثانيها امكانية امتداد هذا الاختلال الى سياق اقليمي اوسع في منطقة الخليج اوفيا وراء منطقة الخليج ولعل ذلك باتت ملامحه تتضح رويدا رويدا فيما نلمسه من حراك سياسي شيعي في البحرين في الآونة الاخيرة حتى في مصر بدأنا نسمع عن بروز مطالب خاصة لواحد في المائة من سكانها ينتمون الى المذهب الشيعي ثم ما كشف مؤخرا عن جماعات شيعية سرية في الجزائر في المغرب العربي.

ثم يتوقف الدكتور عرفات عن بعد مهم من ابعاد الخطورة التي يمكن ان تنجم عن هذا المعطى ويتمثل في بروز الفوضى في المنطقة العربية سواء اكانت خلاقة او هدامة والمنطقة في حد ذاتها لا تتحمل المزيد من الفوضى بفعل ما تحتوي عليه من فائضها الكبير والمشكلة تنطوي على امكانية التفاقم لان الصراعات المذهبية بطبيعتها تتسم بالتمدد خارج اطار المؤسسات السياسية والحزبية الامر الذي يقود الى حالة انفلات ليس على غرار ما نشهد

الان في الساحة الفلسطينية وانما على نحو اكثر خطورة من ذلك فهو يمتد من بيت الى بيت ومن شارع الى شارع ومن مسجد الى مسجد ومن ثم الدخول في حالة من عدم الاستقرار تهز اركان المنطقة وبالتالي تفتح الباب الى تدخلات خارجية نظرا للابعاد الاستراتيجية.

وهنا لابد من الاشارة الى التصريح الذي اعلنه مرشد الثورة الاسلامية في ايران من ان لبنان سيكون ساحة لهزيمة الولايات المتحدة ،هل يمكن قراءته في سياق الحرب بين الطرفين التي تنطوي على تأثيرات على المنطقة؟

هنا يوضح الدكتور عرفات ان هذا التصريح ينطوي في حد ذاته على اعتراف بأن لايران وكلاء في الساحة اللبنانية وفي الوقت ذاته يؤكد ان طهران باتت لاعبا اقليميا قويا ومن ثم فانه يتعين على دول الاقليم الى جانب الولايات المتحدة ان تقر بذلك وعلينا ان نتساءل هنا : هل ايران تهدف من وراء هذا التصريح الى تخويف الدول العربية ام ردها للحيلولة دون ان تتخذ مواقف تحالفية مع الولايات المتحدة ضدها ولا شك انه يتعين علي هذه الدول ان تتعامل مع هذا التصريح بجدية وان كان ينبغي النظر إلى هذا التصريح في السياق الذي اطلق فيه خلال الحملة الانتخابية لمجلس الخبراء والمجالس البلدية قبل فترة اي انه كان موجها للاستهلاك المحلي في محاولة لتقوية موقف المحافظين ومنح النخبة السياسية قدراً من الواجهة امام الرأي العام المحلي وبعيدا عن هذا التصريح فان هناك وجودا ايرانيا قويا في لبنان ودعما لقوى سياسية معينة وبالتالي فان لهذا التصريح جزءاً من المصداقية يتعين وضعه في الاعتبار .

اخيرا هل يمكن النظر الى استعدادات ايران لبناء قوة اقليمية علي الصعيد العسكري والنووي ان صح القول في سياق انها تشكل خطرا حقيقيا علي الامن القومي العربي ؟

يؤكد الدكتور عرفات لا شك ان الامن القومي العربي يشهد حالة من

الاختلال منذ استقلال دول المنطقة عن الاستعمار الغربي وكان ذلك واضحا في الماضي بالنظر الى القوة العسكرية الاسرائيلية والان يتطلب ذلك قياسه مع دول اخرى غير اسرائيل ومن بينها تركيا وايران حاليا بيد ان السؤال يلفت الى امر شديد الخطورة مؤداه ان ميزان القوى بين الدول العربية مجتمعة وبين دول الجوار ايران وتركيا واسرائيل بات مختلا بالكامل لصالح هذه الاطراف الثلاث وهو ما يستدعي من الدول العربية - التي ليس بمقدورها الدخول في مواجهات مع هذه الاطراف الثلاثة في وقت واحد - ان تعمل علي احتواء بعض هذه الصراعات او بالاحرى الخلافات وفي مقدمتها مع ايران سعيا لتصحيح موازين القوى المختلة مع الجبهة الاسرائيلية مثلا واحسب ان احد مصائب النظام الاقليمي العربي الراهن تتمثل في اختلال موازين القوى لصالح دول الجوار الاقليمي جميعا وفي الوقت نفسه هناك حالة تشرذم عربي واضح لاتسهم في اي عملية تصحيح لهذا الاختلال مع اي من هذه القوى،

ويعبر الدكتور عبد الحميد الانصاري الاستاذ بكلية القانون بجامعة قطر عن رؤيته لمدى الخطر الذي باتت ايران تشكله على المنطقة بفعل امساكها بالورقة الشيعية في العراق ولبنان الى جانب ورقة حماس في فلسطين فيقول ان هذا هو سؤال الساعة مشيرا الي جملة من النقاط:-

اولها : ان الشيعة في العراق وبقية الدول العربية هم مواطنون بالدرجة الاولى وليس ثمة من يشكك في صدق انتمائهم الوطني الذي يقدمونه على انتمائهم المذهبي صحيح انه لهم مرجعياتهم الدينية في ايران فضلا عن عواطفهم الدينية الخاصة وليس بوسع احد ان يتجاهل هذه الانتماءات سواء القومية او المذهبية لكن الامر المهم هو ان المواطنة تجمع الكل : سنة وشيعة في سياق الانتماء الي الوطن الواحد،

ثانيا : ان ايران ترغب في ان تكون قوة اقليمية مهيمنة بل وحارسة للخليج بحيث تستطيع ان تفاوض القوى الكبرى من موقع الندية والقوة فلا يحصل

اي تصرف سياسي في المنطقة الا بمشاورتها وموافقتها اي انها تريد ان تمارس الدور الاقليمي الذي كان يسعى اليه صدام حسين قبل حصاره واسقاط نظامه.

ثالثا : ان ايران في سبيل تكريس هذه الهيمنة تتفق آلاف المليارات علي التسليح وهي ترى ان امتلاكها القدرات النووية يوفر لها الهيبة والاحترام في المحافل الدولية وذلك على الرغم من الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها شعبها الذي يحرم من الكثير الذي يتمتع به الخليجيون الذين يعيشون على الضفة المقابلة مع ان ايران غنية بالموارد والثروات الطبيعية على نحو غير متاح لاهل الخليج غير انها في سبيل تثبيت عقيدة الهيمنة بتد ثروتها كما تفعل دول عديدة في الشرق والغرب.

رابعا : التمدد الايراني واضح وملحوس في المنطقة ولا احد بوسعه ان يجادل فيه غير انها تعتقد انها تمتلك الحق في ذلك بحسبان ان منطقة الخليج هي مجالها الحيوي وهي تحاول ان تتصرف كما تتصرف الدول الكبرى على صعيد التدخل في شؤونها الداخلية لذلك فان ايران تدعم حلفاءها بالمال والسلاح والاسناد السياسي وهنايتعين التنبيه الى ان هناك جماعات شيعية سياسية متحالفة مع طهران وليس كل شيعة المنطقة كما انها - اي ايران - لا تقصر دعمها على تلك الجماعات فقط بل انها تدعم ايضا سوريا وحركة حماس وذلك من منطلق سياسي مصلحي وليس طائفيًا.

في ضوء هذه المعطيات - يتابع الدكتور عبد الحميد الانصاري القول - فان ايران تشكل خطرا على المنطقة خاصة اذا انساق حلفاؤها لخدمة اجندتها على حساب المصالح الوطنية الا انه يعرب عن اعتقاده بأن الشيعة على وجه العموم هم اذكي من الدخول في حرب طائفية ضد مواطنيهم لأنهم هم الذين سينالون الخسارة في النهاية فضلا عن ادراكهم لخطر الطائفية على الامن والاستقرار على نحو يفوق خطر الارهاب من خلال ما تفرزه من

تداعيات شديدة السلبية يمكن ان تقود الى انهيار الدولة وانبثاق الحرب الاهلية وصولا الى استدعاء التدخل الدولي وهنا يستبعد الانصاري خيار اللجوء الى الورقة الطائفية في العراق لأن اضرارها ستمتد اليها فضلا عن ان الشيعة في البلاد العربية هم اقلية ومن مصلحتهم تأكيد الجامع الوطني كضمانة لهم. وينبه الانصاري الى ان السلوك الايراني في التعامل مع قضية الجزر الاماراتية الثلاث ينطوي على الكثير من التعالي ولا تكف طهران عن اصدار التهديد والوعيد ضد اي تصرف خليجي فاذا كان ذلك اسلوبها قبل امتلاكها السلاح النووي فكيف سيكون هذا الاسلوب بعد ان تمتلكه بالفعل ؟ ويرى الدكتور الانصاري ان مواجهة ما يسميه بالخطر الايراني تتطلب المزيد من التلاحم الداخلي والوحدة الداخلية بين عناصر الشعب الخليجي سنة وشيعة من خلال المزيد من احتضان الشيعة ورفع الغبن الذي قد يشعرون به في بعض المناطق بمنع التكفيريين المتشددين من الاساءة اليهم والتشكيك في عقيدتهم الدينية عبر تفعيل القواسم المشتركة واتخاذ اجراءات ملموسة وعملية في المناهج التعليمية وفي الخطاب الديني وفي المؤسسات الدينية وفي التشريعات الخاصة بالاحوال الشخصية وفي الحقوق السياسية وفي المناصب القيادية والوظائف العامة وفي القطاع الاقتصادي بحيث يتم ترسيخ مبدأ المواطنة بين الجميع لأنه في غيبة المواطنة او تهميشها يرجع الناس الى انتماءاتهم الاولى المذهبية والقبلية لتوفير الحماية لهم باختصار كما يقول فانه من الضروري ان يشعر الشيعة كطائفة بالمظلة الوطنية العامة التي تحميهم وتؤمن حقوقهم اسوة بالسنة لافتا الى انه يتعين كذلك توحيد الخطاب الخليجي والعربي الموجه لايران بحيث لا تستغل طهران الخلافات التي تنشعب بين بعض دول المنطقة لتخرق الساحة فالذي يغري بمزيد من التدخل والتغلغل هو ان الخليجيين غير متوافقين على موقف سياسي واحد وحازم وكذلك العرب الذين لا يكادون يحسون بالمشكلة الخليجية مع ايران وهو ما يظهر في مواقف بعض الكتاب العرب الذين يعلنون تأييدهم لامتلاك

طهران برنامجا نوويا من منطلق احداث توازن مع اسرائيل وهو ما يعكس نوعا من السذاجة السياسية والمعرفية المتناهية لأن ايران لا تريد امتلاك قنبلة نووية للموازنة مع اسرائيل بقدر ما تسعى الى فرض الزعامة والوصاية على الخليج الذي يمثل لها مجالا حيويا واستراتيجيا والقنبلة هنا توفر لها الدعم النفسي والمعنوي فهي لن تخاطر ابدا بمهاجمة اسرائيل والاضرار بالمصالح الامريكية في المنطقة الا اذا تعرضت لاعتداء لان تلك المغامرة من قبلها تنطوي على عواقب وخيمة مثلها مثل مغامرة حزب الله والتي ادت الى نتائج كارثية علي لبنان وعلى الطائفة الشيعية حيث تم تحييد سلاحه الموجه الى اسرائيل بفعل الشريط الحدودي الواسع في الجنوب واحسب ان ايران لن ترتكب مثل هذا الخطأ ابدا. وايران اخيرا - كما يرى الانصاري - لا تحترم الا لغة القوة وهو ما يتطلب من دول الخليج ان تسعى الى توثيق علاقاتها مع الدول الكبرى اقتصاديا وسياسيا وامنيا خاصة ان للعالم مصالح حيوية في الخليج الذي يعتبر شريان حياته على صعيد الطاقة والصناعة ومن ثم فان من مصلحة الدول الكبرى حماية امن الخليج

اما الدكتور احمد عبد الملك الاكاديمي القطري فيشير بداية الى ان ايران هي بالاساس دولة جارة وقدرها ان تعيش مع الجوار العربي كما هو قدر العرب ان يعيشوا معها ومن ثم فان هذا الجوار الجغرافي اضافة الى علاقات التاريخ والاسلام والثقافة المشتركة يحتم ان تكون بين ايران والدول العربية خاصة دول الخليج علاقات ودية قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من قبل طرف ضد الطرف الاخر بيد ان ايران - يضيف مؤكدا - تثير التوجس فهي لا تكف عن تهديد دول مجلس التعاون وما زالت تحتل جزر دولة الامارات الثلاث وتتشاكس مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتجاهر بمساندة حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين وتدعم الشيعة في العراق وهو ما يدخل ايران خانة الاضرار بالمنطقة ناهيك عن حالة الريبة بين طهران وواشنطن على خلفية ازمة الملف النووي

الايراني والاخيرة تتحين الفرص من اجل توجيه ضربة عسكرية لايران ويلفت الدكتور عبد الملك الانتباه الى الدور الايراني الملحوظ في لبنان دعما ومساندة لحزب الله الشيعي المذهب وهو ما تجسده الشعارات والتصريحات التي تصدر عن قادة وانصار هذا الحزب في المعركة الدائرة الان في شوارع بيروت ولعل التدخل الاخطر الذي تمارسه ايران يتجلى على نحو اكثر وضوحا في المشهد العراقي انحيازا الى جانب الفريق الشيعي الذي بات يشعر بحالة استقواء استنادا الى العامل الايراني وهو امر يندر بمخاطر دفع العراق الى التقسيم ترابا وبشرا وهو ما ينطوي على انعكاسات شديدة الخطورة على الاستقرار الاقليمي ليس لمنطقة الخليج فحسب وانما على مجمل المنطقة العربية ويعتقد عبد الملك في هذا الصدد انه من الضروري ان يتوافق الجميع في المنطقة العربية بما في ذلك النظم الحاكمة والجماعات والاحزاب السياسية على سلبية الدور الايراني والذي يضر بمصالحهم بالاساس لزيادة رصيد طهران سياسيا وعسكريا وامنيا بل ومذهبيا في المنطقة.

ومع تجليات الخطر الايراني التي رصدتها فانه لا يرى امكانية لنشوب حرب اقليمية بالرغم من كل تهديدات طهران بتوجيه ضربات للمصالح الامريكية -القواعد في منطقة الخليج - في حال تعرض منشأتها النووية الى هجوم مستندا في ذلك الى ان تقرير بيكر هاملتون الذي اوصى بادخال ايران ضمن منظومة امنية مشتركة في المنطقة لكن القضية الاساسية حسب اعتقاد الدكتور عبد الملك تكمن في اعتبار ايران للولايات المتحدة الشيطان الاكبر واعتبار واشنطن ان ايران احد اضلاع محور الشرف في العالم وهو التعبير الذي دشنه الرئيس بوش في اعقاب احداث الحادي من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ .

وقناعة الدكتور عبد الملك ان الامر يستدعي ابرام اتفاقيات امنية اقليمية بمشاركة ايران وهو ما بات مستبعدا على الاقل في المرحلة الراهنة بعد

تجاهل قمة الرياض الخليجية لدعوة إيرانية بهذا الصدد لكنه يشدد في هذا السياق على أهمية بناء الأرضية الصالحة لذلك غير أنه يشير إلى أنه ما لم تحل أزمة الثقة والمصداقية القائمة حالياً على صعيد تعامل إيران مع القضايا العربية فلا أمل في أي تقارب عربي إيراني أما إذا تغير النظام الحالي في إيران فذلك موضوع آخر يبحث في حينه^(٢٥).

المبحث الثالث، إيران والوضع في العراق.

عند الحديث عن الوضع في العراق يبرز حديث الدكتور سيار الجميل في "إن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة اليوم عن العراق منذ أن اشعلت الحرب ودخلت إلى أراضيه وبقيت هي الوحيدة صانعة لكل القرارات المصيرية .. ولا ننسى أنها قد سحقت كل البنى العراقية التحتية منذ تحريرها للكويت في حرب ١٩٩١ وجعلت العراق يعود إلى ما قبل الثورة الصناعية .. وعندما اسقطت نظام الحكم السابق ، كان عليها ألا ترتكب أخطاء جسيمة بحق ليس مصير مؤسسات الدولة حسب ، بل كان عليها ألا تتلاعب بمصير العراق الوطني .. أنني أفهم لماذا قضت على كل ما يتعلق بدولة منهزمة في الحرب ، وهذا هو منطق التاريخ العالمي فالدولة المنتصرة تسحق كل مؤسسات الدولة المهزومة .. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجح في تأسيس البديل الطبيعي للعراق .. أنها أساءت لمتغيرات العراق منذ اللحظة التاريخية الأولى بصناعة الانفلات .. أنها ارتكبت أكبر الأخطاء بالاعتماد على أجندة لا تصلح للعراق أبداً .. أنها سحقت العراق من دون أن تعوّض الشعب العراقي عما خسره من دمائه وأرواح أبنائه وممتلكاته وكل ذخائره وأرشيفه .. الخ لقد غرر صاموئيل هانتغتون مراكز صنع القرار الأمريكي بأن العراق سيكون منسحقاً مثل ألمانيا النازية .. ولقد أخطأ في ذلك خطأ جسيماً، وتحملت الولايات المتحدة عبئه، إذ لم يكن العراق أبداً مثل ألمانيا أو اليابان أثر الحرب العالمية الثانية كي تعتمد أساليب غير صالحة فيه .. ارتكاب أخطاء واستعجال خلق ظواهر سريعة في مجتمع كان مغيباً عن العالم وعن ميديا العالم وعن

متغيرات العالم جعله ينتج كل هذا الشقاء .. ومن الفواجع ان يأتي حاكما مدنيا امريكا للعراق كي يحكمه من دون ان يعرف شيئا عن العراق ابدا !! لقد كانت امريكا وراء سحق العراق بعد كل انسحاقاته السابقة من دون ان ترحمه، بل واسرعت في صناعة الفوضى الخلاقة - كما وصفتها - وجعله ميدانا للارهاب العالمي، خلقت فيه انقسامات لم تكن موجودة ابدا في السابق !! واعتقد ان العراقيين قد وعوا ذلك كله ، ولكن تاهت عليهم الطرق التي توصلهم الى شاطئ النجاة"

ويضيف الجميل " كان على العراقيين ان يستبدلوا كل اجندتهم السياسية والشعاراتية في ايام المعارضة ليكونوا عراقيين من نوع آخر .. كان عليهم ان يغيروا كل انظمة احزابهم الداخلية .. كان عليهم ان لا يكونوا ضعفاء خائرين منذ اللحظة الاولى .. ولكن هذا لم يحصل ! والمشكلة هو بدء حالات التشطي بهروب كل عراقي الى انتماء وهمي له من دون العراق الذي عدّه منتها .. وستبقى هذه " الحالة " لسنوات طوال ان بقيت الاوضاع على ما هي عليه. "

" ولهذا يرى الجميل " ان ارجاع العراق الى الطريق الصحيح في مسيرته نحو الديمقراطية يتمثل بالحلول التالية التي دوما ما انادي بها شفاهها وتحريرا، وهي:

١- ولادة دستور مدني حقيقي لا يحتوي اي نص او تعبير او كلمة مضاد للحياة المدنية، دستور لا يفسح المجال لأي من رجال الدين ممارسة سلطتهم الروحية على الحياة العراقية، لأن في ذلك تبلور صراع خفي بين المذاهب والطوائف والملل والنحل كافة.

٢- على الاحزاب الدينية بعد ان فشلت في ادارة الحكومات وقيادة الدول والانظمة تجديد نفسها من خلال تغيير نظمها الداخلية، فاما ان تؤمن بالديمقراطية حقيقة او تؤمن بالشورى حقيقة .. اي تعلن عن تمسكها بالحياة المدنية او تمسكها بالحياة الدينية وعند ذاك لا يحق لها استغلال الآليات المدنية ولا لانتخابات الديمقراطية في تأسيس حكم ديني، فالحكم الديني له آلياته ومصادره التي يدركها اهل الحل والعقد.

٣- الغاء كل المشروعات التي قامت على اسس غير وطنية بدءا بالاجنده الطائفية و انتهاء بالاجنده الاثنية والعشائرية والقبلية والجهوية .. الخ اي بمعنى الغاء مفهوم المحاصصات التي مزقت شمل المجتمع.

٤- تتم الانتخابات على اسس سياسية مدنية ولا يحق لرجال الدين التدخل فيها ابدا ، مع احترامهم لهم ، كما لا يحق لهم الترشيح والحديث عنها ، فهم من ابعد الناس عن الانتخابات ، فامكنتهم الجوامع والحسينيات لوعظ الناس وارشادهم اخلاقيا وتعبديا وفقهيا واصلاحيا .

٥- يتم تنفيذ الاليات الانتخابية على اساس الوحدات المنطقية وليس عدّ البلد كله منطقة واحدة ، ويتم الترشيح على اساس الدوائر الانتخابية ليعرف الناس من ينتخبون وليس على اساس الاحزاب والتكتلات والتيارات الطائفية والدينية .

٦- يتم تأليف البرلمان من الناس الفائزين بجدارة ومن دون اي مناورات ولا اي تدخل لمرجعيات .. وهنا اطالب ايضا بأن تتم الانتخابات التشريعية باشراف الامم المتحدة اشرافا مشاركا ، وكنت قد طرحت في الانتخابات السابقة فكرة بالامكان تنفيذها ، وهي تتخلص بان يكون هناك صندوقان انتخابيان الاول تشرف عليه هيئة قضائية عراقية والثاني تشرف عليه الامم المتحدة ، ويلزم الناخب بأن ينتخب من يريد في ورقتين اولاهما يضعها في صندوق العراق وثانيتهما يضعها في صندوق الامم المتحدة .. لمعرفة حجم التزويرات والمخالفات ان وجدت^(٢٦).

اولا، الرؤية الامريكية للوضع في العراق .

منذ عقد الستينيات من القرن العشرين والولايات المتحدة تسعى لاستراتيجية تحقق توازنا في الخليج العربي بين القوتين العراقية والاييرانية. ولم تكن الولايات المتحدة تريد ان ترى العراق يظهر بعده القوة المهيمنة في المنطقة بعد الحرب العراقية - الايرانية في ثمانينات القرن

الماضي، وقد تصرف ضد العراق حينما غزت قواته الكويت. ولكن واشنطن بالمثل لا تريد ان ترى ايران لايردعها رادع وتهيمن على المنطقة، انما تريد الولايات المتحدة ان يعود العراق الى دوره التقليدي في وقف المطامح الايرانية. وما يخشاه الامريكيون هو ان تسفر التطورات في العراق عن قوة ايرانية بلا رادع في الاجل الطويل.

هذا هو السياق الذي ينبغي ان تقرأ فيه المواجهة بين ايران والولايات المتحدة. صحيح ان الاسلحة النووية موضوع من المهم ان يناقش، ولكن المسألة الحقيقية على الطاولة هي مستقبل العراق. وتريد طهران بإلحاح نتيجة تؤمن - على الاقل - حدود ايران الغربية بصفة دائمة وتجعل ايران - على الاكثر - القوة الاقليمية المهيمنة. والايرانيون يفعلون ما باستطاعتهم لتحقيق ذلك الهدف، ومن المثير للاهتمام ان الولايات المتحدة لا تكاد تكون في موقع يمكنها من تهديد ايران. قواتها ليست في وضع يمكنها من ان تغزو. وطهران - من ناحية اخرى - لا يمكن ان تكون على يقين من هذا، وتبقى بطبيعة الحال مدركة بكل اهتمام لموجودات القوة الجوية الامريكية في المنطقة^(٢٧).

والواقع انه لا توجد خيارات جيدة، انما هناك خيارات افضل واخرى اسوأ، وثلاثة منها تبدو ممكنة وهي: ^(٢٨).

الخيار الاول، هو ما اطلق عليه (مواصلة الدرب). وهذا يعني استمرار القتال. الا ان هذا الخيار لم ينجح ابدا في اي مكان. اذ كان لامريكا نصف مليون جندي في فيتنام واستسلمت، وبعد اكثر من اربعين عاما من الحرب ضد الفلسطينيين لم يحقق الاسرائيليون سلاما ولا امنا.

الخيار الثاني، هو (الفتنة) في فيتنام ورثت امريكا من الفرنسيين حكومة وجيشا ضخما. اما في العراق فلم ترث امريكا حكومة ولا جيشا بل انها تحاول خلق كليهما، ولكن النتائج مخيبة للامال. وهكذا فان افضل ما يمكن ان تجنيه امريكا من هذا الخيار هو ورقة توت تستر هزيمتها، اما اسوأ ما يمكن

ان يحدث، في حالة انهيار سريع، فسيكون جلاء مذلاً، كما حدث في فيتنام.
الخيار الثالث، هو اختيار الانسحاب بدلاً من ان نجبر عليه. والوقت
رصيد يضيع، وكلما طال الوقت الذي يؤجل فيه هذا الخيار اصبح من
الصعب اتخاذه. ولا تحتاج الخطوات المطلوبة لتنفيذ هذه السياسة لأن تكون
دراماتيكية، إنما تحتاج العملية لأن تكون خالية من الغموض.

فضلاً عما تقدم انعدام الحوافز لدى جارتى العراق ايران وسوريا للمساعدة
في اعادة اعمار العراق ما لم تعلما بان الولايات المتحدة راحلة بالتأكيد. وما
دام هناك شك، ستعد ايران وسوريا اي مساعدة تقدمانها الى العراق وسيلة
امريكية لاطالة امد الاحتلال الى ما لانهاية. فقد عقدت جارات العراق
الاقليمية جولات عدة من المحادثات لكنها لن تحصدا اي نتائج جوهرية من
غير اعلان واضح من جانب الولايات المتحدة يفيد بانها تهم بمغادرة
العراق. ان انتهاء الاحتلال هو الشرط المسبق للتعاون الاقليمي^(٢٩).

وفي هذا السياق عدت المجموعة الاميركية للدراسات حول العراق
الوضع «خطيراً ومتدهوراً (...) ولا سبيل يمكن ان يضمن النجاح، ولكن
يمكن تحسين الفرص». وأوصت المجموعة في تقريرها الذي أصدرته
بخفض دعم الولايات المتحدة «السياسي والعسكري والاقتصادي» للحكومة
العراقية اذا لم تحرز تقدماً جوهرياً على صعيدى الامن والمصالحة
الوطنية. كما أوصت بعدم تقديم التزام مفتوح بلا أجل محدد بإبقاء على قوات
اميركية كبيرة في العراق، ولم توص بانسحاب فوري أو وضع جدول زمني
محدد للانسحاب من العراق، لكنها حددت عام ٢٠٠٨ هدفاً لسحب معظم
الوحدات المقاتلة. وأوصت الادارة بأن تعلن مجددا انها لا تسعى للسيطرة
على قطاع النفط في العراق وطالبتها، في اطار الجهود للتوصل الى حل،
بإظهار «التزام متجدد ومتواصل» من اجل التوصل الى «خطة سلام
شاملة» بين اسرائيل من جهة والفلسطينيين وسورية ولبنان من جهة
اخرى. وأقرت اللجنة بقدرة سورية وايران على التأثير في أحداث العراق،

وأوصت بمحاولة اشراكهما «بصورة بناءة». وأعلن وزير الخارجية الاميركي السابق جيمس بيكر والسناتور الديموقراطي السابق لي هاملتون، اللذان يرأسان المجموعة، في مؤتمر صحفي انه «لا يمكن مواصلة النهج، ذاته، المستمر منذ الغزو لأنه غير مجد». ولفت هاملتون الى ان قدرة الولايات المتحدة على حل الازمة في العراق تتقلص، محذرا من ان التكاليف الأميركية يمكن ان تتجاوز تريليون دولار. وشدد بيكر على ان «الاستراتيجية الحالية لم تعد قابلة للتنفيذ»، مشيرا الى ان اللجنة أوصت «بزيادة القوات الأميركية التي تدرب القوات العراقية الى خمسة امثالها»^(٣٠).

والواقع ان مواقف وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس بدت مخالفة لمواقف وتصريحات رئيسه بوش فيما يتعلق في العراق ، ففيما يحشد بوش جهوده العسكرية من اجل العراق ويحارب الديمقراطيين لانتزاع فرصة بقاء في العراق ، كانت تعليقات غيتس الاخيرة تسير بشكل مضاد لرسالة البيت الابيض خلال رحلته الاخيرة الى الشرق الاوسط ، حيث اخبر غيتس الحكومة العراقية بان الوقت ينفذ ، ممتدحا في الوقت ذاته جهود الديمقراطيين في الكونغرس الاميركي لتحديد جدول زمني للانسحاب، قائلا " انه سيساعد على حث العراقيين ". وقد اكد على هذه النقطة اثناء اجتماع له مع المراسلين فيما قال ناطق باسمه " ليس هناك مسافة بين افكار غيتس بشأن الجدول الزمني للعراق ووجهات النظر المعتمدة في البيت الابيض او الجنرال ديفيد بيتريوس قائد القوات الاميركية في العراق. "

وتحذيرات غيتس للمالكي كانت تشير الى ان نافذة الحظ بالنسبة للإدارة الأميركية لجعل العراق سليما سوف تغلق قريبا بدلا من لاحقا، فيما يقول محللون ان اي تحديد من غيتس بان الوقت ينفذ بالنسبة للخطة الحالية يمكن ان تعقد بشكل قاس استراتيجي الادارة في هذا الصيف، وهو توقع بدأ يقلق بعض المساندين لزيادة القوات.

ويؤكد احد المسؤولين العسكريين السابقين الذي ساند خطة زيادة القوات: " اعتقد ان غيتس صفحة اخرى تماما بالمقارنة مع الرئيس بوش. والجنرال بيثريوس ، انه يريد رؤية المزيد من النتائج ". غيتس كان عضوا في مجموعة دراسة العراق التي اوصت في تقريرها في العام الماضي بان تتسحب معظم القوات القتالية من العراق في وقت مبكر من العام ٢٠٠٨ ، لكن غيتس لم يوقع التقرير ، وقد قال بان التسليم الرسمي لم يبدأ الى حين يتم تعيينه وزيرا للدفاع انذاك . ولكن العديد من الاشخاص الذين عملوا في التقرير قالوا ان غيتس كان ضالعا بشكل وثيق في المسودة الاولى وسوف يدعم نتائجه اللاحقة ، ويقول ليون بانثا رئيس فريق البيت الابيض في عهد كلنتون وعضو لجنة دراسة العراق : " بعد معرفة كيف عملت اللجنة وكيفية مشاركة وجهات النظر ، فلن يبقى التساؤل في رأسي بان غيتس اذا لم يكن قد اصبح وزيرا للدفاع ، كان سوف يدعم هذه التوصيات . "

وغيتس اصبح وزيرا للدفاع في ٢٠٠٦ ، بدون ان يتعهد بشكل منمق باي تقييمات بالتطور في العراق وقد صنع لنفسه سمعة في الكونغرس لانه يتحدث بصراحة وهو بالنتيجة اصبح صوت الادارة الموثوق به حول السياسة العراقية بدون تحمل عبء الخطط الاولى للحرب وكيفية تنفيذها . ولكن حتى في ذلك الوقت المسبب للخلاف بسبب وجود دونالد رامسفيلد وزيرا للدفاع ، فقد احتفظ غيتس بشكل كبير بارائه حول خطة الرئيس بزيادة القوات لنفسه . وبتوجيه من بوش فقد قضى غيتس اسابيعه الاولى في البنتاغون يجمع المعلومات للتوصية بمهمة جديدة ، ولكن مسؤولي الادارة منذ ذلك الوقت اعترفوا بان المهمة الجديدة قد تم تحديدها بالفعل ، واصبح غيتس مديرها التنفيذي. وفي هذا الدور احجم عن امتداح الاستراتيجية وسعى للبحث عن خطط احتياطية في حالة فشلها . وكان يأمل بان يبدأ بتخفيض القوات في هذه السنة وامر المخططون بالاحتفاظ بالتمويل لزيادة القوات خارج ميزانية السنة المقبلة ، وهو مؤشر بانه يريد ان تنتهي زيادة.

القوات في العام ٢٠٠٧ ، وفي الوقت الذي اصطف مع الادارة ضد المتشددين ، فانه اقتسم الطرق مع المساندين الاساسيين لزيادة القوات من خلال الاعتراف بقيمة النقاش حول الجدول الزمني للانسحاب .

الاختلاف العلني لغيتس مع الداعمين لاستراتيجية بوش كان حول السؤال عن كم من الوقت يجب ان تستمر زيادة القوات قبل المعاناة من اجراء التقييم ؟

واصر غيتس في معظم السنة بان يتم تقييم الخطة الامنية الحالية لبغداد فقط وبعد شهرين من اكتمال الالوية الخمسة من القوات الاضافية في الميدان وكان غيتس يوبخ في كل مناسبة أي مسؤول كبير يقترح عكس ذلك .

وحيثما اقترح الناطق باسم القوات الاميركية في العراق الجنرال وليم كالدويل بان تقارير التقدم يجب ان تنتظر الى نهاية السنة ، رد عليه غيتس بقسوة . وقال غيتس امام لجنة استماع للكونغرس : " لقد انزعجت بصدق ، لسماع بان احد ضباط جيشنا - ولا اعرف من يكون - يقول بانه يجب ان ننتظر لنهاية السنة قبل ان يكون لدينا فكرة جيدة " . وقد اعطى غيتس لاحقا المجال بعد ان اعلن بوش نفسه بانه سيعطي بيتر يوس وقتا الى نهاية ايلول (سبتمبر) .

وبالرغم من ذلك ، يلاحظ غيتس قلق المسؤولين العسكريين الاميركيين الذين ايدوا خطة زيادة القوات ، وجادل احد المسؤولين العسكريين الاميركيين الكبار بانه بدلا من التكلم عن نفاذ الوقت ، فان غيتس والبننتاغون يجب ان يحاولوا شراء المزيد من الوقت من اجل هذه الاستراتيجية . وقال ذلك المسؤول : " اذا كنا لانستطيع ان نمارس لحد الان صبرا استراتيجية قليلا ، فيجب الانسحاب بافضل حالة " .

واضاف محلل عسكري يعمل مشاورا للبننتاغون : " غيتس يبدو انه انهى رسالته ، ولا اعرف لماذا ، لا اعرف اذا كان غيتس يعتقد ان الحرب يمكن

النصر فيها، وكان قد قال انه يمكن ذلك، ولكني لست ١٠٠ % واثقا بانه يؤمن بذلك، وتلك هي المشكلة الحقيقية ."

وكل الخبراء والعسكريين السابقين والمسؤولين العسكريين الذين تمت مناقشتهم حول هذا المقال تحدثوا بشرط عدم الافصاح عن اسمائهم حينما تحدثوا عن وجهات نظر غيتس عن الحرب . وقال براين ويتمان الناطق باسم البنتاغون ، غيتس كان واضحا بانه يؤمن بان المصالحة الحقيقية والتقدم في العراق سوف يستغرق وقتا . و اضاف ويتمان : " الجنرال بيتر يوس ووزير الدفاع غيتس مشتركين في التفكير حول هذا الموضوع ، القول باي شكل بان له رأيا مختلفا ... حول الاستراتيجية شيء خاطيء ، ومن عدم الاطلاع والمغالطة القول بذلك " . ولكن العديدين من الذين ناقشوا السياسة حول العراق مع غيتس قبل ان يصبح وزيرا للدفاع يقولون بالرغم من انه عمل لتطبيق الخطة الامنية الجديدة منذ ان اصبح وزيرا للدفاع ، فان اراءه وثيقة بلجنة دراسة العراق اكثر مما كان يعرف سابقا ، وقد امتدح غيتس مؤخرا مجموعة الدراسة ، واخبر لجنة استماع في الكونغرس مؤخرا : " نسختي من التقرير جيدة وهي تلازمي " . ولكن الاشخاص الذين عملوا في التقرير يقولون بان ضلوع غيتس فيه كان اكثر عمقا . وقال احد الاشخاص وثيقي الصلة بغيتس بشرط عدم الافصاح عن اسمه : " لقد قرا كثيرا المسودة الاصلية للتقرير ويتأني و (يبعد نفسه) ، بسبب ان الرئيس قد اختار عدم تبنيه ، وهو يحاول تنفيذ التحديات التي قدمت له ، واعتقد الطريقة الافضل هي القول بذلك " . لكن بعض الذين عملوا في التقرير قالوا بان غيتس قرأ بشكل شره الاوراق الاولى التي كتبت من التقرير من قبل لجنة الكتابة في المجموعة المذكورة ، وهو شيء لم يفعله جميع اعضاء اللجنة ، وقال انه يتفق بان غيتس كان سيوقع على النسخة النهائية للتقرير وقال انه يعتقد بان غيتس يرى بان هناك نافذة محدودة من الفرصة في العراق مما يفعله بيتر يوس . وقال بنثا انه على الرغم

من ان اعضاء لجنة دراسة العراق لم يكونوا معترضين على هدف زيادة القوات لفترة قصيرة لتوفير الامن في بغداد ، فانهم يؤمنون بقوة بان أي زيادة يجب ان تكون محددة في الوقت والنطاق.

وقال بنثا : " جميعنا بمن فيهم غيتس على وجه التحديد ، وافقنا انه يجب الضغط على العراقيين للعطاء ، ولا يمكن فقط تقديم تعهد مفتوح بدون نهاية ، ويجب ان يكون واضحا ، ويجب عليهم التحرك وستكون هناك عواقب اذا فشلوا. "

وقد اثار غيتس الداعمين لزيادة القوات من خلال امتداحه النقاش في واشنطن حول الجدول الزمني في العراق مكررا بانه كان له دور مفيد في اقناع العراقيين بان صبر الولايات المتحدة اخذ ينفذ . ويعتقد الداعمون لزيادة القوات بان أي نقاش للجدول الزمني بشكل صريح من قبل الديمقراطيين وبشكل ضمنى من غيتس هو مؤذي.

وقال المسؤول العسكري السابق : " انت سوف تسرق خطة الرئيس اذا اندفعت لمناقشة نتائجها بشكل سابق لاوانه فانت واقعيا تقوض هذه الاستراتيجية. "

وقد ناقش بعض مسؤولي الدفاع الحاليين بشكل خاص ، الضغط الذي مارسه غيتس على العراقيين ، وقال احد المسؤولين العسكريين : "العراقيون يعرفون ان هذه الصفقة ليست مفتوحة بدون نهاية ولكن في اقحامها في وجوههم فذلك لايساعد ، فهم يستطيعون فقط المضي اكثر سرعة. "

تعليقات غيتس افضت الى ان يستخلص بعض الداعمين لزيادة القوات بانه يحاول ان يستتبط توافقا بين توصيات لجنة دراسة العراق التي يؤيدها الديمقراطيون واستراتيجية بوش الجديدة والمنتقدون لمثل هذا التوافق تنبؤا بالفشل ، بينما يقول المحلل العسكري : " تقريبا يبدو كما لو ان هناك جهدا من غيتس لدمج لجنة دراسة العراق مع الاستراتيجية الحالية ، وانا قلق بشأن ذلك^(٣١) "

ان عدم استقرار القوات الأمريكية ومشروعها في العراق إذا لم نقول فشلها، يدفع بالولايات المتحدة إلى التخلص من هذا الواقع واتخاذ سياسية الهروب إلى الإمام وخاصة ان الولايات المتحدة تعرف جيدا ان قسم كبير من عدم نجاحها في العراق هو مرتبط بتغلغل إيران عن طريق استخباراتها والمليشيات التابعة لها في العراق وما تقوم به (إيران) من عمليات تخريبية مستهدفة القوات الأجنبية في العراق. وهنا لابد من الإشارة والتوضيح إن تغلغل إيران في العراق وخلق مشاكل للأمريكان ليس بهدف طرد الأمريكان من العراق أو مساعدة المقاومة في العراق بل هدف إيران الأساسي هو أولاً السيطرة على جنوب العراق وثانياً تعرقل نجاح التجربة والمشروع الأمريكي في العراق خوفاً من تطبيقه بزحف الجيش الأمريكي لإيران واحتلالها على غرار أفغانستان والعراق. وعلى هذا الأساس ستتخذ الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الهروب إلى الإمام (تجاه إيران) وتصيد بذلك عصافير عدة بحجر واحد:

أولاً: ضبط إيران والتخلص من تغلغلها في العراق عبر تضعيفها بضربات جراحية أو احتلال الأحواز على الأقل المجاور للعراق والغنية بالثروات البترولية - المائية - الغازية - البشرية والزراعية.

ثانياً: ضبط المليشيات التابعة لإيران في العراق عبر قطع الجسور معها وتضعيف دورها في العراق. وسياسية تحجيم نفوذ إيران في العراق عبر المليشيات والتنظيمات التابعة لإيران قد بدأت بالفعل وعدم قبول الجعفري لرئاسة الوزراء في العراق هي إحدى افرازات تلك الخطوات.

ثالثاً: تضعيف سوريا ودورها في المنطقة والقضاء على التحالف الممتد من إيران حتى لبنان (حزب الله). ومحاصرة سوريا اقتصادياً ودبلوماسياً. وإجبار سورية على الخروج من لبنان ما هو إلا محاولة لضرب ذلك التحالف وتقليص دورهم في المنطقة. واستهداف وتضعيف سورية يأتي بدوافع:

- ١- التخلص من نظام يحمل أفكار ومشروع عروبي وحدوي.
- ٢- تحقيق مطلب وهدف أساسي لإسرائيل بالقضاء على نظام يعدّ عدوً أساسياً له. لأن سوريا ونظامها على رأس الأنظمة والدول العربية التي لن يتغير موقفها تجاه فلسطين وإسرائيل عكس كثير من الدول العربية التي لها علاقات وطيدة مع إسرائيل.
- ٣- محاولة المجيء بنظام يتنازل أويختار السكوت وقبول أمر الواقع في قضية احتلال الجولان.
- رابعاً: تضعيف حزب الله في لبنان عبر قطع الإمدادات وأنواع الدعم له (السياسي والاقتصادي و...).
- خامساً: المضي قدماً بمشروعها المسمى الشرق الأوسط الكبير عبر احتلالها لإيران والسيطرة على أهم مواقع الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عبر السيطرة على الخليج العربي بصفته الشرقية والغربية ومضيق هرمز وبحر قزوين. وبالتالي السيطرة على ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم وألاف آبار البترول.
- سادساً: المجيء بنظام أكثر مقبولية في المنطقة والعالم وأكثر عطاء وخدمة لسياسات الولايات المتحدة.
- سابعاً: المضي قدماً بمحاصرة الصين اقتصادياً وسياسياً من خلال السيطرة على أكبر مواقع نفطية وغازية في إيران (الأحواز). بعد تخوف أميركا الشديد من نهوض المارد الصيني باقتصاده الذي يزعج الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير^(٣٢).
- والحقيقة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش يعد قضية العراق قضية "صائبة نبيلة" مطالباً مجلس النواب بوقف التعاطي سياسياً مع الشؤون العسكرية والإفراج عن موازنة الجيش المخصصة للعراق محذراً من أن الفراغ في ذلك البلد سيعزز من قوة إيران ويخلق بؤرة مناسبة لتنظيم

القاعدة. وطالب بوش بمنح الخطة الأمنية الجديدة المطبقة في العراق المهلة الزمنية الكافية قبل الحكم عليها.

الرئيس بوش الذي كان يتحدث بعد لقاء مع قادة الحزب الجمهوري لمناقشة الموقف من قضية تمويل حرب العراق بعدما رد البيت الأبيض مشروع القانون الأول الذي يربط تمويل الحرب بجدولة الانسحاب، لوح أيضاً بنقض الاقتراح الجديد بالتمويل المرحلي للحرب. وتوجه بوش إلى النواب الأمريكيين قائلاً "مهما كان رأيكم (السياسي) فاحرصوا على نجاح التمويل، لا يجوز أن يتدخل السياسيون في عمل الجيش".

وانتقد بوش بشده الحكومة العراقية داعياً إياها إلى تحقيق تقدم سياسي بموازاة الجهود العسكرية كما انتقد الديمقراطيين قائلاً "يقبلون تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل كامل ولكنهم يريدون تقديم نصف الموازنة للجيش". وذكر الرئيس الأمريكي بما قاله الجنرال بيتر يوس قائد القوات الأمريكية العاملة في العراق لناحية أن عدد الجنود يتحدد وفق الخطة الأمنية معتبراً أن الديمقراطيين قلبوا المعادلة وربطوا عدد الجنود بالاعتبارات السياسية وتساءل "هل من الصواب أن نمنح بيتر يوس مهمة ما ثم نحرمه من المال والعتاد اللازم لتنفيذها". وأضاف: "تسألوننا عن الوضع في العراق وعن نسبة نجاحنا في مهمتنا دون أن تقولوا ما هي عواقب إحداث فراغ في العراق يستفيد منه المتطرفون مع وجود إيران.. وتنظيم والقاعدة الذي يريد مهاجمتنا مجدداً.. وخيبة الأمل التي ستصيب أصدقائنا في الشرق الأوسط".

وكانت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي، قد انتقدت إعلان البيت الأبيض أن الرئيس جورج بوش يعتزم استخدام حق "الفيتو" الرئاسي الممنوح له، للمرة الثانية، لنقض مشروع قانون جديد، يتضمن تمويلاً مرحلياً للقوات الأمريكية في العراق. واتهمت بيلوسي البيت الأبيض بـ"تبني أسلوب المواجهة بدلاً من التعاون"، بعد المرة الأولى التي استخدم فيها بوش حق الفيتو الرئاسي، لإجهاض مشروع قانون مماثل، في الأول من أيار (مايو)

٢٠٠٧، كان يتضمن جدولاً لسحب القوات الأمريكية من العراق بحلول اذار (مارس) ٢٠٠٨. (٣٣)

و يقول الإعلامي د. أحمد عبد الملك عن الوضع في العراق: لا يبدو في الافق أية ملامح للهدوء في العراق وذلك لاعتبارات محلية داخلية واخرى خارجية او اقليمية. فمع اعلان الولايات المتحدة عزمها على سحب بعض جنودها العاملين في العراق، وكذلك بريطانيا الا ان الحاجة ملحة الى مزيد من الامن في ظل البناء الحثيث للبنى التحتية الامنية العراقية. وأعتقد بأن العراق ما زال بحاجة الى مزيد من الوقت حتى يتخلص من تبعات الحكم الديكتاتوري ويتحول الى النظام الديمقراطي النقي والبعيد عن الشعارات والاعلانات. القوى العراقية سوف تدخل المزيد من الانفاق المظلمة وذلك لاستحقاقات وحسابات تاريخية ونفسية وادارية. علاقات العراق مع جيرانه لم تتبلور في شكل يمكن الاعتماد عليه في بناء دبلوماسية المصالح المشتركة والرؤى المستقبلية القائمة على احترام سيادة الغير وهو نفس الكلام الذي ينطبق على جيران العراق وخصوصا تركيا وايران (٣٤).

ثانيا، امكانية الانسحاب الامريكي من العراق.

لم يعد أحد يُدرك على وجه الدقة ما الذي آل إليه مصير عملية انسحاب القوات الأمريكية في ظل حالة الغليان التي يشهدها العراق حالياً. إن كل ما يدور داخل الولايات المتحدة بشأن الانسحاب يشير إلى أن المسألة أعقد مما تبدو عليه، لكن الأكيد هو أنه لن يكون خروجاً كاملاً. فعلى الرغم من أن إستراتيجية الخروج من العراق أصبحت منذ شهور عدة واحدة من السيناريوهات المطروحة عملياً داخل المؤسسات الأمريكية، إلا أن ذلك ترافق منذ ذلك الحين مع جدالات حادة لم تحسم أبداً حول الأطر العامة، والتوقيعات والشروط والنطاقات، بحيث لم يعد مفهوماً ما الذي يعنيه بالضبط ذلك السيناريو؟ لكن تظل أحد الأشياء القليلة المؤكدة، أنه لن يكون خروجاً كاملاً.

١ - أفكار واشنطن.

ان ما يدور داخل الولايات المتحدة بشأن الانسحاب، يشير إلى أن المسألة أعقد مما تبدو عليه. فهناك إدراك مستقر داخل الإدارة الأمريكية بأن النجاح أو الفشل في العراق - أيا كانت تعريفاتهما - يمثلان أهم محددات استمرار أو تقلص تأثير الولايات المتحدة في عالم القرن الحادي والعشرين، وبالتالي، فإن الإدارة الأمريكية ليست مستعدة، من حيث المبدأ، للفشل في العراق، لكنها تُدرك أيضا أنه لم يعد أمامها خيارات نموذجية، إذ أصبح الواقع ومقتضياته هو المحدد الرئيسي لأية تحركات مستقبلية في العراق.

وفى هذا الإطار، لا يتم النظر إلى خيار الانسحاب من العراق على أنه سيناريو طوارئ أو إستراتيجية هروب يتم إتباعها في حالات قصوى سيئة، أو حتى كرد فعل لانهايار شعبية الرئيس بوش، وإنما أحد الخيارات الصعبة "المدروسة" التي لا ترتبط بالضرورة بفكرة الخروج من العراق، بل الحفاظ على المصالح الأمريكية فيه، في حالة تطور الأوضاع الداخلية بسين العراقيين خلال "فترة ما بعد الدستور"، في اتجاه صدام مسلح واسع النطاق يفرض وجود القوات الأمريكية في إطاره، خيارات صعبة عليها فيما يتعلق بدعم طرف أو آخر.

بعيدا عن التفكير الإستراتيجي، تتم مناقشة كل الخيارات الخاصة بالانسحاب من جوانبها العملية، والتي تطرح في إطارها أفكار خاصة بأشكال وأساليب مختلفة له، تتراوح كلها بين التخفيض التدريجي للقوات في ظل أوضاع انتشارها الحالية داخل العراق، بالتوازي مع زيادة عدد القوات العراقية أو إعادة نشر تلك القوات في عدة قواعد عسكرية رئيسة داخل العراق أو إخراج القوات الأمريكية في اتجاه قواعد قريبة في الدول المحيطة بالعراق على نحو يُتيح لها استمرار العمل وقت الضرورة داخل أراضيه، وغالبا، لم تُتخذ بعد قرارات سياسية بهذا الشأن.

٢ - خيارات سيئة

بالعودة إلى داخل العراق، لم يتغير الكثير. فلا تزال الأفكار التي يتم تداولها بين الفرقاء على ما هي عليه، إذ لا توجد "خيارات جيدة" في واقع الأمر.

فبقاء القوات الأمريكية بأوضاعها الحالية يؤدي إلى اتساع نطاق المقاومة العنيفة لها، سواء من جانب "مقاومة" السنة العرب الذين استقر نسبيا على أنهم يشكلون حوالي ٧٥% من قوة المعارضة المسلحة، أو من جانب عناصر القاعدة الأكثر عنفا، الذين يخوضون حربا ضد الولايات المتحدة على أرض العراق، دونما علاقة لذلك، بتطور العملية السياسية داخل العراق، ولا يوجد ما يؤكد أن وجود القوات الأمريكية يمكن أن يؤدي بالمقابل إلى هزيمة هؤلاء.

من جانب آخر، ثمة اقتناع راسخ في أوساط غالبية الساسة الشيعة. والأكراد على الأقل، بأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق بشكل سريع في الوقت الحالي يمكن أن يؤدي إلى انهيار كبير يدفع في اتجاه انفجار حرب داخلية دموية خلال مدى زمني يقدره البعض بأسبوع واحد.

ولا يقدم معظم الساسة أو حتى رجال الدين السنة إجابة مختلفة جوهرية (بصرف النظر عما يقال في وسائل الإعلام) وما يطرح واقعيا من جانبهم، هو فقط انسحاب تلك القوات من المدن، وتحديد مدى زمني للخروج من العراق.

٣ - العقدة الحالية

في ظل ذلك، يمكن فهم بعض ما يحيط بما آل إليه مفهوم الانسحاب الذي يتم الحديث عنه، فهناك فارق بين انسحاب القوات الأمريكية، أيا كان شكله أو توقيته، وبين الخروج الأمريكي من العراق.

فالهدف الأمريكي المباشر هو استمرار وجود علاقة إستراتيجية مع تلك الدولة، والإطار النموذجي الوحيد الذي يمكن أن يتم فيه ذلك (الانسحاب) هو

ترتيب الأوضاع العراقية، يتضمن ذلك استقرار الحكومة المنتخبة، وزيادة عدد القوات العراقية، وتحجيم "التمرد المسلح"، وكبح جماح دول الجوار بصورة تتيح إخراج القوات الأمريكية، وكأنها أدت مهمتها أو على الأقل "لم تهزم"، واستمرار العلاقات "القوية" بعد ذلك.

المشكلة التي تواجهها الإدارة الأمريكية، والتي تركز عليها معظم التحليلات حالياً، هو أن ما يبدو منطقياً لا يعتبر واقعياً. فوجود القوات الأمريكية لم يؤدّ إلى استقرار الحكومة أو إتاحة الفرصة لبناء جيش أو هزيمة المسلحين أو كبح دول الجوار، ومن الصعب الحديث عن أن استمرار وجودها سيؤدّي إلى تحقيق ذلك دون التورط في أعمال مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بصورة تحبط تحقيق تلك الأهداف، كما تثار هواجس أمريكية حول توجهات قادة بغداد الجدد تجاه بقاء القوات الأمريكية ذاتها، خاصة إذا قرروا في وقت ما بعد اكتساب "نصف شرعية" في مرحلة ما بعد الدستور، أن يتعاملوا مع المقاومة المسلحة بوسائلهم الخاصة.

٤ - السيناريو المعلق

على أي حال، لا يبدو أن تلك العقدة يمكن أن تحل ببساطة على نحو يدفع في اتجاه حسم ما يتعلق بذلك الانسحاب الذي يبدو ضرورياً، لكنه شديد الخطورة للقوات الأمريكية، لكن في انتظار تبلور الأوضاع العراقية "بعد الدستور"، تشكلت ملامح شبه مؤكدة لذلك الانسحاب، سوف يرتبط تنفيذها عملياً بتطورات لا يوجد يقين بشأنها، وأهمها ما يلي:

أولاً، أنه لا يوجد حتى الآن حديث نهائي عن انسحاب أمريكي كامل من العراق، فلا توجد سيناريوهات تم إقرارها إلا كإستراتيجية طوارئ لا اعتبارات التخطيط، تتعلق بخروج شامل لكل القوات الأمريكية من العراق. فلا يزال الوضع الأقرب للتصور هو النموذج الياباني أو نموذج كوريا الجنوبية، الذي يتم الاحتفاظ في إطاره بما بين ٤٠ - ٦٠% من القوات داخل قواعد عسكرية خارج المناطق السكنية في ظل معاهدة دفاع

مشارك ترتبط بتوقعيات تجدد ومهام محددة، وهو سيناريو يتطلب شروطا سياسية معقّدة لتطبيقه مستقبلا، فهو ملمح قابل للتعديل بشدة في ظل تطور أوضاع العراق.

ثانيا، أنه لن يتم بأي صورة انسحاب مفاجئ أو سريع للقوات الأمريكية من العراق، فلن تقبل الإدارة الأمريكية، على حد قول الرئيس بوش، بهروب على غرار ما حدث في فيتنام، من العراق، أو أن يتم الانسحاب في إطار سياسي يبدو معه وكأنه هزيمة، وهي سِمة تبدو مستقرة نسبيا. فهناك إصرار أمريكي عليها، ولا يوجد في العراق من يطالب جدّيا بعكسها، كما أن وضع القوات الأمريكية في العراق حاليا يُتيح لها إتباعها، لكن الإصرار عليها قد يؤدّي إلى قرار بخوض عمليات مسلحة عنيفة ضد العناصر المسلحة وقواعدها السكانية لإضعافها بشدة قبل أي قرار بإخراج القوات تدريجيا من العراق.

ثالثا، أن الشرط الذي لا تتصور الإدارة الأمريكية أن تسحب قواتها من العراق دون تحقيقه هو "إنهاء" وجود عناصر القاعدة، على الأقل في العراق، قبل التفكير بجدية في خروجها، وهي مسألة تتعلق - حسب أحد المسؤولين الأمريكيين - بأمن الولايات المتحدة، وليس القضية العراقية، وقد خاضت القوات الأمريكية بالفعل معارك شبه نظامية في هذا الاتجاه في مناطق عدة لكن في ظل صعوبة تحقيق ذلك، قامت في وقت ما بإجراء اتصالات مع عناصر المقاومة المسلحة لفصلها عن تنظيم القاعدة، ويبدو مما يجري عموما أنه شرط حاسم يصعب التنازل عنه.

وفى ظل ذلك، فإن ما هو واضح هو الانسحاب من العراق ليس عملية جامدة، إذ أنه تحوّل مع الوقت إلى مفهوم واسع مرّن يعاد تعريفه كل فترة، سواء فيما يتعلق بإطاره أو شكله، تبعا لتطور الواقع الفعلي على الأرض. لذا، فإنه فيما عدا بعض الحقائق البسيطة المؤكدة نسبيا حوله، فإن الكثير مما

يثار بشأنه، يمكن أن يتغير في أي فترة تالية تبعاً للظروف التي يصعب تحديد ما قد تحمله من تقلبات^(٣٥).

ثالثاً، إيران والوضع في العراق .

لا شك أن العلاقات الإيرانية العراقية علاقات مغلقة في القدم، شديدة التعقيد، مبهمة التداخل، حيث يؤكد التاريخ الحضاري لكلتا الدولتين أنهما متصلتان منفصلتان، لعبت الجغرافيا السياسية دوراً كبيراً في تحديد علاقاتهما، ولعبت الشخصية القومية لكلا البلدين دوراً أشد في تعقيد هذه العلاقات .

لقد كانت إيران منذ عهودها الأسطورية تبدي اهتماماً بالعراق؛ لا كم منطقة مجاورة أو كم منطقة امتداد عمراني لها، على أساس إنها الجنة الموعودة للخير الذي يأتي منها كم منطقة زراعية ومائية تحتاجها شبه الهضبة الإيرانية، وتتلهم على امتلاكه منذ أن دبّ الخلاف بين الملكين الأخوين، الملك "إيرج" الذي خصه أبوه "فريدون" بخلافته في ملكه وامتلاك بلاد الأريين، والملك "تور" الذي أعطاه أبوه ملك بلاد التورانيين التي يقع العراق على ثغورها، والتي أصبحت مسرحاً للعمليات العسكرية بين الجانبين، ومنذ ذلك الوقت دخل العراق في التاريخ القومي الإيراني، وصار موضع اهتمام الحكام الإيرانيين على مر العصور .

وقد ساهمت الأحداث التاريخية في تعميق هذا الاهتمام خاصة بعد أن اكتسب العراق أهمية دينية لدى الإيرانيين، سواء مع ظهور "زرادشت" الذي كان يعتقد الفرس بنبوته قبل الإسلام، أو مع واقعة استشهاد الإمام الحسين في كربلاء وعدد آخر من أئمة الشيعة في العراق بعد الإسلام، بحيث صارت هذه البقاع "العتبات المقدسة" لدى الإيرانيين^(٣٦).

ولعلنا نستطيع أن ندرك هذه الأهمية من خلال الحروب التي دارت بين البلدين في عصور التاريخ المتعاقبة، وحتى الحرب العراقية - الإيرانية الأخيرة عندما امتنع الإيرانيون في حرب قصف المدن عن قصف هذه

"العتبات المقدسة"، مع علمهم بأن العراقيين يستفيدون من هذا الموقف استفادة كبيرة

١ - الثورة الإسلامية والعراق.

لإيران إستراتيجية خاصة تجاه العراق منذ قيام ثورتها الإسلامية حيث عزم "آية الله الخميني" -بعد أن استقر له الأمر على رأس النظام- تصدير الثورة الإسلامية إلى المنطقة المجاورة، بدءًا من العراق؛ المركز الشيعي التالي بعد المراكز الإيرانية وبه "العتبات المقدسة"، وهو أمر طبيعي ومنطقي في فكر الثورة الإيرانية .

وبغض النظر عن الأسباب فقد نشبت الحرب العراقية - الإيرانية، ولكن الذي نود الإشارة إليه في هذا الأمر أنها تحولت لدى الإيرانيين إلى حرب دينية لا تهدف إلى النصر على قوات الحكومة البعثية العراقية فحسب، بل "تحرير الشعب العراقي من قيادته الكافرة"؛ وهو ما حدا بالقيادة الإيرانية إلى استضافة بل تشكيل "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية"، وإنشاء كيان مؤسسي لها تحت قيادة "آية الله محمد باقر حكيم" لتكون نواة لحكومة جديدة في العراق تؤمن بمبادئ الثورة الإسلامية وتتخذ المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لها. إذا كانت إيران تقر لنفسها حق التدخل في شؤون العراق من خلال تلك النظرة الإستراتيجية المعقدة لهذه البلاد، فإنها من ناحية أخرى، لاتقر أبداً بل تناهض أي تدخل أجنبي فيه، ونعده من وجهة النظر الأمنية مساساً بأمنها القومي، ومن وجهة النظر الدينية مساساً بمقدساتها، مهما كانت العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية، ومن ثم فإنها تتخذ كافة الترتيبات الواجبة عليها بهذا المفهوم لمواجهة هذا التدخل، وفي إطار ذلك تقوم بتعبئة الساحة الداخلية دينياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً.

٢ - إيران والعدوان الأمريكي على العراق.

إن ظهور دلائل كثيرة تشير إلى عزم الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه ضربة عسكرية إلى العراق لا يدخل فقط في حقل هذه النظرة الإيرانية

إلى العراق، بل يتعداه إلى أبعد من ذلك، سواء فيما يتعلق بمصدر التهديد ونظرة إيران إليه، أو بالحسابات الإيرانية للتهديد الأمريكي تجاه إيران نفسها، أو تحسباتها لمستقبل النظام الحاكم في إيران، وهو لب القضية .

يقول "آية الله هاشمي رفسنجاني" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام: "إن إيران ليست مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية طالما أنها ماضية في سياساتها التحرشية بإيران، فهي تتهمنا بمساعدة الإرهاب لتعاطفنا مع الشعب الفلسطيني المظلوم، في حين أنها تعتبر نفسها المدافع عن الحق والحضارة، وهي تعطي كل إمكاناتها لإسرائيل. ولقد عبّر "رمزي كلارك" -المدعي العام الأمريكي السابق- عن سياسة ربط المعونات بالتبعية بأنها أقبح السياسات الأمريكية، وهذا الكلام له مفاهيم كثيرة توضح مدى صعوبة التعامل مع أمريكا^(٣٧).

وتعتقد إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل في المنطقة بمبدأ إيجاد الواجهة التي تجعل من الضروري على الجميع أن يخافها حتى يسمع كلامها، وتصف ذلك بمبدأ المافيا، وتؤكد أن الولايات المتحدة طبقته في قصف الصرب في العام ١٩٩٩م، وطبقته مع إيران في قضية نقض حقوق الإنسان، حيث لم تدرج اسم إيران في قائمة الدول الناقضة لحقوق الإنسان حتى العام ١٩٧٩م، عندما كانت علاقاتها بها طيبة حتى هذا الوقت. ورغم إدراك إيران أن مقولة "محور الشر" الذي تجمع فيه الولايات المتحدة إيران مع العراق وكوريا الشمالية في سلة واحدة لا معنى لها من الواجهة السياسية، فإنها تأخذها على محمل الجد من خلال مبدأ إيجاد الواجهة الأمريكي .

ورغم أنها رفضت أن تكون مع النظام العراقي في سلة واحدة، فإن إيران شعرت بالخطر في حدوث أي تغيير في العراق في الوقت الحاضر. وهي إن كانت حلمت من قبل بدولة شيعية في العراق تناصر نظامها فإن الظروف الراهنة تجعلها تتنازل عن هذا الحلم مؤقتاً، حيث ترى أن العراق يتخذ الموقع

الأول في "محور الشر" الذي رتبته الولايات المتحدة، وأنها التالية، وأن كوريا تتخذ الموقع الأخير، وهذا الترتيب يربكها، ليس لأن العراق لا طاقة له بمواجهة الولايات المتحدة، ولأنه هدف سهل المنال وفي متناول يدها، وإنما لأنه يقرب إيران من المواجهة معها التي يصعب توقع نتائجها، بل تبدو التوقعات حولها مضللة، وهي في الوقت نفسه ترى أن ضرب الولايات المتحدة لإيران ليس وشيكاً، ولكن ضرب العراق يجعل من مسألة اندماج إيران في المنظومة العالمية أمراً بعيداً^(٣٨).

وقد أشار "حميد رضا آصفي" المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الإيرانية في تعليقه على زيارة وزير الثقافة العراقي لإيران في العام ٢٠٠٣، إلى موضوع توجيه الولايات المتحدة ضربة إلى العراق، والتدخل بين هذا الموضوع وقضية المعارضين العراقيين الموجودين في إيران الذين أشيع اتصالهم بالولايات المتحدة بهدف قلب نظام الحكم العراقي بقوله: "أما فيما يتعلق بالمعارضين العراقيين المقيمين في إيران فعلاقتهم بالحكومة الإيرانية واضحة ومحددة، وسياستنا في هذا الصدد قائمة على مبدأ عدم إملاء شيء في العلاقات مع هذه الجماعات. وأما ما أشيع عن اتصالات هذه الجماعات بالولايات المتحدة الأمريكية لقلب نظام الحكم في العراق، فإن هذه الجماعات لها مواقفها وقراراتها المستقلة تماماً، وإن إيران تعلن من جديد رفضها لأي هجوم أمريكي على العراق". وقد سعى المتحدث الرسمي في إطار هذا الإعلان إلى نفي أسباب التحرش الأمريكي بإيران بقوله: إن اتهامات واشنطن لإيران بالسعي للحصول على أسلحة نووية حجة لا أساس لها من الصحة، وإن التعاون الإيراني - الروسي في مجال الطاقة النووية في محطة "بوشهر" يتم تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية، ويؤكد المسؤولون فيها بعد كل زيارة تفقدية أنها للمجالات السلمية.

لكن المتحدث - في الوقت نفسه - أشار ضمناً إلى أن تصفية المسائل المتعلقة مع العراق تدخل في إطار استعدادات إيران لمواجهة التطورات

المحتملة الناتجة عن توجيه ضربة أمريكية للعراق، خاصة مع تزايد التصريحات باقتراب موعد هذه الضربة. ويؤكد رفسنجاني أن السلوك الأمريكي في المنطقة يعبر عن أسلوب "الاستعمار الجديد" الذي تتحتم مواجهته بتضامن أكبر مع شعوب المنطقة وامتدادها في آسيا الوسطى .

ومن ثم فإن إيران -في تنقيتها الأجواء مع العراق- إنما تعمل على تثبيت وحدته تحت قيادة واحدة، متناغمة في ذلك مع دول المنطقة التي لا تحبذ تقسيم العراق. وهذا الموقف يقلل من الخيارات الأمريكية حول مستقبل العراق إن كانت عازمة على تغيير القيادة العراقية من خلال الضربة التي تنوي توجيهها إليها، وهو ما صرح به معارضو الرئيس العراقي صدام حسين وأبرزهم الفريق نجيب الصالحي -أحد قادة الجيش العراقي في المنفى- الذي صرح لصحيفة الحياة بأن الهجوم الأمريكي سيتم خلال الأشهر القادمة، وأنه يستهدف إسقاط الرئيس صدام وليس ضرب المؤسسات أو المدنيين. وإذا كانت إيران لا تستبعد ذلك فإنها لا تضمن تطورات الأحداث بعد الضربة الأمريكية للعراق، وتعمل على تضيق نطاق أثرها كلما أمكن ذلك.

وعن احتمالات نجاح المشروع الأمريكي في العراق يقول هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني: لو نجحت أمريكا في عملياتها العسكرية في العراق فإن أهم قضية تطرحها هي خليفة صدام، ولو كانت هناك حرية فإن الحكومة التي تخلفه لن تكون متوافقة مع الولايات المتحدة. ولو قسمت العراق إلى ثلاث دول صغيرة فإن التقسيم سيجر المشكلات، وإذا تولى الحكم دكتاتور فإن الوضع سيصبح مثل الوضع في عهد صدام، وسوف ينظر إليه على أنه يوافق المشروع الأمريكي^(٢٨).

ان ايران (لا تتصرف على الاطلاق من وحي مذهبها وانما من مصالحها القومية البحتة وبمعنى اخر فان حكومة طهران لا تتوانى عن التضحية بحكومة الشيعة العراقيين في سبيل تحقيق مصالحها القومية.

ايران للانصاف واقعة في شق التناقض بين ان تدعم العملية السياسية فيفوز بذلك اصدقاؤها بالنصيب الاوفر من الكعكة، والتناقض الآخر وهو ان استقرار العراق وحتى ان كان لصالح اصدقائها سيجعل امريكا طليقة اليد في احداث التغييرات المحتملة حيث ستكون هي اول المتضررين، وهكذا فهي تمارس لعبة مزدوجة فهي من جهة تحت الاحزاب الوثيقة الصلة بها على الدخول في العملية السياسية واستثمارها حتى منتهاها وان تلعب مرة اخرى على وتر الاحتراب الطائفي بتشجيع كل المجموعات بلا استثناء احداها ضد الاخرى لاذكاء الاقتتال الداخلي وتعميق المأزق الامريكي.... لكي تصل بامريكا الى حد الاحباط والخروج من العراق على عجل لتملأ هي الفراغ... ايران تحاول ان تمسك بيدها كل الخيارات في آن واحد ولذا ليس بغريب قول البعض بان الذي يحتل العراق عمليا هي ايران وليس امريكا^(٣٩). ولعل أهم التداعيات المباشرة للوجود الامريكي في العراق والذي يثير المخاوف الإيرانية على المستوى الشعبي والرسمي هو مايمثله الوجود الامريكي في العراق من إحكام للتطويق الامريكي الإستراتيجي لإيران، وهو التطويق اصبح كاملا من جميع الجهات تقريبا بعد الاحتلال الامريكي للعراق : في الشرق أصبح التواجد الامريكي في أفغانستان من الحقائق الثابتة على الأقل على المدى القصير والمتوسط بل إذا ما وضعنا في الاعتبار مدى ولاء النظام السياسي الأفغاني وتدعيمه فقد يصبح أيضا وجودا طويل المدى حتى لو كان غير مباشر وفج كما هو الوضع الآن. وفي الغرب مشهود لتركيا بتحالفها الثابت والعميق مع الولايات المتحدة بل وإسرائيل. بل إذا وضع النشاط الامريكي والإسرائيلي الكبير في آسيا الوسطى وخاصة مع أذربيجان في محاولة لخلق ما تسميه إيران مثلث للتعاون الإستراتيجي بين الثلاث فإن الوضع يصبح أكثر خطورة. ثم هناك التواجد العسكري الامريكي في الجنوب في الخليج وهو التواجد الذي في ظل الأزمة الحالية يتكرس ويتدعم.^(٤٠)

ويمكن ان نتلمس هذه الرؤية في تقييم الوضع في العراق حيث يعبر هاشمي رافسنجاني عن ذلك بقوله: (نحن غير سعداء ولا مرتاحين للوجود الأميركي والأجنبي في العراق، ونعده احتلالاً، وهناك إشارات متصاعدة من أميركا باحتمال أن تستخدم واشنطن الأراضي العراقية لشنّ عدوان على إيران. أمّا سقوط صدام، فنحن أكثر من فرح وارتاح لهذا الأمر، وقد ساعدنا المجتمع الدولي بشكل أو آخر على إطاحة النظام الديكتاتوري، لكننا لا نقبل أن يخضع العراق للاحتلال، ولا أن يزيد الوجود العسكري الأميركي في المنطقة. لو كان الأميركيون تركوا العراق للعراقيين، لما حصل ما حصل الآن من حرب أهلية دامية. الاحتلال الأميركي أفسد على العراقيين، وعلى دول المنطقة التي شكّل صدام خطراً عليها طوال فترة حكمه، فرحة التغيير في العراق^(١١).

ويرتبط مع ماتقدم ان الاتهامات لم تتوقف بين البلدين بالرغم من بعض اشكال التعاون المباشر وغير المباشر، حيث اعلنت القيادة العسكرية الاميركية في العراق مصادرة اسلحة ومعدات عسكرية من صنع ايران وبكميات كبيرة كشفت في جنوب بغداد بعد مداهمة بؤرة لجماعة مسلحة تعمل ضد القوات الاميركية. فيما اتهم وزير خارجية ايران اميركا بالتعمد في دعم القوى الارهابية والمسلحة لتبرير وجودها العسكري في العراق. ومع هذا فقد كشف وزير الخارجية العراقي عن حصول تنسيق امني بين ايران والولايات المتحدة في اجتماع شرم الشيخ، وقال ان لجننتين خاصتين من اميركا وايران في الشؤون الأمنية اجتمعتا ونسقتا بشأن الوضع في العراق. و اضاف هوشيار زبياري ان اي تعاون بين واشنطن وطهران هو لمصلحة العراق، وان تصاعد خلافاتهما هو السبب في الامور السلبية في الموضوع الأمني في العراق.

وفي الحقيقة فأن القوى المتشددة في ايران انقسمت الان حول نفسها

بشأن الحوار مع اميركا، حيث يرى البعض أهمية وضرورة اجراء الحوار مع الولايات المتحدة في الوقت الراهن، معتبرا ان اجراء هذا الحوار لا تعثره اي معارضة فعلية لفتح باب العلاقات مع اميركا داخل ايران. لكن البعض الآخر يرفض مثل هذا الحوار ويؤكد ان واشنطن غير صادقة وانها تنوي فرض رأيها على البلاد بدلا من الدخول معها في حوار متكافئ^(٥٢).

وحول رأيه في المباحثات مع الولايات المتحدة بشأن العراق قال نجاد إن الولايات المتحدة هي من طلبت التحدث مع إيران بخصوص القضايا الأمنية في العراق واضعاً موافقة طهران على الاقتراح في سياق "دعم الشعب العراقي".

وحمل نجاد الولايات المتحدة مسؤولية التوتر في المنطقة دون أن يسمها قائلاً "إن من يضع العراقيين هم الذين أتوا من على بعد آلاف الأميال إلى المنطقة وقد فشلوا في العراق وبدل أن يتقبلوا مواجهة ضعفهم وهوانهم، يحاولون تبرير هذا الفشل بوضع العراقيين في المنطقة على حد تعبيره. ووصف الرئيس الإيراني علاقة بلاده بالحكومة العراقية بأنها "جيدة" منتقداً النظرة الأمريكية لشعوب المنطقة.

وأضاف: "قلت لهم (الأمريكيين) إن عليهم احترام الشعب العراقي وحقوقه وبمجرد أن يحصل ذلك فإن مشاكلكم ستحل".

وإذ أكد أن إيران "بلد صديق لدول المنطقة"، قال إن الأمريكيين "لا يريدون أن يتقبلوا ذلك" كما أن رؤيتهم لشعوب المنطقة "خاطئة" وتقوم على عدّهم "أداة لبلورة مشاريعها وأهدافها دون إعارتهم أي اهتمام" على حد قوله.

الرئيس نجاد حمل الولايات المتحدة مسؤولية أزمات المنطقة ويأتي الإعلان عن اللقاء وسط حملة تصريحات إيرانية أمريكية، حذر خلالها تشيني بأن واشنطن لن تسمح للجمهورية الإيرانية بامتلاك سلاح نووي أو

الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. ورد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وخلال كلمة في إمارة دبي بتحميل الولايات المتحدة مسؤولية عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة ونهب ثرواتها .

نقول لكم غادروا المنطقة.. هذا لمصلحتكم ومصلحة بلادكم.. شعوب المنطقة سئمت من تدخلكم.. وهي أدري بكيفية تحقيق السلام والأمن. (٤٣)

المبحث الرابع، تداعيات البرنامج النووي الإيراني على إسرائيل.

اولاً، الرؤية الاسرائيلية للخطر الإيراني.

رغم وجود قضايا خلافية عديدة بين إيران واسرائيل، إلا أن الملف النووي الإيراني قد فرض نفسه بقوة في صدارة التنافس التقليدي بين البلدين. حيث حرصت إسرائيل التي ترى في تنامي قدرات طهران التسليحية غير التقليدية أخلاقياً بـميزان القوى في المنطقة، ومن ثم تهديداً مباشراً لأمنها، فسعت إلى تعبئة الرأي العام العالمي ضد برنامج إيران النووي. وطموحاتها لتطوير قدراتها الصاروخية، في محاولة لتوفير المناخ الملائم للإقدام على القيام بعمل عسكري ضد طهران أو إذكاء مشاعر العداء الدولي ضد إيران التي وصفها شيمون بيرز النائب الأول لرئيس الحكومة الاسرائيلية بأنها المشكلة الأساسية ومركز الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط. وتأكيد مائير داغان رئيس الموساد أمام لجنة العلاقات الخارجية والدفاع بالكنيست في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، بأن إيران وصلت نقطة اللاعودة بشأن تصنيع القنبلة النووية التي توقع أن تتجزأ بـنهاية العام ٢٠٠٥، ولم يستبعد قيام تل أبيب بعمل عسكري منفرد ضد إيران طالما بقي المجتمع الدولي متقاعساً عن اتخاذ موقف حاسم ضد برنامجها النووي.

وأصبح البرنامج النووي الإيراني على رأس اهتمامات إسرائيل وبسببه تشن حملة مركزة على إيران، وتقول أنها على (استعداد لمواجهة السيناريو. (الأسوأ). وسبق أن دعا رئيس وزرائها السابق أرييل شارون المجتمع الدولي

الى فرض عقوبات على طهران، مكررا ان اسرائيل لن تقبل بان تصبح ايران (دولة نووية عظمى).

تصريحات شارون وكبار قادة الجيش الاسرائيلي بان اسرائيل لاتستطيع القبول بوضع تكون فيه لدى ايران قنبلة نووية، تعني ان فشل الاسرة الدولية سيتطلب من اسرائيل الهجوم على المنشآت الايرانية لوحدها. وفي نهاية الامر لن يكون لاسرائيل خيار سوى تنفيذ خيار عسكري لمنع تحقيق كابوس اسلام متطرف مسلح بسلاح ذري ان قصف المنشآت الذرية الايرانية من الجو غير عملي وغير مراد، لكن اسرائيل لاتستطيع ان تسمح لنفسها ان تخرج من حسابها مسا" مهما اخر بالقدرة الذرية الايرانية، مثل القضاء على الخلايا المركزية في سلسلة التوريد والانتاج مثلا. يجب على اسرائيل ان تشوش على السباق الايراني نحو الذرة، بمساعدة العالم المنتور او غيرها. لايوجد لها خيار التسليم له. فالحديث عن (ميزان رعب ذري) جديد في الشرق الاوسط سخافة وشر.

الا ان المفارقة في الموقف الاسرائيلي برزت بشكل واضح عندما كشف ايهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه محطة التلفزة التجارية الألمانية Sat 1 أن إسرائيل تعد بين القوى النووية إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا. وهكذا اعترف أولمرت كأول مسؤول إسرائيلي لأول مرة بما يعرفه العرب منذ سنوات طويلة ويتكتم عليه الغرب بأن إسرائيل تملك أسلحة نووية. رغم هذا الاعتراف لم نسمع أن محمد البرادعي المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الذرية ومقرها مدينة فيينا بصدد زيارة تل أبيب للتحقيق بترسانتها النووية^(٤٤).

والمفارقة ان العرب منذ سنوات يسعون من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي ومن هنا تنطلق معارضتهم لحيازة إيران أسلحة نووية. وليست هذه أول مرة يشار إلى ترسانة إسرائيل النووية إذ سبق وأن اعترف وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس خلال استنطاقه من قبل

لجنة تابعة لمجلس الشيوخ أن إسرائيل تملك أسلحة نووية. هذه الأسلحة تهدد ملايين البشر في الشرق الأوسط وأوروبا. رغم صمت الغرب فإن حكوماته تعرف أن إسرائيل دولة نووية.

ومن يريد البحث في تاريخ الترسانة النووية الإسرائيلية فإنه يتوقف عند ثلاثة أسماء: شيمعون بيريز الحائز على جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٩٤ ويتنقل من منصب لآخر في القيادة الإسرائيلية منذ خمسين سنة، والجاسوس الإسرائيلي رافي إيتان الذي جند العملاء للحصول على التقنية والمواد اللازمة، والعالم الإسرائيلي موردخاي فعنونو الذي كشف قبل ١٧ سنة عن سر مفاعل ديمونة وأمضى سنوات طويلة في سجن عسقلان. هؤلاء الثلاثة لعبوا دوراً أساسياً في تاريخ الدولة اليهودية.

كان بن غوريون يشير دائماً إلى الكارثة (هولوكوست) ويقول أنه يخشى أن تتكرر هذه المرة على أيدي العرب. بهذه الحجة راح بن غوريون يبحث عن سلاح متطور وبهذه الحجة بدأ يحصد نتائج في دول غربية وكان هدفه الكبير صنع القنبلة النووية. كتب مرة لأصدقائه في عام ١٩٥٦: ما فعله أينشتاين وتيلر وأوبنهايمر للأمريكيين بوسع العلماء اليهود عمله لشعبهم. كلف بن غوريون شيمعون بيريز بعمل كل شيء يقود إلى تحقيق حلم إسرائيل بالحصول على القنبلة النووية وأصبح على الفور أهم مشروع صهيوني. تحت اسم عملية (شمشوم) بدأ بيريز تحركاته واتصالاته سرا وحتى اليوم لا وجود لاسم شيمعون بيريز في الوثائق الإسرائيلية حتى أن بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية لم يعرفوا بنشاطات بيريز السرية. وفي محاولة للوصول إلى الهدف بالحل السريع: لا بد من سرقة أسرار البرنامج النووي من واحدة من القوى النووية الثلاث في ذلك الوقت: الولايات المتحدة، بريطانيا والاتحاد السوفيتي. كان يعرف في قرارة نفسه أنه من المستحيل الحصول على الأسرار من بريطانيا والاتحاد السوفيتي. فيما أعربت الولايات المتحدة عن استعدادها لتقديم مفاعل صغير لصنع الطاقة

وحذروا إسرائيل من طموحات نووية. أدرك بيريز أهمية الحدث وتوجه بطلبه إلى فرنسا التي بدأت في العام ١٩٥٦ بتطوير برنامجها النووي وعرض على باريس مساعدة علمية مقابل الحصول على معلومات عن دول عربية حصلت عليها المخابرات الفرنسية. في الصراع ضد العرب كانت المصالح الفرنسية الإسرائيلية متماثلة. فقد اشتركت قوات إسرائيلية وفرنسية وبريطانية في العدوان الثلاثي على قناة السويس وشبه جزيرة سيناء. وامتنانا منه بالمشاركة الإسرائيلية وعد رئيس الوزراء الفرنسي جى مولى شيمعون بيريز في مطلع العام ١٩٥٧ بأن تهدي فرنسا إسرائيل مفاعلا كبيرا في صحراء النقب، ديمونة. وعلى الفور بدأت إسرائيل تنتج البلوتونيوم، المادة الأساسية لصنع القنبلة النووية. حين علمت هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية الرسمية لأول مرة بخطط ما يجري في مفاعل ديمونة ثارت مناقشات صاخبة استقال على أثرها ستة من سبعة علماء إذ كان واضحا بالنسبة لهم أن إسرائيل على الطريق لتصبح قوة نووية واعدوا ذلك مغامرة خطيرة. لكن القيادة الإسرائيلية هددتهم وطلبت منهم الالتزام بالصمت لأن العالم يجب أن لا يعرف ماذا يدور في ديمونة الواقعة على بعد ٣٠ كلم من بيرشبية.

من الناحية الرسمية راحت إسرائيل تقول أن في المكان مصنعا للنسيج. حصل بيريز، والد القنبلة النووية الإسرائيلية على إطراء من بن غوريون. شارك علماء وعملاء وسياسيون في عملية (شمشوم) لكن هذا لم يساعد بيريز في الحصول على ود النخبين والجنرالات للشعور بأن هذا الرجل يضع مصلحته الشخصية فوق كل مبدأ واعتبار.

في نهاية عقد الستينيات عرف الرئيس الأمريكي جون أف كنيدي أن إسرائيل تملك قنبلة نووية بدائية حصلت عليها في العام ١٩٦٧ ووجود مفاعل نووي في ديمونة أما مصنع النسيج فهذه كذبة. طلب كنيدي من بن غوريون السماح لمفتشين فحص المكان لكن الاستخبارات الإسرائيلية

تمكنت من خداع المفتشين حين أعلنوا مسبقا عن موعد زيارتهم مفاعل ديمونة. حين هاجمت مصر وسورية إسرائيل في حرب تشرين الاول (أكتوبر) العام ١٩٧٣، فكرت جولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية باستخدام الأسلحة النووية بعد أن شارفت إسرائيل على تلقي هزيمة عسكرية. وأمرت وزير الدفاع موشيه دايان بتجهيز ١٣ قنبلة. بتاريخ التاسع من أكتوبر العام ١٩٧٣ كان العالم على شفير وقوع حرب نووية. لكن قبل استخدام القنابل بلغ مائير أنباء تشير إلى انقلاب الوضع في جبهات القتال لصالح إسرائيل وعلى الفور عادت القنابل إلى مخابئها. في الخامس من أكتوبر العام ١٩٨٦ نشرت صحيفة (صنداي تايمز) صوراً التقطت من داخل مفاعل ديمونة ومقابلة مع العالم موردخاي فعنونو. بعد وقت قصير نصب الموساد فخاً لفعنونو في روما حيث أغرته فتاة وكانت عميلة في الموساد وحوكم وأجبر على عدم الحديث لأحد لكن العالم يعرف منذ ذلك الوقت أن إسرائيل تملك بين ١٠٠ و ٢٠٠ قنبلة نووية وتعمل كي لا تصبح دولة أخرى في المنطقة قوة نووية لتبقي التوازن العسكري لصالحها بأي ثمن^(٤٥).

ثانياً، إسرائيل والخيار العسكري ضد إيران.

تواصل إسرائيل دق "طبول الحرب" ضد إيران، وفي تطور مثير ذكرت صحيفة "ها آرتس" الإسرائيلية في ٤ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٣، ان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون كان يعتزم نقل المسؤولية عن تنسيق قيادة الجهود لصدم ما وصفه "التسلح النووي الإيراني" إلى "مثير دغان"، وقالت الصحيفة إن إسرائيل ترى في التهديد النووي الناشئ في إيران خطراً على أمنها القومي.

وحسب تقدير شعبة الاستخبارات في هيئة الأركان الإسرائيلية فإن طهران ستصل بعد عام الى نقطة اللا عودة حيث تستطيع انتاج المادة المشعة اللازمة لصناعة القنابل النووية، وفي العام ٢٠٠٦ ستحوز السلاح النووي القابل للاستخدام. وتدير إسرائيل في السنوات الأخيرة حملة بمعونة

الولايات المتحدة للتصدي أو على الأقل تأخير المشروع الإيراني. وقد كثفت إسرائيل من حملتها المعادية لإيران بعد إطلاق جورج بوش تعبير "محور الشر" الذي تضمن إلى جانب إيران كلا من العراق وكوريا الشمالية. ووجد شارون في ذلك فرصة سانحة لدق طبول الحرب وحث الولايات المتحدة على تشديد ضغوطها بكل الوسائل على طهران. وفي زيارة أخيرة لشارون إلى البيت الأبيض أبلغ بوش أن إيران توشك على إنتاج أسلحة نووية على غير تقديرات المخابرات الأمريكية وأن إسرائيل تفكر بل إنها تدرس على نحو جدي توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية^(٤٦).

ويعد بعض المراقبين للأوضاع في الشرق الأوسط وخاصة النزاع النووي مع إيران أن موقف إسرائيل من التصريحات المدوية التي أطلقها الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد وقال فيها أن بلاده باتت قادرة على تخصيب اليورانيوم وهي المادة الرئيسة التي يجري استخدامها لصنع القنبلة النووية، يثير الريبة والشك.

إذ أن إسرائيل متحمسة أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية لضرب المنشآت النووية الإيرانية وتعطيل مشروع القنبلة المزعم مثلما فعلت في مطلع الثمانينيات حين هاجمت طائراتها الحربية مفاعل تموز العراقي بالقرب من بغداد والذي بناه العراقيون بمساعدة من فرنسا التي كانت تربطها بها علاقات وثيقة وعطلت مشروع القنبلة النووية العراقية مدة عقدين من الزمن.

وتعرف الاستخبارات الغربية أن إسرائيل وضعت منذ وقت خطة عسكرية لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية لكن واشنطن وضعت فيتو على الخطة الإسرائيلية بسبب ردود الفعل الخطيرة التي سوف تنتج عن ذلك. من المخاطر التي أوردتها الأمريكان في الحساب تعرض الجنود الأمريكيون في العراق لهجمات من الميليشيا الشيعية المدعومة من إيران وانتشار جو من الفوضى في كامل منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة التكتّم الإيراني وسرية

التسلح التي تنتهجها إيران منذ وقت لا يملك أحد إحصائيات واضحة عن ترسانة الأسلحة في إيران وعدد أفراد القوات المسلحة والميليشيا الشعبية علاوة على الحرس الثوري (باسدران).

وفوجئ الغرب برد فعل إسرائيل على تصريحات نجاد التي عدها الغرب استفزازية وضربة قاضية للجهود الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية للنزاع النووي. وقال الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش أن بلاده متضامنة مع إسرائيل وسوف تردان في الوقت المناسب علي إيران. لكن في غضون ذلك يواجه بوش مشكلة في العراق وقد ضعفت شعبيته في الداخل بسبب غزو العراق وفتح جبهة ثانية ضد إيران سوف يقصم ظهر القوة العظمى التي أصبح لقوتها حدود بعد مغامرة العراق.

وقد قام بوش بإرسال حاملة طائرات ثانية إلى مياه الخليج في رسالة لايران بأن الولايات المتحدة جادة في تهديدها باستخدام القوة العسكرية. لكن إيران والعرب أيضا يعرفون أن بوش لم يضعف سياسيا فحسب بل أن رئيسة مجلس النواب الأمريكي بيلوسي التي زارت دمشق وأزعجت الصقور في واشنطن تتبّع سياسة مناهضة لسياسة بوش في الشرق الأوسط، وأن عهد بوش يوشك علي نهايته.

لا يختلف المراقبون على أن إسرائيل درست حساباتها جيدا وقررت التزام الصمت حيال تصريحات نجاد علما أن إسرائيل في طليعة الدول التي تخشى حصول إيران على أسلحة نووية وتريد أن تكون الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك هذه الأسلحة التي تجعلها متفوقة عسكريا على الدول العربية. ولوحظ عدم صدور ردود فعل عاجلة من إسرائيل بعد اعتراف نجاد أن بلاده أصبحت قادرة على إنتاج وقود نووي. هناك رأي متداول يقول أن الإسرائيليين لا يأخذون كلام نجاد على محمل الجد وبالتالي لا يصدقون أن إيران تستطيع فعلا في الوقت الحالي دون مساعدة من الخارج في إنتاج وقود نووي.

لكن الرأي السائد أن وراء الموقف الإسرائيلي حساب سياسي. فإسرائيل منهكة في الوقت الحالي بمشكلاتها الداخلية خاصة العدد الكبير للفضائح التي أبطالها من أبرز القيادات السياسية وفي مقدمتهم رئيس الوزراء إيهود أولمرت الذي تحقق الشرطة الإسرائيلية معه بقضية رشوى والرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف المتهم بالتحرش جنسيا بعدد من السكرتيرات اللواتي عملن في مكتبه ويرفض الاستقالة من منصبه.

وقالت إسرائيل من أهمية تصريحات نجاد حينما أبلغ ناطق باسم الحكومة الإسرائيلية صحيفة (جيروز اليم بوست) أن إيران تخدع نفسها حين تعلن أنها تملك ما لا تملكه. وقال إفرائيم كام الباحث في قسم الأمن الوطني التابع لجامعة تل أبيب أن هناك مؤشرات توضح أن نجاد يكذب على العالم.

وقال عميل سابق في الموساد رفض أن يذكر اسمه في تصريح نشر على الموقع الإلكتروني لمجلة (دير شبيغل) أن إيران عاجزة عن التحكم بمشكلات فنية كبيرة. فالخبراء الفنيين الإيرانيين يحتاجون إلى زمن طويل قبل بدء الحديث عن نجاح كبير. وكشف هذا أن الخبراء الإيرانيين لا يملكون الخبرة الكافية لتخصيب كميات كبيرة من اليورانيوم تستخدم في مشاريع عسكرية. ويقول هويمان أن الإسرائيليين يرون فرصة في الضغط على إيران في هذه المرحلة قبل تحقيق النجاح والانتقال لمرحلة متقدمة في إنتاج اليورانيوم لأغراض عسكرية ولا يصدقون أن إيران بلغت حد اللا رجعة عن خططها النووية فحسب المعلومات المتوفرة لديهم فإن إيران تحتاج مدة عامين على الأقل كي تصبح قادرة على إنتاج اليورانيوم. وقد أثار استغراب المراقبين موقف إسرائيل التي كانوا ينتظرون منها أن تقيم الأرض وتقعدها خاصة وأن الدولة العبرية تتهم إيران منذ وقت بأنها ترمي إلى تهديد أمنها وبالتالي لن تسمح بامتلاكها أسلحة نووية.

كما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت حمل الملف الإيراني إلى

واشنطن وعدد من عواصم الاتحاد الأوروبي وقال أن إيران تشكل بعد نهاية نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين أكبر تهديد على أمن إسرائيل. ودفعت التحركات السياسية الإسرائيلية الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية معتبرين هذه خطوة جادة. تماما كما حصل في أزمة العراق إذ يتهم كثيرون الولايات المتحدة بغزو العراق والإطاحة بنظام صدام حسين أيضا من أجل حماية أمن إسرائيل ويقول إسرائيليون أنهم يطمنون لو أن الولايات المتحدة تتفادي تهمة فرض عقوبات أو شن هجوم عسكري على إيران دفاعا عن مصالح إسرائيل. ونقل عن مسؤول أمني إسرائيلي قوله أنه كلما أبدت إسرائيل المزيد من التحفظ كلما كان هذا أفضل.

ومع وصول حاملة طائرات أمريكية ثانية إلى مياه الخليج هي USS Hohn c. Stennis الجانب شقيقتها (أيزنهاور) يؤكد هويتمان في تقريره أن عدد الإسرائيليين الذين يعتقدون أن بلادهم سوف تتفرد بعمل عسكري ضد إيران يتراجع باستمرار. كما توقف السياسيون من مختلف الأحزاب في إسرائيل عن التباهي بتدمير المفاعل العراقي في العام ١٩٨١ والمطالبة بعملية مماثلة ضد المنشآت النووية الإيرانية بعد أن بلغ الإسرائيليين أن إيران درست استراتيجيتها النووية جيدا وتعرف الأخطاء التي ارتكبتها العراقيون الذين أقاموا المفاعل النووي في مكان واحد بينما إيران وزعت المنشآت النووية في مناطق متفرقة من البلاد ومنها ما يقع تحت الأرض. فالحساب السياسي لإسرائيل ردا على التصريحات الأخيرة لنجاد اعتقادها أن الرئيس الإيراني يريد الإيحاء أن بلاده تستطيع إكمال برنامجها النووي دون مساعدة أجنبية وأن الرد الإيراني على العقوبات هو التعجيل بصنع القنبلة. لكن هناك رسالة ليس لإسرائيل وحدها بل للغرب وإلى الجيران العرب هي أن إيران متمسكة بخططها النووية رغم العقوبات ومن يريد استخدام برنامج نووي لأغراض سلمية لا يقيم الدنيا ويقعدها^(٢٧)

و يبدو أن التقرير الذي نشرته صحيفة "صندي تايمز" البريطانية في ٥ ايار (مايو) ٢٠٠٧، والذي أشارت فيه الى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون أعطى الجيش الإسرائيلي الضوء الأخضر للاستعداد والتحضير الدقيق لشن هجوم محتمل على مواقع تخصيب اليورانيوم في ايران، يبدو أنه لم يكن مفاجئاً للأوساط الأمنية والعسكرية في الدولة العبرية. فقد قال عاموس جلعاد، كبير واضعي الخطط الاستراتيجية والأمنية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، أن بلاده "لا تستبعد عملاً عسكرياً ضد البرنامج النووي لإيران ولكنها تفضل حالياً ان تترك الفرصة كاملة أمام الضغوط الدبلوماسية الأجنبية على طهران". وبينما نفى المسؤول الإسرائيلي صحة ما نشرته الصحيفة البريطانية، ذكر أن إسرائيل قد تفكر في نهاية الأمر في عمل عسكري ضد ايران مشابه لقصف مفاعل اوزيراك النووي العراقي في العام ١٩٨١. وكانت الصحيفة قد كشفت أيضاً إنها استقت معلوماتها من مصادر عسكرية إسرائيلية موثوقة ادعت ان ايران اقامت مفاعلات لتخصيب اليورانيوم في مناطق مدنية. وقالت المصادر انه اذا ما تم بالفعل المصادقة على الخطة، فان اسرائيل ستقوم في عملية التنفيذ بدمج قوات خاصة وسلاح الجو بهدف ضرب عدة مفاعلات نووية إيرانية في آن واحد بهدف عرقلة الخطة النووية الإيرانية لعدة سنوات. وتدعي اسرائيل ان ايران ستصل في نهاية اذار ٢٠٠٧ الى نقطة اللاعودة من حيث قوتها النووية، وستمتلك في حينه قوة تكنولوجية تمكنها من تخصيب اليورانيوم خلال عامين او أربعة اعوام.

تقرير الصحيفة البريطانية يأتي في خضم حرب كلامية بين مسؤولين إيرانيين واسرائيليين كبار. بعض المحللين السياسيين الإسرائيليين أشار الى تصاعد نغمة الكلام المعادي لإيران قبل الانتخابات العامة في اسرائيل والتي اجريت في ٢٨ اذار (مارس) ٢٠٠٧، يقابلها على الطرف

الآخر صدور تصريحات نارية من قمة الهرم السياسي في ايران، وذلك في اشارة الى دعوة الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي لمحو الدولة اليهودية من على الخريطة أتبعها باقتراح بنقل دولة اسرائيل الى ألمانيا والنمسا. وفي وقت سابق دعا بنيامين نتنياهو ابرز المرشحين لقيادة حزب ليكود اليميني الى عملية "جرئية" ضد ايران على غرار الهجوم على مفاعل اوزيراك. وابتعد شارون بوضوح عن اقتراح شن هجوم بشكل مباشر، وحين سئل عن امكانية هذا البديل سواء بالنسبة لاسرائيل او قوى اجنبية قال "القدرة موجودة". غير ان محللين مستقلين يشيرون الى ان المنشآت النووية الايرانية على عكس اوزيراك عديدة ومتناثرة ومحاطة بقدرات دفاعية جيدة وهو تحد رئيسي اذا ما قررت اسرائيل ان تشن هجوما من جانب واحد. وقال خبير الشؤون الدفاعية الاسرائيلي ريتوفين بيداتسور لراديو الجيش "اعتقد ان هناك ادراكا لعجز قوتنا الجوية امام ايران. يمكن ان ينتهي الحال بتملك ايران اسلحة نووية وينبغي على اسرائيل ان تتعامل مع هذا الواقع الجديد".^(٤٨)

وجاء رد فعل ايران على التقرير المشار اليه علي لسان الناطق بلسان الخارجية الايرانية حميد رضا آصفى الذي حذر إسرائيل من مغبة أي هجوم عسكري ضد المواقع النووية الإيرانية، معربا عن امله في ألا تقدم دولة اسرائيل على ارتكاب أي عمل مغامر والاستدفع ثمنا باهظا إذا فعلت ذلك.

طبول الحرب الإسرائيلية ضد ايران كانت ايضا محور تقرير مطول على صفحتين كاملتين في صحيفة "جيزوز اليم بوست" الإسرائيلية مؤخرًا التي قالت في مقدمته ان دعاة التخويف وزرع الرعب يقولون إن ايران على اعتاب تطوير قنبلة نووية ولسوف نموت جميعا.. هذا علي الرغم من ان ايران فتحت منشآتها النووية أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمفتشين التابعين للأمم المتحدة لمواجهة الضغوط الدولية المتزايدة على طهران..

وقد عثر المفتشون على بعض آثار او بقايا اليورانيوم عالي التخصيب ، وردت ايران بأن بعض المعدات المستخدمة في المرافق والمنشآت النووية تم الحصول عليها عبر وسطاء وأنهم قاموا بتلويثها بجزئيات اليورانيوم . وتقول "البوست" يتعين تقييم طبيعة الخطر الذي تمثله ايران على إسرائيل قبل ان تنطلق طائرات "إف ١٥" التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية لان بناء ايران لقنبلة نووية - والكلام للصحيفة الإسرائيلية- لا يعني أن الدولة اليهودية هي الهدف الرئيسي لها لان طهران تدرك جيدا ان اية ضربة موجهة لإسرائيل سوف تعني فناءها ومع ذلك يقدر تقرير "البوست" أنه في غضون عامين سوف تكون ايران قادرة على شن هجوم نووي على تل ابيب، استنادا الي مصادر استخباراتية اجنبية.

واذا قررت طهران الإقدام علي هذه الخطوة القاتلة فسوف يكون موت مئات الآلاف إن لم يكن مليوناً من الإسرائيليين رهونا بأجنحة الصاروخ "شهاب ٣" ومداه "١٣٠٠ - ١٥٠٠ كم".

وكانت اسبوعية "جينس ديفنس" قد زعمت في يوليو من العام ٢٠٠٠ ان الحرس الثوري الإيراني شكل خمس وحدات للصواريخ الباليستية مزودة بصواريخ "شهاب ٣".

ونقلت "البوست" انه في احدى القواعد الجوية الاسرائيلية يجري الاستعداد لرفع القدرات الاستراتيجية للقوات الجوية الإسرائيلية لتوجيه ضربة لأهداف بعيدة في ايران. وبالرغم من ان قائد القاعدة الجوية لم يحدد علي وجه الدقة طبيعة المهمة، إلا أنه قال إن هناك أهدافا يتوجب علينا توفير القدرة اللازمة لضربها. وتقع هذه الأهداف علي مبعده آلاف الكيلو مترات ومن ثم بنينا قوة سريعة ولدينا القدرة علي توجيه الضربة.

ومؤخرا استعرضت القوة الجوية الإسرائيلية هذه القدرة عندما طارت ٣ طائرات "إف ١٥" إلي بولندا، وقد خصصت إسرائيل مليارات الشيكلات

لشراء الطائرات والمعدات والأجهزة اللازمة لضرب المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية خلال السنوات العشر الماضية، وقد دأب قادة وجنرالات إسرائيل على الاعتراف بأن المليارات أنفقت لزيادة القدرة على تحقيق هذا الهدف.

ويتوقع تقرير البوست الإسرائيلية ألا تقدم تل أبيب على توجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية الا قبل اسابيع من قدرتها على إنتاج قنبلة نووية.. وأن إيران ليست قريبة من تحقيق هذا الهدف.. فلم تصل بعد الى نقطة اللا عودة والتي تحددها إسرائيل بقدرة طهران على تخصيص اليورانيوم رتبة الأسلحة النووية. لكن الجنرال "أهارون زئيف" في الاستخبارات الإسرائيلية كان أكثر تحديدا وقال إنه إذا لم يتم إيقاف إيران قبل الصيف المقبل فسوف تكون قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من اليورانيوم المخصب وبعدها بعامين يصبح بوسعها إنتاج قنبلة نووية.

وتشير "البوست" إلى ما يسمى الاستراتيجية الكبرى وهي استراتيجية عسكرية إسرائيلية لم يتم الاعلان عنها رسمياً، ولكنها تضع على رأس الأولويات منع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أعدائها، ولهذا الغرض تم تخصيص ٢٥ طائرة "إف ١٥" منذ ١٩٩٩ وهناك مائة طائرة "إف ١٦" سوف تدخل الخدمة في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٧ مهمتها الأولى التعامل مع "الخطر الإيراني".

ويقول الجنرال متقاعد جيورا روم إنه إذا سألت ما إذا كان بوسع القوات الجوية الإسرائيلية توجه ضربة إجهاضية لإيران فستكون الإجابة نعم.. انها مهمة معقدة لكنها بحاجة الى تخطيط دقيق و"اروم" له خبرة واسعة بهذه المهام فقد خطط لشن هجوم على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس العام ١٩٨٦ علي بعد ٢٦٠٠ كم من إسرائيل.

ويعتقد موشي ارينز وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أن إيران تعلمت الدرس من قصف إسرائيل لمفاعل "اوزيراك" العراقي عام ١٩٨١.. ووزعت منشآتها النووية علي أنحاء متفرقة من إيران.. ولكن لدى إسرائيل

القدرة على ضربها، بيد أن مرة واحدة لا تكفي ولن يتعطل البرنامج النووي الإيراني كثيرًا. ويضيف أرينز أنه إذا كانت إسرائيل جادة في ضرب البرنامج النووي الإيراني فإنها بحاجة إلى قصف عدة أهداف منتشرة في أرجاء إيران.. البلد المترامي الأطراف وتشمل هذه الأهداف مفاعل "بو شهر" المكشوف على الخليج والذي يسهل قصفه واستهدافه العراق عدة مرات أثناء حربه مع إيران من ١٩٨٠ - ١٩٨٨.. وقصفه ست مرات على وجه التحديد.. ومن الأهداف المحتملة التي ربما تسعى إسرائيل إلى قصفها أيضا مصنع انتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة "أرك" والهدف الثالث هو إحدى المنشآت النووية الواقعة على مبعده ١٠٠ كم شمال اصفهان الواقعة على الطريق السريع الواصل بين "ناتانز" وكاشان والذي تشير إلى الاستخبارات الإسرائيلية بموقع كاشان والذي يتردد أنه مدفون تحت طبقات من الأسمنت المسلح. وربما تكون الشركة القومية الإيرانية للصلب في أصفهان هدفا للضربات الإسرائيلية لقدرتها على توفير المنتجات المعدنية ذات الصلة بالأسلحة النووية.. وكذا مركز الأبحاث النووي قرب "شيراز" وبه منشأة لتحويل اليورانيوم إلى ثاني أكسيد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم.^(٩)

الا ان المصادر الرسمية الاسرائيلية نفت ما اوردته صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية في عددها الصادر الاحد ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، من ان اسرائيل قد اعدت خططا سرية لتدمير المنشآت النووية الايرانية عبر استخدام اسلحة نووية تكتيكية. وقالت اميرة اورون، الناطقة باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان هذا التقرير لا اساس له. و اضافت: "نحن ننفي هذا التقرير، ليس هنالك أي حقيقة أو أي اساس حقيقي في هذا التقرير لصحيفة صنداي تايمز". وتضيف مؤكدة: "نحن نستمر ببذل الجهود السياسية الدبلوماسية في المؤسسات السياسية الدولية من اجل منع تطوير الاسلحة النووية في ايدي ايران". وان "هذه الجهود التي ستبذلها اسرائيل في

المستقبل" و"ان يتم تثبيت القرار الاخير للامم المتحدة، القرار رقم ١٧٣٦".^(٥٠).

و من جهة اخرى نجد ان صحيفة ديلي تلغراف البريطانية الصادرة في ٢٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٧، توضح ان إسرائيل تتفاوض مع الولايات المتحدة للسماح لها بالتحليق في الأجواء العراقية، كجزء من الخطة الهجومية على منشآت إيران النووية. وقالت الصحيفة ان تنفيذ الضربات الجوية "الجراحية" ضد برنامج إيران النووي، يتطلب من الطائرات الحربية الإسرائيلية التحليق فوق العراق. وكي يتحقق ذلك يتعين على السلطات العسكرية الإسرائيلية أخذ تصريح من وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون).

ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي في وزارة الدفاع لم تكشف عن اسمه، قوله ان المفاوضات تجري بين الإسرائيليين والأميركيين لمنح تل أبيب ممرًا إذا ما قررت القيام بعمل عسكري أحادي الجانب لمنع طهران من تطوير الأسلحة النووية. وقال المسؤول الإسرائيلي ان السبيل الوحيد لضرب إيران هو التحليق فوق المنطقة الجوية التي يسيطر عليها التحالف في العراق، و"إذا لم نحل هذه المشاكل الآن فإن الطائرات الأميركية والإسرائيلية قد تبدأ في إطلاق النار على بعضها بعضا".

وأشارت الصحيفة إلى أن التخطيط العسكري في إسرائيل لضرب إيران تسارع منذ بداية العام ٢٠٠٧ عقب تزويد جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد) لها بمعلومات قيمة تفيد بأن إيران قد تمتلك مواد انشطارية كافية لصنع رؤوس نووية قبل ٢٠٠٩^(٥١).

وبالرغم من النفي الرسمي الاسرائيلي، فان بعض المحللين يرون ان امكانية قيام اسرائيل بضربة ضد المنشآت النووية الايرانية امر قائم، بسبب توافر النية والقدرة على القيام بذلك لدى الزعماء الاسرائيليين.

ولا يستبعد الدكتور مصطفى العاني، مدير قسم الامن الوطني ودراسات

الارهاب في مركز الخليج للابحاث في دبي، "حقيقة وجود خطة عسكرية اسرائيلية لتدمير المواقع النووية الايرانية". ويشير الى وجود "عامل القدرة" لدى اسرائيل التي "تمتلك القدرة على تنفيذ هذا العمل بسلاح جوي وسلاح صاروخي". ويضيف العاني ان اسرائيل "تمتلك هذه القدرة تقنيا وتمتلكها عسكريا، وتمتلكها من ناحية التدريب". والمثال الواضح هنا هو ضرب المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١.

الا ان العاني يرى ان أي ضربة عسكرية للمنشآت النووية الايرانية لن تؤدي الى تدمير كامل للبرنامج النووي الايراني. ويؤكد: "العمل العسكري على المنشآت النووية ليس عملا تدميريا، هو عمل تاخيري". و"ان أي غارة على المواقع النووية ستقوم بتدمير جزء كبير (منها) وليس تدميرا كاملا". ويتابع "لكن هذا التدمير الجزئي، والذي قد يكون بنسبة ٧٠ في المائة، وقد يكون بنسبة ٨٠ في المائة، سيؤجل البرنامج وتقدم البرنامج لمدة عشرات السنوات، مثلما حدث في البرنامج النووي العراقي".

ويخلص العاني الى القول: "فبدون شك، ان أي ضربة نووية سيكون لها مفعول كبير في تاخير التقدم النووي في ايران، ومثلما حدث في العراق، سيكون عملا فعالا وسيجلب نتيجة" (٥٢).

كان من الطبيعي ان تثير هذه الرؤى اصداء غاضبة في طهران، حيث اكد الناطق باسم الحكومة الايرانية محمد علي حسيني ان ايران لن تقف مكتوفة الايدي حيال أي عدوان عليها. وقال: "ان أي اجراء ضد ايران لن يترك من دون رد" محذرا من ان "الغازي سيندم على فعلته على الفور". وبغض النظر عن مقدار الدمار الذي سيلحق بالبرنامج النووي الايراني في حال تعرضه لضربة عسكرية، فانه من المؤكد، على ضوء التصريحات التحذيرية العالية النبرة الصادرة في طهران، ان هذا السيناريو قد يترك تداعيات كارثية على المنطقة.

والرغم من التحذيرات الايرانية نجد ان اسرائيل تحذر ايضا" فقد حذر رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت ايران من أنها إذا لم تتوصل مع الأسرة الدولية إلى اتفاق معين حول برنامجها النووي فإنها ستدفع الثمن غاليا. وقال أولمرت للصحافيين في طريق عودته من الزيارة التي قام بها لروسيا إن بلاده لن تتساهل في تحول إيران إلى قوة نووية. وأضاف أنه ينبغي رسم خطوط حمراء وأنه في حال تجاوز إيران لها فإن إسرائيل سترى نفسها مضطرة للتحرك. وقال رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت في إن زعماء إيران حولوا إسرائيل إلى "هدف للإبادة"، بينما اعتبر وزير الدفاع السابق شاول موفاز أن برنامج إيران النووي هو أكبر تهديد لإسرائيل منذ المحارق النازية^(٥٣).

ويؤكد هذه الرؤية تحذير رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت من ان طهران ستدفع الثمن بسبب طموحها النووي، وقال: "على الايرانيين ان يخافوا.. ان يفهموا انهم اذا عارضوا كل تسوية فسيكون هناك ثمن يدفعونه". وأشار الى ان ايران ستشكل تهديدا لوجود اسرائيل. ولم يقدم اولمرت تفاصيل ولكن تصريحاته رددتها وسائل الاعلام الاسرائيلية بوصفها اقوى التحذيرات الصادرة حتى الان من زعيم اسرائيلي لايران بان اسرائيل قد تدرس توجيه ضربة وقائية لمحاولة ضمان الاتمكن طهران من صنع قنبلة نووية. وهذا تذكير واضح لايران باحتمال تكرار سيناريو ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ .

في مقابل هذا المعسكر المتشدد يبرز لنا معسكر اخر اكثر اعتدالا ولو كلاميا، ويتقدمه نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز الذي يؤكد ان اسرائيل ليست لديها نوايا عدوانية في مواجهة ايران، وقال بيريز لدى سؤاله عما اذا كان يؤيد ضربة عسكرية اسرائيلية لايران اذا اخفقت الدول الاخرى في وقف برنامج تخصيب اليورانيوم "علينا الا نفكر في مثل هذا الشيء

ابدا". واضاف "لم تبد اسرائيل أي نوايا عدوانية قط (تجاه ايران). ولا اعتقد انه سيتوجب علينا ذلك او ان يكون باستطاعتنا التعامل مع هذه القضية". وحذر من ان اسرائيل ستعاني عزلة دولية اذا هاجمت ايران.

ويطرح بـيريز رؤية اخرى لمواجهة البرنامج النووي الايراني، فاسرائيل تريد ان تتخذ الولايات المتحدة والدول الاخرى زمام مسألة التعامل مع ايران فيما يتعلق بالبرنامج النووي وهي قضية اثارت قلقا دوليا من ان يكون بمقدور ايران بناء اسلحة نووية. وقال بيريز ان على اسرائيل ان تركز على كشف "الوجه الحقيقي" للرئيس الايراني محمود احمدي نجاد الذي دعا لتدمير اسرائيل. واضاف ان نجاد "هو الزعيم الوحيد الذي يدعو لاعمال قتل جماعية... عضو في الامم المتحدة يهدد بتدمير عضو اخر في الامم المتحدة. وجزء كبير من العالم صامت على ذلك: (٥٤).

ويرى بيريز ان ايران ربما ستدمر اذا واصلت تهديداتها لاسرائيل. وقال بيريز ان على الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد الذي طالب بمسح اسرائيل من الخريطة، ان يتذكر ان بلاده يمكن ان تتعرض للتدمير. وحث بيريز كل من روسيا والصين على الانضمام الى الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لفرض عقوبات على ايران بسبب طموحاتها النووية. ويقول بيريز ان الوحدة التي يظهرها المجتمع الدولي قد تساعد في منع حدوث تهديدات جديدة والواقع ان مواقف بيريز لاتبدو مستغربة فقد عارض قصف المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، وكان زعيما لحزب العمل المعارض آنذاك بوصفه مضرا باسرائيل من الناحية الدبلوماسية.

بيد ان حسابات سياسية واعتبارات استراتيجية مهمة يمكن ان تعوق اية محاولة اسرائيلية لمهاجمة المنشآت النووية الايرانية، من ابرزها تعدد وانتشار المنشآت النووية الايرانية، حيث يصل عددها الى ما يقرب من ٣٠ مجموعة متفرقة في مختلف انحاء البلاد واغلب هذه المواقع سرية ومجهول

مكانها بالضبط وموجودة تحت الارض ولا توجد اي معلومات دقيقة عنها، مما يفرض على الاسرائيليين استخدام امكانات هائلة اثباء الضربة وهو ما لايتأتى لهم حالياً. اصف الى ذلك، ان هناك عائق بعد المسافة بين اسرائيل وايران، ومن ثم فقد يلجاء الاسرائيليون الى استخدام قواعد عسكرية في دول قريبة لتنفيذ اهدافهم، وهذا الخيار سيكون له عواقب كثيرة سلبية بالنسبة لتلك الدول اذ ربما تكون هي ذاتها هدفا للرد الايراني على الهجوم، وفي الوقت نفسه، تدخل في الحسابات الاستراتيجية الامريكية والاسرائيلية مسألة حجم وشدة الرد الايراني المتوقع على اسرائيل، وهو الرد الذي اعلن المسؤولون الايرانيون بانه سيكون رداً مفاجئاً ومخفياً لاسرائيل والعالم، مما خلق تردداً واضحاً بين المسؤولين الاسرائيليين في اتخاذ قرار التصعيد العسكري ضد ايران، اذ يعتقد ان غموض الرد الايراني على الهجوم يمثل واحداً من الاسباب الجوهرية لهذا التردد.

ويبدو ان الاسرائيليين واعون لمثل هذه الاعتبارات جيداً، حيث يؤكد شيمون بيرز على ان بلاده ستتتهج نفس النهج الامريكي ازاء طهران والقائم على ارجاء العمل العسكري لحين فشل السبل الدبلوماسية، وأشار الى ان بلاده غير عازمة على توجيه ضربة عسكرية منفردة لايران حالياً، لاسيما ان مثل هذا الامر يتطلب امكانات خاصة تفتقدها اسرائيل في الوقت الراهن، الامر الذي يستوجب تنسيقاً اسرائيلياً - امريكياً^(٥٥).

ثالثاً، ايران وتهديد اسرائيل.

مستنداً مفردات هجرتها الأبجدية العربية الرسمية وغير الرسمية خطب الرئيس الإيراني أحمدی نجاد مطالباً ب(شطب إسرائيل من الخريطة) في خطاب ألقاه في مؤتمر تحسنت عنوان (العالم من دون الصهيونية) في العام ٢٠٠٥، وهي المرة الأولى التي يصرح فيها رئيس إيران بعد عقد من ممارسة الواقعية السياسية إيرانياً بالدعوة لإزالة إسرائيل مستخدماً كلمات قائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني، لكن ماذا لو قررت إسرائيل توجيه

ضربه عسكرية استباقية للمنشآت النووية الإيرانية بعد أن أعطاهما الرئيس الإيراني أقوى الحجج لدعم موقفها خوفاً من (شطب إسرائيل)، فهل يلومها المجتمع الدولي؟ أكثر من تساؤل يثار خاصة وأن الملف النووي الإيراني مازال مشتتاً مع الضغوط الأميركية بعد إحالة الملف إلى مجلس الأمن وصدر قرار دولي ومحاولات فرض عزلة دولية على إيران^(٥٦).

كما أثارت تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد التي قال فيها إن محارق النازيين ضد اليهود أسطورة مختلقة حالة استياء جديدة في بقاع مختلفة في العالم. وقالت دول أوروبية إن من شأنها الإضرار بجهود الاتحاد الأوروبي لحل النزاع بشأن برنامج طهران النووي. وعاد نجاد لتأكيد تصريحاته التي أدلى بها، إذ قال إنه يشك في مقتل ستة ملايين يهودي في المحارق النازية. وقال أحمددي نجاد أمام حشد في مدينة زاهدان بجنوب شرق إيران "لقد اختلقوا أسطورة أسمها /مذبحة اليهود/ ووضعوها في مكانة أعلى من الله ذاته ومن الدين ومن الأنبياء أنفسهم." وجاءت هذه التصريحات قبيل الاجتماع الذي عقده يوم ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٧، بين مفاوضين من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من جهة ومن إيران من جهة أخرى لمناقشة الملف النووي الإيراني.

وفي أحد تصريحاته قال الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد إن إسرائيل "غير شرعية" وليس بمقدورها الاستمرار. وقال نجاد في خطاب نقله التلفزيون ألقاه في تجمع حاشد في إسلامشهر، جنوب شرقي العاصمة طهران: "لقد أعلنت أمتنا من قبل أن هذا النظام غير شرعي من أساسه. إنه مصطنع. لقد تم فرضه على شعوب المنطقة وليس بمقدوره البقاء." وأضاف: "وجود هذا النظام (إسرائيل) هو أصل الكثير من مشاكل البشرية اليوم." وتابع قائلاً: "القوى الكبرى هي التي أوجدت إسرائيل في قلب العالم الإسلامي." وأدلى نجاد بكلمته عشية حلول يوم القدس الذي يتزامن مع آخر جمعة من شهر رمضان حيث يعبر الإيرانيون عن دعمهم للشعب

الفلسطيني. وكان الرئيس الإيراني قد أثار ضجة العام الماضي عندما قال إن إسرائيل ينبغي "محوها من على الخارطة" معتبرا محارق النازية مجرد "أسطورة"^(٥٦).

أما في إسرائيل فقد أثارت التصريحات استياء شديدا. ولم يتأخر الساسة الإسرائيليون في التأكيد على امتلاك تل أبيب للوسائل العسكرية المناسبة للدفاع عن نفسها في وجه النظام الإيراني وبرنامجهم. وصرح رعيان غيسين الناطق باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي لوكالة فرانس برس "الحمد لله إسرائيل تملك الوسائل الكفيلة بافشال نظام إيران المتطرف. لن يكون هناك حل نهائي جديد" في إشارة إلى المحرقة. وأضاف غيسين "نأمل أن يدرك العالم من خلال هذه التصريحات طبيعة هذا النظام خصوصا البرنامج النووي الإيراني ودعم هذا البلد للإرهاب الدولي لا يشكل خطرا على إسرائيل وحدها بل على الحضارة الغربية برمتها". وأكد المتحدث أن "إسرائيل هي الكيان الألفي للشعب اليهودي وستبقى كذلك إلى الأبد شاء الرئيس الإيراني أم أبى". وكان الجنرال أهارون زئيفي رئيس الاستخبارات العسكرية قد أكد مؤخرا أن المساعي الدبلوماسية الرامية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي ستبوء بالفشل على ما يبدو مشيرا في الوقت نفسه إلى أن مسألة اللجوء إلى الخيار العسكري لم تحسم بعد.^(٥٧)

والحقيقة أنه ليست هناك خيارات عسكرية خالية تماما من المخاطر بالنسبة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة أو أي من دول الجوار لإيران. فمنشآت الأبحاث النووية الإيرانية المعروفة مبشرة في أنحاء البلاد، على نطاق واسع، وقد حدد المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون علنا مواقع رئيسة للأبحاث النووية يمكن أن تكون قد وضعت تحت الأرض لحمايتها من هجمات من الجو، وبرزها موقع بارشين العسكري الواقع إلى الجنوب من طهران، باعتباره موقعا محتملا لأبحاث التحول إلى التسليح النووي.

ومن المهم بالدرجة ذاتها ان نلاحظ ان ايران زادت حمايتها لبعض المواقع ضد غارات جوية امريكية او اسرائيلية محتملة .وقد ذكر في تقارير اخبارية ان فيالق الحرس الثوري دشنت برنامجا لحماية منشآت نووية رئيسة كان قد اوصى به مركز السيطرة النووية الايراني وتبناه المرشد الاعلى .وكانت مهمة هذا البرنامج ان يشيد بنية تحتية لمنشآت ايران النووية .

ويؤكد عدد من الضباط والمسؤولين والخبراء الاسرائيليين انه يتعين على اسرائيل ان لاتسمح للايرانيين بامتلاك قدرات نووية ,بغض النظر عن دوافع طهران .وبعضهم دعى الى غارات استباقية تقوم بها اسرائيل .وقال افرام انبار رئيس مركز جافي للدراسات الاستراتيجية "بهدف الدفاع عن النفس يتوجب علينا ان نتصرف باسلوب استباقي" .

ونقل عن الجنرال موشي يعلون رئيس الاركان الاسرائيلي (السابق) انه قال في اب (اغسطس) ٢٠٠٤ ,انه ينبغي ان لايسمح لايران بامتلاك اسلحة نووية .واضاف ان على اسرائيل ان تعتمد على باقي العالم لوقف ايران عن التحول الى دولة نووية لان ايران نووية - حسب قوله - ستغير الشرق الاوسط حيث "الدول المعتدلة ستصبح اكثر تطرفا" .

الا ان كل ماتقدم لاينفي حقيقة ان قدرات اسرائيل قد لاتكون كافية للاحاق مايكفي من الاضرار ببرنامج ايران النووي ,وهذا مايذهب اليه البريغادير جنرال شلومو برو بقوله :- "...اي هجوم اسرائيلي على هدف نووي ايراني سيكون عملية معقدة جدا ,يشترك فيها عدد ضخم نسبيا من طائرات الهجوم وطائرات الدعم (طائرات التعقب وطائرات المراقبة الالكترونية ,وطائرات التزويد بالوقود في الجو وطائرات الانقاذ) .والنتيجة هي ان اسرائيل يمكن ان تهاجم فقط عددا قليلا من الاهداف الايرانية ,وليس كجزء من عملية مدعومة على مدى وقت ,انما كعملية مفاجئة لمرة واحدة" (٥٩) .

رابعاً، إيران ودعم المنظمات الفلسطينية.

دخلت القضية الفلسطينية إلى صلب اهتمامات السياسة الإيرانية مع انطلاق الثورة في العام ١٩٧٩، وبدأ أن القضية الفلسطينية قد خرجت من تحت العباءة العربية إلى النطاق الإسلامي الأشمل وتحديداً الإيراني، ورغم مرور أكثر من تسعة وعشرين عاماً من عمر الثورة والدولة الإسلامية في إيران إلا أن القضية الفلسطينية استمرت في البقاء في سلم اهتمامات السياسة الإيرانية ودخلت في صلب الحياة السياسية الإيرانية رغم حالات المد والجزر التي مرت بها القضية الفلسطينية في ذات الفترة على المستوى العربي، إلا أن السياسة الإيرانية لم تتخل عن ثوابت القضية الفلسطينية ولم تتخل عن دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية و(حزب الله) خاصة، واستمرت رغم انحسار الدعم الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية على المستوى العربي بعد أن أصبحت القضية الفلسطينية قضية الفلسطينيين لا شأنًا عربياً ولا إسلامياً. ونجحت إسرائيل بتفوق في حصر الخيارات الفلسطينية ورسم المستقبل الفلسطيني حسب أجندتها الخاصة، ومع عودة التيار المحافظ للسلطة في إيران والتهديدات الإسرائيلية المستمرة لإيران بقصف المنشآت النفطية وتصعيد الملف النووي الإيراني يبدو أن الرد الإيراني حسب الرئيس الإيراني هو مواجهة التصعيد بالتصعيد.

وفي محاولة لتحريك الرأي العام سار المئات في مظاهرات جابت شوارع طهران وعدد من المدن العربية والإسلامية في (يوم القدس العالمي) أحرقت الأعلام الإسرائيلية والأميركية، انطلقت الحناجر بالموت لإسرائيل، والموت لأميركا، كما حملت الجنازات الرمزية على الأكتاف وأحرقت دمي الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء الإسرائيلي وبدأ أن الشعب الإيراني يدعم قيادته السياسية في توجهاتها وسياساتها نحو إسرائيل وطريقة معالجتها للملف النووي، رغم أن القنوات الدبلوماسية الإيرانية في الخارج سارعت إلى تلطيف لهجة الخطاب واستخدام عبارات تقلل من حدة العبارات التي

استخدمها الرئيس الإيراني إلا أن أصداء الخطاب داخليا خاصة مع تزامنها مع مناسبة يوم القدس العالمي التي ابتكرها الإمام الخميني ساهمت في تأكيد الرئيس الإيراني من جديد على تصريحاته المعادية لإسرائيل^(٦٠).

وترافق مع هذا الجهد الإيراني تأكيد خالد مشعل زعيم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في المنفى أن الحركة الفلسطينية ستصعد هجماتها على أهداف إسرائيلية إذا شنت الدولة اليهودية هجوما على إيران الحليف القوي للحركة في المنطقة. وقال مشعل للصحفيين في طهران بعد أن أجرى محادثات استمرت ثلاثة أيام مع كبار الساسة ومسؤولي الأمن أنه إذا هاجمت إسرائيل إيران فإن حماس ستصعد وتوسع نطاق مواجهاتها مع الأسرائيليين "داخل فلسطين". وفي الوقت الذي تتهم الولايات المتحدة وإسرائيل إيران بتسليح وتمويل فصائل فلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي. تقول إيران أنها لا تقدم سوى الدعم المعنوي للجماعات الفلسطينية. وساند مشعل في تصريحاته كذلك البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل. ^(٦١)

المبحث الخامس-الرؤية الإيرانية للوضع الاقليمي.

إن ما يميز النظام الإيراني الحالي هو ذكائه ودهائه في استغلال الظروف الإقليمية والدولية لتوسيع دائرة نفوذه وسيطرته على المنطقة تمهيدا لاستعادة أمجاد الماضي، فمنذ اللحظة الأولى لاستلامه مقاليد السلطة في إيران ورغم أنه كان مبتدئا وفي طور التشكل إلا أنه سارع وبذكاء الى استغلال ظروف الحرب الأهلية التي كانت مشتعلة في لبنان منذ فترة للتدخل بذريعة الدفاع عن شيعة لبنان ليوحد له نفوذاً ويفرض سيطرته على تلك المنطقة المهمة والملتزمة من المشرق العربي نتيجة لموقعها الجغرافي المهم والمحاذي لإسرائيل، كما استغل بذكاء ظروف الصراع الداخلي بين بعض الفصائل الفلسطينية داخل البيت الفلسطيني الواحد ليمد أذرع ومرة أخرى باسم الإسلام داخل هذا البيت وليمسك بأوراق يساوم ويضغط بها بين الحين والآخر على الآخرين، كما استغل هذا النظام بذكاء أحداث انهيار الاتحاد

السوفياتي السابق لينشط ويتغلغل عبر شبكاته المنتشرة في كل أنحاء العالم وسط جمهورياته السابقة بغرض الحصول على التكنولوجيا النووية وقد حصل عليها بالفعل بالمقابل لم نر له نشاطاً وفعلاً يذكر في تلك الفترة تجاه نظام طالبان ثم سارع الى تقديم الدعم اللوجستي للطيران وربما القنارات الأميركية التي أسقطت ذلك النظام في أفغانستان بعد أحداث ١١ ايلول (سبتمبر)، أما في ما يخص العراق فكلنا نتذكر الأسلوب الذكي الذي تعاملت به إيران مع نظام صدام رغم ما كان بينهما من عداوة فبعد أن تجرعت السم ووافقت على إيقاف حرب الثمان سنوات العنيفة الضروس معه والتي كانت ترفض إيقافها حين إسقاطه كما كانت تدعي وافقت إيران على طلب صدام بإرسال الطائرات الحربية العراقية الى مطاراتها لحمايتها من غارات قوات التحالف أبان حرب تحرير الكويت في العام ١٩٩١، لحين انتهاء تلك الحرب ولكن وبعد انتهاء الحرب فوجيء النظام السابق بتمسك إيران بتلك الطائرات ورفضها بشدة إرجاعها له بحجة أنها تعويضات عن حرب الثمان سنوات ثم عادت إيران لتطبع علاقاتها مع نظام صدام عن طريق إرسال وزير خارجيتها السابق كمال خرازي الى العراق والذي التقى بصدام شخصياً وشاهدناه على شاشات التلفاز وهو يتبادل القبل الدبلوماسية مع من خاضوا معه حرباً ضروساً لثماني سنوات وكانوا يصفونه ونظامه بالكافر!، وأخيراً والأخطر هو إستغلالها وبذكاء خارق لما حدث في العراق بعد سقوط النظام السابق من فوضى لإدخال وزرع عناصرها الاستخبارية في كل شبر من الأرض العراقية إضافة الى تقديمها للدعم اللوجستي لجميع أشكال التمرد ضد نظامه الجديد حتى ذلك الذي تقوده تنظيمات إرهابية تتبنى فكراً دينياً يكفر الفكر الديني الذي تتبناه بل ويستبيح دماء معتقيه.

لذا فإن العمل بالمثل القائل (عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة) ليس بجديد على الثقافة السياسية الإيرانية، فالضجة التي أثارها الحكومة الإيرانية بشكل مقصود ومدرّوس بإعلانها امتلاك تكنولوجيا نووية تضع المجتمع الدولي وعلى رأسه أميركا في وضع يجبرهم على

مساومة إيران للمفاضلة بين خيارين لاثالث لهما، فإما أن تستمر في برنامجها النووي وتتحمل عواقب ذلك والتي من الممكن أن تكون حصار أو ضربة تأديبية أو ضربة قاصمة لن تقوم لإيران بعدها قائمة وهو ما أستبعده، أو مكافأتها مقابل إغلاقها لهذا الملف بالعراق وربما بالخليج وهو عين ما تريده إيران بل في اعتقادي هو السبب في إثارة إيران لموضوع الملف النووي من الأساس، فاليوم إيران أقوى من أميركا في العراق وهذا ما تعلمه إيران جيداً وهنا يكمن الخطر في إن أميركا قد تضحى في نهاية المطاف بالعراق حفاظاً على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فيه وفي مجمل المنطقة بدلاً من الدخول في معركة استنزاف خاسرة في أرض ومجتمع وأجواء غريبة عليها وعلى جيشها المنهك أصلاً في العراق، هذا إن لم يكن. هنالك في الأصل تنسيق مسبق بين الطرفين حول كل ما حدث وما سيحدث في العراق وإن "every thing under control" كما يردد على الدوام الضباط البريطانيون والأميركان عندما يسألون عن التدخل والتغلغل السافر للأجهزة الإيرانية والميليشيات التي تدعمها في الجنوب العراقي عموماً وفي البصرة الحبيبة خصوصاً رغم أنهم كانوا قادرين على إيقاف هذا التدخل الذي أصبح اليوم سافراً ومفضوحاً ومهزلة منذ اللحظة الأولى.

إن إيران ستفاضل قريباً بين الوضع العراقي والخليج الذي تراه ويبدو اليوم تقريباً في يدها بل في قبضتها ولكنها تحتاج الى مباركة دولية لتحكم هذه القبضة عليه ولتتحول ربما بعده الى مناطق أخرى في الخليج بكل خيراته التي لا تنضب وبهذا ستصبح قوة إقليمية كبرى لا يستهان بها في المنطقة والعالم، وبين، استخدام مانتدعي امتلاكه من تكنولوجيا نووية في صناعة قنبلة نووية أو ذرية واستعمالها في ضرب إسرائيل أو مصالح أميركا في المنطقة لعلمها جيداً بأن ماتملكه حالياً وما يمكن أن تملكه في المستقبل من تكنولوجيا نووية وعسكرية ليس سوى قطرة من بحر التكنولوجيا النووية والعسكرية التي تمتلكها كل من إسرائيل وأميركا والتي لن تتوانى كلتا الدولتين عن استعمالها وبقوة في حال أقدمت إيران على مثل تلك الفعل^(١٢).

هوامش الفصل الرابع.

- ١- باكينام الشرقاوي. المشهد التركي والايراني وازمة العراق. اسلام اون لاين. نت.
- ٢- وويي اوميتوغن واليزابيث سكونز. مصدر سابق. ص ٤٨٦-٤٨٨.
- ٣- حول تصريحات الرئيس الايراني انظر: - بوش وبوتين: موقف حازم من ايران ٢٠٠٥/٩/١٧. المصدر . www.bbcarabic.com :-
- ٤- مسؤول عربي: العرب مطالبون بالدخول في المجال النووي السلمي ٢٠٠٦/٩/٣٠ المصدر www.alkawthartv :-
- ٥- جيم كرين. الدول العربية قد تصدر العالم في الطاقة النووية. المصدر :- www.greenpeace.net
- ٦- جريدة الحياة. العدد ١٥٨٧٧. بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٦ .
- ٧- عاطف عبد الحميد. مصدر سابق.
- ٨- عاطف عبد الحميد. الخيارات العربية امام برنامج ايران النووي ٢٠٠٦/٤/٢٧ المصدر www.aljazeera.net :-
- ٩- بومهدي بلقاسم. حول مشكلة الخيار النووي في الشرق الاوسط. الخيار النووي في الشرق الاوسط. في محمد ابراهيم منصور (محررا). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ٢٠٠١. ص ١٥٠-١٥٤ .
- ١٠- في محاضرة بالقاهرة... امريكا ستبقى في الخليج مع تعاظم دور طهران, احمد زكي يمانى مندهش من خوف مصر من ايران النووية لامن اسرائيل ومن الشيعة لا السلفية ٢٠٠٧/٥/٦ المصدر :- الجيران نت.
- ١١- البرنامج النووي الايراني وتداعياته على مستقبل الشرق الاوسط. ٢٠٠٧/٥/٦ www.deutsche.welle
- ١٢- ايران والخيارات الصعبة (٢), نقات الضعف في الدعاية الايرانية. ٢٠٠٦/٥/١٠. المصدر . www.kassioun.org :-
- ١٣- تأسس في عام ١٩٨١, ومقره في الرياض, في المملكة العربية السعودية, ويهدف لتعزيز التكامل الاقليمي في مجالات مثل الاقتصاد والمالية

والتجارة والادارة والتشريع، وكذلك لرعاية التقدم العلمي والتقني. كما يتعاون
اعضاء المجلس في مجالات السياسة الخارجية والمسائل العسكرية
والامنية. والمجلس الاعلى هو اعلى سلطة في مجلس التعاون. التسليح ونزع
السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق (ص ٤٢). وعن مراحل العلاقات
انظر: -حامد محمود. ايران والازمة العراقية، معارضة سياسية وحياد
عسكري ٢٠٠٣/٣/٥. اسلام اون لاين. نت

١٤- محمد السعيد عبد المؤمن. التقارب الايراني الخليجي... سلاح ذو حدين. المصدر:- اسلام اون لاين. نت

١٥ - وزير الخارجية السـعودي: نكرر القـول للـايرانيين لـاتـتـدخـلوا في شؤـوننا. ٢٥/١/٢٠٠٧. المـصـدـر: - الجـيـر ان نـت.

١٦ - علي صبري. امير قطر في ايران... اضافة جديدة لتقارب صفتي الخليج. المصدر: - اسلام اون لاين. نت.

١٧- محمد السعيد ادريس. الخليج والازمة النووية الايرانية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٥. يوليو ٢٠٠٦. ص ٩٦-١٠٤.

١٨- رمضان عويس. ايران والخليج. نق. _____ لة نوعية رغم
المحاذير ٢٦/٥/٢٠٠١ المصدر :- اسلام اون لاين. نت.

١٩ - سامح راشد. السَّـ عودية و ايران... هل يمكن بـ ناء
التحالف؟ ١٧٩/٩/٢٠٠٢. المصدر :- اسلام اون لاين. نت.

٢٠- رمضان عويس. مصدر سابق.

٢١- يمكن تحديد ملامح الموقف الايراني من الحرب الامريكية على العراق بانه بدأ بالحياد الإيجابي.

وابرز معالم الموقف الإيراني هو:-

١-الرفض المطلق لأي غزو أمريكي للعراق، كما عبر عن ذلك الرئيس خاتمي بتأكيدہ على موقفه الرفض لضرب العراق أو التدخل في شؤونه الداخلية، وكذا الترحيب الإيراني بعودة المفتشين الدوليين للعراق، وكما وصف ذلك وزير الخارجية كمال خرازي بأنه قرار حكيم .

٢- تجنب أي مواجهة مع العراق، وهو ما برز في حرص الجانب الإيراني على

الالتزام بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط في أي مواجهة سياسية أو إعلامية مع العراق، رغم الاتهامات الشديدة التي وجهها نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان وقال فيها بأن الأطماع الإيرانية في المنطقة لا تقل عن الأطماع الأمريكية والبريطانية، كما اتهم الإيرانيين بأنهم حلفاء للصهاينة، بينما واجهت إيران هذه الاتهامات بتقديم احتجاج رسمي للحكومة العراقية .

٣- التنسيق مع دول مجلس التعاون في الموقف من الأزمة، كما ظهر في زيارة الرئيس خاتمي الأخيرة للرياض وأبو ظبي في أكتوبر (٢٠٠٢).

٤- الحرص على تجنب المواجهة مع أمريكا من خلال اتباع سياسة الحياد الإيجابي، بالالتزام بموقف سياسي معارض لضرب العراق، وموقف عسكري غير منحاز لأي من الطرفين، مع الاستعداد لمواجهة أي عدوان أمريكي، كما أكد علي شمخاني وزير الدفاع بأن أمريكا يجب ألا تتجاوز الخطوط الحمراء في حال عدوانها على العراق، وأن قواته مستعدة لمواجهة أي احتمال.

أما موقف دول مجلس التعاون فقد عبرت عنه قمة الدوحة الأخيرة في يناير ٢٠٠٣ لدول المجلس، والتي رحبت بتجاوب العراق مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، وقبوله بعودة المفتشين الدوليين، ورفضها لأي عمل عسكري منفرد ضد العراق، وإن برزت تناقضات بين طبيعة المواقف السياسية المعلنة الراضية للحرب، والمواقف العملية المساعدة للولايات المتحدة. وللمزيد انظر: - طلال عتريسي. النتائج والتداعيات الإيرانية في مجموعة باحثين. احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. اب (أغسطس) ٢٠٠٤. ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .

٢٢- عاطف عبد الحميد. الخيارات العربية امام برنامج ايران النووي. مصدر سابق.

٢٣- برنامج بانوراما: الخيارات العسكرية لمعالجة الملف النووي الإيراني ١٧/٤/٢٠٠٦. قناة العربية.

٢٤- مصطفى العاني. الموقف المحتمل لمجلس التعاون من ضرب المنشآت النووية.

الايرانية ١٧/٥/٢٠٠٦. المصدر www.aljazeera.net :-

٢٥- هل تشكل طهران خطراً على منطقة الخليج والامن القومي

العربي ١٧/٢/٢٠٠٧. جريدة الراية القطرية.

٢٦- المفكر العراقي الدكتور سيار الجميل. في حوار جديد حول الوضع في

العراق والمنطقة العربية. حاوره. حيدر وسام ١٣/٤/٢٠٠٧ المصدر :-

www.aljeeran.net.

٢٧- جورج فريدمان. مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه ايران. مجلة المستقبل

العربي العدد ٣١٤. مركز دراسات الوحدة العربية

العربية. بيروت. نيسان (ابريل) ٢٠٠٥. ص ٨٤ - ٨٧ .

٢٨- وليام بولك. الواقع والخيارات في حرب العراق. مجلة المستقبل

العربي. العدد ٣١١. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. كانون

الثاني (يناير) ٢٠٠٥. ص ١١ - ١٣ .

٢٩- جوناثان ستيل. العراق طريق الخروج. مجلة المستقبل

العربي. العدد ٣٤٩. مركز دراسات الوحدة العربية

العربية. بيروت. اذار (مارس) ٢٠٠٨. ص ١٨ - ١٩ .

٣٠- النص الكامل لتوصيات لجنة بيكر - هاملتون. المصدر :- الجيران نت.

٣١- غيتس يخالف رئيسه بوش بشأن العراق ويمسك العصا من

الوسط. ١٢/٨/٢٠٠٦ المصدر :- الجيران نت.

٣٢- حسن راضي. النووي الايراني والتحديات الكبرى، دراسة حول الملف النووي

الايراني وتداعياته ١/٨/٢٠٠٦. شبكة البصرة.

٣٣- انور الخطيب. الصورة قاتمة والتشاؤم سيد الموقف ١/١/٢٠٠٦. جريدة

الراية القطرية.

٣٤- المصدر نفسه.

٣٥ - محمد عبد السلام. قضايا عراقية: ماذا يعني بالضبط الانسحاب الأمريكي من العراق؟ ١١/١/٢٠٠٥. المصدر: - الجيران نت.

٣٦ - سعد الانصاري. العلاقات العراقية - الايرانية خلال خمسة قرون. دار الهدى. بيروت ١٩٨٧. ص ٥ - ١٠.

٣٧ - صحيفة كيهان، في ٢٢/٦/٢٠٠٢م

٣٨ - صحيفة كيهان، ١٠/١٠/٢٠٠٢

٣٩ - افر العاني. دول الجوار الاقليمي...قراءة في الدور الايراني في العراق. احتمالات الحرب الاهلية في العراق...تساؤلات ورؤى متبادلة؟! الاصدار الثالث. المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. عمان. ٢٠٠٨. ص ٤٨ - ٤٩.

٤٠ - باكينام الشرقاوي. المشهد التركي والايراني وازمة العراق. اسلام اون لاين. نت.

٤١ - المشاهد السياسي. رفسنجاني: هذه ليست اول مرة تتفاوض فيها ايران مع امريكا. المصدر www.ALBAINAH.net:-

٤٢ - وراء الكواليس: حوار امريكي ايراني مبثوث في شرم. الشيخ ١١/٥/٢٠٠٧. المصدر: - الجيران نت.

٤٣ - نجاد: اذا ارتكبوا "خطيئة" ضربنا فان ردنا سيكون قاسيا وسيدفعهم للندم. ١٤/٥/٢٠٠٧ المصدر: - الجيران نت.

٤٤ - وللمزيد من التفاصيل انظر: - التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ - والاستراتيجية. القاهرة. ٢٠٠٥. ص ٢١٩. ايضا: - سمير عواد بعد اعتراف "او امرت" بامتلاك النووي: لماذا لا يزور البرادعي اسرائيل للتحقيق بترسانتها النووية؟ جريدة الراية القطرية، بتاريخ ٢١/٢١/٢٠٠٦

٤٥ - وللمزيد من التفاصيل انظر: - ستار جبار الدليمي. البرنامج النووي الايراني واشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة. مجلة العلوم السياسية. العدد ٣٠. كلية العلوم

السياسية. جامعة بغداد. كانون الثاني ٢٠٠٥. ص ١٤١-١٤٣. ايضاً: - هل تهاجم امريكا ايران اكر اما لعيون اسرائيل؟ تل ابيب متحمسة لتعطيل مشروع القنبلة المزعوم. جريدة الراية القطرية ٢٠٠٧/٤/٢٠

٤٦- البرنامج النووي الإيراني وتداعياته على مستقبل الشرق الأوسط.
www.deutsche.welle. ٢٠٠٧/٥/٦

٤٧- تقرير لـ "الجبيرون اليم بوست" الاسرائيلية . خطة شارون لقصف البرنامج النووي الايراني . ترجمة مجدي عبــــــــــــد الكريم . جريدة العربي . العدد ٨٧٥ . السنة ١١ . بتاريخ ٢٠٠٣ / ٩ / ٧ .

٤٨- ايران تتوعد بالرد على كل هجوم على برنامجها النووي. المصدر - :
www.bbcarabic.com.

٤٩- وللمزيد من التفاصيل انظر:- المشهد الاسرائيلي. في مجموعة مؤلفين اسرائيليين. إسرائيل والمشروع النووي الإيراني. ترجمة احمد ابو هديبة. مركز الدراسات الفلسطينية. بيروت. الطبعة الاولى. ١٥، ١٦، ٢٠٠٦-٢٥. ايضاً:- صحيفة بريطانية تكشف عن ترتيبات اسرائيلية لضرب ايران ٢٤/٢/٢٠٠٧. الجزيرة نت.

٥٠- ايران تتوعد بالرد على كل هجوم على برنامجها النووي. المصدر - :
www.bbcarabic.com.

٥١- ايران تتوعد بالرد على كل هجوم على برنامجها النووي. المصدر:-
www.bbcarabic.com.

٥٢- اسرائيل تحذر ايران بشأن طموحاتها النووية. المصدر:-
www.bbcarabic.com.

٥٣- بيريز: ايران ســـــ تدمر اذا واصلت تهديد اسرائيل. "المصدر - :
www.bbcarabic.com.

٥٤- المصدر نفسه .

٥٥-اسرائيل تحذر ايران بشأن طموحاتها النووية. المصدر - :
www.bbcarabic.com.

٥٦- تصريحات احمدي نجاد بشأن المحرقة تثير ردود فعل غاضبة.المصدر:-
www.Deutsche welle-htm.

٥٧-انتوني كوردسمان. غارات اسرائيلية وامريكية على ايران :تحليل
تاملي.مجلة المستقبل العربي العدد ٣٣٩ .مركز دراسات
الوحدة العربية.بيروت.ايار (مايو) ٢٠٠٧.ص ٢٨- ٣١ .

٥٨-تصريحات احمدي نجاد بشأن المحرقة تثير ردود فعل غاضبة.مصدر سابق.
٥٩-مصطفى القرعة داغي.الملف النووي الايراني والعصفور العراقي.صحيفة
السياسة. www.alseyassah.com:-

٦٠-الموت لاسرائيل-جريدة الوفاق- مصدر سابق.
٦١-زهير الهوالاي.ايران والخليج في دائرة الخطر.المصدر - :
www.bintjbeil.com .

٦٢-وللمزيد من التفاصيل حول الرؤية الايرانية انظر:- ظافر محمد العجمي.امن
الخليج العربي,تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية.مركز
دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى
اذار (مارس) ٢٠٠٦.ص ٦٠٩.ايضا:- طلال عتريس.النتائج والتداعيات
ايرانيا".في مجموعة باحثين.احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا
ودوليا.مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت.الطبعة
الاولى.اب (اغسطس) ٢٠٠٤.ص ٤٤٩- ٤٦٠ .

الفصل الخامس

التداعيات الدولية للبرنامج النووي الإيراني

المقدمة

اشتد الجدل الدولي بشأن برنامج ايران النووي وطبيعته. وتركز الجدل على كشف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بان ايران تخلفت فترة طويلة من الزمن عن اعلان أنشطة نووية مهمة، خلافاً لاتفاقها مع الوكالة بشأن الضمانات الكاملة المفروضة من معاهدة (NPT) وتصر ايران على القول ان برنامجها النووي معد لاغراض سلمية فقط وان أي خروقات للضمانات كانت عن غير قصد. الا ان ثمة قلقاً في اوروبا والولايات المتحدة واماكن اخرى من ان تكون ايران ماضية، تحت ستار برنامج طاقة نووية، في محاولة استثمار منشآت دورة الوقود اللازمة لانتاج مواد انشطارية - بلوتونيوم ويورانيوم عالي التخصيب - من اجل برنامج سري لانتاج سلاح نووي. ومنذ العام ٢٠٠٣، تصدرت ثلاث دول اعضاء في الاتحاد الاوربي - فرنسا والمانيا والمملكة المتحدة - (EU-3)، محاولات حل الخلاف من خلال مفاوضات مع ايران. وقد شملت هذه المفاوضات ايضاً مشاركة الممثل الاعلى لسياسة الاتحاد الاوربي الخارجية والامنية المشتركة، خافيير سولانا.

المبحث الاول، المفاوضات بين ايران والاتحاد الاوربي، (EU-3)

يسعى الاتحاد الاوربي الى الزام ايران بوقف أنشطتها النووية بتقديم حوافز اقتصادية وعروض بالحصول على الكهرباء. لكن ثبت عدم نجاح اسلوب العصا والجزرة لان واشنطن فقط هي القادرة على تقديم الاتفاقات والتكنولوجيا التي تحتاجها ايران في حين أنها تشكل أيضاً تهديداً عسكرياً. لذلك لم يتبق للمفاوضين الاوروبيين سوى بدائل محدودة لاقتناع ايران بوقف العمل في الأنشطة النووية الحساسة وربما يتعين عليهم التوصل الى

تفاهم مع طهران بشأن مواصلة برنامجها النووي بينما توشك المحادثات المستمرة منذ اعوام على الانهيار. ويقول دبلوماسيون في الاتحاد الاوروبي في احاديث غير رسمية ان استئناف ايران للانشطة النووية الحساسة لن يؤدي الا الى انتهاء محادثاتهما مع الثلاثي الاوروبي الذي يضم بريطانيا وفرنسا وألمانيا التي كانت تسعى لمنع ايران من إنتاج قنبلة نووية.

في بداية هذا التحرك رحب وزير الخارجية البريطاني جاك استرو بقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني ووصفه بأنه "خطوة هامة للامام" لحظر انتشار الاسلحة النووية، وقال استرو في بيان له "انني ارحب بهذا القرار الخاص بايران والذي تمت الموافقة عليه بتوافق بين مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهو خطوة هامة للامام في جهود المجتمع الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية." و اضاف قائلاً "عندما زرت طهران يومى ٢٠ و ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٣، مع رفيقي وزيرى الخارجية دومينيك دو فيليبان ويوشكا فيشر حثنا ايران جميعا على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الوكالة." وأشار الى ان "هذا القرار جاء نتيجة لمشاورات دبلوماسية مكثفة أعقبت تلك الزيارة." ويندد قرار الوكالة بايران لانشطتها النووية السرية التي استمرت ٢٠ عاما لكنه لم ينص على ضرورة توقيع عقوبات دولية على ايران^(١).

اولا- تحول الموقف الأوروبي.

طبقاً للتقرير الذي قدّمه الدكتور (حسن روحاني) المسؤول السابق عن الملف النووي الإيراني إلى رئيس الجمهورية السابق (محمد خاتمي) قبل رفض المقترحات الأوروبية، فإن الموقف الأوروبي من السياسة الإيرانية تمثل في تأييد البرنامج النووي الإيراني، خصوصاً فيما يتعلق بتوفير بعض الاحتياجات الأساسية للبرنامج، وتقديم ضمانات بعدم التعرض للسيادة الإيرانية وأمنها واستقلالية أراضيها، ودعم العلاقات السياسية

والأمنية والإقليمية، واعترف الجانب الأوروبي بإيران كدولة منتجة للطاقة (بتروول غاز) بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، ورفع كافة العوائق أمام التجهيزات الأساسية المتعلقة بنقل التقنية وتأمين انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية. ولكن الرفض الإيراني للمقترحات الأوروبية القائم على أن هذه المقترحات جاءت خالية من الاعتراف بحق إيران في أنشطة تخصيب اليورانيوم، ومن ثم فلا قيمة لها لدى إيران، أحدث تصعيداً شديداً للأزمة، خصوصاً وأن الطلب الأوروبي من إيران بالتقوي ودراسة المقترحات بهدوء وتمعن قد قوبل بالإصرار على رفضها، فكان أن صعدت الضغوط على إيران، معتبرة أن ملفها النووي يستحق الإحالة إلى مجلس الأمن. وبالفعل استجابت خمس دول من كتلة عدم الانحياز وصوتت إلى جانب مشروع القرار الأوروبي، هي: بيرو، وغانا، والأكوادور، وسنغافورة، والهند، بينما امتنعت روسيا والصين وبقية دول كتلة عدم الانحياز عن التصويت. وصدر القرار بموافقة اثنتين وعشرين دولة.

ثانياً-قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أدان قرار ٢٤ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ الصادر عن مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية انتهاكات إيران لمعاهدة منع الانتشار النووي، ولكنه لم يتضمن الإشارة إلى مسألة نقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن أو تحديد سقف زمني لذلك، فهذا الملف لا يزال بحوزة الوكالة، حيث يرى عدد كبير من الأمناء ضرورة إبقاء الملف ضمن صلاحيات الوكالة، خصوصاً وأنه لا تزال هناك فرصة استئناف المفاوضات بين الإيرانيين والأوروبيين، وإن كانوا يرون أن القرار سيف مسلط ضد طهران ووسيلة ضغط شديدة عليها لكي تنهي المسائل العالقة في برنامجها النووي فيما يتعلق بالتعاون مع الوكالة، كما أنه سيقف حائلاً دون استئناف طهران أنشطة التخصيب أو وقف مقتضيات البروتوكول الإضافي الذي يسمح

للمفتشين بزيارة المواقع النووية بشكل مفاجئ، وهذا ما حدث بالفعل، حيث أشاد مدير عام الوكالة بموقف طهران، إذ أشار في تصريحاته إلى أن تصريحات مفتشي الوكالة تؤكد حصولهم على الوثائق التي كانوا بحاجة إليها، وأن طهران أجابت على جميع الأسئلة والاستفسارات التي طرحت من قبل المفتشين. وكانت إيران قد سمحت في أعقاب صدور القرار لمفتشي الوكالة بزيارة منشأة (بارشين) العسكرية للمرة الثانية، والتي تزعم الولايات المتحدة أنه يتم فيها تطوير أسلحة نووية. وكان أبرز ما في قرار الوكالة أن محافظي مجلسها:

يذكرون بأن إيران أخفقت مراراً في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي المتعلقة بالإبلاغ عن المواد النووية ومعالجتها واستخدامها، إضافة إلى الإعلان عن المرافق التي تتم فيها معالجة وتخزين هذه المواد. ويلاحظون أنه فيما تم إحراز تقدم في تصحيح انتهاكات إيران وفي قدرة الوكالة الدولية على تأكيد نواح معينة من إعلانات إيران الحالية، مازالت الوكالة ليست قادرة على توضيح بعض المسائل الرئيسية بعد عامين ونصف عام من عمليات التفتيش والتحقيق المكثفة. ويؤكدون أن الشفافية التامة من قبل إيران هي أمر لا بد منه، وقد تأخر تحقيقه، كما يلاحظون أن إيران اتبعت سياسة الإخفاء حتى تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٣م. ويعربون عن قلقهم من الثغرات المستمرة في فهم الوكالة للنواحي الحساسة المتعلقة بالانتشار النووي في برنامج إيران النووي. ويدينون إخفاق إيران في الاستجابة للدعوة التي وجهها مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اب (أغسطس) ٢٠٠٣ لإعادة التعليق الكامل لجميع النشاطات المتعلقة بالتخصيب، بما فيها إنتاج مواد الوقود وكذلك أي اختبارات أو عمليات إنتاج في منشأة تحويل اليورانيوم. ويعربون عن قلقهم من إخفاق إيران في الاستجابة لدعوات الثقة بأن برنامج إيران النووي هو لأغراض سلمية، حيث برزت مسائل تقضي بلفت انتباه مجلس الأمن الدولي. ويرون أنه نظراً

للغياب الحالي للمصادقة على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة منع الانتشار النووي الذي يسمح بتعزيز المراقبة الدولية. وهكذا، وللمرة الأولى منذ بداية مفاوضات الدول الأوروبية مع إيران قبل عامين، تتفق هذه الدول مع الولايات المتحدة في كيفية التعامل مع وتوجيهها صوب التصعيد، فقد كانت واشنطن تدفع دوماً في اتجاه إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، تمهيداً لفرض عقوبات على إيران، بينما كان الجانب الأوروبي يعارض ذلك لإعطاء فرصة للمفاوضات الجارية، خصوصاً وأن لديها حسابات تتعلق بطبيعة علاقاتها الاقتصادية مع إيران، معتبرين أن فرض عقوبات عليها سيضر بمصالحهم تلك، فضلاً عن أن أي عمل عسكري ضدها سوف يؤدي إلى زيادة عدم استقرار المنطقة ويفتح الباب أمام دوامة جديدة من العنف وربما العمليات الإرهابية، وفي ظل هذا التحول كان على الإيرانيين أن يتحركوا، خصوصاً وأن ثمة ارتباك قد أحاط بالأزمة بفعل الرفض الإيراني، ومواقف الدول إزاء مشروع القرار الأوروبي نظراً لعدم توافق الآراء، ومن ثم تقدمت إيران بأفكار بديلة أملا في حشد أكبر قدر من التأييد لموقفها.

ثالثاً- الأفكار الإيرانية البديلة.

حاولت إيران استثمار الارتباك الذي أحاط بالأزمة من خلال طرح مقترحات جديدة، وفقاً لما كان الرئيس (نجاد) قد تعهد به منذ أداء قسم تولي الرئاسة، وذلك في محاولة لتوجيه دفة التفاعلات في اتجاه جديد تماماً، ربما يتيح لها أن تحقق هدفها الرئيس المتمثل في الاحتفاظ بأنشطة تخصيب اليورانيوم، فتضمنت هذه الاقتراحات توسيع مفاوضات تسوية الأزمة، وإقامة شراكة دولية في البرنامج النووي الإيراني لتخصيب اليورانيوم، ففي ٢٨ آب (أغسطس) ٢٠٠٥، أعلنت إيران أنها لا تعد بريطانيا وفرنسا وألمانيا شركاء لها في المفاوضات فقط، وأن هذه الدول قد تم تهميشها، في إشارة إلى أن المفاوضات لن تنحصر معها وأن إيران تجري مباحثات مع

دول أخرى مثل اليابان وماليزيا وجنوب أفريقيا، كما أعلن الرئيس الإيراني من على منبر الأمم المتحدة في شهر ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥م دعوة شركات أجنبية عامة أو خاصة في مجال تخصيص اليورانيوم للعمل في إيران. وتمثلت أهمية هذه المقترحات في محاولة لحشد أكبر قدر ممكن من التأييد للموقف الإيراني، إلا أن هذه المقترحات لم تحدث تغييراً ملموساً في مسار الأزمة، فمن الصعوبة حدوث توصل إلى اتفاق بشأن الملف النووي الإيراني في ظل تعدد الآراء والرؤى واختلاف وجهات النظر، فضلاً عن ضرورة موافقة الولايات المتحدة على أي اتفاق، الأمر الذي يجعل من فكرة توسيع المفاوضات، وكذلك خصخصة عملية تخصيص اليورانيوم، مسألة تتطوي على كثير من الصعوبات. وبالفعل رفضت الولايات المتحدة فكرة توسيع المفاوضات، واكتفت روسيا بنفي أي حظر أو تهديد للمسار التفاوضي الإيراني مع الدول الأوروبية. الأمر الذي يلقي بظلاله على خطورة الرهان الإيراني على حشد التأييد الدولي لموقفه، ففقدان مثل هذا التأييد في ظل قرار مجلس محافظي الوكالة يفتح الباب على مصراعيه أمام كثير من السيناريوهات.

على الرغم من أن قرار مجلس محافظي الوكالة لا يحدد موعداً لإحالة الملف إلى مجلس الأمن، إلا أنه يحدد الشروط التي بمقتضاها يتم التفاهم مع طهران أو تصعيد الأمور معها، فهل ستسعى طهران تصعيد الأزمة وتحدي الولايات المتحدة ومن يسير في فلكها، أم أنها سوف تخضع لشروط القرار؟ كلا الأمرين يفتح الباب أمام الأزمة على عدد من السيناريوهات، ومنها:

١- أن يمثل قرار الوكالة عامل ضغط على إيران بانتهاج موقف يجنبها تصعيد الأزمة بإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، خصوصاً وقد تضمن القرار إشارة ضمنية إلى إمكانية نقل الملف النووي إلى مجلس الأمن استناداً إلى أنشطتها التي اتسمت لفترة طويلة بالسرية والإخفاء عن

الوكالة، فضلاً عن أن برنامجها النووي يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، كما أن اتجاهات التصويت على القرار تشير إلى فقدان إيران الدعم والمساندة السياسية التي كانت تعول عليها، فالهند بدلت موقفها وصوتت إلى جانب القرار، وروسيا امتنعت فقط عن التصويت، ومن ثم تمنع إيران النظر في الصفقة المطروحة أمامها، وما تمثله من تطور نوعي في التعامل مع ملفها النووي مع دخول الولايات المتحدة طرفاً فاعلاً فيه، وما تضمنته المقترحات من حوافز اقتصادية، وإمداد بتقنية نووية سلمية، واعتراف ضمني بدورها السياسي والأمني الإقليمي، وبذلك يكون القرار قد أوجد لدى الإيرانيين فرصة للمقارنة بين حافة الهاوية من أجل امتلاك قدرات نووية، وبين إمكانيات اقتصادية واستقرار سياسي وإنهاء حالة العزلة، وهو ما يمكن أن يحدث من خلال العودة إلى التفاوض لتحسين شروط الصفقة.

٢- أن تمضي إيران ضد متطلبات القرار فيتم إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وهنا يوجد احتمالان:

الأول: نجاح الولايات المتحدة في استثمار هذه الفرصة وتوظيف أقصى ما لديها من ضغوط لاستصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران بهدف عزلها ووقف أنشطتها النووية المحظورة، لا سيما أن معظم الدول الأعضاء في المجلس ليس لديها رغبة في الدخول في مواجهة معها بسبب إيران. وفي مثل هذه الحالة يتم التركيز على مطالبة إيران بالتعاون الكامل وغير المشروط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والكشف عن جميع عناصر برنامجها النووي، ووقف الأنشطة المثيرة للشكوك في برنامجها، مع فرض عقوبات اقتصادية عليها لضمان امتثالها لهذا الطلب. وربما تدخل الأزمة إلى التعقيد العسكري، خصوصاً وأن الإدارة الأمريكية لم تنف مثل هذا الخيار، وقامت بتسريب عدد من السيناريوهات لمثل هذا العمل، والتي تتنوع بين توجيه ضربة عسكرية للحرس الثوري، أو قصف

المنشآت النووية الإيرانية، أو القيام بعملية سريعة بهدف إسقاط النظام وخلق حالة من الفوضى، أو إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لعملية قصف المنشآت الإيرانية مع توفير الدعم اللوجستي لها، خصوصاً وقد توفرت لها ذريعة من تصريحات الرئيس الإيراني بشطبها من الخريطة، فقد اعتبرت هذه التصريحات إعلان حرب عليها.

الثاني : فشل الولايات المتحدة في استصدار قرار من المجلس بمعاقبة إيران، سواء لاستخدام روسيا أو الصين حق الفيتو ، أو لعجزها عن حشد الأغلبية اللازمة في المجلس ، ومن ثم صدور قرار متواضع يدعو الإيرانيين للتعتل والعودة إلى طاولة المفاوضات والعمل في إطار الشفافية الدولية من أبرزها : نشوب حرب باتساع المنطقة كلها، مما يعطل إمدادات الطاقة من المنطقة إلى خارجها، وإغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية، وبرز ودافع ذلك حزب الله لشن هجمات ضد إسرائيل ، وإرسال الحرس الثوري الإيراني إلى العراق لزيادة معاناة أكثر من ١٣٥ ألف جندي أمريكي ، والهجوم على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وتنشيط الأعمال الإرهابية داخل الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ، لذلك فإنه من الصعب تكرار النموذج العراقي نظراً لهذه الاعتبارات، فضلاً عن الاعتبارات الأخرى ذات الصلة بحالة التماسك الإيراني الداخلي، ومكانة إيران على الساحتين الإقليمية والدولية، وعلاوة على ذلك علو القدرات الدفاعية الإيرانية.

٣- أن تستثمر الوكالة الدولية فرصة حصولها ومديرها على جائزة نوبل للسلام، وتواصل إنجاز مهامها في تشجيع التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل رفاهية ورخاء البشر، وأن تكون هذه الاستخدامات تحت رقابة دولية فعالة ، بحيث تستطيع إقناع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة أو التي لم توقع على البروتوكول الإضافي للقيام بذلك ، بحيث تصبح الوكالة أداة قادرة على إيجاد مخرج سلمي لهذه الأزمة بحق ،

وهذا ما يرتبط بتنظيم دورها في إقامة نظام تقف فيه جميع الدول النووية وغير النووية صاحبة البرامج المعلنة والسرية تحت سقف واحد من القيود والشروط التي تنتج للجميع الاستخدام الآمن للطاقة النووية السلمية في ظل رقابة تحول دون سقوط البعض تحت إغراء امتلاك السلاح النووي، فالوكالة بين طرفين: طرف يسعى لحماية حاضره ومستقبله وأوضاعه وطموحاته الإقليمية، وطرف لا يقبل هذا الوضع ويعمل دائما على الحيلولة دون امتلاك إيران قدرات نووية، ويصبح المخرج من الأزمة هو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٤- تحقيق تقارب أمريكي - إيراني على نحو ما ظهر منذ منتصف العام ٢٠٠٤م، عندما وافقت الولايات المتحدة على اعتماد الأفكار الأوروبية لحل الأزمة آنذاك، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق باريس في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه، فقد استطاع الأوروبيون آنذاك جذب الأمريكيين نحو رؤيتهم للأزمة، وهذا التقارب يمكن أن يحدث باتخاذ خطوات أكبر بالجلوس إلى مائدة مفاوضات تجمع الإيرانيين والأمريكيين من خلال تخلي الإيرانيين عن إهمال الدور الأمريكي لحل الأزمة، ومبادرة الولايات المتحدة من تلقاء نفسها في أي مفاوضات مستقبلية بين إيران والأوروبيين بعرض صفقة متكاملة تكفل للإيرانيين صيانة أمنهم الوطني وبقاء نظامهم السياسي مقابل التخلي عن الأنشطة النووية المحظورة.

ومع هذه الاحتمالات تبقى الأزمة معلقة على الكيفية التي سيتم بها تعامل الجانب الأوروبي مع إيران، وإبداعه في إيجاد الحلول الوسط على نحو ما أظهر طيلة السنوات الماضية من عمر الأزمة..^(٢)

ويقول بعض المحللين ان تغير المناخ في طهران منذ انتخابات الرئاسة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٥، يجعل تقييم نوايا إيران أكثر صعوبة مع احتمال إحالة الملف الى مجلس الامن وهي خطوة قد تؤدي الى فرض عقوبات.

واتخذت ايران التي لجأت الى أساليب حافة الهاوية خلال محادثاتها مع الاتحاد الاوروبي موقفا أكثر تشددا منذ انتخاب الرئيس المحافظ محمود أحمدی نجاد الذي يخشى الاوروبيون من أنه قد يبدأ فترة من المشاعر المعادية للغرب الاكثر تشددا. غير أن الدبلوماسيين ليسوا متأكدين مما اذا كان استئناف ايران العمل في انتاج الوقود النووي حيلة تفاوضية أم نهج جديد. ولا يشك سوى قليل من المحللين في تصميم ايران على تطوير برنامج نووي سواء كان مدنيا خالصا أم لاغراض أخرى^(٢).

وكشف مسؤولون أوروبيون وأمريكيون في شباط (فبراير) ٢٠٠٧، أن دولاً أوروبية عرضت تقديم دعم لبناء مفاعل نووي إيراني يعمل بالماء الخفيف ضمن صفقة لإقناع طهران بالتوقف عن تخصيب اليورانيوم. ووضع الأوروبيون الخطوط العريضة لاقتراحهم لإنهاء أنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم في اجتماع خلف أبواب مغلقة لمجموعة الثماني استضافته واشنطن. وقال مسؤول أمريكي اطلع على الاقتراح " الفكرة هي أن إيران ستتخلص من خططها لإقامة مفاعل يعمل بالماء الثقيل وتمضي بدلا من ذلك نحو نظام مفاعل يعمل بالماء الخفيف وان الاتحاد الأوروبي سيساعد في بناء ذلك ". وأوضح خبراء نوويون أن مفاعلات الماء الخفيف لا تقدم مساعدة تذكر لأي بلد يسعى إلى امتلاك أسلحة ذرية على عكس مفاعلات الماء الثقيل التي يمكن أن تستخدم كبديل لتخصيب اليورانيوم في إنتاج مواد الأسلحة النووية. ومن الحوافز الأخرى في العرض الأوروبي الذي طرحت تفاصيله على المسؤولين الإيرانيين في فيينا استئناف اتفاق للتجارة بين إيران والاتحاد الاوروبي و ضمانات لوقود روسي .

وأوضح دبلوماسيون انه إذا رفضت إيران العرض الأوروبي فان غالبية الدول الأوروبية ستدعم المطالب الأمريكية لإحالة طهران إلى مجلس الأمن الدولي عندما تجتمع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧. وشكك المسؤولون الأمريكيون بصفة عامة في جدوى

المفاوضات لأن إيران خرقت تعهدات سابقة قدمتها للأوروبيين. لكن من حيث المبدأ فإنهم قد يقبلون أن تبني إيران مفاعلات تعمل بالماء الخفيف. وهددت الولايات المتحدة بالسعي إلى فرض عقوبات من الأمم المتحدة على البرنامج النووي لإيران^(٤).

في الوقت نفسه جددت الولايات المتحدة الأمريكية التهديد بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الذي قد يفرض عقوبات على إيران. عدّ السفير الأمريكي لدى الوكالة الدولية للطاقة بان إيران أظهرت "استهتارها بالمخاوف والدبلوماسية الدولية" عبر رفعها الأختام عن مراكز للبحث النووي. وكان الناطق باسم البيت الأبيض، سكوت ماكيلان، قد قال في ٥ أيار (مايو) ٢٠٠٧، بأن "ثمة غالبية واضحة في صفوف المجتمع الدولي لإحالة القضية إلى مجلس الأمن في حال لم تحترم إيران التزاماتها". أما روسيا التي تشدد على أسلوب الحوار مع طهران كسبيل لحل الخلاف، فقد عبرت على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف، عن "قلقها" من المشروع الإيراني لتخصيب اليورانيوم وبأنها ستبذل بالتعاون مع أوروبا جهوداً ترمي إلى تمديد طهران لفترة تعليق هذا النشاط النووي الحساس، حسب تعبير الوزير الروسي. وكانت موسكو قد اقترحت — كحل وسط — أن تخصب إيران اليورانيوم على الأراضي الروسية غير أن إيران تتمسك بما تسميه حقها في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية.

من جانبها قالت الحكومة الألمانية إن إقدام طهران على إزالة الأختام "إن يمر دون عواقب"، حسب تصريح وزير الخارجية الألمانية، فرانك — فالتر شتاينماير. وذكر الوزير أنه سيتشاور مع أقرانه وزراء خارجية دول الترويكا لاتخاذ موقف موحد. وهدد الوزير الألماني بوقف المفاوضات مع إيران. الخطوة الإيرانية كان لها أيضاً انعكاسات على الصعيد السياسي الداخلي في ألمانيا. وتطالب إطراف سياسية في برلين بعدم استئناف المفاوضات الأوروبية مع طهران في الوقت الحالي حتى تثبت الدول

الأوروبية بأنها غير مستعدة للقبول بسياسة المراوغة الإيرانية، حسب تعبير المتحدث باسم الحزب المسيحي الديمقراطي الذي تنتمي إليه المستشارية الحالية أنجيلا ميركل. وطالب الخبير السياسي في الحزب، اندرياس شوكنهوف، إيران إلى الإسراع في تصحيح الخطأ الذي أدى إلى زعزعة الثقة فيها والافعليةا ان تواجه إحالة ملفها إلى مجلس الأمن الدولي^(٥).

في العام ٢٠٠٥ توقفت المفاوضات بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي الثلاث (EU-3) بشأن أنشطة دورة الوقود النووي الحساسة بعد أن حققت تقدما " طفيفا". وكانت المفاوضات قد تقرر باتفاق باريس الذي وقع في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤. واستهدفت إيجاد اتفاق مقبول بشكل متبادل على ترتيبات طويلة الأجل تؤمن ضمانات موضوعية تفيد بأن برنامج إيران النووي كان لأغراض سلمية حصرا" فضلا عن ضمانات صارمة بشأن تعاون نووي وتقني واقتصادي بين أوروبا وإيران. وبمقتضى الاتفاق، تعهدت إيران، كتدبير طوعي لبناء الثقة، بتعليق جميع أنشطة إعادة المعالجة المرتبطة بالتخصيب، فيما المحادثات جارية.

وخلال ربيع ٢٠٠٥، بقيت نقطة النزاع الرئيسية في المفاوضات مستقبل برنامج التخصيب الإيراني. وأصرّت الدول الأوروبية الثلاث (EU-3) على قبول إيران وقف البرنامج بصورة تامة ودائمة. وقالت أن هذا كان الضمانة الموضوعية الوحيدة الدالة على أن أنشطة إيران النووية كانت لأغراض سلمية حصرا". وفي الوقت نفسه اعترفت بحق إيران في تطوير طاقة نووية وتعهدت بتسهيل وصول إيران إلى تقانة ووقود نوويين. وتضمن ذلك وعدا" بدعم امتلاك إيران مفاعلا للابحاث يعمل بالماء الخفيف ليكون بديلا عن مفاعل الماء الثقيل الذي يجري انشاؤه في أراك.

الا ان المسؤولين الإيرانيين رفضوا صراحة المطلب الأوروبي المتعلق بوقف دائم لبرنامج تخصيب اليورانيوم. وقال هؤلاء أن الدول الأوروبية الثلاث، (EU-3) وافقت في اتفاق باريس على أن تعليق إيران لأنشطة

التخصيب كان اجراء مؤقتا". وشددوا ايضا" على ان ايران, كدولة غير نووية مشاركة في معاهدة, (NPT) كانت مخولة شرعا" تطوير منشآت وقود نووي حساسة, بما فيها تخصيب اليورانيوم, كجزء من برنامج نووي مدني. وصرح مسؤولون ايرانيون مرارا بان ايران ستستأنف أنشطة التخصيب, مع ضمانات ملائمة تتعلق بغرضها السلمي, حالما يتم حل ماتبقى من مسائل الضمانات.^(١)

وفي ٣ ايار (مايو) ٢٠٠٥ اقترحت ايران اطارا" عاما" من اربع مراحل لحل الخلاف النووي. وتضمن الاقتراح الايراني السماح لايران باستئناف العمليات في منشأة تحويل اليورانيوم (UCF) في اصفهان وبدء تجميع وتركيب واختبار ٣٠٠٠ جهاز طرد غازي في معمل التخصيب على النطاق التجريبي في ناتانز. وفي الوقت نفسه ستطبق ايران اجراءات اضافية للشفافية وبناء الثقة تتجاوز الاجراءات التي عهدها اليها بروتوكولها الاضافي للضمانات, وذلك لتوفير ضمانات موضوعية بشأن الطبيعة السلمية لما تقوم به من أنشطة تخصيب, وتعهدت ايران بان تحول اليورانيوم المخصب كله الى قضبان وقود على الفور للحيلولة دون امكانية تقنية لمزيد من التخصيب, والمصادقة على البروتوكول الاضافي مع الاستمرار في التقيد ببروتوكول قبل سريان مفعوله, والسماح بحضور مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) الى مواقع في منشآت اصفهان وناتانز, والالتزام بامتلاك دورة وقود نووي مفتوحة (أي دورة لا تتضمن اعادة معالجة بلوتونيوم).

في المقابل, توافق الدول الاوربية الثلاث (EU-3) على بيع مفاعلات طاقة نووية تعمل بالماء الخفيف لايران, وتوفير ضمانات حازمة بخصوص الامداد بوقود مفاعل نووي لاتمام الانتاج المحلي الايراني, وتخفيف أنظمة مراقبة الصادرات على بيع ايران تقانة متطورة, وفتح مجال اوسع لدخول سلع ايرانية الى سوق الاتحاد الاوربي. فضلاً عن ذلك, دعا الاقتراح الايراني

الى انشاء قوى مهمة مشتركة تعنى بمقتضيات التعاون والدفاع الاستراتيجيين فضلاً عن التزام مشترك بالمبادئ التي تحكم العلاقات بين ايران والاتحاد الاوربي.

سارع المفاوضون الاوربيون الى رفض الصفقة المركزية في الاطار المقترح، أي ان يسمح لايران بالحفاظ على قدرة محدودة على تخصيص اليورانيوم لقاء اجراءات شفافية تطفلية جديدة. ورفض هؤلاء المفاوضون التحول عن موقفهم القائل ان على ايران وقف جميع انشطتها المتعلقة بالتخصيب وقفاً دائماً، بما في ذلك تحويل اليورانيوم، وادى الرد الاوربي الرفض للمقترح الايراني الى اعلان طهران بان الدول الاوربية الثلاث (EU-3) كانت تطيل المفاوضات كي تبقي تعليق التخصيب الايراني سارياً لمدة كافية لجعل وقفه الدائم امراً واقعاً.^(٧)

ردت الدول الاوربية الثلاث (EU-3) في ٥ اب (اغسطس) ٢٠٠٥، باقتراح اطار لاتفاق طويل الأجل مكون من رزم مترابطة من الحوافز المتعلقة بالطاقة النووية والتعاون التقني وبمسائل سياسية وامنية. اشتمل الركن الاساسي للاطار على ضمانات لايران تتيح لها حق الوصول الى خدمات وقود نووي دولية بأسعار السوق. وتتألف هذه الضمانات من العناصر الآتية: آلية خاصة مشتركة بين ايران والدول الاوربية الثلاث (EU-3) تستخدم في حال عجز مزود متعاقد معه عن توفير وقود نووي لايران لاسباب غير تجارية، ومخزون مؤقت من الوقود كاف لاستمرار التوريدات بالمعدل المتعاقد عليه لمدة خمسة اعوام، مع وضعها في بلد ثالث مقبول من كلا الطرفين، وتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، (IAEA) لتطوير مقاربات جديدة متعددة الاطراف بشأن دورة الوقود النووي. فضلاً عن ذلك، تعهد الدول الاوربية الثلاث (EU-3) بدعم امتلاك ايران مفاعلاً للابحاث وان تتعاون مع ايران في مجالات السلامة والامن النوويين.

بالمقابل، دعا الاقتراح الاوربي الى قيام ايران باتخاذ سلسلة خطوات، منها

ان تقطع على نفسها التزاما "ملزما" بعدم متابعة أنشطة وقود نووي تتعدى بناء وتشغيل مفاعلات طاقة و ابحاث عاملة بالماء الخفيف, وان تلتزم بتعاون وشفافية كاملين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لحل مسائل الضمانات الباقية كلها والمصادقة على البروتوكول الاضافي بحلول نهاية العام ٢٠٠٥, وان تقطع على نفسها التزاما " ملزما قانونا" بعدم الانسحاب من معاهدة (NPT) وبقاء جميع المنشآت النووية تحت سلطة ضمانات وكالة الطاقة الذرية, وان تعد باعادة الوقود المستهلك كله الى المورد الاصلي بعد فترة التبريد الدنيا اللازمة لنقله بصورة آمنة, وان تتوقف عن بناء المفاعل المخطط له, والعامل بالماء الثقيل في اراك.

وفيما يتعلق بالمسائل السياسية والامنية, دعا الاقتراح الاوربي الى تعاون معزز في مجال مكافحة الارهاب, وبرامج مشتركة لمحاربة انتاج المخدرات وتهريبها, وتأسيس حوار حول الامن الاقليمي بين ايران والاتحاد الاوربي. وفي مضمار التقانة والتعاون الاقتصادي, اكد الاقتراح على الدعم الاوربي لانضمام ايران الى منظمة التجارة العالمية, ودعا الى التعاون في مختلف المجالات.

ردت ايران برفض الاقتراح الاوربي على الفور, ووصف الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد الاقتراح الاوربي بانه (اهانة للامة), في حين وصف المفاوضون الايرانيون الاقتراح بانه سعى الى (وضع معايير تمييزية وغير موضوعية وبلا اساس) تفضي الى تفكيك معظم بنية ايران التحتية النووية.

فضلاً عن ذلك انه لايتضمن أي (التزامات مؤكدة) بتعاون اقتصادي وتقني مع ايران, ماعدا تكرار (لاقوال مجددة غامضة وشرطية ومجتزاة) لاقتراحات سابقة. ودلت لهجة ايران القاسية لدى رفضها الاقتراح على ان الفريق المفاوض الجديد الذي اختاره احمدي نجاد مقصود به سلوك مقاربة تجاه المحادثات النووية مع الدول الاوربية الثلاث (EU-3) تكون اكثر

تشددًا" من سابقته. وقام احمدي نجاد والأمين الجديد لمجلس الأمن القومي الأعلى علي لاريجاني كلاهما بالتنديد بالمفاوضات خلال حملتهما وصولاً إلى انتخابات حزيران (يونيو) ٢٠٠٥ الرئاسية. وبصورة اعم، قال بعض المحللين إن هناك اعتقاداً "متنامياً" داخل القيادة الإيرانية مفاده إن الإيرانيين يفاوضون من موقع القوة في وجه الولايات المتحدة وحلفائها، الأمر الذي يتيح لهم أن يكونوا أكثر صراحة في السعي لأهدافهم"^(٨).

وكانت المقترحات المرفوضة قد تضمنت أيضاً عقد محادثات في ٣١ منه، وأثار الرفض الإيراني غضب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وخصوصاً بعد استئنافها عملية تحويل اليورانيوم في منشأة بأصفهان في الثامن من آب (أغسطس) ٢٠٠٥، وهي خطوة تحضيرية لتخصيب اليورانيوم.

بالمقابل ألغت الدول الأوروبية الثلاث EU-3 المباحثات التي كان مقرراً إجرائها مع إيران بشأن برنامجها النووي في ٣١ آب (أغسطس) ٢٠٠٥، مما أشار إلى احتمال انهيار المفاوضات التي استمرت على مدى العامين الماضيين مع طهران لوقف أنشطتها النووية الحساسة. وقال جان بابتيست ماتى المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٣ آب (أغسطس) ٢٠٠٥: إن المباحثات بشأن اقتراح أوروبي رسمي طرح في وقت سابق هذا الشهر، لن تعقد في الموعد المقرر؛ لأن إيران استأنفت بعض الأنشطة النووية التي وعدت بتجميدها طوال فترة المباحثات. وذكر ماتى في بيان للصحفيين "لن يكون هناك في الواقع لقاء للتفاوض يوم ٣١ آب (أغسطس)؛ لأن الإيرانيين قرروا تعليق تطبيق بنود اتفاق باريس". وأضاف: "ومن ثم فبناءً على اتفاق مشترك بين القوى الأوروبية الثلاث من الواضح أنه لن يعقد لقاء تفاوض... ما دام الإيرانيون مستمرين في عدم الالتزام باتفاق باريس".

وعلى الرغم من إلغاء المحادثات إلا أنه، قال: إن الدول الأوروبية الثلاث ما زالت على اتصال مع إيران. وأضاف "هذا لا يعني أنه لن تكون هناك

اتصالات مع الإيرانيين... نحن نجري اتصالات معهم فالدول الأوروبية الثلاث لديها سفارات هناك". وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة دعت إيران إلى وقف الأنشطة النووية الحساسة، وكان المقرر أن يقدم مدير الوكالة محمد البرادعي تقريراً عن أنشطة إيران في الثالث من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ وكان واضحاً أن أوروبا والولايات المتحدة تضغطان على الوكالة لإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يملك صلاحية توقيع عقوبات عليها، في حال إذا استمرت إيران في تحدي الضغوط الدولية. ورد المسؤولين الإيرانيون على هذه الضغوط الدولية بقولهم: إنهم لن يعلقوا العمل مرة أخرى في منشأة أصفهان. وكانت إيران قد أوقفت طوعاً كل الأنشطة المتعلقة بإنتاج الوقود النووي أثناء التفاوض على اتفاق دائم مع الاتحاد ، وفقاً لاتفاق باريس الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤.^(٩)

وبعد مفاوضات مكثفة على مستوى وزراء الخارجية إتفقت مجموعة الستة في حزيران ٢٠٠٦ على تقديم عرض لإيران يتضمن الطلب منها تنفيذ مطالب الوكالة جميعها مقابل تعهد مجموعة الستة بإتخاذ خطوات للتطبيع السياسي والإقتصادي والفني مع إيران ومن ذلك سحب ملف إيران النووي من مجلس الأمن ومساعدة إيران في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والسماح لها بتحديث أسطولها الجوي المدني وتحديث صناعة النفط والغاز فيها ومساعدتها في الحصول على مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف . وفي حالة عدم تنفيذ إيران لمطالب الوكالة فإن الدول الست ستتخذ مجموعة إجراءات عقابية منها قيام مجلس الأمن بفرض حظر على صادرات السلع والتكنولوجيا ذات العلاقة ببرامج إيران النووية والصاروخية وتجميد أرصدها في الخارج ومنع سفر المسؤولين الإيرانيين عن برنامج إيران النووي ، فضلاً عن إجراءات سياسية وإقتصادية أخرى وأجابت إيران على المبادرة بالقول أنها تحتوي على بعض العناصر

الإيجابية كما تحتوي على عناصر غامضة ، وذكرت أنها ستقدم جوابها على المبادرة في ١٩ آب (أغسطس) ٢٠٠٦ ، وهو ما عُدّه بعض أعضاء مجموعة الستة محاولة للمماطلة والتسويف ، وكانت الإتصالات مستمرة بين مجموعة الستة وإيران لتسريع إجابة إيران على المقترح.^(١١)

وقال مفوض الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا ان إيران لم توافق على تعليق أكثر نشاطاتها النووية حساسية على الرغم من مرور أربعة شهور من المحادثات، وأضاف ان الوقت بات ينفذ امام امكانية فرض عقوبات.

وكان سولانا يتحدث امام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاوربي حيث قال ان الحوار مع ايران لايمكن ان يستمر الى الابد وان على ايران ان تقرر ان كانت تريد الاستمرار في المحادثات على اساس مطلب الامم المتحدة بتعليق تخصيب اليورانيوم. وقال سولانا: "حتى هذا اليوم لم تلتزم ايران بتعليق التخصيب، وان الامر متروك للايرانيين ليقرروا ان كان وقت المحادثات قد نفذ، وفي هذه الحالة سنلجأ الى الحل البديل (استصدار قرار من الامم المتحدة لفرض العقوبات).

وقد فشل سولانا في التوصل الى اتفاق مع مسؤول الملف النووي على لاريجاني بشأن طموحات طهران النووية. وكانت جولة المباحثات تعد الفرصة الاخيرة قبل اعتماد العقوبات على ايران لعدم استجابتها لقرار مجلس الامن الذي طلب منها تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم. بحلول آب (أغسطس) ٢٠٠٦ .

في الوقت نفسه اقترح احد كبار المسؤولين الايرانيين ان تراقب فرنسا انشطتها النووية عن طريق شركة للوقود النووي داخل ايران، اذ اقترح محمد سعدي نائب مدير الوكالة الايرانية للطاقة النووية قيادة فرنسا لمشروع "كونسورتيوم" لانتاج اليورانيوم المخصب في ايران، وعدّ إن ذلك قد يشكل حلاً لازمة الدائرة حول البرنامج النووي الايراني، مضيفاً انه سيُتيح

لفرنسا فرصة مراقبة النشاطات النووية الايرانية. الا ان الخارجية الفرنسية رفضت التعليق على ذلك.^(١١)

وفي ٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧، حث الرئيس الفرنسي جاك شيراك ايران على تعليق انشطتها النووية كي تستعيد ثقة المجتمع الدولي، و اضاف ان من شأن هذه الخطوة ان تنشأ شراكة جديدة تدعم الاستقرار في المنطقة، و اضاف ان تعليق الانشطة النووية ليتزامن مع بداية المفاوضات التي يسعى اليها المجتمع الدولي سيفتح ابواب التعاون وشراكة جديدة تخدم الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقة بأسرها دون المساس بخيارات ايران السياسية^(١٢).

وقالت كريستينا جالاتش المتحدث باسم مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد خافيير سولانا إن الخطوة الإيرانية تعد انتهاكاً لاتفاق باريس. وأضافت: "نحن قلقون للغاية ويجري التشاور" بين أعضاء الاتحاد لتنسيق الرد. الرئيس الفرنسي جاك شيراك حث من جانبه إيران على الحفاظ على التزاماتها المتعلقة ببرنامجه النووي مشيراً الى انها "سترتكب خطأ فادحاً" إذا لم تتعاون مع المجتمع الدولي. وحذر شيراك ايران وكذلك كوريا الشمالية من ارتكابهما "خطأ فادحاً" لو انهما "لم تقبلا اليد التي نمدّها إليهما"، حسب تعبيره. إما لندن فقد أدانت خطوة إيران واعتبرتها تهديد للمفاوضات مع دول الترويكا الأوروبية، ألمانيا، وبريطانيا وفرنسا. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان "هذا تطور سلبي للغاية ويهدد بشدة عملية التفاوض"، مشيراً الى ان الدول الثلاث ومكتب مسؤول الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي على اتصال وثيق متوقعا ان يبحث وزراء خارجية هذه الدول الخطوة التالية^(١٣).

رابعا، إمكانية الخيار العسكري.

فقد رفض المستشار الالماني غير هارد شرودر التهديد باللجوء للقوة العسكرية ضد ايران بعد ساعات من قول الرئيس الاميركي جورج بوش إنه

قد يلجأ لها كوسيلة أخيرة للضغط على طهران من أجل التخلي عن برنامجها النووي. وقال شرودر أمام ١٠ آلاف من أنصاره في هانوفر في اب (أغسطس) ٢٠٠٥، إنه سمع لتوه بشأن احتمال استخدام القوة ضد إيران بسبب برنامجها النووي. وأوضح «يجب استبعاد الخيار العسكري تماماً... لقد اختبرناه وتأكدنا من فشله».»^(١٤).

كما استبعد وزير الخارجية البريطاني جاك سترو في حديث له في ١٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٦، أن تنش الولايات المتحدة ضربة عسكرية ضد إيران بسبب برنامجها النووي. وسئل سترو عن موقف بريطانيا في حال قررت واشنطن مهاجمة إيران فأجاب "لن أناقش فرضيات لا اعتقد أنها ستحدث". جاءت تصريحات سترو في مؤتمر صحفي مع نظيره السعودي الأمير سعود الفيصل وذلك خلال افتتاح مؤتمر سعودي - بريطاني في الرياض

ويأتي كلام الوزير البريطاني بعد يوم من اعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش ان الخيارات كلها مفتوحة للتعامل مع ازمة البرنامج النووي الايراني. وقال سترو ان محاولات ايران للفصل بين الولايات المتحدة وحلفائها اعطت نتائج عكسية. و اضاف " عند كل مرحلة كان الايرانيون يعتقدون انهم يستطيعون شق المجتمع الدولي، لكنهم انتهوا ببساطة الى توحيد المجتمع الدولي بشكل اكبر في مسعاه لضمان الالتزام الكامل من الايرانيين". وقال سترو ان ايران اظهرت مؤشرات على الاستجابة للضغط الدولي في ما يتعلق ببرنامجها النووي. لكنه شكك في احتمال استجابة طهران للموعد الذي حدده مجلس الامن لوقف تخصيص اليورانيوم.^(١٥)

وتميز خريف ٢٠٠٦ بمناقشات مطولة بين دول (٥+١) (الدول الخمس الدائمة في مجلس الامن والمانيا) بشأن كيفية الرد على تحدي ايران للقرار ١٦٩٦ الذي اتخذ في تموز (يوليو) ٢٠٠٦، والذي طالب بان تقوم ايران بحلول ٣١ اب (أغسطس) ٢٠٠٦ بتعليق جميع النشاطات المتعلقة بتخصيب

اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم، وهي الأنشطة الخاضعة للتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وعلى الرغم من وجود توافق عام على وجوب ان يتخذ مجلس الامن اجراء ضد ايران، الا ان الخلافات كانت واضحة بين الاطراف المختلفة فالولايات المتحدة دعت الى فرض عقوبات تجارية واقتصادية شاملة بهدف عزل ايران . وفي المقابل، فضلت الصين وروسيا والبلدان الاوربية الثلاث بدرجة اقل، سلسلة اكثر تحديدا من اجراءات منخفضة المستوى، كخطوة اولى على الاقل تجاه تعزيز سلطة مجلس الامن.

واخيرا، في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٦ اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ١٧٣٧ بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. وكان القرار، الذي رعته البلدان الاوربية الثلاثة، مستندا الى مشروع قدم في تشرين الاول (اكتوبر) وعدل مرات عدة بعد صدور اعتراضات من الصين وروسيا. وعبر القرار عن عزم مجلس الامن على (اقناع ايران بالامتثال للقرار ١٦٩٦ ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وايضا على كبح تطوير ايران لتكنولوجيا حساسة داعمة لبرامجها النووية والصاروخية). وطلب من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان (تتخذ الاجراءات الضرورية لمنع توريد او بيع او نقل مباشر او غير مباشر) لتشكيلة من المفردات التي يمكنها ان تساهم في برامج ايران الخاصة بالتخصيب او بمفاعل الماء الثقيل فضلا عن تطوير أنظمة ايصال اسلحة نووية كالصواريخ الباليستية. وقد وضعت المفردات ذات الصلة في لوائح متعددة اشار اليها القرار.

وسارعت ايران الى رفض قرار الامم المتحدة بوصفه (باطلا) و(غير مشروع). وبانتهاء العام ٢٠٠٦، اعلنت ايران انها ستبدأ العمل على تجميع وتركيب الـ ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي لليورانيوم في ناتانز. وهددت ايضا

باتخاذ اجراء غير محدد لتقليص تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة
الذرية^(١٦) (IAEA)

وفي ٦ شباط (فبراير) ٢٠٠٧، استبعد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير
التكهنات التي تشير الى التحضير لتوجيه ضربة عسكرية ضد ايران. وقال
بلير امام لجنة برلمانية انه برغم ان هذا الاحتمال لم يستبعد الا انه لا توجد
حاليا خطة للتدخل عسكريا ضد ايران، وفي الوقت ذاته اتهم بلير ايران باتباع
استراتيجية تهدف الى وصول التوتر في الشرق الاوسط الى اقصى مدى
فضلاً عن محاولة اشعال نيران الطائفية والصراع في المنطقة.

وتاتي تصريحات بلير بعد تحذير من ثلاثة من كبار الضباط الامريكيين
المتقاعدين ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش من مغبة شن هجوم
عسكري على ايران. وقال الضباط المتقاعدون ان سلوك طريق الحرب ضد
ايران سيكون له "عواقب وخيمة" بالنسبة للامن في الشرق الاوسط ولقوات
التحالف العاملة في العراق. و اضاف الضباط ان الازمة الراهنة المتعلقة
ببرنامج ايران النووي يجب ان تحل بالسبل الديمقراطية، وحثوا واشنطن
على الشروع في مفاوضات مباشرة مع طهران.

والضباط الثلاثة، اللواء روبرت جارد معاون العسكري السابق لوزير
الدفاع والفريق جوزف هور القائد العام السابق للقيادة العسكرية الوسطى.
ومساعد الادميرال جاك شانا هان المدير السابق لمركز المعلومات الدفاعية
، وقد شرحوا ذلك في رسالة نشرتها صحيفة تايمز البريطانية.

وجاء في الرسالة: "نحن باعتبارنا من القادة العسكريين الامريكيين
السابقين، نحذر بشدة من مغبة استخدام القوة العسكرية ضد ايران" لان سلوك
هذا الدرب سيزيد الاوضاع الاقليمية والدولية تازما. وتضيف الرسالة: "بينما
سيكون من شان اعتماد استراتيجية مبنية على التواصل الدبلوماسي مع ايران
خدمة مصالح الولايات المتحدة وبريطانية، اضافة الى تعزيز الامن الاقليمي

والدولي"، و"بامكان الحكومة البريطانية الاضطلاع بدور حيوي وذلك ببلورة الجهد الدبلوماسي المطلوب، والتأكيد على معارضة اللجوء للحل العسكري" (١٧).

وفي رسالة مفتوحة الى الرئيس الأمريكي جورج بوش حذر وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر ووزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أوربرايت ومعهما وزراء خارجية سابقون من فرنسا وبولندا وهولندا الإدارة الأمريكية من التداعيات الأمنية المترتبة على القيام بشن حرب على إيران. ووجه الوزراء الرسالة عبر مقالة نشرت باسمهم في النسخة الدولية من صحيفة "هيرالد تريبيون". وقالوا في الرسالة: "هناك شك كبير في أن تتمكن عمليات قصف جوي من تدمير كافة المفاعلات النووية الإيرانية". ويرى الوزراء ان الوضع الحالي يشابه كثيرا الظروف التي سبقت الحرب على العراق، محذرين في الوقت نفسه من امكانية عدم قدرة الناتو على تحمل هزة جديدة كتلك التي حدثت ابان حرب العراق. ويعتقد الساسة السابقون أن الدول الغربية ستدفع ثمنا باهظا اذا ما أقدمت على اختيار الحل العسكري للصراع: "ان الامر هنا يتعلق بالأمن والاستقرار الدوليين، ان مهاجمة ثاني اكبر دولة مصدرة للنفط سيدفع اسعار النفط الى القفز الى مستويات خيالية". (١٨).

وكانت تصريحات الرئيس محمود احمدي نجاد حول ازالة اسرائيل ، قد اثارت موجات متعاقبة من ردود الأفعال الدولية حيث أدانت دول الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات تلك التصريحات وقامت دول الاتحاد باستدعاء السفراء الإيرانيين في أنحاء أوروبا للاحتجاج. والولايات المتحدة من ناحيتها لم تقوت الفرصة لإدانة التصريحات ووصم النظام الإيراني بأنه نظام خارج عن القانون وأنه يدعم الإرهاب كما جاء على لسان الرئيس الأميركي. وأدان مجلس الأمن كذلك التصريحات الإيرانية. إسرائيل من

ناحياتها لم تفوت الفرصة فبدأت بحملة تحريض دولية ضد إيران لطردها من الأمم المتحدة بحجة أنها تملك أسلحة نووية وتشكل تهديداً ليس لإسرائيل فقط بل للأمن والسلم الدوليين. الحقيقة لقد أظهرت ردود الفعل الدولية المتتالية والمستتكرة لتصريحات الرئيس الإيراني حجم التأثير الإسرائيلي في السياسات الدولية والتعاطف والتأييد الدولي لها^(١٩).

كما أثارت تصريحات الرئيس نجاد التي قال فيها ان محارق النازيين ضد اليهود أسطورة مختلفة حالة استياء جديدة في بقاع مختلفة في العالم. وقالت دول اوروبية ان من شأنها الاضرار بجهود الاتحاد الاوروبي لحل النزاع بشأن برنامج طهران النووي. وعاد نجاد لتأكيد تصريحاته التي أدلى بها ، اذ قال انه يشك في مقتل ستة ملايين يهودي في المحارق النازية. وقال أحمددي نجاد أمام حشد في مدينة زاهدان بجنوب شرق ايران "لقد اختلقوا أسطورة أسمها /مذبحة اليهود/ ووضعوها في مكانة أعلى من الله ذاته ومن الدين ومن الانبياء أنفسهم." وكانت هذه التصريحات قبيل الاجتماع المزمع عقده يوم ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٦ بين مفاوضين من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من جهة ومن ايران من جهة اخرى لمناقشة الملف النووي الإيراني.

وفي برلين قال وزير الخارجية الألماني ان تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمددي نجاد حول المحارق اليهودية ربما تضر بجهود الاتحاد الاوروبي لحل النزاع بشأن طموحات طهران النووية. وقال وزير الخارجية فرانك فالتر شتاينماير للصحفيين قبل اجتماع للجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان "التصريحات الاخيرة للرئيس الإيراني... من المؤكد انها تسبب صدمة وغير مقبولة." وقال "لا يمكنني ان انكر انها تترك اثارها على علاقاتنا الثنائية وبالطبع على فرص المفاوضات بشأن ما يطلق عليه ملف ايران النووي." وقال ان الحكومة ستبحث تصريحات أحمددي نجاد بشكل

جاء. و اضاف ان نفي المحارق جريمة في المانيا. أما المتحدثة باسم المفوضية الاوروبية ايما أودوين فقد قالت "ان مثل هذا التدخل لن يؤدي الى اعادة بناء الثقة في نويا ايران". ووصفت تصريحات أحمدى نجاد بشأن محارق اليهود بانها "غير مقبولة على الاطلاق". وقالت بولندا انها قلقة للغاية بشأن تشكيك رئيس دولة عضو في الامم المتحدة في حق دولة اخرى في الوجود. وقالت وزارة الخارجية البولندية في بيان "في بولندا حيث ارتكب النازيون جريمة المحارق فان تصريحات الرئيس الايراني تسبب مزيدا من الغضب". وقالت النمسا أيضا انه من غير المقبول التشكيك في حق اسرائيل في الوجود^(٢٠).

اتفقت دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين وبعد سلسلة من المداولات حول الملف النووي الإيراني وعلى مستوى وزراء الخارجية في شباط (فبراير) ٢٠٠٧، على ترك باب الحوار مفتوحا مع إيران ودعوة طهران الى الاستمرار في التفاوض مع الجانب الأوروبي حول برنامجها النووي مع ضرورة الامتثال الى مطالب مجلس الامن الدولي بوقف أنشطة التخصيب. وقال مصدر في المجلس الوزاري الأوروبي في بروكسل ان الدول الأوروبية ابدت رغبة في عدم قطع الحوار القائم بينها وبين ايران على الرغم من تآثره في الآونة الأخيرة. وأقرت مقابل ذلك بنقل ومطابقة بنود القرار رقم ١٧٧٣ الصادر عن مجلس الامن على تشريعاتها الوطنية و هو القرار الذي ينص على عدد معين من الإجراءات الخاصة بعرقلة نقل التكنولوجيا ذات الأغراض الذرية لإيران من جهة و تشديد الرقابة على آلية تمويل الأنشطة النووية وحركة تنقل الأموال من جهة اخرى. واكد المصدر الأوروبي ان الخطوات الأوروبية المعلنه ستظل ضمن اطار القرار الدولي وان الية تنفذ التوصيات الصادرة اليوم قد تستغرق أسبوعا واحدا اضافيا على الاقل. وكان مجلس الامن الدولي اعتمد في شهر كانون

الاول (ديسمبر) ٢٠٠٦ القرار رقم ١٧٧٣ الخاص بالتعامل مع الملف النووي الإيراني وحدد مجلس الأمن تاريخ ٢١ شباط (فبراير) ٢٠٠٧ , كحد أقصى لوقف أنشطة التخصيب الإيرانية قبل الدخول في مرحلة جديدة . وأجرى منسق السياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا لقاء في ميونيخ مع كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني ولكنه رفض الإفصاح عن نتائجه مكتفيا بالقول انه كان بناء . وتدور العديد من المضاربات بشأن حقيقة الموقف الأوروبي في الفترة الحالية .

وفيما نتحدث بعض المصادر عن سعي دبلوماسي للوساطة تقوم به سويسرا بين الدول الغربية وإيران رفضت المصادر الأوروبية التعليق على هذا الأمر او نفيه.^(٢٢)

شهدت هذه المرحلة توسيع دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين من دائرة الاجراءات القسرية المتخذة ضد ايران في اطار ادارة الملف النووي الإيراني . واعتمد وزراء الخارجية الأوروبيون المجتمعون في لكسمبورغ في ٢٣ نيسان (ابريل) ٢٠٠٧ , توصية تقضي باضافة عدد من الاشخاص والجهات ذوي العلاقة بالملف النووي الإيراني من مسؤولين وخبراء وتقنيين ومسؤولين في جهاز الحرس الثوري الإيراني الى القائمة الاولى التي تم الاتفاق عليها عند صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٣٧ في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٦ .

وبمقتضى الاجراء الأوروبي فان القائمة الجديدة باتت تشمل ١٥ شخصا وثلاث عشرة مؤسسة إيرانية . وسيحضر الاتحاد الأوروبي عبر هذه الاجراءات التي تتجاوز في مفعولها نطاق اجراءات الامم المتحدة على المصنفين في القائمة الجديدة دخول الاراضي الأوروبية وسيتم حظر ودائعهم وودائع المؤسسات المعنية . وقرر الوزراء الأوروبيين أيضا البدء في تنفيذ ما ورد في القرار رقم ١٤٤٧ الصادر عن مجلس الأمن يوم ٢٤ اذار

(مارس) ٢٠٠٧ والذي ينص على فرض حظر على مشتريات ومبيعات الاسلحة لايران. وقال مصدر دبلوماسي في بروكسل ان التنفيذ الفعلي والنهائي للاجراءات الجديدة ضد ايران. يستوجب بعض الخطوات التشريعية الاضافية والتي من المتوقع اتخاذها هذه المرة بشكل اسرع مما تم في السابق. ولكن الأوساط الأوروبية تعول على اللقاء المعلن بين كبير المفاوضين الإيرانيين علي لاريجاني ومنسق السياسة الخارجية الأوروبية خافيير سولانا في انقرة لتجنب مواجهة جديدة مع إيران والعودة الى مائدة المفاوضات^(٢٢).

المبحث الثاني، ايران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. (IAEA)

يوضح تطور الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، (IAEA) انه في معظم فترات الحرب الباردة كانت فرص اجراء التحقق مقيدة بواقع ان الخصوم لم يكونوا في وضع يمكنهم من فرض الامتثال. واثبتت تداول اجراءات التحقق انه حجر عثرة امام الحد من الاسلحة الثنائي والمتعدد الاطراف. وحتى عندما تم تطوير اجراءات تحقق من اجل الحد من اسلحة الحرب الباردة، لم يكن في وسع الضمانات الا ان تكون محدودة المدى. ومع ان الضمانات توصف احيانا بانها الية التحقق لمعاهدة (NPT) فان هذا الوصف ليس دقيقا. فمفهوم الضمانات سابق على المعاهدة وقد طبق اول مرة في اوربا ضمن اطار معاهدة ١٩٥٧ التأسيس وحدة الطاقة الذرية الاوربية (معاهدة يوراتوم) EURATOM والمادة ١١ من معاهدة (NPT) تحوي مطلب ان تتعهد كل دولة غير نووية هي طرف في المعاهدة ان تسلم بالضمانات، كما هي مبينة في اتفاق يتم التفاوض بشأنه ويبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وفقا للنظام الداخلي لها ولنظام الوكالة للاجراءات الوقائية، من اجل الغرض الحصري الذي هو التحقق من انجازها لالتزاماتها التي اخذتها على عاتقها بموجب هذه المعاهدة بقصد منع تحويل

الطاقة النووية عن الاستعمالات السلمية الى اسلحة نووية او الى اجهزة متفجرة نووية اخرى.

ولهذا يمكن القول بان الضمانات الشاملة هي الوسائل التي تتحقق بها الوكالة الدولية من البيانات التي تصرح بها الدول عن مواردها وانشطتها النووية، ولذلك، فانها محدودة في المعلومات التي تستطيع تقديمها من حيث انها تنطبق فقط على المواد المعلنه من قبل الدولة موضوع الضمانات. وايضا ليس هناك في معاهدة (NPT) ما يلزم الدول النووية بتطبيق ضمانات على الاطلاق، بما في ذلك انشطتها النووية المدنية، وتتقدم معاهدة (NPT) في انه لم يجر توطيد معيار تحقق اثنين من ابرز اعمدتها وهما الحق في المادة V في الاستخدام السلمي للتقانة النووية، والتزام الدول النووية في المادة VI بالسعي باخلاص لتحقيق نزع السلاح.

وبعد عام ١٩٩٣ اتم انجاز نظام جديد للضمانات تجسد في بروتوكول اضافي نموذجي لاتفاقيات ضمانات ثنائية، ويصف البعض جوهر البروتوكول الاضافي كاعادة تشكيل لنظام الضمانات، والانتقال من نظام كمي مركز على تحليل كميات معروفة من المواد ومراقبة أنشطة معلنة، الى نظام نوعي يقصد جمع صور شاملة لانشطة نووية واخرى لها صلة بالشأن النووي في دولة ما، بما في ذلك صادرات وواردات متعلقة بالموضوع النووي. كما ان البروتوكول الاضافي يوسع قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقصي منشآت نووية سرية بمنح الوكالة سلطة زيارة أي منشأة (معلنة او غير معلنة) وتحري مسائل تتعلق بما تعلنه دولة ما عن انشطتها النووية او تحري التقلبات في ما تعلنه هذه الدولة. (٢٣)

لقد أثار البرنامج النووي الإيراني شكوك بعض الدول ، لكن الجميع كان مشغولا بنزع أسلحة العراق المزعومة . وفي أواسط عام ٢٠٠٢ أعلنت الولايات المتحدة وجود موقعين في إيران يقومان بأنشطة نووية لم تعلن

إيران عنهما للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهما موقع ناتانز المتخصص بتخصيب اليورانيوم وموقع آراك لإنتاج الماء الثقيل ، مما يضطر إيران الى السماح لمفتشي الوكالة بزيارتها . وإستمرت تحقيقات الوكالة لمدة عام وقدم مدير عام الوكالة السيد محمد البرادعي تقريره الأول عن البرنامج النووي الإيراني في ٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ (الوثيقة GOV/2003/40) والذي أشار الى أن إيران فشلت في الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية وإتفاقية الضمانات من خلال قيامها بأنشطة لم تبلغ عنها الوكالة ومن ذلك شراءها لليورانيوم الطبيعي عام ١٩٩٢ وقيامها بأنشطة تخصيب لليورانيوم المستورد وعدم الإعلان عن المواقع التي جرى فيها تخزين وتخصيب اليورانيوم ومعالجة المخلفات النووية . وطالب التقرير إيران بالتعاون مع الوكالة للتحقق من هذه المواضيع.

وإستجابة لتقرير مدير عام الوكالة أصدر مجلس محافظي الوكالة (يتكون من ٣٥ دولة منتخبة تمثل جميع المجموعات الجغرافية للدول الأعضاء في الوكالة) بيانا في ١٩ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ الوثيقة GOV/OR.1072 طالب فيه إيران بالتعليق الفوري لإنشطة التخصيب والانضمام للبروتوكول الإضافي الملحق بإتفاقية الضمانات . وهذا البروتوكول يمنح مفتشي الوكالة صلاحيات واسعة منها حق تفتيش أي موقع يشك بعلاقته بالبرنامج النووي كما أنه يفرض على الدولة إعلان جميع المنشآت والمواد ذات العلاقة ببرنامجها النووي^(٢٤).

وفي ٢١ ايار (مايو) ٢٠٠٤ قدمت إيران الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بيانها الأولي الموسع بمقتضى بروتوكول وسائل الحماية الإضافي والخاص بمعاهدة الحد من الانتشار النووي. وشدد المسؤولون الإيرانيون على ان تقديم البيان الموسع كان (اجراء) طوعيا لبناء الثقة بالنظر الى ان

مجلس الشورى (البرلمان) لم يكن قد صادق بعد على البروتوكول الإضافي. واصرروا ايضا بالقول ان جميع اسئلة الوكالة الباقية والمتعلقة بالتقيد بوسائل الحماية قد تمت الاجابة عنها بشكل مرض وان على مجلس المحافظين في الوكالة ان يصوت في اجتماعه التالي لمصلحة اغلاق الملف الايراني.

وفي التقرير المرسـل الى مجلس الحـكام في الوكالة ١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤، انتقد المدير العام للوكالة محمد البرادعي تعاون ايران بوصفه (مقصرا عما هو مطلوب) لتبديد مخاوف الوكالة حيال وسائل الحماية. وبين التقرير ان اسئلة جدية بقيت بشأن جوانب انشطة ايران الماضية والحاضرة جميعها فيما يخص دورة الوقود النووي، لاسيما برنامج تخصيب اليورانيوم. وفي ١٨ حزيران (يونيو) اتخذ المجلس قرارا (يستهن) تخلف ايران عن مد (يد تعاون كامل ومؤات ومبادر) الى الوكالة. ومن بين تدابير اخرى حث قرار المجلس ايران على اتخاذ خطوات اضافية للاجابة عن اسئلة حول برنامجها المتطور الخاص بالطرد المركزي الغازي وحول مصدر جزيئات اليورانيوم المخصب التي وجدت في عينات بيئية كانت قد اخذت من ثلاثة مواقع ذات صلة بانشطة نووية. كما دعا القرار ايران الى تنفيذ تعهداتها الذي قطعه في تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٤ لتعليق برنامج تخصيب اليورانيوم ووقف صنع واختبار مكونات الطرد المركزي وعدم المضي في اتجاه انتاج يورانيوم سداسي الفلوريد (UF₆) في منشآت التحويل. في اصفهان. وفي اجتماعه التالي، في ١٨ ايلول (سبتمبر)، كرر مجلس حكام الوكالة دعوة ايران الى تعليق انشـطة تخصيب اليورانيوم جميعها فوراً. وحث المجلس ايران ايضا على (مساعدة الوكالة على نحو مبادر لفهم المدى والطبيعة الكاملين) لبرنامجها لتخصيب اليورانيوم قبل اجتماع تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤.

اولا- تقرير المدير العام لوكالة الطاقة الذرية.

في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ ارسل المدير العام للوكالة محمد البرادعي الى مجلس الحكام في الوكالة الدولية التقرير السادس من سلسلة التقارير الموضوعية بشأن التقدم الذي حققته الوكالة في اثبات صحة تطبيق ايران لاتفاق وسائل الحماية مع الوكالة. وجاء التقرير على خلفية ضغط متصاعد من ايران والولايات المتحدة كي يجعل المجلس اجتماعه المنعقد اجتماعا حاسما اما من حيث اغلاق الملف النووي، كما طلبت ايران، واما احالته الى مجلس الامن لاتخاذ اجراء اخر، كما طلبت الولايات المتحدة بالحاح. وقدم التقرير تقويما شاملا لجهود الوكالة الدولية منذ بداية العام ٢٠٠٣ على سبيل ايضاح مدى أنشطة ايران النووية وطبيعتها ولحل مسائل الحماية الناشئة من تلك الأنشطة^(٢٥).

لقد حدد تقرير البرادعي السابق ثلاث مسائل بارزة كانت الوكالة الدولية تعمل مع ايران لتوضيحها وهي:-

١- مصادر التلوث باليورانيوم المخصب. فقد عاينت الوكالة الدولية مواقع كانت ايران قد اعلنت ان اجهزة الطرد صنعت وخرنت فيها، واخذت الكثير من العينات البيئية. وكشفت نتائج العينات المأخوذة من معمل الطرد المركزي في ناتانز وورشنة كالايب وشركة فرعية عن وجود جزيئات من يورانيوم منخفض التخصيب (LEU) ويورانيوم عالي التخصيب (HEU)، وكانت تلك الجزيئات (مؤشرا على انواع من مواد نووية) لم تذكر في مخزون ايران من المواد النووية.

ووفقا للمدير العام للوكالة الدولية، ان بيانات المعاينة البيئية مالت، "اذا اخذنا العوامل المختلفة في الحسبان، الى دعم تصريح ايران حول مصدر القدر الكبير من التلوث"، الا ان الوكالة واصلت التحقيق في تفسيرات اخرى، بما فيها احتمال ان يكون التلوث ناجما عن أنشطة تخصيب غير معلنة

او عن يورانيوم مخصب مستورد وغير معن او من معدات ملوثة مستوردة من مورد لم يدل عليه .

٢- تصميم وتصنيع جهاز طرد مركزي متطور . حيث شككت الوكالة الدولية في مزاعم ايران بشأن عملها البحثي والتطويري لجهاز الطرد المركزي P-2 وقالت ايران انها تسلمت مخططات الجهاز من خلال وسيط اجنبي في العام ١٩٩٥ ، وبحسب تقرير البرادعي ، تواصل الوكالة التحقيق في مزاعم ايران بانها لم تنهك في ١٩٩٥-٢٠٠٢ باي عمل يخص تصميم هذا الجهاز كي تكون في وضع يمكنها من اعطاء "ضمانات كافية تؤكد انها لم تنفذ أي أنشطة ذات صلة خلال تلك الفترة."

٣- اعادة معالجة البلوتونيوم . لم تتأكد الوكالة الدولية من صحة رواية ايران بخصوص تاريخ تجارب جرت في مركز طهران للابحاث النووية وشملت تشيع جزيئات ثاني اوكسيد اليورانيوم والفصل اللاحق لكمية صغيرة من البلوتونيوم . و جرت التجارب في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ ، ولم تطلع الوكالة على التجارب او فصل البلوتونيوم ، وعلى اساس عينات اخذت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣ ، خلصت الوكالة الى ان ايران استخفت بكميات البلوتونيوم التي تم فصلها ، وانها اكتشفت ان عمر محلول البلوتونيوم بدا انه اقل من ١٢-١٦ المعلنه ، لكن نتائج العينات التي اخذتها الوكالة في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ اشارت مرة اخرى الى احتمال ان يكون فصل البلوتونيوم حتى تم في فترة اقرب ، وطالبت الوكالة توضيحات اضافية لتقرير ما اذا كانت ايران قد اجرت اختبارات فصل اخرى غير معلنه .

وتحسرت الوكالة الدولية في العام ٢٠٠٤ عن منشأتين لوزارة الدفاع الايرانية كان يحتمل ان تكون اختبارات نووية غير معلنه قد نفذت فيها . الاولى مركز لافيزان - شيان للابحاث التقنية في ايار (مايو) ، ثم قيل في تشرين

الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ عقب ادعاءات من جماعة مجلس ايران الوطني للمقاومة المعارض، بان المنشأة مرتبطة بابحاث تتعلق بأسلحة نووية، واطهرت نتائج عينات اخذتها الوكالة من التربة في حزينان (يونيو) ٢٠٠٤ عدم وجود اثر لنشاط نووي.

والثانية كانت مجمع بارتشين الواقع خارج طهران، وهو مجمع عسكري كبير للبحث والتطوير ولانتاج ذخائر وقذائف صاروخية ومتفجرات شديدة الانفجار. وضمن المجمع موقع معزول ومؤمن بشكل منفصل من اجل اختبار متفجرات شديدة الانفجار. ومع ان ايران اعلنت انه لاشيء قانوني يلزمها بمنح مفتشي الوكالة حق دخول جزئي الى المجمع الا انها وافقت في مطلع كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ على منح المفتشين هذا الحق^(٢٦)

وإثر ذلك بدأت مرحلة من المفاوضات الدبلوماسية والسياسية الشاقة، فإيران تمسكت بالقول أن إتفاقية الضمانات لا تمنعها من تخصيص اليورانيوم وإنها صحت موقفها بإعلان هذه الأنشطة والسماح للوكالة بتفتيشها، بينما واصل مجلس محافظي الوكالة مطالبة إيران تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وأن تنضم الى البروتوكول الإضافي الملحق بإتفاقية الضمانات وأن تسمح لمفتشي الوكالة بالتحقق من جميع أنشطة إيران النووية السابقة والحالية

وفيما سعت الولايات المتحدة الى إحالة ملف إيران الى مجلس الأمن لخرقها تعهداتها بموجب معاهدة الحد من الإنتشار مستندة في ذلك الى سابقة العراق التي عالج فيها مجلس الأمن الموضوع بموجب الفصل السابع من الميثاق . إلا أن المانيا وفرنسا وبريطانيا عارضت ذلك وشرعت بإتصالات دبلوماسية مع إيران لإقناعها بتنفيذ ما طلبته الوكالة . وفي ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٣ نجحت هذه الدول في إقناع إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي (وقعته في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٣) وأن تبدأ.

بتنفيذه فور الحين إكمال إجراءات التصديق عليه كما وافقت إيران على التعاون التام مع الوكالة للإجابة على جميع الأسئلة المثارة حول برنامجها النووي وأن توقف طوعيا أنشطة تخصيب اليورانيوم.

وعندما بدأت الوكالة تحقيقاتها في إيران إستنادا الى هذا الإتفاق لاحظ مفتشو الوكالة أن إيران لم توقف أنشطة التخصيب كلها حسب تعهدها ، كما أن إعلانات إيران للوكالة كانت ناقصة فهي لم تتضمن ، مثلاً ، معلومات عن مخططات وأبحاث التخصيب بالطرد المركزي (P-2) وهذا ماجاء في تقرير الوكالة في ٨ اذار (مارس) ٢٠٠٤ و ١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤ () وإزاء ذلك أصدر مجلس محافظي الوكالة قرارين في ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٤ و ١٨ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ عبر فيهما عن شجبه لعدم تعاون إيران في تنفيذ التزاماتها بموجب إتفاقية الضمانات وبموجب الإتفاق السابق مع فرنسا و المانيا وبريطانيا . وإستمرت قرارات الوكالة لعام ٢٠٠٥ في شجبها عدم تعاون ومطالبتها إياها بتنفيذ مطالب الوكالة جميعها وواصلت إيران من جانبها التهديد بإستئناف أنشطتها لتخصيب اليورانيوم . وبوقف تعاونها مع الوكالة خارج ما هو مطلوب في إتفاقية الضمانات.

وسعيًا منها لحل هذه الأزمة تقدمت روسيا بمقترح تخصيب اليورانيوم لمفاعلات الطاقة الإيرانية على أراضيها . و جرت مفاوضات مطولة بين الروس والإيرانيين إنتهت برفض إيران المقترح وإصرارها على حقها بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية في إمتلاك التقنية النووية للإغراض السلمية بضمن ذلك تخصيب اليورانيوم .

وفي ١٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ قررت إيران إلغاء وقفها الطوعي لإنشطة التخصيب ، كما قررت وقف العمل الطوعي بالبروتوكول الإضافي ، وتلت ذلك بمجموعة بيانات أكدت فيها نجاحها في إمتلاك دورة الوقود النووي وأنها أصبحت ضمن نادي (الدول النووية) .

وإزاء ذلك قدمت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والمانيا مشروع قرار الى مجلس محافظي الوكالة واعتمد القرار يوم ٤ اشباط (فبراير) ٢٠٠٦ الوثيقة. GOV/2006/14 وطالب القرار إيران بالآتي^(٢٧):-

١- وقف الأنشطة المتعلقة جميعها بإثراء اليورانيوم وأنشطة إعادة معالجة الوقود النووي بما في ذلك البحوث التطويرية ، وأن تتحقق الوكالة من تنفيذ ذلك.

٢- إعادة النظر في بناء مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل.

٣- التصديق على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الضمانات وتنفيذه تنفيذًا تامًا بشكل فوري لحين إكمال إجراءات التصديق عليه من البرلمان الإيراني.

٤- الموافقة على تدابير إضافية أكثر مما هو مطلوب في إتفاقية الضمانات والبروتوكول الإضافي ، ومن ذلك تسهيل وصول الوكالة الى الأفراد والإطلاع على الوثائق ذات الصلة بالمشتريات والمعدات ذات الإستخدام المزدوج وزيارة ورش عسكرية ومواقع أنشطة البحوث التطويرية.

٥- تسليم الوكالة وثيقة إيرانية تصف إجراءات إختزال سادس فلوريد اليورانيوم الى معدن اليورانيوم وإجراءات صب معدن اليورانيوم المخصب والمستنفذ في أنصاف كرات.

٦- الطلب من الأمين العام للوكالة إبلاغ مجلس الأمن بهذه التطورات وأية تطورات لاحقة.

ردت إيران على هذا بخروج آلاف الإيرانيين في مسيرات تأييد لحق بلادهم في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وذلك بالعاصمة طهران يوم ٦ آذار (مارس) ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته هددت إيران باستأنف تخصيب اليورانيوم على نطاق واسع اذا ما أحيل ملفها النووي الى مجلس

الامن الدولي. وقال كبير المفاوضين الايرانيين في الملف النووي علي لاريجاني "سنرد بطريقتنا" إذا ارادت الولايات المتحدة وحلفاؤها "استخدام القوة". وحذر لاريجاني في ندوة صحفية من أن طهران ستوسع نشاطاتها النووية، خاصة تخصيب اليورانيوم، ان احيل الملف الايراني الى مجلس الامن. كما ألمح لاريجاني الى إمكانية لجوء طهران الى استخدام النفط كسلاح في حال تعرضت للمزيد من الضغوط الدولية^(٢٨).

قابلت ايران قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالرفض الشديد، وقال اكبر هاشمي رفسنجاني احد ابرز قادة الجمهورية الاسلامية، ان قرار بلاده معاودة نشاطاتها النووية الحساسة "لا رجوع عنه"، محذرا من "الشروط الجديدة" الاقليمية التي فرضها الغرب الذي يعارض مشاريع ايران. وقال الرئيس الايراني السابق في خطبة الجمعة متوجها الى الغربيين "ليكن واضحا في اذهانكم انه لا يمكنكم التعامل مع ايران كما مع العراق وليبيا". وجدد مطالبته بحق ايران في استئناف عملية التخصيب بما يتلاءم ومعاهدة الحظر النووي، مكررا ان الانشطة التي بدأت تشكل الجزء الاقل حساسية في دورة انتاج الوقود النووي الامور كلها ستخضع لمراقبة مشددة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال رفسنجاني "لا احد يستطيع ان يجارينا في الشفافية" ولكن "الاكيد اننا لن نكون اهلا للثقة" مهما فعلت ايران.

كانت الخطوة التالية في الثالث من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، عندما قدم محمد البرادعي المدير العام للوكالة تقريراً حول أنشطة ايران. واستمرت ايران في تحدي المطالب الدولية وعقد اجتماع اخر للوكالة حيث عملت أوروبا وواشنطن على احوالة ايران الى مجلس الامن وهو ما لم ترد اشارة بشأنه في قرار الوكالة الدولية. وتتواصل الدبلوماسية الأوروبية بشكل محموم لتدعيم الموقف الأوروبي وسط مخاوف من عدم التزام إيران. وقال دبلوماسي بالاتحاد الأوروبي "نعمل الآن لضمان أن تظل إيران في الحظيرة

ونحشد الدعم لإحالة الملف لمجلس الأمن". ومع هذا فإن الدبلوماسيين الغربيين ليسوا واثقين من تأييد الصين وروسيا لأي عقوبات تفرضها الأمم المتحدة على طهران وفي هذه الحالة فإن الاتحاد الأوروبي قد يفرض العقوبات الخاصة به .

وتوقع عدد من المحللين عودة للمفاوضات على المدى البعيد على الأقل لأن المخاطر شديدة وقال مارك ليونارد من مركز الإصلاح الأوروبي بلندن "الدبلوماسية ستعود في لحظة ما لأن أحدا لا يريد أن يكون لايران برنامج نووي غير مقيد". ويقول محللون ان ايران تريد فيما يتعلق بكبرياتها الوطني. تجنب احالة الملف لمجلس الأمن. ولأجل هذا تعاونت مع الوكالة الدولية خلافا لكوريا الشمالية. حتى واشنطن التي تتبنى سياسة أكثر تشددا تبدي استعدادها لإعطاء المحادثات وقتا أطول^(٢٩).

واوضح لاريجاني، ان ايران لن تضع حدا لنشاط «الابحاث» الحساسة في المجال النووي، حتى لو تمت إحالة ملفها الى مجلس الأمن الدولي. وقال لاريجاني للصحافيين، ان «الابحاث والتطوير يخدم مصلحتنا الوطنية وايران لن تعدل عن ذلك». و اضاف ان «نقل القضية الى مجلس الأمن لن يجعل ايران بالتأكيد تتراجع على مستوى الابحاث والتطوير». مشيرا الى ان طهران قد تقوم حتى بتخصيب اليورانيوم على النطاق الواسع. كما ألمح الى ان ايران قد تستخدم النفط سلاحا، اذا تعرضت لمزيد من الضغوط الدولية بشأن برنامجها النووي. وقال لاريجاني «ليست لدينا مصلحة في استخدام النفط كسلاح، لاننا نحترم الأمن النفسي للأسرة الدولية، لكن بالطبع اذا غيرت الاسرة الدولية الوضع فهذا سيؤثر على موقفنا»، من دون مزيد من التفاصيل. وتأتي هذه التصريحات عشية اجتماع مهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سينظر في الملف النووي الإيراني وامكانية إحالته الى مجلس الأمن الدولي. من ناحيته، اعلن حميد رضا آصفى، المتحدث باسم الخارجية

الاييرانية، ان ايران ليست مستعدة للتفاوض بشأن أنشطة تخصيب اليورانيوم التي تعتزم مواصلتها بأي ثمن. وقال آصفي، خلال مؤتمر صحفي، ان "الابحاث النووية ستستمر ولن تطالنا التهديدات وحملات الدعاية والترهيب" وقال آصفي «على الغرب الا يرتكب خطأ الاعتقاد باننا نريد التفاوض حول أنشطة البحث». و اضاف «لدينا حقوق وعلى الغربيين قبولها». ويرفض الغربيون ان تقوم ايران بأنشطة تخصيب حتى لأغراض البحث، لان هذه العملية تسمح بالتوصل الى انتاج سلاح نووي. وتابع المتحدث الايراني «انه موضوع خلاف بيننا وبين اوروبا»، مشيراً الى ان مثل هذه الأنشطة «تثير القلق اذا كانت سرية، لكنها تتم بشفافية وتحت رقابة كاميرات الوكالة الدولية». ويخشى الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ان تتمكن ايران عبر عمليات تخصيب اليورانيوم من التوصل الى امتلاك السلاح النووي، وتتفي ايران باستمرار ذلك. وقد يفضي الاجتماع الجديد للوكالة الى ادانة جديدة لأنشطة ايران في المجال النووي.

وحذر آصفي من انه «لو توترت الاجواء (في مقر الوكالة)، فان الجانب الاخر هو الخاسر ولن تكون ايران وحدها خاسرة». وحمل المتحدث الولايات المتحدة مسؤولية فشل المفاوضات بين طهران وموسكو، حول اقتراح روسي لتخصيب اليورانيوم الايراني في روسيا. وقال ان «اميركا توتر اجواء المفاوضات مع روسيا تماماً، كما فعلت خلال المفاوضات مع الاوروبيين»^(٣٠).

و كرر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إن بلاده لن تتراجع عن المضي قدماً في برنامجها النووي. وأكد أن بلاده عازمة على "عدم التخلي عن حقها في إنتاج الطاقة النووية"، مشيراً إلى أن الأجندة الإيرانية في هذا الصدد "لا تشمل أنشطة مشبوهة". وشدد آصفي على أنه "لا رجعة عن البرنامج النووي الإيراني لساعة أو دقيقة أو ثانية".^(٣١)

غير أن شهادة البراءة هذه لم تكن سوى لفترة مؤقتة، إذ عادت الوكالة في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن في ٢٨ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥ لتقول إنها "ليست قادرة على التقدم بجهودها فيما يتعلق بتقديم ضمانات بشأن غياب أي مواد أو أنشطة نووية غير مصرح بها في إيران، بسبب بعض الثغرات في معرفة الوكالة، من ضمنها تعذر معرفة دور الجيش الإيراني في البرنامج". وذكر التقرير أيضاً وجود "ثغرات في معلومات الوكالة تتعلق بالمدى الذي وصل إليه برنامج أجهزة الطرد المركزي الإيرانية ومحتواه". فضلاً عما أشار إليه التقرير من وجود "أسئلة مازالت معلقة بشأن بعض أجزاء البرنامج النووي الإيراني، وأن طهران لم تقدم وثيقة طلبها المفتشون تتعلق بأجزاء يمكن أن تشملها عملية تصنيع قنبلة".

ولم تكثرث إيران بتقرير الوكالة، وقال المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة جواد ظريف، إن إيران لن تستجيب لضغوط المجتمع الدولي^(٢٢). لم تمض أيام على إعلان طهران ترحيبها بإعادة انتخاب الدكتور محمد البرادعي رئيساً للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة ثالثة، حتى فاجأ البرادعي الجميع بمطالبته إيران في ٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٥، بالسماح لمفتشي الوكالة بالقيام بعملية تفتيش جديدة لموقع بارشين العسكري الذي سبق أن فتشوه مرة واحدة، ومنعتهم السلطات الإيرانية بعد ذلك من العودة إليه. وقال البرادعي في هذا الشأن: "أطلب أيضاً من إيران مساندة جهود الوكالة لمتابعة تحقيقاتها في موقعي لاويزان شيان، وبارشين" مضيفاً أن الوكالة تريد زيارة مناطق ذات أهمية في بارشين.

ويعد موقعاً بارشين ولافيزان ضمن المواقع التي تشتبه الولايات المتحدة في أن العلماء الإيرانيين أجروا فيهما أبحاثاً لها صلة بتطوير الأسلحة النووية، وتقع منشأة (لافيزان شيان) شمال شرق طهران، وبها "مركز التكنولوجيا والاستعدادات الدفاعية الحديثة" على عمق كبير تحت الأرض،

وهو مخصص لإجراء عمليات تخصيب اليورانيوم واختبار الأسلحة الكيماوية ومن المعروف أن إيران تنفي وجود نوايا لديها لتطوير أسلحة نووية وأن اهتماماتها تنحصر فقط في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات توليد الكهرباء والأبحاث التتيموية الأخرى والتي يصل عدد مجالاتها إلى ٢٤ مجالاً سلمياً تستخدم فيهم الطاقة النووية .

وقد اتهم البرادعي إيران بالفشل في توفير معلومات كافية حول السؤال المهم الذي يتعلق بمقدرتها على استخدام أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم ورغم اعتراف البرادعي بأن إيران قدمت وثائق إضافية ومعلومات مهمة ، لكنها ليست كافية للبت في عدة مسائل أخرى ، مشيراً إلى تحقيقات الوكالة حول حيازة إيران لكميات غير معروفة من أجهزة الطرد المركزي المتطورة ، وأن الوكالة واصلت ضغوطها على طهران للكشف عن وثائق فضلاً عن في ذلك العروض المقدمة لإيران لإمدادها بمعدات نووية إضافية، فضلاً عن معلومات مطلوبة أيضاً حول المناقشات الفنية التي جرت بين إيران والوسطاء في شبكة السوق السوداء النووية الدولية، وذكر البرادعي أن الوكالة الدولية للطاقة طالبت إيران بالتوصل إلى اتفاق حول الآليات الرسمية المصاحبة للمفاوضات والجاري بحثها والتي بموجبها سيحق للوكالة البحث عن المعدات الثنائية الاستخدام أو أي معلومات أخرى تتعلق بموقع لافيزان، كما ستسمح بزيارات إضافية للوكالة للمناطق التي تثير الشكوك والاهتمام بموقع بارشين. وعلى الرغم من هذه المطالبات الجديدة التي قدمها البرادعي إلى إيران إلا أنه أشاد بها لأنها أوفت بوعودها بتعليق أنشطة اليورانيوم، وأتاحت الاطلاع على المواد النووية داخل البلاد وأشار إلى أنه سيتم إغلاق الملف النووي الإيراني فقط حين يتم الانتهاء من حسم المسائل العالقة جميعها.

وكان ذلك في الوقت الذي استأنف مجلس محافظي الوكالة اجتماعاته

لبحث الملفين النوويين لإيران وكوريا الشمالية ، واستمع المجلس إلى تقرير من نائب المدير العام للوكالة " بيرجولد شميدت " حول تطورات الملف النووي.

أما على الجانب الإيراني ، فقد أكد سيروس ناصري أحد أعضاء فريق المفاوضات الإيراني فيما يتعلق بالملف النووي أن بلاده ترحب بإعادة انتخاب البرادعي مديرا عاما للوكالة لفترة ثالثة .

وفي تصريحات غير رسمية لمسؤولين إيرانيين نفوا وجود أي هواجس لديهم بأن تكون موافقة الولايات المتحدة للتجديد للدكتور البرادعي لرئاسة الوكالة الدولية في إطار صفقة يقدم بموجبها البرادعي تقرير المجلس الحكام في الوكالة بشأن إيران يتيح إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن الدولي مقابل ضمان بقاءه في منصبه إلا أن التقرير الذي قدمه نائب مدير الوكالة (شميدت) في ١٦ ايار (مايو) ٢٠٠٥ أمام مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضع إيران في موقف حرج بعدما تبين أنها غيرت تصريحاتها في شأن معالجة البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه لأغراض عسكرية ، فقد ذكر جولد شميدت في خطابه أنه عندما طلبت الوكالة من إيران في العام ٢٠٠٣ . تواريخ تجاربها حول فصل البلوتونيوم ، أقرت طهران بأنها أخضعت البلوتونيوم للتطهير في العام ١٩٩٨ وذلك في خطاب يحمل تاريخ ٢٦ ايار (مايو) ٢٠٠٥ ، وهو ما يمثل تغييرا بالنسبة إلى سابقة مفادها أن التجارب انتهت في العام ١٩٩٣ طبقا لنص الخطاب ، وعدّ دبلوماسيون غربيون أن الاعتراف الإيراني الأخير يعد مخالفة أخرى لالتزام طهران بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي المبرمة في العام ١٩٧٠ بتقديم حصر كامل ودقيق لكل المواد النووية الحساسة في إيران ، إلا أن رئيس الوفد الإيراني في اجتماعات الوكالة الدولية أكد أنه لا يوافق على استنتاجات الوكالة بشأن البلوتونيوم وطالب بإجراء محادثات إضافية ، وعدّ أن التقرير

الذي قدمه نائب مدير الوكالة ليس سلبيا ، وأنه سيؤدي في القريب إلى انتهاء التحقيق بشأن الملف النووي الإيراني^(٣٣).

ثانيا - استئناف ايران عمليات تحويل اليورانيوم

في اب (اغسطس) ٢٠٠٥ اعلنت ايران انها بدأت تحضيرات لاستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في منشأة اصفهان ، تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت الذي شددت ايران على ان القرار غير قابل للتفاوض ، صرحت بانها ستستمر في مراعاة تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم بعد اعادة بدء العمليات في اصفهان ، كما هو محدد في المرحلة الاولى من اطارها المقترح في ايار (مايو) ٢٠٠٥ .

وقد دفع استئناف ايران تحويل اليورانيوم الدول الاوروبية الثلاث (EU-3) الى الغاء الجولة التالية من المحادثات التي كان مقررا "اجراؤها في نهاية اب (اغسطس)". كما صدرت من العواصم الثلاث تحذيرات شديدة فحواها انها مستعدة لتأييد الدعوات الامريكية الهادفة الى احالة (ملف) ايران الى مجلس الامن في حال عدم قيام طهران على الفور بالعودة الى تجميد الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم كلها. وفي اجتماع طارئ عقده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٩ اب (اغسطس) ٢٠٠٥ ، ندد الاتحاد الاوربي بالخطوة بوصفها (اغفال فاضح لدعوات المجلس المتكررة كي تعلق ايران أنشطة التخصيب كلها واعادة المعالجة كاجراء لبناء الثقة). وفي نهاية الاجتماع ، تبني مجلس المحافظين قرارا "اجماعيا" يحث ايران على (اعادة تثبيت تعليق كامل لجميع الأنشطة المرتبطة بالتخصيب).

قد يكون قرار ايران باستئناف أنشطة تحويل اليورانيوم ، على الرغم من التكاليف الدبلوماسية التي ينطوي عليها ، مدفوعا "في جزء منه برغبة هيئة الطاقة النووية الايرانية في معالجة مشكلات تقنية جدية قيل انها نشأت

في منشأة تحويل اليورانيوم . ووفق روايات في مجالات قطاع الصناعة النووية , كان سداسي فلوريد اليورانيوم المنتج في اصفهان ملوثا " بجسيمات معدنية جعلته غير مناسب لاستخدامه كخام تغذية جهاز طرد غازي . وبمقدار ما شكلت هذه المشكلة تحديا " تقنيا " طويل الاجل , فانها مثلت عقبة كبيرة امام تطوير ايران لقدرة محلية على تخصيب اليورانيوم .

وفي ٢ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ , ارسل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) محمد البرادعي الى مجلس محافظي الوكالة التقرير السابع من سلسلة التقارير المكتوبة بشأن التقدم في التحقق من تطبيق ايران اتفاقها بخصوص الضمانات . وكان هذا تقرير المدير العام الاول الى المجلس منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ , عندما اصدر تقريراً " شاملا فيه ملخصات مفصلة لنتائج ابحاث الوكالة القائلة ان ايران تخلفت عن الابلاغ او الاعلان عن سلسلة طويلة من الانشطة النووية , ومنها تجارب تحويل وتخصيب اليورانيوم , كما هو مطلوب بموجب اتفاقها الخاص بالضمانات .

حدد تقرير البرادعي الجديد مسألتين رئيسيتين من مسائل الامتثال للضمانات التي كانت الوكالة تعمل مع ايران على حلها . وكان للاولى شأن بمصادر جسيمات اليورانيوم المنخفض التخصيب (LEU) واليورانيوم العالي التخصيب (HEU) المكتشفة في عينات بيئية اخذها مفتشون من مواقع مختلفة في ايران , وكان ثمة تخمين مفاده ان جسيمات (LEU) انتجت في تجارب تخصيب غير معلنة داخل ايران . وبحسب تقرير البرادعي , مالت نتائج العينات البيئية المأخوذة في باكستان في صيف ٢٠٠٥ (عند اخذ كل شيء بعين الاعتبار , الى تأييد تصريح ايران) , الذي ينسب وجود جسيمات اليورانيوم المخصب الى تلوث من مكونات جهاز طرد مستورد من خلال وسطاء اجانب , (أي شبكة عبد القدير خان للتهريب النووي) .

وكانت المسألة الرئيسية الاخرى بشأن الترتيب الزمني لانشغال ايران

بتصميمات أجهزة طرد متطورة، حيث واصلت الوكالة الدولية التحقيق في مزاعم إيران حول انهماك البحث والتطوير عندها بتصميم جهاز طرد متطور، يعرف بالجهاز (P-2) وقد اعترفت إيران للوكالة الدولية بأنها تلقت في العام ١٩٩٥ خطط تصميمات باكستانية من أجل أجهزة الطرد (P-2) من خلال وسطاء اجانب، لكن وبسبب نقص في موارد احترافية، لم تبدأ أعمال التصنيع والاختبار الميكانيكي لدورات جهاز الطرد المركبة حتى العام ٢٠٠٢. إلا ان هذه الرواية لم تقنع محققي الوكالة الدولية في ضوء الاستثمار الذي بذلته إيران للحصول على رسومات التصميمات وبقدرات البلد التقنية. كما عبروا عن شكهم في امكانية اجراء اختبارات بناء على تصميم (P-2) الذي تطلب الحصول على اجسام مغناطيسية ومحامل وقطع اخرى من الخارج فضلاً عن صنع اغلفة ومكونات جهاز طرد ضمن الفترة الزمنية المحددة باقل من عام واحد. وجددوا في طلب وثائق اضافية للتحقق من ادعاء إيران انها لم تقم بأي عمل بشأن تصميم جهاز الطرد (P-2) في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢.

فضلاً عن هذه المسائل، ذكر البرادعي ان الوكالة الدولية لا تزال تجري تقديرًا "لجوانب اخرى من برنامج إيران النووي، بما فيها تواريخ تجارب فصل البلوتونيوم، والغرض من التجارب المتضمنة نظير البلوتونيوم - ٢١٠، وانشطة معينة في منجم GCHINE لليورانيوم. وواصلت الوكالة الدولية الضغط لزيادة فرص الدخول الى موقعين خارج طهران حيث يحتمل ان تكون أنشطة غير معلنة ومرتبطة بسلاح نووي قد جرت، وكان الموقع الاول مجمع بارشين العسكري المكرس لتطوير وانتاج ذخائر شديدة الانفجار.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، وبعد مناقشات طويلة، منحت إيران مفتشي الوكالة الدولية حق دخول مبان في ناحية من المجمع اختارها

المفتشون وسمحت لهم باخذ عينات بيئية هناك. وفيما يتعلق بالموقع الاخر، في لافيزان -شيان، ذكر البرادعي ان الوكالة الدولية كانت لاتزال تنتظر ادنا للقيام باعمال تفتيش اضافية في ورش تابعة للجيش ومعدات ثنائية الاستخدام مرتبطة بمركز الابحاث الفيزيائية الذي كان قائما هناك.

لقد رسم تقرير البرادعي الى مجلس المحافظين صورة مختلفة للنتائج التي حققتها جولات الوكالة الدولية التفتيشية الخاصة بالضمانات. وذكر ان المفتشين استطاعوا التثبت من عدم تحويل أي من المواد النووية المعلنة داخل ايران الى أنشطة محظورة، غير ان الوكالة الدولية لاتزال في موقف لايسمح لها بان تقرر عدم وجود مواد او أنشطة نووية غير معلنة في ايران. وابلغ البرادعي المجلس ان شفافية ايران الكاملة امر ضروري جدا وانها متاخرة عن مواعده في ضوء جهود ايران الماضية للتكتم على مدى اعوام كثيرة، وحث ايران على تبني اجراءات شفافية تتجاوز المتطلبات الشكلية لاتفاقها المتعلق بالضمانات الشاملة وتتجاوز البروتوكول الاضافي. ومن هذه الضمانات منح مفتشي الوكالة الدولية حق دخول ميسر الى مواقع افراد وورش وابحاث وتطوير فضلا عن تقديم جميع الوثائق الاصلية المرتبطة باقتناء معدات مزدوجة الاستخدام وتقنيات حساسة^(٣٤).

ثالثا- قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية.

في ٢٤ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، اقر مجلس محافظي الوكالة الدولية قرارا جاء فيه ان (تخلف ايران مرات عديدة وخرقها مرارا لالتزاماتها بالامتثال) لاتفاق الضمانات، كما ورد في تقارير سابقة لمدير عام الوكالة (يشكلان عدم امتثال في مقام المادة XII.C من نظام الوكالة الداخلي). (77: GOV\2005 وكان القرار من اعداد الدول الاوربية الثلاث، (EU-3) بالتشاور مع الولايات المتحدة، وبضغط من روسيا والصين، حذفت من مسودة القرار مطلباً كان من شأنه دفع مجلس المحافظين الى احالة ملف ايران الى مجلس الامن فوراً. وبدلاً من

ذلك، نصت النسخة التي أقرها المجلس على أن تكتم إيران لمدة ١٨ عاماً اسفر عن فقدان الثقة بأن برنامجها النووي كان لأغراض سلمية. حصرًا واثار مسائل هي ضمن اختصاص مجلس الأمن، وقد ألزم القرار مجلس المحافظين بإحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن لكنه ترك موعد ذلك مفتوحاً^(٣٥).

ويدين القرار انتهاكات إيران لمعاهدة منع الانتشار النووي، استناداً إلى أنشطتها النووية التي اتسمت بالسرية والإخفاء عن الوكالة، وأعرب عن القلق من أن هذا البرنامج يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، مما يجعل من الممكن في خطوة لاحقة إحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن الدولي على وفق مدى تجاوب إيران مع المطالب التي تضمنها القرار، وهو ما يعد تصعيداً حاداً في مسار الأزمة.

أذ يشكل الإصرار الإيراني على تخصيص اليورانيوم أحد أقوى بواعث الشكوك الدولية وبخاصة الأمريكية والأوروبية في مقاصد إيران، على الرغم أنه ليس في معاهدة منع الانتشار النووي ما يحول دون ممارسة الإثراء التنظيري باستخدام أي تقنية تراها الدولة الراغبة في ذلك، ولأن الأمر يختلف في حالة إيران نظراً لتعلقه بمواد نووية قابلة للإنشطار النووي فقد استدعى ذلك بسط رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما تقوم به الوكالة بالفعل، فالحصول على مادتي البلوتونيوم واليورانيوم أصعب مرحلة في صنع القنبلة النووية، فالبلوتونيوم يمكن الحصول عليه بقذف وقود اليورانيوم بالنيوترونات داخل المفاعل النووي، أما اليورانيوم المخصب فيتم الحصول عليه بعملية صناعية يكثف بموجبها نظير اليورانيوم، حيث إن نسبة التخصيب المطلوبة للانفجار النووي تصل إلى (٩٠%)، وبعد فترة من وضع اليورانيوم في مفاعل نووي تتسبب الإشعاعات القوية في تقبله لجسيمات إضافية، فيتحول الكثير من ذراته إلى البلوتونيوم اللازم لصنع القنبلة النووية.

ونظراً إلى خطورة هذه العملية (تخصيب اليورانيوم) يتم فرض رقابة على إنتاجها وعلى استعمالها ضمن ما يعرف بنظام الضمانات الشاملة ، حيث تتشارك الدولة العضو في الاتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعهدات والالتزامات، وفي حالة التأكد من عدم امتثال الدولة لتعهداتها، يجوز لمجلس محافظي الوكالة العمل بما جاء في الفقرة (ج) من المادة (١٢) من النظام الأساسي للوكالة، والتي تتضمن أمور عدة، منها : إنهاء المخالفة إلى جميع أعضاء الوكالة ، وإلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي المسألة الإيرانية جاء تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية صريحاً بشأن الاتهامات الأمريكية حول تطوير إيران سلاحاً نووياً؛ فقد أكدت هذه التقارير على عدم وجود دليل على أن برنامج إيران النووي مخصص لأغراض تصنيع أسلحة نووية، وفي تصريحاته في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٤م قال مدير عام الوكالة: إن الوكالة لم تر أبعداً عسكرية لهذا البرنامج، وأن تخصيب اليورانيوم شيء مسموح به، ولكن لا بد من مراقبة.

وعلى ذلك، فإن التعامل مع المسألة النووية الإيرانية يتم بشكل غير قانوني، وخصوصاً فيما يتعلق بطلب قرار مجلس محافظي الوكالة من إيران تعليق أو وقف تخصيب اليورانيوم تحت وصف الالتزامات الطوعية. على الرغم أن معاهدة منع الانتشار النووي تؤكد حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولم تمنع الدول الأطراف فيها من ممارسة تخصيب اليورانيوم، وإنما طلبت فقط أن يتم ذلك في ظل الرقابة الدولية، نظراً لوحدة المبدأ في امتلاك الوقود النووي، ومع ذلك وافقت إيران على الوقف التام والشامل أنشطة برنامجها النووي، كافة بدءاً من ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤م وطيلة فترة المفاوضات التي تم إجراؤها بين الجانبين الإيراني والأوروبي - فيما بعد - بحيث امتنعت طهران عن مزاولة عمليات

تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وفصل الغاز التي تستخدم في إنتاج وتصنيع السلاح النووي، الذي يُفُضَى إلى الوقف التام لكافة الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي.

وكان الهدف من هذا الاتفاق هو التوصل عبر المفاوضات التالية - لتوقيع اتفاقية طويلة الأمد تكون موضع قبول من جانب الطرفين، شريطة أن يشتمل هذا الاتفاق على ضمانات مادية وعينية من جانب إيران يكون من شأنها عدم الانحراف عن الأهداف والأغراض السلمية، فضلاً عن تطمينات و ضمانات أوروبية قطعية فيما يخص المزايا المقدمة لإيران في المجالات الاقتصادية في هذا الصدد. وبعد ذلك بدأ الخلاف والتوتر يسود أجواء المباحثات الإيرانية الأوروبية التي بدأت منذ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥م، فقد رفض الأوروبيون في نيسان (إبريل) ٢٠٠٥م عرضاً إيرانياً باستئناف تدريجي لعملية تخصيب اليورانيوم، وزاد المسألة تعقيداً تصويت البرلمان الإيراني على مشروع قرار يجبر الحكومة على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم، وكان مجمل هذه التطورات أن اضطرت إيران في النهاية إلى التخلي عن طلبها باستثناء عشرات من أجهزة الطرد المركزي من اتفاق باريس في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤م لأغراض البحث العلمي، وانطلقت المفاوضات بعدها في محاولة إقناع إيران بتقديم ضمانات موضوعية بأنها لا تصنع قنبلة نووية، وكانت طهران قد وقّعت مع موسكو في شباط (فبراير) ٢٠٠٥م اتفاقاً يقضي بإعادة إيران للوقود الناشئ عن أنشطة مفاعل بوشهر النووي الإيراني إلى روسيا، على نحو يقلص فرص الإيرانيين في تطوير قدرات نووية عسكرية، ويزيل الشكوك حول النوايا الإيرانية.

وفي أواخر أيار (مايو) ٢٠٠٥م تم الاتفاق على أن تقوم الدول الأوروبية الثلاث بحلول أوائل آب (أغسطس) ٢٠٠٥م بإعداد مقترحات تفصيلية لإيران

في ضوء اتفاق باريس، إلا أن إيران أعلنت أن وقف تخصيب اليورانيوم هو مجرد وقف مؤقت، وأصرّت على الاحتفاظ لنفسها بالحق في مواصلة التخصيب. وأعلنت استعدادها فقط لوقف بعض الأنواع من عمليات التخصيب، مثل تخصيب غاز اليورانيوم، علاوة على استعدادها لتقديم أية ضمانات للتأكد من أن الوقف —ود النووي الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم في أية أنشطة عسكرية. وهو ما رفضته الدول الأوروبية، بينما تباطأ الأوروبيون من ناحيتهم في تقديم مقترحات تفصيلية بهذا الشأن، وبالفعل أعلنت إيران عن استئناف عملية تخصيب اليورانيوم في اب(أغسطس) ٢٠٠٥م، مراعية في ذلك ألا تكون خطواتها تلك شديدة الاستفزاز، لذلك أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقرار استئناف نشاطات تحويل اليورانيوم في مفاعل أصفهان، وتضمن طلبها للوكالة نزع الأختام، والشمع الأحمر عن منشآت أصفهان بإشراف مفتشي الوكالة الموجودين في إيران، ووجهت لهم دعوة بالتوجه إلى الموقع وعمل محضر بنزع الأختام حرصاً منها على إظهار التزامها بالشرعية الدولية. وفي الوقت نفسه رفضت المقترحات الأوروبية المقدمة في إطار اتفاق باريس، بعد أن كان الرئيس (أحمدي نجاد) قد وصل إلى سدة الحكم^(٣٦).

والمواقع ان قرار الوكالة الدولية، كان قائماً على فكرة الوسطية بين موقف طرف متشدد، وهو الأمريكي - الأوربي الذي يطالب بنقل الملف الى مجلس الامن، نظراً لانتهاكات ايران لمعاهدة الحد من الانتشار النووي، وطرف يبدو اكثر واقعية، وهو الموقف الروسي - الصيني المدعوم من الهند وعدم الانحياز، التي تعترف بحق ايران كدولة موقعة على معاهدة الحد من الانتشار النووي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ثم تطالبها بالتخلي طواعية عن اتمام دورة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم، بسبب الشكوك في نياتها على الرغم من قبولها الرقابة الكاملة للوكالة الدولية على انشطتها^(٣٧).

ردت ايران على القرار بغضب، وندد وزير خارجيتها به بوصفه (غير قانوني وغير منطقي)، وقال مسؤولون في طهران ان ايران ممثلة بالتزاماتها بحسب معاهدة (NPT) نظراً لقبولها اجراء اعمال تفتيش دون سابق انذار والى تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية لمعالجة الخروقات الماضية للضمانات. واكدوا ان التصويت المنقسم على نفسه في مجلس المحافظين - ٢٢ دولة مع القرار ودولة واحدة ضد القرار (فنزويلا) وامتناع ١٢ دولة عن التصويت (منها روسيا والصين)، بدلا من الاجماع المعتاد - اظهر ان القرار كان مدعوما من الدول الغربية فقط وكان دافعه سياسيا. وحذروا من احتمال ان ترد ايران على قرار مجلس المحافظين باستئناف تخصيص اليورانيوم وتعليق تقيدها بالبروتوكول الاضافي غير المصادق عليه. وعلى اثر ذلك جاء قرار مجلس الشورى الايراني (البرلمان) بتشريع يطلب من الحكومة اعاقا اعمال التفتيش الدولية لمنشات البلد النووية في حال قيام مجلس الوكالة باحالة ملف ايران الى مجلس الامن^(٣٨).

رابعا- تأجيل قرار الاحالة من جانب مجلس محافظي الوكالة.

عزز تبني مجلس المحافظين للقرار السابق، من التوقعات المشيرة الى ان الولايات المتحدة والدول الاوربية الثلاث (EU-3) سوف تدفع في الاجتماع التالي للمجلس، في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، باتجاه احالة ملف ايران الى مجلس الامن. لكن قبل الاجتماع، اشار مسؤولون امريكيون واوروبيون الى انهم سيؤجلون الدعوة الى الاحالة لمنح ايران مزيدا من الوقت كي تدرس اقتراحا وسطا "بغية انتهاء المازق الدبلوماسية الذي اثارته روسيا، وعكس قرارهم، اعترفهم بان دعوة كهذه افتقرت الى مساندة واسعة من مجلس المحافظين، بما فيه مساندة دول اعضاء اساسية كالصين وروسيا.

ادى التقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥، بخصوص تنفيذ الضمانات في ايران الى تعقيد الموقف اكثر، وقد اوضح التقرير ان مفتشي الوكالة الدولية اكتشفوا

وثيقة، يعود تاريخها الى العام ١٩٨٧، بشأن (صب وصنع معدن من اليورانيوم المخصب الطبيعي والمنضب وجعله في اشكال نصف كروية). ويمكن استخدام الانصاف الكروية من معدن اليورانيوم في صنع قلب سلاح نووي من النوع الانفجاري (الداخلي) (Implosion) ووفق تقرير البرادعي، صرحت ايران بانها لم تطلب هذه المعلومات قط وانها اعطيت هذه المعلومات من جانب وسيط اجنبي. واكد مسؤولون في طهران ايضا ان واقع تسليمهم الوثيقة اظهر التزامهم الشفافية الكاملة.

وعلى الرغم من ان الوثيقة لم تتضمن تصميمًا مفصلاً او معلومات هندسية، فقد سعد اكتشافها القلق الدولي من أنشطة ايران النووية. وقد حذر السفير البريطاني في الوكالة الدولية، في معرض كلامه بالنيابة عن الاتحاد الاوربي، من ان الوثيقة كانت (دليلاً على عملية تسليح)، اذ بينت ان ايران كانت، منذ ما قبل ١٨ عاماً على الأقل، مهتمة بالحصول على التقنيات والخبرات المرتبطة ببناء سلاح نووي^(٣٩).

خامساً، استئناف محادثات ايران والاتحاد الاوربي.

بعد اختتام اجتماع مجلس المحافظين، وافق وزراء خارجية الاتحاد الاوربي على طلب ايراني لاستئناف المحادثات بشأن البرنامج النووي الايراني. وكانت المحادثات اللاحقة حول وقف المحادثات قد انعقدت في فيينا في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥ وانتهت باتفاق الاطراف على اللقاء مجدداً في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦. وقد تدهور المناخ السياسي للمحادثات المستأنفة على اثر سلسلة من تصريحات معادية لاسرائيل ادلى بها الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد واثارت انتقادات حادة من حكومات كثيرة وادينت رسمياً في اجتماع للمجلس الاوربي في بروكسل في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

واظهرت المفاوضات ان هناك قناعة ايرانية بان التصعيد المستمر ليس هو الطريقة الوحيدة الحكيمة لادارة الملف النووي، وان امتلاك اوراق

وادوات مضادة للتعامل مع الضغوط النووية عبر ملفات اخرى لا يصلح دائما وفي جميع الاوقات كعامل ردع في الملف النووي. ويكمن جوهر التحول في وصول القادة الايرانيين الى اقتناع بان التصعيد المستمر مع واشنطن واوروبا والامم المتحدة من شأنه تحويل حالة الاستياء القائمة لدى هذه الاطراف من المستوى المعنوي والنطاق السياسي الى المستوى العملي والنطاق التنفيذي، وهو ما تمثل في احالة الملف النووي الى مجلس الامن^(٤١).

كان اهم موضوع في المحادثات هو الموقف من الاقتراح الروسي غير الرسمي بان تؤسس مشروعا "مشتركا مع ايران لانتاج وقود نووي. وقد دعا الاقتراح الى تولي روسيا الجزء الاشد حساسية من برنامج ايران النووي والخاص بالتخصيب، والسماح لايران بمواصلة تحويل خام اليورانيوم الى رباعي فلوريد اليورانيوم (خطوة وسيطة في انتاج سداسي فلوريد اليورانيوم) في منشأة اصفهان، في ظل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ومع اجراءات ملائمة تتعلق بالشفافية.

وبعد ذلك، يتم شحن رباعي فلوريد اليورانيوم الى منشأة في روسيا لتحويله الى سداسي فلوريد اليورانيوم ومن ثم تخصيبه ليصبح وقودا من يورانيوم منخفض التخصيب من اجل معمل طاقة نووية، وفي الامكان تشغيل هذه المنشأة في ظل ملكية ايرانية-روسية مشتركة، وتعيد ايران وقود المفاعل المستهلك الى روسيا لخزنه فترة طويلة ثم التخلص منه، كما سبق الاتفاق على فعل الامر نفسه بالنسبة الى الوقود الروسي لمفاعل بوشهر.

كان رد المسؤولين الايرانيين الاول على الاقتراح الروسي سلبيا، فقد اصر الناطق باسم وزارة الخارجية الايرانية على القول ان على أي صفقة تزويد بالوقود ان تضمن بقاء دورة الوقود النووي داخل ايران، وقال لاريجاني في مؤتمر صحفي في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥ انه لا يرى حاجة الى صفقة الوقود المقترحة مع روسيا، واكد مجددا "ان ايران تتوي انتاج وقود نووي داخل ايران، وقال لاريجاني في مؤتمر صحفي في مطلع كانون

الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥ انه لا يرى حاجة الى صفقة خدمات الوقود المقترحة مع روسيا، واكد مجدداً " ان ايران تتوي انتاج وقود نووي محلياً"، ولم يحدد زمن حدوث ذلك شدد على ان ايران تفضل تنفيذ ذلك كنتيجة للمفاوضات التي قد تستغرق اشهرًا عدة. وبعد ذلك قدم مسؤولون ايرانيون كبار تقديرًا "عليا" اكثر ايجابية للاقتراح الروسي، لكنهم اصرروا على ان سياسة ايران لامتلاك قدرة محلية على تخصيص اليورانيوم لم تتغير .

وفي مقابل هذا الاقتراح قدمت ايران مجموعة من الافكار والمقترحات التي تتضمن استحداث الية جديدة للبحث عن تسوية لازمة من خلال الدعوة الى توسيع المفاوضات، بحيث لا تقتصر على ايران ودول الاتحاد الاوربي الثلاث (EU-3)، وانما توسيعها لكي تشمل دول اخرى من اعضاء مجلس محافظي الوكالة الدولية، لاسيما روسيا والصين ومجموعة عدم الانحياز، مثل جنوب افريقيا والبرازيل وماليزيا، بحيث يكون أي اتفاق يتم الوصول اليه من خلال هذه المفاوضات معبراً عن توافق دولي واسع، وليس عن اتفاق ذي قاعدة ضيقة تقتصر فقط على عدد محدود من الدول الاعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية.

وكان هدف ايران من المقترحات هو محاولة حشد اكبر قدر ممكن من التأييد للموقف الايراني، وكشف الازدواجية التي تمارسها دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة تجاه الدول الاعضاء الموقعة على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية، وكسب المزيد من الوقت لاطالة امد المفاوضات الموسعة لاطول فترة ممكنة.^(٤١)

وفي ٣ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، ابلغت ايران الوكالة الدولية انها قررت ان تستأنف ابتداء من ٩ كانون الثاني (يناير) أنشطة البحث والتطوير المعنية ببرنامج الطاقة النووية السلمي، وكانت تلك الأنشطة، قد علقت كجزء من وقف موسع طوعي وغير ملزم قانوناً^(٤٢).

وفي فيينا، قال دبلوماسيون ان ايران قدمت الى الدول الاوروبية في آذار (مارس) ٢٠٠٦، عرضاً تتعهد فيه بعدم تخصيص الوقود النووي على نطاق

صناعي لمدة عامين مع الاستمرار في الابحاث والتطوير . ولكن دبلوماسيين من الاتحاد الاوروبي رفضوا العرض قائلين انه لن يهدئ المخاوف من ان طهر ان تسعى سرا للحصول على قنابل ذرية . وقال دبلوماسي اوروبي مطلع على المحادثات ، ان الاتحاد الاوروبي كان قد طلب عدم التخصيب لمدة تصل الى عشر سنوات وهو ما رفضته ايران . وقال دبلوماسي ان « عرض كبير المفاوضين الايرانيين علي لاريجاني لا يشكل اساسا للتوصل الى تسوية ... العرض لم يكن له معنى بالنسبة لنا » . وفي مقابلة مع صحيفة كوريير النمساوية ، نشرت في ٥ اذار (مارس) ، تجاهل لاريجاني فشل المحادثات مع الاوروبيين ، وأشار الى ان ما يهم في نهاية الامر ، هو كيف تتفاوض الولايات المتحدة مع ايران . كما انتقد واشنطن قائلا انها ابدت ازدواجية في المعايير ، بتوقيعها اتفاقات تجارية مع الهند القوة النووية ، في حين ترفض التعامل مع ايران . وقال لاريجاني « دولة تصنع قنابل نووية توقع الولايات المتحدة اتفاقات معها ، والاخرى تريد طاقة نووية لاغراض سلمية . الفوضى لها السيادة على القانون الدولي » . ولفت دبلوماسيون النظر الى ان ايران تنوي البدء في تركيب ثلاثة الاف جهاز طرد مركزي في وقت لاحق . ويقول علماء نوويون ان تشغيل نحو ١٥٠٠ جهاز طرد مركزيا بالتوافق فيما بينها من دون توقف لمدة عام ، يمكن ان يؤدي لانتاج ما يكفي من يورانيوم عالي التخصيب لصنع قنبلة ذرية . وقال دبلوماسي اوروبي « إصرارهم على القيام باعمال البحث والتطوير شمل على ما يبدو اجهزة الطرد المركزي الثلاثة الاف . ولهذا فانه لا يشكل اساسا للتسوية في نظرنا » . وتسعى ايران في نهاية المطاف الى تشغيل ٥٠ الف جهاز للطرد المركزي . » (٣) .

وهذا ما اكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران استأنفت أنشطة نووية كانت قد أوقفتها بموجب اتفاق مع القوى الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي . وقالت الوكالة في بيان أن "مدير عام الوكالة محمد البرادعي أبلغ أعضاء مجلس المحافظين أن إيران بدأت اليوم تغذي بمراكز خام اليورانيوم الجزء الأول من خط المعالجة في منشأة تحويل اليورانيوم . " لكن البيان أشار إلى انه "ينبغي ملاحظة أن الأجزاء المختومة من خط المعالجة لم

نزل سليمة". وأضافت الوكالة أن "هذه الأنشطة بدأت في أعقاب وضع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للكاميرات اليوم... ولكن للأسف قبل استكمال الاختبارات العملية للكاميرات والتي تستغرق عادة ٢٤ ساعة بعد تركيبها".

وكانت إيران قد أوقفت العمل بكل أجزاء برنامجها النووي التي يمكن أن تستخدم في إنتاج وقود يورانيوم مخصص للمفاعلات النووية أو للأسلحة بموجب اتفاق توصلت إليه مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا في باريس في نوفمبر تشرين الثاني العام ٢٠٠٤. وطلب الاتحاد الأوروبي الذي يشارك واشنطن شكوكها بأن برنامج طهران النووي يستهدف تطوير أسلحة ذرية من إيران التخلي طوعا عن الأنشطة النووية الحساسة جميعها مقابل حوافز سياسية واقتصادية. ولكن إيران رفضت وأصررت على أن برنامجها لا يستهدف إلا التوليد السلمي للكهرباء. ومن أجل مراقبة التزام طهران باتفاق باريس قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضع أختام على معدات حساسة بمنشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان ومحطة تخصيب اليورانيوم في نائنز.

ومن جهتها قالت بريطانيا أنها تشعر "بقلق بالغ" لقرار إيران استئناف العمل في تحويل اليورانيوم في منشأة أصفهان بوسط البلاد. ووصف وكيل وزارة الخارجية البريطانية ايان بيرسون رفض إيران لمقترحات الاتحاد الأوروبي الخاصة بعرض حوافز اقتصادية وسياسية تهدف إلى إقناع طهران بالتخلي نهائيا عن العمل في دورة الوقود بأنه "ضار". أما وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي فأشار أن استئناف طهران للنشاطات النووية الحساسة فتح "أزمة خطيرة" داعيا الأسرة الدولية إلى "الاتحاد" لمواجهة هذا التحدي. وقال الوزير أن "الأسرة الدولية ستتحرك وستقرر الرد المناسب على القرار الإيراني". وأضاف "أمل في أن نتحد لمواجهة هذه الأزمة الخطيرة التي أثارها إيران عمدا". وأوضح أن إيران اتخذت "قرارين أحاديين خطيرين مقلقين". وتابع "لقد تلقينا ردا رسميا سلبيا على الاقتراح الذي قدمته ألمانيا وبريطانيا وفرنسا في رسالة.

ويشكل استئناف عملية تحويل اليورانيوم في مصنع أصفهان (وسط إيران) انتهاكا صارخا لاتفاق باريس (المبرم في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)

٢٠٠٤) وقرارات الوكالة الدولية التي تنص على تعليق النشاطات الحساسة". وفي ما يتعلق بالاقتراح الأوروبي "إننا نأسف لأن إيران لم تأخذ الوقت اللازم لدرسه بشكل معمق ولم ترغب في بحثه معنا كما اقترحتنا". وقال دوست بلازي إن "الذرائع لرفض هذه المقترحات غير مقنعة" دون أن يعطي مزيدا من التفاصيل. وقال إن "المبادرة الأوروبية فتحت نافذة تسمح لإيران بإعادة الثقة. وإيران تقوم حاليا بإقفال هذه النافذة". ودعا الوزير مجددا "إيران إلى سماع صوت العقل وإلى العودة بلا تأخير لاحترام اتفاقات باريس بشكل تام"^(٤٤).

واقترحت فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وهي الدول الأوروبية الثلاث التي تحاور إيران في ملفها النووي في ١٥ أيار (مايو) ٢٠٠٦، تزويد طهران بمفاعل نووي يعمل بالماء الخفيف، في محاولة لإقناع الجمهورية الإسلامية العدول عن تخصيص اليورانيوم، حسبما أعلن دبلوماسيون أوروبيون. وقال أحد الدبلوماسيين المقربين من المفاوضات الأوروبية الإيرانية "إن الدول الأوروبية ومسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافير سولانا سيناقشون العرض الذي يتقدمون به لإيران مع نظرائهم الأمريكيين والصينيين خلال اجتماعات ستعقد في لندن. وأشار دبلوماسي آخر مقرب من المحادثات الأوروبية الإيرانية إلى الولايات المتحدة تدعم العرض الذي تتوي أوروبا أن تتقدم به إلى إيران"^(٤٥).

اجتماع لندن

وكان وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا قد عقدوا اجتماعا في لندن يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦، وصدروا بيانا أشاروا فيه إلى خيبة الأمل بسبب رفض إيران تعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وأشار البيان إلى أن الدول الست قررت بحث الإجراءات التي ستتخذ بحق إيران، والتشاور في إمكانية فرض عقوبات محتملة ضد إيران.

وفي الاجتماع اعترف خافير سولانا منسق السياسة الخارجية بالاتحاد

الأوروبي بفشل محاولاته في حث إيران على تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم. وضم الاجتماع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة لالمانيا التي تقود الجهود الهادفة الى اقناع ايران على التخلي عن برنامجها النووي. "وكانت الدول الست قد عرضت على ايران حزمة من المحفزات لقاء تعليق الاخيرة لبرنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم.

وقال خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي إن "باب المحادثات لا يزال مفتوحا وسيستمر كذلك"، على الرغم من تأكيده في وقت سابق إن ساعات عديدة من المحادثات مع الجانب الايراني لم تسفر عن تحقيق تقدم يذكر.

وعن طبيعة العقوبات نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا تفضلان فرض عقوبات فورية ولكن يعتقد أنهما تدرسان فرض عقوبات مخففة كخطوة أولى وذلك لاسترضاء روسيا والصين. وتشمل تلك العقوبات قيودا على سفر المسؤولين الايرانيين وحظرا على تصدير السلاح والتكنولوجيا النووية التي يمكن استخدامها بشكل مزدوج سلميا أو عسكريا.

وكانت جولة المباحثات الايرانية الأوروبية التي جرت هي الفرصة الأخيرة قبل اعتماد عقوبات محتملة على ايران التي لم تستجب لقرار مجلس الأمن الذي طلب منها تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم بحلول ٣١ اب (أغسطس) ٢٠٠٦.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قد وصف العقوبات بأنها "إجراءات متطرفة". وجدير بالذكر أن روسيا قامت ببناء مفاعل نووي في إيران في حين تعتمد الصين على واردات النفط الايرانية^(١).

وفي ٢٥ اذار (مارس) ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد ان بلاده ستخفض تعاونها مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ردا على العقوبات الجديدة التي فرضها مجلس الامن الدولي على طهران. وقد وصف نجاد العقوبات الدولية الجديدة المفروضة على بلاده بأنها "غير

مشروعة"، وأكد ان ايران "لن توقف ولو للحظة واحدة" عملها النووي، و اضاف ان ايران "ستعيد ضبط علاقاتها" مع اولئك الذين كانوا وراء العقوبات دون ان يعطي أي تفاصيل عن الكيفية التي ستعدل طهران من خلالها علاقاتها الدولية، و أكد نجاد استمرار البرنامج النووي: "لن توقف ايران توجيهها المشروع والسلمي حتى ولو لثانية واحدة بسبب مثل هذا القرار غير القانوني"، و "لن تنسئ الأمة الايرانية اولئك الذين ساندوا ولا اولئك الذين رفضوا (القرار)، عندما تعيد ترتيب وضبط علاقاتها الدولية" (٤٧).

وكانت ايران قد أدانت قرار الأمم المتحدة فرض عقوبات عليها ووصفته بأنه "قصاصة ورق" لن تخيف طهران وتعهدت بالاسراع بخطى اعمال تخصيب اليورانيوم.

واعتمد مجلس الأمن بالإجماع يوم ٥ ايار (مايو) ٢٠٠٧، قرارا يفرض عقوبات على تعاملات ايران في المواد والتكنولوجيا النووية الحساسة في محاولة لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم الذي قد يستخدم في صنع قنابل نووية.

وقال الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد إن من ساندوا القرار الذي أعدته بريطانيا وفرنسا وألمانيا واعتمدته مجلس الأمن بالإجماع سيندمون قريباً على هذا "التصرف السطحي"، ونقل عن أحمدي نجاد قوله عن القرار "إنه قصاصة ورق... يهدفون بها الى تخويف الايرانيين... من مصلحة الغربيين قبول ايران كدولة نووية" (٤٨).

ان إتجاه إيران إلى استئناف بعض الأنشطة المتعلقة بالوقود النووي يعبر عن ثقة إيرانية جديدة من نوعها بالنفس وبقدرتها على التعامل مع الضغط الكبير الذي يمارسه المجتمع الدولي عليها لوقف عمل البرنامج النووي الإيراني خشية تطوير الجمهورية الإسلامية لأسلحة الدمار الشامل. كما أن رفض الحكومة الإيرانية للتحذيرات التي وجهها لها الاوروبيون من مغبة معاودة بعض النشاطات النووية الحساسة وتأكيداها على عدم تخليها

عن "حقوقها المشروعة" وأن "زمن التهديد والترهيب قد ولى" يعود إلى ثقتها بوجود إجماع وطني لا لبس فيه لدى كل قوى الطيف السياسي الإيراني على حق إيران المشروع في امتلاك التقنية النووية. وفي هذا الصدد يعد الإيرانيون أن الأوروبيين تعهدوا في اتفاق باريس بالاعتراف بحق إيران في ممارسة نشاطات تحويل اليورانيوم وتخصيبه. كما يعتقدون أن المفاوضات التي عقدها مع الأوروبيين طوال ثمانية أشهر قد أسفرت "عن القليل (..) إن لم يكن لا شيء"، على حد تعبير المتحدث باسم الخارجية الإيرانية^(١٩).

لقد فشلت إيران في إقناع المجتمع الدولي أن برنامجها النووي المعلن وغير المعلن يهدف إلى إنتاج الكهرباء، وأنها لم تسعى للحصول على مواد ومعدات نووية ذات إستخدامات عسكرية، وأنها لم تنتهك معاهدة عدم الانتشار عندما أخفت أجزاء من برنامجها النووي ثم أعلنتها، وأنها لم ولن تسعى للحصول على الأسلحة النووية كونها أسلحة دمار شامل يحرمها الإسلام.

ويعود هذا الفشل الإيراني لعدة أسباب عدة أولها أنها أخفت على الوكالة طيلة سبعة عشر عاماً برنامجاً نووياً يتضمن دورة الوقود النووي وإنتاج اليورانيوم والبلوتونيوم أي إنتاج المواد الأولية للسلاح النووي، وهذا يعني أن المسألة لم تكن خطأ عفويا بل سلوكاً منهجياً وراءه قصد. فضلاً عن ذلك فإن إيران لم تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية طيلة الأعوام الثلاث التي مرت منذ كشف برنامجها السري في العام ٢٠٠٣، وهو ما عزز الشكوك بأن برنامجها يهدف لما هو أبعد من الكهرباء. أما قول إيران أن كشفها لبرنامجها السري كان كافياً لتصحيح الوضع بدون الحاجة لتدخل مجلس الأمن فلم يقنع أحداً لوجود سابقة حرم فيها مجلس الأمن دولة (العراق) من حقوقها كافة تقريباً بموجب معاهدة الحد من الانتشار (بضمن ذلك حقها في الإستخدام السلمي للنظائر المشعة لعلاج السرطان) بسبب عدم إعلانها عن برنامج تخصيب اليورانيوم، بل ودمر هذا البرنامج وعلى نفقة

العراق على الرغم من تقديم من العراق عشرات الإعلانات عن برامج السابقة (أحدها تضمن خمس وعشرون ألف صفحة) . لذا كان صعبا على إيران أن لا تقر بهذه السابقة وهي من أوائل الدول التي أيدت ودعمت بقوة قرارات مجلس الأمن بشأن العراق بل كانت توجه من وقت لآخر رسائل الى مجلس الأمن تطالب فيها المجلس بموقف أكثر صرامة في تفكيك وتدمير برنامج العراق النووي وفي مواصلة الحصار على شعب العراق

أما قول إيران ان الأسلحة النووية محرمة عليها دينيا كونها سلاح دمار شامل فهو قول لا ينطلي على أحد . فالأسلحة الكيماوية هي الأخرى سلاح دمار شامل لكن إيران صنعتها وإستخدمتها بكثافة خلال الحرب العراقية الإيرانية . وقرار مجلس الأمن ٦١٢ المؤرخ ٩ ايار (مايو) ١٩٨٨ أدان إستمرار إستخدام الاسلحة الكيماوية في النزاع بين العراق وإيران وطلب من الطرفين الإمتناع عن إستخدام هذه الأسلحة في المستقبل . كما أن دعوات كثيرة ظهرت في إيران تدعو لصنع القنبلة النووية خاصة بعد إمتلاك الباكستان للقنبلة النووية . وأحد رجال الدين الإيرانيين قالها بصراحة : نريد قنبلة نووية شيعية فقنبلة الباكستان سنيّة!

المبحث الثالث، الولايات المتحدة والبرنامج النووي الإيراني.

لقد فضل الشاه الولايات المتحدة كحليف رئيسي لإيران، منذ تبوئه للعرش في العام ١٩٤١ فقد فضل تنمية المصالح الأمريكية وزيادة تغلغلها في إيران، وجعلها وسيلة لتحقيق غايات داخلية وخارجية. وكان تفضيله للولايات المتحدة كقوة ثالثة نابعا من كونها قوة عظمى تستند عليها لمقاومة ضغوط الدبلوماسية الانكلو-روسية، ولكن بعد ظهور ثنائية اقطاب السياسة الدولية وظهور الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صار اختيار الشاه واضحا بصورة متزايدة- وكان على إيران ان تلزم جانب الولايات المتحدة. وتطورت العلاقة بتوقيع إيران للاتفاقية الاجرائية مع الولايات المتحدة في ٥ اذار (مارس) ١٩٥٩ بعد ان رفضت إيران عرضا

سوفيتيا لعقد معاهدة سلام لمدة خمسين عاما، حيث اصر الشاه على رفضها مفضلا الوقوف الى جانب حلفائه. وفي اتفاقها مع ايران، عدت الولايات المتحدة استقلال ايران وسلامتها مسألة (حيوية لمصالحها الوطنية) وقررت الالتزام بـ: - (٥٠).

١- استمرار تزويد ايران بالمساعدة العسكرية والاقتصادية.
٢- ان تقوم بمساعدة ايران في حالة العدوان، فقد نصت الفقرة الاولى على انه: (في حالة العدوان على ايران، فان حكومة الولايات المتحدة الامريكية، تماشيا مع دستور الولايات المتحدة الامريكية، ستقوم باتخاذ الاجراء المناسب بما فيه استخدام القوات المسلحة، كما اتفق عليه بصورة مشتركة وكما هو مثبت في القرار المشترك لتعزيز السلم والاستقرار في الشرق الاوسط، لغرض دعم حكومة ايران حين طلبها). وبالمقابل، فقد التزمت ايران بالاستفادة من الدعم لغرض (تعزيز التطور الاقتصادي الفعال).

وبعد زيارة الشاه الى الولايات المتحدة في ٢١ - ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩، قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بدعم البناء العسكري لايران بصورة سريعة، حيث اعلن في النهاية عن برنامج الدفاع الايراني ذو البليون دولار الذي كان تحت التوقيع من قبل القوتين الغربيتين استعدادا للانسحاب البريطاني من الخليج العربي في العام ١٩٧١. لقد كانت المساهمة الامريكية الاساسية في هذا البرنامج متمثلة في اسراب من احدث انواع القاذفات - المقاتلات النفاثة فانتوم في حين قامت بريطانيا بتجهيز مئات الدبابات والقطع البحرية (وقد اعلن بان المبيعات الامريكية والبريطانية من المعدات الحديثة الى ايران قد رفع من قوتها العسكرية الى مستوى متقدم نسبة الى ماكان عليه البناء التسليحي القديم) (٥١).

وقد يكون الجانب الاهم في العلاقات الايرانية - الامريكية هو التعاون في المجال النووي، والذي بدأ بتوقيع اول اتفاقية للتعاون في مجال استخدام

الطاقة الذرية للأغراض المدنية في ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧ التي أصبحت سارية المفعول في ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٥٩. وقد عدلت هذه الاتفاقية الأساسية لمرتين خلال عقد الستينات، إذ وقعت اتفاقية التعديل الأول في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ وتم العمل بموجبها في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ وقد تضمن النص المعدل على أن الحكومتين (تؤكدان على مصلحتهما المشتركة في ضمان وجوب استخدام أي مادة أو آلة أو وسيلة يتم توفيرها لحكومة إيران، وفقا لهذه الاتفاقية، للأغراض المدنية وحدها). ووقعت اتفاقية التعديل الثاني في ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٩ وتم العمل بموجبها في ١ آب (أغسطس) ١٩٦٩، وكررت التأكيد على أن أية مادة أو آلة أو وسائل يتم توفيرها لإيران (يجب أن تستخدم فقط للأغراض السلمية). كما أضافت بشكل أكثر تحديدا بأن أية مادة أو آلة أو وسائل (واضيف إليها) أية مادة نووية خاصة تنتج من خلالها بوساطة إيران (يجب ألا تستعمل لإنتاج الأسلحة النووية، أو للبحث في الأسلحة الذرية أو تطويرها، أو لأي أغراض عسكرية أخرى). كما تم النص في اتفاقية تعديل ١٩٦٩ على أن تبقى سارية المفعول لمدة عشرين عاما^(٥٢).

بعد نهاية الحرب الباردة وبخلاف العديد من الدول التي وطدت علاقاتها بالغرب من خلال تطوير دورها، فإن إيران لم تتبّع جمهور المنصاعين وإنما حجت وحكمت معارضتها للنظام الدولي للولايات المتحدة. يقوم الموقف الإيراني على عدم تصعيد التوتر مع الحفاظ على الاستقلالية بقدر الإمكان. فلقد استمرت القيادة الإيرانية في تأكيد سياسة إيران القائمة على تخفيف التوتر وجهودها المضادة للإرهاب خاصة في أفغانستان، كما اتفق الجميع على أهمية الدور الإيراني وأنه لولاه ما كانت مأساة أفغانستان قد سويت بهذه السهولة. وساعدت البراجماتية الإيرانية على هذا النهج حيث عمدت إلى إزالة مواطن التوتر أو المبررات كافة التي يمكن أن تسوقها الإدارة الأمريكية للتصعيد ضد إيران. وبدأت خطوات عدة للتهدئة منها: عدم

تسييس المحدد الأمريكي في رسم العلاقة الجديدة مع أفغانستان، التوحيد الإيراني خلف دعم الحكومة الانتقالية الأفغانية، النقد الحاد الذي وجهه خاتمي لقادة حرس الثورة بعد تهديدهم باستهداف آبار النفط والملاحة بمنطقة الخليج إن منعت إيران من تصدير نفطها وطلب منهم عدم التدخل في قضايا السياسة الخارجية.

مثل الموقف من الحوار مع الولايات المتحدة بعدا داخليا أثر على حدود حركة ومناورة النظام الإيراني فيما يخص المسألة العراقية. فلقد تحسنت مستوى الاتصالات بين طهران وواشنطن خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان. ولكن يمكن عدّ المرحلة التي تلت تصريحات بوش التي جعلت من إيران محوراً للشر مرحلة ثانية مختلفة لفترة ما بعد ١١ أيلول (سبتمبر)، اختلف فيها الخطاب الأمريكي، ومن ثم جاء رد الفعل الإيراني مغايراً تبعاً لذلك. فلقد تصاعد العداء الأمريكي لإيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر في العالم ومع تجدد احتمالات الحرب ضد العراق بدأت إيران تواجه خطر العدوان وسط تصعيد إسرائيلي مريب لوضع إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب. وقد مثل ذلك زلزالاً في أوائل ٢٠٠٢

شديدة للإيرانيين خاصة بعد ظهور حالة من التعاطف الإيراني مع الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)، فضلاً عن الدور المهم الذي لعبته إيران من أجل إعادة بناء الدولة الأفغانية ما بعد طالبان. وكان لهذا الخطاب آثار سلبية على التحسن الطفيف المتوقع في العلاقات الإيرانية - الأمريكية وتدعم موقف المتشددين الذي يقوم على عدم إمكانية الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد شكلت هذه التصريحات عاملاً دافعاً للوحدة قلماً وجد، حيث تقاربت وجهات نظر المحافظين والإصلاحيين بشكل واضح. وركزت معظم الكتابات الصحفية الإيرانية على الطابع المحافظ لإدارة بوش والذي تكرر عقب أحداث ١١ أيلول (سبتمبر). وأعلن أنه لا شك أنها أحداث أليمة ولكنه يجب عدم تجاهل السياسات الأمريكية الخاطئة والمواقف غير المناسبة

للسياسيين الأمريكيين التي مهدت الطريق لهذه الأحداث، وأدت للخسائر الكبيرة للأمة الأمريكية. شدد الخطاب الإيراني الرسمي على أن المشكلة تكمن في الاستكبار غير المنطقي والرؤى الخاطئة التي يتبناها المسؤولون الأمريكيون حول المسائل الدولية وعن إيران، للأسف أن السياسة المتشددة قد شكلت جانبا من الإدارة الأمريكية وهي التي تقود العالم إلى الحرب بشكل يضر بالمصالح الدولية والأمريكية ذاتها. ولكن في نفس الوقت سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أي إمكانية للحوار المستقبلي مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه إيران.

ومثل موقف خامنئي الرافض للحوار مع الولايات المتحدة خيبة أمل للإصلاحيين الذين كانوا يأملون بفتح الحوار مع واشنطن لتلافي العدوان الأمريكي خاصة أنهم يرون أن الولايات المتحدة ستتجه بعد تغيير النظام في بغداد إلى طهران. وبذلك فإنه كلما فتح الحوار مبكرا كان للمصالح الإيراني، وأفضل من أن يتأخر وتبدأ إيران المفاوضات من موقف أضعف. إلا أنه لا يمكن تصور فتح أي حوار مع الولايات المتحدة بدون دعم المرشد.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت في ٢١ شباط (فبراير) ٢٠٠٢ رسالة تهدئة لإيران عبر السفارة السويسرية تؤكد فيها رغبتها في الحوار وحل الخلافات من خلال حوار هادئ، وهي الرسالة التي كانت من ضمن عوامل أخرى دعمت من رؤية التيار الإصلاحي وبعدها قرر خاتمي إطلاق يد لجنة إدارة الأزمة في إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة. وكان للمحدد الأمريكي تأثير في الجدل العقائدي بين معسكري الساحة الإيرانية الداخلية حتى أنه قد تبلور لدى المحافظين الرغبة في عدم ترك الإصلاحيين يستأثرون بدور المحاور مع المسؤولين الأمريكيين وحدهم. وظهرت أقاويل حول لقاءين سربيين بين مسؤولين إيرانيين في مجلس تشخيص المصلحة مع مسؤولين أمريكيين في قبرص في بداية شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٢، وتلا ذلك تصريحات لرافسنجاني يعلن فيها عدم وجود حظر على اللقاءات غير

الرسمية بين الإيرانيين سواء أكانوا مثقفين أو برلمانيين مع نظرائهم الأمريكيين. ثم جاء قرار رافسنجاني بتكليف كل من حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي ومحمد جواد لاريجاني المنظر العقائدي للتيار المحافظ بدراسة إمكانية إمكانية إجراء حوار مع الولايات المتحدة، وهو ما يعد بحق انتقاله في موقف المحافظين من مسألة الحوار مع الولايات المتحدة، حيث لا بد لرافسنجاني من الحصول على موافقة المرشد قبل الإقدام على استخدام هذه القضية كمنطلق للظهور الإعلامي بقوة في الساحة الإيرانية. ويأتي هذا التحول في الموقف المحافظ بعد حملة شرسة ضد البرلمانين الذي قادوا حملة المطالبة بفتح الحوار مع الولايات المتحدة في ظل إدارة الأزمات الأفغانية ومساءلاتهم أمام المؤسسة القضائية وبعد رفض خامنئي لاقتراح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الذي قدم في آذار (مارس) ٢٠٠٢ بإجراء حوار برلماني بين البلدين. وبذلك بدأ الحديث عن وجود سباق غير ظاهر بين الجناحين في إدارة حوار فعال مع الولايات المتحدة.

ويمكن ملاحظة أن فكرة فتح الحوار مع الولايات المتحدة وإن اقتصررت في البداية على الإصلاحيين فإن التطورات الداخلية والدولية المتعاقبة دفعت المحافظين إلى التغاضي أحياناً عن بعض القنوات التي من المحتمل أن يفتحها الجناح الإصلاحي. وانتقلت بذلك قضية الحوار مع الولايات المتحدة إلى دائرة القضايا التي تتداخل فيها مواقف الإصلاحيين والمحافظين ولكن بدرجة أقل من قضايا أخرى مثل الحرية السياسية والتي تتداخل فيها الرؤى بشكل أكبر.

من الملاحظ أنه بعد تصريح الرئيس الأمريكي في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣، لم تتراجع فقط الانفراجة المتوقعة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بل اتجهت لاتباع أساليب غير مباشرة فقط من أهمها المحاور الأفغاني، وذلك بعد أن قامت قنوات اتصال مباشرة قبل ذلك عبر الأمم المتحدة بين مندوبي البلدين، ومن خلال لجنتي الاتصال بخصوص الشأن

الأفغاني اللتين جمدتهم واشنطن وكذلك لجنة الأزمة التي شكلها خاتمي للتعامل مع الشأن الأفغاني بعد أحداث ايلول (سبتمبر) وأعطى لها بعد ذلك إدارة حوار مباشر مع واشنطن. وقد جاء التفعيل الأمريكي للقناة الأفغانية الجديدة بعد تدارك إدارة بوش لمخاطر استبعاد إيران عن الساحة الأفغانية أولاً وعلى المستوى الإقليمي والدولي عامة. واتضح ذلك جلياً بعد ما مثل السلوك الإقليمي الإيراني تحدياً لسافراً للولايات المتحدة يهدد مساعيها: فعلى سبيل المثال بدا أن هناك احتمالاً لتطوير إيران لعلاقاتها مع العراق من خلال تشكيل جبهة موحدة عراقية إيرانية في وجه المساعي الأمريكية لإعادة رسم المنطقة تحت ذريعة ما يسمى بمحاربة إرهاب دول محور الشر.

باختصار نحن أمام ساحة داخلية لا تسمح على الأقل على المدى القريب بفتح حوار شامل وفعال ومؤثر مع الولايات المتحدة حيث تزيد العقوبات عن الحوافز، وهو ما زاد من المخاطر التي واجهها النظام الإيراني أثناء وبعد العمليات العسكرية الأمريكية في العراق. وإدراك صانع القرار الإيراني ضرورة التعامل مع الجانب الأمريكي، ولكن تظل المشكلة في فكر وإدراك القيادة الأمريكية ذاتها والتي بخلفيتها المحافظة يسهل توقع تزايد المشاكل بين الطرفين وليس تخفيفهما. فوفق تصريحات الرئيس الأمريكي والتي جدد خلالها العقوبات الأمريكية على إيران أعلن أن طهران تهدد السلام والأمن في العالم واتهمها بدعم الإرهاب الدولي وامتلاك أسلحة الدمار الشامل كما أنها تسعى إلى نسف عملية السلام في الشرق الأوسط. وبالفعل أثارت الولايات المتحدة كثيراً من الشكوك حول أهداف وقدرات البرنامج النووي الإيراني. حيث بدأت الولايات المتحدة في اتهام إيران بسعيها لإنتاج أسلحتها النووية وكررت هذه الاتهامات مؤخراً في أكثر من موضع حيث ساد الاعتقاد أن برنامج إيران النووي أكثر تطوراً مما كان يعتقد من قبل، واتهم فلايشر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض إيران بالسعي سرا لبناء مصنعين أحدهما لإنتاج اليورانيوم المخصب.

ويعكس النظام الدولي ما بعد ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ وموقف التيارات الداخلية من قطبه الكبير على الواقع الإقليمي المفروض على إيران. فتؤمن الرؤية الإيرانية أن تلك الأحداث قد ساعدت القوة العسكرية الأمريكية على توسيع نفوذها وكذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية الأمريكية مثل وكالة المخابرات الأمريكية والمباحث الفيدرالية في الساحة الداخلية والخارجية. وتهدف الولايات المتحدة بالأساس وفق هذه النظرة إلى مواجهة عسكرية وأمنية شاملة في المنطقة مع القوى المعارضة لها: العراق وإيران، ووضعت النفط وبيع الأسلحة إلى دول المنطقة على رأس أولياتها. ولقد سادت دوما الشكوك الإيرانية في النوايا الأمريكية، وقد لخص محمد صادق الحسيني الرؤية الإيرانية لأهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بأنها تسعى إلى إعادة رسم جغرافية الخليج بما يؤمن قيام جمهورية نفطية أمريكية خالصة لوقف تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني نقصا حادا في مجال تأمين الطاقة الذاتية، وخلع النظام العراقي السابق واستبدال به نظام تحالف شيعي كردي دستوري ليلعب دور المارونية السياسية اللبنانية القديم وإضعاف انتمائه للبحر العربي الإسلامي، وليكون أول نظام تحركه الإدارة الأمريكية في شرق أوسط جديد تلعب فيه إسرائيل دور الشرطي الوحيد، وأخيرا تسعى الولايات المتحدة من خلال حربها الإعلامية الشعواء ضد إيران أن تستبدل بالجمهورية الإسلامية الحالية جمهورية ليبرالية على طريقة روسيا الحالية. ومن هنا دافع عن ضرورة معارضة ضرب العراق وتحريم التعاون مع واشنطن بأي شكل.

كما أن نجاح الإستراتيجية الأمريكية الساعية للسيطرة المباشرة على منابع النفط يثير العديد من المخاطر المشتركة بين دول المنطقة خاصة الخليجية منها مع إيران، خاصة أن دول المنطقة جميعها عربية وإيرانية تستقي مكانتها الدولية في الأساس من وزنها النسبي في التأثير على السياسات النفطية إنتاجا وتسعيرا. وإلى جانب ذلك هناك التعريف الأمريكي

للإرهاب والذي على أساسه تصنف الدول، فإنه يمثل تحدياً ثانياً مشتركاً أمام دول الخليج جميعاً من أجل إعادة هيكلة العلاقات فيما بينها للاتجاه نحو مزيد من التعاون^(٥٣).

أولاً- الولايات المتحدة والخليج.

لا تقتصر أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة على النفط، فمنذ أن تولت هي مسؤولية الأمن في الخليج عقب الانسحاب البريطاني من المنطقة في العام ١٩٧١ وحتى الآن، ظلت هناك خمسة أهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أمن الخليج، هي:-^(٥٤).

١- تعزيز الأمن الإقليمي.

٢- ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق.

٣- الحفاظ على حرية الملاحة.

٤- حماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات.

٥- تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين.

وبتحليل السياسات الأمريكية تجاه منطقة الخليج منذ الانسحاب البريطاني في العام ١٩٧١ وحتى الآن، يمكن القول أن تلك السياسات قد أخفقت في تحقيق أمن المنطقة، حيث أن الهدف المبدئي لأي استراتيجية أو إطار عمل أو تحالف أو مؤسسة أمنية، سواء كانت أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف، هو توفير النظام في بيئة مكونة من دول فردية ذات مصالح وقيم وإيديولوجيات متصارعة ومتداخلة. وقد أكدت التجارب الأمنية العملية أن فكرة النظم الأمنية تتعارض مع إصرار طرف ما على تحقيق مصالحه من خلال التهديدات والقهر، إذ أن النظام الأمني يتم بناؤه من خلال الحلول الوسط التي لم تسع إليها الولايات المتحدة، بل إنها سعت إلى تكريس هيمنتها على المنطقة، دون الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف الإقليمية المختلفة^(٥٥).

وفي ٦ آذار (مارس) ١٩٩١، أعلن الرئيس بوش الأب في خطاب له أمام الكونغرس، أن هناك أربعة تحديات تواجه الولايات المتحدة في أعقاب تحرير

الكويت وهي ضرورة العمل على التوصل الى اتفاقية امنية في منطقة الخليج، والتحرك من اجل التوصل الى ضبط التسليح، وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم فان الدعوة الى التوصل الى حلول للمشاكل في لبنان وفلسطين والخليج يجب ان تتقدم بقوة و ارادة جديدة بعد انتهاء حرب الخليج.

وقد طرح هذه الافكار بالتحديد وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر في شباط (فبراير) ١٩٩١، في تصوره لمهام الولايات المتحدة وحدها وكما يأتي: - (٥٦)

- ١- امن الخليج هو اجراءات امنية تتحمل دول المنطقة مسؤوليتها.
 - ٢- ضمان الحدود الموجودة وحل المنازعات سلميا وبالتفاوض.
 - ٣- قوات اقليمية للامن تحت اشراف الامم المتحدة وبالتشاور مع كل الاطراف.
 - ٤- الحد من سباق التسليح ومنع تدفق الاسلحة الى الشرق الاوسط.
 - ٥- اجراءات بناء الثقة.
 - ٦- اعادة بناء الكويت والعراق، ووضع برنامج اقتصادي متكامل.
 - ٧- استخدام موارد البترول في المنطقة وخارجها لاعادة البناء والتعمير.
- وعقب حرب الخليج الثانية، وتحديدا في ايار (مايو) ١٩٩٣، اعلنت الولايات المتحدة مبدأ الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران لتحقيق الامن في الخليج، بغية وضع اطار منظم كجزء من السياسة الامريكية الجديدة تجاه الشرق الاوسط عموما والخليج العربي تحديدا، وبشكل يتناسب مع النتائج السياسية والعسكرية للحرب على العراق في العام ١٩٩١ ولمعطيات الانفراد الدولي للولايات المتحدة في تصريف شؤون المنطقة. وفي رأي مارتن اندليك الذي يعد مهندس الاحتواء المزدوج (ان عزم الرئيس بوش الذي اظهره في جهوده ازاء موضوع الكويت لم يقابله عزم مماثل على اعادة هيكلة الشرق الاوسط في اعقاب الحرب) (٥٧).

و الواقع ان مفهوم الاحتواء (containment) ليس ابتداء جديدا، اذ يعود الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما اشار اليه جورج كينان كونه السياسة التي ينبغي على الولايات المتحدة اتباعها في مواجهة الاتحاد السوفيتي، واصفا اياها بانها سياسة صبورة، يقظة، وحازمة. وقد اعاد مارتن انديك الى الازهان هذه السياسة كونها الوسيلة الفعالة تجاه الخصوم الجدد. فقد امكن بواسطتها تحجيم الخطر الواسع الذي كان يمثلته الاتحاد السوفيتي ومن ثم انهياره بعدها، فكيف اذا اتبعت تجاه الخصوم الاقليميين.

والفكرة الرئيسة للاحتواء المزدوج هي ان للولايات المتحدة مصالح قومية حيوية في الخليج العربي تتمثل في امكانية الوصول غير المقيد للنفط وبسعر معقول ومنع الانتشار النووي والحفاظ على الاستقرار الاقليمي وهذه الاهداف عرضة لمخاطر جدية مستمرة من قبل القوى الاقليمية الرئيسة العراق وايران، اما هدف الاحتواء المزدوج فيتمثل في مواجهة كل منهما عبر اجراءات عقابية فعالة بدلا من استخدام السياسة السابقة التي كانت تقوم على رعاية احدهما في مواجهة الاخر عبر توازن قوى اقليمي وهي السياسة التي ينعته انتوني ليك بانها كانت فاشلة^(٥٨).

الا ان هذا المبدأ لم يحقق نجاحا يذكر. وقد اكدت وثيقة استراتيجية الامن القومي في هذه المرحلة على ان هذه المنطقة يجب التركيز عليها وعدم تعريضها للتهديد من اجل الاستقرار الاقليمي، وامن مصادر الطاقة، والوقوف في وجه التهديدات التي تشكلها الدول التي تمتلك اسلحة الدمار الشامل وحماية امن شركائنا في المنطقة بصفة خاصة من التهديدات... اننا سوف نستمر في تشجيع اعضاء مجلس التعاون الخليجي، على ان يعملوا معا وبطريقة وثيقة من اجل التوصل الى ترتيبات دفاعية وامنية جماعية ومساعدة كل دولة من دول المجلس للوفاء بمتطلباتها الدفاعية وتطوير العلاقات الدفاعية الثنائية.

فالاستراتيجية الأمريكية لأمن الخليج في تلك المرحلة نهضت على جملة

من العوامل، أبرزها: التحكم في شبكة المعلومات الأمنية والعسكرية للمنطقة، تأمين صفقات التسليح وضمن عدم استخدامها ضد المصالح الأمريكية، ربط أمن الخليج بمنظومة الدرع الصاروخي الأمريكي، الاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

وبالنظر إلى هذه السياسات الأمريكية فإن موقف واشنطن من العلاقات الخليجية يركز بشكل كبير على إخراج إيران من أي ترتيبات لقضية أمن الخليج، استمرار سياسة العقوبات الاقتصادية ضد إيران وفق قانون دامتو، مراقبة واحتواء برامج التسليح الإيرانية خاصة غير التقليدية، وهي أمور تصب جميعاً في صنع درجات من التباين بين إيران ودول الخليج، وتسهم في زعزعة الثقة بين الطرفين^(٥٩).

وعلى الرغم من انتهاء حرب احتلال العراق واسقاط النظام القائم فيه، فقد تردد الحديث عن تشكيل الولايات المتحدة وجوداً عسكرياً أمريكياً متقدماً في العراق بهدف القيام بدور (الموازن للقوة العسكرية الإيرانية). وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد جعلت هدف الوجود في المنطقة هو مضمون سياساتها تجاه قضية أمن الخليج على مدى عقود، عدة فإن تلك السياسة لم تحقق استقرار وأمن الخليج، نظراً لافتقارها إلى توجه واضح يستهدف بالفعل تحقيق استقرار وأمن الخليج، بل استمرت في تكريس هيمنتها على المنطقة من خلال آليات ثلاث، أولاً: احتلال العراق عسكرياً واسقاط نظامه السياسي، وثانيهما: تفعيل الترتيبات العسكرية الثنائية مع الدول الخليجية، وثالثهما: العزلة الكاملة لإيران. من خلال الدبلوماسية القهرية التي تنطوي على العزلة الاقتصادية والضغط الدبلوماسي، فضلاً عن التهديدات المستترة بتوجيه ضربات عسكرية تقليدية أخفقت جميعها في أحداث أكثر من توقف مؤقت في متابعة إيران عمليات تخصيب اليورانيوم وادت هذه الأساليب القهرية - إلى جانب رفض الولايات المتحدة الاعتراف رسمياً بشرعية وسيادة جمهورية إيران الإسلامية - إلى اشتداد عزيمة القادة

الاييرانيين وتصلبهم في تامين خيار نووي للاغراض السلمية، فضلا عن ان الضغوط الامريكية قد ادت الى تحويل البرنامج النووي الى قضية كبرى وطنية لكل الايرانيين، ليبراليين ومعتدلين ومحافظين على السواء^(٦٠).

ويحدد هاشمي رفسنجاني الموقف الايراني من الولايات المتحدة بقوله: "نحن لا نحارب أميركا ولا دخل لنا بها، إلا بالقضايا والمواقف الإسلامية والعربية، وفي مقدمتها ما يختص بأمن وسلامة بلدنا. لكن نريد من أميركا أن تتركنا وشأننا، فهي ليست وصية علينا. نريد منها أيضاً أن تحترم القرار الوطني الإيراني، وأن تعترف بأننا دولة كبرى في الخليج، لنا وجودنا ومصالحنا وأمننا. لكن المشكلة أن الولايات المتحدة تدعم إسرائيل، وإسرائيل لها نيات ومشاريع غير مقبولة، ولا يمكن أن نرضخ لها. وإلا فلماذا تعترض الولايات المتحدة على حق إيران في التعامل مع الطاقة النووية، والأبحاث المتعلقة بأنشطة تخصيب اليورانيوم، ويزعجها نجاحنا في التعامل مع أجهزة الطرد المركزي؟! الولايات المتحدة تريد أن تخضع العالم كله لإرادتها، وإيران لا تزال عصية عليها. لذلك، فإنها تحاربنا وتخلق المشاكل والمبررات لهذه الحرب غير المقبولة".

أما عن المفاوضات مع أمريكا فيقول: "إن المفاوضات المتوقعة إجراؤها بين إيران وأميركا، ستتركز على الأوضاع في العراق. ثم إنها ليست أول مرة تتفاوض فيها إيران مع الولايات المتحدة، فقد تفاوضت معها من قبل مرتين، أثناء الحرب على أفغانستان العام ٢٠٠٢ والعراق العام ٢٠٠٣. فعندما احتلت الولايات المتحدة أفغانستان، كانت هناك اتصالات بين الجانبين الإيراني والأميركي، كما أن سفير إيران وأميركا في أفغانستان، لم يتوقفا عن إجراء اللقاءات والمباحثات كلما دعت الحاجة لمراجعة التطورات على الساحة الأفغانية^(٦١).

وفي التعامل مع إيران نجد ان الرئيس الامريكي جورج بوش يؤكد ان

الدبلوماسية تظل افضل الخيارات لدى ادارته، لمعالجة النزاع مع ايران بشأن انشطتها النووية. وقال بوش في هذا الخصوص: "الدبلوماسية هي الخيار الاول، واعتقد اننا سنتمكن من حل تلك المشكلة بالدبلوماسية."

ومن جهة اخرى، نسب الى البيت الابيض قوله ان الرئيس الامريكي لن يرد كتابة على الرسالة المفاجئة التي بعثها له الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد. وقد تسربت بعض تفاصيل هذه الرسالة المفاجئة، التي تضمنت انتقادات لغزو العراق. وقد قللت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس من أهمية الرسالة، وقالت إنها لا تحتوي على جديد.

وقد وجهت الرسالة في الوقت الذي يجتمع فيه وزراء خارجية الدول في نيويورك لإجراء محادثات حول الأزمة النووية الإيرانية. ولكن بعد ثلاث ساعات من المحادثات، لم يتمكن الوزراء من الاتفاق على موقف موحد حول كيفية التعامل مع المشكلة المتعلقة بالبرنامج النووي لطهران. غير ان الوزراء اتفقوا على ان يجتمع مسؤولون من بريطانيا وفرنسا والمانيا لبحث الخطوة المقبلة، وكذلك لاعداد حزمة مساعدات اقتصادية اذا وافقت على وقف برنامجها النووي، او التهديد بعقوبات دولية اذا لم توافق على ذلك.^(٦٢)

ولهذا نجد مندوب الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية يعلن ان شن حرب على ايران بسبب برنامجها النووي امر غير مطروح، وان هدف المفاوضات هو التوصل الى تسوية سلمية لازمة، وان امام ايران فرصة للانفتاح على الغرب، مشيراً الى ان الاتحاد الاوربي كان قد قدم عرضاً لايران يتضمن حصولها على التكنولوجيا النووية السلمية والاستفادة من الطاقة النووية دون الحصول على قدرات تخصيب اليورانيوم التي تسبب القلق. وبخلاف المآخذ التي أوردها تقرير الوكالة الدولية، والذي يثير شكوكاً قوية في نوايا ايران من وراء برنامجها النووي، ترددت الولايات المتحدة أن ايران لا تحتاج إلى الطاقة النووية لأنها تمتلك احتياطات ضخمة من النفط

والغاز، مشيرة إلى أن الطاقة المتولدة عن النفط أرخص من نظيرتها النووية.

وفي شهادته أمام الكونجرس العام ٢٠٠٣ ادعى جون بولتون مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، والذي كان يشغل وقتذاك منصب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، أن الغاز الطبيعي إذا استخدم في إيران لتوليد الكهرباء يمكن أن يولد ٤٠٠٠ ميجاوات بما يعادل ٤ أضعاف ما ينتجه مفاعل بوشهر النووي. وهذه الرؤية تدعم تأكيد بعض المراقبين أن امتلاك إيران لاحتياطات هائلة من النفط والغاز يضعف الحجة الإيرانية بأن الغرض من المفاعلات النووية هو توليد الطاقة الكهربائية، فما الذي يدعو دولة نفطية إلى اللجوء للطاقة النووية بتكاليفها الاقتصادية الأعلى وأخطارها البيئية الهائلة.

ويؤكد هؤلاء أن إيران، التواقفة منذ قيام دولتها الحديثة للعب دور إقليمي بصرف النظر عن أيديولوجيات حكامها، تعرف أن القدرات النووية العسكرية هي الضمان لهذا الدور في منطقة أصبحت نووية بالفعل في ضوء امتلاك إسرائيل وباكستان والهند لتلك القدرات.

ويبدو من غير المنطقي في نظر المراقبين أن نستبعد، في ظل سعي طهران الحثيث لفرض نفسها قوة إقليمية كبرى في المنطقة، احتمال وجود أهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووي الإيراني، بل ربما كانت هذه الأهداف هي الأهم في هذا البرنامج. وأعربت الولايات المتحدة عن "شعورها بـ"قلق شديد"، من إعلان إيران قدرتها على إنتاج اليورانيوم المخصب بمعدلات صناعية، معتبرة أن هذه الخطوة الجديدة، من جانب طهران "تمثل تحدياً واضحاً للمجتمع الدولي"، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة العقوبات على إيران.

وفور إعلان الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد، دخول بلاده ما يعرف باسم "النادي النووي"، مشيراً إلى أن إنتاج الوقود النووي دخل طوراً

صناعياً، أصدر مجلس الأمن القومي الأمريكي بياناً، حذر فيه من عواقب استمرار طهران في تحدي المجتمع الدولي. وقال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، التابع للبيت الأبيض، غوردون جوندرو، إن "طهران مستمرة في تحدي المجتمع الدولي، وزيادة العزلة من حولها، من خلال توسيع برنامجها النووي، بدلاً من تعليق تخصيب اليورانيوم." وعدّ جوندرو، تهديد الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، "أمراً غير مقبول".

ومن جانبها، عدّت الخارجية الأمريكية الإعلان الإيراني "علامة أخرى على التحدي الذي ما انفكت طهران تظهره للمجتمع الدولي"، حيث شدد المتحدث باسم الخارجية شين ماكورماك، على أن الخطوة الإيرانية بمثابة "الفرصة الضائعة." وقال ماكورماك، إن الإعلان الإيراني الأخير، يبرر العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عليها، مشيراً إلى أن إيران "تثير مرة أخرى الشكوك حول النوايا الحقيقية لبرنامجها النووي." وأعرب عن أمله في أن يجري زعماء إيران "العقلاء"، حسابات الربح والخسارة، وأن يتوصلوا إلى أن "النهج الحالي ليس في صالح الشعب الإيراني، وأن هناك ثمة بديلاً تفاوئياً يمكن للقيادة الإيرانية أن تختار الأخذ به"^(١٣).

ويشير محللون سياسيون إلى أن النظام الحاكم في إيران فكر في امتلاك القنبلة النووية في أعقاب الحرب العراقية التي اكتوى بنيران أسلحتها الكيميائية، واستخلص من ذلك أن عليه الاستعداد لأي مفاجآت حربية تكنولوجية جديدة. وقد أصبح ذلك جزءاً من التفكير الاستراتيجي الإيراني في الثمانينيات والتسعينيات، وعزز ذلك التفكير الحظر الدولي الحاد الذي فرض على إيران في مجال مبيعات والسلاح. و يشدد الإيرانيون على حتمية الاستمرار في برنامجهم النووي وحتمية تخصيب اليورانيوم، فإن السنوات المقبلة ستتجلى عن حتمية صدام بين إيران وبين من يتربصون بها، لنرى هل

سينتهي المشروع النووي الذي انطلق في أكثر من موقع إلى إضاءة ليالي المدن الإيرانية بالكهرباء أم سيضيء لياليها القنابن؟^(٦٤).

لقد اعترفت الولايات المتحدة بأجراء السفير الأمريكي لدى بغداد زلماي خليل زاد اتصالات مباشرة مع إيران، وهي الأولى من نوعها على هذا المستوى بين واشنطن وطهران منذ قطع علاقاتهما في العام ١٩٧٩، وهذا الاعتراف يحمل دلالة قوية على أن واشنطن لم تعد تملك رفاهية الاستمرار في الوضع القائم بشأن الملف النووي الإيراني.

وكشفت تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن وجود أفكار جديدة لدى واشنطن تجاه هذا الملف، وهو ماسماه بعض المحللين (وجود صفقة نووية ما). فقد بدا واضحا من تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية بخصوص رفض قيام إيران بتخصيب اليورانيوم بمعرفتها أن تحولا جديدا طرا على موقف واشنطن من الملف النووي الإيراني، فهذا الشرط يعني ضمنا أنه ليس لدى واشنطن مانع من مبدأ امتلاك طهران قدرات نووية، بل أيضا لآتمانع في مباشرة إيران تشغيل دورة الوقود النووية مع الوقوف عند خط أحمر هو عملية التخصيب ذاتها. وبعبارة أخرى، إن ثمة ممانعات أمريكية لن تصمد طويلا أمام التشدد الإيراني من جهة، والرغبة الأمريكية في الوصول إلى تسوية قريبة من جهة أخرى^(٦٥).

كان لتعثر المفاوضات بين إيران والدول الأوروبية الثلاث (EU-3) فرصة مهمة للولايات المتحدة لكي تبرز من جانبها بعد اختلاف واضح مع الدول الأوروبية حول كيفية معالجة مشكلة الملف النووي الإيراني، وحاولت الدول الأوروبية التقرب إلى الولايات المتحدة في سياساتها بغية تقديم حوافز إضافية إلى إيران كي تتخلي عن برنامج التخصيب.

وفي ١١ آذار (مارس) ٢٠٠٥، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بأنه، في حال موافقة إيران على التخلي عن البرنامج نهائيا، ستسقط الولايات المتحدة اعتراضها على تقديم إيران بطلب الانضمام

الى منظمة التجارة العالمية، وستدرس ايضا"، على اساس كل حالة على حدة اجازة بيع قطع غيار للطائرات المدنية الايرانية. في مقابل هذا التغيير في السياسة الامريكية، وافقت الدول الاوربية الثلاث (EU-3) على تقديم دعم نشط لجهود الولايات المتحدة الهادفة الى احالة ملف ايران الى مجلس الامن في حال استأنفت تخصيب اليورانيوم. وكان مسؤولون اوربيون قد عارضوا سابقا "دعوات امريكية الى احالة فورية، وقالوا ان هذه الخطوة ستكون سابقة لأوانها وذات نتيجة عكسية ربما، اذ قد تحفز ايران على التخلي كلياً عن تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ^(١٦).

وفي ٦ اذار (مارس) ٢٠٠٦ قال جون بولتون مندوب الولايات المتحدة في الامم المتحدة ان على ايران أن تعي أنها ستواجه ما سماه بعواقب ملموسة ومؤلمة إذا لم تستجب لمطالب المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي. وأضاف المسؤول الأمريكي ان واشنطن ستستخدم الأساليب المتاحة كافة لمواجهة ما وصفه "بالخطر الذي تشكله إيران". وجاءت تصريحات بولتون عشية اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة النووية في فيينا. لمناقشة إحالة القضية الى مجلس الامن الدولي، حيث يمكن فرض عقوبات على إيران ^(١٧).

لم يؤثر التقارب الأمريكي على ايران بشكل كبير، فقد رفض الايرانيون العرض الأمريكي بوصفه غير كاف وكدوا انه لم يكن للولايات المتحدة دور تؤديه في محادثات ايران مع الدول الاوربية الثلاث (EU-3) وأشاروا الى ان ايران ستستأنف العمل في معمل تحويل اليورانيوم وستمضي، في نهاية الامر، قدماً "ببرنامج تخصيب اليورانيوم، وعلى الرغم من انهم اضافوا ان ايران لن تستأنف التخصيب مادام الحوار البناء جارياً" ^(١٨).

ويعد برنامج إيران النووي جزءاً من مشكلة علاقتها مع الولايات المتحدة والتي تشمل تزايد النفوذ الإيراني في العراق ومحاربة القوات الأمريكية من خلال المتسللين الانتحاريين ودعم فصائل المقاومة العراقية الموالية لطهران

بالمال والسلاح ، هذا إلى جانب ما تزعمه واشنطن حول تعاون وثيق قائم بين إيران وتنظيم القاعدة الإرهابي وحيث تستضيف الحكومة الإيرانية عناصر من قيادات القاعدة على أراضيها يقومون بتوجيه منها بالتخطيط لعمليات إرهابية ضد المصالح الأمريكية والأوروبية على كل الساحة العالمية . لذلك فإن حل المشكلة النووية مع إيران سيرتبط من جانب الولايات المتحدة بحل باقي المشكلات السابق الإشارة إليها ، وقبل كل ذلك بإيقاف المخططات الأمريكية الأصلية للإطاحة بنظام الحكم في إيران .

ومما لا شك فيه أن السياسة الأمريكية في العراق تزعم إيران كثيرا ، ذلك لأن الولايات المتحدة تحرم الإيرانيين الآن من نصر إستراتيجي ظنوا أنهم ضمنوه وإيران من البديهي أنها لن تتظاهر بعدم المبالاة ، ولن تتجاهل هذا الأمر بل سترد بطرق عدة سرا وعلنا ، وسترد أيضا من خلال برنامجها النووي . ومن ذلك يتبين لنا مدى تشابك الملفات في العلاقات الأمريكية الإيرانية ، وإذا كان بعض المراقبين يرون أن الولايات المتحدة وإيران تتجهان نحو المواجهة ، وإذا أخذنا في الحسبان البعد النووي للمشكلة ، فإنه يتضح لنا مدى إلحاح هذه المواجهة . وما لم يتم التوصل إلى اتفاق ما بين البلدين في العراق يمكن أن يرضى به الإيرانيون فإن الأمور قد تتفاقم بسرعة^(١٩).

ويؤكد القادة الإيرانيون على أهمية البرنامج النووي واستعداد إيران لمواجهة كل الاحتمالات بالقول "ما الذي يمنع أن تتمتع دول العالم الثالث بهذه الخطوات، لتتجه نحو التنمية، وما الذي يمنع الدول الصديقة لإيران من أن تدعم إيران في هذا البرنامج. أبلغناهم جميعاً بأننا لا نتمنى ولا نريد أن تحدث مواجهات عسكرية بيننا وبين الغرب، لكن إذا قرّرت أميركا أو إسرائيل الحرب، فإننا على استعداد لهذه المواجهات إذا حصلت." على حد تعبير هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران^(٢٠).

ان مصلحة الولايات المتحدة تتركز في منع اي دولة من تكوين نفوذ هائل حول النفط، ويمكن ان نفهم استمرار التركيز الامريكي على مخاطر السلاح النووي الايراني، حتى بعد توقيع البرتوكول الاضافي، لانتزاع كل عناصر القوة التي تمتلكها ايران، والتي قد تمكنها من نفوذ غير عادي او قد تهدد اسرائيل. فالمطلوب امريكا الا تتمكن ايران من تشكيل اي تهديد، وان يتواصل احتواؤها على الرغم من اشارات الانفتاح التي تبدو ذات مغزى بالنسبة الى الداخل الايراني، اكثر مما تتم عن استراتيجية تطبيع للعلاقة مع ايران ولهذا يجب مواصلة المساعي لتأمين دعم اوروبي وياباني وروسي في الضغط على طهران اقتصاديا ودبلوماسيا لانهاء دعمها للارهاب ولبرامجها للأسلحة التقليدية.

وفي ضوء هذه الضغوط الامريكية المتواصلة، لانتزاع القوة الايرانية وتهديد النظام ومستقبله، وفي ظل الارتباط الاقليمي الشديد الذي حصل بعد احتلال العراق تبدو السياسة الايرانية سياسة ردع دفاعية، تبحث عن حماية امنها ونظامها، ولا تبحث عن التورط في المرحلة الراهنة، حتى لو استمر الوجود العسكري الامريكي على ما هو عليه في العراق، او انحسر الى قواعد عسكرية محددة^(٧١).

بالمقابل نجد ان الاستراتيجية الامريكية (غير المعلنة) تجاه ايران والتي ترتبط بوصول وزير الدفاع روبرت غيتس الى منصبه، وتعتمد على تضيق الخناق على ايران واشعارها بالتهديد المباشر بالقوة الامريكية، والضغط على ايران من الدول المجاورة لحدودها في عمليات تفجير واختطاف وقتل داخل الحدود الايرانية تستهدف قوات الحرس الثوري الايراني، او غيرها من عمليات ضد الدبلوماسيين الايرانيين في العراق. وقد اتضحت ملامح تغير الموقف الامريكي تجاه ايران في: -^(٧٢).

١- ارسال قوة قتال بحرية تقودها حاملة (جون ستينيس) لتلحق

بالحاملة (دوايت ايزنهاور) التي سبقتها الى منطقة الخليج العربي في رسالة واضحة لايران.

٢- محاصرة النفوذ الايراني في العراق والحد منه، وخصوصا بعد الامر الذي وقعه الرئيس بوش في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ للقوات الامريكية بالقبض على او قتل عملاء ايران في العراق لتهديتهم اسلحة ومتفجرات تستخدم لقتل الجنود الامريكيين.

٣- خلق حالة من عدم الاستقرار على حدود ايران، خاصة مع باكستان و افغانستان حيث الطبيعة الوعرة للحدود.

٤- محاولة تشديد العقوبات على طهران، خاصة بعد صدور قرار مجلس الامن ١٧٣٧ الذي تضمن عقوبات على مؤسسات واشخاص من العاملين في برنامج ايران النووي والصاروخي معا. وعدم امتثال ايران للقرار القاضي بتعليق أنشطة التخصيب، وهو ما فتح امكانية تشديد العقوبات على طهران.

وفي الرؤية المستقبلية لاتخرج سيناريوهات المستقبل بين ايران والولايات المتحدة عن مجموعتين، الاولى هي سياسة التصعيد التي قد تصل الى حد توجيه ضربة عسكرية امريكية للمنشآت النووية الايرانية اهداف عسكرية عدة مختارة داخل ايران، وهي سياسة لم يستبعدوا اي مسؤول امريكي، بل جاء تأكيد انها احد الخيارات المتاحة والممكنة امام الولايات المتحدة في تعاملها مع ايران. اما السياسة الاخرى، فهي سياسة التهينة التي لم تظهر ملامحها حتى هذه اللحظة. فالولايات المتحدة تكثف ضغوطها على ايران اقليميا ودوليا وتطالبها بالتوقف عن انشطتها النووية كشرط مسبق لبدء اي حوار او مباحثات مع ايران. ويمكن وضع سيناريوهات للتصعيد واخرى للتهينة في علاقة التوتر الحالي بين الطرفين وهي: - (٧٣).

١-سيناريوهات التصعيد:

اولا- توجيه ضربة عسكرية لايران.

ويمكن ان يكون بدافع نفاذ صبر الولايات المتحدة وحليفاتها اسرائيل تجاه البرنامج النووي الايراني، وتوجيه ضربة وقائية له قبل ان يصل الى مرحلة اللاعودة ويهدد امن البلدين معا. وامكانية تنفيذ السيناريو واردة، كما جاء على لسان اكثر من مسؤول امريكي كبير، اذ اعلنوا جميعهم ان الضربة العسكرية لايران واردة ضمن الخيارات الاخرى وان كانت تمثل الخيار الاخير، مع الاخذ في الحسبان ان واشنطن هي التي تحدد موعد تنفيذها فقد يكون غدا او بعد سنة او قد لاياتي ابدا، وفقا لما تراه الادارة الامريكية.

وابرز ما يواجه هذا الخيار مصاعب عدة اهمها -:

أ-صعوبة تدمير المواقع النووية الايرانية كافة بضربة عسكرية. وحتى في حالة حدوث ذلك، فان تلك المواقع يمكن ان تعاود نشاطها مرة اخرى،

ب-ما يمكن ان يؤدي اليه هذا الخيار من نتائج كارثية على ايران والمنطقة، وما يؤكد اعلان ايران بانها سوف تستهدف تدمير المصالح الامريكية ليس فقط في العراق او منطقة الخليج فحسب بل في دول العالم كافة في شكل ضربات صاروخية وعمليات انتحارية ضد تلك المصالح في حالة تعرضها لضربة عسكرية.

ت-ان ضرب ايران سوف يهدد الامدادات النفطية للدول الصناعية الكبرى في العالم بشكل مباشر، بما فيها الولايات المتحدة نفسها. اضافة الى ذلك انه من الصعب تصور امكانية ضرب مفاعلات ومراكز تخصيب نووية دون حدوث اثار واشعاعات نووية ضارة بالمنطقة كلها. ولهذا يعد هذا السيناريو الاسوء في اشكاله كافة.

ثانيا- تشديد العقوبات على ايران

وهذا ما تستخدمه وتتفذه الولايات المتحدة، فهي تحاول عزل ايران وحث الدول التي تتعامل معها تجاريا واقتصاديا على تقليص ذلك التعامل بقدر

الامكان من جانب .ومن جانب اخر,تشديد العقوبات الصادرة من مجلس الامن ضد ايران,خاصة بـعدد صدور القرار ١٧٣٧ في كانون الاول(ديسمبر) ٢٠٠٦,والذي تم بموجبه فرض عقوبات على ١٠ مؤسسات و ١٢ شخصا من العاملين في البرنامج النووي والصاروخي.

من جانب اخر,هناك وفود امريكية تجوب العالم لحث دوله على تقليص استثماراتها في ايران ومنع اية استثمارات جديدة هناك.وقد ضغط الامريكيون على بنوك في اربعين بلدا حول العالم مبينين لها مساوئ التعامل مع ايران.وقد استجابت بعض الدول بالفعل للضغوط الامريكية.وعلى راسها اليابان التي قلصت استثماراتها في ايران الى جانب تقليص مشتريات النفط والتوجه نحو العربية السعودية.

والواقع ان هذا السيناريو مؤثر دون شك,وتشديد العقوبات سيكون اكبر تأثيرا وهو ما تسعى ايران لتفاديه و الحد من تأثيره,ولكن من غير المتوقع ان تؤدي العقوبات الى انهيار ايران او وقف برنامجها النووي,مع الاخذ في الحسبان ان عامل الوقت يعمل لصالح ايران وليس الولايات المتحدة.

٢-سيناريوهات التهدة:

اولا-المباحثات الثنائية

فالولايات المتحدة دولة لاتحترم الا الاقوياء,فهي تتفاوض مع الاقوياء تحقيقا لمصالحها,وهذا يعني انها لن تتردد في استخدام القوة ضد الضعفاء خاصة في ظل الادارة الامريكية للرئيس بوش.

الا ان تنفيذ هذا السيناريو محفوف بصعوبات عديدة منها ,ان تنفيذه سوف يقضي على الجزء المتبقي من مصداقية واشنطن في المنطقة وخصوصا ان الولايات المتحدة هي من تحذر دول المنطقة من النفوذ الايراني.ولهذا فاي اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة وايران سوف يدعم نفوذ ايران ويقوي موقفها تلقائيا في المنطقة وهو الامر الذي تحذر منه الولايات المتحدة نفسها.

ثانياً- مؤتمر دولي

ويبدو السيناريو الأكثر واقعية، على الرغم من أن الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسية التي تقف أمام تنفيذه بإصرارها على عدم اللقاء أو التفاوض مع إيران.

ألا أن حضور الولايات المتحدة لمؤتمرات جيران العراق، يعد تغييراً إيجابياً في الموقف الأمريكي ومخرجاً من المواجهة المتصاعدة مع إيران، كما يمكن هذه إعادة تفكير في سياسة (العصا بلا جزرة) التي تتبعها الإدارة الأمريكية تجاه إيران، والتي لم تسفر حتى الآن سوى عن المزيد من التصلب والعناد والإصرار الإيراني على السير قدماً في برنامجها النووي، وفي مواجهة هذا الاحتمالات وضعت إيران قواتها المسلحة في "حالة تأهب"، تحسباً لأي هجوم أمريكي أو إسرائيلي محتمل ضد منشآتها النووية، مؤكدة أنها لن توقف عمليات تخصيب اليورانيوم.

واستعداداً لأي مواجهة محتملة، تعمل طهران على حشد الدعم الشعبي الإيراني والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية، وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول المنطقة مثل لبنان والعراق وأفغانستان والأراضي الفلسطينية ودول الخليج العربي، وبالتوازي مع ذلك، تعتمد طهران على استغلال وسائل الإعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليمياً عبر إثارة موضوعات حساسة مثل القضية الفلسطينية والسياسة الأمريكية في المنطقة.

وأخيراً تقوم إيران بتسريع برامج التسليح من أجل إتمام استعدادها لخوض حرب استنزاف غير تقليدية طويلة ضد الولايات المتحدة.

والرسالة التي تحاول القيادة الإيرانية إرسالها للغرب هي أنها لا تخشى خيار الحرب وأنها مستعدة له وواثقة من الانتصار. وبالفعل تستعد القوات الإيرانية لحرب غير متكافئة مبنية على تكتيكات واستراتيجية حرب غير تقليدية. وتستطيع إيران في حال المواجهة العسكرية أن تفتح خمس جبهات

هي: الجبهة البحرية في مياه الخليج، وجبهة الفضاء عبر الصواريخ الباليستية، والجبهة البرية عبر حدودها مع كل من العراق و أفغانستان، والجبهة الخلفية في عمق بعض دول المنطقة والعواصم الغربية، والجبهة الاسرائيلية بواسطة حزب الله والمنظمات الفلسطينية وسوريا^(٧٤).

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، محمد علي حسيني، إن بلاده ستدافع عن نفسها، في حال تعرض منشآتها النووية لهجوم إسرائيلي أو أمريكي. وأضاف حسيني قوله: "إن الدولتين ليستا في وضع يخولهما القيام بمثل هذا الأمر الآن"، مشدداً على أن القوات المسلحة الإيرانية في "حالة تأهب وجاهزية"، للرد على أي هجوم تتعرض له البلاد. وأكد حسيني، في تصريحاته التي جاءت خلال مؤتمره الصحفي الأسبوعي، استعداد طهران لمناقشة سبل طمأنة مجلس الأمن و المجتمع الدوليين بأن البرنامج النووي الإيراني لا يهدف إلى تصنيع قنبلة نووية، مشدداً على حق إيران في تخصيص اليورانيوم.

وقال حسيني: "إن تعليق التخصيب ليس مدرجاً على جدول أعمال إيران مطلقاً لأننا نعتقد بأن تعليق تخصيب اليورانيوم يتعارض مع قرارات معاهدة الحد من الانتشار النووي ولن نجد أي منطق لذلك". وأكد حسيني حصول محادثات بين أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، علي لاريجاني، ومسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، وقال إن هذه المحادثات قد تمت ولكن يجب الانتباه إلى أنه لا يمكن قبول التعامل المزدوج، أي إصدار قرار من جهة والتحدث عن الحوار من جهة أخرى.

وجدد حسيني التأكيد: "إننا لن نجري أي حوار حول حقوق إيران الطبيعية، بل سنجري حواراً لإزالة أي غموض وقلق وعدم انحراف إيران عن برنامجها النووي ولكن دون شروط مسبقة". وأضاف: "من أجل مواصلة الحوار والمحادثات يجب أن نشهد عزيمة وتصميماً جادين لقبول حق إيران الطبيعي من جانب الدول المعنية".^(٧٥)

إن الموقف الإيراني تجاه الأحداث الأخيرة في المنطقة تبدو فيه معالم الإستراتيجية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يمنع الجدل حول الإصلاحات السياسية أن يمتد إلى العلاقات مع أمريكا، حيث وجد تيار كبير من النخبة يؤكد أن الدعوة لإعادة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة أو لعدم إعادتها ليس دليلاً على الالتزام بأسس ومبادئ الثورة، وإنما يتعلق ذلك بتحقيق المصلحة الوطنية في وقت معين، بحيث يمكن أن تكون المطالبة بإعادة هذه العلاقات ضد المصلحة الوطنية، بينما تكون في وقت آخر عين هذه المصلحة^(٧٦).

مع تأكيد رفسنجاني في لقائه مع ممثلي الأحزاب السياسية بأنه: "ليس هناك ما يمنع من وجود علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية بين إيران والولايات المتحدة، لكن العلاقات السياسية ترجع إلى احترام الشروط المعلنة من جانب إيران" كما يحاول بعض الإيرانيين تخفيف التوتر على الجبهة الإيرانية، حيث أكد علي شمخاني وزير الدفاع الإيراني أنه يعتقد أن الهجوم الأمريكي على إيران احتمال بعيد، بشرط أن تكون أمريكا قد تعلمت من دروس الماضي، وأن إيران لن تنظر إلى أي انتهاك أمريكي غير مقصود لحدودها على أنه عمل عدائي، بشرط ألا يضر بمصالح البلاد، وأن تكون هناك أدلة واضحة على عدم التعمد.

ثالثاً- الاستعداد للاحتتمالات جميعها

في الوقت نفسه تقوم إيران بمناورات عسكرية متتابة تحسباً لأي ظروف، وكان آخر هذه المناورات (فجر ٨١) البحرية التي اشترك فيها أكثر من ١٣٠ قطعة بحرية وقوات كثيفة. وقال العميد بهرام شاملو قائد المناورة: إن المناورة تهدف إلى وضع القطع البحرية والجنود في حالة استعداد لدعم أمن السواحل والمياه الإقليمية، فضلاً عن المحافظة على استعداد وحدات العمليات والقضاء على عدم الأمن والسرقات البحرية. وقد امتدت العمليات إلى مواني "بوشهر" و"عسلوية" و"خرج"، وتم فيها الهجوم على عدو

مفترض، وعمليات انزلاق على الماء، وغوص، ومكافحة تهريب، ومواجهة اعتداءات حدودية، وقطع طرق، بالاستفادة من الرادارات المتقدمة ويؤكد كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني أن إيران سوف تسعى وراء مصالحها في حالة وقوع حرب، وتدرس السيناريوهات المختلفة، وتتخذ المواقف المناسبة حسب الظروف، فنحن لا نستطيع أن نتجاهل الأحداث في العراق باعتبارنا جيرانا لها، ولكن هناك فرق بين عدم التجاهل والحياد، ولن نسمح للولايات المتحدة باستخدام أجوائنا، وسوف نعلن مواقفنا حسب مقتضى الحال .

رابعاً- الحوار مع الولايات المتحدة.

وصفت صحيفة (متين) الأسبوعية الإيرانية حوار طهران وواشنطن بأنه ألتقاط الأنفاس في الوقت الضائع وقالت : خلال الأيام الماضية صدرت تصريحات غير مسبوقة من قبل معظم كبار المسؤولين بشأن الحوار مع أميركا، حيث أعلن الرئيس احمدي نجاد في حوار مع قناة العالم الإيرانية استعداد طهران لإجراء حوار مباشر مع واشنطن، فيما كشف العديد من نواب مجلس الشورى عن وجود رسائل متبادلة وقبول زيارة وفد من الكونغرس لإجراء محادثات مع أعضاء في مجلس الشورى. النائب أكبر اعلمي وفي تصريح له لأسبوعية 'عصر ما' أكد وجود مساع لإجراء الحوار بين إيران وأميركا، مشيراً إلى أن إقامة العلاقات بين البلدين سوف تتم عاجلاً أم آجلاً.

وأضاف اعلمي، الذي ينتمي إلى التيار المنتقد لحكومة احمدي نجاد: ان عدم إجراء الحوار في السابق كان بسبب وجود تيارين متنافسين في الساحة الإيرانية، لكن حالياً يوجد تيار واحد يسيطر على زمام الأمور كافة، وهذا التيار سيجري المحادثات مع الولايات المتحدة دون وجود أي معارضة له، وان هذا التيار يتوق كثيراً للقيام بخطوة كهذه لحل معضلاته. وكشف اعلمي عن وجود تحركات واسعة في مجلس الشورى تدعو الى التحدث مباشرة مع

واشنطن دون شروط في الظروف الراهنة. النائب الشيخ حسين سبحاني وفي تصريح للصحيفة ذاتها قال: ليس لنا اي عداو او خصومة مع نواب الشعب الأميركي واننا نسعى لاجراء محادثات بين مجلس الشورى والكونغرس.. واضاف ان القيادة الايرانية طالما اكدت استعداد طهران لاجراء اي حوار ودي وسلمي مع دول العالم كافة باستثناء اسرائيل. وتوقع سبحاني ان يقوم مجلس الشورى والكونغرس بدور حيوي وبارز لتقريب وجهات النظر بين البلدين. ويقول العديد من نواب مجلس الشورى ان طهران اقامت علاقات مع توابع وعمالها في المنطقة والعالم، فلماذا تتم معارضة الحديث مع اميركا ذاتها وبشكل مباشر؟ ويدعي هؤلاء النواب ان ايران حتى، وان اجرت محادثات مع الولايات المتحدة، فانها ستجريها من موقع القوة والاقتدار ولن تتراجع اطلاقا عن مواقفها الاساسية، ولن يتعارض مثل هذا الحوار مع الاصول الثابتة للثورة الايرانية، وهي الاستقلال والعزة وعدم التبعية لاي قوة في العالم. ويبرر انصار حكومة احمدي نجاد محاوره واشنطن بانها تهدف الى بحث الوضع الامني في العراق ودعوة اميركا لوضع جدول زمني للانسحاب من العراق وافغانستان وعدم التدخل في شؤون دول اخرى، وان مثل هذه المحادثات لن تشمل الملف النووي الايراني.. في حين صرح العديد من اعضاء مجلس الشورى ان حكومة احمدي نجاد اذا ارادت حقا حل ازمة الملف النووي وابطال القرارات الصادرة عن مجلس الامن فعليها التكلم مباشرة مع اميركا وليس مع وسطاء لا حول ولا قوة لهم.. مثل اوروبا او دول في المنطقة^(٧٧).

خامساً- الرفض الامريكي

بات واضحا بعد تجاهل الرئيس بوش لتقرير لجنة بيكر - هاملتون ان الادارة الامريكية الحالية رفضت المساومة مع طهران. وباتت تعد نفسها في حالة دفاع ضد التوغل الايراني في العراق ولبنان والاراضي الفلسطينية ومنطقة الخليج. وتعمل واشنطن على تشكيل تحالف سياسي-اقتصادي

عسكري بين ماتعدها قوى الاعتدال في المنطقة لمواجهة المحور السوري الإيراني. وبينما تستمر التحضيرات لعمل عسكري محتمل، تركز أمريكا على تضيق الخناق اقتصاديا على إيران عبر العقوبات الدولية، وتسعى لوقف الاستثمارات الدولية في إيران، وإلى خفض أسعار النفط لحرمان الخزانة الإيرانية من أي إيرادات لمجهودها الحربي^(٧٨).

ومن ناحية أخرى قالت الولايات المتحدة إنها ترفض عقد مباحثات مباشرة مع إيران، ما لم يتوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم بصورة موثوقة ويمكن التثبت منها. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي "توني سنو" للصحفيين إنه "يتوجب على إيران أن تتخذ تلك الخطوة الأساسية. عليها أن توقف الأنشطة جميعها." وأضاف: "بدون تلك الخطوة، لن يكون هناك تغيير في موقف الإدارة أو موقف الرئيس فيما يتعلق بالمفاوضات المباشرة مع إيران."

وجاء في صحيفة واشنطن بوست أن السلطات الإيرانية قد عبرت عن رغبتها في إجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي من خلال عدد من الوسطاء. وقال سنو إن الغرب يعمل للتأكد من أن إيران لا تقوم بتطوير قدراتها لتصنيع سلاح نووي. وجاءت تصريحات سنو في وقت تتنامى فيه الضغوط الدولية على واشنطن من أجل عقد محادثات مع إيران^(٧٩).

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس قد سعت، على هامش اجتماعات قمة العالم في نيويورك في يوليو (سبتمبر) ٢٠٠٥، إلى إقناع مسؤولي الدول الـ ٣٥ التي تشكل مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن يتبنوا موقفها الداعي إلى تحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي. وقالت رايس "إن إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن قد يتطلب بعض الوقت وإن الولايات المتحدة مستعدة للعمل على ذلك"^(٨٠).

سادسا- بوش يطرح خطة لتغيير إيران

فقد طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من الكونجرس تخصيص دعم مالي طارئ قدره ٧٥ مليون دولار لتحقيق التغيير ودعم الديمقراطية في إيران على حد وصفه. جاء هذا في خطاب ألفاه بوش في واشنطن وشن فيه هجوما عنيفا على النظام الإيراني الذي وصفه بأنه يأوي الإرهاب ويقمع شعبه ويسعى لتطوير أسلحة نووية وتدعيم نفوذه في المنطقة فضلا عن الترويج لفكرة تدمير "حليفنا إسرائيل".

وقال الرئيس الأمريكي إن هذه الاموال ستخصص لزيادة البث الإذاعي والتلفزيوني الموجه الى إيران ومساعدة من وصفهم بالإصلاحيين والمنشقين ونشطاء حقوق الإنسان الإيرانيين لتحقيق ما وصفه بالتغيير الديمقراطي. وأوضح بوش في معرض دفاعه عن سياسات إدارته في الحرب ضد الإرهاب، إن واشنطن وما وصفه بدول "العالم الحر" لن تسمح لطهران بامتلاك أسلحة نووية. وأضاف أن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق بدون "تحقيق التغيير وإحلال الديمقراطية في إيران مشيرا الى أن الولايات المتحدة تتطلع الى اليوم الذي يمكن فيه أن تكون أقرب الأصدقاء لإيران "الديمقراطية". وقال بوش إن دعم واشنطن التغيير الديمقراطي في إيران يعني الإسراع بمجئ اليوم الذي "يمكن فيه للشعب الإيراني تقرير مستقبله وأن يكونوا أحرارا في اختيار قادتهم". وتأتي تصريحات بوش متزامنة مع بدء مسؤولين روس وصينيين زيارة إلى إيران تهدف الى إقناع قيادتها بالقبول بمقترح تسوية حول برنامجها النووي من شأنه أن يجنبها لخطر التعرض لعقوبات دولية^(٨١).

كما وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم ٣٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، مشروع قانون حول سلسلة من العقوبات الجديدة الالزامية التي سيتم فرضها على الكيانات او الدول التي تقدم بضائع او خدمات لبرامج الاسلحة الايرانية. وقال بوش في بيان " اعربت عن تقديري للكونغرس لاطهار التزام ممثلي الحزبين لمواجهة أنشطة النظام الإيراني القمعية والتي تزعزع الاستقرار من خلال المصادقة على مشروع قانون دعم حرية إيران".

وصادق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع العقوبات الجديدة في وقت مبكر من نفس اليوم ، الذي تمت المصادقة عليه بالتصويت الشفوي واجازه مجلس النواب الأمريكي قبل يومين . ويفرض مشروع القانون ، قانون دعم حرية ايران ، العقوبات على اي كيان يسهم في قدرة ايران للحصول على الاسلحة الكيميائية والبيولوجية او الاسلحة النووية . وذكر المشروع ان سياسة الولايات المتحدة تتمثل في "عدم تطبيق اتفاقا على التعاون مع حكومة اي دولة تساعد البرنامج النووي الايراني او نقل الاسلحة او الصواريخ التقليدية المتقدمة اليها"^(٨٢).

من ناحيته قال الرئيس الأمريكي جورج بوش في حديث الى محطة فوكس نيوز أنه كان على حق عندما صنف ايران في محور الشر مع عراق صدام حسين وكوريا الشمالية . وأبدى بوش انزعاجه الشديد من وجود دولة دينية على وجه الارض جعل رئيسها تدمير اسرائيل اولى أولويات سياسته الخارجية . يذكر أن هذه هي المرة الاولى التي يعيد فيها بوش استخدام مصطلح "محور الشر" منذ عام ٢٠٠٢ . وكان بوش قد جنى آنذاك انتقادات شديدة من الأوروبيين الذين يحاولون ثني ايران عن برامجها النووية بالطرق السلمية . وكان البيت الابيض قد وصف تصريحات الرئيس الايراني "بالمشينة"^(٨٣).

كما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش في حديث للتلفزيون الاسرائيلي انه قد يبحث استخدام القوة كملاذ أخير للضغط على ايران للتخلي عن برنامجها النووي . وقال بوش الذي كان يتحدث في مزرعته في كروفورد بولاية تكساس في مقابلة اذيعت في ٦ ايار (مايو) ٢٠٠٧ ، "كل الخيارات مطروحة على المائدة" . وعندما سئل ان كان ذلك يتضمن استخدام القوة رد بقوله "كما قلت الخيارات كلها مطروحة على المائدة . واستخدام القوة هو الخيار الاخير لاي رئيس وكما تعلمون استخدمنا القوة في الماضي القريب لتأمين بلادنا" . غير أن بوش أضاف "في الاحوال جميعها نريد ان نتجح الدبلوماسية ولذلك فاننا نقوم بجهود محمومة في المسار الدبلوماسي وسنرى ان كنا سننجح أم لا"^(٨٤).

فالخيارات السياسية والعسكرية عديدة امام المجتمع الدولي لمعالجة الملف النووي الإيراني بعد قرار طهران مواصلة نشاط تخصيب اليورانيوم، خيارات قد يستعرضها ممثلو الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، في السياسة الخيارات عديدة بدءاً من تجميد ودائع إيران، وفرض قيود على سفر شخصياتها، تقليص العلاقات التجارية المحدودة التي لا تزال قائمة بينها وبني الولايات المتحدة، من دون أن يشمل ذلك التعرض لقطاعي النفط والغاز الإيرانيين الذين يكتسبان أهمية حاسمة بالنسبة إلى الاقتصاد الإيراني. أما عسكرياً فسيناريوهات الضربة الأميركية المحتملة كثيرة وربما تنفذ على مراحل، من عمليات استعراضية رادعة مثل ضربات بصواريخ كروز تستهدف أهم المواقع الإيرانية، أو هجوم رئيسي يحتاج لـ ٦٠٠ صاروخ كروز وأسراب بطائرات ويستمر ١٠ أيام يستهدف المواقع النووية ومراكز الصواريخ التي يتوقع أن تهدد الطائرات، أما الهجوم الشامل فسيشمل أهداف عسكرية ومدنية وسيحتاج إلى أكثر من ألفي صاروخ كروز وأسراب طائرات ويستغرق ما بين شهر وشهرين. سيناريوهات توافقت مع احتمال رد إيران بهجوم بيولوجي إذ من المتوقع حينها أن ترد الولايات المتحدة بالدخول في مرحلة هجوم نووي سيكون له أثر مدمر على الشعب الإيراني إنما على المنطقة بأكملها^(٨٥).

ويبقى السؤال الأهم في كل ما تقدم هل يعد بوش لحرب ثالثة في عهده؟ كل يوم تأتي أخبار من واشنطن لا تبعث على الاطمئنان وآخرها أن الرئيس جورج دبليو بوش أمر جنوده بقتل عملاء إيران وسورية في العراق. وتقوم وزارة الدفاع الأمريكية بترويج معلومات مفادها أن عملاء إيران قاموا بقتل خمسة جنود أمريكيين في قاعدة عسكرية أمريكية ب كربلاء في شباط (فبراير) ٢٠٠٧. كذلك فإن حاملة الطائرات الأمريكية Stennis في طريقها لمنطقة الخليج لتصبح حاملة الطائرات الثانية في المنطقة مع شقيقتها Eisenhower مما جعل البعض يتحدث عن دبلوماسية حاملات الطائرات. حتى أعضاء في مجلس الشيوخ الذين ينتمون للحزب الجمهوري الذي ينتمي له بوش، يساورهم القلق من أن يقدم بوش على مغامرة جديدة ويريد هؤلاء

دعم قرار يجبر الرئيس الأمريكي للحصول على موافقة الكونجرس قبل توسيع حرب العراق. يقول دبلوماسي عربي مطلع أن هذا وحده كفيل بالإشارة إلى سخونة الموقف اذ يرفض البيت الأبيض الكشف عن أوراقه ويؤكد بوش ووزير الدفاع في إدارته روبرت غيتس أن واشنطن لا تعد لحرب ضد إيران بينما تشير مصادر صحفية أمريكية مقربة من البيت الأبيض إلى أن هدف التصريحات الحادة يرمي لإثارة أعصاب القادة في طهران ودفعهم إلى وقف عمل البرنامج النووي وإنهاء إمداد الميليشيات الشيعية في العراق بالسلاح والمال ونقل عن نيكولاس بيرنز سكرتير الدولة بوزارة الخارجية الأمريكية قوله: ينبغي على إيران أن نتعلم كيف نحترمنا. في المدة الأخيرة أصبح واضحاً أن تصفية حسابات قديمة بين إيران والولايات المتحدة يجري على أرض العراق. على الرغم من نفي طهران تورطها في الحرب الجارية في العراق إلا أن واشنطن توجه لها اتهامات بتمويل وتسليح ميليشيات الشيعة ولهذا السبب حذر مسؤول عسكري أمريكي كبير من أن وقوع خطأ واحد من شأنه العودة إلى الوضع الذي نشأ في العام ١٩١٤ حين وقعت الحرب العالمية الأولى. حتي الآن لا يهدد العالم وقوع حرب عالمية كما حصل قبل ٩٣ سنة، لكن واشنطن تتصرف وكأنها تعد لحرب ضد إيران إذ بعد مجيء الرئيس محمود أحمددي نجاد إلى السلطة في طهران زاد التوتر الأمريكي الإيراني وتشبه لهجة الأمريكيين الحادة ضد طهران مرحلة التمهيد لغزو العراق. في ذلك الوقت سخر الأمريكيون من عدوهم صدام حسين ودون أدلة واضحة اتهموه بامتلاك أسلحة نووية والتخطيط لاستخدامها ضد الغرب وضد جيران العراق. الآن واشنطن مهتمة بإعداد ملف عن نشاطات الإيرانيين في العراق ومنذ وقت تحمل إيران وسورية مسؤولية الحرب الأهلية ولا ترى أن الاحتلال السبب في اندلاع حرب الإخوة. كما أنعشت واشنطن دور المعارضة الإيرانية في الولايات المتحدة وفتحت أبواب مكاتب البيت الأبيض والخارجية ووزارة الدفاع في واشنطن لمعارضين إيرانيين الذين يزودون الأمريكيين بمعلومات عن نشاطات الإيرانيين في العراق. التاريخ يعيد نفسه: إنه الدور الذي قام به

معارضون عراقيون مثل أحمد جلبي وغيره حين احتاجت واشنطن لمعلومات تدعم أكاذيبها ضد الأسلحة النووية المزعومة في العراق. من معلومات المعارضة الإيرانية التي تهتم واشنطن بالحصول عليها وليس التحقق من صحتها، قيام الحرس الثوري الإيراني (باسدران) بفتح مكتب رئيسي في النجف. وهناك ملف سري كما يشاع يقول أن الرئيس الإيراني شجع طلاب الفيزياء في جامعة طهران على الاجتهاد وهذا يكفي لو اشنتون كي تعتبره تحريضاً يقوم به نجاد لبناء القنبلة. وتعرف المعارضة الإيرانية أهمية الدور الذي قام به جلبي لتشجيع واشنطن على غزو العراق لذلك هناك أكثر من جُلبي إيراني في الطريق إلى العاصمة الأمريكية يريدون صب الزيت على نار النزاع الخطير. لذلك يزودون إدارة بوش بمعلومات مشكوك بصحتها ويحرضون على الحرب. منهم أمير فاخرافار الذي يجلس على كرسي متحرك لأن طالب الطب السابق تعرض للتعذيب وكما يقول ما زال يشعر بالألم في ركبتيه ويسمي نفسه اليوم الأمين العام لحركة الطلبة الإيرانيين والنجم الجديد للمعارضة الإيرانية في واشنطن. منذ شهر ايار (مايو) ٢٠٠٦، يتواجد أمير في العاصمة الأمريكية وتم الإعداد لظهوره جيداً فقد مثل أمام لجنة تابعة لمجلس الشيوخ واجتمع مع جيمس وولسي المدير السابق للسي آي إيه وبعدد من كبار الموظفين بوزارة الدفاع وقال لوسائل الإعلام الأمريكية أنه يحب الولايات المتحدة وهنا يجد من يسمعه. إنه جُلبي الجديد كما كتبت عنه وسائل الإعلام الأوروبية لكن أمير فاخرافار البالغ ٣١ سنة من العمر لا يحب هذه المقارنة أبداً ويتقزز منها بل يشعر بإهانة حين يسمع ذلك ويقول أنه على عكس جُلبي لم يختلس أموالاً. لكن ما يجمعه بجلبي، شاء أم أبى، أن للاثنين صديقاً أمريكياً مشتركاً هو ريتشارد بيرل أحد مخططي غزو العراق والسياسي الأمريكي الذي تبني جُلبي منذ البداية والآن تبني فاخرافار. بعد وقت قصير جداً على خروج فاخرافار من سجن الاعتقال في نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ التقى مع بيرل في فندق بمدينة دبي وقام بيرل على الأثر بتسفير فاخرافار إلى واشنطن بعد اكتشافه أهمية استخدام جُلبي الإيراني لخطط واشنطن ضد إيران. يجلس فاخرافار في مكتب صغير قريب من مبني

الكابيتول في واشنطن ويزعم أنه أحد الطلبة الذين رتبوا ثورة الطلاب في العام ١٩٩٩ والتي حتى اليوم كانت أكبر تحد داخلي للنظام الإيراني في الداخل. وقد أوعزت إليه واشنطن ليحرض الطلبة في الجامعات كي ينظموا أنفسهم لهذا يقوم بجمع أجهزة الهاتف الجوال وكاميرات وحواسيب. لا يشكو فاخرافار من قلة المال فقد رصدت الإدارة الأمريكية ٨٥ مليون دولار في العام الماضي وأعلنت عن ذلك رسميا حين قالت أنها خصصت هذا المبلغ لمشروع تغيير النظام في إيران. وتم توزيع المال على إذاعة (صوت أمريكا) وراديو (فاردا) وكلاهما يبتان برامج موجهة لإيران باللغة الفارسية. كما فعلت واشنطن مع جلبي فإنها لا تبخل في المال على المعارضة الإيرانية التي لها الآن خبراء يجمعون المعلومات ويتواجدون في دبي ولندن وفراנקفورت كما يتحینون الفرصة للتوصل لأشخاص يدلون بمعلومات ضد نظام طهران. ويعتقد فاخرافار أن بوش مصمم على منع إيران الحصول على القنبلة. جيمس بيكر وزير الخارجية في عهد جورج بوش الأب وهنري كيسنجر وزير الخارجية الأسبق حذرا بوش من محاولات الإطاحة بنظام طهران وطلبا منه صرف النظر تماما عن ذلك. لكن هذا بالتحديد ما لا تريد المعارضة الإيرانية سماعه لذلك يقولون للمسؤولين الأمريكيين أن التفاوض مع إيران سوف يخيب آمال الشباب الإيراني الذي يأمل بتغيير النظام. يبقى السؤال المهم من يكون فاخرافار حقيقة؟ تقول بعض الشائعات أنه مجرم عادي أجرى اتصالات مع الطلبة بعد خروجه من سجن (إيفين) ويؤكد فالي نصر أستاذ العلوم السياسية وأحد الملمين بالشؤون الإيرانية في الولايات المتحدة أن أحدا لا يعرف هذا الرجل الذي يجلس اليوم في مكتب قريب من البيت الأبيض. يقول علي رضا جعفري البالغ ٥٠ سنة من العمر والذي يعد سفير (مجاهدي خلق) في واشنطن وأول من أعلن في مؤتمر صحفي في العاصمة الأمريكية في اب (أغسطس) ٢٠٠٢ أن إيران تخطط لإنتاج القنبلة أن الوقت مناسب للمعارضة ويقول أنه يكاد لا يصدق وجود هذا الدعم الكبير من أمريكا. منذ سنوات موجود تنظيم (مجاهدي خلق) على قائمة التنظيمات الإرهابية في أوروبا والولايات المتحدة. ردا على سؤال أن بوش يتعاون مع

إرهابيين ضد الإرهاب قال جعفري أنه يأمل بأن يجري شطب اسم (مجاهدي خلق) من قائمة الإرهاب. في تصريحاته الأخيرة يركز جعفري على أن الإيرانيين يقومون بالاعتداء على الجيش الأمريكي في العراق. الواضح أن بوش لم يتعلم شيئاً من دروس غزو العراق وأنه لم ينجح حتى اليوم في إقناع الشعب الأمريكي بهذه الحرب ويعول الكثير الآن على نفوذ المعارضة الإيرانية وذكر مواطنيه قبل أسبوع بأن في الولايات المتحدة عدد كبير من الإيرانيين الذين هم على صلة قوية ببلدهم. قبل حرب العراق ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية أنه يجري الإعداد لجيش مؤلف من العراقيين في المنفى يريدون الزحف مع الجيش الأمريكي إلى بغداد ويعتقد أحمد جلي أن الخطأ الكبير الذي وقعت به واشنطن أنه لم يجر ضم عراقيي المنفى كمحاربين.

هذا ما تريد وزارة الدفاع الأمريكية عمله في حالة إيران. فقد ذكرت المجلة السياسية الأمريكية Congressional Quarterly أن البننتاغون يتعاون مع (مجاهدي خلق) في تحديد إلكتروني لأهداف في إيران لضربها من الجو وأن إسرائيل قامت بتزويد هؤلاء العملاء بجوازات سفر إيرانية وقالت المجلة أنه لم يعد بوسع بوش نفي استتجار إرهابيين. لكن وسائل الإعلام الأمريكية تتصرف عكس ما فعلت في حرب العراق إذ حذرت صحيفة (نيويورك تايمز) التي أبدت الكثير من التفهم لحرب العراق في العام ٢٠٠٣ حذرت بوش من التورط في حرب مدمرة ومثل سائر الأمريكيين تعول الآن على مجلس الشيوخ كي يعارض تهور بوش.^(١٦)

ومع انتهاء المدة التي حددتها الأمم المتحدة لإيران لوقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم تسربت تقارير أمريكية حول احتمالات شن حرب ضد إيران وكشفت عن الانتهاء من إعداد خطة جديدة تضم أهدافاً عسكرية إيرانية يحتمل أن يتم ضربها باستخدام قنابل خارقة للحصون في حال تفاقم الخلاف بين الطرفين. وأكد مراقبون استراتيجيون أنه من الممكن أن يدفع حل أزمة الملف النووي لكوريا الشمالية بالطرق الدبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى الإسراع في الخطوات تجاه مائدة المفاوضات مع إيران من أجل التوصل إلى حل مماثل بشأن الملف النووي

الايراني او علي الاقل عدم تصعيد العقوبات ضد طهران بعد انتهاء مهلة الايام الستين التي طالب مجلس الامن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلالها بتقديم تقرير حول تعليق ايران انشطة تخصيب اليورانيوم . واكدوا ان استخدام القوة العسكرية ضد ايران يظل امراً محتملاً مادامت الولايات المتحدة و اسرائيل حتى الان تهددان بضرب المنشآت النووية الايرانية فيما ان الايرانيين يصرون على التمسك بحق بلادهم في امتلاك التكنولوجيا النووية ودورة الوقود النووي و انشطة تخصيب اليورانيوم وفقاً لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . وكشفوا عن ان الايرانيين لديهم استعداد للتفاوض مع الغرب من اجل التوصل الي حل سلمي ليس فقط لاثبات ان العقوبات ليست هي الحل لكي تتخلي طهران عن طموحاتها النووية ولكن من اجل التوصل الى حلول اخرى للعديد من المسائل العالقة مثل العلاقات التجارية والاقتصادية بين ايران و الغرب فضلاً عن المسألة العراقية التي تمثل قضية شائكة في ملف العلاقات الايرانية الامريكية . و اشاروا الى انه ربما يكون المستنقع العراقي هو العائق امام واشنطن لتدمير البرنامج النووي الايراني بضربات عسكرية محدودة لكن يظل هذا الخيار امراً قائماً يمكن تنفيذه في اي وقت على الرغم من ان عواقبه ستكون خطيرة للغاية ليس فقط بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط اكثر المناطق تعقيداً في العالم بل قد تمتد اثار ذلك الي المصالح الغربية .

وفي هذا الصدد يقول الدكتور سيف الدين عبدالفتاح استاذ العلوم السياسية بالجامعة الامريكية من الواضح ان امريكا تريد ان تكسب الحرب الكلامية مع ايران خاصة و انها لم تستطع ان تعبئ دول المنطقة التي تتعلق بالنظام الاقليمي ضد ايران فيما ان دول الخليج لم يصرح احد بان ايران تشكل خطراً وهذا ما كانت تريده امريكا في الوقت الراهن ولكنه لم يحدث . و اكد د . سيف الدين ان الولايات المتحدة تستخدم تارة العقوبات وتارة اخري الحرب الكلامية والتلويح بخطه لضرب المنشآت النووية الايرانية كنوع من الحرب الباردة لتخويف ايران . وتساءل هل الولايات المتحدة الامريكية قادرة على ان تفتح جبهة ثالثة جديدة في ايران بعد افغانستان و العراق ، قد لا تستطيع

بكل تأكيد ولا تستطيع ايضا ان تتحكم في رد الفعل ، لان ايران تملك استراتيجيات وقدرات عالية خاصة وانها تمتلك حدودا مع افغانستان والعراق وتستطيع ان تلعب دورا مؤثرا لمواجهة امريكا.

وبالنسبة لتدخل الدول الغربية للتفاوض مع ايران قال انه من المتوقع ان تزيد روسيا والصين اللتان ترتبطان بمصالح كبيرة مع ايران من دورهما بالنسبة للمسألة الايرانية ببدء معارضة اكبر في مواجهة مساعي الدول الغربية لتصعيد العقوبات على طهران او على الاقل معارضة ان تأخذ العقوبات شكلا عسكريا يجبر طهران على التخلي عن انشطتها النووية الحساسة. واكد انه لم يثبت لان ان ايران قامت بتصنيع سلاح نووي ولا تملك الوكالة الدولية للطاقة الذرية دليلا على ذلك اما كوريا الشمالية فقامت بتصنيع هذا السلاح الخطير وهذا ما جعل واشنطن واللجنة السداسية تصر على التوصل الى حل سلمي بينما على العكس تستطيع واشنطن كعادتها استخدام الضربات الاستباقية لتدمير البرنامج الايراني كخيار مفتوح مع الاستمرار في تأكيد اهمية المفاوضات لحل الازمة مع تضيق الخناق على طهران بالعقوبات وتصعيد الحرب النفسية بالتهديد باستخدام القوة. وما يحدث الان لايران يعد نوعا من التخوف من شيء محتمل وهو هل تستطيع ان تحول برنامجها النووي السلمي الى برنامج عسكري مشيرا الى ان هناك امورا قامت بها ايران في السر لا تعلم بها هيئة الطاقة الذرية في حين يرى الغرب ان العمل السري يشكك فيه من جانب الايرانيين للقيام بتحويل البرنامج السلمي الى عسكري .

واعتقد انه لو تركت الامور لادوات الفنية وليس للمؤسسات السياسية مثل مجلس الامن قد تستطيع هيئة الطاقة الذرية ان تقدم عناصر في الرقابة على ايران من دون ان تحتاج الى عقوبات. وللأسف فالولايات المتحدة الامريكية تحكم العالم منفردة وهذا الحكم عبر عنه الرئيس بوشين ، وان دول الغرب تسير وراء امريكا.

ومن جانبه يؤكد جمال زهران استاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس ان الولايات المتحدة الامريكية تمارس حربا نفسية ضد ايران

ومحاولات لممارسة الضغط مشيراً الى ان ايران لن تخضع لهذه التهديدات وسوف تجد امريكا مصاعب شديدة نحو هذه المسألة. وقال ان مدير هيئة الطاقة الذرية اكد في تصريحات مؤخراً لقد تجاوزنا نقطة ارجاع واجبار ايران الرجوع الى تخصيب اليورانيوم ولذلك يجب ان نبحث عن حلول دون ان يتم تطوير ذلك عسكرياً. وتوقع د. جمال زهران عدم توقف ايران في تخصيب اليورانيوم او خضوعها للتهديدات الامريكية و ايضا عدم تنفيذ امريكا لتهديداتها لايران نظراً لحساسية المنطقة كلها وبالاخص في حالة اقحام اسرائيل في هذا الملف. واعتقد ان توجيه ضربة عسكرية لايران في الوقت الحاضر او المستقبل تكاد تكون صعبة للغاية ان لم تكن مستحيلة. وقال ان هناك فرقاً بين الملف النووي الايراني و الملف النووي لكوريا الشمالية فالاخيرة طورت برنامجها النووي ولذلك لجأت واشنطن الى الحل السلمي معها ، اما ايران فقد اكدت انها لا تسعى لتطوير برنامجها النووي عسكرياً.

ومن جانبه يؤكد اللواء زكريا حسين الخبير الاستراتيجي والعسكري ان التعامل مع الملف النووي الايراني يسير في اتجاهين اولهما الحلول السلمية وهذا رأي كثير من الدول الغربية مثل روسيا والصين وبعض الدول الاوروبية مفضية مع الطاقة الذرية وكان هناك اجتماع انتهى بالتوازن مع الحل السلمي بجانب ان هناك توجهاً لحشد عسكري واستخدام العصا والجزرة". وقال اللواء زكريا ان التدخل العسكري الامريكي من الممكن ان لا يحدث وخاصة ان بوش غير مفوض من مجلس الامن و الكونجرس الا في حالة اذا تأكد ان ايران دخلت في تخصيب اليورانيوم وبدأت في الانتاج. كما ان هناك تطمينات من ان ايران لم توقف التخصيب ولكنها لم تصل الى تصنيع القنبلة الذرية فيما ان احتمالات الحرب والسلام متروكة للعمل الدبلوماسي. كما ان ايران مستعدة لتقديم الضمانات كافة على انها لم تنتج هذا السلاح وهناك توجه عام بان المنطقة لا تحتل ضربة عسكرية اخرى لايران ولذلك فان المراقبين يستبعدون الحل العسكري. الامر الذي يضع مزيداً من علامات الاستفهام حول السياسة المستقبلية التي ستمارسها الولايات المتحدة الامريكية باتجاه ايران. ووضح اللواء زكريا ان السياسة

الأمريكية ازاء القضايا النووية في منطقة الشرق الاوسط تؤدي الى مزيد من التوتر وزعزعة الامن والاستقرار.

واكد د. السيد عليوه استاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان انه لم يثبت نية ايران لانتاج سلاح نووي حيث ان السياسة الأمريكية في مواجهة ايران غير عادلة. وقال ان الولايات المتحدة تسعى لاسقاط النظام السياسي الإيراني وهذه هي المشكلة الاولى وليست مسألة تخصيص اليورانيوم مشيراً الى ان ايران تملك قدرات هائلة لمواجهة الأمريكيين حيث تمتلك قوة عسكرية واقتصادية وصناعية كبرى تستطيع ان تواجه الكيان الأمريكي والاسرائيلي معاً^(٨٧).

و قلل خبراء استراتيجيون وسياسيون عرب من حجم التهديدات الأمريكية بشأن توجيه ضربة عسكرية لإيران تستهدف المنشآت النووية مؤكدين ان توجيه ضربة عسكرية لإيران مرتبط بتحولات الموقف في العراق ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في السيطرة علي الاوضاع الامنية وتقليص حجم الخسائر، وكذلك بمدى التقدم في الملف الإيراني وقدره أوروبا علي الوصول الي صيغة تسوية. وقالوا إذا شعرت أمريكا بأن المقاومة العراقية تزداد وان صلابة الموقف الإيراني لن تهتز، فإنها ستعطي الضوء الاخضر لإسرائيل لتوجيه هذه الضربة العسكرية. ويؤكد د. عمار علي حسن مدير مركز دراسات الشرق الاوسط ان ضرب ايران وارد اذا كان الثمن الاستراتيجي المترتب على ضربها الآن أقل من الثمن الاستراتيجي الذي يترتب على تركها تصل الى مرحلة السلاح النووي خاصة ان الولايات المتحدة الأمريكية لا تجد في اللحظة الراهنة جدوى من التفاوض مع الإيرانيين في ظل إصرارهم على المضي قدماً في برنامجهم النووي وفي ظل عدم حاجتهم الى الولايات المتحدة الامر الذي سيجعل التفاوض بالنسبة للأمريكيين نوعاً من التسول حسب وصف وزير الدفاع الأمريكي نفسه. وقال د. عمار ان ما يؤخر الضربة الأمريكية لإيران حتي الآن او يجعل أمريكا تفكر ألف مرة قبل الإقدام على خطوة من هذا القبيل هو امتلاك إيران لأوراق عديدة منها إمكانية إغلاق خليج مضيق هرمز وهو ما يترتب

عليه وقف إمداد العالم بالنفط فضلاً عن قدراتها على ضرب القوات الأمريكية في الخليج وأفغانستان والعراق وتضييق الخناق على الجنود الأمريكيين في العراق وضرب المصالح الأمريكية هناك. وأوضح د. عمار قائلًا يبدو أن أمريكا تفكر في تنفيذ ما يسمى بنظرية الهروب للامام بمعنى محاولة الهروب من الفشل في العراق بضرب إيران خاصة أن واشنطن تحمل طهران جزءاً كبيراً من هذا الفشل. وأشار إلى أن هناك من الأسباب التي تجعل بوش يقدم على هذه الخطوة دون الأخذ في الاعتبار معارضة الديمقراطيين وقد تكون الخلافات بينهما حول التفاصيل وليس حول المبدأ نفسه خاصة وأن الضربة ستكون محدودة ومن الوارد أن تشارك فيها إسرائيل. ومن جانبه أكد د. السيد عليوة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان أن الرئيس الأمريكي في استراتيجيته الجديدة في العراق كشر عن أنيابه لكل من إيران وسوريا الأمر الذي جعل بعض المراقبين يتوقعون بنسبة ٥٠% أن يشن هجوماً عنيفاً على المواقع الاستراتيجية لقوة إيران الاقتصادية والصناعية والنووية وهو الأمر الذي يمكن أن يحدث نتيجة لفشله الذريع في العراق مما يدفع بوش للتقدم للأمام بمزيد من المخاطرة والخسائر. وأوضح د. السيد عليوة قائلًا: أخشى أن يدفع اليمين المحافظ واللوبي الصهيوني الإسرائيلي بالسياسة الأمريكية لارتكاب حماقات تاريخية تفجر الأوضاع في المنطقة أكثر مما هي عليه الآن. ومن جانبه قلل الدكتور محمد حبيب النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين من حجم التهديدات الأمريكية لضرب إيران مشيراً إلى أن الخبير الأمريكي واين وايت الذي كشف عن الخطة الأمريكية لتوجيه ضربات ضد إيران ليس من الوزراء ذوي الثقل الذي يحمل رؤية واضحة. وقال إن مسألة ضرب إيران أصبحت أكثر تشابكاً وصعوبة وتعقيداً مما يلوح به في الوقت الراهن مشيراً إلى أن ضرب إيران سوف يكون له آثاره السلبية على المنطقة كلها. ويقول د. حسن نافعه أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، لم يثبت لدى إيران النية لإنتاج سلاح نووي مشيراً إلى أن السياسة الأمريكية في مواجهة إيران غير عادلة ولا تستند إلى القانون. وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاسقاط

النظام السياسي الإيراني وهذه هي المشكلة كما انها تبحث في الوقت ذاته عن ايجاد سبيل للخروج من المستتقع العراقي لتتقدم للأمام نحو إيران.. وهذا هو بداية الانهيار لها في المنطقة. مشيراً الى أن إيران تمتلك قوة عسكرية واقتصادية وصناعية كبرى تستطيع ان تواجه الكيان الأمريكي والإسرائيلي معاً. ومن جانبه توقع اللواء صلاح سليم الخبير الاستراتيجي والعسكري توجيه ضربة عسكرية ضد إيران مشيراً ان توجيه هذه الضربة مرتبط بتحويلات الموقف في العراق وبنجاح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في السيطرة على الأوضاع الأمنية وتقليص حجم الخسائر الأمريكية في العراق. كما أن هذا العمل العسكري يرتبط كذلك بمدى التقدم في الملف النووي الإيراني ومدى قدرة أوروبا على الوصول الى صيغة تسوية وسطية في المسألة الإيرانية يمكن أن يخصب فيها اليورانيوم في الأراضي الروسية من خلال شركة إيرانية روسية مشتركة وبالتالي فإن الوصول الى تسوية للملف النووي الإيراني وتحسين الأوضاع في العراق يقلل من فرص هذه الضربة كذلك يقلل من هذه الضربة أيضاً التوصل الى حل سلمي للقضية الفلسطينية وتحجيم واحتواء الحرب الأهلية في لبنان. ولكن إذا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن المقاومة تزداد في العراق وان هناك تصلباً في الموقف الإيراني وأنها بدأت تخسر من جديد فإن الولايات المتحدة قد تعطي الضوء الأخضر لإسرائيل لتوجيه ضربة عسكرية محدودة ضد المنشآت النووية الإيرانية وستبقى حرباً بالوكالة كما حدث من قبل في الجنوب اللبناني^(٨٨).

ويؤكد هذا التوجه ما نشرته صحيفة الديلي تلجراف في تقرير على صفحتها الاولى تحت هذا العنوان قائلة إن جون بولتون، سفير أمريكا السابق لدى الأمم المتحدة، والذي لا يزال على علاقة قوية بإدارة بوش، صرح لها بأنه يجب مهاجمة إيران قبل امتلاكها سلاحاً نووياً.

ونشرت الصحيفة تفاصيل مقابلة أجرتها مع بولتون قال فيها إن إيران "أقنت بوضوح تكنولوجيا التخصيب الآن، وإنهم لن يتوقفوا، إنهم يحرزون تقدم ووقتاً ضيقاً." وقال بولتون للصحيفة إن الخطوة التالية يجب أن تكون

عقوبات اقتصادية مؤلمة، تليها محاولة الاطاحة بنظام طهران، وفي النهاية العمل العسكري لتدمير المواقع النووية^(١٩).

ويبدو أن أزمة الملف النووي الإيراني قد دخلت حلقة تصعيد جديدة مع بدء الولايات المتحدة الحديث عن عدم ضرورة حصولها على الضوء الأخضر من مجلس الأمن الدولي في حال أقدامها على عمل عسكري ضد إيران. وجاء هذا التصريح، الذي يذكر بالخطاب الإعلامي للإدارة الأمريكية في فترة الاستعداد للحرب على العراق، بعد أن فشلت القوى العظمى في اجتماعها في موسكو في التوصل إلى اتفاق حول عقوبات محتملة لإيران التي تحدثت الأسيرة الدولية ليس لعدم انصياعها للمطالب الدولية بوقف نشاطاتها النووية فحسب، بل وإقدامها على تكثيف برنامجها النووي كذلك من خلال إعلانها أخيراً عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم. وكما هو متوقع انعكست تأثيرات التصعيد الجديد من كلا الجانبين على أسعار النفط أولاً ولكنها بدأت تلقي بظلالها على مستقبل وتوازن القوى في المنطقة أيضاً.

وفي محاولات أخيرة لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي عقدت القوى العظمى، إضافة إلى ألمانيا اجتماعات في العاصمة الروسية على مدى يومين. لكن هذه الاجتماعات انتهت بغير ما تشتهي به سفن الترويكاف الأوروبية، التي إكتفت بتجديد دعوتها لإيران إلى وقف نشاطات تخصيب اليورانيوم من دون التوصل إلى تحقيق أي تفاهم. ومن جهة أخرى أتى الوفد الإيراني بمفاجأة جديدة لدبلوماسيي الترويكاف الأوروبية مفادها إن إيران تعترم تشغيل أجهزة طرد مركزية جديدة في سلسلتين تظم كل منهما ١٦٤ جهازاً من نوع بي-١ من أجل تخصيب اليورانيوم. الوفد الإيراني لم يكتفي بهذه المفاجأة فحسب، بل انه دعا أوروبا إلى "مواكبة" برنامجها النووي. كما قال ممثلو الترويكاف الأوروبية أنها لم تجد شيئاً جديداً في الموقف الإيراني، ولكنها حذرت طهران من إجراءات من شأنها أن تزيد من عزلتها دولياً وما تزال واشنطن تلح على موسكو من أجل وقف تعاون الأخيرة في المجال النووي مع إيران، وترى إن الرفض الروسي الصيني سيكون أحد

العوامل المؤثرة على قمة مجموعة الثمان التي عقدت في تموز (يوليو) ٢٠٠٦ في روسيا. ولكن واشنطن لم تكتف بالدعوات لمنع التعاون مع إيران وفرض عقوبات عليها، بل أصبحت تتحدث عن حقها الطبيعي في "الدفاع عن نفسها" من خلال استخدامها الوسائل كافة "لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية". وعلى الرغم من أملها في التوصل إلى حل دبلوماسي لم تستبعد وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أي تدخل عسكري أمريكي ضد إيران. وتأتي هذه التصريحات في وقت بدأت فيه الصحافة الأمريكية الحديث عن ضربات عسكرية محتملة لإيران. لذلك أضحى المشهد الإيراني الآن يذكر بقوة بسيناريو الحرب على العراق، فواشنطن ترى أن "حق الدفاع عن النفس لا يتطلب قراراً من مجلس الأمن"، كما جاء على لسان رايس. وعلى الرغم من عدم وضوح لغة الدبلوماسية الأمريكية في نيتها الحقيقية بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، إلا أن الكثير من الخبراء يؤمنون بنية الولايات المتحدة الجادة في قيامها بعمل عسكري ضد طهران. وعن الخطط الأمريكية المتعلقة بهذا الصدد يقول بهرز خوسرو زاده، أستاذ العلوم السياسية في جامعة غوتنغن الذي ينحدر من أصول إيرانية: "السلم العالمي بعد الحرب الباردة لم يكن مهدداً مثل الآن". ومن جهة أخرى يرى كارل-هاينتس كامب، منسق السياسة الأمنية في مؤسسة كونراد أدناور الألمانية أنه لا توجد إشارات لشن حرب على إيران "على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والدعائية".

من جهة أخرى ترى روسيا، التي ترفض مع الصين فرض أي عقوبات على طهران، أنها لا تستطيع بعد تحديد موقفها من البرنامج النووي الإيراني قبل صدور تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية إلى موسكو لوقف تعاونها النووي مع إيران بما في ذلك في محطة بوشهر التي يبنها الروس في جنوب طهران، إلا أن موسكو ترى أن هذه المحطة لا تهدد نظام منع الأسلحة الإيرانية. ففي بيان صدر عن الخارجية الروسية رفضت موسكو الطلب الأمريكي بإعلانها أن كل دولة حرة "بأن تختار الطرف الذي تريد التعاون

معه". وفي محاولة منها للتخفيف من الانطباع بفشل الاجتماع قال وزير خارجيتها سيرغي لافروف ان انه لم يتم اتخاذ "أي قرار ولم تصدر أي وثيقة ختامية. لكن هذا لم يكن هدفنا"، مجددة رفض روسيا الاشتراك في أي عمل عسكري ضد طهران.

أخذت التصعيد في الأزمة الإيرانية يلقي بظلاله ثقیلاً على أسعار النفط في السوق العالمية، إذ وصلت إلى أسعار قياسية تنذر بأزمة في الأفق فقد وصل مزيج برنت القياسي إلى ٧٤ دولاراً بسبب المخاوف من إن النزاع يمكن ان يعطل شحنات النفط من اكبر رابع مصدر للنفط في العالم. وعلى الرغم من تأييد إيران بقاء سقف الإنتاج الحالي لمنظمة الأوبك، التي تنتج بطاقتها القصوى، يرى الرئيس الإيراني ان النفط لم يصل للقيمة الحقيقية بعد. فقد قال في اجتماع له مع وزراء وحكام الأقاليم انه "رغم ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة فإنه لم يصل إلى قيمته الحقيقية".^(١١)

ان افضل ما يمكن توقعه هو ان تدرك القيادة الإيرانية ان الادارة الأمريكية مصممة على المواجهة، وعليها ان تقوم بمراجعة مواقفها بشكل يتناسب مع قرارات مجلس الامن بخصوص برنامجها النووي، او يمكن ان تكتفي برد محدود على اي ضربات أمريكية ضد منشآتها النووية وذلك من اجل تأمين الدعم العربي والدولي ضد واشنطن ودفع أمريكا الى طاولة المفاوضات، لكن حساسية الوضع وانفتاحه على الاحتمالات كافة يتطلبان الاستعداد لاسوأ السيناريوهات.

و بينما تشن واشنطن معركة علنية ضد سعي ايران الى امتلاك قوى نووية، فإنها تتقدم بهدوء على جبهة أخرى هي حقول النفط التي تشكل عصب الحياة بالنسبة للجمهورية الإيرانية

وقد حققت صناعة النفط في ايران مكاسب مالية خلال السنوات الثلاث المنصرمة بسبب ارتفاع اسعار النفط. ولكن حملة أميركية جديدة لتجفيف تمويل تطوير النفط والغاز الطبيعي تشكل تهديدا لقدرة الجمهورية الإيرانية على الاستمرار في تصدير النفط خلال العقدين المقبلين وفقا لما يقوله كثير من المحللين. وتأتي الحملة في وقت تتعرض فيه صناعة النفط في ايران الى

مصاعب، وتواجه تحديات ناجمة عن تزايد الاستهلاك الداخلي للطاقة والعزلة الدولية وموجة الانفاق الشعبي المتزايد للرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد وإيقاف عقود مع شركات نفط اجنبية، وهو ما يعني وصفاً لكارثة محتملة في بلد يتمتع بواحد من اكبر احتياطات النفط في العالم. وقال محمد هادي نجاد حسينيان، مساعد وزير النفط للشؤون الدولية في ايران، في مقابلة، انه «إذا لم تتحكم الحكومة في استهلاك منتجات النفط في ايران، وفي الوقت نفسه اذا لم تتم مشاريع زيادة قدرة الطاقة النفطية وصيانة الآبار النفطية، فإنه في غضون عشر سنوات لن يكون هناك أي نفط للتصدير.»

وإذا ما كان لإيران ان تتوقف فجأة عن تصدير حصتها البالغة ٢,٦ مليون برميل يوميا في حال حدوث ضربة عسكرية، يمكن ان ترتفع اسعار النفط العالمية على نحو حاد. ولكن خفضا تدريجيا قد يكون موازنا من جانب اعضاء آخرين في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وفقا لما يقوله محللون، خصوصا عندما يزيد العراق من انتاجه النفطي وتنفذ المملكة العربية السعودية خططا لزيادات كبيرة في طاقتها الانتاجية. وقال نجاد حسينيان ان «الكثير من البنوك الأوروبية، التي كانت قد وافقت على تمويل بعض مشاريع الصناعات النفطية قد ألغت ذلك في الفترة الأخيرة». وفضلا عن ذلك فإن البنوك لم تعد تمنح خطابات ضمان للحصول على بعض التجهيزات، وفقا لما يقوله مسؤولون في الوزارة. وبينما تبدأ دول مثل اليابان بالتراجع عن مشاريع تطوير النفط الايراني بفعل ضغوط أميركية، فإن حكومة طهران ترغب على استخدام اموالها الاحتياطية من أجل اقامة مشاريع جديدة حاسمة. ولكن نجاد حسينيان قال ان ايران ادركت جدية التهديد واتخذت خطوات لمواجهة، بما في ذلك بطاقات تموين «ذكية» جديدة، معدة للتوزيع في اذار (مارس)، لتدقيق المبيعات المتزايدة للبنزين الرخيص، ومراجعة شروط ايران في العقود في محاولة لاجتذاب شركات النفط الكبرى من اجل تفادي العوائق الأميركية. كما تأمل ايران بالتوجه الى الصين وروسيا للمساعدة. ولكن مسؤولين اميركيين حذروا من انهم سيسعون الى جعل الصين تدفع ثمن هذا، في اطار قوانين العقوبات ضد

طهران التي تفرضها واشنطن من جانب واحد، اذا ما تقدمت بكين في مشروعها الذي تبلغ قيمته ١٦ مليار دولار، والهادف الى تطوير حقل غاز بارس الشمالي في ايران. كما ان الصين وقعت مذكرة تفاهم يمكن ان تقوم بموجبها بتطوير حقل يادافاران في جنوب غربي ايران، الذي يتوقع أن يعزز الانتاج بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يوميا.

وقال منوشهر تاكين، الأخصائي الإيراني السابق بالجيولوجيا البترولية وكبير المحللين في مركز دراسات الطاقة العالمية بسلندن «انك بحاجة الى مليارات الدولارات لاستثمارها من اجل ان يكون موقفك ثابتا، وتتفادى الانحدار». وعلى نحو مماثل فإن الحصيلة المتزايدة من تشييد المصافي، قد جرى تجاوزه من جانب العدد المتضخم من الشباب الإيرانيين الراغبين في الحصول على سيارات اقتصادية كبيرة. ان البنزين المدعوم بصورة كبيرة هو ٣٥ سنتا للغالون الواحد، وهو سعر يحفز على التهريب، ولم يؤد الحديث عن رفع السعر الى اية نتيجة. فضلا عن ذلك فإن البلاد تتمتع بأوسع بنية تحتية لتدفئة السكن في العالم، حيث البيوت في القرى النائية تصل اليها التدفئة بالغاز الطبيعي الرخيص. و اضاف تاكين ان اجمالي دعم الطاقة يتراوح بين ٢٠ الى ٣٠ مليار دولار سنويا. و اوضح حسين عسكري بروفيسور الاعمال الدولية في جامعة جورج واشنطن بالولايات المتحدة الاميركية ان «هذا الدعم يكلف الحكومة ما يقرب من ١٥ في المائة من اجمالي الناتج الداخلي. وهو رقم ضخم. وجوهر هذه المشكلة هو انه اذا ما الغيت الدعم، فستقع اضطرابات في الشوارع».

ويمكن لايران اعادة الاستثمار في البنية الاساسية لقطاع النفط والغاز، وهو ما تفعله بدرجة ما، ولكن احمدي نجاد حول مليارات الدولارات من عائدات النفط الى برامج الضمان الاجتماعي، ومشاريع البنية الاساسية في الدول المجاورة مثل افغانستان، واستيراد البضائع الاستهلاكية — على الرغم من ضيق العديد من العاملين في الحكومة.

وتجدر الاشارة الى ان اعمال التطوير الصعبة تركت، في السنوات الاخيرة، لشركات النفط الاجنبية، التي بدأت منذ التسعينيات في العمل بإعداد

كبيرة في ايران، لأول مرة منذ الثورة الايرانية. وكانت اجراءات الحظر الاميركية التي فرضتها الولايات المتحدة ارتباطا بالاستيلاء على السفارة الاميركية في طهران عام ١٩٧٩ قد منعت شركات النفط الاميركية من العمل في ايران، الا ان شركات مثل شل البريطانية/الهولندية وتوتال الفرنسية وايني الايطالية قد استثمرت، بعضها استثمارات كبيرة، في ايران على الرغم من تهديدات الحكومة الاميركية بتطبيق العقوبات على الشركات الاوروبية. وبدرجة كبيرة، تسببت ايران في زيادة المشاكل بتطويل فترات المفاوضات حول العقود ورد مستحقات محدودة لشركات النفط الاجنبية المهمة بتطبيق مشاريع جديدة، طبقا لما ذكره المحللون.

وذكر مسؤول في شركة نفط غربية طلب عدم الكشف عن هويته ان "الناس ذكروا انه بالرغم من الحظر، اذا ما رغب الايرانيون الاستثمار في قطاع النفط لديهم، فإن ما يجب عليهم القيام به هو تقديم شروط جيدة، ومهما كان الحظر ستتدفق عليهم شركات كثيرة». و اضاف المسؤول "ان القضية بالنسبة لنا في هذه النقطة هي سياسية وتجارية. فالبلاد في وضع ليس مناسب.

وهذه هي الصورة التي تحاول واشنطن فرضها. فقد منع الحظر الأميركي، لسنوات، استثمارات قيمتها ٢٠ مليون دولار في قطاع النفط الايراني، ولكن في الواقع انطبق ذلك على شركات النفط الاميركية فقط. ولكن بعد احتدام المواجهة النووية، وبعدما اصبح من الواضح ان العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة لن تفرض عقوبات اقتصادية جادة على ايران، قررت ادارة بوش تبني سياسة مختلفة. وفي الوقت ذاته، تردد ان وزارة العدل فتحت تحقيقات مع مصارف عدة لتحديد ما اذا كانت الاستثمارات في ايران انتهكت قوانين الحظر الاقتصادي الاميركية. ففي اواخر العام ٢٠٠٥ وافق مصرف «ايه بي» ان امرو «الالمانى على دفع ٨٠ مليون دولار غرامات بسبب تحويلات غير مناسبة مع ايران عبر فرع في دبي. كما اعلن مصرف «يو بي اس بانك اند كريديت سويس» في الآونة الاخيرة، انه اوقف معظم التعاملات الجديدة مع ايران. وذكر مصرف «انتش اس بي سى»

البريطانية انه لن يقبل تحويلات بالدولار من داخل ايران .
واوضح ستيورات ليف وكيل وزارة الخزانة لشؤون الارهاب والاستخبارات المالية، في حديث «ان المصارف تجري بصفة مستمرة تقييمات للمخاطرة بخصوص نوعية الاعمال التي يريدون المشاركة فيه» .
واضاف «هناك العديد ممن يشير الى وجود عامل من الاجبار . ولكن اعتقد انه بالنسبة لعديد من المديرين، فإن العامل الرئيسي الذي يحركهم هو عدم رغبتهم في المشاركة في تسهيل الارهاب او نشره أو أي جريمة أخرى أو أي جريمة أخرى .

من ناحية أخرى ذكر روجر سترن استاذ الجغرافيا في جامعة جونز هوبكنز في تقرير نشرته الاكاديمية الوطنية للعلوم، ان تداخل العديد من العوامل مثل زيادة الطلب الداخلي والتأخير في اضافة مصادر انتاج جديدة، وتحويل الغاز الطبيعي لاستمرار انتاج الحقول يمكن ان تؤدي الى خفض يتراوح بين ٣٣ في المائة الى ٤٦ في المائة في صادرات ايران بحلول العام ٢٠١١ وتوقف التصدير في العام ٢٠١٥ . الا ان محللين آخرين ذكروا ان هذه التكهانات متشائمة، وانه من المرجح تسطيح الانتاج اي انه لن يزيد على ٤ ملايين برميل في اليوم . وقال المسؤولون انهم وقعوا عقودا لمشاريع نفط وغاز جديدة في ١٥ شهرا الماضية تصل قيمتها الى ٢٨,٤ مليار دولار، ويأملون زيادة الانتاج ليصل الى ٧ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٤ — وهو هدف ذكرت وكالة الطاقة الدولية أنه يحتاج الى استثمارات قيمتها ٨٠ مليار دولار^(٩١) .

سابعا، التعاون الامريكي مع روسيا .

يشكل التعاون الامريكي - الروسي جانبا مهما من التحرك الامريكي لمواجهة البرنامج النووي الايراني ، وهذا ما اكده الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش بانه يعتقد ان ايران ستتحال الى مجلس الأمن لاتخاذ اجراءات ضدها اذا لم تلتزم بالاتفاقيات التي وقعت معها . وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين انه متفق مع الرئيس الامريكي جورج بوش على أن إيران لا يجب أن تصبح قوة عسكرية نووية بأي حال . و أدلى بوتين بهذه التصريحات

بعد محادثات عقدها مع بوش في واشنطن في منتصف
ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، حول البرنامج النووي الإيراني الذي يعتقد
الأمريكيون أن طهران تستخدمه كستار لتطوير أسلحة نووية.

وقال بوش في مؤتمر صحفي مشترك مع بوتن إن كلا من واشنطن
وموسكو توصلا إلى ارضية مشتركة بشأن البرنامج النووي لإيران. وأعرب
عن ثقته في أن إيران ستحال إلى مجلس الأمن إذا ما "عجزت في الوفاء
بالتزاماتها الدولية"^(٩٢).

كما دعا مسؤول أمريكي بارز روسيا إلى التوقف عن مساعدة إيران في
إنشاء أول مفاعل لتوليد الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقال نيكولاس
برنز، المبعوث الأمريكي لروسيا بعد محادثات في موسكو بشأن البرنامج
الإيراني، إنه يتعين على الدول الأخرى عدم مساعدة إيران، حتى في
المشروعات المدنية.

ولا يزال التوتر قائما بين موسكو وواشنطن وعلى الرغم من محاولات
التسيق بينهما للظهور بموقف موحد إزاء إيران. يذكر أن مساعدة روسيا
لإيران في برنامجها النووي كان دائما مصدر خلاف وتوتر بين موسكو
وواشنطن لسنوات عديدة. ويعتقد المسؤولون الأمريكيون أن الخبرات الفنية
التي تقدمها روسيا لإيران ساعدت الأخيرة في تعزيز قدراتها النووية. وقال
برنز، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، "نعتمد أنه من المهم أن توقف الدول
تعاونها مع إيران حتى في المشروعات النووية المدنية مثل مفاعل
بوشهر". وعلى الرغم من مؤشرات نفاد صبر موسكو إزاء مواقف إيران
فإنها لن ترحب بهذا التدخل الأمريكي. في الوقت ذاته قال رئيس أركان
الجيش الروسي الجنرال يوري باليوفسكي إنه على ثقة من أن حكومة بلاده
تعتزم الوفاء بالتزامها ببيع أنظمة دفاع جوي إلى إيران.

وتعارض الولايات المتحدة الصفقة التي تبلغ قيمتها ١,٤ مليار دولار. إلا
أن الجنرال باليوفسكي يقول إن الصفقة سوف تتم. وجاء حديث رئيس
الأركان الروسي أمام الصحفيين بعد محادثات في موسكو مع القائد الأعلى
لقوات حلف الأطلسي الجنرال جيمس جونز. ويقول المراقبون إن إيران

تعتزم نشر نظام Tor-M1 الدفاعي الجوي لحماية الأماكن الحساسة في الدولة بما في ذلك منشآتها النووية. وكان قد تم توقيع الصفقة في العام ٢٠٠٥. (٩٣)

المبحث الرابع، روسيا والبرنامج النووي الإيراني.

لا شك ان الروس فقدوا نصف العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات من القرن الماضي. ومن ربح ذلك النصف هي الولايات المتحدة وحلفائها. وأصبحت روسيا (الاتحاد السوفيتي) من دولة تهمين على نصف العالم الى دولة تفتقد مواقعها ومكانتها في العالم. ونتيجة لتلك العوامل تراجع قدراتها الاقتصادية حتى وحلت نسبة البطالة فيها في العام ٢٠٠٥ إلى ٧,٦% (٥,٦ ملايين) من مجموع السكان القادرين على العمل حسب إحصائية العام ٢٠٠٥ انخفضت الديون الخارجية لروسيا الى ٨١,٥ مليار دولار. من المؤكد ان دوافع روسيا لتسليح إيران نوويا وعسكريا (بقيمة مليارات الدولارات) واتخاذ موقف معارض للحلول العسكرية تجاه إيران وحتى فرض عقوبات اقتصادية عليها، هو الاحتفاظ بالمواقع الاقتصادية التي تؤمن لها المتنفذ الأخير وموضع القدم في منطقة شرق الأوسط بعد ما فقدت العراق ويوغسلافيا وجورجيا واوراينا والعديد من دول شرق أوروبا بانضمامهن إلى الاتحاد الأوروبي ولحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة أو إلى التحالفات السياسية الأمريكية بشكل ثنائي. وبهذا الوضع الداخلي والخارجي لروسيا لا تستطيع الوقوف بوجه أوروبا والولايات المتحدة بدفاعها عن إيران وستغير موقفها حين تحصل على حوافز اقتصادية تعوضها عن ما تخسره في إيران. وقبول عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية التي تطالب بالدخول فيها منذ سنين هي إحدى تلك الحوافز لتغير موقف روسيا. وفي الفترة الأخيرة ونتيجة للضغوط الأوروبية الأمريكية على روسيا صار موقفها تجاه إيران أكثر ليونة من قبل (٩٤).

وتبقى روسيا هي اللاعب المركزي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، وهي التي تضع المعايير (الجيدة والسيئة منها) للتحويلات المحلية

في المنطقة، لكن روسيا قلقة من انتقال ميزان القوى في العالم، ولطالما اهتمت بالحد من حرية حركة الولايات المتحدة. وعززت روسيا من اتصالاتها السياسية مع لاعبين رئيسيين آخرين هما الهند والصين. وتبقى روسيا كذلك لاعبا مهما وربما اساسيا اي مسائل بارزة مثل منع انتشار الاسلحة النووية في ايران وكوريا الشمالية. وبشكل اكثر وضوحا ان الدور الذي تؤديه روسيا هو امتداد لدور الاتحاد السوفياتي السابق ما يجعل من الصعب تخيل التوصل الى حل في أي من الصراعات القائمة او الكامنة في المنطقة من دون مشاركة روسيا او مواجهة امتناعها عن تادية دور.

وفي هذا السياق حذرت الحكومة الروسية المجتمع الدولي، من تهديد ايران بفرض عقوبات عليها أو استخدام القوة ضدها، بالإشارة إلى أن الأمر سيؤدي إلى تفاقم المواجهة الدولية القائمة مع طهران حول برنامجها النووي المثير للجدل. وقال نائب رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الخارجية الروسية، أوليغ أوزيروف، إن التهديد قد يؤدي لرفض طهران التام التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اولا- روسيا واستمرار تعاونها النووي مع إيران.

وقعت روسيا وإيران في شباط (فبراير) ٢٠٠٥، على اتفاقية لتزويد مفاعل بوشهر النووي بالوقود، على أن تعيد إيران كل الوقود المستخدم من المفاعل إلى روسيا. ويأتي هذا البند في إطار تبديد المخاوف الأمريكية والإسرائيلية من أن طهران قد تستخدم هذا الوقود لتطوير سلاح نووي. وقال مسؤولون إن مواعيد تسليم الوقود ستبقى سرية.

وفي تطور آخر، صرح مسؤول أمني إيراني رفيع المستوى أن بلاده لن تتخلى عن قدرتها على تخصيص اليورانيوم. وقال حسن روحاني أحد المفاوضين الإيرانيين بعد عودته من زيارة إلى فرنسا وألمانيا إن الأوروبيين يعتقدون بأن إيران ستتخلى عن طموحها في تطوير الطاقة النووية في حال تقديم الحوافز الأمنية والاقتصادية، لكنه أكد في الوقت نفسه على أن قدرة بلاده على تخصيص اليورانيوم غير قابلة للتفاوض.

وقد وقع الاتفاق رئيس هيئة الطاقة النووية الإيراني غلام مرزا آغازاده

ونظيره الروسي ألكسندر روميانتسيف بعدما تم الاتفاق على التوقيت. وشدد روميانتسيف على سرية مواعيد التسليم، مضيفاً في حديث إلى وكالة الأنباء الروسية إيتار-تاس أنها منسجمة بالكامل مع الجانب التقني لبناء المحطة.

وفي حين عبرت الولايات المتحدة عن خشيتها من أن تستخدم إيران الوقود المستنفذ لتطوير الأسلحة النووية، رفضت موسكو الضغوط الأمريكية الرامية إلى دفعها نحو وقف تعاونها في المجال النووي مع إيران. كما تخشى الولايات المتحدة من أن يوفر المشروع غطاء لنقل سري لتقنيات إنتاج الأسلحة إلى طهران .

وكان الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والأمريكي جورج بوش قد أكدا في القمة التي جمعتهم في سلوفاكيا أنه يجب ألا يسمح لإيران بتطوير الأسلحة النووية. غير أن بوتين أضاف أنه لا يعتقد أن طهران تتوي ذلك. وكانت إيران قد ترددت إزاء مطالبة روسيا بإعادة كل الوقود المستنفذ، وذلك بسبب ما اعتبرته المخاطر المتعلقة بنقله، حسبما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية. غير أن روسيا أصرت على ذلك كسبيل للتأكد من أن الوقود المستنفذ لن يستخدم لتطوير الأسلحة.^(٩٥)

وفي خضم تطور هذه الأحداث نفت روسيا مجدداً على لسان وزير خارجيتها سيرجي لافروف في تصريح له في تموز (يوليو) ٢٠٠٥ الاتهامات الموجهة إلى بلاده بمساعدة إيران على امتلاك أسلحة نووية ، وأن كون النشاط النووي الإيراني محل اهتمام كبير للمجتمع الدولي فإن ذلك لا يمنع التزامات روسيا بشأن إنشاء محطة توليد طاقة نووية لإيران في بوشهر مؤكداً أن روسيا ترى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي فقط الهيئة الدولية المختصة بتقييم مدى تنفيذ إيران لالتزاماتها حسب المعاهدة الخاصة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأن روسيا تتوي استمرار سياستها الحالية وفي المستقبل بشأن التعاون مع إيران في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية على أساس الاتفاقات الثنائية القائمة، و اضة في الاعتبار قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية وليس اعتماداً على تقييم أطراف ثالثة ويعني في ذلك الولايات المتحدة أساساً.

كما أكد لافروف أنه لا يوجد لروسيا حاليا اتفاقات حول مشروعات أخرى في مجال توليد الطاقة النووية غير محطة توليد الطاقة النووية في بوشهر ، وأن هناك شرطا قائما وهو أن تتم عملية توريد الوقود النووي من روسيا شريطة أن تتم إعادة الوقود المستنفد بشكل إلزامي ، وأن الجهات المعنية في روسيا تقوم حاليا بدراسة إمكانية توسيع التعاون بنفس الشروط ومن المعروف أن التعاون النووي بين إيران وروسيا بشأن إعادة بناء مفاعل بوشهر الذي تم تدميره في أثناء حرب الثماني سنوات ١٩٨٠-١٩٨٨ ، وذلك بموجب اتفاق قيمته ٧٨٠ مليون دولار تم إبرامه في عام ١٩٩٤ في نفس الموقع بطاقة ١٠٠٠ ميجاوات ، مع التفاوض لإقامة مفاعل آخر في إطار برنامج طموح لإقامة عشرة مفاعلات نووية خلال عشرين سنة واستبدال التقنية الألمانية التي قام على أساسها مفاعل بوشهر قبل تدميره في الحرب بتقنية روسية ، وبدأ بالفعل تدفق المعدات الروسية وآلاف الخبراء والعمال الروس على إيران ، مع تدريب أكثر من ٥٠٠ فني إيراني ، وكان من المفترض أن تنتهي روسيا تركيب المفاعل الأول في العام ٢٠٠٠ ، ولكن بفعل الضغوط الأمريكية المتزايدة على روسيا تعطل برنامج تسليم مفاعل بوشهر مرات عدة ، وبالتالي زاد حجم الإنفاق المالي ويعتبر آخر موعد حتى الآن لتسليمه هو نهاية العام ٢٠٠٦ ، مع توقيع إيران اتفاقا آخر مع روسيا يؤمن سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة وسيطرتها على نتائج حرق الوقود النووي حتى لا تتسرب إلى مشروعات عسكرية .

وكان الاتفاق بين طهران وموسكو قد تم على تزويد إيران بـ ٨٠ طن يورانيوم روسي ، وقد بذلت موسكو وكذلك طهران جهودا سياسية ضخمة لإقناع الولايات المتحدة بأن مفاعل بوشهر ليس له أهداف عسكرية ، لا سيما وأن طرازه لا يتيح استخدام المواد النووية الناتجة عنه لإنتاج نظائر يمكن استخدامها في إنتاج أسلحة نووية .^(١١) وقال دبلوماسيون روس إن خبراء في المجال النووي يعقدون محادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني قبل يومين

من الموعد الذي حددته طهران لاستئناف الأبحاث في المجال النووي. وتتركزت المحادثات التي تجري في طهران على نقل كل تقنيات تخصيب جرت اليورانيوم الموجودة في إيران إلى روسيا وتدعم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هذه الخطوة لأنها تبذل شكوكهم حول سعي إيران لامتلاك أسلحة نووية. وتتفي إيران كل ما يتردد عن سعيها لامتلاك قنبلة نووية وكانت قد رفضت العرض الروسي بشأن نقل تكنولوجيا التخصيب، إلا أنها عادت وقالت إن هذا العرض جدير بأن تتم دراسته بطريقة عميقة وجدية.

وكانت روسيا تقدمت بهذا الاقتراح بهدف التغلب على نقاط الخلاف الأساسية في المحادثات بين إيران والاتحاد الأوروبي بشأن البرنامج النووي الإيراني. ويقوم الاقتراح الروسي على أساس السماح لإيران بالقيام بعمليات تخصيب اليورانيوم في روسيا مما يسمح لطهران بالاستفادة من دورة الوقود النووي مع ضمان استخدام البرنامج النووي في أغراض مدنية فقط.

ولدراسة طبيعة العرض الروسي وصل كبير المفاوضين الإيرانيين بشأن الملف النووي علي لاريجاني إلى العاصمة الروسية موسكو لاجراء محادثات مع المسؤولين الروس تركزت على العرض الروسي بتخصيب اليورانيوم في روسيا. وتأتي هذه المحادثات قبل أسبوع من اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث سعت الدول الغربية إلى إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن كخطوة في اتجاه فرض عقوبات على طهران. وقد أعلنت السلطات الإيرانية تطوير معدات لفصل اليورانيوم عن المعدن الخام. وقالت إنها اضطرت إلى تطوير المعدات محليا بعد أن رفضت الدول الأجنبية امدادها بها^(٩٧).

في غضون ذلك، قال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إن اتخاذ أي قرار بفرض عقوبات على إيران يجب أن يؤجل حتى نهاية شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٦ تاريخ تقديم الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها حول المسألة. وأشار إلى أن الاجتماع الذي عقدته عدد من القوى الدولية

الكبرى في موسكو، فشل في التوصل الى اجماع على فرض عقوبات على ايران لان بعض الاطراف ترغب في انتظار نتائج التقرير. و اضاف "نحن جميعا متفقون على ان ايران يجب ان تتخذ خطوات عاجلة وبناءة للرد على قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية"^(٩٨).

كما زار رئيس مجلس الأمن القومي الروسي إيجور إيفانوف طهران في ايار (مايو) ٢٠٠٦ و أجرى محادثات بشأن برنامج إيران النووي. ويدافع المسؤول الروسي عن حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية لأغراض مدنية، لكنه في الوقت ذاته يؤيد موقف عدد من الدول الغربية التي تضغط على إيران من أجل أن تعلق عمليات تخصيب اليورانيوم، خشية أن يتيح ذلك لإيران تطوير سلاح نووي. وتأتي زيارة إيفانوف وسط تكتم روسي إيراني على ما يحمله المسؤول الروسي في جعبته بشأن الملف النووي الإيراني. وكان الرئيس الروسي قد المح خلال قمة بلاده مع الاتحاد الأوروبي الى التقارب بين الموقفين الروسي و الأوروبي فيما يتعلق بالازمة النووية الإيرانية. وتتباين الآراء داخل روسيا بشأن الموقف النهائي لموسكو من هذه المسألة في حال مواصلة ايران مواصلة رفض المقترحات والعروض الغربية.

وفي الوقت الذي قالت فيه روسيا والصين انهما "لن توافقا ابدا على استعمال القوة ضد ايران بحجة عدم تجاوبها مع مطالب الغرب فيما يتعلق بالبرنامج النووي". عد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بعد اجتماعه بنظيره الصيني لي زهاو كسينج والرئيس الصيني هو جينتاو ان "روسيا والصين تعتقدان انه لا يجب عزل ايران كما لا يجب مضاعفة الضغوط عليها لان ذلك لن يساهم في الحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل، بل قد يكون له اثرا معاكسا".

وجاءت تصريحات لافروف في الوقت الذي تضغط به واشنطن من اجل اصدار قرار في مجلس الامن الدولي يمهّد الطريق امام فرض عقوبات على طهران لعدم تجاوبها مع المطالب الدولية في المجال النووي. و اشار لافروف الى ان الصين وروسيا اتفقتا على ضرورة عدم استعمال القوة ضد

ايران وان المسائل العالقة يجب ان تحل بالسبل السياسية. الا ان لافروف وجه انتقادات لايران قائلا ان طهران يجب ان تتعاون اكثر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال لافروف: "لم تعط ايران حتى الآن الاجوبة الكاملة على الاسئلة التي طرحتها عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن نأسف لذلك ونأمل بان تتعاون ايران باسرع وقت ممكن".^(٩٩)

وفي تطور سابق، قلل دبلوماسي إيراني بارز من شأن تقرير لإذاعة طهران ذكر أن إيران توصلت "لاتفاق أساسي" مع موسكو لتخصيب اليورانيوم في روسيا، وقال إنه لم يتم إبرام أي اتفاق جديد. وعرضت روسيا تخصيب اليورانيوم لإيران في محاولة لتهدئة مخاوف الغرب من البرنامج النووي الإيراني. لكن التقدم نحو الاتفاق يواجه العديد من العقبات بسبب رفض إيران الإذعان للمطالب الدولية بوقف أنشطة التخصيب في أراضيها^(١٠٠)

لم يشأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الكشف عن أوراقه كاملة بشأن طبيعة موقف بلاده بعد انتهاء المهلة الممنوحة لإيران. ففي الوقت الذي أكد فيه على أن روسيا مستعدة لأي حل دبلوماسي يتفق عليه للامزمة النووية الإيرانية، بدا بوتين حريصا على ترك جميع الخيارات مفتوحة حين تصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها عما اذا كانت ايران تنفذ مطالب مجلس الامن الدولي بوقف تخصيب اليورانيوم. وقال بوتين متحدثا في مدينة تومسك بسيبيريا عقب محادثات أجراها مع المستشارة الألمانية انجيلا ميركل "الخيار الدبلوماسي يقدم أشكالا عدة لرد الفعل. سنبحث هذه القضية مع شركائنا الأوروبيين والولايات المتحدة و المجتمع الدولي كله." وأضاف "سننتعاون مع جميع شركائنا لكن الان من السابق لاوانه أن نحدد ماهية القرارات التي يمكن أن نتوصل اليها. الشيء الاهم بالنسبة لنا الآن هو التنسيق بين القرارات ايا كانت." وعلى عكس كثير من وزرائه لم يستبعد بوتين صراحة فرض عقوبات على ايران في المستقبل الى أن تتوافر أدلة على شكوك الغرب في سعيها لتصنيع اسلحة نووية. وجدد بوتين تأكيد موقف روسيا وقال "نعارض نشر أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك نشر

ايران لها لكننا نعتقد أنه يجب منح ايران فرصة لتطوير مشاريع الطاقة النووية ذات الاغراض السلمية^(١٠١).

والواقع ان الدول الخليجية قد تحركت نحو روسيا فقد جرت مباحثات بين سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي ونظيره القطري حمد بن جاسم حول البرنامج النووي الايراني والوضع في منطقة الخليج العربي وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكان حمد بن جاسم قد وصل الى العاصمة الروسية في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٦، واستقبله الرئيس فلاديمير بوتين في مقره الريفي بضواحي موسكو بحضور ايغور ايفانوف سكرتير مجلس الامن القومي وسيرغي لافروف وزير الخارجية. وشكر بوتين القيادة القطرية على دعمها قبول روسيا بصفة مراقب في منظمة المؤتمر الاسلامي.. كما اشار الى وجود مصالح مشتركة كثيرة بين روسيا وقطر ولاسيما في مجال صناعة الطاقة. ونقل الوزير القطري الى الرئيس الروسي تحيات امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني^(١٠٢).

المبحث الخامس، البرنامج النووي الايراني والتعاون مع الصين وكوريا الشمالية.

اولا-الصين والبرنامج النووي الايراني.

تعد الصين من أشد معارضي سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حيث عارضت الحرب على العراق ويوغسلافيا. وتعارض الصين الحل العسكري بما يخص برنامج إيران النووي وتصر على الحلول السلمية. وتستثمر الصين في منطقة شرق الأوسط عقود اقتصادية ضخمة وأهمها في مشاريع البترول حيث حصلت الصين على ٥١% من احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة منذ نهاية التسعينيات حتى العام ٢٠٠٣، منها ١٣،٦% من إيران. بلغ إجمالي واردات الصين من النفط ٢٢٦ مليون طن في العام ٢٠٠٣.

تصدر الصين إلى إيران سنويا ما يقارب ٧،٢% كما تستورد من إيران ما يقارب ٩،٧%. وقعت الصين وإيران في العام ٢٠٠٤ على عقد بقيمة ما

يقارب ١٠٠ مليار دولار تطور بموجبه مجموعة سينوبك الصينية حقل "ياد أوران النفطي"، مقابل الموافقة على شراء ملايين الأطنان من الغاز الطبيعي من إيران سنويا ولفترة ٢٥ عاما. وحسب هذه الاتفاقية تمتلك شركة النفط الوطنية الإيرانية اسهم بنسبة ٢٠% وشركة النفط والغاز الطبيعي الهندية اسهم بنسبة ٢٩% وتمتلك شركة سينوبك الصينية اسهم بنسبة ٥١% .

ان طموح الصين العملاقة وبرمجته المحسوبة و المدروسة و الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي ومنذ فترة طويلة في الصين، حقق قفزات في الاقتصاد الصيني وبدء إنتاجها الاقتصادي بالنمو حتى وصل حسب اخر الإحصائيات في العام ٢٠٠٦ إلى ١٠،٢% . وبلغت قوتها التجارية نحو ٨٥١ مليون دولار حيث وصلت إلى ثالث اكبر بلد في العالم من حيث التجارة الخارجية ولديها أكثر من ٦١ مليار دولار من الاستثمار الخارجي. في حين يصل العجز التجاري الأمريكي مقابل الصين إلى أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٥ .

وتذكر مجلة العالم الاقتصادية الصادرة في ١٧-١٢-٢٠٠٥ ان الصين تتمتع بفائض تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٣٤ مليار دولار من قطاع التكنولوجيا المتقدمة في العام ٢٠٠٤. وارتفع هذا الفائض في العام ٢٠٠٥ إلى ٣٦ مليار دولار. تمتلك الصين ١ تريليون دولار في المدخرات الشخصية، فيما تمتلك الولايات المتحدة ١٥٨ مليار دولار فقط فيها.

ومن المفارقات ان يتحالف الصين الشيوعي مع إيران الليبرالي بشعاراته الإسلامية. واذا نظرنا إلى الدوافع وأسباب المواقف القوية التي تنتهجها الصين للدفاع عن إيران في الساحة الدولية وفي قرارات مجلس الأمن بالتحديد، فنجد سر ذلك التحالف يكمن في قضايا لا تتحدد بإيران بل ما يدفع الصين عوامل اقتصادية وسياسية ومصالح دولية من اجل الحفاظ على المكتسبات والمواقع والطموح للسيطرة على العالم. وعلى تلك الحسابات وطبيعة الصراع القائم وأطرافه، من الطبيعي بان الصين لن تضحي بمكتسباتها من اجل إيران ومعارضتها لا ترتقي إلى الاصطدام مع الولايات

المتحدة وأوروبا ومعظم بلدان العالم. وفي نهاية المطاف ستتخذ الصين موقف المحايد بعد ما تؤمن مصالحها واحتياجاتها من بلدان أخرى، خاصة في مجال البترول حيث الصين ثاني أكبر دولة في العالم تستورد البترول وسيؤمن احتياجاتها النفطية ومصالحها الاقتصادية ولن تعتمد على المعاهدات التجارية مع إيران فقط. وزيارة وفد رفيع المستوى من المملكة العربية السعودية إلى الصين وعقد اتفاقيات ضخمة في مجال البترول ما هو إلا القدم الأول للتحرك الصيني لتعويض نتائج الصراع القائم بين إيران من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى^(١٠٣).

فقد أعرب المندوب الصيني لدى الأمم المتحدة "وانج غوانغيا" عن قلق بلاده من أن القرار المقترح لكبح جماح البرنامج النووي الإيراني قد يؤدي إلى انزلاق العالم نحو الحرب. ودعا فرنسا وبريطانيا بعدهما راعيتي القرار إلى التخلي عن الإشارة إلى احتمالات فرض عقوبات على طهران حتى يتمكن مجلس الأمن من اعتماده. غير أن المندوب الصيني قال إن ثمة حاجة إلى إصدار قرار لأن إيران فشلت في التعاون مع الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.^(١٠٤)

و قام كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني، على لاريجاني، بزيارة الصين حيث بحث مع المسؤولين الصينيين التطورات المتعلقة بالملف النووي الإيراني. حيث تتمتع العلاقات الصينية - الإيرانية بنوع من التوازن، حيث تسعى بكين إلى تأمين احتياجات اقتصادها المتنامي من البترول والغاز الإيراني كما أنها تؤيد حق طهران في الحصول على برنامج نووي. غير أن بكين، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، صوتت لصالح القرار الدول الذي يفرض عقوبات على إيران.^(١٠٥)

وفي مطلع ٢٠٠٧ زار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الصين، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ليو جانخاو عن هذه الزيارة "نأمل في تبادل الآراء حول تعزيز العلاقات الودية بين البلدين، وكذلك تبادل وجهات النظر حول قضايا عديدة تهم البلدين بما فيها قضايا الشرق الأوسط كالقضية النووية الإيرانية". وتبرز أهمية الزيارة في ضوء تزايد

قيمة المبادلات التجارية السنوية بين الصين و اسرائيل التي وصلت لاكثر من ٧٠٠ مليون دولار أي بزيادة بنسبة الثلث خلال الاشهر الاثني عشرة الماضية. وتزايد القلق الذي تشعر به اسرائيل ازاء العلاقات الصينية الايرانية، اذ تعد الصين مصدرا اساسيا للسلاح لايران وتقول اسرائيل ان الاسلحة الصينية تصل الى ايدي مقاتلي حزب الله المناوئ لها في جنوب لبنان.

كما واجهت العلاقات بين البلدين انتكاسات عدة فقد استاءت الصين حين رضخت اسرائيل لضغوط امريكية في العام ٢٠٠٠ و الغت صفقة لطائرات "فالكون" كان من المقرر تزويد الصين بها، ومن جهتها عبرت اسرائيل عن قلقها لاستقبال الصين وزير الخارجية الفلسطيني الذي حضر مؤتمرا حول العلاقات العربية- الصينية في بكين العام ٢٠٠٦^(١٠٦).

فضلاً عن كل ماتقدم، تبقى التزامات الصين الدولية عاملاً مهماً يحكم الى حد كبير السلوك الصيني تجاه ايران، فقد ابدت الصين التزاماً بمطالبات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية بشكل فاق ما قامت به الولايات المتحدة نفسها، والتي اصررت على سياساتها الحمائية بالنسبة للمنتجات الزراعية وصناعة الصلب. وبفضل تعاونها مع الولايات المتحدة في قضايا الحرب على الارهاب والحد من الانتشار النووي، لم يتردد الامريكيون في ادراج الحركة الاسلامية لشرق تركستان، والتي تضم عناصر من قومية الايغور Ughur في الصين، الى قائمة الجماعات الارهابية. كما اكد الرئيس بوش من جديد تأييده لفكرة (صين واحدة) بدلاً من الفصل بين الصين وتايوان. وموقف الصين في التهدة والوساطة لحل ازمة البرنامج النووي الكوري الشمالي، والجهود الدبلوماسية التي قامت بها الصين في التحرك الى مختلف بؤر الصراعات الدولية والاقليمية، تتضح بشكل جلي صورة الصين كونه الدولة الساعية بالفعل الى الاندماج في النظام العالمي، من منطلق مبادئ المساواة والاحترام المتبادل بين الدول^(١٠٧).

ثانيا-التعاون الايراني- الكوري الشمالي.

ادى تزامن الازمتين النوويتين الكورية والايرانية الى درجة كبيرة من التداخل والتاثير المتبادل للادارة الدولية لهاتين الازمتين، ووجود درجة كبيرة من التشابه بين الحالتين الكورية والايرانية، ويلاحظ ان هناك فارقا جوهريا بين الخطابين الكوري و الايراني بشأن برنامجيهما النوويين، حيث انتقلت الدبلوماسية الكورية بدأ من تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٢، الى الحديث عن برنامجها النووي باعتباره برنامجا عسكريا، كما اعترفت في مرحلة لاحقة وقبل اجراء تجربتها النووية في تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٦، بانها اصبحت قوة نووية.

وتتميز الحالة الكورية بعدم ارتباط مشروع البرنامج النووي العسكري بمشروع للطموح الاقليمي على نحو مايميز ايران، سواء بالنظر الى الخطاب الايديولوجي الكوري الذي يعمل في بيئة اقليمية ودولية، وربما محلية ايضا لاتقبل باستمرار تمسك النظام السياسي بالايديولوجية الشيوعية، وذلك على العكس من البرنامج النووي الايراني الذي يرتبط بمشروع لدور اقليمي كبير يستند الى نظام اسلامي ذي توجهات محددة، وفي اطار بيئة اقليمية توفر عمقا استراتيجيا كبيرا لتوجهات هذا النظام.

وعلى الرغم من الرفض الذي يواجهه البرنامج النوويان، كل في بيئته الاقليمية، الا ان هناك اختلافا كبيرا بين الحالتين. ففي الحالة الكورية لم يصل هذا الرفض الى استعداد القوى الاقليمية (روسيا والصين وكوريا الجنوبية) بقبول البديل العسكري او الحصار الاقتصادي او القبول بدفع النظام الى الانهيار.

واذا كان هناك من درس مهم لمسار الازمة النووية الكورية بالنسبة لايران، فان خلاصة هذا الدرس تقوم على نجاح عملية ادارة الازمة والمساومة والحصول على تنازلات محددة من الولايات المتحدة، رهن بتطوير القدرات النووية وليس العكس. والاهم في كل ماتقدم هو ان الواقع الاستراتيجي لكوريا يوضح انها ليست بحاجة ملحة لامتلاك سلاح نووي، وبمعنى اخر فان التنازل عن السلاح النووي -بعد امتلاكه- يضمن

لكوريا الحصول على تنازلات وامتيازات أكثر بكثير من تلك التي يحققها امتلاك السلاح النووي كغاية نهائية^(١٠٨).

١ - إتهام كوريا الشمالية بمساعدة إيران نووياً:

لقد اتهمت تقارير حديثة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية كوريا الشمالية بمساعدة إيران سراً في تطوير برنامجها النووي ، وهو ما أثار مخاوف جديدة في الدول الغربية وغيرها بشأن نويا طهران النووية ونشر بيونج يانج للتكنولوجيا النووية في دولة من العالم الثالث في طريقها لأن تصبح نووية . ففي تقرير صدر عن الوكالة المذكورة في أوائل تموز (يوليو) ٢٠٠٦ . أفاد بأنه في أواخر التسعينيات بدأ التعاون النووي بين البلدين ، والذي تركّز على الأبحاث وعمليات التطوير النووية ثم حدث تحسن كبير في العلاقات بين إيران وكوريا الشمالية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٥ . وكمثال حديث لهذا التعاون ما وصفه التقرير الذي يقع في ثلاث صفحات بـ " برنامج دراسي سري خاص لتقديم المعلومات التكنولوجية والعلمية للطلاب النابهين " . وقال التقرير أن من بين المحاضرين علماء كوريين شماليين بارزين وفنيين نوويين . وأضاف أن هذا التعاون النووي بين البلدين زاد فيما يبدو بشكل كبير على مدى الاثني عشر شهراً الماضية ، كما شهود وصول وفد أكاديمي من كوريا الشمالية إلى إيران للمشاركة في هذا البرنامج الدراسي الخاص ، وأن هذا البرنامج يدرس على مستوى الماجستير في جامعة العلوم التطبيقية بطهران ، ويشمل الاستخدام المزدوج للتكنولوجيا النووية في تطبيقات مدنية وعسكرية ، ثم خلاص تقرير وكالة المخابرات المركزية إلى استنتاج مفاده أن إيران يبدو أنها تتخذ خطوة أخرى لدعم مشروعها النووي العسكري بالاستفادة من المعلومات التكنولوجية الواسعة التي لدى كوريا الشمالية في المجال النووي.

وتشير تقارير أجهزة المخابرات الغربية إلى أن كوريا الشمالية قدمت الجانب الأكبر من تكنولوجيا البرنامج النووي الإيراني خاصة في أبعاده

السرية المتعلقة بالاستخدامات العسكرية ، ويقول خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن قسما كبيرا من معدات تخصيب اليورانيوم المستخدمة في مركز (ناتانز) لتخصيب اليورانيوم صنعت في كوريا الشمالية ، ولا تخفي بيونج يانج علاقاتها الوثيقة مع طهران . وكانت مصادر المخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان) قد كشفت في ١٥ / ١١ / ٢٠٠٢ عن معلومات مفادها أن إيران هربت رأسين نوويين إلى كوريا الشمالية في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ بعد أن تم إنتاجهما وتركيبهما في إيران عبر اتفاق سري أبرم بين طهران وبيونج يانج في تموز (يوليو) ٢٠٠٢ ، وكان مصدر هذه المعلومات هو أحد المنشفين الإيرانيين الذي حدد بدقة خط سير الرأسين النوويين في ١٤ / ٨ / ٢٠٠٢ .

وفي تعقيب على هذه المعلومات أكدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية صحة هذه المعلومات وأضافت أن كوريا الشمالية قامت ببناء مراكز نووية في وسط المنشآت والمراكز النووية الإيرانية وأنه يوجد ضمن منشأة (ناتانز) التي تقع على بعد ٦٠ كم شمال أصفهان وعلى الطريق القديم الذي يربطها بمنطقة كاشان ، يوجد مبانٍ لتخصيب اليورانيوم وتركيب الرأس النووي على الصواريخ الباليستية ، وذلك في تحصينات تحت الأرض تضم مئات من الإيرانيين والكوريين العاملين في مجال تخصيب اليورانيوم ، ويرأس هذا المركز العالم النووي (داود أجهاجاي) .

أما المركز النووي الإيراني الآخر الذي يوجد به أيضا أعداد من الكوريين فهو المقام في مدينة (آراك) ويختص بإنتاج الماء الثقيل ، فيقع على مسافة ٢٢٠ كم جنوب طهران ، ويطلق على هذا المفاعل (مفاعل القسطنطين) ويشرف عليه المهندس الإيراني (درويش شيباني) .

وتستنتج أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية أن إيران بحصولها على تكنولوجيا إنتاج الرؤوس النووية من كوريا الشمالية أصبحت قادرة على إنتاج رؤوس نووية يمكن تركيبها على صواريخ شهاب - ٣ ودون مساعدة خارجية من أية دولة ، كما أن نجاحها في تخصيب اليورانيوم

سيجعلها قادرة على إنتاج ما بين ٨-١٢ رأسا نووية خلال ٥-١٠ سنوات ، وفي أدنى تقدير سيكون لديها بنهاية العام ٢٠٠٦ رأسان نوويان^(١٠٩).

المبحث السادس، البرنامج النووي الإيراني ومجلس الأمن.

استجابة لتقرير وقرار الوكالة الذي إعتد يوم ٤ شباط (فبراير) ٢٠٠٦ (الوثيقة (GOV/2006/14) أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في ٢٩ آذار (مارس) ٢٠٠٦ عبر فيه عن القلق إزاء تقارير الوكالة التي تضمنت القضايا والشواغل ذات العلاقة ببرنامج إيران النووي التي يمكن أن يكون لها أبعادا نووية عسكرية وطالب إيران بالإمتثال لما طالبتها به قرارات الوكالة ، كما طالب المجلس من المدير العام للوكالة أن يقدم خلال ثلاثين يوما تقريرا عن حالة إمتثال إيران لمطالب الوكالة.

وبعد إنتهاء فترة الثلاثين يوما قدم البرادعي تقريره الى مجلس محافظي الوكالة والى مجلس الأمن أكد فيه أن إيران لم تستجب لمطالب الوكالة . وإثر ذلك عقد الأعضاء الدائمون لمجلس الأمن ومعهم ألمانيا ممثلة للإتحاد الأوربي مشاورات مكثفة . وسعى الأعضاء الغربيون الدائمون في مجلس الأمن الى أن يصدر مجلس الأمن قرارا يطالب إيران بتنفيذ ما طلبته الوكالة، لكن روسيا والصين رفضتا تدخل مجلس الأمن في هذه المرحلة وأكدتا على ضرورة إعطاء فرصة إضافية لإيران ووافق الغربيون على ذلك . وفي هذه الأثناء أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا جديدا (الوثيقة GOV/2006/38) أشار الى وجود قضايا معلقة إضافية جديدة في برنامج إيران النووي ومن بينها : أسباب وجود تلوث باليورانيوم عالي التخصيب في أجهزة الطرد المركزي التي إستوردتها إيران وضرورة تقديم إيران لمعلومات تفصيلية عن برنامجها للتخصيب (P-1) و (P-2) ومطالبة إيران شرح أسباب تضارب المعلومات التي قدمتها عن تجاربها لفصل البلوتونيوم ومطالبتها بالسماح لمفتشي الوكالة بزيارة المفاعل البحثي الذي يعمل بالماء الثقيل^(١١٠).

وفي ١٥ آذار (مارس) ٢٠٠٧، وصف الرئيس الإيراني محمود احمدي

نجد مجلس الامن الدولي بانه يفتقد الى أي شرعية دولية. وجاءت هذه التصريحات كرد فعل على تحريك من جانب الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس الى جانب المانيا باقتراحها مزيد من العقوبات على ايران بسبب برنامجها النووي. وتشمل العقوبات المقترحة حظرا على استيراد طهران للسلاح، وتجميد ارصدة كبار المسؤولين الايرانيين، كما تدعو المجتمع الدولي الى تفادي الالتزام بتقديم أي دعم مالي لايران^(١١١).

وكان أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر قد صوتوا بالإجماع على القرار ١٧٤٧ المتضمن فرض عقوبات جديدة على طهران بسبب ملفها النووي، حيث تتهم المجموعة الدولية إيران باستخدام تلك التكنولوجيا لتطوير أسلحة دمار شامل، الأمر الذي تنفيه طهران بشكل مطلق^(١١٢).

وفي ردها على القرار قال غلام حسين المتحدث باسم الحكومة الايرانية، تعليقا على موقف بلاده من القرار الجديد لمجلس الامن: "بعد تمرير هذا القرار غير المشروع ضد ايران... فقد ارغمت الحكومة على... تعليق اجزاء من انشطتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية". و اضاف ان "الترتيبات الثانوية" مع الوكالة ستتأثر بالقرار الجديد، مؤكدا ان تعليق التعاون سيتواصل حتى يحال ملف البرنامج النووي لبلاده مرة اخرى من مجلس الامن الى الوكالة.

وكانت ايران قد ادانت القرار الذي اصدره مجلس الامن في الامم المتحدة بفرض عقوبات جديدة عليها بسبب رفضها وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وقالت ان "الضغوط والترهيب" لن تغير من سياسة طهران، والتي قالت انها لا غراض سلمية بحتة. وتعهد منوشهر متكي بان ايران لن تعود لاي محادثات مالم يتخل الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة عن مطالبهما بالوقف الفوري لتخصيب اليورانيوم. و اضاف متكى متحدثا الى مجلس الامن بـ "عدد التصويت، ان ايران لا تتصرف كطرف معتدي فيما يتعلق بالقضية، وقال: "ايران لا تسعى لمواجهة كما لا تسعى لتجاوز حقوقها غير القابلة للتصرف... اؤكد لكم ان الضغوط والترهيب لن تغير السياسة الايرانية"^(١١٣).

وفي الوقت الذي تستمر فيه المحاولات الدبلوماسية في مجلس الامن لحمل ايران على تعليق انشطتها لتخصيب اليورانيوم، يبقى السؤال المطروح هو مدى احتمال شن هجوم امريكي على ايران وفيما اذا كان القانون الدولي يعتبر هكذا خطوة عملا قانونيا ام لا؟

فاذا ما قررت الولايات المتحدة مهاجمة ايران، فمن المحتمل ان تدعي بانها تقوم بعمل استباقي وتمارس حقها المشروع بالدفاع عن النفس بموجب ميثاق الامم المتحدة. والحالة هنا استبعاد ان تسلك امريكا الطريق القانوني الرئيسي الاخر والذي يسمح لدولة بمهاجمة دولة اخرى، أي التحويل باستعمال القوة من قبل مجلس الامن الدولي، الا ان المجلس فيه كل من روسيا والصين وهما تتمتعان بحق النقض الفيتو، وتعارضان اللجوء الى العمل العسكري على الرغم من موافقتهما على فرض العقوبات الاقتصادية.

ان واشنطن لن تسعى لتطبيق مبدأ التدخل الانساني المتنامي، اذ ان الشروط اللازمة لذلك غير متوافرة في الحالة الايرانية، ولذلك فمن المحتمل ان تسعى امريكا لتبرير الهجوم تحت مبدأ الدفاع عن النفس، اذ سيتعين عليها قبل أي شيء ان تحدد الخطوط العريضة لطبيعة التهديد المحتمل تعرضها، ويكون المقصود من هذا التهديد في الوقت الراهن التطوير السري السابق لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم الذي كانت تقوم به ايران، مما ساهم في خلق جو من فقدان الثقة. كما ستتم الاشارة الى رفض ايران الانصياع لمطالب مجلس الامن الدولي بايقاف عمليات تخصيب اليورانيوم، بالاضافة الى تصريحات الرئيس الايراني العدائية حول حق اسرائيل في الوجود، وستعلن واشنطن عن كل هذه الاشياء كتهديد للولايات المتحدة ولمصالحها وللامن الاقليمي والدولي. وستقدم في وقت لاحق حججا اخرى وذلك بناء على التطورات التي ستطرأ على ملف البرنامج النووي الايراني. وعند تحديد نوعية الخطر وتعريفه ستتضمن واشنطن من الدعوة لتنفيذ المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة والتي تجيز حق الدفاع عن النفس، وتتص المادة على انه "لا يوجد في الميثاق الحالي ما يعيق اللجوء الى الحق المشروع للدفاع عن النفس بشكل فردي او جماعي فيما لو وقع هجوم مسلح على

احدى الدول الاعضاء في الامم المتحدة،الى حين تمكن مجلس الامن من اتخاذ الاجراءات اللازمة لحفظ الامن والسلم الدوليين.

وللالتفاف على تعبير "فيما لو وقع هجوم مسلح"،فان امريكا ستقول ان القانون الدولي لايتطلب وقوع هجوم حقيقي،وان مبدأها الجديد الخاص بالضربة الاستباقية،وهو امتداد لمفهوم الدفاع عن النفس،سيكون قيد التنفيذ.

لقد سبق لو اشنطن ان بررت مبدأ الضربة الاستباقية في وثيقة استراتيجية الامن القومي لعام ٢٠٠٢ بعد هجمات الحادي عشر من ايلول(سبتمبر)عام ٢٠٠١ حيث اكدت الوثيقة انه:حاجة ملحة"كلما كان الخطر اكبر،كلما كانت المجازفة اخطر بعدم المقدرة على فعل شيء،وبالتالي كلما زادت الحاجة الحاحا لاتخاذ فعل متوقع للدفاع عن انفسنا،حتى ولو بقي مكان وزمان هجوم العدو غير مؤكدين،ولكي نتنبأ بتلك الهجمات المعادية من قبل خصومنا ونحبطها،فلا بد للولايات المتحدة من ان تتصرف بشكل استباقي عندما تدعو الضرورة لذلك".

وقد تقول امريكا انها تتصرف لحماية اسرائيل او بطلب منها ،حيث يمكن لتل ابيب ان تجادل بانها واقعة تحت تهديد اكبر من ذلك الذي تتعرض له امريكا نفسها.فالدفاع الجماعي مسموح به من قبل الامم المتحدة فيما لو تقدمت الدولة الاصلية التي تطلب الدفاع عن النفس بطلب المساعدة،ومن الممكن ايضا ان تعلن امريكا انها تنفذ بشكل انفرادي قرارا لمجلس الامن الدولي فيما لو وافق المجلس على قرار في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة،والذي يلزم كافة الدول الاعضاء بالانصياع لقراراته.

ويبقى السؤال هو:هل ستكون هذه التبريرات مقبولة في منطق القانون الدولي؟

الواقع ان هناك الان بعض الدعم القانوني لمبدأ عدم الانتظار طويلا اكثر مما ينبغي،وقد ذكرت القاضية البريطانية ديم روزالين ،التي عينت رئيسة لمحكمة العدل الدولية في شباط(فبراير)٢٠٠٦،وذلك قبيل تعيينها في منصبها:"في العصر النووي،ليس من المنطق ان نطلب ترجمة مقطع غامض في نص ما بطريقة تتطلب من احدى الدول ان تتقبل مصيرها دون

ان تتمكن من الدفاع عن نفسها وكأن لاحول لها ولا قوة". وعموما يبقى التوجه العام وسط المحامين الدوليين هو ان يكون هناك تهديد بهجمة "وشبكة" قبل اللجوء الى اية ضربة استباقية او دفاعية.

الا ان هذه التوجهات تواجه انتقادات عديدة، فقد انتقد وزير العدل البريطاني اللورد غولد سميث، والذي استعان بحزمة معقدة من قرارات مجلس الامن الدولي حول العراق حيث استخدمت لتبرير غزو بغداد في العام ٢٠٠٣، وفي اطار نظرية الضربة الاستباقية، وقال في جلسة لمجلس اللوردات في شهر نيسان (ابريل) ٢٠٠٤: "قد يسمح القانون الدولي باستخدام القوة للدفاع عن النفس لمنع حدوث هجوم وشيك، ولكنه لايجز استخدام القوة بالشكل الذي يرقى الى درجة تنفيذ ضربة استباقية ضد تهديد بعيد الحدوث." كما ان هناك اختلاف اساسي وكبير بين المبدأ الأمريكي ونظرة الكثيرين من بقية اعضاء الامم المتحدة بالنسبة للموضوع. ففي احسن الاحوال لا يوجد هناك اجماع على رأي واحد بهذا الشأن. وتتفق مع هذه الاراء اليزابيث ويلمز هيرست، كبيرة خبراء القانون الدولي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن-تشاتام هاوس، بقولها: "لا يوجد في الوقت الراهن مستند قانوني يسمح بشن هجوم امريكي على ايران تحت البند ٥١. وبالتاكيد لا يمكن بناء القضية على مبدأ الدفاع عن النفس ايضا". وازافت ويلمز هيرست، التي قدمت استقالتها كمستشارة لوزارة الخارجية البريطانية لانها شعرت ان غزو العراق لم يكن قانونيا، "لا يتعين عليك الانتظار حتى يقع الهجوم، ولكن يجب ان يكون الهجوم حقيقيا ووشيكاً."

ولا تعتقد ويلمز هيرست ان شروط اللجوء الى الدفاع عن النفس موجودة الان في الحالة الايرانية اذ تتساءل: "وهل يرقى تخصيص اليوم الى مستوى التهديد؟ لم تتحول مادة اليوم انيوم الى سلاح بعد. وهل يوجد هناك أي تهديد بالفعل؟"

وهي ايضا لاتعتقد انه بامكان امريكا ان تطبق بمفردها قرار الامم المتحدة في اطار الفصل السابع اذ تؤكد ان "هذا يتطلب قرارا اخر يجيز استخدام

القوة، كما يقتضي أيضا الحصول على اجماع دولي حول الموضوع،" وحتى عندما تقبل ويلمز هيرست بمنطق ان اسرائيل قد تعتبر نفسها مهددة، اذا اخذنا بعين الاعتبار التصريحات التي ادلى بها الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد بخصوص اسرائيل، الا انه "يتعين على اسرائيل ان تتحلى بنظرة واقعية وموضوعية لقضية فيما اذا كان هناك تهديد حقيقي ام لا، الامر الذي اشك بوجوده في هذا الوقت بالذات،"

وينضم الى مجموعة القائلين بعدم قانونية الهجوم على ايران وزير خارجية بريطانيا السابق جاك سترود الذي يؤكد انه لا يمكن تبرير عمل عسكري استنادا الى البند ٥١ من ميثاق الامم المتحدة، فيما اكدت وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت بيكيت بالقول انه لا احد لديه اية "نية" بمهاجمة ايران. ويمكن ان تتطابق هذه الرؤى مع تأكيد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في قوله ان هجوما على ايران هو امر "لا يمكن تصوره"، ولكن يبقى الامر غير واضح فيما اذا كان موقف بلير هذا هو استخدام تكتيكي للغة لترهيب ايران، ام ان الامر بحسب ذاته ينبىء بدعم بريطاني محتمل لفكرة الهجوم على ايران^(١١٤).

المبحث السابع، الرؤية الايرانية للوضع الدولي، اولا- طبيعة الرؤية الايرانية،

بداية عند الحديث عن المتغيرات الدولية من الأهمية بمكان التفرقة بين الرؤية الأيديولوجية والفكرية للنظام الإيراني تجاه النظام الدولي وإستراتيجيات التعامل معه وبين متغيرات الواقع الدولي ذاتها، على المستوى النظري الأيديولوجي، استمرت الرؤية الإيرانية للنظام الدولي ما بعد ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ على رفضها للهيمنة الأمريكية الكاملة، ولعل ما قاله خاتمي يوجز الموقف الإيراني في هذا المجال: "خلق نظام أحادي القطبية مجرد وهم." بل كثيرا ما تم تشبيه الولايات المتحدة بألمانيا النازية وبوش بهتلر في كثير من الكتابات الإيرانية خاصة القريبة من دوائر صنع القرار المحافظة. كما طابقت بعض التحليلات الإيرانية

الأوضاع الدولية المعاصرة بتلك السائدة في الثلاثينيات من القرن الماضي، وترى أن أصحاب السلطة الأمريكيين لا يختلفون كثيرا "في سياساتهم الكاذبة" عن النازيين في هذه الفترة، وأن هؤلاء المسؤولين والكثيرين من الشعب الأمريكي ليسوا سوى لعبة في يد السياسيين تجار الأسلحة والعسكريين ضيقى الأفق الذين أنتجوا ما يسمى بإستراتيجية سبق أو المبادأة المصحوبة دوما بعمليات وقائية. ولا تؤمن هذه الكتابات الإيرانية بأنها خطوة دفاعية ولدت عقب أحداث سبتمبر، إنما هي في الواقع خلاصة أربع سنوات سابقة من عمل الخبراء العسكريين والمخابرات الأمريكية بقيادة البنتاجون ورامسفيلد.

وأطلق خاتمي مسمى "التحالف من أجل الحرب" على ما تتبعه السياسة الأمريكية عقب ١١ ايلول (سبتمبر)، ويرى أنها إستراتيجية تقوم على القوة العسكرية والدعوة إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي بدأت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ونهاية نظام ثنائي القطبية، وهي أيضا سياسة لجعل العالم أحادي القطبية أمرا واقعا. وطوال فترة ما بعد ١١ ايلول (سبتمبر) جدد خاتمي مطالبته بإنشاء "تحالف من أجل السلام" الذي يستطيع تحقيق الحرية والأمن والاستقرار وليس التحالف من أجل الحرب، وشدد على التعدد والتنوع في عالم اليوم، وأنه لا يمكن توقع أن تتخرط جميع الدول بشكل واحد وأحادي في معسكرين للخير والشر. وأكد مجددا على الحوار بين الحضارات الذي يطور التعايش بين الأمم. ودعا خاتمي لتكوين اتحاد إسلامي لأن الدول الإسلامية إذا تخطت الاختلافات ستكون اتحادا قويا ينشر الهدوء والسلام في العالم، كما لا بد من تقوية دور التنظيمات الدولية.

كما تواجه إيران اليوم واقعا دوليا جديدا تزيد فيه القيود المفروضة على كل ما هو إسلامي، سواء أكان دولة أو تنظيما سياسيا أو حتى جمعية خيرية، وجاء ذلك بعد فترة تعددت فيها فرص لحرية حركة أكبر خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. منذ قيام الثورة الإسلامية مثلت إشكالية العلاقة مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة إحدى أهم المعضلات التي على القيادة الإيرانية للجمهورية الإسلامية التعامل معها.

لا يمكن إغفال التوتر المتزايد في العلاقات الأمريكية الإيرانية كمحدد رئيسي ومهم في رسم شكل واتجاه تفاعلاتها ليس فقط الإقليمية بل الدولية أيضا مثلها مثل تركيا. ويمكن تقسيم فترة ما بعد ١١ ايلول (سبتمبر) فيما يخص العلاقة بين واشنطن وطهران إلى مرحلتين رئيسيتين حتى الآن: مرحلة الحرب في أفغانستان ومرحلة توجيه الضربة للعراق. ففي المرحلة الأولى زادت احتمالات حدوث تغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية واتسعت مطالب الإصلاحيين الداعية للحوار مع القطب الأمريكي وساعدت طبيعة المرحلة في تدعيم مطالبه، ثم جاءت تصريحات بوش المعادية لإيران عقب حسم المعركة على الأرض الأفغانية واستمر خلالها الانقسام حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة ولكن في ظل اهتزاز قوة حجة ومبررات الخطاب الإصلاحي التي كان يتمتع بها من قبل.

وشهدت البيئة الإقليمية والدولية تطورات كبيرة وجميعها في غير صالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث زاد التطويق الأمريكي للأراضي الإيرانية فزاد التهديد المباشر والكامل للأمن القومي الإيراني. وعملت القيادات الإيرانية على الموازنة بين الحفاظ على الاستقلالية الإيرانية وبين احتواء أي توتر وعدم تصعيده. فبالرغم من التثديد لمقولات بوش حول محاور الشر الثلاثة التي من بينهم إيران، فإن الخطاب الإيراني احتوى على تنفيذ أيديولوجي ومنطقي لكثير من السياسات الأمريكية وتأكيدها على قدرة إيران الدفاعية ضد أي عدوان أمريكي محتمل. وسريعا ما تم احتواء تصريحات الحرس الثوري التي هددت برد فعل إيراني خارج الحدود الإيرانية، وربما استخدمت هذه التلويحات وظيفيا كنوع من تبادل للأدوار لفترة محدودة بدون التوسع فيه^(١١٥).

ويتباين الموقف الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، فقد اتخذت بريطانيا موقفا متشددا تجاه العرض الإيراني بمواصلة الحوار حول برنامجها النووي، مما يعكس الخلافات بين القوى الرئيسية حول كيفية معالجة هذه الأزمة. وحثت روسيا والصين كل الدول التي تتعامل مع موضوع الملف النووي الإيراني على استئناف المفاوضات بدلا من التهديد

بفرض عقوبات. ولكن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة و ألمانيا يريدون إحالة الملف الايراني الى مجلس الأمن الدولي تمهيدا لفرض عقوبات على طهران. وخصوصا بعد ان أزالـت ايران الأختام الدولية من ثلاث منشآت نووية في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، ولكنها قالت إنها لا تسعى لتصنيع سلاح نووي.

وقالت روسيا إن فرض عقوبات على إيران ليست الطريقة المثلى او الوحيدة لإقناعها بالاهتمام بالمخاوف الدولية بشأن برنامجها النووي. وصرح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بأن عرض التسوية مازال مطروحا ويتضمن قيام إيران بإرسال اليورانيوم إلى روسيا لتخصيبه، الأمر الذي يمثل عقبة أمام إيران في تطوير أسلحة نووية .

وفي الوقت الذي عرضت فيه إيران العودة إلى المحادثات مع الترويكا الأوروبية التي تشمل فرنسا وألمانيا وبريطانيا. ناشدت وزارة الخارجية الصينية المجتمع الدولي التحلي بالصبر في التعامل مع برنامج طهران النووي. وقال كونج كوان الناطق باسم الخارجية الصينية إن على كل الأطراف أن تفعل كل ما بوسعها لإحياء المفاوضات المتجمدة بين طهران ودول الاتحاد الأوروبي الثلاث (الترويكا). ولكن يبدو أن وزارة الخارجية البريطانية رفضت العرض الايراني وعرض التسوية الروسي. ونسبت وكالات الأنباء لمسؤولين بالخارجية البريطانية لم تكشف عن هوياتهم القول إن الايرانيين يتحايلون

وجاءت هذه التصريحات في الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا وفرنسا وألمانيا عزمها الدعوة إلى عقد اجتماع طارئ مبكر لمجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شباط (فبراير) ٢٠٠٧. لكن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قال إن الهدف من الاجتماع الإجابة على تساؤلات خبراء الأمم المتحدة بشأن الملف النووي الايراني. وكان الاجتماع الذي عقدته الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى ألمانيا، في لندن للنظر في كيفية التعامل مع أنشطة إيران النووية، قد انتهى دون الاتفاق على بيان واضح. وقال وزير الخارجية البريطاني، جاك سترو،

الذي لم يحضر الاجتماع إن العباء يقع الآن على عاتق إيران لإظهار أن برنامجها النووي سلمي تماما. وقال سترو للصحفيين: "إن الكرة في الملعب الإيراني حيث يتعين أن تكتسب إيران ثقة المجتمع الدولي بأن برنامجها النووي يقتصر فقط على الأغراض السلمية. وأضاف أن ثقة الغرب قد "اهتزت بدرجة كبيرة بسبب السجل الإيراني في الإخفاء والتضليل". ومن جانبه صرح نيكو لاس بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة لا تزال مقتنعة بأن إيران تمثل تهديدا للمجتمع الدولي. فيما المح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في وقت سابق إلى إمكانية التوصل إلى تسوية، مشيرا إلى أن طهران لا ترفض العرض الروسي بتخصيب اليورانيوم في روسيا وهو الأمر الذي يصعب على طهران تصنيع أسلحة نووية^(١١٦).

وبالرغم من عدم وجود حالة من الاجماع بين حكومات الدول الكبرى، وفي الاوساط الاكاديمية والصحفية؛ بشأن تقييم الانشطة النووية التي تقوم بها إيران، إلا أن البرنامج النووي الإيراني أثار قلقا شديدا من جانب الادارات الأمريكية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. فقد اعرب المسؤولون والخبراء الأمريكيون والاسرائيليون والبريطانيون والالمان والفرنسيون عن اقتناعهم بوجود برنامج إيراني مكثف في مجال العمل على امتلاك الأسلحة النووية، إلا أن دولاً مثل روسيا والصين ترفض هذه الادعاءات بشدة، وبشكل عام، فإن المخاوف الأمريكية والغربية من البرنامج النووي الإيراني تستند إلى عدد من المبررات، أبرزها أن مجرد حصول إيران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولوجية نووية. وهو ما يمكن أن يسمح لإيران ببناء منشآت سرية للمفاعلات والقوة الطاردة المركزية ومنشآت الفصل الكيميائي، حتى لو رضخت لقواعد الوكالة الدولية في تشغيل مفاعلاتها، فضلا عن أن بعض التقارير الغربية تتخوف من إمكانية أن تتجه إيران نحو رفض الخضوع لقواعد الرقابة التي وضعتها الوكالة الدولية حالما يتم اكمال المفاعلات التي تبنيها حاليا، وتستطيع وقتذاك استخدام مفاعلاتها لتخصيب اليورانيوم.

يضاف الى ماسبق، ان الاتهامات الغربية والامريكية لايران في المجال النووي تستند في الاساس الى ان هذا المسعى يأتي في اطار توجه ايراني عام مضاد للغرب، وذلك من خلال مؤشرات عدة، ابرزها: استمرار الدعم الايراني للارهاب، واستمرار المساندة الايرانية للمعارضين الاسلاميين في المنطقة لضعاف موقف الدول الحليفة للغرب، ورفض الايراني لعملية التسوية العربية- الاسرائيلية، والاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة، والبرنامج الايراني لاعادة التسليح. وفي هذا الاطار، ترى التقارير الغربية انه ليس هناك مايفسر رغبة ايران في بناء محطات الطاقة النووية في دولة تعاني نقصا في رؤوس الاموال اللازمة لبناء مثل هذه المحطات، كما انها غنية بالنفط والغاز الطبيعي الذي يمكنه تشغيل محطات الطاقة بتكلفة رخيصة^(١١٧).

و يبدو أن النزاع النووي مع إيران دخل مرحلة جديدة بعد كشف صحيفة "باساور نويه بريسه" الألمانية النقاب عن تقارير لشعبة المخابرات الألمانية الخارجية (بي إن دي) تفيد بوجود دلائل على احتمال تمكن إيران خلال أشهر من صناعة القنبلة النووية. ونسبت الصحيفة الألمانية إلى مشاركين في اجتماع نظم بين ممثلين عن شبكة المخابرات ومسؤولين في وزارة الخارجية الألمانية، نسبت إليهم قولهم إن رئيس جهاز المخابرات إرنست أرلاو أكد في الاجتماع على وجود دلائل "تعتبر سببا كافيا لإثارة القلق" من خطط القيادة الإيرانية النووية. وسبق كشف الصحيفة الجدية عن الخبر قيام كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بالدعوة إلى تشكيل تحالف دولي من أجل رفع وتيرة الضغوط على إيران لإقناعها بتغيير موقفها. وتزامنت الدعوة إلى تشكيل التحالف مع إعلان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن فرنسا تحتفظ بحق الرد بوسائل "غير تقليدية" ومنها النووية، على "قادة دول قد يستخدمون وسائل إرهابية ضدنا"، على حد تعبيره. ويعكس هذا الرد تحولا في خط فرنسا الاستراتيجي الذي اعتمدته في سياستها النووية حتى الآن. كما أشار

شيراك في كلمة ألقاها في القاعدة النووية الفرنسية في جزيرة ليل قبالة سواحل برست إلى أن فرنسا "كيفت قواتها النووية بشكل يسمح لها بالرد بمرونة" على أي تهديد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الدعوة ما زالت تصطدم بالموقف الروسي - الصيني الذي يرى أنه من المبكر الحديث عن إحالة الملف إلى مجلس الأمن، إذ ما تزال كل من روسيا والصين تعتبران استئناف المفاوضات وضبط النفس هو الحل الأمثل للآزمة.

وبعد أن بدأت كل من ألمانيا وفرنسا بالسعي إلى تشكيل جبهة قوية هدفها إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، أبدت روسيا والصين موقفاً مغايراً يدعو إلى التهدئة ومنح المزيد من الوقت للجانب الإيراني. إذ ترى موسكو أنه من المبكر الحديث عن إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. جاء ذلك على لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قائلاً إنه ما زال هناك إمكانية للتوصل إلى تسوية مع المسؤولين الإيرانيين. وأشار إلى أن طهران لا ترفض العرض الروسي بتخصيب اليورانيوم في الأراضي الروسية، الأمر الذي جعل موسكو تشهد في الآونة الأخيرة نشاطاً دبلوماسياً إيرانياً مكثفاً. في الوقت نفسه اجتمع وفد إسرائيلي برئاسة رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بمسؤولين روس لمناقشة تطورات الأزمة.

يذكر أن وجهة النظر الروسية هذه جاءت مخيبة لآمال الأوروبيين، إذ اتهم المفوض الأوروبي للشؤون الأمنية الخارجية خافيير سولانا موسكو بالإصرار على رفض رفع الملف إلى مجلس الأمن. واتهم سولانا المسؤولين الروس بـ "اللعب على عامل الوقت". وكانت موسكو قد تقدمت خلال اجتماع دبلوماسي للترويكا الأوروبية باقتراح يقضي بإجراء محادثات غير رسمية في مجلس الأمن لإفساح المجال لموسكو لكي تجد مخرجاً من الأزمة. لكن سولانا عبر عن شكوكه في نجاح المساعي الروسية لحل الأزمة. ويرى سولانا أن الاقتراح الروسي يأتي في وقت غير مناسب. وأضاف قائلاً: "... النشاطات الإيرانية تستدعي استجابة سريعة." وشدد على أن الوقت مناسب لتصعيد الضغوط على طهران.

أما الصين فقد جددت دعوتها لضبط النفس ودعت إلى استئناف المفاوضات الدبلوماسية مع القيادة الإيرانية. إلى ذلك، صرح المتحدث باسم الحكومة الصينية أنه يعتقد أن المفاوضات الدبلوماسية لحل هذا النزاع النووي مع طهران "ما تزال خياراً جيداً يتفق مع مصالح جميع الأطراف". وكرد فعل على قيام الدول الأوروبية بتوزيع مسودة قرار طالبت فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، أشار المتحدث باسم الحكومة الصينية إلى أن الصين "تنتظر لترى مسودة القرار". وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينج اتصل هاتفياً بنظيره الإيراني ونقل إليه وجهة نظر بكين بخصوص الأزمة المتعلقة بنشاطات إيران النووية^(١١٨).

ثانياً، الترابط بين الجهد الدولي والاقليمي،

في كل محطة من جولة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في شباط (فبراير) ٢٠٠٧، كان موضوع البرنامج النووي في إيران على جدول المباحثات التي أجرتها ميركل في القاهرة والرياض وأبو ظبي والكويت. في محاضرة ألقته ميركل في مقر مؤسسة الدراسات الإستراتيجية خلال زيارتها لدولة الإمارات العربية المتحدة، صارت الحاضرين بقلق الغرب تجاه طموحات إيران النووية. منذ وقت تشد إسرائيل حماس السياسيين في واشنطن وتستعجل القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية. يري مراقبون هنا أن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إذا استجاب لإسرائيل سوف يحدث توتر كبير لعلاقاته مع أوروبا. كما ستسبب جهود السلام لحل نزاع الشرق الأوسط والتي بدأتها الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي بإحياء دور اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي وإيران). كما أن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي واثق أن الغرب جاد في مسعاه لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. لكن المراقبين أيضاً علي وفاق أنه في حال وقوع هجوم علي إيران، من

جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل، سوف تحل كارثة على المنطقة لا أحد يستطيع رصد أبعادها. إنه السيناريو المرعب الذي يقلق مضاجع الكثير من المسؤولين في الشرق الأوسط وأوروبا. ونقل عن لسان عضو مجلس الشيوخ الأمريكي جون روكفيلر من الحزب الديمقراطي الذي يرأس لجنة مراقبة أنشطة أجهزة الأمن الأمريكية مخاوفه من مغبة تكرار المغامرة العسكرية الأمريكية التي جرت في العام ٢٠٠٣ في العراق. وكان روكفيلر يشير هنا لاحتمال شن حملة عسكرية علي إيران^(١١٩).

و مع وصول حاملة الطائرات الأمريكية USS John C. Stennis إلى مياه الخليج لتكون حاملة الطائرات الثانية في المنطقة حيث على متن كل منها ٩٠ طائرة وهليكوبتر. هل فات الأوان لحل النزاع النووي الإيراني بالسبل السلمية كما يريد العرب و الأوروبيون أم أن إسرائيل قد تفعلها أم الولايات المتحدة؟ المراقبون متفقون فيما بينهم على أن إيران اليوم لا تقارن مع العراق عام ٢٠٠٣ حين غزته ثم احتلته الولايات المتحدة لذلك فهم يحذرون من مهاجمة إيران.

السفير غونتر بلويغر سفير ألمانيا السابق في الأمم المتحدة ترأس جلسات النزاع مع العراق في العام ٢٠٠٣ حين كانت بلاده تترأس مجلس الأمن الدولي ومن أهم هذه الجلسات حين جلس كولن باول وزير خارجية واشنطن يقرأ أدلة كاذبة لتحصل الولايات المتحدة على تأييد المجتمع الدولي وتشكيل ائتلاف مناهض للعراق^(١٢٠). الدبلوماسي الألماني حذر واشنطن من الهجوم على إيران ودعى إلى حل سلمي ويطلب من المعنيين كافة الدعوة للعمل بنموذج المفاوضات مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي ويتساءل إذا كان الحوار مع كوريا الشمالية ممكنا وحق النجاح دون فرض شروط مسبقة عليها فلماذا ليس هذا ممكنا مع إيران؟ كيف تتصورون صورة هذا الحل وماذا تكون نتائجه؟-يجري وضع حل للنزاع النووي مع إيران من خلال التفاوض مع إيران حول اتفاقية ينبغي أن تتضمن خمسة عناصر هي:

- ١- أن تتعهد إيران باستخدام كامل طاقتها النووية في أغراض سلمية.
 - ٢- أن يجري رفع العقوبات المفروضة على إيران منذ ٢٦ سنة و التي سببت معاناة كبيرة للشعب الإيراني وبلده.
 - ٣- السعي لعودة إيران إلى الحظيرة الدولية وممارسة دورها في بنية التجارة الدولية.
 - ٤- يحتاج الإيرانيون إلى ضمانات إذ لا يجب نسيان أن إيران كانت القوة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي هوجمت مرة بأسلحة الدمار الشامل خلال الحرب العراقية الإيرانية في عقد الثمانينيات.
 - ٥- أخيرا، ينبغي إدماج إيران في عملية السلام في الشرقين الأدنى والأوسط، بحيث يصار إلى إنشاء ما فعله الأوروبيون في عقد السبعينيات في ذروة النزاع الخطير بين الغرب والشرق، حيث أنهم أسسوا مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا الذي أصبح اليوم منظمة، وكان المؤتمر منبرا تجتمع الدول الإقليمية من شطري أوروبا تحت مظلته للتداول وبحث المشكلات ووضع الحلول لها. لكن هذه العناصر الخمسة ليس بوسع الأوروبيين وحدهم التفاوض حولها لأن موضوع رفع العقوبات الثنائية عن طهران من مهام الأمريكيين. كما أن منح إيران ضمانات أمنية يكتسب مصداقية أكبر إذا كانت الولايات المتحدة ضمن الجانب المتفاوض مع طهران.
- كلام جميل وتصورات معقولة لكن في الوقت الحالي يبدو الواقع أشد تعقيدا وخطرا. لا تجري مفاوضات ولا تطرح مبادرات وضمن الحرب النفسية التي لا تقلق الإيرانيين وحدهم بل شعوب المنطقة بأسرها، وصلت حاملة طائرات أمريكية ثانية إلى مياه منطقة الخليج كما توجه واشنطن يوميا اتهامات لإيران بأنها تارة تتدخل في العراق وقد تحمل إيران مسؤولية محاولة اغتيال نائب الرئيس الأمريكي في أفغانستان. إنها نفس الأجواء التي خيمت قبل الهجوم في مارس/آذار ٢٠٠٣ على العراق. هل تعتقدون أنه رغم التجارب المريرة التي واجهتها الولايات المتحدة في أفغانستان ثم في العراق أنها ستقوم فعلا بحرب ضد إيران من الصعب جدا التكهن بنتائجها لكن آراء المراقبين العرب تؤكد أنها ستسبب بكارثة في المنطقة؟

-بعض الناس يخشون حقا قيام الولايات المتحدة بهجوم عسكري علي إيران لأنه عن حق ورؤية واقعية بأن الأجواء الحالية تذكر بالمرحلة الزمنية التي سبقت حرب العراق حيث كنت حينها أقود جلسات مجلس الأمن الدولي لأن ألمانيا، كما تعرفون، كانت تترأس المجلس في هذه الفترة. في ذلك الوقت أيضا أرسل الأمريكيان حاملة طائرات إضافية إلى مياه الخليج وزادوا عدد جنودهم وعتادهم العسكري وظلوا يقولون أنه لم يصدر بعد قرار بالهجوم على العراق. ولكن أرجو من الأمريكيين أن يتنبهوا بأنه لا ينبغي مقارنة إيران اليوم ليست مع العراق في مارس/آذار ٢٠٠٣، لأنه شن هجوم على إيران سوف يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. وسوف تصبح الأمور أكثر صعوبة وتعقيدا في المنطقة التي زاد عدد النزاعات فيها بعد غزو العراق، بالنسبة للولايات المتحدة التي لديها مشكلات كثيرة في العراق. لهذا أرى الأوروبيين يلحون لإجراء مفاوضات بينما الولايات المتحدة تلوح من بعيد بالعصا.

المبحث الثامن الحلول والمعالجات للبرنامج النووي الإيراني.

أصدرت مجموعة الأزمات الدولية ICG وهي — كما تعرف عن نفسها — منظمة مستقلة غير ربحية، ومتعددة الجنسية يعمل فيها مائة باحث من القارات الخمس، ومقرها الرئيس في بروكسل، ولها مكتب إقليمي في عمان، وتتلقى تبرعات وهبات من الحكومات والمؤسسات الخيرية والشركات والأفراد، والحكومات الغربية، أصدرت تقريرا جديدا لها عن الملف النووي الإيراني مؤخرا بعنوان: "إيران: هل من مخرج للمعضلة النووية"، ويحمل الرقم ٥١ في قسم الشرق الأوسط.

يتألف التقرير من ٣٧ صفحة موزعة على ملخص تنفيذي و٧ فصول، ويحاول أن يعرض مخرجا لمأزق الملف النووي الإيراني، وي طرح خيارين دبلوماسيين، يأمل أن يتم الاتفاق بين الأطراف على أحدهما، عارضا لمتطلبات ونتائج كل خيار. وأهم ما جاء فيه:

إيران مصرة على تطوير قدراتها لتحقيق دورة الوقود النووي كاملة بما

فيها القدرة على تخصيص اليورانيوم مستتدة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من بينها عدم شعورها بالأمان من جهة، بالإضافة إلى حسها القومي العالي من جهة أخرى. ويشجعها الوضع في العراق وأسعار النفط المرتفعة على المضي قدما في مشروعها دون خوف.

وتعترف معظم الدول في حدود معينة بحق إيران في تطوير الطاقة النووية السلمية في إطار معاهدة منع الانتشار النووي، لكن هذه الدول لديها مخاوف و هواجس من إمكانية قيام إيران فور تحقيقها القدرة على تخصيص اليورانيوم بإنتاج أسلحة نووية، خاصة أن نقص الشفافية لدى الجانب الإيراني في السابق ودعم إيران للمجموعات المسلحة في الشرق الأوسط وتصريحات الرئيس الإيراني النارية، تعزز هذه المخاوف و الهواجس.

لقد أخفقت الدبلوماسية الأوروبية حتى الآن في إقناع إيران بالتخلي عن طموحها فيما يخص دورة الوقود الكاملة. مجلس الأمن من جهته أيضا لا يبدو مستعدا بما فيه كفاية لاتخاذ عقوبات قاسية ضد إيران من شأنها أن تثنيها عن طموحها، فضلا عن أن خيار الهجمات الوقائية خيار خطير و غير مثمر أيضا.

يبقى في هذه الحال سيناريو هان غير المفاوضات، السيناريو الأول، و هو بلا شك مغر أكثر للمجتمع الدولي، خيار "اللاتخصيب نهائيا": لكي تقبل إيران بالتخلي عن حقها في تخصيص اليورانيوم، يجب أن يتم تزويدها عبر مصدر دائم ومضمون، وهنا يأتي دور المقترح الروسي. و يبدو أن طهران يبدو أنها لا ترفض هكذا حل لكن شريطة أن لا يكون هذا الطرح تقييدا لها على المدى الطويل، وبطبيعة الحال لكي تقبل فانه يجب على الولايات المتحدة أن تقدم المزيد من الحوافز في الوقت الحاضر.

أما إذا ثبت أن هذا الخيار لا يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنه "كما يبدو حتى الآن"، فإن الخيار الدبلوماسي الواقعي الوحيد المتبقي، هو خيار "تخصيب محدود ومقيد"، يتم الاتفاق على ضرورة تأخير البدء فيه. وضمن هذا العرض يوافق المجتمع الدولي بشكل عام والغرب بشكل خاص على حق إيران في الطاقة النووية السلمية وحتى بتخصيب اليورانيوم داخليا، لكن

شرط أن يكون هذا التخصيب مقيدا ومحدودا وأن لا يتم البدء فيه إلا في وقت لاحق، وفي المقابل يجب على إيران أن توافق على تأخير مدته سنوات عدة، وقبول قيود كبيرة على الحجم والمحال، وكذا نظام تفتيش داخلي صارم ومفاجئ وتدخل،

بالتأكيد، سيكون هناك اعتراض متبادل من كل الأطراف على هذا الخيار وهذه الخطة. إذ سيعتبر الغرب أن هذه الخطة ستمتدح لإيران تخصيب اليورانيوم على أراضيها، والوصول الى دورة كاملة للوقود النووي مع ما يحمله ذلك من إمكانية أن تقوم إيران بخرق معاهدة الحد من الانتشار النووي وامتلاكها للأسلحة النووية. فيما ستعتبر إيران أن هذه الخطة ستحد من حريتها وخياراتها، وستفرض شروطا عليها فيما يتعلق بالتخصيب والتفتيش، وهو ما لا يناسبها على الإطلاق.

لكن وعبر الإغراءات المعتبرة "سياسة الجزرة" خاصة الأمريكية، وعبر التهديدات القوية "سياسة العصا" الأوروبية، من المتوقع نجاح مثل هذا الخيار، سيما إذا تم تطبيقه بشكل سليم على أن يتم إعطاء الحوافز الملائمة في حال التجاوب الإيراني، وتطبيق العقوبات الذكية في حال التعنت أو الرفض.

هذه التنسوية المقترحة لا تأتي كحل وسط بين الوضع الهش الحاصل حاليا وبين ما تتمناه الدول من أن تكون مرتاحة كليا، ولا يجب مقارنتها لا بالحالة الأولى ولا بالثانية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السيناريو الأرجح في حال فشل الخطوات الدبلوماسية، هو السيناريو المطابق لحالة كوريا الشمالية، وهي بالتأكيد حالة غير صحية على الإطلاق مع إمكانية إنتاج أسلحة نووية دون إشراف دولي على الإطلاق، مع توقع حصول هجمات وقائية على إيران، كما حصل في الحالة العراقية، وهو ما سيكون له آثار ونتائج على الصعيد العالمي متجاوزا التداعيات الإقليمية بشكل كبير.

وقد أصدر التقرير عددا من التوصيات فيما يخص الخيارات المطروحة، على أمل أن يؤدي ذلك للوصول إلى حل، وقد جاء أبرزها على الشكل الآتي:

أولاً: خيار "اللاتخصيب نهائياً"

١- على إيران، الاتحاد الأوروبي وروسيا، بدعم من الولايات المتحدة، الموافقة على الاقتراح الذي تلتزم إيران بموجبه منع أية عمليات تخصيب لليورانيوم على الصعيد الداخلي، والخضوع لنظام تفتيش صارم وقوي، وتحصل بالمقابل على ضمانات دولية أكيدة بتزويدها بما تحتاجه من الوقود، ويسمح لها بالدخول إلى التكنولوجيا النووية المتطورة والاطلاع على المعلومات المتعلقة بها، كل ذلك مدعوم بضمانات أمنية أمريكية وعمل على رفع تدريجي للعقوبات الأمريكية واستئناف العلاقات الدبلوماسية الطبيعية مع أمريكا.

٢- في المقابل، تقوم الولايات المتحدة على ضوء قبول إيران لهذا المقترح بالإعراب عن استعدادها لـ:

أ- أن تلتزم بعدم استعمال أو التهديد باستعمال القوة ضد إيران.
ب- أن تمتنع عن التدخل في ما تستورده إيران من التقنيات والمواد النووية للأغراض السلمية، طالما أنها تبقى تحت قيود معاهدة الحد من الانتشار النووي.

ت- دعم أية حوافز اقتصادية أو روبية إذا اقتضت الحاجة، وتأييد انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية خاصة.

ث- الإقرار والاعتراف بدور إيران الإقليمي، والانخراط في محادثات مع طهران حول إعادة إعمار العراق ومستقبله السياسي.

٣- على الولايات المتحدة، وفي حال قيام إيران بالخطوات المطلوبة فيما يخص مخاوف أمريكا (بما فيها دعم المجموعات المسلحة والميليشيات)، أن تقوم بـ:

أ- الإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- رفع العقوبات.

ت- استئناف العلاقات الدبلوماسية.

ثانياً: خيار "التخصيب المحدود والمقيد والمؤجل":

١- على الاتحاد الأوروبي أن يبلغ إيران أنه مستعد للاعتراف بحقوقها في الحصول على دورة الوقود الكاملة، استناداً إلى البند الرابع من معاهدة منع الانتشار النووي إذا التزمت إيران بوقف استئناف التخصيب حالياً، والتزمت بما ينص عليه البروتوكول الإضافي الموقع من قبلها، واستأنفت المفاوضات فيما يخص التطبيق المرحلي لقدرات التخصيب، وفق قواعد المجتمع الدولي وتحت إشرافه.

٢- تقوم إيران والاتحاد الأوروبي بدعم من الولايات المتحدة، روسيا، الصين بالموافقة على خطة من ثلاث مراحل فيما يتعلق بالتخصيب المقيد والمحدود، تنص على:

أ- المرحلة الأولى (مدتها سنتين إلى ثلاث سنوات) يتم خلالها:

- تستمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة الكاملة والشاملة لجميع نشاطات إيران ذات الصلة، للتأكد من أنها تتطابق مع الشروط التي تؤدي إلى نشاطات نووية سلمية ومسموح بها.
- تعلق إيران عمليات التخصيب جميعها على أراضيها، وتجمد المصانع ذات الصلة وأجهزة الطرد المركزي والتي ستختتم بأجمعها بختم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوضع تحت إشرافها، وتصدق على البروتوكول الإضافي وتعلق المنشآت المتعلقة بالمياه الثقيلة وأنشطة فصل البلوتونيوم.

- يعترف الاتحاد الأوروبي بحق إيران في تخصيب اليورانيوم، ويبدأ بالتعاون معها على وفق هذا الأساس في القضايا التجارية ذات الطابع غير العسكري، ويتوصل معها إلى اتفاقات تجارة وتعاون يشجع بموجبها الاستثمار في إيران في قطاع الغاز، ويتم السماح للمزودين الأوروبيين بالمشاركة في بناء و/أو اقتناء محطات الطاقة النووية الإيرانية.

ب- المرحلة الثانية (مدتها ثلاث إلى أربع سنوات) يتم خلالها:

- تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية متابعة عملها وإشرافها المباشر وفقاً

للاتفاقيات وللبروتوكول الإضافي، حتى تصل إلى قناعة مفادها أن ليس هناك أية مواد أو نشاطات غير مصرح بها.

• تبشر إيران بإجراءات تخصيص يورانيوم على مستوى منخفض وتحت مراقبة مباشرة على أراضيها وعبر أجهزة طرد مركزي من الجيل الأول القديم على الأرجح، على أن لا تزيد نسبة التخصيب عن ٥% بجميع الأحوال، وهي كافية لأغراض البحث والتطوير، ويتم تخزين اليورانيوم المخصب إما خارج البلاد وإما أن يتم تحويله إلى قضبان وقود، في حين سيتم لف جميع أجهزة الطرد المركزي غير المستخدمة وختمها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

• يقوم الاتحاد الأوروبي بتوسيع تعاونه الاقتصادي مع إيران.

ج- المرحلة الثالثة (يتم تحديد مدتها فيما بعد) وفيها:

• يبقى دور الوكالة محوريا، ولكن يتم تطبيع العلاقات بين الأطراف جميعها.

• تعهد منشآت و وسائل دورة الوقود من الناحية والمقياس الصناعي، خاصة فيما تعلق بتخصيب اليورانيوم على أساس الملكية المشتركة المتعددة الأطراف.

• تتخلى إيران عن إعادة الوقود المستهلك بشكل غير محدد (الفصل الكيميائي للبلوتونيوم) ويحق لها تأسيس البيئة التحتية اللازمة لموضوع المياه الثقيلة.

٣- تبدأ الولايات المتحدة في سياق التزام إيران بهذا الخيار، وبعد قبولها له وخضوعها له والموافقة على تطبيقه كاملا، تبدأ بتطبيق نظام الحوافز المنصوص عليه في النقطتين (٢) و (٣) في الخيار السابق لهذا الخيار، على أن يتم ذلك في مفاوضات مرحلية لكل حافز يتم الاتفاق عليها.

٤- تقوم روسيا أيضا في إطار موافقة إيران على هذا الاقتراح بـ:

أ- ضمان عودة عاجلة لكل الوقود الروسي الذي يتم تزويد مفاعل بوشهر به، وذلك عند استهلاكه.

ب- تخزين المواد النووية في مصنع أصفهان للتحويل، وذلك خلال المرحلة الأولى من هذا الخيار.

ت- تخزين اليورانيوم المنخفض التخصيب من منشآت الطرد المركزي التجريبية أو تحويلها إلى قضبان وقود، وذلك في المرحلة الثانية من هذا الخيار.

٥- أن توافق كل من روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي على دعم قرار مجلس الأمن في حال رفض إيران لهذا الخيار أو عدم الالتزام به، على أن تيم تأسيس نظام عقوبات تدريجي، ويتضمن:

أ- منع بيع أو نقل لكل تكنولوجيا الصواريخ أو النووية، التكنولوجيا الثنائية الاستعمال، أو الأسلحة التقليدية.

ب- تعليق أي اتفاقيات اقتصادية جديدة، ومنع الاستثمار الجديد في قطاع النفط والغاز الإيراني، وحتى في البنى التحتية.

ت- حظر استيراد المنتجات النفطية المصفاة في إيران، أو تلك الغير نفطية أو منتجات الغاز.

ث- فرض نظام حظر أرضي، جوي، بحري لمنع إيران من استيراد أي تكنولوجيا نووية أو تكنولوجيا ثنائية الاستخدام^(١٢١).

ثالثاً: خيار العقوبات الاقتصادية.

بعد كل ماتقدم لا يتبقى للتعامل الدولي مع ملف إيران النووي غير فرض عقوبات اقتصادية، فطهران فاجأت الجميع، ووضعت ملفها النووي الذي اكتمل على الطاولة على قاعدة فرض الأمر الواقع.

وبعد فشل جولة المفاوضات الجديدة في فيينا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ازداد الوضع تعقيداً، خاصة بعد المؤتمر الصحافي الأخير للرئيس محمود أحمددي نجاد الذي تمسك فيه بمواقف إيران السابقة، بعدما شكل المؤتمر فرصة أخيرة لإيران كي تعلن مواقف جديدة قبل انتهاء المهلة التي قررها مجلس الأمن للتوقف عن تخصيب اليورانيوم نهائياً.

وطرحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثلاثة أسئلة، أرادت أجوبة لها من

طهران، وهي: الإطلاع على الوثائق الإيرانية الخاصة بالصفقات النووية مع شبكة العالم النووي الباكستاني عبدالقدير خان، وإجراء مناقشات مع ضباط إيرانيين يشتبه في إدارتهم للأعمال اللوجستية الخاصة بالتخصيب، وأخيراً الحصول على معلومات حول أجهزة الطرد المركزي من طراز "بي-٢"، التي يعتقد أن إيران تمتلكها، وتستخدم لتخصيب اليورانيوم بدرجة تفوق مثيلاتها من طراز "بي-١" التي استخدمتها إيران حتى الآن.

ولا تبدو طهران عازمة على الإجابة عن هذه الأسئلة في هذه الظروف التفاوضية؛ لأن مجرد القبول بإعطاء إجابة يعني أن القيادة الإيرانية قررت الرجوع عن سياسة التمسك بالتخصيب. كما أن الكشف عن الوثائق والسماح باستجواب ضباط إيرانيين وإعطاء معلومات حول أجهزة التخصيب يفتح البرنامج النووي الإيراني أمام التحالف الدولي المناوئ لها، وينزع "الغموض" حول طبيعته ويقلل من قدرات طهران السياسية على المناورة واللعب في الاتجاهات كافة.

وبعيداً من خطاب نجاد ومفرداته، لا يخفى على المتفحص أنه لم يعد الآن قبل انتهاء المهلة سوى احتمالين نظريين لتطور الأزمة النووية الإيرانية على المدى القصير، الأول هو قبول الطرفين الإيراني والأميركي بالعودة إلى طاولة مفاوضات تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهذه النتيجة، تعني أن إيران ربحت معركة التصعيد التي خاضتها منذ إعلانها استئناف اليورانيوم مطلع العام ٢٠٠٧، وهي النتيجة التي لا تبدو الإدارة الأميركية راغبة في التسليم بها.

والاحتمال الثاني الراجح لسير الأزمة النووية الإيرانية هو صدور قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران، تبقى شدتها محلاً للتفاوض بين الأعضاء الخمسة الدائمين، من أجل الاستمرار في الحفاظ على الإيقاع النزاعي للأزمة. وفي حال فشلت واشنطن في تأمين موافقة الصين وروسيا، سيعمد التحالف الذي تقوده واشنطن إلى فرض عقوبات اقتصادية، من دون غطاء من مجلس الأمن إذا استلزم الأمر.

ونظراً إلى أن العقوبات الاقتصادية تتطلب وقتاً تتضج فيه أدواتها

وتتضح آثارها الاقتصادية - الاجتماعية ومن ثم الاقتصادية - السياسية على البلد المعني، فالأرجح أن واشنطن الراغبة في التصعيد ستبني خيار العقوبات الآن من أجل زعزعة الوضع القانوني لإيران، وستلبي العقوبات الاقتصادية حاجة ماسة للإدارة الأميركية.

وستكون العقوبات الاقتصادية أداة لإدارة الأميركية من أجل الهروب إلى الأمام، والخروج من مأزق عدم قدرتها على إثبات انتهاك إيران التزاماتها الدولية، والتقدم خطوة أساسية في اتجاه الحل العسكري. وفي حين تبدو العقوبات الاقتصادية "تكتيكا" أميركيا لإدارة الأزمة، وحلا مرحليا يسبق حلولا أكثر صرامة، فإنها لا تشكل — من المنظور الإيراني - كارثة كبيرة، بل نتيجة يمكن القبول بها في الوضع الحالي، وتسمح باستثمار الوقت لفرض وقائع إقليمية جديدة من قبيل مد دائرة النفوذ الإقليمي الإيراني لتشمل المحور الذي تقوده بدءاً من العراق ومروراً بسورية وليس انتهاء بلبنان.

وإصرار واشنطن على المضي في المواجهة مع إيران، يقيد حركتها بطريق إجباري واحد، يتمثل في الضغط على أعضاء مجلس الأمن والحلفاء لفرض عقوبات اقتصادية على إيران وصولاً إلى اعتماد الحل العسكري في النهاية. لذلك تبدو العقوبات الاقتصادية الآن مثل مرحلة وسيطة قبيل الوضع شبه النهائي، أي اعتماد الحل العسكري^(١٢٢).

فالعقوبات على إيران، بعد أن فرضت، تطلق مرحلة جديدة من المواجهة. غير أنه من غير المؤكد إذا كان ذلك سوف يؤدي إلى إنهاء طموحات إيران النووية. فآية عقوبات تفرض على إيران ستكون اقتصادية بالدرجة الأولى. ومدى تأثيرها موضع شك. فهناك عدد من المراحل التي يجب اجتيازها قبل فرض هذه العقوبات.

بداية، على الدول الغربية أن تتفق فيما بينها أن قرار إيران الأخير بمعاودة الأبحاث حول تخصيب اليورانيوم يعتبر اجتياز الخط الأحمر، ما يؤدي إلى وضع حد للدبلوماسية، على الأقل مرحليا. وقد توصل الثلاثي الأوروبي، أي فرنسا وبريطانيا وألمانيا الذي كان يفاوض إيران، إلى هذا الاستنتاج.

ثانياً، على الغرب وحلفائه إقناع الأعضاء الآخرين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالموافقة على إحالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي. وعندها، إذا كان مجلس الأمن موحدًا بما فيه الكفاية، من المرجح أن يوجه مجرد إنذار لطهران قبل اتخاذ أي خطوات أخرى. سيقول لإيران إن عليها أن تعلق نشاطاتها مجدداً وتعاود المفاوضات. وإذا رفضت إيران ذلك تفرض العقوبات. ومن المحتمل أن توجه هذه العقوبات ضد الصناعة الإيرانية الأكثر بروزاً، أي النفط والغاز. كما سيتم تعطيل طلب إيران للعضوية في منظمة التجارة العالمية، وهو طلب لا يزال في مراحله الأولى.

يذكر أن الولايات المتحدة من جانبها قد فرضت عقوبات أحادية على إيران منذ زمن. وهي تود بالدرجة الأولى ألا تسمح للشركات الأمريكية بمساعدة إيران في تطوير احتياطياتها النفطية. يعد النفط والغاز أبرز الصادرات الإيرانية على الإطلاق. وتقدر منظمة التجارة العالمية أنهما يبلغان بالاضافة إلى بعض المنتجات المنجمية ٨٦ بالمئة من صادراتها. غير أنه من غير الواقعي للولايات المتحدة أن تتوقع أن تتخذ دول أخرى إجراءات كهذه، كما قد يكون من الصعب أن تقنع بعض الدول باتخاذ أية إجراءات على الإطلاق.

فمن الصعب أن تقوم الصين، على سبيل المثال، التي تتمتع بحق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي وتبحث باستمرار عن موارد النفط، بالتصويت لصالح حصار نفطي، خصوصاً بضوء الاتفاقية التي توصلت إليها مع إيران أواخر العام ٢٠٠٤ بشراء النفط والغاز بقيمة تقدرها الصين بـ ٧٠ مليار دولار. كما على الغرب أن يكون حذراً في ظل أزمة النفط الراهنة. في الوقت الحالي، اليابان هي أكبر مستوردي النفط الإيراني، وأي عقوبات ستؤثر سلباً عليها.

ويعتد الموقف الروسي بارزاً نظراً إلى أن روسيا تبني محطة طاقة نووية لإيران. وقد أصبحت روسيا تميل أكثر من السابق إلى انتقاد طهران، خصوصاً بعد رفض الأخيرة للعرض الروسي بتخصيب اليورانيوم في

روسيا لتوفير الطاقة النووية التي تقول إيران إنها تسعى إلى الحصول عليها. غير أن روسيا قد تتردد قبل الذهاب بعيدا بالضغط على إيران. إذا الطريق إلى العقوبات ليست قصيرة. لكن هل العقوبات في حال فرضها ستحقق المطلوب؟

الأمر موضع شك على المدى القصير. قد تتعرض الصناعات الإيرانية للضغط، غير أن قيادة البلاد السياسية والدينية لا تعير الأمر اهتماما كبيرا، على ما يبدو. فالنفط مطلوب عالميا، وإيران لديها الكثير منه. وعيون القيادة في طهران ملقاة على آفاق أوسع من ذلك. فبرأيها أن لإيران الحق بالسعي لتطوير دورة نووية خاصة بها، ويجب مواجهة ما تعتبره الضغوط الغربية. وفي وقت تتصاعد فيه الكبرياء القومية والحس الوطني، ليس للعوامل الاقتصادية دور أساسي. وفي إيران حدث وتحول الموضوع إلى مسألة وطنية. كما أن إيران تحسن استغلال حقوقها القانونية. فبحسب اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، لديها الحق فعلا بتطوير دورة نووية تحت الرقابة. وهذا بكل بساطة ما تقول إنها تسعى إليه.

لكن من وجهة النظر المعاكسة، إيران فقدت هذا الحق حينما أخفت برنامجا للتخصيب، ولا يمكنها التصرف الآن وكأن شيئا لم يحصل، بل عليها شراء الوقود من طرف آخر، كما يفعل آخرون. لكن ما الذي سيحدث لو لم تؤد العقوبات غرضها؟ لا يبقى الا الخيار العسكري؟

قد تصل إيران في مرحلة ما إلى اتقان تقنية التخصيب. قد يستغرق ذلك سنوات عديدة، كما يؤكد خبراء مثل هانس بليكس مفتش الأسلحة السابق في الأمم المتحدة. غير أنه احتمال وارد مع مرور الوقت. حينئذ قد يصبح العمل العسكري خيارا مطروحا على الطاولة.

فالدول الغربية واسرائيل تجمع على أن لا مجال للوثوق بإيران، وأن الموضوع خطير للغاية لأن التقنية المستخدمة لتخصيب اليورانيوم للوقود قد تستخدم أيضا لتخصيبه أكثر وإنتاج سلاح نووي. فالذي يتقن التقنية الأولى يتقن الثانية أيضا، وهذا ما يمنح إيران خيار الانسحاب من اتفاقية حظر الانتشار وبناء قنبلة نووية. وإذا حصل ذلك، يكون الغرب، ومعه اسرائيل،

ملزم باتخاذ قرار . وسبق للرئيس الأمريكي جورج بوش أن أكد مرارا أنه لن يسمح لإيران بصناعة قنبلة نووية . من جهتها قد لا تقف اسرائيل مكتوفة حتى حدوث ذلك^(١٢٣) .

وعلى الرغم من ذلك، لا تبدو الإدارة الأميركية في وضع يتيح لها إقناع كل الشركاء في مجلس الأمن، وخاصة الصين وروسيا، اللتين أفهمتا إدارة بوش بطريقة دبلوماسية وإن كانت واضحة أنهما لا تشاطرانها الرأي في ما يتعلق بكيفية التعامل مع ملف إيران النووي .

وسيمثل الاجتماع المقبل لمجلس الأمن علامة فارقة في تطور "الأزمة النووية الإيرانية"، بعده خطوة أساسية قبل التصعيد . وتشير التطورات الأخيرة أن القطب الدولي الأوحـد لا يملك أفكارا تفاوضية تحاصر إيران دبلوماسيا وتوسع دائرة تحالفه الدولي، بل فقط تهديدات بإنشاء "تحالف الراغبين" للانخراط في حرب ضد إيران من دون غطاء من مجلس الأمن إذا تطلب الأمر، كما قالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، أو شن "حرب وقائية" بالقنابل النووية التكتيكية كما نقل الصحافي سيمور هيرش عن مسؤولين نافذين في الإدارة الأميركية

أما الإدارة الإيرانية للأزمة، فتثبتت وعيا بالمأزق الذي تعيشه واشنطن في العراق، واستيعابا لتناقضات المصالح الدولية بين واشنطن وموسكو وبكين، لكن البراعة الإيرانية المقترنة بصلابة تفاوضية ملحوظة لا يمكن التعويل عليها إلى الأبد .

هوامش الفصل الخامس

- ١- الاتحاد الاوربي (European Union) منظمة للدول الاوربية يوجد مقرها في العاصمة البلجيكية بروكسل. وقد دخلت معاهدة نيس لعام ٢٠٠٠ حيز التنفيذ في اشباط (فبراير) ٢٠٠٣. ويقوم الاتحاد الاوربي على ثلاثة اركان هي: بعد المجموعة، بما في ذلك السوق الاوربية الواحدة والاتحاد الاقتصادي والمالي ومعاهدة يوراتوم، والسياسة الخارجية والامنية المشتركة، والتعاون في الشؤون القضائية والداخلية. وقد وقعت المعاهدة التي اسست دستور "لاوربسا من جانب رؤساء دول حكومات الاتحاد في تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٤ ولكنها لن تدخل حيز التنفيذ حتى تصدق عليها حكومات الاتحاد الاوربي كافة عن طريق تصويت برلماني او استفتاء عام. وللمزيد ينظر: -التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٤٢. ايضا: حول الجهود الاوربية انظر: -بريطانية ترحب بقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الايراني. صحيفة الشعب اليومية الصينية ٢٧/١١/٢٠٠٣.
- ٢- علي المليجي علي "معدا". الملف النووي الايراني، ظروف التصعيد وسيناريوهات المستقبل، مجلة كلية الملك خالد العسكرية. العدد ١ ٢٠٠٥/١٢/٨٣.
- ٣- الملف النووي الايراني يتجه الى مزيد من التعقيد ٦/٥/٢٠٠٧ المصدر: www.deutsche.welle.
- ٤- اوربسا تعرض على ايران تزويدها بمفاعل يعمل بالماء الخفيف ١٠/٢/٢٠٠٤. المصدر: www.shohood.net :-
- ٥- ايران تصعد والغرب يهدد بفرض عقوبات ٦/٥/٢٠٠٧. المصدر: -دوتش فيلة.
- ٦- شانون ن. كايل. مصدر سابق. ص ٩١٢-٩١٣.
- ٧- المصدر نفسه. ص ٩١٣-٩١٥.
- ٨- المصدر نفسه. ص ١٦-١٨.
- ٩- الغاء مباحثات اوربا وايران حول النووي ٢٣/٨/٢٠٠٥. اسلام اون لاين.
- ١٠- عبد الواحد الجصاني. مصدر سابق.

١١ - سولانا: الحوار مع ايران لن يستمر الى الابد. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٢ - شيراك يدعو ايران الى تعليق انشطتها النووية. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٣ - ايران تصعد والغرب يهدد بفرض عقوبات ٦/٥/٢٠٠٧. دوتش فيله.

١٤ - ايران تهدد باستخدام سلاح النفط ضد الغرب. جريدة الشرق
الوسط. العدد ٩٧٥٦. بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٥.

١٥ - سترو يستبعد ضربة امريكية الى ايران ١٩/٤/٢٠٠٦. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٦ - شانون ن. كايل. حظر الاسلحة النووية والحد من انتشارها. التسليح ونزع
السلاح والامن الدولي الكتاب السنوي ٢٠٠٧. مركز دراسات الوحدة
العربية. بيروت. ٢٠٠٧. ص ٧٢٤ - ٧٢٦.

١٧ - بلير يستبعد التكهنات بشأن عمل عسكري ضد ايران. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٨ - ماذا بعد انتهاء المهلة الممنوحة لايران بشأن تخصيب
اليورانيوم ٦/٥/٢٠٠٧. المصدر :- دوتش فيله.

١٩ - الموت لاسرائيل. جريدة الوفاق. مصدر سابق.

٢٠ - تصريحات احمدي نجاد بشأن المحرقة تثير ردود فعل غاضبة. مصدر سابق
٢١ - اوربا وايران. وكالة الانباء السعودية ١٢/٢/٢٠٠٧.

٢٢ - اوربا وايران, اجراءات جديدة. وكالة الانباء السعودية ٢٣/٤/٢٠٠٧.

٢٣ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy

Agency IAEA) وهي منظمة حكومية دولية تعمل ضمن نظام الامم

المتحدة, ويوجد مقرها في فيينا. وينص نظامها الاساسي الذي دخل حيز التنفيذ في

العام ١٩٥٧ على تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وضمان عدم

استخدام الانشطة النووية لاغراض عسكرية. وبموجب معاهدي الحد من

الانتشار والمنطقة الخالية من الاسلحة النووية, يتعين على الدول التي لا تملك

اسلحة نووية قبول التدابير الوقائية التي وضعتها الوكالة لاثبات الوفاء

- بالتزاماتها بعدم صناعة الاسلحة النووية. وللمزيد ينظر: التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٤٣. ايضا عن جهود الوكالة الدولية خلال هذه المرحلة انظر: المصدر نفسه. ص ٢٨٩-٢٩٠.
- ٢٤- عبد الواحد الجصاني. مصدر سابق.
- ٢٥- شانون ن. كايل. الحد من الاسلحة النووية، وحظر الانتشار. التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٥ ص ٧٩٣.
- ٢٦- المصدر نفسه. ص ٧٩٤-٧٩٥.
- ٢٧- المصدر نفسه. ص ٧٩٦-٧٩٩.
- ٢٨- عبد الواحد الجصاني. مصدر سابق.
- ٢٩- واشنطن تحذر من عقوبات مؤلمة ضد ايران ٦/٣/٢٠٠٦. المصدر :- www.bbcarabic.com.
- ٣٠- الملف النووي الايراني يتجه الى مزيد من التعقيد ٦/٥/٢٠٠٧. المصدر :- www.deutsche.welle.
- ٣١- ايران تهدد باستخدام سلاح النفط اذا تعرضت لمزيد من الضغوط. الشرق الاوسط ٢٣/٥/٢٠٠٦. المصدر. www.voltaire.net.org :-
- ٣٢- ايران: لاتراجع عن البرنامج النووي ٢٣/٥/٢٠٠٦. المصدر :- www.cnnarabic-com.
- ٣٣- غموض يلف اهداف البرنامج النووي الايراني ١٩/٦/٢٠٠٦. المصدر :- www.cnnarabic-com.
- ٣٤- حسام سويلم. البرنامج النووي الايراني... اختبار حاسم للرئيس الايراني الجديد. مختارات ايرانية. العدد ٦١. اغسطس ٢٠٠٥. المصدر :- www.ALBAINAH.net.
- ٣٥- شانون ن. كايل. التسليح ونزع السلاح ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٩٢٠-٩٢٢.
- ٣٦- المصدر نفسه. ص ٩٢٢.
- ٣٧- علي المليجي علي "معدا". مصدر سابق.
- ٣٨- احمد السيد تركي. مصدر سابق. ص ١٥٢-١٥٣.
- ٣٩- المصدر نفسه. ص ١٥٣.

- ٤٠ - شانون ن. كاي. التسليح ونزع السلاح ٢٠٠٦.
- ٤١ - المصدر نفسه. ص ٩٢٥.
- ٤٢ - ايران تهدد باستخدام سلاح النفط اذا تعرضت لمزيد من الضغوط. الشرق الاوسط ٢٠٠٦/٣/٦. المصدر. www.voltaire.net.org:-
- ٤٣ - لؤي المدهون تشبثت ايران بطموحاتها النووية وازدواجية المعايير الاوربية. المصدر. www.deutsche.welle.htm:-
- ٤٤ - دول اوربية تعرض تزويد ايران بمفاعل نووي ٢٠٠٦/٥/١٦ المصدر :- www.bbcarabic.com.
- ٤٥ - خامنئي يؤكد حـق بـلاده في تطوير تكنولوجيا نووية ٢٠٠٦/١٠/١١. المصدر www.bbcarabic.com:-
- ٤٦ - ايران تخفض تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. المصدر :- www.bbcarabic.com.
- ٤٧ - عودة النفط في نايمكس للصعود بعد تداعيات فرض عقوبات على ايران ٢٠٠٧/٥/٧. المصدر. www.alaswaq.net:- موقع الاسواق العربية.
- ٤٨ - لؤي المدهون. مصدر سابق.
- ٤٩ - المصدر نفسه.
- ٥٠ - روح الله رمضاني. سياسة ايران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣. ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي. منشورات مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة ١٩٨٤. ص ٢٩٤-٣٠٤.
- ٥١ - المصدر نفسه. ص ٣٨٧.
- ٥٢ - المصدر نفسه ٤٢١.
- ٥٣ - باكينام الشرقاوي. مصدر سابق.
- ٥٤ - اشرف محمد كشك. امن الخليج في السياسة الامريكية. مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٤. ابريل ٢٠٠٦. ص ١٧٢. ايضا عن الاهداف الامريكية في الخليج بنظر :- ر. ك. رمضاني. قضايا الامن في منطقة الخليج. ترجمة فائزة مهدي محمد. منشورات مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. ١٩٨١. ص ٦.
- ٥٥ - المصدر نفسه. ص ١٧٢.

- ٥٦- د. جمال زهران. امن الخليج، محددات و انماط تاثير العامل الدولي. قضايا خليجية. العدد الاول المركز العربي للدراسات الاستراتيجية. دمشق. ابريل ١٩٩٨. ص ٣٥ - ٣٦ .
- ٥٧- ظافر ناظم سلمان العاني. اثر النظام الدولي الجديد على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، دراسة في سياسة ايران الاقليمية منذ عام ١٩٨٩. اطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد ١٩٩٨. ص ١٥١ .
- ٥٨- المصدر نفسه. ص ١٥١ - ١٥٢ .
- ٥٩- رمضان عويس. مصدر سابق .
- ٦٠- اشرف محمد كشك. مصدر سابق. ص ١٧١ - ١٧٢ .
- ٦١- المشاهد السياسي. رفسنجاني: هذه ليست اول مرة تتفاوض فيها ايران مع امريكا. مصدر سابق .
- ٦٢- بوش: الدبلوماسيية هي الخيار الاول مع ايران. المصدر - www.bbcarabic.com
- ٦٣- ايران: نصب ٥٠ الف جهاز طرد في مفاعل ناتانز. المصدر - www.cnnarabic-com .
- ٦٤- غموض يلف اهداف البرنامج النووي الايراني ١٩/٦/٢٠٠٦ المصدر - www.cnnarabic-com
- ٦٥- احمد السيد تركي. مصدر سابق. ص ١٥٤ - ١٥٥ .
- ٦٦- شانون ،ي. كال. التسليح ونزع السلاح ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٩١٤ .
- ٦٧- واشنطن تحذر من عقوبات مؤلمة ضد ايران ٦/٣/٢٠٠٦ المصدر - www.bbcarabic.com.
- ٦٨- شانون ن. كايل. التسليح ونزع السلاح ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٩١٤ .
- ٦٩- حسام سويلم. مصدر سابق .
- ٧٠- المشاهد السياسي. رفسنجاني: هذه ليست اول مرة تتفاوض فيها ايران مع امريكا. مصدر سابق .
- ٧١- طلال عتريسي. مصدر سابق. ص ٤٥٧ - ٤٥٩ .

- ٧٢- اسامة مخيمر. المواجهة الامريكية- الايرانية... تصعيد ام تهدئة. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٨. ابريل ٢٠٠٧. ص ١٣٨-١٣٩ .
- ٧٣- المصدر نفسه. ص ١٣٩-١٤١ .
- ٧٤- رياض قهوجي. الخيارات العسكرية للمواجهة الامريكية - الايرانية. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٦٨. مصدر سابق. ص ١٢١-١٢٠ .
- ٧٥- طهران: ايران ســـــترد على أي هجوم اســـــرائيلي او امريكي ١٦/٤/٢٠٠٧. المصدر. www.cnnarabic-com :-
- ٧٦- محسن آرمين نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي في حديثه لوكالة الأنباء الإيرانية في ٦/٤/٢٠٠٢ .
- ٧٧- الحوار بين طهران وواشنطن: التقاط الانفاس في الوقت الضائع. :- .
www.aljeeran.net. ٢٠٠٧/٥/٨
- ٧٨- رياض قهوجي. مصدر سابق. ص-١٢٣ .
- ٧٩- مباحثات روسية-ايرانية بـطهران اليوم ٢٧/٥/٢٠٠٦ المصدر :-
www.bbcarabic.com.
- ٨٠- بوش وبوتين: موقف حازم من ايران. ١٧/٩/٢٠٠٥ المصدر :-
www.bbcarabic.com .
- ٨١- بوش يطرح خطة لتغيير ايران ٢٥/٢/٢٠٠٦ المصدر :-
www.bbcarabic.com.
- ٨٢- بوش يوقع مشروع قانون لفرض العقوبات على شركاء ايران ٣٠/٩/٢٠٠٦. المصدر. ٢٠٠٦. www.alkawthartv :-
- ٨٣- تصريحات احمدي نجاد بشأن المحرقة تشير ردود فعل غاضبة. المصدر :-
www.Deutsche welle-htm.
- ٨٤- الملف النووي الايراني يتجه الى مزيد من التعقيد ٦/٥/٢٠٠٧ المصدر :-
www.Deutsche welle-htm.
- ٨٥- برنامج بانوراما: الخيارات العسكرية لمعالجة الملف النووي الايراني ١٧/٤/٢٠٠٦ قناة العربية.

- ٨٦- مخاوف اوروبية عربية من ضربة امريكية لايران .جريدة الراية القطرية ١٨/٢/٢٠٠٧ .
- ٨٧- محمد العدس .حل ازمة النووي الكوري هل يدفع باتجاه التفاوض مع ايران ؟جريدة الراية القطرية ٢٨/١/٢٠٠٧ .
- ٨٨- محمد العدس .ضرب امريكا لايران مرتبط بالوضع في العراق .جريدة الراية القطرية ٢٨/١/٢٠٠٧ .
- ٨٩- بولتون :هاجموا ايران قبل حصولها على القنبلة ١٦/٥/٢٠٠٧ .المصدر :- الجيران نت .
- ٩٠- مخاوف من هجوم امريكي على ايران على غرار عراق صدام ٢٠/٤/٢٠٠٦ .المصدر :- دوتش فيليه .
- كيم ميرفي .مساع امريكية لتجفيف مصادر تمويل وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي الايراني .جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٢٦٨ .بتاريخ ٨/١/٢٠٠٧ .
- ايضا عن الوضع الاقتصادي لايراني واحتمالات تاثير العقوبات الدولية .ينظر :- د .مغاوري شلبي علي .الاقتصاد الايراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب .مجلة السياسة الدولية .العدد ١٦٨ .مصدر سابق .ص ١٢٤ - ١٢٨ .
- ٩٢- بوش وبوتين :موقف حازم من ايران ١٧/٩/٢٠٠٥ .المصدر :- www.bbcarabic.com .
- ٩٣- مطالبة امريكية لموسكو بوقف مساعدة ايران نوويا ١٩/٤/٢٠٠٦ المصدر :- www.bbcarabic.com .
- ٩٤- حسن راضي .مصدر سابق .
- ٩٥- روسيا و ايران تتفقان بشأن الوقود النووي ٢٧/٢/٢٠٠٥ المصدر :- www.bbcarabic.com .
- ٩٦- حسام سويلم .مصدر سابق .
- ٩٧- محادثات ايرانية- روسية بشأن الملف النووي ٢٤/١/٢٠٠٦ .المصدر :- www.bbcarabic.com .

٩٨- سترو يستبعد ضربة امريكية الى ايران ١٩/٤/٢٠٠٦. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

٩٩- دول اوربية تعرض تزويد ايران بمفاعل نووي ١٦/٥/٢٠٠٦ المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٠٠- ايران: لاتراجع عن البرنامج النووي. ٢٣/٥/٢٠٠٦ المصدر :-
cnnarabic-com .

١٠١- ماذا بعد انتهاء المهلة الممنوحة لايران بشأن تخصيب
اليورانيوم؟ ٦/٥/٢٠٠٧. المصدر :-دوتش فيليه.

١٠٢- مباحثات روسية قطرية ١٨/١٠/٢٠٠٦. وكالة الانباء السعودية.

١٠٣- حسن راضي. مصدر سابق.

١٠٤- شيمون بيريس: "اسرائيل لاتتوي ضرب ايران". المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٠٥- شيراك يدعو ايران الى تعليق انشطتها النووية. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٠٦- اولمرت في بكين ويركز على العلاقات الصينية الايرانية. المصدر :-
www.bbcarabic.com.

١٠٧- حنان قنديل. التغير والاستمرار في السياسات الصينية، قراءة في مؤتمر
الحزب الشيوعي الصيني. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٧١. يناير ٢٠٠٨. ص ٢٣٨ .

١٠٨- محمد فايز فرحات. الازمة النووية الايرانية في ضوء التجربة
الكورية. مجلة السياسة الدولية العدد ١٦٨. ابريل ٢٠٠٧. ص ١٣٤ - ١٣٧ .

١٠٩- حسام سويلم. مصدر سابق.

١١٠- الامم المتحدة هي المنظمة العالمية الحكومية الدولية ذات العضوية المفتوحة
امام جميع الدول وتتخذ من نيويورك مقرا لها. وقد انشئت في عام ١٩٤٥ من
خلال تبني ميثاقها. وتتكون الامم المتحدة من ستة اجهزة رئيسية هي: الجمعية
العامة ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الامناء ومحكمة
العدل الدولية والامانة العامة. وتضم ايضا عددا كبيرا من الوكالات المتخصصة

وغيرها من الهيئات المستقلة. ينظر:- التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ٢٠٠٦. مصدر سابق. ص ٤٧. وعن تطور الجهد الدولي خلال هذه المرحلة انظر:- عبد الواحد الجصاني. مصدر سابق.

١١١- نجاد: مجلس الامن يفتقر الى الشرعية الدولية المصدر:-
www.bbcarabic.com.

١١٢- ايران: دخلنا مرحلة التخصيب النووي الصناعي. المصدر:- ٢٤/٤/٢٠٠٧
www.cnn-com

١١٣- ايران تخفض تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. المصدر:-
www.bbcarabic.com.

١١٤- هل ستكون مهاجمة ايران قانونية؟ المصدر. www.bbcarabic.com:-

١١٥- باكينام الشرقاوي. مصدر سابق.

١١٦- خلافات دولية حول الملف النووي الايراني. ٢٠٠٦/١/١٧. موقع الاخبار.

١١٧- احمد ابراهيم محمود. مصدر سابق. ص ٣٧١.

١١٨- عماد غانم. هل ستمتلك ايران القنبلة النووية خلال اشهر قليلة؟ ٢٠٠٧/٥/٦
المصدر:- دوتش فيليه.

١١٩- مخاوف اوروبية عربية من ضربة امريكية لايران. جريدة الراية القطرية
٢٠٠٧/٢/١٨.

١٢٠- غونتر بلويغر ولد عام ١٩٤١ في فيسمار. درس الحقوق والعلوم السياسية. وعمل في وزارة الخارجية الألمانية. من عام ١٩٦٩ حتي منتصف عام ٢٠٠٦. خلال عهد حكومة المستشار غير هارد شرودر كان يشغل منصب وكيل وزارة ثم عين سفيراً لألمانيا في الأمم المتحدة وهو آخر منصب شغله قبل تقاعده في العام الماضي. استلم بلويغر منصبه في الأمم المتحدة في الوقت الذي بدأ فيه مجلس الأمن الدولي يناقش عزم الولايات المتحدة تشكيل ائتلاف دولي جديد لمهاجمة العراق بناء على أدلة ضعيفة وكانت ألمانيا في هذا الظرف الحساس تتأخر عن مجلس الأمن الدولي بوصفها عضواً غير دائم وكان بلويغر يدير الجلسات ينظر:- سمير عواد. سفير ألمانيا السابق لدى الأمم المتحدة يحذر من

مهاجمة ايران، ويدعو الى نموذج المفاوضات مع كوريا الشمالية. جريدة الراية القطرية ٢٠٠٧/٣/٥.

١٢١- نقلا عن علي حسين باكير. رؤية مجموعة الازمات الدولية للخروج من المأزق النووي الايراني، مجلة العصر ١١/٥/٢٠٠٦، موقع WWW.ALBALNAH.net

١٢٢- مفكرة الاسلام. عقوبات اقتصادية... السيناريو "الامثل" للتعامل مع ملف ايران النووي. المصدر، www.ALBAINAH.net:-

١٢٣- ايران: الطريق الى العقوبات.. وما بعد... عدده ٢٠٠٦/١/٣ المصدر :- www.bbcarabic.com

الخاتمة

على الرغم من أن المرشد العام للثورة الإيرانية يحدد الخطوط العامة للسياسة الإيرانية، إلا أنه يرجح أن تكون تجربة حكم الرئيس احمدي نجاد جديدة من نوعها، فهو يتمتع بتقويض جماهيري كبير، بالإضافة إلى دعم أركان الجمهورية الإسلامية له. كما أن إجماع القوى السياسية الإيرانية على حق إيران المشروع في امتلاك التقنية النووية يعطيه مزيداً من الاعتداد بالنفس في ظل الحملة الشعواء التي تشنها الإدارة الأمريكية ضد إيران والتي تذكر بالاتهامات الأمريكية لصدام حسين وما قيل عن امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. كما يأتي التطور الجديد بعد أن كررت إيران عدم سعيها إلى امتلاك القنبلة الذرية وأشارت إلى أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لا تحظر تخصيب اليورانيوم. وهنا تظهر عقلانية الرد الإيراني إذ طلبت إيران من الدول الأوروبية بدلاً مقبولا لتخليها عن حق مشروع والذي تمثل في تزويدها بالتكنولوجيا النووية، إلا أن الأوروبيين تلتكئوا في الإجابة على هذا الطلب الإيراني، وهو ما يعطي دليلاً واضحاً للمعايير الأوروبية المزدوجة في التعامل مع الملفات النووية. ففي خضم التهديدات الدولية للنظام الإيراني لا يخطر في بال صانعي السياسة الأوروبية ممارسة الضغط على إسرائيل وحثها على توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو تقليص ترسانتها النووية. كما لا يطلب هؤلاء الساسة من الهند وباكستان إخضاع برنامجهما النووي للرقابة الدولية. ومن هذا المنطلق يبقى الاقتراح الجدي والعادل لحل إشكالية الملف النووي الإيراني متمثلاً في تفكيك الترسانة النووية في الشرق الأوسط بكاملها في إطار معاهدة دولية تشرف عليها القوى العظمى وتفرضها على الأطراف جميعها، وفقاً لرؤية سبيغينو بريجنسكي مستشار الأمن القومي السابق في إدارة الرئيس جيمي كارتر .

وأبرزت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الستة عشر الصادرة منذ حزيران ٢٠٠٣ ولغاية حزيران ٢٠٠٦ وجود مؤشرات جدية وكبيرة على أن البرنامج النووي الإيراني يمكن أن يخدم أهداف تسليحية . وحيث أن مسائل إنتشار الأسلحة النووية تعد من التهديدات الخطيرة للسلم والأمن

الدولي ، لذا يجب على جميع دول العالم وخاصة الدول العربية أن تأخذ المسألة ببالغ الجدية والحذر وتعطيه الأولوية في أجندتها السياسية.

فالملف النووي الإيراني لم يعد مسألة ثنائية بين إيران ودول عربية محددة بل أصبح قضية دولية عهد بها المجتمع الدولي الى الجهة الدولية الفنية المتخصصة وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . و المطلوب من الدول العربية أن تدعم جهود الوكالة في الوصول الى حل فني لهذه الأزمة من خلال تنفيذ جميع قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوفير الضمانات بشأن الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي ، كما مطلوب من الوكالة أن توفر الضمانات لدول الجوار الجغرافي العربية بعدم تعرضها للمخاطر البيئية الناتجة عن أنشطة هذا البرنامج.

وليس مطلوباً من الدول العربية الآن أن تقفز الى إستنتاجات حول طبيعة برنامج إيران النووي قبل أن قبل أن تقوم الجهة الفنية المختصة وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوضيح كامل صورة هذا البرنامج من خلال أعمال التفتيش والمراقبة وبتعاون تام من إيران .. أما بشأن إقرار أو عدم إقرار حق إيران في التخصيب فمن غير المناسب أن يكون هذا الموضوع ذو أولوية الآن ويمكن أن يناقش هذا الموضوع بعد أن نتأكد من طبيعة برنامج إيران النووي السابق والحالي . وهنا من المناسب أن نتجنب مبالغة البعض بالقول ان التخلي عن حق التخصيب يعني التخلي عن حق التقدم العلمي . فالتخصيب ليس قمة التكنولوجيا المعاصرة بل هو تكنولوجيا ما قبل الحرب العالمية الثانية ولا هو أساسي للتقدم التكنولوجي للدول حتى في مجال الطاقة. ولنتذكر ان العراق نجح في تخصيب اليورانيوم في الثمانينيات من القرن الماضي وبجهود ذاتية وبميزانية لم تتجاوز المليار دولار وتستطيع أية دولة نامية يتوفر لها التمويل المناسب أن تقوم بذلك . ولنتذكر بالمقابل أن ماليزيا ، الدولة النامية المسلمة ، قفزت قفزات مذهلة في ميدان التقدم الصناعي والتكنولوجي بدون أن تلج عالم التخصيب.

وبشأن مسألة التضامن العربي مع إيران كونها دولة مسلمة جارة ، فأولا ، ومثلما أوضحت حقائق التاريخ المعاصر ، ليس لإيران ديناً في مجال

التضامن على العرب رده ، بل العكس هو الصحيح . ومع ذلك فالعرب مشهورون بحلمهم وصفحهم وأنهم أبعد ما يكونوا عن التصرف بوازع الإنتقام أو بنظرية القدرة والفرصة . لذا فإن خير تضامن يمكن أن يقدمه العرب لجارتهم المسلمة هو نصيحتها بنبذ خيار التسليح النووي والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي هي لوحدها القادرة على إعطاء الضمانات للمجتمع الدولي بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني . كما نرى أن اللحظة قد حانت لتراجع إيران سياساتها تجاه العرب وأن تبدأ بإعادة الثقة بينها وبين الأمة العربية . وأن الخطوة الأولى لذلك هي البدء بتصحيح ممارساتها السابقة المبنية على نزعة الهيمنة وإغتنام الفرص والتآمر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية . ولعل من الخطوات الأولى المطلوبة في هذا الإتجاه هي إعادة الجزر العربية الثلاث الى دولة الإمارات العربية المتحدة والتوقف التام قولا وفعلا عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية تحت شتى المسميات والذرائع .

فالسياسية الخارجية الإيرانية فشلت لحد الآن في إن تقنع العالم وجيرانها خاصة، بمواقفها وشعاراتها وبعد مرور نحو ٢٩ سنة من انتصار الثورة الإسلامية في إيران مازالت إيران تعاني من عزلة دولية وإقليمية . وعلى الصعيد الداخلي أيضا نجد ان سياسة إيران ودهائها كما يذكره البعض، فشلت فشلا ذريعا في إقناع المواطنين الإيرانيين بان نظامهم، نظام إسلامي أو نظام محب لشعبه حيث إن أطراف كبيرة من الشعب الإيراني يعارض سياسة النظام داخليا وخارجيا وعلى سبيل المثال هناك أكثر من أربعة ملايين إيراني في المنفى و أغلبهم من ألد أعداء النظام الإيراني ناهيك عن الشعوب الغير فارسية والتي تخضع للهيمنة الإيرانية وهي أيضا تعارض النظام ووجوده على أراضيهم .

كما فشلت إيران في كل ملفاتها في إقناع الرأي العام العالمي و المؤسسات الدولية وخاصة ملف حقوق الإنسان، و ملف الإرهاب و الملف النووي ولم تتمكن من إقناع العالم بما تدعيه عن نياتها السلمية في استخدام الطاقة الذرية و ارتكبت أخطاء استراتيجية مهمة في المفاوضات وأخذت

الأمور و النتائج إلى ما يحمد عقباها تجاه البلد و أمنهم القومي و هذه بعض أخطاء إيران الفادحة في ملفهم النووي و مفاوضاتهم بشأنه، كان أبرزها:-

١- قبلت إيران التفاوض حول برنامجها النووي مع دول الأوروبية الثلاث بما تعرف بترويكما الأوروبية (ألمانيا- فرنسا- بريطانيا) وبدل ان تفاوض إيران مع الوكالة للطاقة الذرية أدخلت أطراف أخرى في المواجهة معها.

٢- توقيع البروتوكول الإضافي من قبل الدول هو عمل تطوعي و من يوقع البروتوكول يلزم برفع تقارير عن أنشطته النووية، كما يسمح بتفتيش مفاجئ لكل مواقعه النووية والعسكرية. و وقعت إيران ذلك البروتوكول بحساباتها من اجل طمأنة الدول الغربية لكن فعلت هذا بدون ثمن وبدون التزامات من قبل الدول الأوروبية تجاه إيران. وبعد ما عرفت طهران أنها ارتكب خطأ في التوقيع أرادت مخرج قانوني ليحفظ لها ماء وجهها، فلهذا أقر مجلس الشورى الإيراني في تاريخ ٢٨ ايلول (سبتمبر) العام ٢٠٠٥ قانونا الزام الحكومة بموجب ذلك إيقاف البروتوكول الإضافي، الذي وقعت عليه . وفي يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه صوت نواب البرلمان الإيراني لصالح هذا القانون

هناك تجارب متعددة يمكن لإيران الاستفادة منها لكي تقلل من الضغوط وتسحب البساط من تحت طاولة الأطراف الأخرى او تقلل من الحجج التي سببت الكثير من المتاعب لإيران من قبل الأطراف الخصوم ، على سبيل المثال، إسرائيل تمتلك العشرات من الرؤوس النووية، لم توقع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فهي غير ملزمة بتقديم تقارير عن أنشطتها أو زيارة مفاعلاتها النووية والعسكرية. وكذلك الهند وباكستان اللتان طورتا أسلحة نووية. وكوريا الشمالية ألغت عضويتها في الاتفاقية، وقد أعلنت أنها قد تمكنت من إنتاج قدرات الأسلحة النووية. وبسبب انتهاج إيران سياسة غير شفافة مع المجتمع الدولي تعقد ملفها وأمسست إيران غير قادرة على التراجع عن توقيع البروتوكول وكما انها غير قادرة على تحدي المجتمع الدولي بأكمله بعد ما وضعت نفسها مقابل العالم بأسره.

٣- استمرت إيران ورغم توقعيها على البروتوكول الإضافي بتخصيب اليورانيوم بدون إخبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحسبت إيران إنها تستطيع إخفاء هذا الأمر الخطير عن الوكالة الدولية. و انكشف أمر إيران في التخصيب بعد زيارات مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفقدت إيران بذلك، مصداقيتها حتى عند أقرب أصدقائها وحلفاءها في هذا الملف مثل الصين وروسيا ونتيجة لذلك الخطأ الإيراني استطاعت أميركا وأوروبا ووكالة الطاقة الذرية إقناع روسيا والصين بضرورة نقل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن.

٤- إخفاء إيران لبعض مواقعها النووية وعدم إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمكان وطبيعة تلك المفاعلات حيث كشفت العشرات من المواقع السرية والشركات الوهمية التي تعمل في داخل إيران وخارجها لأهداف البرنامج النووي الإيراني، عن طريق الأقمار الاصطناعية أو عن طريق تقارير سرية رفعت إلى المسؤولين في الوكالة وتم التعرف عليها لاحقاً كما إن إيران قامت بإخفاء حقائق كثيرة حول تخصيبها لليورانيوم والآلات التي تمتلكها وهذا ما زاد الطين بلة كما زاد من تعقيد ملف إيران حيث أحيط بشكوك كبيرة حول حقيقة نويا طهران ومصداقيتها.

٥- وأخيراً، قبول إيران، لدخول الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات والحوار بشأن ملفها النووي، هو خطأ كبير وبهذا أثقلت طهران على نفسها بفتح الباب ودخول أطراف الخصوم وجها لوجه معها. والخطأ، هنا يكمن بأن دخول الولايات المتحدة في التفاوض مع طهران هو ليس من أجل حل هذا الملف كما هو معلن، بل من أجل اخذ المشروعية الدولية وتهيئة الرأي العالم الدولي، لضرب إيران عسكرياً بعد استنفاد الوسائل السلمية والتفاوضية جميعها بما فيها دخول الولايات المتحدة في المفاوضات التي تعلم الأخيرة بفشلها مسبقاً لأسباب تتعلق بإيران ووصولها إلى مرحلة اللاعودة بهذا الملف من جهة وأسباب دولية - أمريكية اقتصادية وسياسية لاحتواء طهران من جهة أخرى. وإن نجحت المفاوضات في هذا الملف، ستفتح ملفات معقدة أخرى على إيران ولن

تنتهي حتى تستسلم طهران وتفتح كل أبوابها على مصراعها لطلبات وشروط الولايات المتحدة وطهران تعرف ذلك جيدا، ولكن إيران اتخذت وستتخذ خطوات وقرارات تنازلية لحيلولة دون الوصول إلى تلك النتائج التي وصل إليها العراق وأفغانستان ويوغسلافيا. في خضم هذه الأوضاع والمخاض العسير لهذه المرحلة التي يمر بها العالم ومنطقة شرق الأوسط خاصة، ستكون أفضل النتائج لطهران هي الطريقة الليبية ان قبلت من قبل الولايات المتحدة واقتنعت بها بشكل مرحلي، ستكون طهران هي المستفيدة ولو بشكل مرحلي أيضا،

ومن نتائج مجموعة تلك الأخطاء التي ارتكبتها إيران، هو وصول ملفها النووي إلى مجلس الأمن. ودخول الدول الصناعية الثمان الكبرى كطرف أساسي في الصراع القائم مع إيران وإعطاء إيران فرصة نهاية حتى يوم الخامس من شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٦، للرد على مقترحاتهم التي تضمن لإيران مكاسب اقتصادية وسياسية مقابل تخلي الأخيرة عن برنامجها النووي، وقعت بين مطرقة الأمريكان والأوربيين وسندان الشعوب المقهورة في إيران، حيث نضال الشعوب في إيران ومطالبهم المشروعة أضحت تتكسر وتتبلور كمبادئ ومطالب لا رجعة عنها ولا بديل لها وأضاقست الميدان على طهران داخليا. وخارجيا ومنذ سنين صارت معزولة دوليا وأمنها القومي أوشك على الانهيار بسبب الضغوط المتصاعدة ضدها. حيث قال جون بولتون السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة ان على إيران أن تدرك أنها إذا استمرت في المضي في طريق العزلة الدولية، فستكون العواقب وخيمة ومؤلمة.

في ضوء كل ماتقدم نجد ان أهم السيناريوهات لمواجهة إيران كالآتي:

١- السيناريو العسكري: من أهم السيناريوهات المطروحة في البيت الأبيض والبنتاغون لمواجهة خطر إيران هو الحل العسكري، هذا ما صرح به كبار المسؤولين في البيت الأبيض ولوح به جورج بوش وغيره كأحد الحلول الممكنة إذا لم ترضخ إيران لمطالب المجتمع الدولي ومطالب الأمم

المتحدة. والهجوم العسكري وحسب ما صرح به مسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية يشمل خطتين:

الخطّة الأولى، تبدي بحملة قصف واسعة النطاق ومركزة بهدف تدمير مجموعة من الأهداف العسكرية والسياسية المحددة مسبقاً، منها مقرات الاستخبارات والحرس الثوري وبعض المواقع الحكومية إضافة إلى تدمير المواقع الرئيسية النووية في إيران وتستمر لمدة أقل من اسبوع فقط. وقال الجنرال المتقاعد "سام غاردينر" في مؤتمر في برلين - الذي يدرّس في جامعة الدفاع القومي - (هناك خطة جاهزة لتضرب ٤٠٠ هدف باستخدام أسلحة تقليدية ضد المرافق النووية وتستغرق ٥ أيام بما فيها ٧٥ موقع بحاجة إلى استخدام قنابل خارقة للسطوح العميقة. إضافة إلى ضرب مصنعين لإنتاج المواد الكيميائية وقواعد لإطلاق الصواريخ الباليستية مع ضرب ١٤ مطاراً مغطى كذلك ستكون هناك حاجة لاستخدام قوات خاصة).

الخطّة الثانية، تشمل قصف جوي محدود في مواقع نووية أساسية وبشكل سريع ولفترة يوم واحد فقط. وبسبب استحكام المباني والموانع في مواقع إيران النووية فمن الصعب تدميرها بقنابل وصواريخ عادية، فلهذا ان الإدارة الأمريكية درست ضرب تلك المواقع بقنابل ذرية وذكية حسب وصفهم. وهذا ما (قاله كينيث بولاك المحلل السابق في "سي آي إيه" «ظل المخططون يرددون أنهم بحاجة إلى قنابل نووية قادرة على الاختراق أهداف بعمق ٨ أمتار) وأكدت مجلة المحافظ الأمريكي (american conservative) هذه الخطّة بتقرير كشف عن إن، نائب الرئيس الأمريكي تشيني قد أصدر أوامره بإعداد خطة طوارئ، وتضمن الخطّة هجوماً جويًا شاملاً على إيران باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية.

وإذا نفذ السيناريو العسكري، فهذا يعني الدخول المباشر في إيران ونهاية حكم النظام الإيراني على الطريقة الأفغانية والعراقية، ولن تكتفي الولايات المتحدة وأوروبا بالضربات الوقائية لتدمير المواقع النووية في إيران (إذا دمرت بالكامل) فقط. لان الخطر الذي يهدد مصالح العالم بأسره ليس فقط السلاح النووي بل سياسة ونهج النظام الإيراني في المنطقة. إضافة

على ان هناك مصالح ومشاريع جمة ستتحقق في احتلال إيران وإزاحة النظام والسيطرة على ثروات المنطقة والشرق الأوسط. وبتنفيذ هذا السيناريو ستكون الشعوب المضطهدة (الغير فارسية) التي تشكل أكثر ٦٠% من عدد سكان إيران والمحيط بها من كل الأطراف، على محـ التجربة حيث تكون الفرصة للتخلص من نظام متخلف وغير شرعي على أراضيهم القومية وبالطبع ستكون نقطة انطلاق لأي عمل من هذا النوع وبدئت أطراف عدة تتحرك وتبني علاقاتها لكي تلعب دور مؤثر في ذلك الحدث. التطورات في ملف النووي الإيراني وتداعياته التي بدأت تطفو على السطح تزامنا مع التحرك الواسع للشعوب الغير فارسية في إيران في ميادين داخلية وخارجية عدة أخافت الفرس في النظام والمعارضة على حد سواء ودفعتهم إلى اتهام الولايات المتحدة وبريطانيا في التدخل وإثارة القضايا القومية في إيران، وما يعكس هذا التخوف هوكلما طالبت تلك الشعوب بحقوقهم بشكل سلمي وحضاري، واجهتهم إيران بهمجية وآلة عسكرية مدججة وكانما تقابل جيوش مسلحة من خارج الحدود. هذا الأمر يعكس الهاجس وجزء ضئيل من التخوف الإيراني بتواجد القوات البريطانية والأمريكية على حدودها من كل الجهات. فقد حذر مسؤولون كبار في الأمن الإيراني في تقاريرهم الاستخبارية الخاصة التي تسربت بشكل سري للغاية، حذروا من سيناريو (انفصال خوزستان) الأحواز العربية التي تحتوي على مصادر البترول والغاز الأساسية في إيران، وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على تلك المنطقة الاستراتيجية كـ احدى السيناريوهات ضد إيران.

٢- السيناريو الاقتصادي والدبلوماسي، محاصرة إيران اقتصاديا ودبلوماسيا اقرب زمنا وأسهل من أي سيناريو آخر للتطبيق، نظرا لإحالة ملف إيران الى مجلس الأمن وعدم مخالفة الصين وروسيا بشكل شديد مقارنة بالحل العسكري. خاصة إذا فشلت المحاولات للتوصل إلى حل يرضي الأطراف المعنية حول ملف إيران النووي. فالعرض الأوروبي التي يتشكل من ست بنود ويحتوي على جملة من الامتيازات والحوافز الاقتصادية والأمنية

والسياسية وحتى النووية لإيران والحوار المباشر للولايات المتحدة إلى
إنسب أوروبا مع إيران، ستكون آخر الفرص والمحاولات، قبل تطبيق البند
الـ ١٠٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة والذي بموجبه ستواجه إيران عقوبات
اقتصادية ودبلوماسية. وعلى طهران بموجب هذا العرض ان تختار بين
تعضيد العلاقات مع المجتمع الدولي او فرض عزلة دولية عليها. وتطبيق هذا
السيناريو سيخلق أزمة حقيقية في إيران نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها
النظام في الداخل حيث قال إبراهيم يزدي - رئيس حركة نهضة الحرية - " إن
إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن سيترك آثارا سلبية على إيران
وعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الأزمات إيران الداخلية
والخارجية". وسيكون هذا السيناريو بداية المواجهة، والبدء في السيناريو الذي
طبق على العراق منذ بداية التسعينيات بدءا بالعقوبات الاقتصادية
والدبلوماسية ومرورا بالضربات الوقائية والجراحية حتى وصولا بالهجوم
العسكري واحتلاله مباشرة ونتائجه أصبحت واضحة للجميع.

وهناك خطة أمريكية لمحاصرة إيران اقتصاديا، والتي نشرت في
الكثير من الجرائد العربية والأجنبية وتتلخص بالشكل التالي:
أ - عزل أنصار انتشار أسلحة الدمار الشامل في إيران ماليا.
ب - عزل المسؤولين في النظام الإيراني المتورطين في تصرفات غير
قانونية، ماليا

ج - إقفال الحسابات المالية للحكومة الإيرانية

د - وقف إجراء التعاملات المالية الرسمية للحكومة الإيرانية

هـ - تجميد أرصدة الحكومة الإيرانية

و - منع تخصيص قروض تصدير من أجل مشاريع تصب في صالح
الحكومة الإيرانية.

٣ - الواقع العراقي: بعد مرور أكثر من خمس سنوات على احتلال العراق
من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعدم استقرار الوضع
الأمني والسياسي في العراق، حذر كثير من المحللين العسكريين،
الولايات المتحدة اذا لم تغير سياستها واستراتيجيتها سيكون العراق

المستتبع الفيتنامي لقواتها. وعلى هذا الأساس وبما ان إيران لها تغلغل واسع وطموحات كبيرة في العراق وبعد ما أصبح دور إيران في العراق ملحوظ بشكل قوي وملامح تشكيل قوة عراقية بدنت تلوح بالافق الذي يتناقض مع طموح وخطة الولايات المتحدة ومشروعها الشرق الأوسط الكبير، سيكون توريط إيران في المستتبع العراقي احد اهم السيناريوهات الأمريكية لإيران. حيث صرح النائب العراقي صالح المطلق في يوم السادس عشر من حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ بمؤتمر صحفي في الأردن، "ان إيران أصبحت أقوى في الساحة العراقية من الولايات المتحدة".

الولايات المتحدة لها تجربة عملية في توريط أعدائها في الهلاك على سبيل المثال كان لجهاز الاستخبارات الأمريكية السي أي اية دور مهم في توريط الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. وأوقعت الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠ الجيش العراقي في الكويت بعد إعطائه الضوء الأخضر لدخول القوات العراقية في الكويت وتدميره بشكل فضيع في الصحراء وعلى يد قوات تابعة لأكثر من ثلاثين دولة.

الحوار الأمريكي - الإيراني حول العراق الذي وافق عليه الطرفان ليس الا محاولة لاستدراج النظام الإيراني إلى منطقة الافخاخ المدبرة وتوريطه في المستتبع العراقي. خاصة وان إيران لن تكف عن سياسة تصدير الثورة وشعاراتها بتحرير القدس ومحاولتها لتكون القوة الإقليمية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط ونفوذها الواسع في العراق ستكون دوافع إيران للانجرار في هذا السيناريو.

بالمقابل هناك أوراق إيران في صراعها لامتلاك القنبلة النووية وحربها المحتملة وأهم ما تمتلك إيران من نقاط قوة والتي تعول عليها في مواجهتها المحتملة مع الغرب:-

اولا- النفط: تراهن إيران في صراعها القائم حول ملفها النووي على ورقة النفط حيث تلوح بإيقاف تصديره إلى الدول الأوروبية وخلق أزمة حادة بارتفاع أسعار النفط. وتنتج إيران ٣,٩٧٩ مليون برميل يوميا، يستخدم منه ١,٤٢٥ مليون برميل ويصدر يوميا ٢,٥ مليون

برميل) حسب إحصائية العام ٢٠٠٥ لموقع عالم الحقائق). وإذا نفذت إيران تهديداتها بقطع تصديرها للنفط فستكون إيران أول المتضررين من ذلك، لأن اقتصادها معتمد بشكل كبير على تصدير النفط .

ثانياً- مضيق هرمز: لا شك إن الموقع المناسب والاستراتيجي يلعب دور كبير في تحديد مسار الحرب والتأثير على مصيرها، وإيران مطلة على مضيق هرمز بطول ٣٣ ميلاً وهو موقع استراتيجي مهم يربط الخليج العربي ببحر عمان. وإذا سيطرت إيران على هذا المضيق أو منعت مرور الحركة فيه، في وقت الحرب خاصة إذا ما استمر الحرب بدون تحقيق انتصار سريع وانتهاء العمليات العسكرية والسيطرة على الوضع، ستتمكن إيران في الضغط على الدول الغربية ويتأثر اقتصادها بشكل كبير نظراً لأن مضيق هرمز ممر مائي دولي، ويمر منه حوالي ٨٠% من نفط المنطقة أو ما يقارب ربع نفط العالم، وبحدود ٤٠% من تجارة العالم. وفي تقرير أمريكي نشرته "نشرة نيويورك ركر" الأمريكية أن الحرس الثوري الإيراني يمتلك ٧٠٠ موقع من ميناء ومرسى وجزيرة ونقاط مختلفة على طول الضفة الشرقية للخليج العربي، يستخدمها للتهريب وفي أوقات الضرورة قد يستخدمها لأغراض عسكرية.

ثالثاً- قدرات إيران الضاربة، إحدى أوراق إيران في المنطقة والعالم التي يراهن عليها في أية مواجهة هي قواتها الضاربة التي يدرّبها ويشرف عليها الحرس الثوري (سباه باسدران). وحسب آخر إحصائية إيرانية أن الحرس الثوري درب ما يقارب ٤٠ ألف انتحاري خاصة من الشباب والمراهقين في المدارس الثانوية والمتوسطة بعد المرور بدورة تدريبية (عقائدية) لغسل أدمغتهم (مثل ما حصل في الحرب الإيرانية العراقية) بهدف ضرب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في أنحاء العالم وخاصة في المنطقة إذا ما شنت الحرب عليها.

رابعاً- الورقة الإسلامية: يعتقد الكثير بأن إيران تستطيع تحريك مشاعر المسلمين في أنحاء العالم لمواجهة الغرب وعلى رأسهم أميركا، إذا ما تعرضت لهجوم عسكري وهذا ما تسعى إليه إيران وقيادتها بأن تبدل

الصراع القائم بين إيران و الولايات المتحدة حول الملف النووي، لصراع بين الإسلام والكفر أو الصليبيين و على هذا الأساس تحركت إيران على تشكيل جبهة إسلامية عريضة بقيادة المرشد الأعلى خامنئي أي لمواجهة الغرب.

خامسا- الورقة الشيعية: بما إن إيران تمثل المسلمين الشيعة بصفتها الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي ترفع شعار الشيعة وتعتبر حكمها هو حكم الله بغياب الإمام المهدي المنتظر في فلسفة أهل الشيعة، حيث يعتقدون ان الخلافة والحكم بعد الرسول هو لعلي بن أبي طالب و آل بيته وصولا بالإمام الغائب. وفي غياب المهدي بن الحسن العسكري الإمام الثاني عشر، الحكم الشرعي هو لولي الفقيه، (علي خامنئي حاليا وسبقه الخميني) الذي يحكم إيران حتى ظهور المهدي. وبهذه الفلسفة، اغلب الشيعة يعدون إيران هي قبلتهم وقيادتهم الروحية. وتعمل إيران كثيرا على هذه الورقة، خاصة في جنوب العراق وجنوب لبنان. وتعمل إيران على نفوذها في الشرق الأوسط حيث يقول يوشكا فيشر " إيران تراهن على حدوث تغيرات ثورية داخل البنية الأساسية للقوة في الشرق الأوسط بالصورة التي تساعدنا في تحقيق غايتها الإستراتيجية. و على هذا فهي تستغل إسرائيل والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لكنها تستغل أيضا لبنان، وسورية، فضلا عن نفوذها في منطقة الخليج، وفي المقام الأول في العراق. و هذه التركيبة التي تتألف من طموحات الهيمنة، والجدال بشأن الوضع الراهن في المنطقة، علاوة على البرنامج النووي، تشكل خطرا داهما".

سادسا- ورقة معارضي السياسة الأمريكية: إيران تحاول كسب تأييد مواقف الدول المعارضة للسياسة الأمريكية لمصلحتها من خلال حشد هذه الدول ضد أميركا التي استفردت في قراراتها عندما هاجمت أفغانستان واحتلت العراق. وتعمل إيران خاصة على دول ك روسيا والصين وكوريا الشمالية وفنزويلا وسورية وكوبا، باعتبار تلك الدول مناهضة لسياسة واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ومنطقة الشرق الأوسط خاصة. وتراهن إيران بشكل خاص على الصين وروسيا اللذان

يحتلان موقعان دئمان في المجلس الأمن ولهما حق الفيتو ضد أي قرار دولي صادر من مجلس الأمن، حيث لن يصدر أي قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلا وان يكون بالإجماع الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين وروسيا).

وتجمع إيران من جهة و الصين وروسية من جهة أخرى، مصالح ومشاريع اقتصادية في قطاع النفط والغاز والسلاح العسكري و النووي ويقدر بمليارات الدولارات. وتأتي مساندة روسية والصين لإيران من أجل الحفاظ على تلك المشاريع الضخمة في ما بينهما وأيضا محاولة من كل البلدين أي الصين وروسيا الاحتفاظ بمواقع استراتيجية ومهمة في العالم وخاصة في الشرق الأوسط لهما. بعد ما فقد الاتحاد السوفيتي (روسيا- الوريثة الحالية له) كل مواقع كدولة وقطب كانت له ما يقارب نصف مواقع وثروات العالم قبل التسعينيات. ومن هذا المنطلق تحاول روسيا ان تحافظ على تواجدها ومصالحها التي أصبحت مهددة من الأمريكان. فسقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الاتحاد اليوغسلافي ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في حروب مع عدة دول مثل العراق وأفغانستان وربما في إيران وسورية و... مستقبلا، كلها تصب في محاصرة الصين ومنعها من النهوض كدولة تتمتع بمواصفات عدة لتأخذ مكانة الولايات المتحدة كامبراطورية عظمى، حيث تتمتع الصين بمليار ونصف المليار من البشر والمساحة الجغرافية الواسعة جدا (٩,٥٧٢,٩٠٠ كيلومتر، ثالث أكبر دول العالم) وقدرتها العسكرية الهائلة ومنها النووية وطموحها الدؤوب والمحسوب وكذلك قدرتها الاقتصادية. تمسك الصين بموقف معارضة ضرب إيران عسكريا واحتلالها أو فرض عقوبات اقتصادية عليها ناتج عن خوف الصين من السيطرة الأمريكية المطلقة في هذا البلد الاستراتيجي والمهم وضياع مصالح الصين هناك

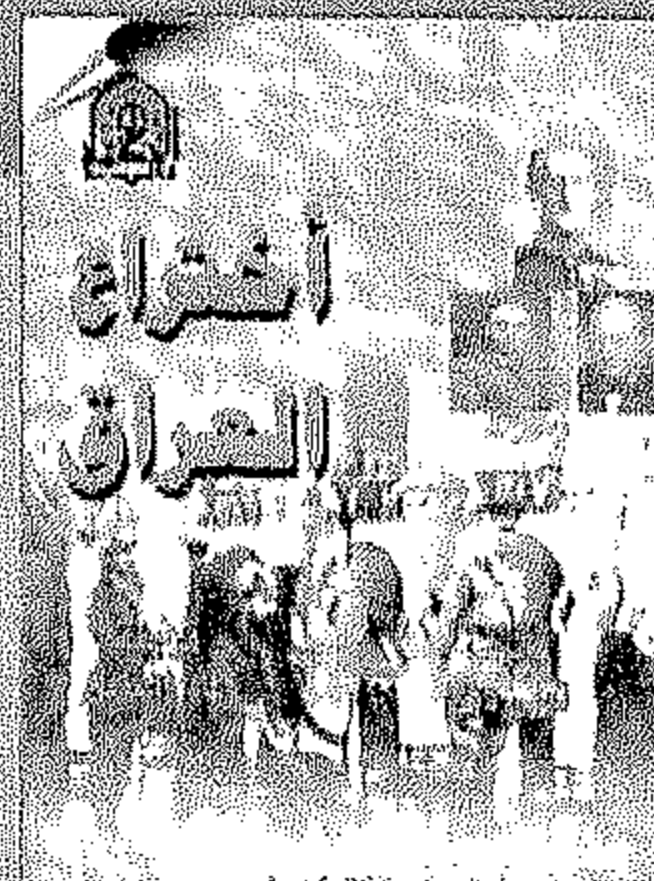
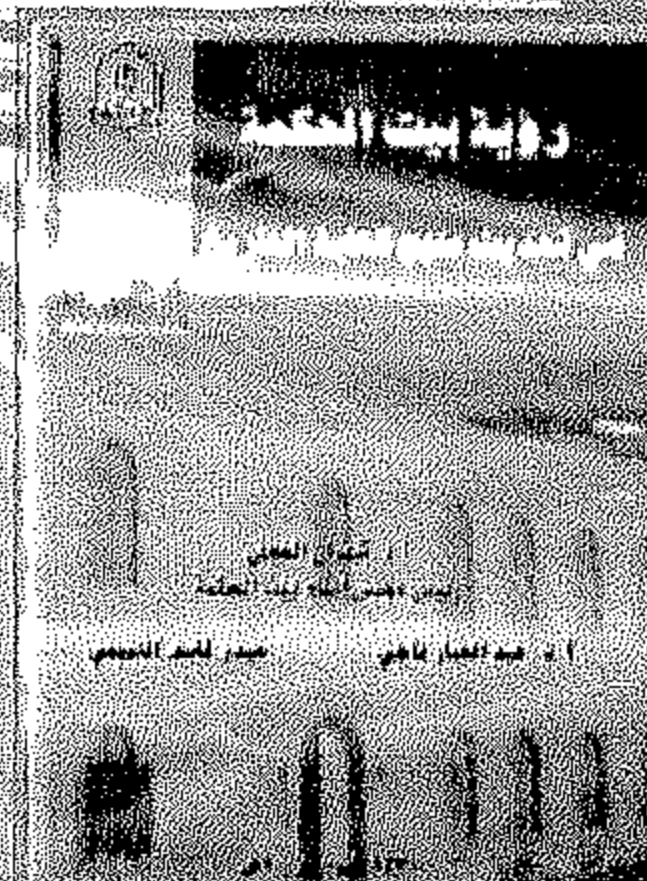
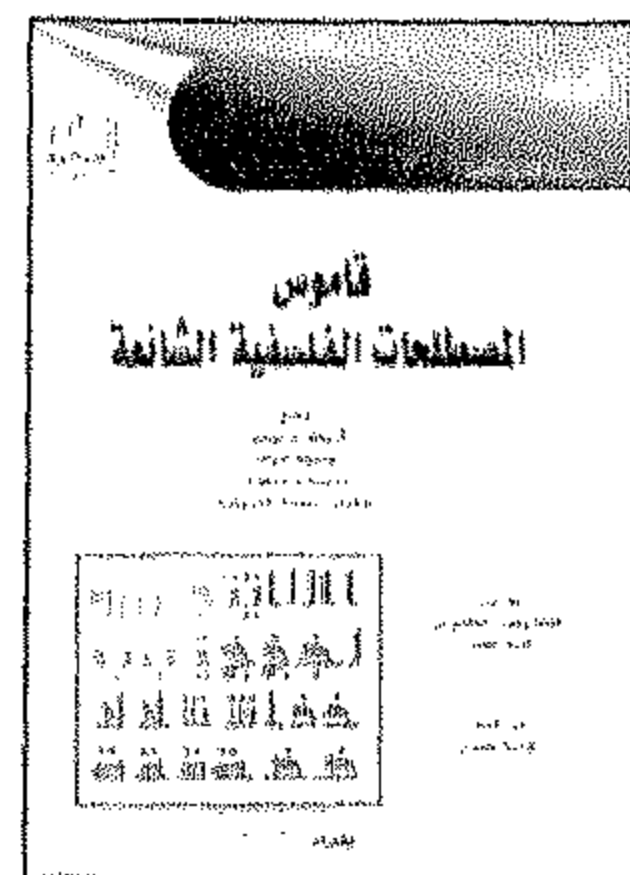
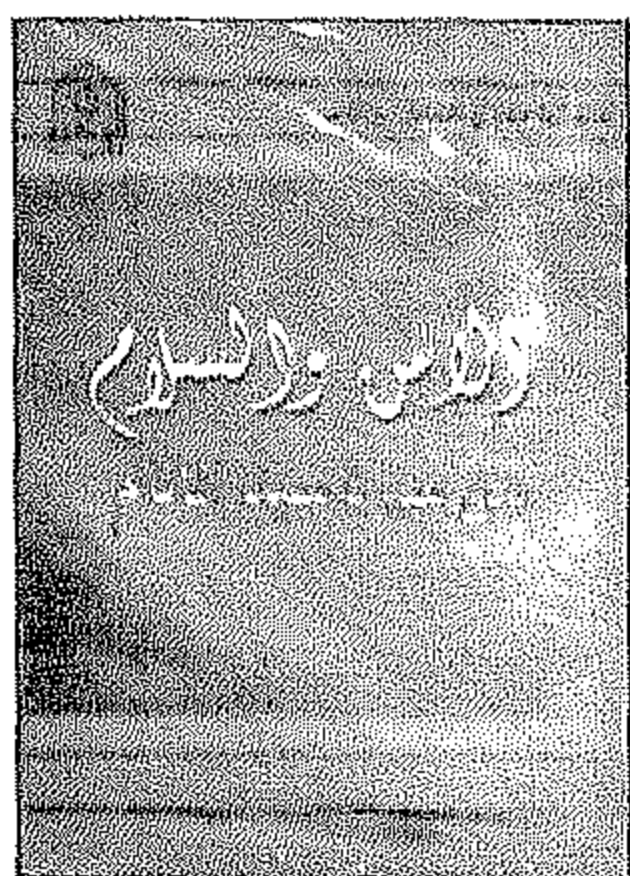
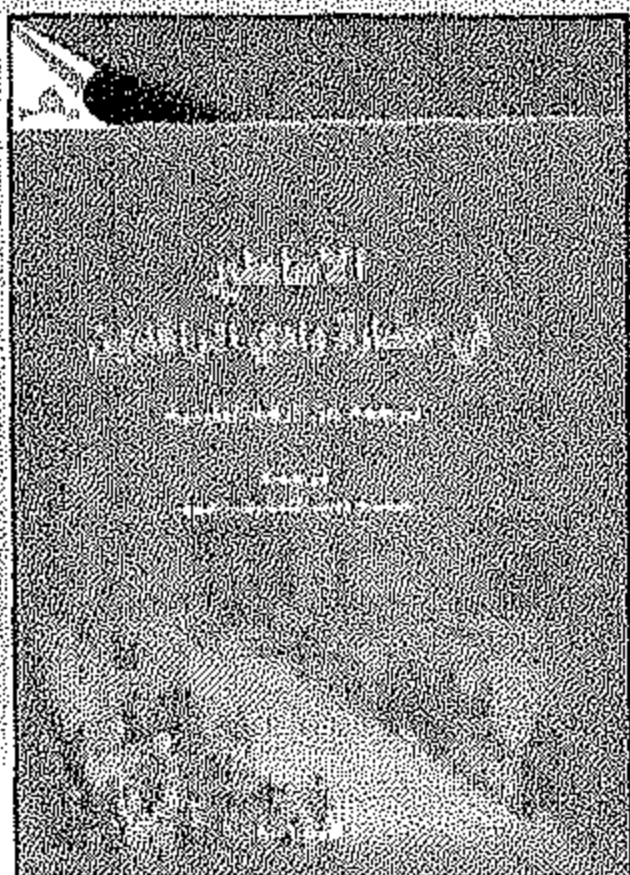
سابعاً- نفوذ إيران في لبنان، لا شك ان لإيران دور بارز في لبنان من خلال

حزب الله والعلاقة العضوية بينهما وخاصة بعد الانسحاب الأمني والعسكري السوري من لبنان، أصبحت إيران هي الوحيدة التي تملك القرار في جنوب لبنان. دعم إيران السياسي والاقتصادي لحزب الله، الذي يصل إلى ١٠٠ مليون دولار سنوياً بشكل مباشر وتمويل مؤسسات تابعة لهم عن طريق جهاد البناء (جهاد سازندگی) الإيراني في لبنان، يأتي من أجل تأمين موقع استراتيجي وورقة إيرانية في لبنان. وتصريحات المسؤولين الإيرانيين بأنه إذا تعرضت بلادهم لأي هجوم عسكري، سترد إيران في أي مكان ضد الأمريكان وإسرائيل في كل أنحاء العالم هو تلميح باستخدام ورقة حزب الله وإثارة البلبلة والفوضى في لبنان وعلى حدودهم الجنوبية مع إسرائيل في مزارع شبعا. كان حزب الله حتى العام ١٩٩٠ يرفع العلم الإيراني ويعتمده قبل أن يضع علمه الحالي وما زال العلم الإيراني في بعض مناطق الجنوب يرفرف على بعض المؤسسات وصور الخميني وخامنئي ورموز إيران تتواجد على الجدران وفي مكاتب ومؤسسات حزب الله وهذا دليل على أن الحزب، ورقة إيرانية وتابع للمرشد الأعلى في إيران، بدل أن يكون ورقة لبنانية وتابع للقيادة اللبنانية. وما يؤكد هذه الحقيقة اعتراف أحد قياديي حزب الله في رده على سؤال طرحه عليه في مؤتمر صحفي، هل انتم جزء من إيران؟ فرد عليه... نحن إيران في لبنان ولبنان في إيران. إن حزب الله هو أحد أوراق إيران في الرد على التواجد الأمريكي في لبنان وتستطيع استخدامه في أي وقت يخدم مصالحها والعملية التي قام بها حزب الله في يوم الثاني عشر من شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٦ والحرب التي شنتها إسرائيل بقصف واسع لكل المنشآت المدنية والاقتصادية و.. في فلسطين ولبنان بدءاً من تاريخ ١٢-٧-٢٠٠٦ تأتي بهدف لفت اهتمام وأنظار العالم إلى هذا الحدث في وقت الذي كان ملف إيران النووي على رأس جدول أعمال القمة السنوية لدول الصناعية الثماني الكبرى في مدينة سان بطرسبورغ الروسية في يوم الخامس عشر من شهر تموز لمناقشة أهم القضايا الدولية ومنطقة شرق الأوسط، حيث كان يوم انعقاد القمة هو يوم الأخير والمهلة النهائية

التي عرضت على إيران لتجيب طهران على مقترحات وحوافز الدول الثماني الكبرى لحل الأزمة النووية الإيرانية. وبذلك نجحت إيران بتنفيذ سيناريو حافة الهاوية وتفجير الوضع في مكان ثاني عن طريق حزب الله في لبنان.

ثامنا- الصواريخ الإيرانية وأسلحة الدمار الشامل: امتلاك إيران أسلحة الدمار الشامل وصواريخ بعيدة المدى من طراز شهاب واحد واثنين وثلاث وأربعة الذي يصل مداه حوالى ألفين كيلومتر. وصواريخ بى ام - ٢٥ روسية التصميم وكوريا الشمالية الصنع التي يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كيلومتر والأسلحة المتطورة نسبيا التي اشترتها طهران من دول مختلفة تشكل أحدى أوراق إيران التي تراهن عليها في الرد على الهجوم العسكري من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

لكن أسلحة إيران ومهما طورتها وحدثتها بتكنولوجيا روسية وصينية ، تعد أسلحة تقليدية جدا مقابل التكنولوجيا الغربية والأمريكية خاصة مثل صواريخ عابرة القارات وغواصات البحور وطائرات الشبح التى تقلع من أوروبا وتصيب أهدافها في الشرق الأوسط وترجع مباشرة إلى قواعدها. ناهيك عن الأجهزة والتقنية المتطورة في كل المجالات وخاصة في المجالات العسكرية واختراق الأهداف مهما تحصنت بمواقع قوية .



اصدارات بيت الحكمة

هذا الكتاب

اصبحت التكنولوجيا النووية وامتلاك قدراتها عاملاً مهماً في تحديد مكانة الدولة وما يمكن ان تحصل عليه من مكاسب او امتيازات في مواجهة خصومها والتهديدات الموجهة الى نظامها السياسي وهذا ما جعل من العديد من الدول تسعى الى امتلاك التكنولوجيا النووية والاسـتفادة منها في مختلف المجالات، الا ان هذا السعي اصبح اليوم مشكلة كبرى للعديد من الدول وبات التهديد والوعيد لغة واضحة في محاولة لمنع او قمع الدول الساعية لامتلاك هذه الطاقة او محاولة الاستفادة منها ومن هنا جاءت هذه الدراسة عن البرنامج النووي الايراني.

ان محاولة الإلمام بالأهداف الاستراتيجية من وراء برنامجها النووي محاولة صعبة نوعاً ما فالدول غالباً لا تكشف عن اهدافها وطموحاتها بسهولة وخصوصاً اذا كانت تواجه تحديات وتهديدات من مختلف الاطراف التي تتخوف من هذه الطموحات والبرنامج، الا ان الدراسة حاولت الاحاطة ببعض الاهداف المعانة عن البرنامج الايراني دون اخفال ما يمكن ان تنطوي عليه الطموحات الاستراتيجية اذا كانت بنوايا غير معانة من مخاطر وتحديات آنية ومستقبلية.

بيت الحكمة / جمهورية العراق - بغداد

هاتف/ ٤١٤٠٠١٥ / ص.ب. ٥٣٦٤٠

Email: baytal_hikma@yahoo.com

Info@baytulhikmairaq.org

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق (٣٤٢) لسنة ٢٠٠٩

مطبعة الزمان

تصميم الغلاف / عمر عادل عباس

Bibliotheca Alexandrina



0695765